في سبيل الشورى والوحدة والتجديد

حـــــوارات

أحمـد الكـــاتب

مع المراجع والعلماء والمفكرين

حول وجود الإمام الثاني عشر

الجزء الأول

الإهداء

الى والديّ اللذين علماني البحث عن الحقيقة

الطبعة الأولى ٢٠٠٧

الطبعة الثانية ٢٠١٠

مزيدة ومنقحة

البريد الإلكتروني للمؤلف

ahmad@alkatib.tv

المحتويات

"إياك والمسلمات، ولا سيما في غير العبادات من أبواب الفقه، فان كثيرا من المشهورات عند الناس والطلاب، وكثيرا من المرتكزات في الأذهان إذا راجعها الفاضل في مظانها وتأمل فيها وجدها لا واقع لها يعتمد عليه، ولا أصل تستند اليه... لا يصل الإنسان الى النتائج حتى يشكك فيها، وإنما العثرات والأخطاء الى حسن الظن بما يقوله العظماء من المدرسين والمؤلفين".

الإمام السيد محسن الحكيم (رحمه الله)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

في سبيل الشورى والوحدة والتجديد

عانت أمتنا الإسلامية عبر تاريخها الطويل، وتعاني اليوم، من مشكلتين رئيسيتين هما التفرقة والاستبداد، وهما مشكلتان مترابطتان ولدتا فينا بعد ابتعادنا عن القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على نبينا الكريم محمد (صلى الله عليه وآله) ليوحدنا ويحررنا ، حيث يقول:" وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون". الأنبياء ٩٢ وفي آية أخرى مشابهة:" وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون". المؤمنون ٥٢ ويقول تعالى: "الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم...". الأعراف ١٥٧

ومن الواضح أن ابتعاد المسلمين عن القرآن الكريم، لم يكن كفرا صريحا به، والعياذ بالله، وإنما بسبب التأويل التعسفي لبعض آياته، والتمسك بكثير من "الأحاديث" الضعيفة والموضوعة والمؤولة، والإيمان ببعض الأساطير التي اصطنعها المغرضون وألبسوها لباسا "إسلاميا" زاهيا، ودسوها في الدين.

وأكبر مثل على ذلك هو أننا إذا تصفحنا القرآن الكريم من أوله الى آخره، لما وجدنا فيه حديثا صريحا عن الدولة وشكلها ونظامها والسلالة التي يجب أن تحكمها، مما يؤكد القول بأن الله عز وجل قد ترك أمر السياسة والحكومة وتطبيق الشريعة للناس، ولم يعين "حكومة دينية إلهية" تتولى تطبيق الإسلام. ومع ذلك جاء في التاريخ من يقول بأن الرسول الأعظم (ص) قد عين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) خليفة من بعده، وانه قد حصر الخلافة والإمامة في أهل البيت من نسل علي والحسين الى يوم القيامة. وقد استعان هؤلاء على نظريتهم بتأويل عدد من آيات القرآن الكريم، وبعدد من الأحاديث التي نسبوها الى الرسول وأهل البيت، أو أولوها بشكل معين، أو أضافوا عليها بعض الإضافات الجديدة.

ولأن هذه النظرية كانت مثالية ولا تستند الى دليل علمي أو قرآني صريح، فانها كانت مرفوضة من أهل البيت ومن عامة الشيعة في الصدر الأول، وكان يقدر لها أن تنتهي بعد وفاة الإمام الحسن العسكري سنة ٢٦٠ هجرية دون أن يخلف، بعد حوالي مائة عام من نشوئها في الكوفة في بداية القرن الثاني، إلا انها ولدت نظرية أسطورية أخرى هي "وجود ولد مستور غائب" للإمام العسكري، هو "المهدي المنتظر". وهو ما أدى الى بقاء نظرية الإمامة في أذهان كثير من المسلمين (الشيعة) الى يومنا هذا. ورغم أن هذه النظرية وبنتها فرضية وجود الإمام الغائب، قد فقدت مدلولها السياسي وأصبحت نظرية "ذهنية" لا تعيش إلا في الخيال، إلا انها ولدت نظرية أسطورية جديدة هي نظرية "النيابة العامة للفقهاء عن الإمام الغائب (المهدي المنتظر) أو ولاية الفقيه". وهي النظرية التي تحكم اليوم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتهيمن على كثير من الشيعة عبر المرجعية الدينية والتقليد.

وإذا كانت نظرية الإمامة تعطي للإمام "المعصوم" المنزلة الإلهية فوق الأمة، فان "المراجع" غير المعصومين قد أخذوا يلعبون هذا الدور، ويحتلون منصب "الإمام" الروحي الكبير، وهو ما أحدث خللا كبيرا في العلاقة بين الأمة والإمام، وسمح بإقامة أنظمة سياسية استبدادية تتبرقع باسم الدين.

وإضافة الى هذا الأثر السيء الذي خلفه هذا الابتعاد عن القرآن الكريم، بالتأويل التعسفي والأحاديث الموضوعة والنظريات الأسطورية الوهمية، فإنه خلف أيضا أثرا سيئا آخر، هو **تعزيز** انشقاق الأمة الى "سنة" و"شيعة". وقد قلت "تعزيز" لأني اعتقد بوجود عوامل "سنية" في حدوث الانشقاق، ولا أريد إلقاء اللوم كله على الشيعة، ولكني أعطي لنظرية الإمامة الإلهية، دورا مهما في تعزيز الانشقاق بين المسلمين.

ومن أجل العودة الى الإسلام الصحيح، الى القرآن الكريم، والى فكر أهل البيت السليم، وتحرير الأمة من الاستبداد، وخاصة الاستبداد الديني، وتوحيد المسلمين، كان تناولي لبحث موضوع الإمامة الإلهية، ووجود "الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري المهدي المنتظر الغائب" ونظرية ولاية الفقيه، وذلك في كتابي:" تطور الفكر السياسي الشيعي.. من الشورى الى ولاية الفقيه" الذي قمت بكتابته سنة ١٩٩٠، ونشرته سنة ١٩٩٧ وقمت خلال السنوات السبع الفاصلة بين الكتابة والنشر، بحوارات

ومراسالات مع عدد كبير من العلماء والمثقفين والمراجع الشيعة "الإمامية"، أملا في التأكد مما وصلت اليه من نتائج جوهرية وثورية، أعتقد أنها أوقعتني على جوهر فكر أهل البيت (عليهم السلام) فكر الشورى وولاية الأمة على نفسها، ذلك الفكر المستوحى من القرآن الكريم والمنسجم مع العقل والواقع.

وقد تضمن كتابي بحثا مركزيا ، ربما كان جديدا لأول مرة، هو بحث موضوع "ولادة ووجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" من المصادر الشيعية الإمامية الإثني عشرية، وبمختلف "الأدلة" الفلسفية (العقلية) والنقلية والتاريخية، ومناقشتها بدقة رواية رواية ودليلا دليلا، وذلك لأن هذا الموضوع يشكل أساس نظرية الإمامة الإلهية المستمرة الى يوم القيامة، وأساس نظرية ولاية الفقيه والنيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي، فإذا لم تصح ولادته شرعا، ولم يثبت وجوده تاريخيا، فانه يؤدي الى انهيار نظرية الإمامة (الإثني عشرية) وانقشاع الغطاء الأيديولوجي لنظرية ولاية الفقيه.

ورغم إجرائي بحثا مستفيضا في نظرية الإمامة، إلا أني ارتأيت عند النشر أن اختصر الجزء الأول، واستعرض فقط خطوات نشوء النظرية تاريخيا، تمهيدا لمناقشة موضوع "الإمام الثاني عشر" في الجزء الثاني من الكتاب، الذي شمل أيضا جزءا ثالثا حول تطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة.

وكنت آمل أن ينصب النقاش بصورة رئيسية حول الموضوع المركزي الرئيسي الجديد، وهو "وجود الإمام الثاني عشر". وأعلنت للعلماء عن استعدادي للتراجع عن الكتاب فيما إذا أقنعوني بأدلة لا علم لي بها تثبت وجهة نظرهم وخطئي، ونشر ردودهم مع الكتاب إذا لم اقتنع بها، ولكني واجهت خلال سبعة أعوام إحجاما غريبا في الرد على الموضوع، أو مناقشتي بصورة جدية، اتباعا لسياسة:" أميتوا الباطل بإماتة ذكره" كما كانوا يقولون، رغم أن هذا الموضوع كان يشكل تهديدا لأساس الفكر الإمامي. وبدلا من ذلك تلقيت تهديدا من أجهزة استخبارات إيرانية نشرت خبرا في صحيفة إيرانية عن (ظهور سلمان رشدي جديد في العراق، هو أحمد الكاتب) وذلك سنة ١٩٩٣ وبالطبع لم يكن ذلك ليخيفني أو يمنعني من الحوار أو نشر الكتاب فيما بعد.

وعندما نشر الكتاب أثار بالطبع عاصفة من الحوارات والنقاشات والتعليقات، وصدرت ضده عشرات الكتب والمقالات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد حصلت على بعضها وسمعت عن البعض الآخر، ولكن أيا منها لم يتطرق بالتفصيل الى الرد على جوهر الكتاب وإثبات "وجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" إثباتا تاريخيا، وإنما راح كل كاتب يدور يمينا وشمالا ويبحث في الهوامش والجزئيات، أو يؤكد النتيجة التي توصلت اليها وهي أن القول بوجود ابن للإمام العسكري لم يكن سوى افتراض في افتراض.

ورغم أن الموضوع – كما يقولون- موضوع عقائدي، ولا يجوز فيه التقليد، وإنما يجب الاجتهاد والتحقيق الشخصي، وان ما قمت به ليس أكثر من محاولة للاجتهاد وإعادة النظر في قضية تاريخية (ولادة إنسان) فان كثيرا من أدعياء العلم والاجتهاد والمرجعية الدينية، رفضوا مجرد التفكير أو التساؤل

حول الموضوع، وحرموا الاجتهاد في هذا الموضوع، وحاولوا ويحاولون فرض جو إرهابي من التكفير والتبديع والتفسيق والإخراج عن الدين، وكيل الاتهامات الشخصية والسخرية والاستهزاء ضدي، مع أن الأمر لم يكن يستدعي كل ذلك، فهم إما علماء مجتهدون يمتلكون أدلة وبراهين حول الموضوع فعليهم تقديم أدلتهم وإقناع من يشكك بآرائهم، وإما مقلدين للسلف ولم يبحثوا هذا الموضوع أو يجتهدوا فيه، أو يدرسوه بعمق، كما اعترف لي المرحوم السيد محمد الشيرازي، وعليهم نبذ التعصب، والبحث عن الأدلة المفترضة، أو التخلي عن عقائدهم الباطلة التي لا يوجد حولها دليل. ولكن سلوك كثير من رجال الدين لم يكن بالمستوى المطلوب، فهم يتظاهرون بالعلم والاجتهاد من ناحية، ويرفضون العلم والاجتهاد في هذا الموضوع من ناحية أخرى.

ويجدر بنا هنا أن نلقي بعض الضوء على طبيعة بعض المراجع وطريقة المرجعية، التي تحول دون إجراء حوارات حرة ومفتوحة حول الموضوع.

المراجع المقلدون للعوام

إن من المعروف وجود كثير من الأساتذة والفقهاء في الحوزات العلمية، ولكن ليس كل واحد منهم يصبح مرجعا دينيا ، حيث يموت الكثير منهم دون أن يسمع بهم أحد.. وذلك لأن المرجعية تشبه الزعامة السياسية لا يصل اليها من لا يسلك طريقها ويمتلك أدواتها – عادة – وفيها نوع من التنافس والصراع الذي يحتدم أحيانا ويخف أحيانا أخرى ، وكل أستاذ أو فقيه يفكر بأن يصبح مرجعا أو مرجعا أعلى لا بد أن يؤسس مدارس ويجمع طلبة خاصين ويؤلف حاشية من المريدين ويوزع رواتب شهرية ، وهذا يقتضي منه أن يحصل أموال من الناس ، والناس لا يعطون المال إلا بصعوبة ولمن ينسجم معهم ومع أفكارهم ، وهذا يتطلب من المرجع الديني أو الساعي من اجل المرجعية أن ينسجم مع الناس ويتخلى عن أفكاره الإصلاحية ويتجنب توجيه النقد الحاد لأفكارهم وممارساتهم و "عقائدهم" وعاداتهم والخرافات الشائعة بينهم ، إلا بالقدر الذي يجلب له المصلحة والشعبية والمال.

وكلما تقدم الأستاذ في طريق المرجعية وأصبحت له حاشية ووكلاء وطلبة ، وخدم وحشم ومنافسون ألداء ، كلما تخلى (الأستاذ – المرجع) عن أفكاره الإصلاحية وآرائه الخاصة وتجنب لغة الحق والباطل والصواب والخطأ ، ليتحدث بلغة المصلحة العامة والممكن و " مالا يدرك كله لا يترك جله" الى أن يصبح تابعا ومقلدا لعوام الناس في أساطيرهم وحكاياتهم الشعبية وخرافاتهم المغلفة باسم الدين، ولا يجرؤ على محاربة بدعة أو نقد أي انحراف في الأمة ، مع انه المسؤول الأول عن هداية الناس وتعليمهم أحكام الله..

وقد عانى السيد هبة الدين الشهرستاني أحد أبرز علماء العراق المصلحين في بداية القرن العشرين ، من انقلاب دور رجال الدين وتقاعسهم عن أداء أدوارهم الإرشادية والتوعوية وقيامهم بمحاربة الحركة الإصلاحية ، وتحدث في مجلة (العلم) عن تخلي بعض العلماء عن علمهم وتقليدهم للعوام والجهال طمعا بمالهم.

ومن المعروف أن المؤسسة الدينية السنية – عادة ما – تكون تابعة ماليا لأجهزة الحكومات ، وهو ما يفقدها في الغالب استقلاليتها أمام الحكام ، مع وجود علماء أحرار يجاهرون بكلمة الحق من دون هيبة أو طمع ، كما ان من المعروف ان المؤسسات الدينية الشيعية نمت بعيدا عن الحكم وفي أوساط الشعب وقدمت علماء أحرارا كثيرين يخلصون لدينهم ولا يراعون أية مصلحة خاصة ، ولكن الارتباط العام بالجماهير والاعتماد عليهم في الرزق أدى الى نشوء نوع من التبعية والتقليد لهم.

وعندما كان العلماء أو "رجال الدين" يتحلون بالزهد في الدنيا ويرضون بالكفاف ويعيشون على الخبز والملح ولا يفكرون بالزعامة أو كانوا يعملون بأيديهم ويكسبون قوتهم بعرق جبينهم كانوا أكثر حرية في قول الحق ومحاربة الباطل ، ولكنهم عندما انهمكوا أو ينهمكون في ملذات الدنيا وشراء الدور والقصور والسيارات الفخمة ويحلمون ويعملون من اجل الزعامة السياسية والدينية فانهم يضطرون الى استخراج أموال طائلة من الشعب لكي تدير عجلة مرجعيتهم ، ويضطرون مرة أخرى الى مداهنة الناس ومجاراتهم وتجنب ما يزعجهم ، وقد يلعب الشيطان في عبهم –كما يقولون – فيصور لهم تنازلاتهم ومداهناتهم تلك في خدمة الإسلام والمسلمين ، لأنهم يريدون ان يرتقوا ويمتلكوا القوة ويصبحوا مراجع أعلين حتى يقوموا بالإصلاح المطلوب بعد ذلك ، أو يبرر لهم الشيطان إحجامهم عن قول الحق بأنه يضر بالمصلحة العامة وقد يقطع بعض الأموال الشعبية عنهم ، وهذا ما يؤدي الى جوع بعض العوائل الفقيرة التي ينفقون عليها ، أو تعطيل بعض المؤسسات الإسلامية العاملة ، أو صعود منافسيهم "الأشرار" أو "غير الأكفاء" على سدة المرجعية والهيمنة على المجتمع.. وما الى ذلك من التبريرات التي يحلو لهم قبولها أو اختراعها وإقناع الشيطان بها.

ان الصحفيين وأصحاب الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون – عادة – يسعون الى كسب القراء والمشاهدين من أجل الحصول على أكبر قدر من الإعلانات لتغطية نفقاتهم وربما يقومون بالدعاية لمصلحة زعيم أو حزب سياسي أو دولة أجنبية ولا يلتزمون بالحق والباطل بقدر ما يلتزمون بتحقيق رضا المشاهدين والقراء وعدم إزعاجهم ، ولكن الصحفيين والإعلاميين لا يقولون انهم يمارسون عملا دينيا بل يعلنون انهم يقومون بعمل تجاري إعلامي ، ومع انهم مسؤولون أمام الله لو قاموا بخيانة مبادئهم أو ساهموا في تضليل الناس ، إلا انهم ليسوا كرجال الدين الذين يدعون حراسة الدين والمحافظة عليه

والدعوة الى الله ثم يخونون الناس والله في عملهم فيبيعونهم خرافات وأساطير باسم الدين، وهذا من أشد أنواع الغش والتدليس.

وقد تحدثت مرة مع أحد "رجال الدين" بإسهاب عن موضوع وجود المهدي وشرحت له بالتفصيل كل الأدلة المتوافرة وناقشتها بدقة.. فسكت طويلا وبدأ يتأملني ، فتوقعت منه ان يعلن موقفه المؤيد أو يرد علي بشيء ، ولكنه قال بشيء من العتاب والحسرة:" نحن نجلس على سفرة صاحب الزمان (الإمام المهدي) ونأكل من (خمسه) فهل تريد ان تطوي هذه السفرة؟".

وبعيدا عن هذه الدوافع والمنطلقات لرفض الحوار، تبين لي من خلال الردود التي شاهدتها، أن كثيرا من الكتاب الشيعة (حتى بعض المراجع) لا يفهمون نظرية الإمامة الإلهية، كما نشأت، ولا معنى "الإمام" الذي يشترطون له العصمة والنص، ولو فهموا ذلك لأدركوا استحالة "غيبة الإمام".

وسوف أقوم باستعراض ونقد أهم الكتب والمقالات التي صدرت في الرد على كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) لنطلع على طبيعة "الردود" التي تباهى بها بعضهم وتظاهروا بعرض عضلاتهم أمام أتباعهم ومقلديهم.

أحمد الكاتب

لندن، ١ تموز ٢٠٠٦

١- مع السيد سامي البدري في كتبه الأربعة: (شبهات وردود):

البدري يعترف: لا يمكن اثبات وجود الامام المهدي بصورة مستقلة

كان السيد سامي البدري ، وهو رجل دين عراقي، أول من بادر الى الرد علي، بعد أن نشرت جزءا من الكتاب في نشرة (الشورى) التي كنت أصدرها سنة ١٩٩٥، حيث نشر في قم نشرة مشابهة لها باسم (ردود وشبهات) وأصدر منها أربع حلقات، ثم طبعها في كتب مستقلة ، ثم في كتاب واحد بنفس الاسم، وكانت الحلقة الأولى تحمل عنوانا فرعيا هو (الرد على الشبهات التي أثارها أحمد الكاتب حول

العقيدة الإثني عشرية) ، وقال في مقدمة الكتاب:" هذه أوراق متواضعة تكفلت الرد على بعض الشبهات التي وجهت ضد الاسلام والتشيع. وقصة إثارة الشبهات أمام التشيع بمفهومه الخاص قديمة، وهي لا تنقطع الا بظهور المهدي محمد بن الحسن العسكري (عجل الله فرجه) ... وهي في ذلك نظير قصة إثارة الشبهات أمام رسالة محمد (ص) من قبل أهل الكتاب التي لا تنهي الا بظهور عيسى بن مريم (ع)" ثم يقول:"اخترت للحلقات الأولى من أوراق الرد هذه شبهات وشكوكا أثارها أحمد الكاتب حول الشيعة والتشيع في نشرته (الشورى) وكتبه الثلاثة المتداولة بالدسك الكمبيوتري. فقد أنكر ولادة المهدي محمد بن الحسن العسكري (ع) وغيبته وجعل القول بذلك من ابتكار النواب الأربعة، ونفى أيضا صحة الأحاديث النبوية في الأئمة الإثني عشر الواردة عند الشيعة والسنة، وادعى بأن العقيدة باثني عشر اماما لم يكن لها أثر في القرن الثالث الهجري، وانها كانت وليدة القرن الرابع الهجري، هذا مضافا الى نفيه القول بأصل الوصية والنص على الأئمة المعصومين بعد النبي وربط ذلك بعبد الله بن سبأ".

ورغم أن السيد سامي البدري لخص مضمون الكتاب في جزئيه الأول والثاني، الا انه لم يشر الى أية شبهة ضد الاسلام، ونسي ما قاله قبل قليل من أنه يتكفل الرد على الشبهات التي وجهتها ضد الاسلام. كأنه يعتبر الاسلام والتشيع أو الفكر الامامي شيئا واحدا، وان من ينقد فكرة معينة داخل التشيع أو الفكر الامامي فكأنه قد انتقد الاسلام، وأثار ضده الشبهات.

وعلى أي حال فقد وجدت في مبادرة السيد البدري للرد، ولو من بعيد، خطوة إيجابية فبعثت له هذه الرسالة:

السيد سامي البدري حفظه الله، قم ايران

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود أولا ان اقدم لك شكري الجزيل على قيامك بالتجاوب مع دعوني لمناقشة الدراسة التي قمت بها حول نظرية الامامة الإلهية ووجود الامام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) حيث كنت من السباقين الذين بادروا الى طلب الدراسة لمناقشتها قبل خمسة أعوام ، وقد أرسلتها اليك فأوليتها اهتمامك البالغ حتى أصدرت كتابا ونشرة خاصة للرد عليها ، في الوقت الذي اكتفى آخرون بالصمت والإهمال او التظاهر بعدم المبالاة.

وكما تعرف فقد كنتُ وجهت دعوات مفتوحة وشخصية الى علماء الحوزة العلمية في قم لعقد ندوة حول وجود (الامام المهدي) ولكني لم أتلق أية إجابة حتى الآن مع الأسف الشديد. ولو كانت الدعوة موجهة الى جامعات أخرى لهبت لدراسة أي موضوع يهمها ويهم المجتمع.

وقد كان منطلقي لتلك الدعوة هو دراسة الفكر السياسي الشيعي وتصفيته مما دخل فيه من أفكار وفرضيات ونظريات منحرفة ووهمية، والعودة به الى فكر أهل البيت (ع) الصافي السليم. وذلك كجزء من مشروع أكبر لدراسة الفكر السياسي الإسلامي العام وتصفيته مما لحق به من تحريفات أموية وعباسية وغيرها، الذي ابتعد عن منهج الشورى ومال الى نظرية القوة والغلبة العسكرية وقام على مبدأ الوراثة العائلية، ألغى حق الأمة في الترشيح والانتخاب والنقد والمحاسبة والمشاركة السياسية.

لقد وجدت في دراستي عن تطور الفكر السياسي الشيعي : أن فكر أهل البيت الأصيل كان يقوم على الشورى وحق الأمة في انتخاب أئمتها ، ورفض المنهج الأموي والعباسي في الاستيلاء على السلطة بالقوة واحتكارها وتوريثها للأبناء وأبناء الأبناء، وان بعض المتكلمين قد قاموا بمؤامرة كبرى لطمس فكر أهل البيت العظيم وتشويهه وتحريفه وتقديمه بصورة (ملكية وراثية) مشابهة للفكر الأموي والعباسي.

واعتقد انك توافقني على ذلك فقد قلت في محاضراتك في لندن عام ١٤١٥:" ان الحاكم في النظرية الإسلامية وكيل عن الأمة يتعاقد معها ، وان سلطان الأمة أعلى من سلطان الحاكم ، وهذا مبدأ أساسي في الدين ، وان الإسلام لم يقل ان الحاكم خليفة الله في الأرض ، ولكن الخلفاء الذين ادعوا ذلك وزعموا ان سلطانهم أعلى من سلطان الأمة وانه مقدس قد افتروا على الإسلام من أجل ان يحكموا سيطرتهم على الناس" وقلت:" ان نظرية الحكم في الإسلام تقوم على أساس البيعة ، وهي حق من حق الأمة ، والأمة تستطيع ان تسحب الحق من الحاكم... ويمكننا ان نستنبط هذه النظرية الإسلامية القائمة على الشورى والانتخاب من خلال الكتاب والسنة ومن سيرة الرسول الأعظم (ص) والإمام علي بن ابي طالب والإمام الحسن والإمام الحسين حيث نجد ظاهرة البيعة والعقد واضحة في حياتهم وأقوالهم" "وقدم الامام علي (ع) تجربة قامت على أساس ان الحاكم يستمد سلطانه من الأمة ولا يفرض آراءه بالقوة" وقلت:" ان الولاية لعلي في الغدير لا تعني الحكم والخلافة السياسية. صحيح ان الامام علي بعد يوم الغدير أصبح له حق في الحكم وانه صار أولى من كل أحد، ولكن بشرط ان تبايعه الأمة ليصبح حاكما ، ولا يصبح حاكما الا بعد البيعة."

وقد كان ذلك منك تطورا جديدا في الفكر السياسي يخالف الفكر (الإمامي) الموروث –كما قلت في محاضراتك – ولم تتوصل اليه الا لأنك رفضت التقليد الأعمى للآباء واجتهدت في الفكر ، خلافا للكثير من العلماء الذين يجتهدون في الفروع ويقلدون في الأصول.

وقد وجدت في دراستي ان الفكر الإسلامي السياسي وفكر الطوائف الإسلامية المختلفة قد تطور مع الزمن وتبدل من اليمين الى الشمال ومن الشمال الى اليمين ، وان أيا من النظريات المختلفة والعديدة في المجال الفكري السياسي الإسلامي هي نظريات اجتهادية ظنية ولا تمس أسس الدين كالتوحيد والنبوة والمعاد او تعارض شيئا واضحا وصريحا في القرآن الكريم او السنة النبوية المطهرة ، وبكلمة أخرى قد تكون النظريات المختلفة صائبة او خاطئة ولكنها لا تخرج عن إطار الدين. ولذا لا بد من احترام جميع وجهات النظر الاجتهادية داخل الإطار الإسلامي واحترام أصحابها وعدم تكفيرهم او تفسيقهم وإخراجهم من الدين، وذلك من أجل المحافظة على الوحدة الإسلامية والحريات والحقوق الأساسية العامة. ولا يجوز لأي أحد ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة واتهام المخالفين له بالباطل المطلق. وان السبيل للوصول الى الحق هو الحوار الهادئ الموضوعي والاستماع الجيد لوجهات نظر الآخرين.

ومن هنا فاني أود توجيه عتاب اخوي الى السيد سامي البدري لقيامه بطرحه لردوده على كتابي في إطار (الرد على الشبهات التي أثارها أحمد الكاتب ضد العقيدة الاثني عشرية والإسلام والتشيع) كما يقول في مقدمة كتابه (شبهات و ردود). وأقول له: إذا كنت تختلف معي فيما ذهبت اليه من التزام أهل البيت بنظرية الشورى في الحكم ، فان من الطبيعي – إذا أردت الحوار – ان تقدم أدلتك العلمية القاطعة على وجهة نظرك ، الا انه لا يجوز لك ان تبادر الى ادعاء الحق المطلق وكأن جبرائيل قد هبط عليك بالوحي ، ثم تتهم الآخرين بمهاجمة الإسلام والتشيع ، وأنت تعلم علم اليقين ان بحثنا يدور في إطار الفكر السياسي وقيام نظرية الامامة على الشورى او النص والتعيين ، وهو ليس الا خدمة للإسلام والتشيع.

واذا كنت تسمح لنفسك بممارسة هذا الأسلوب الدعائي المتعالي ، فأرجو ان تتذكر انك كنت ضحية الإرهاب الفكري عندما اتهمك البعض (كالسيد حسين الصدر) بالتسنن والانحراف عن مذهب أهل البيت ، وذلك في أعقاب محاضرتك في دار الإسلام في لندن قبل عامين ، بسبب من بعض آرائك الجديدة حول الشورى وقيام الخلافة الإسلامية على أساس البيعة والانتخاب ، والتي نشرناها في العدد الأول من (الشورى).

كما أرجو ان تتذكر الاتهامات القديمة التي كان يوجهها الاخباريون المتحجرون للمجتهدين الأصوليين بالانحراف عن مذهب أهل البيت والتسنن وذلك لأخذهم بمبدأ الاجتهاد وولاية الفقيه ، وهما منصبان.. يعتقد الاخباريون حتى اليوم انهما من اختصاصات الامام المعصوم (المهدي المنتظر) ولا يجوز لأي أحد ان يقوم بهما في (عصر الغيبة) لا بالأصالة ولا بالنيابة العامة . فهل كانت اتهامات الإخباريين للأصوليين في محلها؟ وهل توافقهم عليها؟

وأرجو ان تتذكر أيضا ان السيد محسن الأمين والشيخ الخالصي والدكتور علي شريعتي والإمام الخميني والسيد محمد حسين فضل الله وغيرهم وغيرهم تعرضوا من قبل المتحجرين والمنغلقين للاتهام بالوهابية والتسنن والشيوعية والعداء لأهل البيت ، ولا تزال المعركة قائمة ضدهم ، فهل تقبل بهذه السياسة التهريجية الغوغائية القائمة على اتهام الخصوم واستثارة العواطف العامة؟ وهل تعتقد اننا بهذه الحدة والعنف والإرهاب الفكري نستطيع بناء مجتمع إسلامي حر وموحد؟ او نستطيع حل اية مشكلة من مشاكلنا المزمنة؟

لقد كانت نظرياتك الجديدة حول التزام أهل البيت بالشورى ، وانها أساس الحكم والخلافة ، خطوة على الطريق الصحيح لمعرفة مذهب أهل البيت المطمور تحت ركام الأحاديث المختلقة والنظريات الفلسفية الضعيفة والفرضيات الوهمية والروايات الأسطورية ، وهي في نظر الإخباريين و(الحجتية) شبهات ضد مذهب أهل البيت ، ولكنها في نظري محاولة اجتهادية لاستكشاف مذهبهم الصحيح ، فكيف تتجرأ بوصف ما قمنا به بالشبهة ؟ وهو ليس الا محاولة اجتهادية للتعرف على مذهب أهل البيت . ولو بذلت مزيدا من الجهد والبحث العلمي والموضوعية والهدوء لتوصلت الى ما توصلت اليه.

ان منهجنا في البحث والتفكير هو التمسك بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأحاديث وسيرة أهل البيت (ع) الظاهرية، ورفض التأويلات الباطنية والروايات السرية والأحاديث الضعيفة والمختلقة، وقد توصلنا من خلال هذا المنهج الى ما نعتقده فكر أهل البيت الأصيل والسليم القائم على الشورى والحرية والعدالة وحق الأمة في انتخاب الرؤساء ومحاسبتهم وعزلهم ، وهو ما نحتاج اليه في واقعنا السياسي المر الذي يسيطر فيه على السلطة حكام طغاة بالقوة والجبروت ويتوارثون السلطة والثروة الوطنية العامة في عوائلهم وأبنائهم.

ان الشبهات تأتي من منهج التأويل السري الباطني لأقوال أهل البيت وسيرتهم، وهو منهج وقعت فيه الفرق الضالة الغالية والمنحرفة عن أهل البيت التي كانت تؤلّه الأئمة او تقول بنزول الوحي عليهم او تقول بتحريف القرآن الكريم او تنكر وفاة الأئمة او تختلق أولادا وهميين لم يخلقوا لهم. واسمح لي ان أقول

لك: بأنك وقعت في الشبهة عندما التزمت بهذا المنهج الباطني عندما رفضت في كتابك (شبهات وردود) الروايات الصحيحة التي تتحدث عن البداء والتي لم يشك فيها أحد حتى الذين نقلوها كالشيخ الكليني والمفيد والطوسي ، واقترحت طرحها لأنها لا تنسجم مع النظريات الوهمية التي كونتها حول وجود القائمة المسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر من قبل ، وكان من الأجدر بك ان تذعن للحقيقة وتنطلق منها ومن موضوع البداء لتؤسس أفكارك على ما يقول وما يفعل اهل البيت.

أخي العزيز السيد سامي البدري... انك لا تدافع عن مذهب أهل البيت وانما عن نظريات المتكلمين الوهمية التي أكل الدهر عليها وشرب ، والتي تسببت في إخراج الشيعة من مسرح التاريخ قرونا طويلة من الزمن ، والتي تخلَّوا عنها في القرون الأخيرة عندما قالوا بمبدأ الاجتهاد وولاية الفقيه او الشورى ، فهل تريد ان تعيدنا الى ما ذهب اليه المتكلمون السابقون الاخباريون من حرمة الثورة على الظالم وحرمة الجهاد في سبيل الله واقامة الدولة في (عصر الغيبة) وتعطيل الخمس والزكاة وإباحة الأنفال وتحريم صلاة الجمعة الا بشرط حضور (الامام المعصوم المعين من قبل الله تعالى) وضرورة التقية والانتظار الى ظهور المهدي؟

واذا كنت لا تريد ذلك لأنك تؤمن بحرية الاجتهاد ونظرية ولاية الفقيه والنيابة العامة فلماذا تمتعض بشدة من مناقشة وتحليل النظريات المنقرضة أملا بالوصول الى فكر سياسي أفضل وأسلم؟ وهل هناك حدود للاجتهاد تقتصر على ممارسته في الأمور الجزئية الفرعية فقط؟

واذا كنت تتفق معي في مواكبة الثورة الشيعية الراهنة المتحررة من أغلال المتكلمين والإخباريين الذين يشترطون العصمة والنص في الامام (أي الحاكم والرئيس) ونظرياتهم الوهمية المثبطة واللاواقعية واللامعقولة ، فأرجو منك ان تمتلك الشجاعة لتعبر عن رأيك بصراحة ، وفي كل مكان ، لا ان تقول كلاما في لندن ثم تتراجع عنه في قم.

واذا كنت تصر على التمسك بنظريات المتكلمين والإخباريين البائدة او تأويلها وتطويرها وتأييدها بالروايات الإسرائيلية.. وكنت تحب التصدي لمناقشة الدراسة التي قمت بها حول نظرية الامامة الإلهية ووجود الامام الثاني عشر ، فأرجو منك ان تفعل ذلك بصورة منهجية واضحة موضوعية ومتكاملة ، وان تستعرض في البداية موجزا للأفكار التي طرحتها وقدمتها ، بأمانة ودقة ، ثم تقوم بالرد عليها بما تشاء ، لا ان تهمل الأمور الرئيسية وتلتقط بعض القضايا الجانبية البسيطة والجزئية وتقتطع من الفقرات مقاطع خاصة ومبتورة كما تشتهي لترد عليها بما تشاء وكأنك فتحت باب خيبر!

لقد كانت دراستي تتألف من ألف صفحة (كما هو موجود في الديسكات الكمبيوترية المنتشرة في قم، قبل الاختصار، وقبل الطبع) ومن ثلاثة أجزاء ، وقد استعرضت في الجزء الأول بشكل مفصل نظرية الامامة الإلهية وذكرت جميع أدلتها ، ثم بينت موقف أهل البيت منها ومن موضوع العصمة والنص والوراثة والعلم وخلصت الى إيمانهم بنظرية الشورى كمنهج سياسي ، كما بحثت في الجزء الثاني نظرية وجود وولادة الامام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) وذكرت جميع الأدلة الفلسفية والتاريخية والروائية والإعجازية التي يذكرها المؤمنون بها وناقشتها بعد ذلك دليلا دليلا ، وكان من بينها موضوع أحاديث (الاثني عشرية) ضمن الدليل الروائي ، فلماذا أهملت البحث في نظرية الامامة الإلهية وموضوع وجود (الامام الثاني عشر) لتناقش مسألة الاثني عشرية فقط؟ او قولي: ان هذه النظرية مستوردة من السنة وحادثة في القرن الرابع الهجري؟ هل لأنك توافقني في موضوع الامامة والمهدي وتخالفني فقط في موضوع (الاثني عشرية)؟ أم ماذا؟

ان إثبات موضوع (الاثني عشرية) لا يتم عبر إثبات صحة كتاب سليم بن قيس الهلالي او هذه الرواية او تلك ، وانما يتم عبر إثبات وجود ولد للامام الحسن العسكري (ع) الذي كان ينفي حدوث ذلك في حياته ، فلماذا لا تناقش الفكرة من أساسها وتعمد الى انتهاج وسائل ملتوية وأحاديث جانبية؟

واذا كنت حراً فيما تريد ان تترك او تختار من مواضيع للرد ، فلماذا تمارس ما اتهمتني به من سياسة استغفال القراء وعدم احترامهم وتجنب أصول البحث العلمي ، وذلك في معرض مناقشتك لصحة (كتاب سليم بن قيس الهلالي) الذي يعتبر معتمد وأساس النظرية الاثني عشرية ، حيث ذهبتُ أنا الى وضعه واختلاقه ، وذهبتَ أنت الى صحته ، ولكنك لم تشر في حديثك أبدا الى ما استشهدت به انا من قول للشيخ المفيد بضعف هذا الكتاب وحدوث الوضع والتدليس فيه. وكان من المفترض بك — على الأقل — ان تشير الى موقف الشيخ المفيد وهو شيخ الطائفة فترفضه او تأوله بعد ذلك ، ولكنك فضلت الصمت والهروب من مواجهة الحقيقة كأنك تريد ان تختم معركتك بليل على صفحات كتابك بسرعة.

لقد كان منهجي في دراستي وفي نشرة (الشورى) التي أصدرتها ، أن أفسح المجال لعرض الرأي الآخر أولا ن بدقة وأمانة وتفصيل ، ثم أقوم بعد ذلك بالرد والمناقشة.. ولو كنت تستجيب للحوار على صفحات (الشورى) لرأيتَ رأيك منشورا بصورة كاملة ، وهذا ما يثبت بُعدي عن سياسة الاستغفال والتعتيم ، والتزامي بعرض الحقائق الكاملة على القراء ، وأرجو منك ان تثبت التزامك بهذه السياسة وابتعادك عن سياسة الاستغفال والتعتيم بنشر رسالتي هذه في النشرة الخاصة التي تصدرها للرد على (الشورى) وهي (شبهات و ردود).

لا أريد ان أخوض معك في جدال مفصل حول ما نشرت ضدي من ردود قبل ان انشر كتابي الذي سوف يطلع القراء الكرام عليه في المستقبل القريب ان شاء الله ، وانا غير مسئول عن الأشرطة الكمبيوترية المسربة والمعرضة للزيادة والنقصان ، والتي كانت تشكل المسودة الاولى البدائية للكتاب ، ولكني أريد ان أتوقف عند بعض الردود العجيبة التي حاولت ان ترد بها علي ، حيث وصفت بعض الروايات كدعاء القائم الذي يرويه الكفعمي بالضعف ، جزافا ، وطرحت روايات البداء تعسفا ، وأوّلت روايات الثلاثة عشر اماما بخطأ النساخ ، رغم مرور أكثر من الف سنة عليها ، وسمحت لنفسك بالاقتباس من الإسرائيليات المتعارضة مع تراث أهل البيت ورواياتهم ، ورفضت الأحاديث الصحيحة بالتأويلات الباطنية السرية ، وادعيت فهم سر بعض الروايات في حين لمتني على الأخذ بظاهرها .. وإضافة الى ذلك فقد ادعيت امتلاكك للحقيقة ومعرفتك الواقعية بمذهب أهل البيت واتهمتني بإثارة الشبهات ، فمن الذي وقع في الشبهة ؟ ومن خرج منها؟

وحتى تجيب على هذا السؤال أدعوك بإخلاص الى دراسة تاريخ أهل البيت (عليهم السلام) بشمولية ودقة وموضوعية ، والفرز بين تراثهم وتراث الفرق الغالية والمنحرفة التي كانت تلصق بهم ما تشاء وترفض ما تشاء تحت دعوى (التقية) الباطلة ، وذلك من أجل الوصول الى حقيقة فكر أهل البيت السياسي السليم ، الذي يعيننا ويعين الأمة الإسلامية على الخروج من المأزق السياسي الراهن وتحقيق الحرية والعدالة والشورى والوحدة.

لقد شهد تاريخ الشيعة الطويل تطورات ومنحنيات ومفارق عديدة أدت الى حدوث الفرق الشيعية التي تجاوز عددها السبعين ، وكان بعض التحولات سلميا وعلميا وهادئا ، بينما كان بعضها الآخر يتسم بالعنف والدم والتهريج والعداوة والبغضاء كالمعركة بين الإخباريين والأصوليين والمشروطة والمستبدة في القرن الماضي.. ونحن اليوم على أعتاب مرحلة نهضوية جديدة وأمام تحديات حضارية كبيرة مسئولون فيها أمام الله ومطالبون بتقديم صورة أفضل عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم وأسلوب التعامل السلمي والحوار الداخلي الديموقراطي ، والاجتناب عن سياسة القمع والإرهاب والتكفير والانغلاق والتحجر.

واعتقد ان بعض الدوائر المتخلفة المضادة للثورة الإسلامية في داخل الحوزة ، والتي كانت تتهم الامام الخميني بالشيوعية والدكتور علي شريعتي بالوهابية والتسنن والكفر ، هي التي تحاول اليوم ان تمارس الإرهاب والقمع والإرهاب الفكري ومصادرة حرية الأمة وحقها في مناقشة القضايا الثقافية والسياسية ، وقد تعجبت من قيام صحيفة (الشهادة) التي يصدرها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بكيل الاتهامات الباطلة لي ووصف كتابي بأنه محاولة لشق صفوف المسلمين، وانه إرجاف وغواية وضلالة ،

وذلك ضمن عرضها لكتابك الجديد (شبهات وردود) دون ان تعطيني بالطبع حق الرد عليها عملا بقواعد النشر وحرية التفكير. وهذا ما يذكرني بمحاكم التفتيش سيئة الصيت في القرون الوسطى.

وفي الختام اكرر توجيه الدعوة لك وللسادة العلماء الأفاضل المهتمين بمناقشة القضايا الإسلامية ، لإقامة ندوة او ندوات لدراسة الفكر السياسي الإسلامي عموما والفكر السياسي الشيعي خصوصا.. يتم فيها الاستماع الى وجهات النظر الأخرى والمخالفة، بروح علمية وأدب واحترام ، وأتمنى ان تتاح لك الفرصة والحرية الكاملة للتعبير عن آرائك بصراحة ودون خوف من اتهامك بالردة الى مذهبك القديم او إثارة الشبهات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أخوك المخلص أحمد الكاتب

لندن ٢٣ رمضان المبارك ١٤١٧هـ

ثم واصل السيد سامي البدري، الرد على بعض المقالات المنشورة في نشرة (الشورى) فيما يتعلق بموضوع النص على الامام علي بن أبي طالب، واصدر حلقتين جديدتين من كتابه (شبهات وردود). ونشر في الحلقة الثالثة جوابا على رسالتي السابقة، وكان كما يلي:

"...أما بالنسبة لسؤالك لماذا ابتدأت بالرد على موضوع الأثني عشرية وأهملت موضوع الإمامة والمهدي .

فأقول اني لم اكتب الرد حين كتبته ردا على كتبك غير المنشورة وانما كتبته ردا على مقالك الذي تناقش فيه دليل الإثني عشرية في العدد العاشر من نشرة الشورى وقد استوعب الرد الحلقة الأولى والفصل الأول من الحلقة الثانية من (شبهات و وردود) ثم أكملت الحلقة الثانية بالرد على مقال البغدادي الذي يرد فيه على الشهيد الصدر رحمه الله حول النص على علي (ع) وأنا حر ايضا في اختيار موضوع الرد . اما في العدد الثالث فقد ابتدأت في الرد على بعض كلماتك في الجزء الأول من كتابك المنشور أخيرا وهي تخص نظرية الإمامة الإلهية.

أما قولك: (ان اثبات موضوع الاثني عشرية لايتم عبر اثبات صحة كتاب سليم بن قيس أو هذه الرواية أو تلك ...) فأقول : اذاً لماذا اثرت الشبهات على كتاب سليم او على هذه الرواية او تلك؟

اما قولك (ان اثبات موضوع الاثني عشرية يتم عبر اثبات وجود ولد للامام الحسن العسكري) .

أقول : لا ادري ماذا تريد به؟ هل تريد ان احاديث الاثني عشر لا تصح الا باثبات وجود ولد للعسكري؟ ام تريد ان انطباق الحديث على دعوى الشيعة لا يتم الا باثبات ولد للامام الحسن العسكري (ع) .

والاحتمال الاول : لا وجه له لان صحة الحديث تتم من خلال رواته وقد رواه الثقات واثبتوهُ فيه مصنفاتهم كما بحثنا ذلك في الحلقة الاولى.

اما الاحتمال الثاني : فلا وجه له ايضاً لان التشيع الاثني عشري برمته يقوم على الايمان بان الحسن العسكري قد ولد له ولد هو المهدي وتلقوه ذلك جيلاً بعد جيل ولم يبنوا اعتقادهم بذلك على هذه الرواية أو تلك في قصة ولادته (ع) ولا يضرهم انكارك ولا انكار غيرك من اهل السنة كما لم يضر من قبل انكار اغلب بني اسرائيل ولادة عيسى (ع) حيث انكرتها فرق اليهود السامرية و العبرانية الا فرقة صغيرة من اليهود العبرانيين وهي فرقة زكريا ويحيى (ع) وقد كان بنو اسرائيل (ينتظرون عذراء تلد ولدا) ولا زالوا الى اليوم ينتظرون ذلك.

اما ماعتبت به من عرض افكارك ضمن عنوان (شبهات ضد الاسلام والتشيع)

اقول : فقد نبهنا في مقدمة الكتاب ان النشرة معنية بالشبهات التي وجهت ضد الاسلام والتشيع ، وقلنا اننا اخترنا للحلقات الاولى الشبهات التي اثارها احمد الكاتب ضد الشيعة والتشيع) ارجو منك مراجعة المقدمة مرة اخرى .

اما قولك تخاطبني (أتريد ان تعيدنا الى القول بحرمة الثورة على الظالم ... الى آخره) .

فأقول : هدانا الله يا اخي واياك للتي هي ازكى ... الا تعلم انه لا يوجد اي تلازم بين القول بـ(نظرية الامامة الالهية وعصمة الائمة (ع) وتحديدهم باثني عشر وولادة المهدي (ع) وغيبتة الطويلة والبداء والرجعة) وبين القول بـ(حرمة الثورة على الظالم او تعطيل الجهاد واباحة الانفال وتحريم صلاة الجمعة) ، فقد قال بكل تلك العقيدة الامام الخميني ومع ذلك فجر الثورة الاسلامية في ايران وقادها ، وكذلك قال بكل تلك العقيدة الشهيد الصدر ومع ذلك قاد الثورة الاسلامية في العراق واستشهد في سبيل ذلك.

اما قولك (ان روايات اهل البيت (ع) تتحدث عن استمرار الامامة الى يوم القيامة وعدم تحديد الائمة في رقم معين وذلك لامتداد نظرية الامامة الالهية في موازاة نظرية الشورى كنظام سياسي لا يقبل التحديد في اشخاص معينين أو فترة محددة) .

فجوابه : ان روايات النبي (ص) والائمة قد حددت عدد الائمة باثني عشر وقد بحثناه مفصلا في الحلقة الاولى الفصل الثامن ، ارجو مراجعته .

اما قولك ان الامامة الالهية في موازاة نظرية الشورى . فقد بحثناه مفصلا في الحلقة الثانية الفصل الاول ، ارجو مراجعته .

اما قولك : (انني لم اذكر تضعيف الشيخ المفيد لكتاب سليم وانني استغفلت قرائي ... الى آخره) .

فاقول : لو رجع الاستاذ الكاتب الى كتابي شبهات وردود الحلقة الاولى ص ٩٤ لوجدني اقول بقول العلامة التستري (ومن هنا اوجب الشيخ المفيد عدم الاعتماد على كل ما ورد في الكتاب (أي كتاب سليم) دون تحقيق) وفي صفحة ٩٥ اقول بقول العلامة التستري ايضاً (والحق في كتاب سليم بن قيس ان اصله كان صحيحا قد نقل عنه الاجلة المشايخ الثلاثة والنعماني والصفار وغيرهم الا انه حدث فيه تخليط وتدليس من المعاندين فالعدو لا يألو خبالا كما عرفت من المفيد... وحيئذ فلا بد ان يراعى القرائن في اخباره كما عرفت من المفيد).

بعد هذا اسأله .

من الذي يريد ان يختم المعركة بليل انا ام هو ؟!

اما قولك : (لا اريد ان اخوض معك في جدال مفصل ... الى آخره) .

فجوابي : ان هذه الطريقة من الرد ليست من البحث العلمي في شيء حبذا لو نهجت في الرد علي المنهج الذي نهجته معك ، فقد اوردتُ قطعة من كلامك ثم علقتُ عليها وناقشتُها . اقتطع انت أي فقرة تامة شئت ومن أي موضوع من المواضيع التي ذكرتها آنفا او غيرها مما حفلتْ به نشراتي الثلاث، وبين الضعف والخلل الذي تراه ، وهذا هو الموقف المقبول والمترقب للرد علي من قبلك .

اما دعوتك الى مواصلة البحث العلمي في الاصول قبل الفروع وان يكون المنهج هو التمسك بالكتاب والسنة وهدي اهل البيت (ع) . أقول : فحيهل ...

فما رأيك ان نبدأ ببحث مسألة : هل يوجد شهداء بعد الرسول (ص) شهادتهم على الناس كشهادة الرسول وانهم ائمة هدى يؤخذ بقولهم وفعلهم وتقريرهم كما يؤخذ بقول الرسول وفعله وتقريره وان الناس ملزمون بالأخذ عنهم والاقتداء بهم والطاعة لهم وانهم موكلون الهيا بحفظ الرسالة بعد الرسول .

نبدأ أولا بذكر الايات القرآنية الكريمة ثم احاديث النبي (ص) ثم احاديث اهل البيت (ع) .

ارجو اعلامي ان كنت توافقني على ذلك .

ومن المفيد قبل ذلك ان تبين مصادر السنة النبوية وحديث أهل البيت (ع) المعتمدة لديك .

اما ما قلت من (وجوب احترام جميع وجهات النظر الاجتهادية واحترام اصحابها) .

أقول : فهو مقولة شائعة و لكنها غير صحيحة ، والصحيح هو عكسها ، وهو ان الاصل احترام الاشخاص وليس احترام وجهات نظرهم الخاطئة ومن هنا نلاحظ ان الاسلام احترم اهل الكتاب وسمح لهم بالعيش ضمن المجمع الاسلامي بشروط معينة مع انه لم يحترم كثيراً من عقائدهم ووجهات نظرهم وانتقدها وعرَّض بها وكشف زيفها .

اما بخصوص الأستاذ احمد الكاتب حين تحوَّل من صف القائلين بالنص إلى صف المنكرين له بل صف خصوم اهل البيت (ع) لان شعارهم النص فيما بين ايدينا من تراثهم الصحيح المنسوب اليهم ومع ذلك فنحن لا نراه قد خرج من الدين ، نعم لا شك بخروجه من التشيع الاثني عشري وانتحاله رأي ابن ابي الحديد المعتزلي في الامامة وموقفه السلبي من شيعة اهل البيت .

أكتفي بهذا القدر من التعليق واكرر دعائي ان يهدينا الله وإياك للتي هي ازكى انه سميع مجيب .

سامي البدري

وبعد صدور الحلقة الثالثة من كتابه أرسلت له هذه الرسالة:

السيد سامي البدري المحترم

السلام عليكم ورحمة الله

قلتَ في الحلقة الثالثة انك سوف تجيب على القضايا الرئيسية التي لم تجب عليها في الحلقات الماضية ، وظللت تدور في القضايا الهامشية من الموضوع ، ولكنك لم تفعل بعد ، حيث لم تناقش موضوع ولادة

الامام الثاني عشر ووجوده وتهربت من الموضوع كما لم تناقش موضوع الامامة . ارجو منك الاجابة على سؤال: لماذا تخلى الشيعة اليوم عن شروط الامامة من العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية وقبلوا بشروط الزيدية كالفقه والعدالة وقيام الامامة على الانتخاب والشورى ، كما هوحاصل اليوم في ايران (الجمهورية الاسلامية). وكما اعرف انك تفرق بين الامامة والخلافة وتحاول ان تفسر الامامة بمعنى يختلف عن الحكم والخلافة ، فهل ستقوم في المستقبل بمناقشة الكتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) .

وارجو منك ان لا تغتر بالمديح الذي كاله لك بعض المشايخ الذين لا يقرأون .

واعتقد انك قرأت رسالة وزير الثقافة والارشاد الايراني الى الشيخ ناصر مكارم الشيرازي والحوزة بصورة عامة والتي نشرت في الصحافة الايرانية قبل اسبوع حول ضرورة الرد على الكتاب ، فهل قرأ الوزير نشراتك الثلاث ام لم يجد فيها شيئا جديا وغنيا .

والسلام عليكم

احمد الكاتب

٩-١٠-١٩٩٩

فأجاب السيد سامي البدري بما يلي:

الى الاستاذ أحمد الكاتب هدانا الله وإياه لما يحبه ويرضاه :

السلام عليكم ورحمة الله .

أشكرك على رسالتك وسؤالك ، كما اشكرك أيضا على إرسالك لي مقابلتك المنشورة في جريدة القدس العربي – لندن/ العدد ٣٢٠٥ الجمعة ٢٧ آب – ١٥ جمادى الاولى ١٤٢٠ . أعتذر عن تأخير الاجابة بسبب سفري .

١ . اعترضتَ في رسالتك الاسبق (وهي التي جعلتها مادة العدد الثاني عشر من نشرتك الشورى) على منهجي معك في الرد وانصرافي إلى مناقشتك في الجزئيات ثم دعوتني في مقدمة الرسالة الى مواصلة البحث العلمي في الاصول قبل الفروع الجزئية . وقلتَ ان منهجنا هو التمسك بالكتاب والسنة والسير

على هدي أهل البيت . وقد رحبتُ بعرضك وكتبتُ اليك جوابا نشرته في الحلقة الثالثة ١٤رجب ١٤١٨هج .

وقلتُ لك في جوابي لك (فما رأيك ان نبدأ ببحث مسألة هل يوجد شهداء بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) شهادتهم على الناس كشهادة الرسول وانهم ائمة هدى يؤخذ بقولهم وفعلهم وتقريرهم كما يؤخذ بقول الرسول وفعله وتقريره وان الناس ملزمون بالاخذ عنهم والاقتداء بهم والطاعة لهم وانهم موكلون الهيا بحفظ الرسالة بعد الرسول . ؟ نبدأ اولا بذكر الايات القرآنية الكريمة ثم احاديث النبي (صلى الله عليه وآله) ثم احاديث اهل البيت (عليهم السلام) .

ارجو اعلامي ان كنت توافقني على ذلك . ومن المفيد قبل ذلك ان تبين المصادر الحديثية المعتمدة لديك) .

ولم يصلني منك جواب خاص أو عام وقد مضى على ذلك سنتان .

٢ . سألتني في رسالتك بعد صدور الحلقة الثالثة من ردي عليك بمدة بواسطة الانترنيت لماذا تخلى الشيعة اليوم عن شروط الامامة من العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية وقبلوا بشروط الزيدية كالفقه والعدالة وقيام الامامة على الانتخاب والشورى ؟

أقول: مصطلح الامامة استخدم بمعنيين :

المعنى الاول : معنى خاص ويراد به ان صاحبه حجة في قوله وفعله وتقريره حيا وميتا ، وليس من شك أن أول أئمة بهذا المعنى هو النبي ، ويرى الشيعة ان هذا المعنى للامامة استمر بعد النبي في إثني عشر من أهل بيته بوصية من النبي وبأمر من الله تعالى ، ويشترطون في هذا المعنى من الامامة العصمة والنص وحصرها في علي والحسن والحسين ثم في ذرية الحسين كما حصرت الامامة بعد إبراهيم في ذريته اسماعيل ثم اسحاق ثم يعقوب ثم حصرت في ذريته . قال الله تعالى : (وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَات فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) البقرة/١٢٤ . وقالى الله تعالى : (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ) الانبياء/٧٢-٧٣ . وقال الله تعالى : (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ الله وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنْ الله وَمَا الله بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) البقرة/١٤٠ . والاسباط في الاية هم يوسف وذريته المعصومون .

إنَّ إسماعيل وإسحاق ويعقوب والاسباط يهدون الناس الى سنة إبراهيم بأمر الله تعالى .

والدليل على حصر الامامة الخاصة بعد النبي في أهل البيت وبقاء الثاني عشر منهم إلى آخر الدنيا حديث المنزلة وحديث الثقلين وآية التطهير وحديث الكساء وحديث الائمة إثنا عشر ونص السابق من الائمة على لاحقه .

والشيعة المعاصرون شأنهم شأن الماضين من أسلافهم لم يتراجعوا عن اشتراط العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية والحصر في اثني عشر في هذا المعنى من الامامة .

المعنى الثاني : للامامة معنى عام ويراد به منصب الحكومة وإقامة الحدود وهذا المعنى يعتقد الشيعة فيه انه للنبي (صلى الله عليه وآله) ومن بعده للائمة الاثني عشر (عليهم السلام) ولم يتراجع عن هذا القول أحد إلا أن يتراجع عن أصل التشيع ، أما في عصر الغيبة الكبرى فإن علماء الشيعة كانوا بين اتجاهين اتجاه يقول بتعطيل الحدود بعذر إن إقامتها خاصة بالمعصومين فقط ، واتجاه يقول بجواز قيامها من قبل الفقهاء مع القدرة ولم يشترط أحد ممن يتبنى هذا الاتجاه في مقيمها أن يكون علويا حسينيا معصوما منصوصا عليه ودونك القائلين بهذا الاتجاه بدءا بأقدمهم الشيخ المفيد (ت٤١٣) وانتهاء بالامام الخميني والشهيد الصدر وخلفائهما .

وفي ضوء ذلك يتضح أن السؤال خاطيء أساسا ومبني على الخلط بين قضيتين استخدم لفظ الامام للتعبير عنهما وهما:

الاولى : قضية وجود حجج الهيين على الخلق بعد النبي شهداء على الناس كشهادة النبي (صلى الله عليه وآله) والنبي شهيد عليهم كما في قوله تعالى (وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ...) الحج/٧٨ .

الثانية : وهي قضية من له حق الحكم في الاسلام وهذه القضية قد شخصتها الاية (إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَشْتَرُوا بِ آيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْكَافِرُونَ) المائدة/٤٤ .

وباعتبار التقاء المعنيين في عصر الائمة الاثني عشر في شخصهم (عليهم السلام) ، فهم حجج الله بعد النبي ، وحق الحكم منحصر بهم في زمان حضورهم بنص الاية ، اندمج المعنيان في مصطلح الامام

وصار لدى الشيعة يدل على معنى ثالث يراد به كلا المعنيين وحصر مصداقه بعد النبي بالمعصومين الاثني عشر .

استهدف المتكلمون الاوائل للشيعة إثبات كلا المعنيين للامامة لهؤلاء الاثني عشر لا غير ، ولم يكونوا معنيين بمسألة الحكم كمسألة مستقلة .

ولست أدري لماذا هذا الاصرار من الاستاذ الكاتب على خلط المعنيين .

إن الموضوعية تقتضي بحث المعنيين كل على حدة لانهما يشيران الى قضيتين مختلفيتين هما :

القضية الاولى : هل يوجد مبيِّنون معصومون للدين بعد النبي يكون بيانهم للسنة النبوية وتفسير القرآن كبيان النبي مع كونهم ليسوا بانبياء ، ومن هم هؤلاء ؟وكم عددهم ؟ .

القضية الثانية : من له أهلية وحق إقامة الحدود وتنفيذ الاحكام في المجتمع الاسلامي بدءا من زمن النبي ؟ هل كل مسلم كيفما اتفق ؟ أم هم صنف معين من الناس له مواصفات خاصة وشروط خاصة ؟وهل يتصدى المؤهل كيفما اتفق أم لابد من طريقة خاصة ؟ .

ومما لا شك فيه أن البحث الاول مقدم على البحث الثاني وأكثر خطورة منه .

لقد بحثنا القضيتين في الحلقة الثانية من ردودنا عليك الفصل الاول ص١٦-٤٤ . وفي الحلقة الثالثة في مواضع متعددة يرجى مراجعة ذلك .

٣ . وزير الارشاد الايراني حفظه الله لم يكن مطلعا على ردودي عليك وقد وصله أخيرا . أما المديح الذي أشرتَ إليه فهو ليس مديحا وانما تأييد علمي من علماء معروفين بعلميِّتهم مسؤولين عن كلمتهم ، وهو يبعث على السرور لا الغرور ، وكذلك الحال مع كلمات القراء الكرام الذين عبروا عن مشاعرهم وانطباعاتهم التي تؤكد على فائدة ما كتبناه واعتزازهم به ونحن بدورنا نشكرهم على مبادرتهم في إظهار عواطفهم واعتزازهم .

٤ . قولك في القدس العربي- لندن العدد ٣٢٠٥ (ان الجو السائد في الحوزة فيما يبدو يميل إلى عدم البحث والاجتهاد في قضية ولادة المهدي ورفض مناقشتها بدعوى انها من العقائد الاساسية وقد عبَّر السيد سامي البدري من حوزة قم خلال برنامج (بلا حدود) الذي أذيع من قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ٤/٨/ ١٩٩٩عن هذا الموقف بصراحة وقد أثار استغرابي لانه يتناقض مع إجماع الشيعة عبر

التاريخ على ضرورة الايمان والالتزام بالعقائد الاساسية عن معرفة وإجتهاد ويقين وعدم جواز التقليد فكيف لمن يدعي العلم التقليد ومنع الاخرين عن الاحتهاد) .

أقول :

لو راجع الاستاذ الكاتب شريط المقابلة ودقق في صوت المتحدث لعرف ان المتحدث باسم السيد سامي البدري لم يكن شخصه وإنما هو شخص آخر ، وقد فوجئت شخصيا بذلك كما فوجيء الكثير من الاصدقاء ممن يميز صوتي وأُخبِرتُ فيما بعد بأن المتحدث هو فضيلة السيد حسين الكشميري (من أهل قم في مدينة قم) وقد أتصلت به للتأكد من ذلك /وبامكانك الاتصال به شخصيا للتأكد أيضا/ وعاتبته على عدم تصحيح الاشتباه في أول المداخلة أو آخرها فاعتذر بالغفلة وعدم قصد ذلك وله عذره على كل حال ، وقد أخبرتُ مقدِّم برنامج (بلا حدود) بهذه الملابسة في اليوم الثاني وأرسلت له رسالة بالفاكس بذلك وكنت قد أرسلت له الحلقات الثلاث من ردودي عليك وكانت الحيادية منه تقتضي ان يشير اليها عندما ذكر اسمي كصاحب مداخلة وقد اعتذر عن ذلك بأنها وصلته بعد انتهاء المقابلة .

أما موقف علماء الشيعة من المسألة الاصولية العقائدية فهو كما ذكرتَ عن إجماعهم عبر التاريخ على ضرورة الايمان والالتزام بالعقائد الاساسية على أساس مواجهة الدليل مباشرة وعدم جواز التقليد فيها وهو من مفاخر متقدميهم ومعاصريهم وتلاميذهم .

أكرر شكري على مبادرتك ورسالتك والسلام عليك ورحمة الله وبركاته .

سامي البدري

٥ شعبان / ١٤٢٠

وأرسلت اليه الجواب التالي:

السيد سامي البدري المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلبت مني في رسالتك الاخيرة عبر الانترنت المؤرخة ٦ شعبان ١٤٢٠ بحث موضوع وجود الشهداء بعد النبي (صلى الله عليه وآله) الذين تعتبر شهادتهم كشهادة الرسول ويعتبر قولهم وفعلهم وتقريرهم كقول وفعل وتقرير الرسول ، وان نبدأ ببحث الايات والاحاديث الواردة حول الموضوع ، وطلبت مني كذلك

التفريق بين معنيي الامامة الخاص الذي يعني – في نظرك – الحجية في القول والفعل ، واشتراط العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية المنحصر في الائمة الاثني عشر ، والمعنى العام الذي تقول انه يشمل الحكومة واقامة الحدود ، وعدم الخلط بينهما .

وقلت ان الدليل على حصر الامامة الخاصة بعد النبي في أهل البيت وبقاء الثاني عشر منهم الى آخر الدنيا ، هو حديث المنزلة وحديث الثقلين وآية التطهير وحديث الكساء وحديث الائمة اثنا عشر ، ونص السابق من الائمة على اللاحق .

ورغم ذلك فقد أكدت ان المعنيين في مصطلح (الامام) اندمجا لدى الشيعة في معنى واحد ثالث ، وصار يراد به كلا المعنيين ، وحصر مصداقه بعد النبي بالمعصومين الاثني عشر ، وهذا ما يدل على انك تحاول التفريق بين معنى الامامة بصورة تعسفية خلافا لما تعارف عليه الشيعة الامامية ، واني لم اخلط بينهما ، وانما أنت الذي تفرق بينهما بدون ضرورة .

وعلى أي حال فان نظرية الامامة الالهية ذات الشعبتين التشريعية والتنفيذية المنحصرة في الائمة الاثني عشر ، حسب رأي الفرقة الاثني عشرية – والا فان الشيعة الاسماعيلية الامامية او الواقفية لا يؤمنون بحصر الائمة باثني عشر وقد يضيقون العدد او يفتحونه بلا حدود – وسواء قلنا بحصر الامامة في اثني عشر او لم نقل فان نظرية الامامة هذه تعتمد في قيامها واستمرارها على ثبوت ولادة ووجود ابن للامام الحسن العسكري ، بغض النظر عن المناقشة في الاحاديث التي ذكرتها (حديث المنزلة والثقلين والكساء والاثني عشرية وآية التطهير) ومدى دلالتها وصحة سندها . فاذا استطعت ان تثبت ولادة ووجود الامام الثاني عشر بصورة علمية تاريخية ، فان نظرية الامامة او الاثني عشرية قد تصح ، اما اذا لم تستطع ان تثبت ذلك فان من العبث الحديث عن شيء لا وجود له في الخارج . .

ولذا طلبت منك في رسالتي السابقة التي كتبتها قبل سنوات بعد صدور الجزأين الاولين من حلقاتك ان تبحث القضايا الرئيسية والجوهرية بدلا من ان تغوص في التفاصيل الجزئية والثانوية والهامشية ، ولا زلت اعتقد ان البحث في معنى الامامة هو موضوع ثانوي يأتي بعد موضوع إثبات وجود الامام الثاني عشر المفترض ، وكما قيل العرش ثم النقش . وكأني بك تحاول ان تقفز عن هذا الموضوع الرئيسي المهم بتركيب بعض النظريات الكلية لكي تمهد الطريق نحو القول بفرضية وجود الامام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) وهو ما فعله المتكلمون السابقون في القرن الثالث الهجري الذين اصطدموا بالواقع وهو عدم وجود ولد للامام العسكري ، وبدلا من ان يستسلموا الى الحق ويعيدوا النظر في نظرياتهم الخيالية

وتأويلاتهم التعسفية وأحاديثهم المزورة أصروا على الباطل وافترضوا وجود ولد للامام العسكري بالرغم من نفي الامام ووصيته بأمواله الى أمه المسماة بـ (حديث) وعدم وصيته الى أحد من بعده بالامامة .

وهذا ما عنيت به من الدليل الفلسفي الوهمي الافتراضي الذي نسج اسطورة (الامام المهدي محمد بن الحسن العسكري) .

ان إصرارك على بحث موضوع نظرية الامامة تبعا للاحاديث (الضعيفة في المتن والسند) التي ذكرتها ، بعد انهيار النظرية الاثني عشرية ، قد يجرك الى الانتقال الى الاسماعيلية او البهرة ، واذا أردت ان تعيد النظر في نظرية الامامة ككل فيمكنك ان تصل الى نظرية الشورى التي اعتقد انها النظرية السياسية لاهل البيت الذين لم يكونوا يدعون العصمة ولا النص ولا حصر الخلافة والامامة في سلالتهم .

واعتقد ان مشكلتك هي في ممارسة القياس المذموم والمرفوض من أهل البيت ، وتطبيق ما حدث في بني اسرائيل على الحالة الاسلامية ، وتفسير كلمة (الاسباط) التي تعني القبائل اليهودية الاثنتي عشرة ، بأوصياء النبي موسى ، الذين تقول انهم اثنا عشر (بدون دليل) والتوصل تبعا لذلك الى ضرورة وجود اثنا عشر وصيا للرسول الاعظم من أهل البيت .

ولست في حاجة الى اتهامك باتباع عبد الله بن سبأ الذي يقال انه نقل هذه الفكرة من اليهودية الى الاسلام ، وقال بكون الامام علي وصي النبي محمد كما كان يوشع وصيا للنبي موسى ، فأنت تقوم بنفسك بالبحث في الاسرائيليات وقد تعلمت اللغة العبرية وجئت الى لندن لكي تفتش في الكتب اليهودية التاريخية عما يدعم نظريتك ، علما بأن اليهود الاوائل الذين مارسوا القياس بين اليهودية والاسلام لم يقولوا بأكثر من وصي واحد ، حيث لم تكن النظرية الاثني عشرية قد ولدت بعد ، ولم يكن الشيعة الامامية قد حددوا الائمة بعدد محدود قبل القرن الرابع الهجري . وقد طلبت منك مرارا ان تقوم بالتأكد من أحاديث الاثني عشرية وصحة نسبتها الى أهل البيت قبل ان تقوم بتأييدها من الاسرائيليات .

وفي الحقيقة اني عاتب عليك جدا وأشكوك الى الله ، إذ أراك تستخدم الحوار معي بصورة ملتوية ولاغراض سياسية وإعلامية علمها عند الله، وذلك لاني كنت المبادر الى دعوتك للحوار حول موضوع المهدي ، قبل ان انشره ، في سنة ١٩٩٢ وانتظرت مجيئك الى لندن عام ١٩٩٥ وألححت عليك باللقاء فكنت تتهرب مني وتشترط التسليم في البداية بالفصل بين معنيي الامامة الخاص والعام ، قلت لك لنجلس ونبحث ، فرفضت اللقاء ، وتوسلت اليك ان تدلني على مواضع الخطأ في كتابي ، فقلت انا لا أرد على كتاب غير مطبوع ، ثم نشرت ردودك قبل ان اطبع الكتاب ، ومع ذلك لم تناقش الموضوع

الرئيسي فيه والذي يشكل حجر الزاوية في الفكر الامامي الاثني عشري وهو وجود وولادة الامام الثاني عشر ، ونبهتك الى ذلك في رسالتي السابقة فوعدت في الحلقة الثالثة ان تفعل في المستقبل ، ولم تقم بذلك حتى الان . . ولا زلت تدور في الحواشي والجزئيات وتتهرب من مواجهة الموضوع الرئيسي .

أخي العزيز لماذا تضيع وقتك الثمين ووقت القراء ؟ أرجوك الاجابة عن الاسئلة التالية:

١- كيف تؤمن بوجود الامام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) ؟ عن طريق الادلة الفلسفية الكلامية والنظريات الكلية العامة؟ أم عن طريق الادلة التاريخية العلمية؟
٢- ما هي تلك الادلة التاريخية؟ وهل بحثت الروايات المختلفة الواردة حول الموضوع ودرستها وقارنت بينها؟
٣- هل هي روايات معتبرة لديك؟ وهل تثق برجالها؟ وهل هي مسندة؟ أم ليست الا إشاعات أسطورية مضحكة لا ترقى الى درجة أخبار الاحاد الضعيفة؟

وكما تعرف فقد بحثت كل هذه المواضيع في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) بشكل مفصل ، فاذا كان لديك أي رد او نقاش في هذا الموضوع فتفضل به ، واذا كنت تسلم بما أقول وتعترف كبعض العلماء السابقين بالعجز عن إثبات وجود الامام الثاني عشر المفترض بالادلة التاريخية العلمية ، فلا تضيع وقتك ببحث ومناقشة الامور الثانوية التي لا تسمن ولا تغني من جوع .

أما اذا كنت تتعرض الى ضغوط سياسية واجتماعية من المحيط المتحجر الذي تعيش في وسطه فحاول ان تهاجر الى أجواء أكثر حرية لكي تعبر عن آرائك بصراحة كما فعلت في زيارتك الى لندن عام 1995

واني أعذرك عن عدم مواصلة الحوار بجدية لعدم توفر الشروط الضرورية تحت سياط المحكمة الخاصة برجال الدين التي لا تسمح بالخروج عن ثوابت النظام الإيراني والتي أدانت الشيخ أسد الله بيات والشيخ محسن كديوار لكلمة حول ولاية الفقيه ، وحاكمت الشيخ عبد الله نوري لأنه انتقد بعض أفكار الامام الخميني او دعا الى أفكار الشيخ المنتظري.

حقا ان الفكر ليتعطل في أجواء القمع والإرهاب ومحاكم التفتيش ، وأسال الله تعالى ان يفرج عنك وعن علماء الحوزة العلمية في قم ويوفر لهم جوا من الحرية والأمن والسلام ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أحمد الكاتب

لندن ٧ شعبان ١٤٢٠/١٥ تشرين الثاني ١٩٩٩

وأجاب السيد سامي البدري بما يلي، ولكنه لم يرسله لي، وانما نشره فيما بعد، في موقعه، معتذرا بخروجي عن أدب الحوار، إثر اختلاف بيني وبينه حول هوية المتحدث المتداخل معي ببرنامج بلا حدود في قناة الجزيرة باسم (السيد سامي البدري):

قوله : طلبت مني في رسالتك الاخيرة عبر الانترنت المؤرخة ٦ شعبان ١٤٢٠ بحث موضوع وجود الشهداء بعد النبي (صلى الله عليه وآله) الذين تعتبر شهادتهم كشهادة الرسول ويعتبر قولهم وفعلهم وتقريرهم كقول وفعل وتقرير الرسول ، وان نبدأ ببحث الايات والاحاديث الواردة حول الموضوع .

أقول : عرضت عليك البحث في هذا الموضوع سنة ١٤١٨ في نشرة وكتاب شبهات وردود الحلقة الثالثة ولم تجبني لسنتين مضت عليه ثم ذكَّرتك به سنة ١٤٢٠ لما اجبتك على أول رسالة لك وجَّهتها اليَّ بالانترنيت . ومع ذلك لم تجبني الى بحث هذا الموضوع وحوَّلت البحث الى مسألة ولادة المهدي وقلت انه الموضوع الاهم .

قوله : سواء قلنا بحصر الامامة في اثني عشر او لم نقل فان نظرية الامامة هذه تعتمد في قيامها واستمرارها على ثبوت ولادة ووجود ابن للامام الحسن العسكري ، بغض النظر عن المناقشة في الاحاديث التي ذكرتها (حديث المنزلة والثقلين والكساء والاثني عشرية وآية التطهير) ومدى دلالتها وصحة سندها . فاذا استطعت ان تثبت ولادة ووجود الامام الثاني عشر بصورة علمية تاريخية ، فان نظرية الامامة او الاثني عشرية قد تصح ، اما اذا لم تستطع ان تثبت ذلك فان من العبث الحديث عن شيء لا وجود له في الخارج . .

أقول : الامامة الالهية لعلي يفرضها حديث المنزلة المتواتر ، وحديث الغدير المتواتر وأحاديث أخرى كثيرة . والامامة الالهية لاهل البيت بشكل عام يفرضها حديث الثقلين وآية التطهير وغيرها من الاحاديث . وتحديدهم بإثني عشر يفرضه حديث الاثني عشر الثابت صدروه عن النبي وقد ذكرنا طرفا من طرقه ومصادره في الحلقة الاولى من كتابنا شبهات وردود . وإمامة الامام الثاني عشر فرع لامامة

آبائه فإن صحت إمامة آبائه (عليهم السلام) فعندئذ تثبت إمامته (عليه السلام) . أما ولادة المهدي فهي ثابتة بالنقل المتواتر عن أصحاب الحسن العسكري وقد مر البحث فيها .

قوله : اعتقد ان البحث في معنى الامامة هو موضوع ثانوي يأتي بعد موضوع إثبات وجود الامام الثاني عشر المفترض ، وكما قيل العرش ثم النقش .

أقول : انما نبهتك الى ان مصطلح الامامة استعمل بمعنيين أو ثلاث بسبب اصرارك على استعمال معنى واحد وهو معنى (الحكم) هذا المعنى الذي أدى بك ان تقول (ان الشيعة يشترطون في الحاكم العصمة والنص واالسلالة العلوية الحسينية وانهم لما أقاموا دولتهم في ايران تخلو عن هذه الشروط في الحاكم) ! والحال أن الشيعة (اشترطوا العصمة والنص والحصر في على والحسن والحسين وتسعة من ذرية الحسين (عليه السلام)) في إمامة خاصة بهم وهي عين إمامة الرسول من حيث حجية قوله وفعله وتقريره سواء كان حاكما او لم يكن ، وهذه الامامة لهؤلاء الاثني عشر نظير إمامة اسماعيل واسحاق ويعقوب ويوسف والمعصومين من ذريته قبل موسى ونظير إمامة آل هارون بعد موسى المذكورين في القرآن . أما الحكومة فهي حق هؤلاء الائمة في زمانهم وتستمر بعدهم في الصالحين من الفقهاء سواء كانوا من ذرية هارون أو من ذرية غيرهم وكذلك الامر في الحكومة في عصر الغيبة هي للعدول من الفقهاء الكفوئين ممن تثق به الامة سواء كانوا من الهاشميين أو لم يكونوا .

وهكذا لم يتخل أحد ممن رفع شعار ولاية الفقيه وإقامة الدولة تحت رايته عن عقيدته الاثني عشرية وذلك لوضوح ان إمامة أولئك الائمة إمامة خاصة ، يكون الحكم شأنا ضئيلا جدا من شؤونها . وإن الحاكم لا يشترط فيه العصمة ولا النص ولا السلالة العلوية الحسينية .

قوله : ان إصرارك على بحث موضوع نظرية الامامة تبعا للاحاديث (الضعيفة في المتن والسند) التي ذكرتها ، بعد انهيار النظرية الاثني عشرية ، قد يجرك الى الانتقال الى الاسماعيلية او البهرة ، واذا أردت ان تعيد النظر في نظرية الامامة ككل فيمكنك ان تصل الى نظرية الشورى التي اعتقد انها النظرية السياسية لاهل البيت الذين لم يكونوا يدعون العصمة ولا النص ولا حصر الخلافة والامامة في سلالتهم .

أقول : لم تبين نقاط الضعف في الروايات التي ذكرناها وقد ناقشنا كل إشكالاتك حول الاثني عشرية في نشرتنا شبهات وردود الحلقة الاولى وبقي حديث الاثني عشر على قوته وإعتباره السندي والدلالي . وقد نبهناك في الحلقة الثانية والثالثة من (شبهات وردود) وكذلك في رسالتي الجوابية الاولى بواسطة الانترنيت انه لا تعارض القول بوجود اثني عشر اماما نص النبي عليهم أئمة هدى وحجج على الناس من بعده وكونهم أحق من غيرهم بالحكم أحقية أختصاص وبين القول بالشورى في الحكم بالمعنى الذي

فصلناه في الحلقة الثانية ص ٣٧-٣٨ . أما قولك (أن الائمة لم يكونوا يدعون العصمة ولا النص ...) فهي دعوى ادعاها قبلك علماء السنة قديما وحديثا ، وبحث هذه المسألة يقوم على قضيتين الاولى دلالة النصوص القرآنية والنبوية على وجود معصومين ، الثانية صدق نقل الشيعة عن أئمتهم . وبحث المسألة الاولى والفراغ منها مقدم على بحث المسألة الثانية .

قوله : واعتقد ان مشكلتك هي في ممارسة القياس المذموم والمرفوض من أهل البيت ، وتطبيق ما حدث في بني اسرائيل على الحالة الاسلاميةوتفسير كلمة (الاسباط) التي تعني القبائل اليهودية الاثنتي عشرة ، بأوصياء النبي موسى ، الذين تقول انهم اثنا عشر (بدون دليل) والتوصل تبعا لذلك الى ضرورة وجود اثنا عشر وصيا للرسول الاعظم من أهل البيت .

أقول : منهج المقارنة بين ما جرى في بني إسرائيل وما جرى في أمة محمد (صلى الله عليه وآله) أكد عليه القرآن والسنة الصحيحة وليس هو من القياس في شيء وما رفضه اهل البيت من القياس هو القياس في الاحكام . وقد وضحنا المسالة في الحلقة الاولى م شبهات وردود ص ١٢٣-١٣٣ ردا على مقالك في الشورى العدد الثالث ص ٦ . أما الاسباط الواردة في الايات التي أوردناها في جوابنا فهي ليست ذات صلة بأوصياء موسى بل هي ذات صلة بأوصياء ابراهيم أرجو ان تدقق النظر فيها مرة ثانية . ثم ان أوصياء موسى اثنا عشر قد نص عليهم القرآن الكريم في قوله تعالى (اثنا عشر نقيبا . .) وهو يخالف ما اوردته التوراة من العدد (١٥) وتسميهم بالقضاة .

قوله : ولست في حاجة الى اتهامك باتباع عبد الله بن سبأ الذي يقال انه نقل هذه الفكرة من اليهودية الى الاسلام ، وقال بكون الامام علي وصي النبي محمد كما كان يوشع وصيا للنبي موسى ، فأنت تقوم بنفسك بالبحث في الاسرائيليات وقد تعلمت اللغة العبرية وجئت الى لندن لكي تفتش في الكتب اليهودية التاريخية عما يدعم نظريتك .

أقول : القرآن يصرح بأن خبر بعثة النبي مذكور في التوراة والانجيل كما في قوله تعالى (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ) الاعراف/١٥٧ ، ويصرح ايضا ان خبر المسلمين مع النبي الذين جعلهم الله شهداء على الناس بعد النبي مذكور في الكتب السابقة كما في قوله تعالى (وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) الحج/٧٨ . فالاية صريحة في قضية ان المسلمين الشهداء على الناس في هذه الاية قد وصفهم وعينهم الله تعالى من قبل أي في الكتب السابقة يبقى الكلام من هم هؤلاء هل هم كل المسلمين ولم يكونوا

كلهم من ذرية ابراهيم أم هم آل النبي كما ذكرالصادق (عليه السلام) ؟ وسواء كانوا هؤلاء أم أولئك هل يعتبر البحث في الكتب المقدسة للعثور على النصوص التي أشار اليها القرآن في حق النبي والشهداء على الناس من بعده تهمة ؟

والحمد لله فاني لست أول باحث في هذه الايات ومتابع لواقعها في الكتب المقدسة فقد سبقني علماء المسلمين من السنة والشيعة فهذا ابن كثير وابن تيمية وقبلهما البيهقي والماوردي وقبلهما ابن هشام وابن اسحاق وغيرهما وفي العصر الحديث كثير منهم الشيخ رحمة الله الكيرانوي في كتابه اظهار الحق طبع قبل مأئة سنة ثم جدد طبعه الدكتور عمر الدسوقي سنة ١٩٨٠ومنهم الدكتور احمد حجازي السقا وقد كتب أكثر من كتاب في الموضوع وكان أحدها رسالة للدكتوراه ومنهم قيس الكلبي وعنوان كتابه (محمد آخرالرسل في التوراة والانجيل) (١٩٩٦م) طبع في اميركا بالانكليزية والعربية . ولهم نظراء من الشيعة قديما كالنعماني في كتابه (الغيبة) والطبرسي في إعلام الورى وغيرهما وحديثا كالعلامة البلاغي الذي تعلم العبرية وناقش اليهود في أكثر من كتاب والعلامة العسكري في كتابه معالم المدرستين والاستاذ تامر مير مصطفى في كتابه بشائر الاسفار (١٩٩٤م) وغيرهم و في منهجك فإن كل هؤلاء متهمون بتهمة السبائية ويبدو انك تريد خصوص الباحثين الشيعة الذين عرضوا في بحوثهم العلمية ان التبشير بالنبي محمد (صلى الله عليه وآله) في الكتب الالهية السابقة مقترن بالتبشير بالاثني عشر ، وهو أمر يغيظك جدا وإذا كان الامر كذلك فلماذا تدعو للحوار إذن ؟

قوله : ولم يكن الشيعة الامامية قد حددوا الائمة بعدد محدود قبل القرن الرابع الهجري . وقد طلبت منك مرارا ان تقوم بالتأكد من أحاديث الاثني عشرية وصحة نسبتها الى أهل البيت قبل ان تقوم بتأييدها من الاسرائيليات .

أقول : بحثنا دعواك ان الشيعة لم يكونوا يعرفون الاثني عشرية قبل القرن الرابع الهجري في الحلقة الاولى التي صدرت سنة ١٤١٧ هجرية وقد كرسناها للرد على كل شبهاتك حول الاثني عشرية ثم أثبتنا لك صحة نسبة الاحاديث الاثني عشرية الى أهل البيت وإلى النبي قبل ذلك ولم ترد بشيء وقد مضى على تلك الردود المنشورة ما يقرب من اربع سنوات !

قوله : (وفي الحقيقة اني عاتب عليك جدا وأشكوك الى الله ، إذ أراك تستخدم الحوار معي بصورة ملتوية ولاغراض سياسية وإعلامية علمها عند الله ، وذلك لاني كنت المبادر الى دعوتك للحوار حول موضوع المهدي ، قبل ان انشره ، في سنة ١٩٩٢ وانتظرت مجيئك الى لندن عام ١٩٩٥ وألححت عليك باللقاء فكنت تتهرب مني وتشترط التسليم في البداية بالفصل بين معنيي الامامة الخاص والعام ،

قلت لك لنجلس ونبحث ، فرفضت اللقاءوتوسلت اليك ان تدلني على مواضع الخطأ في كتابي ، فقلت انا لا أرد على كتاب غير مطبوع ، ثم نشرت ردودك قبل ان اطبع الكتاب ، ومع ذلك لم تناقش الموضوع الرئيسي فيه والذي يشكل حجر الزاوية في الفكر الامامي الاثني عشري وهو وجود وولادة الامام الثاني عشر ، ونبهتك الى ذلك في رسالتي السابقة فوعدت في الحلقة الثالثة ان تفعل في المستقبل ، ولم تقم بذلك حتى الان . . ولا زلت تدور في الحواشي والجزئيات وتتهرب من مواجهة الموضوع الرئيسي) .

أقول :

١ . ردودي عليك في حلقاتي الثلاث وفي هذه وهي الرابعة مستقيمة وواضحة حيث اني نهجت فيها جميعا منهجا واحدا وهو أني كنت اورد قولا لك منشورا في نشرتك الشورى أو في كتابك يعبر عن فكرة تامة وأشير الى موضعه في نشرتك أو كتابك ثم أعلق عليه بما تيسر لي من البحث والكلام العملي ، وأغراضها واضحة وقد وضحتها في مقدمة الحلقة الاولى حيث قلتُ في ص ١٥ (إني أحاول في هذه الاوراق ان أختصر الرد وأيسره لطلاب الحقيقة وبخاصة وأن كثيرا منهم لا يتسع وقته لمراجعة مطولات الكتب ولا مختصراتها) وكان بإمكانك لو وجدت فيما رددت به عليك ثلمة ان ترد وقد مضى من الزمن ما يكفي .

٢ . قولك (كنت تتهرب مني) مما يضحك الثكلى ، أما تذكر يوم دعاك الاستاذ الدكتور سعد جواد في الى بيته العامر في لندن سنة ١٩٩٥لحضور اول محاضرة لي بعد قدومي مع مناقشة مفتوحة بعدها ولم تحضر الا بعد انتهاء المحاضرة والمناقشة وخروج أغلب المدعويين ووصلتَ ونحن في حال الخروج ولما دخلتَ لم نجلس وبقينا واقفين وتحدثنا قريبا من ثلث ساعة وفيها طلبت مني لقاء منفردا فأبيتُ ذلك وأصررتُ على اللقاء المفتوح وبحضور عدد واسع من الاخوة فكان جوابك ان الناس لا يتحملون صراحة الافكار وأتوقع منهم الاهانة فقلت لك انك أعلنت عن أفكارك وديسكات كتبك تتحرك في المجتمع والمفروض انك تتحمل ردود الفعل على أفكارك وبقيت الفكرة معروضة شهرين مدة وجودي في لندن وكنت تصر فيما بعد على عدد قليل وكنت أصر على العدد الكثير حيث كنت أحدس ان النقاش معك لا يجدي نفعا وانما اردتُ من حضور الكثرة آنذاك هو فائدتهم وشهادتهم لا غير وقد تبين لي وللاخرين صدق حدسي بعد انسحابك من الحوار على شبكة هجر الثقافية الموقرة شهر رمضان المبارك سنة ١٤٢٠ بعذر انك غير متفرغ لمواصلة الحوار على الرغم من انك طالب الحوار معهم .

ولست أدري كيف اتهرب منك وأنا أول من نشر ردوده عليك بصورة معلنة وصريحة ولا فخر ! .

٣ . أما اشتراطي عليك الفصل بين معنيي الامامة فقد أخبرتك في وقته انك وقعت في خلل منهجي مركزي تحرك معك في كتبك الثلاثة وهو انك تنظر الى إمامة أهل البيت على انها مسألة سياسية حسب . بينما هما مسألتان الاولى كونهم حجاً إلهيين معصومين بعد النبي شهادتهم على الناس كشهادة النبي ومن تركهم ظل ومن أخذ بقولهم وتمسك بهم نجى . الثانية مسالة كونهم الاولى بالحكم بعد النبي اولوية اختصاص لا أولوية تفضيل . وقد مر تفصيل ذلك . وأذكر انني سألتك في احدى المكالمات الهاتفية بيني وبينك لما لا تقبل بالمنهج المذكور قلت إذا قبلت به فإن كتبي الثلاثة تنهار !!! والامر واضح وهو انك بنيتها على منهج خاطيء .

٤ . لقد بقيتُ ملتزماً بكلمتي معك وهي انني قلت لك : في وقته إنني لا أرد على كتاب غير منشور ، ولو راجعت الحلقة الاولى والثانية من كتابي شبهات وردود لوجدتهما ردا على نشرتك الشورى وليس على كتابك الذي لم تطبعه آنذاك ، أما الحلقة الثالثة فقد رددت فيها على كتابك بعد ان نشرته والذي لم تشر فيه الى ردودي عليك ! .

٥ . الغريب انك حكمت على الشيعة الاوائل القائلين بالوصية بانهم أخذوا فكرة الوصية من عبد الله بن سبأ ثم حين ناقشتك في ابن سبأ ومصداقيته اصبحت المسألة عندك مسألة هامشية وجزئية !!! .

وحين ادعيت أن الشيعة في القرن الثالث لم يعرفوا الاثني عشرية وأثبت لك خطأ دعواك هذه أصبحت المسالة عندك مسألة هامشية وجزئية !!! .

وحين قلت ان روايات كثيرة في المصادر الشيعية تفيد ان الائمة لم يكونوا يعرفون إمامة الامام اللاحق بعدهم الا عند قرب وفاتهم وأثبت لك انك أخطأت في فهم الرواية أصبحت المسألة عندك مسالة هامشية وجزئية !!! .

وحين ادعيت أن الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق كان يشك بتحديد الائمة بإثني عشر وأثبت لك خطأ دعواك بنسبة الشك اليه بالعقيدة الاثني عشرية أصبحت المسالة عندك مسألة هامشية وجزئية .

وهكذا كل ما ناقشتك فيه من دعاواك في الحلقة الاولى والثانية والثالثة واثبت لك خطأك فيها اصبحت عندك مسألة هامشية وجزئية وحاشية !!! .

وليس من حقك تهميش هذه القضايا وقد سقتها واحدة بعد الاخرى لتبني تصورك السلبي عن التشيع الاثني عشري وقضاياه الاساسية .

والان بين يديك الحلقة الرابعة وقد اثبت لك خطأ دعواك : ان شيعة الحسن العسكري تفرقوا الى اربع عشرة فرقة وأن القائلين منهم بوجود المهدي بن الحسن العسكري هم شرذمة من اصحاب الحسن العسكري وليس جمهور اصحابه ، ولا بد انها ستصبح عندك بعد ذلك مسألة فرعية وجزئية بإعتبارها متفرعة عن مسألة الامامة الالهية بعد النبي ككل والتي يجب بحثها أولا والفراغ منها قبل بحث مسألة وجود المهدي (عليه السلام) وفي هذه المرة يكون الحق معك ولا بد ان نبدأ ببحث الامامة اولا وقبل البدء لا بد ان نتفق على مرادنا من مصطلح الامامة وهو ما قلناه لك في شهر رمضان لسنة ١٤١٦هـ الموافق سنة ١٩٩٥ م . وقد بحثنا مسألة الامامة الالهية في الحلقة الثانية والثالثة من كتابنا شبهات وردود .

أخي أحمد الكاتب : أحب أن أصارحك ان الجهد الذي بذلته شخصيا للرد على شبهاتك وبذله أخوة آخرون في كتابات ستظهر قريبا جزاهم الله تعالى عليها خير الجزاء ليس من أجل ان تغير تصوراتك الخاطئة عن إمامة أهل البيت (عليهم السلام) ، وذلك لانك لو أردت ان تصل الى الحقيقة فيها فقد كانت ميسرة لك حين كنت تعيش في عمق مصادر الشيعة وتراثهم الفكري ومن ثم لست بحاجة الى هذه الابحاث ، وهي (أي الحقيقة) ميسرة ايضا لغيرك ممن يعيش في عمق مصادر أهل السنة وتراثهم الفكري ، والسر في ذلك هو ان كتاب الله يدعو لها قبل ان يدعو لها تراث الشيعة كما ان حديث النبي (صلى الله عليه وآله) برواية أهل السنة يدعو لها قبل ان يدعو لها تراث الشيعة ، وفي حقبتنا المعاصرة قد انفتح على هذه الحقيقة اناس ممن ليسوا من أهلها أكثر ممن انغلق عليها من أهلها وقد انفتح كثير من هؤلاء لا بجهد خاص من شخص معين بل بجهدهم الخاص ومعاناتهم الخاصة و تفكيرهم الحر . وانت شخصيا / إن أردت الحقيقة / لست بحاجة الى أكثر من عودة الى ذاتك فأنت أعرف بها منا جميعا إقرأها من جديد بعد انسحابك من الحوار من شبكة هجر ، اقرأ معي قوله تعالى : (بَلْ الْإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ *وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ) القيامة/١٤-١٥ وقوله تعالى حاكيا عن نبيه نوح (قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنتُ عَلَى بَيِّنَة مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ) هود/٢٨ والشاهد قوله تعالى (فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ) أي فخفيت عليكم بسبب الموقف المسبق . ولنقرأ سوية المأثور من قول أمير المؤمنين علي (عليه السلام) : عباد الله ، زنوا أنفسكم من قبل أن توزنوا ، وحاسبوها من قبل أن تحاسبوا ، وتنفسوا قبل ضيق الخناق ، وانقادوا قبل عنف السياق ، واعلموا أنه من لم يعن على نفسه حتى يكون له منها واعظ وزاجر ، لم يكن له من غيرها لا زاجر ولا واعظ . . جعلك الله من أهل الحق وهداك له . والسلام عليك ورحمة الله وبركاته .

ملاحظة : لم أبعث له هذه الرسالة بسبب خروجه عن أدب الحوار ...

أحمد الكاتب يرد على الحلقة الرابعة:

البدري يعترف: لا يمكن اثبات وجود الامام المهدي بصورة مستقلة

طلب مني عدد من الاخوة الكرام المهتمين بالحوار حول وجود الامام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) الرد على الحلقة الرابعة التي أصدرها الاستاذ سامي البدري مؤخرا (في شوال ١٤٢٠). وبما اني كنت انتظر رده منذ حوالي ثماني سنوات ، بعد أن أرسلت اليه نسخة مخطوطة من كتابي عن الامامة والمهدي في سنة ١٩٩٢ ، فقد أسرعت الى مطالعة كتابه الجديد (الحلقة الرابعة من شبهات وردود) بدقة ، علني أجد فيه أي دليل علمي تاريخي على ولادة ووجود الامام الثاني عشر ، وان كنت أحدس ان لا شيء جديد فيه والا لكان البدري بادر الى عرضه خلال الأعوام الماضية.

ويشهد الله اني كنت مستعدا ولا أزال ان أتقبل أي دليل يثبت الموضوع ، ومستعدا لتغيير رأيي بيني وبين الله ، وإعلان ذلك على الملأ بلا استحياء او خجل مادام الحساب عسيرا في الآخرة. ولكني فوجئت بالأستاذ البدري يؤكد أقوالي ويزيدني إيمانا بما توصلت اليه من قبل من ان الايمان بوجود الامام الثاني عشر ليس الا فرضية فلسفية اجتهادية وهمية . وهذا ما دفعني الى تقديم الشكر الجزيل له على اعترافه ببعض الحقائق التي ذكرتها من قبل .

لقد قلت في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) : ان وفاة الامام الحسن العسكري في سامراء سنة ٢٦٠ للهجرة دون إعلانه عن وجود خلف له ، أدت الى تفجر أزمة عنيفة في صفوف الشيعة الامامية الموسوية وحدوث نوع من الشك والحيرة حول مصير الإمامة بعد العسكري ، وتفرقهم الى أربعة عشر فرقة. وان القول بوجود ولد له في السر اسمه محمد وانه الامام المهدي ، كان قولا فرضيا فلسفيا سريا باطنيا قال به بعض أصحاب العسكري بعد وفاته ، ولم يكن الأمر واضحا وبديهيا ومجمعا عليه بين الشيعة في ذلك العصر. وان دعاوى الإجماع والتواتر والاستفاضة التي يدعيها البعض على وجوده وولادته لم يكن لها وجود في ذلك الزمان.

وقلت :ان الدافع الرئيسي لافتراض وجود الولد للامام العسكري هي الأزمة الفكرية التي وقع بها قسم من الامامية نتيجة لاعتقادهم بحتمية وجود إمام معصوم معين من قبل الله في كل زمان الى يوم القيامة.

وان الأدلة النقلية (الروايات والأخبار) التي يوردونها حول الموضوع اما غامضة او ضعيفة ومختلقة بعد حين.

وانا لا بد ان نبحث في الأدلة التاريخية التي تحدثت عن ولادته ومشاهدته في حياة أبيه وبعد وفاته ، ونتأكد منها كطريق وحيد لاثبات وجوده. وانه لا يعقل إثبات وجود انسان في الخارج عن طريق الاستدلال الفلسفي النظري.

وقد اعترف الأستاذ سامي البدري في كتابه الجديد بصحة النقطة الاولى وهي وقوع الحيرة والفرقة في صفوف شيعة الامام الحسن العسكري والانقسام الى أربعة عشر فرقة ، ونقل أقوال النوبختي والاشعري القمي والمفيد في ذلك. وان كان البدري قد ناقش في زمن وقوع الحيرة وحجم تلك الفرق.

وأهمل البدري تماما الإشارة الى الدليل التاريخي الذي كان ينطوي على أساطير مضحكة وغريبة لا يقول بها الا الغلاة كولادة ابن الحسن من فخذ أمه وحمله في الجنب وأخذ الطيور له ونموه السريع وعلمه بالغيب وتكلمه في المهد. ويبدو ان البدري يقر ويعترف بضعف هذا الدليل الأسطوري الذي لم يذكره الأولون الا من باب التأييد والإسناد والا فانهم كانوا يعترفون بضعف رواته وانقطاع سلسلة السند.

واعترف الأستاذ البدري ايضا بأن القول بوجود ابن للامام العسكري هو بالدرجة الاولى افتراض فلسفي وانه يرتكز على قانون الوراثة العمودية في الامامة.وان الطريق لاثبات وجود ذلك الولد بصورة مستقلة مسدود تماما.

وذكر البدري أقوال المؤرخين الشيعة السابقين حول سرية وباطنية القول بوجود الولد.

وقبل ان انقل أقواله بالتفصيل وأناقشها قولا قولا أود التأكيد على: ان منهج البدري في البحث والتفكير والنقاش يقوم على التفسير الباطني والتأويل التعسفي والانتقاء المزاجي والافتراض الوهمي والتقليد الساذج والاهتمام بالهوامش الجزئية والتهريج الانفعالي والاتهام الشخصي والغرور المتعالي. وهذا ما أدى به الى الوقوع في الشبهات والايمان بالأساطير والتخبط في الحيرة والتناقض والانحراف عن فكر أهل البيت السليم والابتعاد عن العقل والمنطق.

نقل الأستاذ البدري قول النوبختي والأشعري القمي في كتابيهما المتشابهين: (فرق الشيعة) و (المقالات والفرق): ان الامام الحسن العسكري توفي ولم يُرَ له خلف ولم يعرف له ولد ظاهر ، وأنه ليس للعباد ان يبحثوا عن أمور الله ويقفوا أثر ما لا علم لهم به ويطلبوا إظهار ما ستره الله عليهم وغيبه عنهم، ولا البحث عن اسمه وموضعه ولا السؤال عن أمره وطلب مكانه إذ هو خائف مغمور مستور بستر الله ، بل

البحث عن أمره والسؤال عنه محرم لا يحل ، لأن في إظهار ما ستر عنا وكشفه إباحة دمه ودمائنا. كما نقل البدري قول النوبختي ابي سهل المتكلم الشيعي المعاصر في (التنبيه في الامامة): بأن الناس أمروا ان لا يسألوا عن اسمه وان يستروا ذلك من أعدائه.

وعقب البدري على ذلك:" أقول ان النصين (للنوبختي والاشعري القمي) يتفقان على مسألة تفرق أصحاب العسكري الى أربع عشر فرقة ، وعدم ذكر حجم كل فرقة منها، الأمر الذي يجعل القارئ محقا ان يفترض ان هذه الفرق متكافئة عدديا ، وبالتالي يحكم ببساطة ان نسبة الفرقة الامامية (وكلهم اماميون) هي نسبة واحد من أربعة عشر ، وتزداد أهمية وخطورة النتيجة حين نعلم ان النوبختي والاشعري القمي هما من علماء الشيعة المعاصرين لفترة الغيبة الصغرى."

ويضيف البدري:" مما لا شك فيه ان قسما كبيرا من الشيعة عاشوا حيرة شاملة حين بلغهم خبر انقطاع النيابة الخاصة بعد وفاة النائب الرابع حيث لا يوجد مرجع معين من الامام المهدي ينهض بأمورهم . وتصدى علماء الشيعة في تلك الفترة لرفع الحيرة التي نشأت بسبب ذلك وكتبوا كتبا خالدة ، مثل كتاب (الامامة والتبصرة من الحيرة) لعلي بن بابويه الذي يقول فيه: "رأيت كثيرا ممن صح عقده... قد أحاد ته الغيبة وطال عليه الأمد حتى دخلته الوحشة فجمعت أخبارا تكشف الحيرة".وكتاب (الغيبة) للنعماني الذي يقول فيه:" اما بعد فانا رأينا طوائف من العصابة المنسوبة الى التشيع من يقول بالإمامة... قد تفرقت كلمتها وشكوا جميعا الا القليل في إمام زمانهم وولي أمرهم وحجة ربهم للمحنة الواقعة بهذه الغيبة وان الجمهور منهم يقول في الخلف : أين هو ؟ وأنى يكون؟ والى متى يغيب؟ وكم يعيش؟" وكتاب (إكمال الدين وإتمام النعمة واثبات الغيبة وكشف الحيرة) للشيخ الصدوق الذي يقول فيه:" ان الذي دعاني الى تأليف هذا الكتاب... وجدت اكثر المختلفين الي من الشيعة قد حيرتهم الغيبة".

ويعلق البدري على ذلك بالقول: ان السر في هذه الحيرة هو انقضاء الجيل الذي شاهد الامام وتعامل معه جسديا ونشر أخباره ، وكون الغيبة ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل في المجتمع الاسلامي. ويهاجمني قائلا: ان الكاتب لم يكن قد تحرى الأمانة والدقة العلمية ولا استوعب المصادر الأساسية في مثل هذه القضية الخطيرة.

وذلك بالرغم من عبارات المؤلفين الثلاثة الصريحة بوقوع الحيرة بسبب الغموض حول وجود الامام الثاني عشر ، وان الشيخ علي بن بابويه كتب كتابه (الامامة والتبصرة من الحيرة) في ظل ما يسمى بالغيبة الصغرى ، حيث توفي مع الصيمري في وقت واحد وهو سنة ٣٢٩ ، كما يذكر البدري نفسه ، الا ان البدري يتغافل عن كل ذلك ويحاول ان يوهم القراء بصورة تعسفية بأن سبب الحيرة التي عمت

الشيعة في ذلك العصر هو انقطاع النيابة الخاصة وليس الاختلاف حول وجود الولد للامام العسكري ، وكأن تلك الفرق الأربعة عشر ولدت في وقت متأخر. ومع ذلك لا يجد حرجا في ادعاء الأمانة والدقة العلمية واستيعاب المصادر الأساسية واتهامي بعدم ذلك!

هكذا يأوّل النصوص الصريحة ويفسرها كما يشتهي.

وفي محاولة منه لتأويل الحيرة وتحجيمها بتقليل حجم الفرق الأربع عشرة التي تفرقت بعد وفاة الامام العسكري يدعي البدري: ان الجمهور من الشيعة أجمعوا على إمامة القائم المنتظر وأثبتوا ولادته. ويستشهد لذلك بقول للمفيد في (الفصول المختارة) يسنده الى النوبختي ويقول فيه:" لما توفي أبو محمد الحسن بن علي افترق أصحابه بعده – على ما حكاه أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي – بأربع عشرة فرقة ، فقال الجمهور منهم بإمامة القائم المنتظر واثبتوا ولادته وصححوا النص عليه وقالوا هو سمي رسول الله ومهدي الأنام."

ويفترض البدري قائلا: يتضح من هذا النص ان نسخة النوبختي المطبوعة قد أصابها التحريف حين لم يذكر فيها عبارة (الجمهور منهم). وبناء على ذلك يلومني على عدم التحقيق في النسخ الموجودة من كتاب النوبختي (فرق الشيعة) وكتاب الاشعري القمي (المقالات والفرق).

ويستشهد بقول آخر لأبي سهل النوبختي في (التنبيه في الامامة): ان الحسن خلف جماعة من ثقاته ممن يروي عنه الحلال والحرام ويؤدي كتب شيعته وأموالهم ويخرجون الجوابات ، فلما مضى أجمعوا جميعا على انه خلف ولدا هو الامام وأمروا الناس ان لا يسألوا عن اسمه وان يستروا ذلك من أعدائه.

ويعلق البدري مفترضا : من البعيد جدا ان يكون ابن الأخت (أبو سهل) وهو معني بالأمر غير مطلع على كتاب خاله (الحسن بن موسى) في الموضوع نفسه ، وهو شيخ متكلمي الشيعة في بغداد في وقته، واذا اطلع عليه وكان مختلفا فمن البعيد ان لا يذكر رأيه.

ويمضي الأستاذ سامي البدري في الاستدلال على قوله بأن جمهور الشيعة كان يقول بوجود الولد بالاستشهاد بأقوال عدد من علماء السنة كأبي الحسن الاشعري (توفي سنة ٢٩٧) والذهبي (توفي سنة ٧٤٨) وابن حزم الأندلسي (توفي سنة ٥٤٨) وسبط ابن الجوزي (توفي سنة ٦٤٥ (ومحمد بن طلحة الشافعي (توفي سنة ٦٥٢) وابن طولون (توفي سنة ٩٥٣) وابن الصباح المالكي ، الذين قالوا بأن جمهور الرافضة ثبتوا على ان للحسن ابنا أخفاه ، فيستنتج البدري ويقول: يتضح من ذلك كله في ضوء المصادر

السنية والشيعية القديمة ان جمهور أصحاب الحسن العسكري وثقاته وهم جمهور الشيعة آنذاك كانوا يقولون بالولد وكون أبيه الحسن قد نص على إمامته وانه المهدي الموعود.

ولم يكتف البدري بذلك بل اتهمني بلي عنق هذه الكلمات زورا وبهتانا وتضليلا للقارئ وزيادة في التعميم.

وبالرغم من أن البدري اعترف بأن النوبختي والاشعري القمي لم يذكرا حجم كل فرقة من الفرق الأربع عشرة ، مما يجعل القارئ محقا ان يفترض التكافؤ العددي لكل منها ، وبالتالي الحكم ببساطة بأن نسبة الفرقة الامامية هي نسبة واحد من أربعة عشر. الا ان البدري يسارع الى الحكم علي بلي عنق الكلمات ، هكذا وبكل سهولة وفي محاولة انفعالية مكشوفة لتشويه سمعتي العلمية ، في حين يقوم هو بممارسة ما اتهمني به بالضبط وبلا استحياء.

لقد أهمل قول النعماني الصريح ، في أواسط القرن الرابع الهجري، الذي يقول فيه:" ان الجمهور منهم يقول في الخلف: أين هو؟ وأنى يكون؟ والى متى يغيب؟وكم يعيش؟ أي حيرة أعظم من هذه الحيرة التي أخرجت من هذا الأمر الخلق الكثير والجم الغفير ولم يبق ممن كان فيه الا النزر اليسير وذلك لشك الناس."

واعتمد البدري على قول المفيد وهو متأخر مائة عام على الأقل عن النوبختي والاشعري ، وخلط في قراءة نص المفيد الذي ينسب الى النوبختي القول بتفرق شيعة العسكري الى أربعة عشر فرقة ، فقط ، ويضيف من عنده بقية الكلام . ويتضح هذا من ذكر المفيد لاسم القائم وانه مهدي الأنام ، وهذا ما لم يرد في نص النوبختي او الاشعري اللذين كانا يحرمان الإشارة الى ذلك. وربما كان قول المفيد (فقال الجمهور منهم) حكاية عن زمانه في أواخر القرن الرابع او الخامس الهجري ، والنوبختي يتحدث عن الحيرة في أواسط القرن الثالث الهجري في أعقاب وفاة الامام العسكري ، ولم يشر الى الاتجاه العام (الجمهور).

وقد أكد هذه الحقيقة (عدم قول الجمهور) أبو سهل النوبختي المتكلم الشيعي المعاصر للغيبة الصغرى عندما قال: خلف الحسن جماعة من ثقاته فلما مضى أجمعوا جميعا على انه خلف ولدا هو الامام وأمروا الناس ان لا يسألوا عن اسمه وان يستروا ذلك من أعدائه. ولم يقل ان الشيعة كلهم اجمعوا على ذلك وانما تلك الجماعة . وبالتالي لا حاجة للبدري ان يفترض قراءة ابي سهل لكتاب خاله (فرق الشيعة) ، ويقع في حيص بيص.

ولست أدري لماذا لم يفترض البدري وقوع التحريف في كتاب المفيد او ابي سهل بدلا من افتراض وقوعه في كتابي النوبختي والاشعري القمي؟

وكيف يستشهد البدري بأقوال علماء السنة المتأخرين كالذهبي في القرن الثامن الهجري وابن حزم الأندلسي في القرن السادس وسبط ابن الجوزي في القرن السابع ومحمد بن طلحة الشافعي في القرن السابع وابن طولون في القرن العاشر ، ويسميهم بالمتقدمين.

وسواء قلنا بأن الجمهور كان يميل الى هذا الرأي او ذاك فانه لن يغير من حقيقة حدوث الحيرة وتفرق شيعة الامام العسكري الى أربع عشرة فرقة ، وعدم معرفة كبار أصحاب الامام بوجود ولد له عند وفاته ، حتى عثمان بن سعيد العمري الذي ادعى النيابة الخاصة بعد ذلك ، وحتى علماء قم الذين أرسلوا وفدا الى سامراء ليتأكدوا من الموضوع ويناقشوا جعفر بن علي ولم يكن ليحول دون قولهم بإمامته الا قانون الوراثة العمودية وعدم جواز انتقال الامامة الى أخوين بعد الحسن والحسين.

ولكن الأستاذ البدري كعادته يحاول ان يغوص في التفاصيل الهامشية والجزئية ليطمس الحقيقة الناصعة ويلوي عنق الكلمات ويضلل القراء البسطاء زورا وبهتانا ، ويدعي بلا دليل (ان جمهور أصحاب الحسن العسكري وثقاته وهم جمهور الشيعة آنذاك كانوا يقولون بوجود ولد للحسن العسكري).

اذن فما دام الشيعة قد تفرقوا بعد وفاة الامام الحسن العسكري الى أربعة عشر فرقة فلا يمكن ان نعتبر القول بوجود ولد له ، وهو قول بعضهم ، مما أجمع الشيعة عليه ، أو انه من المتواتر ، اذ ان الحديث المتواتر هو الذي لا يحتمل الشك ولا يختلف عليه اثنان.

وفي حين كان يتطلب الإنصاف من السيد البدري ان يعترف بالحقيقة ويذكر ضعف الأدلة التاريخية التي يوردها أصحاب فرضية وجود الولد ، الا انه تهرب من الإشارة الى الموضوع وفضل السكوت والإهمال ، وراح بدلا من ذلك يستعرض الدليل الفلسفي ، وهو مبدأ الامامة والعصمة والنص ويقول: ان الايمان بوجود ابن العسكري إنما هو فرع لنظرية الامامة وليس قضية مستقلة عنها او في عرضها. وان المنهج العلمي يقتضي البحث في هذا الموضوع والاستدلال على مفرداته الأساسية (كالنص والعصمة والوصية والاثني عشرية (فاذا تم الدليل عليها من الكتاب والسنة يرتفع الإشكال.

وبما ان نظرية الامامة (العصمة والنص والوصية) عجزت تاريخيا عن ان تؤدي بصورة حتمية الى القول بفرضية وجود الولد ، وذلك لاختلاف شيعة الامام العسكري (الامامية) الى أربع عشرة فرقة ، وقول فريق منهم (وهم الفطحية) بإمامة جعفر بن علي ، وقول فريق آخر بانقطاع الامامة او التراجع عن

إمامة العسكري كما تراجع الموسوية عن إمامة عبد الله الأفطح بعد وفاته دون عقب ، والايمان بإمامة جعفر مباشرة بعد أبيه الهادي ، وما الى ذلك من النظريات الامامية العديدة.. فان افتراض وجود ولد للحسن العسكري تم بناء على الايمان بقانون الوراثة العمودية وعدم جواز انتقال الإمامة الى الاخوة وابنائهم وضرورة تداولها في الأعقاب واعقاب الأعقاب هكذا أبدا الى يوم القيامة.

وقد أشرت في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) الى اعتماد فرضية وجود الولد على هذا القانون الضعيف الذي لم يجمع عليه الشيعة الامامية بدليل عمل الفطحية عدة مرات. وقد ذكر النوبختي والاشعري القمي وغيرهما الفرق الشيعية الامامية التي لم تلتزم بذلك القانون . وانتقدت دعوى الطوسي في القرن الخامس الإجماع على ذلك القانون. وبدلا من ان يقوم الأستاذ البدري بإثبات وجود الإجماع على العمل بالقانون المذكور ، ذهب ليناقش نقطة جانبية لم اذكرها أبدا وهي (ان الطوسي كان مؤكدا لما نقله النوبختي والاشعري القمي وليس مؤسسا) بينما كنت اقصد ان دعوى اجماع الشيعة على الالتزام بقانون الوراثة العمودية ، دعوى باطلة وغير صحيحة سواء صدرت من الطوسي او من غيره.

وفي الحقيقة ان الاستدلال بنظرية الامامة على فرضية وجود الولد ، معلق بشعرة واهية أوهى من خيط العنكبوت وهو قانون الوراثة العمودية. وكان يفترض بالاستاذ البدري وهو يحاول ان يستعين بنظرية الامامة ان يدعم ذلك القانون بآية قرآنية او حديث صحيح من الرسول الأعظم ولا يكتفي بالشعارات السياسية التي ولدت أثناء الصراعات العديدة بين أبناء الأئمة بعد وفاة كل واحد منهم.

أضاف البدري الى هذه النقطة التي استوحاها من المتكلم أبو سهل النوبختي في كتاب (التنبيه في الامامة) وقلده من دون تفكير.. نقطة اخرى أطلق عليها (وثاقة الشيعة فيما يروون عن أئمتهم) وقال: في ضوء هاتين القضيتين يصبح البحث حول وجود ولد للحسن العسكري وكونه الامام الثاني عشر وهو الغائب ، موضوعيا ومنتجا، اما اذا ألغينا التصديق بالقضيتين الآنفتي الذكر فان الطريق لاثبات الغائب المنتظر محمد بن الحسن العسكري سيكون مسدودا تماما.

ويريد البدري منا بالطبع ان نؤمن بسرعة بكل ما نقله الرواة دون دراسة او تمحيص او تفكير او مقارنة او تأكد من السند ، او اجتهاد في المسألة ، لمجرد ان جماعة من أصحاب الامام العسكري الذين يعتقد البدري بسذاجة بصدقهم ووثاقتهم ، قد نقلوا بعض الروايات الباطنية السرية التي تتحدث خلافا للظاهر عن وجود ولد للامام العسكري بعد وفاته .بالرغم من انهم جميعا يعترفون بأن الامام العسكري لم يتحدث عن ذلك في حياته ، وانهم كانوا يلفون دعاواهم بالسرية والكتمان ويحرمون التفتيش عن ذلك

الولد او ذكر اسمه او موضعه او مكانه او صفته. أي باختصار : ان القول بوجود الولد كان قولا باطنيا سريا مخالفا للظاهر والمعروف من حياة الامام العسكري.

ولم يوضح البدري لماذا آمن بصدق النواب الأربعة الذين ادعوا النيابة الخاصة عن الامام الغائب ، مع ان النائب الأول عثمان بن سعيد العمري عزى جعفر بن علي وهنأه بالإمامة؟ وكيف قبل دعاواهم بعلم الغيب واجتراح المعاجز؟ ولماذا لم يؤمن بأدعياء النيابة الآخرين العشرين؟ وكيف عرف الصادق من الكاذب منهم؟ وقد قال أهل البيت عليهم السلام :" خدامنا وقوامنا شرار خلق الله" وذلك حسبما يقول الطوسي: لأن فيهم من غيّر وبدل وخان.

ولو كان أولئك النواب يشيرون الى ولد ظاهر غير مستور ويدعون بنوته للامام العسكري لما كان أحد يصدقهم في مقابل الامام الذي ينفي وجود أي ولد له ، فكيف وان دعواهم بوجود ولد له في السر لم يظهر لها أي مصداق خارجي رغم مرور مئات السنين. ومن هنا فان المتكلمين السابقين كانوا يعتمدون فقط على الاستدلال الفلسفي طريقا لاثبات فرضيتهم ولم يكونوا يعيرون أقوال الرواة أهمية كبيرة ، حيث يقول السيد المرتضى علم الهدى :ان الغيبة فرع لأصول ان صحت فالكلام في الغيبة أسهل شيء وأوضحه ، إذ هي متوقفة عليها ، وان كانت غير صحيحة فالكلام في الغيبة صعب غير ممكن.

واللافت ان الأستاذ البدري يرفض القبول بنسبة ولد اليه في السر أو العلن دون معرفته او إقراره ، في حين يقبل نسبة ولد الى الامام العسكري بعد وفاته و بالرغم من إرادته.. اعتمادا على المنطق الباطني الذي يقلب الأمور رأسا على عقب.

ومن المعروف ان الباطنية الغلاة كانوا ينسبون كثيرا من الأقوال والأفعال والأولاد الى أهل البيت في حياتهم وبعد وفاتهم دون علمهم ويؤولون نفي أهل البيت لمزاعمهم الباطلة السخيفة، بالتقية والخوف.

واذا جاز للأستاذ البدري استخدام المنطق الباطني ضد أهل البيت فليسمح لنا بتصديق الخبر الذي يقول ان البدري نفسه يمارس التقية في قم خوفا من المحكمة الخاصة برجال الدين وضغط الحوزة ، وانه في الواقع لا يؤمن بوجود الامام الثاني عشر ولا بنظرية الامامة وهو لا يزال سنيا كما كان في السابق وانما يقوم بمهمة خاصة ويهدف الى شق حزب الدعوة وإبقاء الشيعة في تخلفهم وتطرفهم. وكان السيد حسين الصدر قد طالبه في دار الاسلام في لندن عام ١٩٩٥ بالإعلان عن حقيقة مذهبه. ولكي يغطي على حقيقته فانه يتظاهر بالرد الضعيف على أحمد الكاتب .

فماذا يقول الأستاذ البدري؟ هل يقبل هذه الدعوى الباطنية؟ أم يتبرأ منها ويتمسك بالظاهر؟ واذا كان يرفض هكذا أقوال باطنية فلماذا يقبل ويعتمد المنطق الباطني في مسألة وجود الولد المستور المخفي الذي لم يره أحد؟

وبهذه المناسبة أسأل السيد سامي البدري عن الجو العام في الحوزة العلمية في قم ، هل يسمح بمناقشة موضوع وجود (الامام الثاني عشر)؟ وهل يطيق وجود من لا يؤمن بذلك في الحوزة او في قم؟

بعد سقوط دعاوى الإجماع والتواتر والاستفاضة على أحاديث وجود الولد للامام العسكري وإهمال البدري للأدلة التاريخية الأسطورية ، واعتماده على الأدلة الفلسفية واعترافه بصعوبة إثبات ذلك ووصل الاستدلال الى طريق مسدود وقوله: ان الايمان بوجود ابن العسكري إنما هو فرع لنظرية الامامة وليس قضية مستقلة عنها ، كما قال السيد المرتضى من قبل ، فاني أسأل الأستاذ البدري: لماذا تعتبر الفرضيات والدعاوى الباطنية حقائق أساسية وانها من صلب الدين ، وان التشكيك بها إثارة للشبهات ضد الاسلام والتشيع؟

ومع احترامنا لوجهة نظرك القائمة على الشبهات الباطنية والتقليد ، لماذا تحرم على الآخرين من الشيعة والمسلمين إعادة النظر والاجتهاد في هذا الموضوع؟خاصة وان الامة الاسلامية تواجه تحديات عصرية كبيرة وتتطلب منها تجاوز الخرافات والأساطير.

ان الشيعة والمسلمين عموما ملزمون بالتمسك بالمبادئ الأساسية للدين الموجودة بين دفتي القرآن الكريم ، واذا كانوا يختلفون فيما بينهم في الفروع او في تأويل بعض الأمور فيجب ان يتحمل بعضهم بعضا ، ولا يجوز ان نجعل من اجتهادات بعض العلماء في حقبة معينة او افتراضاتهم ونظرياتهم الكلامية مبادئ مقدسة فوق النقد والاجتهاد.

وان الشيعة هم أتباع أهل البيت عليهم السلام يأخذون الدين عنهم ولا يضيفون الى أحاديثهم حديثا ولا ينسبون اليهم ما لا يدعون.

أحمد الكاتب

لندن في١٢ ذي القعدة ١٤٢٠ المصادف ٢/١٨ /٢٠٠٠

ونشر السيد سامي البدري تعقيبا على رسالتي هذه ، نشره في موقعه على الانترنت، ينفي فيه أن يكون قد اتفق معي حول أن القول بوجود ولد للحسن العسكري فرضية فلسفية، وانما هذا من عنديات

الكاتب سبكا ومعنى، وانه ليس سوى محض افتراء وبهتان. وأكد البدري: أن وجود الولد مسألة تاريخية موثقة وصلنا خبرها جيلا بعد جيل من الثقاة أصحاب الحسن العسكري، وقال:إنه أثبت في كتابه الرابع حصول الاجماع بين الشيعة على ذلك. وان الشرذمة التي أشار اليها بعض المؤرخين هم جمهور الشيعة، وفيهم الثقل العلمي الذي نقل تراث الأئمة. وان الحيرة التي وقعت انما كانت بسبب الغيبة ، لا بسبب عدم الولادة.[١]

٢ – مع السيد محمد الحسيني الشيرازي في كتابه: (الإمام المهدي)[٢]:

الاجتهاد في العقيدة مقدمة ضرورية للاجتهاد في الفقه

---

١ – http://www.albadri.info/rodod/shob/shob4/shob47.htm

2 - http://www.albadri.info/rodod/shob/shob4/shob47.htm

السيد الشيرازي مرجع ديني كبير ، عاش في كربلاء، ثم هاجر الى الكويت في السبعينات، ثم انتقل الى إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية فيها، الى ان توفي سنة ٢٠٠١ .[٣]

ونظرا للصداقة الطويلة التي كانت تربطني معه، فقد كان من أوائل الناس الذين فاتحتهم حول نتائج دراستي حول الإمامة والمهدي، سنة ١٩٩٠، وقد فاجأني عندما سألته فيما إذا كان قد درس الموضوع، بالإجابة بالنفي، مؤكدا مطالعته بعض الكتب حول الموضوع. وهذا ما دفعني لإرسال بحثي اليه بعد إكماله وكتابته، ومن أجل أن يقرأه بتمعن ويرد عليه بدقة، قبل أن انشره، فلعلي أعثر على بعض الأدلة الخافية عني، فأتوقف عن نشر الكتاب. ثم أرسلت له هذه الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني الكبير الإمام السيد محمد الشيرازي دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأبقاكم لنصرة دينه الحنيف

سيدي الكريم

لا شك أنكم تدركون أهمية موضوع التاريخ ، والتاريخ الإسلامي الشيعي بالذات، وتشكيله جزءا من عقيدتنا حول أهل البيت (ع) وان هذه العقيدة التاريخية وما تحمله من نظرة الى أئمة أهل البيت تشكل مقدمة أو قاعدة أساسية للفقه ، وان الاجتهاد في الفقه لا يمكن ان يتم بصورة صحيحة إلا بعد الاجتهاد في العقيدة التاريخ وخاصة فيما يتعلق بنظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت ووجود أو عدم وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري).

---

[٣] – توثقت علاقتي مع السيد محمد الشيرازي منذ صغري فقد نشأت في أحضان حركته و تعلمت في مدارس حفاظ القرآن الحكيم الابتدائية الدينية التي كان يرعاها في كربلاء في الستينات، وعندما بلغت الرابعة عشرة من عمري طلب مني ان التحق بالحوزة العلمية. و كنت من أوائل الشباب الذين انتموا الى تنظيم (الحركة المرجعية، أو منظمة العمل الإسلامي لاحقا) الذي شكله الشيرازي بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وسيطرة حزب البعث على السلطة في العراق. وهكذا أخذت أدعو الى الفكر الشيعي الإمامي ومرجعية السيد محمد الشيرازي ، الذي أصبحت وكيلا له في الثمانينات . وهذا نص وكالة السيد الشيرازي لي:" بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين. وبعد، فان فضيلة العلامة الحاج الشيخ أحمد الكاتب دام عزه، وكيل عني في تصدي الأمور الحسبية وقبض الحقوق الشرعية، خاصة سم الإمام عليه السلام وصرف الى مقدار الثلث في المصارف المقررة، وإيصال البقية الينا. والمرجو منه أن يهتم لنشر الإسلام وهداية الأنام، ويتصدى للأمور الشرعية بكمال الاحتياط الذي هو سبيل النجاة. والله الموفق المستعان. محمد الشيرازي (الختم).

وكما تعرفون فقد تربينا على أيديكم منذ الصغر وآمنا بالمذهب الشيعي الإمامي الاثني عشري، وقد قمنا منذ عدة سنوات بقراءة التاريخ الشيعي وأحاديث أهل البيت (ع) بدقة ووجدنا نوعا من الخلط بين تراثهم العظيم وبين أفكار الفلاسفة والمتكلمين والغلاة الذين كانوا يدعون تأييد الأئمة لهم أو ينسبون أقوالهم الباطلة إليهم (عليهم السلام) من خلال اصطناع الأحاديث الكاذبة ووضعها على لسانهم.

وبالرغم من سهولة التمييز بين أحاديث أهل البيت (ع) وبين الأحاديث الموضوعة المنسوبة إليهم كذبا ، وذلك من خلال عرضها على القرآن الكريم وعلى الأحاديث الصحيحة الثابتة ، والتأكد منها من خلال دراسة سندها ومعرفة رجالها وإمكانية التعرف على الكذابين والوضاعين والغلاة وإسقاط رواياتهم.. وكذلك من خلال المقارنة التاريخية. بالرغم من ذلك فانه مع الأسف الشديد غلب التقليد على بعض علمائنا الذين تأثروا بالمتكلمين وآمنوا بأفكارهم الباطلة ، فاستساغوا الروايات الضعيفة الكاذبة ولم يأبهوا لضعف سندها وانحراف رواتها ، ولم يتعبوا أنفسهم كثيرا في دراسة تلك الروايات من جوانبها المختلفة تحت حجة انها ضرورية وبديهية ومسلمة، كما أغمضوا أعينهم عن قراءة التاريخ، وراحوا يشيحون بوجوههم عن الحقائق البارزة ويحاولون إنكارها أو تأويلها أو إهمالها.. وراحوا يصرون على التشبث بنظرياتهم الفلسفية البعيدة عن أهل البيت.

ودأب بعض العلماء المجتهدين في الفقه والأصول والمقلدين في موضوع العقيدة والتاريخ على ادعاء" الاجتهاد المطلق" ومعرفة أسرار الدين ، فضلوا وأضلوا .

وكانت ثقتي بكم – ولا تزال - كبيرة في ان تولوا التاريخ الشيعي العقائدي أهمية كبرى في مسيرتكم الاجتهادية وتقوموا بدراسة الروايات وتصفيتها من الدخيلة والضعيفة والموضوعة ، ثم تقارنوا بين الأحداث التاريخية وتفسروها تفسيرا علميا صحيحا ، بلا تأويل تعسفي ولا إنكار أولي..

واعتقد ان المشكلة الكبرى التي تحول دون التوصل الى اجتهاد سليم واستنتاجات دقيقة هو التشبث بالنظرية التقليدية الموروثة منذ تكوّن الفرقة الاثني عشرية في القرن الرابع الهجري ، والتصديق بالأحاديث التي وضعت ذلك الحين على لسان الرسول الأعظم والأئمة من أهل البيت في أن الأئمة اثنا عشر وهم فلان وفلان ، كما ورد مثلا في: (كتاب سليم بن قيس الهلالي) الموضوع ، الذي ظهر في ذلك العصر.. ولو قمنا أولا بدراسة أحاديث " الاثني عشرية" وتحققنا منها واحدا واحدا ، وهي تبلغ حوالي مائتي رواية، ذكرها الخزاز في (كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر) لوجدنا انها جميعا روايات ضعيفة

ومكذوبة ولم يكن لها أثر قبل ذلك الحين ، ولأدركنا عدم صحة ذكر النبي للأئمة القادمين من بعده بأسمائهم وصفاتهم واحدا بعد الآخر ..[٤]

ولو راجعنا كتب الكلام الشيعية المؤلفة في القرنين الثاني والثالث الهجريين لوجدنا انها لم تكن تعرف نظرية تحديد الإمامة في اثني عشر إماما فقط ، بل كانت تعتقد باستمرار الإمامة الى يوم القيامة، وكذلك لو راجعنا الروايات الكثيرة السابقة المروية عن الشيعة الامامية في القرون الثلاثة الأولى لوجدنا انها أيضا تؤكد استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب الى يوم القيامة ، و هذا ما يتنافى مع تحديدهم من قبل في اثني عشر واحدا فقط..

وان ما يؤكد هذه الحقيقة: (حقيقة عدم تحديد أسماء الأئمة من قبل) وتكوين النظرية الاثني عشرية في القرن الرابع ، هو عدم معرفة الأئمة بالضبط لأسماء خلفائهم ، كما حدث مع الإمام الصادق (ع) الذي أوصى في البداية الى ابنه إسماعيل ، ثم أحجم عن الوصية بالإمامة الى أي أحد من أولاده وترك الأمر غامضا ولحين الوفاة ، مما أدى الى تفرق الشيعة الامامية وقول معظمهم – ما عدا الإسماعيلية والناووسية – بإمامة ابنه الأكبر عبد الله الأفطح ، وربما لو كان يكتب لعبد الله الحياة الطويلة من بعد الصادق أو كان له أولاد ، لسارت النظرية الامامية في أعقابه وأعقاب أعقابه الى يوم القيامة بعيدا عن الإمام موسى بن جعفر ، كما سارت في إسماعيل وأبنائه .

وقد أدى عدم معرفة الأئمة لخلفائهم من قبل ، الى ظهور نظرية (البداء) – حتى على حسب التفسير القائل : بالظهور من الله – وذلك لتفسير ظاهرة الوصية لرجل ثم العدول عنه بعد موته ، وقد تكررت الظاهرة مع الإمام الهادي (ع) الذي أوصى الى ابنه السيد محمد ، ثم عدل عنه الى ابنه الحسن العسكري ، بعد وفاة أخيه مبكر ، ولو كان ثمة قائمة مسبقة بأسماء الأئمة معروفة من قبل ومنذ أيام الرسول الأعظم (ص) لصعب جدا على أبناء الأئمة وإخوانهم ادعاء الإمامة دون المعينين المعروفين ، ولَبَعُدَ جدا اختلاف الشيعة يمينا وشمالا ، ووقوعهم في حيرة وغموض.. ولما كان هناك أي داع للسؤال من أي إمام عن الخليفة من بعده والإلحاح عليه بشدة في طلب الجواب ، ورفض الأئمة الجواب عادة إلا بالعلامات والإشارات والمواصفات كقولهم: انها في الأكبر ، مثلا ، ولما مات تلامذة عظام للأئمة كزرارة بن أعين ، وهم لا يعلمون من هو إمام الزمان.

---

[٤] – اقرأ نقد الأحاديث السنية والشيعية الواردة حول الإثني عشرية في الموقع التالي:
http://alkatib.co.uk/RWAYAT.HTM

ولا يمكن ان نفسر ادعاء محمد بن الحنفية وزيد ومحمد بن عبد الله بن الحسن ، وأحمد بن موسى بن جعفر ، وجميع أبناء الأئمة وإخوانهم وأبناء عمومتهم للإمامة في القرون الثلاثة الأولى ، بالعناد واتباع الهوى والشهوات ومخالفة أوامر الله والرسول وإهمال القائمة المحددة من قبل بأسماء الأئمة الاثني عشر .. وهم كانوا على درجة كبيرة من التقوى والورع والصلاح والجهاد في سبيل الله.

وأخيرا فان عدم ظهور الإمام الثاني عشر وعدم وجود أدلة كافية وقوية وصحيحة عليه ينسف حكاية "الاثني عشرية" ويعيدنا الى الوراء للتساؤل في ما إذا كانت نظرية الإمامة الإلهية هي حقا نظرية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام؟ أم هي من صنع الفلاسفة والغلاة والمتكلمين؟

ومن المعروف ان نظرية الإمامة الإلهية ترتكز على فلسفة (العصمة) وضرورة اشتراطها في الإمام ، أي الحاكم والرئيس والمنفذ للشريعة الإسلامية ، وذلك بناء على القول في الإطلاق لولاة الأمر في الخير والشر والحق والباطل ، حسبما يقول المتكلمون ، وخاصة هشام بن الحكم الذي ابتدأ القول بالعصمة .

وهذا ما يسميه المتكلمون : بالدليل العقلي ، وهو في الحقيقة ليس دليلا عقليا بحتا وليس دليلا فطريا ، وانما يقوم على تأويل نص معين ، والقول بالإطلاق ورفض النسبية في الطاعة الواردة في الآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) وعلى أية حال فقد قال المتكلمون الذين آمنوا باشتراط العصمة في الإمام بضرورة تعيينه من قبل الله بعد ان قالوا بعجز الأمة عن اكتشاف الإمام المعصوم وعدم إمكانية الشورى لأن تكون طريقا شرعيا لانتخاب الإمام ، وضرورة حصر الإمامة في أهل البيت وانتقالها بالوراثة في ذرية علي والحسين الى يوم القيامة.

وقد أوّل المتكلمون واختلقوا روايات تفيد النصب من الرسول للإمام علي بن أبي طالب (ع) ثم حصروا الإمامة في أولاد الحسين دون أولاد الحسن ، بلا أي دليل مقنع..

ثم وقعوا في مشكلة التعرف على الإمام بعد الإمام ، خاصة إذا لم يكن يوجد عليه نص واضح ، كما لم يكن يوجد أي نص من الحسين على ابنه علي زين العابدين ، فاخترعوا نظرية (المعجزة) كطريق لإثبات إمامة هذا أو ذاك ، وادعى الغلاة نزول الوحي والملائكة على الأئمة والتحدث معهم ، وقالوا بنظرية (الجفر والنكت والنقر وعمود النور والإلهام) وما الى ذلك ، وبالرغم من تناقض ذلك مع القرآن الكريم في أكثر من موضع ، من حيث ادعاء علم الغيب الذي لا يعلمه الله ولم يعلمه إلا بعض رسله ، وفي بعض الأمور فقط (ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير).

وإذا ابتعدنا عن نظريات الفلاسفة والمتكلمين والغلاة ، واستطعنا ان نكشف كذب رواياتهم وزيفها ، وعدنا الى أهل البيت (ع) والى أحاديثهم المتواترة الثابتة في أمهات كتبنا ، والتي تنفي العصمة عنهم وترفض الغلو وتحذر المتكلمين من (الكلام) ولم نؤولها تعسفا وعنادا ، لوجدنا انهم أقرب الى نظرية الشورى القرآنية العقلائية وانهم كانوا يؤكدون على ضرورة انتخاب الإمام من قبل الأمة ويلعنون من يقوم باغتصاب الأمة أمرها ويتولونها من غير مشورة ..

ويكفي لترجيح نظرية الشورى والإيمان بوهمية نظرية النص مرور أكثر من ألف عام من تاريخ الأمة الإسلامية مع عدم وجود إمام ظاهر معين من قبل الله وعدم وجود حل آخر سوى نظرية الشورى، عمليا ، وربما ستمضي مئات أو آلاف أو ملايين السنين الى يوم القيامة مع عدم ظهور مصداق واحد من مصاديق نظرية النص .. وهذا ما يدعونا الى التفكير بجدية وإعادة النظر مرة أخرى في عقائدنا الموروثة التقليدية ويدفعنا للاجتهاد في قراءة التاريخ والعقائد على أساس القرآن الكريم والعقل والأحاديث الصحيحة الثابتة.

ومن هنا فاني اعتقد أنكم تتفقون معي في الرأي على ضرورة إطلاق لقب (المجتهد) على من يجتهد في العقائد والتاريخ ، قبل ان يجتهد في اللغة والأصول والفقه ، دون من يقتصر على الاجتهاد في المراحل السطحية الأخيرة التي تتأثر سلبا أو إيجابيا بالمراحل الأولى الأساسية ، وان إعادة بناء الحضارة الإسلامية من جديد يتطلب القيام بعملية اجتهاد كبرى أساسية وجذرية في العقائد والأصول الأساسية.

كما أرى ان سماحتكم الكريمة بما عرف عنكم من جد واجتهاد وذكاء ، أقدر الناس على القيام بذلك.
وفقكم الله ورعاكم وأسألكم الدعاء. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ولدكم : أحمد الكاتب

لندن في ٣ رجب ١٤١٤

ومضت أكثر من خمس سنوات على إرسالي الكتاب والرسالة، دون جواب، حتى قدمت مطابع بيروت كتابا بقلم سماحة المرجع الديني الأعلى الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي، تحت عنوان (الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف) صادرا عن مؤسسة المجتبى للتحقيق والنشر، بيروت، سنة ١٩٩٩

وجاء في مقدمة الكتاب:"الإمام المهدي (عج) نور له حقيقته الكونية، والمقام التكويني العظيم، فبيمنه ترزق المخلوقات بأسرها، هذا بالإضافة الى مقامه التشريعي وانه حجة الله على الأرض، فكما أن للشمس مكانتها الكونية، ولذا إذا لم تكن لساخت الأرض، كذلك الإمام المهدي المنتظر (ع).. ولولاه لساخت الشمس أيضا، حيث ورد أن بوجوده (ع) ثبتت الأرض والسماء، مع أن الشمس مادية فحسب والإمام المهدي مادي معنوي معا، فوجوده في غيبته لطف لا يستغنى عنه.

والبشرية تنتظر ظهوره لكي يملأ الأرض قسطا وعدلا بعدما ملئت ظلما وجورا، ولا بد من يوم يظهر.. وحينئذ تتبدل الأرض غير الأرض، فلا هي كالأرض الحالية ولا هي كالجنة..".

وبعد أن أعطى هذا الدور الخيالي الأسطوري للإمام المهدي، دون أن يقدم أي دليل على مزاعمه أو يستشهد بأي آية من القرآن الكريم أو أي حديث ولو ضعيف، قام بتسجيل عنوان جديد في كتابه هو (ولادة الإمام (ع) واسمه المبارك) وذكر مجموعة من القصص التي رواها الأولون مثل الصدوق والطوسي والمفيد حول ولادة "الإمام المهدي" دون أن يحقق فيها أو يذكر رواتها أو يعلق على الانتقادات التي وجهتُها للكتب والمؤلفين والرواة، أبداً، ولو بنصف كلمة، وانما قال هكذا:" كانت ولادة الإمام المهدي في سامراء في اليوم الخامس عشر من شهر شعبان سنة ٢٥٥هـ . واسمه الشريف وكنيته المباركة نفس اسم رسول الله وكنيته كما ورد في الحديث. وقالوا" لا يجوز ذكر اسمه في زمن الغيبة، لكن هذا الكلام غير متيقن..". وفي عنوان آخر مشابه (قصة الولادة المباركة) قال: "قال بشر: أتاني كافور الخادم فقال: مولانا أبو الحسن علي بن محمد العسكري يدعوك اليه" ثم نقل عن كتاب إكمال الدين للصدوق، قصة شراء الجارية الرومية (مليكة بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم) التي رأت في المنام النبي عيسى عليه السلام وشمعون وعدة من الحواريين، والنبي محمد صلى الله عليه وآله، والإمام علي وعدد من أبنائه، وخطبة النبي محمد لها من النبي عيسى للزواج من ابنه الحسن العسكري، ثم رؤيتها للسيدة فاطمة الزهراء مع مريم ابنة عمران ودعوتها الى الإسلام. "فلما كان في الليلة القابلة رأيت أبا محمد وكأني أقول له: جفوتني يا حبيبي بعد ان أتلفت نفسي في معالجة حبك" ورؤيتها للإمام العسكري كل ليلة في المنام، الى أن ذهبت مع الجيش الرومي لقتال المسلمين ووقوعها في الأسر، وبيعها في سوق النخاسة ببغداد، وشرائها من قبل الإمام الهادي.

والغريب ان السيد الشيرازي الذي لم يبذل أقل جهد في التحقيق والتفكير في هذه الأسطورة المضحكة، لم يتجشم عناء ذكر مصادر هذه القصة ورواتها، إلا ما نبه عليه من نقلها عن كتاب (غيبة الطوسي). وكأن ما ورد في هذا الكتاب أو الكتب الأخرى هو وحي منزل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وهكذا وبنفس الأسلوب نقل رواية أخرى عن (إكمال الدين للصدوق) عن شهادة حكيمة لمولد (الإمام المهدي) فقال:" عن حكيمة (عليها السلام) أنها قالت: كانت لي جارية يقال لها نرجس...".

وذكر قصة رؤية الإمام الحسن العسكري لها وطلبها منها ثم حملها دون علمها، وعدم ظهور أي أثر عليها.. الى أن ينقل عن لسان حكيمة:قالت: غيبت عني نرجس، فلم أرها كأنه ضرب بيني وبينها حجاب...فرجعت فلم ألبث أن كشف الحجاب الذي كان بيني وبينها، وإذا أنا بها وعليها من أثر النور ما غشي بصري، وإذا أنا بالصبي ساجدا على وجهه، جاثيا على ركبتيه، رافعا سبابتيه نحو السماء وهو يقول: (أشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأن جدي محمدا رسول الله، وان أبي أمير المؤمنين، ثم عدد إماما إماما الى ان بلغ الى نفسه، فقال: اللهم أنجز لي وعدي، وأتمم لي أمري، وثبت وطأتي، واملأ الأرض بي عدلا وقسطا)".

ثم يسرد الشيرازي في الصفحات التالي مجموعة من القصص الأسطورية التي يخجل الكتاب المعاصرون من ذكرها، لما فيها من أساطير عجيبة وغريبة، مثل ولادته من فخذ أمه الأيمن وليس من رحمها، وسطوع نور هائل عند ولادته وبلوغه أفق السماء، وتحليق طيور بيضاء ومسح أجنحتها على رأسه، وتسليمه على أبيه، وأخذه من قبل أحد الطيور الى جو السماء، وعودته بعد أربعين يوما وهو صبي يمشي ابن سنتين، ونموه خلال أيام قصيرة بهيئة رجل كبير.

وربما كان كتاب الشيرازي ملخصا سيئا ومشوها لكتب الصدوق والمفيد والطوسي عن الإمام المهدي، وأضعف منها بكثير، لأنه حذف ما يوجد فيها من أسانيد ضعيفة، ولم يعلق عليها بشيء. ولم يذكر الدليل الفلسفي (الاعتباري) الذي أوردوه في مجال الاستدلال على الموضوع، والذي قالوا أنه أقوى الأدلة المتوفرة.

وعندما وقع بصري على كتاب الشيرازي، الذي جاء فيما يبدو ردا على كتابي، قلت انه لا يتناسب أبدا مع الذكاء الذي يتمتع به المرجع الكبير، فهو إما اعتراف بالعجز، وانه ربما كتبه في محاولة للتبرؤ مني، تحت الضغوط الإيرانية التي اتهمته بعلاقة معينة معي، أو انه يحاول التأكيد على ما توصلت اليه، من خلال الرد الضعيف، والضعيف جدا. وإلا فان كل من اطلع على الكتاب استغرب من أسلوب الشيرازي في البحث، والذي لا يتناسب مع طالب مبتدئ، فكيف بمجتهد أو مرجع تقليد. خصوصا وان بين يديه كتاب شامل يرد كل تلك الروايات، ولا بد أن اطلع عليه قبل ان يتعب أنامله في الرد.

الشيرازي والتنظير للمنهج الحشوي

ومن المفيد هنا التعرف على نظرية الشيرازي الأصولية وموقفه من المنهج الأخباري الحشوي، الذي أدى به الى التعامل مع قضية عقدية أصولية كقضية وجود الإمام الثاني عشر ، بهذه الصورة الحشوية الفريدة.[٥]

ان السيد محمد الشيرازي، وخلافا للفقهاء الأصوليين ، يؤمن بحجية الظن ، ويلتزم بحجية الخبر الواحد ، ويقبل حتى الخبر الضعيف إذا كان مشهورا.[٦] ويعتمد على الشهرة في الروايات والفتاوى ، ويرى انها تجبر الروايات الضعيفة وتكسر الروايات الصحيحة ، ويعتقد : أن "المشهور" وان كان ضعيف الطريق ، أولى بالعمل لدى العقلاء من غير المشهور القوي الطريق الضعيف العمل به ، مما يصطلح عليه بانكسار الرواية بسبب الشهرة .[٧] ويقول:" ان الشهرة بمعنى كثرة نقل الرواية في قبال أخرى شاذة أو نادرة ، جابرة كاسرة ، للدليل فيهما ، على المشهور المنصور ، المؤيد من قبلنا".[٨] وبناء على ذلك يفتح الشيرازي بابا واسعا على التراث الروائي الحشوي ، ويأخذ بالروايات الضعيفة "التي تلقاها الأصحاب بالقبول" بناء على رواية المشايخ الثلاثة (الكليني والصدوق والطوسي) لها مما يجعلها في نظره في أعلى الروايات " لأن الكليني والصدوق قد ضمنا حجية ما في كتابيهما " .[٩]

وعلى رغم وجود مناقشة حادة بين فقهاء الشيعة حول وجود الإجماع ، وحجيته وكذلك الإجماع المنقول بخبر واحد ، فان الشيرازي يعتبر الإجماع المحصل والمنقول حجة ، حتى إذا كان منقولاً بخبر الواحد ، لأنه إخبار عن قول المعصوم ، سواء كانت الدعوى مبنية على علم أو حدس برؤية الناقل للإجماع .[١٠]

---

[٥] – كانت مدينة كربلاء ، التي نشأ فيها الشيرازي ، مسرحا لمعركة طويلة بين "الأصوليين" و "الأخباريين" في القرن الثاني عشر الهجري ، قادها (الأصولي) الوحيد البهبهاني (١١١٦ – ١٢٠٥هـ/١٧٩٣م) ضد زعيم الأخباريين الشيخ يوسف بن أحمد البحراني الدرازي (صاحب : الحدائق الناضرة) وتابعها تلميذه الشيخ جعفر كاشف الغطاء (الذي انتقل الى النجف) ضد السيد محمد الأخباري.

وكان "الأخباريون" يعتقدون بصحة جميع ما في كتب الأخبار الأربعة المعروفة عند الشيعة وهي (الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار) وان الروايات الواردة فيها إما قطعية السند أو موثوق بصدورها ، فلا حاجة إلى البحث عن سندها ، ولا يجوزون الرجوع إلى الأصول المأخوذة عن العامة كالعقل والإجماع ، ويكتفون بالأخبار ، ولذلك أطلق عليهم اسم "الأخبارية".

[٦] – الشيرازي ، محمد: الأصول ص ٨٥

[٧] – الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص٩٦-٩٩ ج١٠٢

[٨] – الشيرازي ، محمد: الأصول ص٧٥

[٩] – الشيرازي ، محمد: الأصول ص ٧٥

[١٠] – الشيرازي ، محمد: الأصول ص ٧١

وهكذا يقبل دعوى التواتر ، من دون حاجة للتأكد من الأمر.[11]

و يعتقد الشيرازي بالتسامح في أدلة السنن ، حسب المشهور ، اعتمادا على بعض الروايات التي تقول : (من بلغه عن النبي (ص) شيء من الثواب فعمله كان له أجر ذلك ، وان كان رسول الله لم يقله) .[12] ومن هنا فانه يؤمن بحجية كتب الأدعية والزيارات والآداب ، ككتاب (حلية المتقين) و (مرآة الكمال) و (مفاتيح الجنان) ونحوها مما أثبتت فيها الأخبار الواردة عن الأئمة ، بغض النظر عن ذكر السند ، اعتمادا على جريان السيرة على العمل بها.[13] ويؤمن أيضا بصحة رواية الطفل المميز وجواز الاعتماد عليه ، خاصة إذا روى بعد البلوغ ، وذلك اعتمادا على بناء العقلاء والسيرة .[14]

و عموما فان الشيرازي يعتقد بأن الحجية في الرواية قد تكون من جهة تمامية السند ، وقد تكون من جهة قوة المتن مما تكون دليلا على الورود عن الأئمة ، وان لم يكن قوي السند ، وقد تكون من جهة قوة المؤلف ، وان كانت خالية من السند ، وقد تكون من جهة القرائن الخارجية ، وقد تكون من جهة الشهرة المضمونية . وقد يتعامل مع الحديث المرسل كالتعامل مع الحجة من جهة التسامح في أدلة السنن.[15] **ولا مانع لديه من قبول الرواية حتى عن الجن** .[16]

ومن هنا فقد قبل الشيرازي عشرات المصادر الضعيفة المشكوك في صحة نسبتها إلى مؤلفيها أو غير المسندة إليهم أو المليئة بالروايات الموضوعة أو غير المعتمدة من قبل الفقهاء الأصوليين المحققين.

وفي الوقت الذي اعتاد الفقهاء الأصوليون على التحقيق في روايات الكتب الأربعة (الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار) التي تعتبر في قمة التراث الشيعي من حيث السند ، وإهمال وإسقاط أو تضعيف الآلاف منها، فان الشيرازي تعامل مع الروايات الواردة في الكتب الأخرى الأضعف ، بروح عالية من الثقة والاعتماد ، وقلما شكك في رواية توجد فيها إلا ما ندر، وسلك

[11] – الشيرازي ، محمد: الأصول ص٧٤

[12] – الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص٧٢

[13] – الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد مسألة ٦ ص ٧٨

[14] – الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص ٦٠-٦١ ج٢

[15] – الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص ٧-٩ ج ١

[16] – يذكر عن والده الميرزا مهدي عن الشيخ حسين النوري صاحب (مستدرك وسائل الشيعة) أنه كان منعزلا في غرفة وهو يكتب خطبة النبي في غدير خم ، فدخل عليه اثنان من الجن وصححا بعض فقرات الخطبة ، حسبما سمعاها من رسول الله (ص) حيث كانا حاضرين في غدير خم .

العلماء أسوة وقدوة ص ٣١

منهجا قريبا جدا من المنهج الإخباري القديم الذي هجره حتى الأخباريين الذين راحوا يتأكدون من الأخبار قبل العمل بها، ويصنفون الروايات الى صحيح وضعيف وحسن.[١٧]

وبغض النظر عن المناقشة في المباديء الأصولية والمنهج الأخباري الحشوي الذي يؤمن به السيد محمد الشيرازي ، فانه يجيز الالتزام بذلك المنهج وتلك المباديء التي تشكل مقدمة ضرورية لعملية الاجتهاد ، عن طريق التقليد ، ولا يوجب الاجتهاد فيها .[١٨]

ومع انه يستظهر حرمة التقليد في أصول الدين ، إلا ان منهجه الأخباري يحول بينه وبين الاجتهاد الدقيق في المسائل الأصولية والعقائدية ويحوله الى "مقلد" للسابقين .[١٩]

وقد كان لتلك النوافذ الواسعة – أو في الحقيقة : الأبواب الواسعة – التي فتحها الشيرازي على الأخبار أثر مهم على موقفه من قضية وجود (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) حيث تقبل كل الروايات والقصص الواردة حول الموضوع ، دون أي نقد أو تمحيص أو دراسة أو مراجعة أو تفكير. واعتبرها من الضروريات التي لا تحتاج الى دليل.[٢٠] ولذلك لم يستطيع التمييز بين الحقائق والأساطير الدخيلة في التراث الشيعي .

٣ – مع السيد محمد تقي المدرسي في كتابيه:

(الإمام المهدي والإيمان بالغيب) و (الإمام المهدي قدوة الصديقين)[٢١]

هل يستمر نزول الوحي بعد رسول الله (ص)؟

عشت مع السيد المدرسي، الصديق والمفكر الإسلامي الكبير، عقودا من الزمن في خندق واحد وعملنا معا من أجل إقامة حكم إسلامي في العراق وبناء الحضارة الإسلامية من جديد ، وكان شعارنا : لله والحق والحرية!

---

[١٧] – يضعف المجلسي (الأخباري) في كتابه (مرآة العقول) ٩٥٠٠ رواية من روايات الكافي البالغة حوالي ١٦ ألف رواية.

[١٨] – الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد مسألة ٦٧ ص ٤٦٣

[١٩] – الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد مسألة ١

[٢٠] – الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص ٨٣

[21] - http://www.almodarresi.com/books/233/

كنا نؤمن منذ الستينات بولاية الفقيه ونيابته العامة عن الإمام المهدي ، وانتقلنا معا الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد انتصار الثورة في أواخر السبعينات، حيث بدأ يعد نفسه لتولي منصب الولي الفقيه في المستقبل والتحضير لتبؤ سدة المرجعية الدينية.

في أواخر الثمانينات أنهيت بحثي حول وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) حيث توصلت الى كونه نظرية افتراضية فلسفية ، حسب المصادر الشيعية الامامية ، أكثر منه حقيقة تاريخية أو دينية. وقبل أن أبوح بهذه النتيجة الى أي أحد طلبت من السيد المدرسي، المنغمس في العمل السياسي والبحث العلمي، أن يعطيني من وقته الثمين ساعة واحدة لأشرح له ما توصلت إليه من نتائج واطلب منه أن يقدم لي ما لديه من أدلة – إذا كانت هنالك أية أدلة أخرى – لم اطلع عليها وان يناقشني في ما توصلت إليه. أشار بسرعة واختصار الى كون موضوع الإيمان بالإمام المهدي جزءا من الغيب ، وطلب مني أن اكتب البحث بدقة ليناقشني فيه بالتفصيل على الورق بعد ذلك . وافقته على هذا الطلب ووعدته بإجراء مزيد من البحث والتحقيق ، وقلت له: أنا أؤمن بالغيب وبكل ما يقوله القرآن الكريم من الجن والملائكة والجنة والنار ، ولكن موضوع الإمام الثاني عشر لا يوجد في القرآن الكريم، وبالتالي فإني لا أستطيع أن أؤمن بولادة الإمام بصورة غيبية ، أي بلا دليل علمي، وإلا لجاز لي وللآخرين الإيمان بأية أسطورة والادعاء أنها من الغيب.

انتهيت من تأليف كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) بعد ذلك بسنتين، وأرسلت إليه فورا نسخة منه ، اطلب منه بإلحاح أن يناقش الكتاب وبقدم لي ما لديه من ردود حتى لا انشر الكتاب إذا ما اقتنعت بخطأ ما ورد فيه من نتائج وأفكار ، ولم أتلق منه أي رد. التقيت به بعد سنوات في بيت الله الحرام وأقسمت عليه بالله أمام الكعبة المشرفة أن يصحح أي موضوع في الكتاب أو يدلني على أي خطأ فيه ولكنه لاذ بالصمت وقال لي : أنت حر بنشر ما تعتقد به.

لم اكن احتاج الى إجازة منه ، ولكني كنت أحاول أن القي الحجة عليه أمام الله ، وهكذا فعلت مع كثير غيره من العلماء والمجتهدين.

ومع كل هذه المقدمات والتفاصيل فوجئت به بعد فترة وجيزة وهو ينشر كتابا في الرد علي ، أو بالأحرى : بالهجوم الشخصي عليّ واتهامي بالكفر والفسق والضلال والانحراف واتباع الهوى والطغيان والشرك والفتنة.. ولم يدع مفردة سيئة في قاموس السباب والشتائم إلا واستخدمها بحقي ، ولكنه لم يناقش الأفكار التي طرحتها في الكتاب ولم يقدم أي دليل علمي أو تاريخي على ولادة الإمام المهدي

(محمد بن الحسن العسكري) لأنه لو كان يملك هكذا دليل لقدمه إلي من قبل ، ما عدا الترديد: إن الإيمان بالمهدي يشكل جزءا من الإيمان بالغيب وانه أصل الدين وفلسفته وحكمته.

ويشكل موقفه هذا في حد ذاته ظاهرة ثقافية متميزة تستدعي الدراسة والانتباه والتفكير.

تتألف هذه الظاهرة –كما رأينا– من عدة عناصر هي:

١– احتكار الإيمان بالله تعالى والتقوى والورع والإخلاص وتجريد الطرف الآخر من كل ذلك.

٢ – احتكار العلم والفهم والمعرفة واتهام الخصم بالجهل وعدم الإدراك وعدم التخصص.

٣ – ادعاء الحرص على الدين والوحدة الإسلامية ، واتهام الطرف الآخر بتمزيق الصفوف وإثارة الفتنة والتهجم على المقدسات.

٤ – ممارسة كامل الحرية في النقد والهجوم وعرض الأفكار الذاتية ، وحرمان الطرف الآخر من التعبير عن نفسه وكبته وخنقه.

٥ – الحوار العشوائي غير المباشر وغير الممنهج وعدم وضع النقاط على الحروف أو تسمية الأمور بأسمائها ، وتحوير نقاط الخلاف بالتحدث عن قضايا أخرى متفق عليها.

٦ – انتهاج الأسلوب الخطابي العاطفي وتجنب الحوار العلمي الهادئ.

٧ – تضخيم بعض الأمور الجزئية والتطرف والغلو.

وعندما يقوم مفكر إسلامي يعد نفسه لقيادة الأمة وتولي المرجعية العليا ورئاسة دولة إسلامية عظمى أو توجيه حركة إسلامية عالمية.. عندما يقوم بممارسة ذلك الأسلوب من الحوار اللا علمي والتهجم الشخصي على أقرب المقربين إليه لمجرد انه جاء بنظرية جديدة تتعلق بالتاريخ الشيعي ولا تمس أسس الدين من التوحيد أو النبوة أو المعاد أو الحلال والحرام ، ولمجرد انه قال فقط: (بأن المهدي لم يولد بعد وسوف يولد في المستقبل) فان أسلوب ذلك العالم يتحول الى ظاهرة سلبية وخطيرة في المجتمع الإسلامي تنسف الشعارات التي يرفعها في العمل من أجل الله والحق والحرية ، وتلقي بظلال من الشك حول جديته في الإصلاح والتجديد والتغيير وكيفية إدارته للصراع مع التيارات والطوائف والأحزاب المختلفة ، خاصة إذا ما استلم مقاليد السلطة في أي بلد في المستقبل.

وتأتي خطورة هذه الظاهرة الغوغائية التي تعتمد التهريج الخطابي والتهجم الشخصي وتجنب الحوار العلمي المباشر والدقيق ، في أنها قد ترتد على أصحابها وتشيع جوا إرهابيا يحول دون البحث العلمي ويصادر حرية الاجتهاد ويدعو الى التعايش مع البدع والخرافات والأساطير.

وكانت هذه الرسالة الأولى التي أرسلتها إليه:

بسم الله الرحمن الرحيم

إيران – طهران

سماحة العلامة المجاهد السيد محمد تقي المدرسي حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ودمتم في خدمة الإسلام والمسلمين.

وبعد.. فان معرفتي الشخصية بكم تطول أكثر من ربع قرن ، بحكم الصداقة المتينة والرفقة في العمل والتلمذة عليكم ، ومن هنا فقد اكتشفت فيكم: العالم المجاهد العامل من أجل نهضة إسلامية شاملة وتجديد الفكر الإسلامي وإزالة ما علق به من أفكار دخيلة ، وتطويره نحو الأفضل ليكون قادرا على قيادة الحياة وحل مشاكلها المعاصرة بصورة أنجح. فلقد كنتم من أوائل الدعاة الى نظرية ولاية الفقيه وكتبتم حول ذلك كتاب (القيادة الإسلامية) في الستينات ، وبنيتم على ضوئها فكر منظمة العمل الإسلامي والحركة الرسالية الكبرى وكنتم بذلك أحد المساهمين في بناء الدولة الإسلامية في إيران ، واعتقد أنكم لازلتم تتبنون تلك النظرية .

وغني عن القول إن نظرية ولاية الفقيه تشكل ثورة في الفكر الشيعي الإمامي الاثني عشري الذي كان في القرون الماضية يحرم الثورة والدولة في عصر الغيبة الى أن قامت بالفعل عدة دول شيعية مما دفع بعض العلماء لإبداع نظرية النيابة العامة عن الإمام المهدي الغائب وتطويرها الى نظرية ولاية الفقيه ، بصورة مستقلة أو بالارتكاز على نظرية النيابة العامة ، وبقدر ما كانت نظرية ولاية الفقيه تشكل ثورة في الفكر الشيعي الإمامي ، فإنها كانت تحتاج الى ثورة أعمق لكي تحدد الأسس والقواعد التي تستند إليها ، وذلك لأن التعامل السطحي السريع مع نظرية سياسية مهمة شكلت محورا للخلاف بين المسلمين عبر التاريخ ليس بالأمر المقبول ولا المنطقي ، وخصوصا عندما نعرف أن كثيرا من النظريات البشرية القائمة على التأويل والتزوير قد تسللت الى تراثنا الإسلامي والشيعي.. وهذا ما يدعونا لمزيد من البحث والتحقيق من اجل التأكد من حقيقة النظريات الموروثة والتمييز بين الحقائق والأساطير.

وان ما يدعونا بإلحاح لدراسة الأسس العقائدية والتاريخية لنظرية ولاية الفقيه والنيابة العامة هو محاولة وضع النقاط على الحروف وبلورة النظرية بشكل دقيق وتحصينها من السقوط في خطر الديكتاتورية والحكم الشمولي المطلق وكذلك إعادة النظر في جميع الأبواب الفقهية التي كانت معطلة في عصر الغيبة حسب نظرية (التقية والانتظار) البائدة ، واتخاذ قرار شجاع بإعادة الحيوية والفاعلية لتلك الأبواب.

وكما تعرفون فقد دفعني البحث في نظرية ولاية الفقيه ، أصوليا وفقهيا قبل بضع سنوات الى اكتشاف حداثة عمرها وقيامها على أنقاض نظرية التقية والانتظار التي كان يلتزم بها سلفنا قرونا من الزمن طويلة ، ثم دفعني ذلك الاكتشاف الى بحث نظرية (النيابة الخاصة) في (الغيبة الصغرى) واكتشاف ضعف هذه النظرية وعدم وجود أدلة علمية صحيحة وكافية لإثباتها ، وان هذا الاكتشاف الأخير جرني الى بحث موضوع (الإمام المهدي) واكتشاف ضعف جميع الأدلة التي تساق لإثبات وجوده ، وانه لم يكن سوى فرضية وهمية افترضها بعض المتكلمين الامامية ، وانه لم يكن حقيقة يقول بها أهل البيت و لا يدعون إليها ، وقد اختلق القول بوجود ولد للإمام الحسن العسكري قسم صغير من شيعته (فرقة من أربعة عشر فرقة) ثم ختموا نظرية الإمامة الإلهية التي كانوا يزعمون في السابق انها ممتدة الى يوم القيامة ، باثني عشر إماما فقط، وقالوا بأن الثاني عشر المفترض هو المهدي الذي سوف يخرج ويملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا ، وكانوا يتوقعون خروجه في تلك الأيام.. ولم يكونوا يحسبون انه سيبقى غائبا مئات السنين.

ومن هنا وقع الذين آمنوا بوجود الإمام المعصوم المعين من قبل الله في شرك نظرية التقية والانتظار ، حيث كانوا يعتقدون بحرمة القيام والثورة وتأسيس الدولة وتنفيذ أحكام الدين لغير الإمام المعصوم ، وإلا فلماذا كانوا يشترطون العصمة ويفترضون وجود الإمام المعصوم بعد وفاة الإمام العسكري، بالرغم من عدم مشاهدتهم أي ولد له وعدم إشارته الى ذلك وعدم وجود أية أدلة على صحة الفرضية، وإذا كانت النتيجة التي أسفرت عنها النظرية المهدوية الاثنا عشرية: (التقية والانتظار) خاطئة وغير معقولة ، فان رد الفعل الذي أعقبها وقام على أساس النظرية المهدوية كان خاطئا أيضا.. إذ أن نظرية النيابة العامة وولاية الفقيه لا تقل سوءا عن نظرية (التقية) فبينما تعطل الأخيرة النشاط السياسي في عصر الغيبة ، تعطي الأولى كل الحق السياسي لرجل واحد باسم النيابة عن الإمام المهدي، وهذا ما يؤدي الى قيام الأنظمة الشمولية الدكتاتورية باسم الدين.

وعلى أي حال فقد بحثت معكم حول وجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) قبل عدة سنوات وطلبت منكم أن تدلوني على مزيد من الأدلة والبراهين ، حيث لم اقتنع بالأدلة المقدمة من علماء الكلام ولا بالروايات الضعيفة الموضوعة فيما بعد ، وطلبت منكم مناقشة الدراسة التي قمت بها

في إيران وأثبت من خلالها : أن نظرية المهدي المعروفة عند الشيعة الاثني عشرية ، نظرية حادثة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري ، وأنها فرضية وهمية لم يعرفها أهل البيت (ع) ولم يبشروا بها ، وقد طلبتم مني التريث في الحكم والاستنتاج أو كتابة نتيجة البحث إلا بعد مرور سنة على الأقل ، ثم عرض الكتاب على مجموعة من العلماء لمناقشته والرد عليه . وقد فعلت ذلك حيث أمضيت عاما كاملا بعد مغادرتي لإيران عام ١٩٩١ في المطالعة والتفكير والتدقيق ، وأنا أتمنى أن أكون على خطأ في منهج الدراسة أو في المعلومات التي توصلت إليها أو اعتمدت عليها ، وقمت بعد ذلك بكتابة البحث ووجهت رسالة مفتوحة الى مئات العلماء والمفكرين من أبناء الطائفة الثني عشرية لكي يناقشوا البحث ويردوا عليه ، وتمنيت من أعماق قلبي لو يثبتوا خطأ ما توصلت إليه وصحة الأدلة على وجود الإمام المهدي ، فلم يجبني أحد على رسالتي ما عدا قلة قليلة من العلماء حيث أرسلت إليهم الكتاب لإلقاء نظرة عليه.. وكنتم أحد الذين أرسلت إليهم الكتاب وانتظرت جوابهم ، خاصة وأنكم وعدتموني بذلك قبل كتابته ، ولكنني وبالرغم من مضي اكثر من عام لم استلم منكم أي رد أو جواب.

ومع أني اقدر ظروفكم الخاصة والأجواء التي تعيشون فيها والتي لا تسمح لأحد بالتفكير فضلا عن المناقشة أو المعارضة ، فاني اعتقد أن مسعاكم لتبؤ مقعد المرجعية العليا وقيادة المسلمين يوجب عليكم الاهتمام ببحث موضوع وجود المهدي أو عدمه ، إذ أن مستقبلكم ومستقبل الأمة مرهون بإثبات هذه القضية أو نفيها ، ومن هنا فإنكم مطالبون بقول كلمة : "صح" أو "خطأ" واثبات ذلك بالدليل ، ولستم والحمد لله ممن هو بحاجة الى تذكيره بان البحث في الأسس أولى من البحث في الفروع والجزئيات.

وإذا لم يكن لديكم الوقت أو الاستعداد لبحث الموضوع ، فأرجو أن تتفضلوا بالطلب ممن تعرفون من العلماء والمفكرين بالرد على البحث ، وذلك لأني لا أزال مستعدا لتقبل الحق وتغيير رأيي إذا اكتشفت أني على ضلال ، كما إني على استعداد لإقامة حفلة وإحراق الكتاب في المستقبل متى ما قام أحد بتفنيد آرائه واثبات صحة نظرية وجود المهدي.

واعتقد أن في إعلاني هذا حجة عليكم أمام الله يوم القيامة وعذرا في نشر الكتاب في المستقبل ، وذلك لأني اعتقد أن قول الحق واجب على كل عالم وان كتمان العلم من أكبر المحرمات ، خاصة وانا قد نذرنا أنفسنا للدعوة الى الإسلام والى خط أهل البيت عليهم السلام وإقامة حضارة إسلامية جديدة ، فإذا اكتشفنا أمرا دخيلا على الإسلام وعلى خط أهل البيت ، وسرا من أسرار انهيار الحضارة الإسلامية ، كموضوع (المهدي محمد بن الحسن العسكري) الموهوم ، فنحن مطالبون بالإفصاح عن ذلك خدمة للإسلام والمسلمين وخطوة على طريق بناء الحضارة الإسلامية من جديد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوكم المخلص أحمد الكاتب

لندن20/10/1414 هـ

وقد أصدر المدرسي في الرد علي كتابين هما: (الإمام المهدي والإيمان بالغيب) في سنة ١٤١٧ و (الإمام المهدي قدوة الصديقين) سنة ٢٠٠٥

وقد ابتدأ كتابه الأول بجموعة شعارات خطابية مثل ان "حقيقة الإمام الغائب من الحقائق الكبرى... وان المنظومة الفكرية في عقائد التوحيد إنما تنتظم بالولاية، وهي الحبل المتصل بين سماء القيم وصعيد الواقع، فلو انقطع الحبل فان مفردات العقائد تبقى من دون نظام، وفائدتها تكون محدودة... وان انتظار الإمام الغائب انتظار يوم الدين، والإيمان بالوحي النازل من الغيب".

ثم اعتبر الإيمان بالإمام المهدي مسألة نفسية إيمانية على كل إنسان أن يؤمن بها إذا كان يؤمن بالله، فـ" إن الإيمان لا يتجزأ ، ومن أراد أن يكفر بحق ويؤمن بآخر، فانه بمثابة من يكفر بالحق كله. (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويم القيامة يردون الى أشد العذاب) البقرة ٨٥ إن قدرة الإنسان على تجاوز ذاته هي واحدة في كل مكان، ومن هنا فانه يؤمن بكل حق لا تفريق بين حق وآخر. أما الذي يدعي الإيمان بالحق ثم يكفر ببعض الكفر فانه كاذب في إيمانه ، لأنه لم يعرف كيف يتجاوز ذاته، ويخالف هواه._انه يتبع هواه في تقييم الحقائق، فما وافقت عليه نفسه آمن به، وما خالفته نفسه كفر، وكان كمن قال ربنا سبحانه عنه: "أكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون" البقرة ٨٧ وهكذا يلجئون الى ميزان العصبية والأهواء في تقييم الحقائق، وبأيها يؤمنون وبأيها يكفرون. فإذا انزل الوحي فيهم وكان الرسول من قومهم آمنوا به، وإذا كان من غيرهم كفروا به. هؤلاء هم في الواقع من أتباع الهوى".

ورغم أني في حواري ومراسلاتي معه، طلبت منه تقديم الدليل الشرعي على "حقيقة" وجود المهدي، أو الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري، فان السيد المدرسي اعتبر هذا الأمر من الأمور المسلمة المفروغ منها، وراح يحلل نفسيتي، ويهاجمني دون أن يقدم أي دليل، فقال:"اليوم نجد البعض يرتاب في حقائق كان بالأمس يؤمن بها ويدافع عنها أشد الدفاع. لماذا؟ لأنه تعرض لفتنة، وأصبحت هذه الحقيقة تخالف مصالحه وأهواءه، وغدا يكفر بالحقيقة التي لا يزال يؤمن بها اليوم، وهكذا يكفر ويؤمن حسب رياح الهوى، هو التحدي ضد جبت الذات. فإذا انهارت مقاومة الإنسان الداخلية، فأية قيمة لإيمانه. بل كيف نسمي الإيمان بشرط موافقة الهوى، كيف نسميه إيمانا؟

مثل هؤلاء الذين يتراجعون اليوم عما آمنوا به أمس لم يكونوا مؤمنين حقا. بل كانوا يزعمون أنهم مؤمنين، أو يتظاهرون به، وقد قال الله تعالى عن الفريق الأول:" قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم" الحجرات ١٤ ويقول سبحانه عن الفريق الثاني:"إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله، والله يشهد أن المنافقين لكاذبون، اتخذوا إيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله انهم ساء ما كانوا يعملون) المنافقون ١-٢ .[٢٢]

وهكذا وبكل جرأة راح يتهمني بالنفاق، لا بل ويتنبأ بالغيب فيقول:"غداً يكفر بالحقيقة التي لا يزال يؤمن بها اليوم".

وبدلا من أن يقدم أدلته على تلك الحقيقة الإيمانية التي يدعيها، وجد السيد المدرسي أن أسهل الطرق للدفاع هي الهجوم الشخصي، وارتدى هذه المرة نظارات المحلل السياسي والنفسي، فقال: "عندما طبقت بصيرة الولاية في بعض البلاد وواجهت مضاعفات عند التطبيق ، واصطدم البعض بها، تراه لم ينسب الخطأ الى البشر الذين هم بالتالي غير معصومين، ولم يدر أن كل فكرة واجهت مضاعفات عند التطبيق. فالديموقراطية التعددية والديموقراطية الشعبية والملكية الدستورية والملكية المطلقة.. وكل النظم واجهت مشاكل عند التطبيق. والعقلاء لم يحملوا كل المسؤولية على المبدأ، بل عرفوا مواقع الضعف في المبدأ، وميزوها عن مواقع الضعف في المنفذين لها. وعند هذا المنعطف انهار وبدأ يرتاب في حقيقة الولاية الإلهية، ويدعو الى العلمانية (وفصل الدين عن السياسة) أو الى التطوير في فهم الدين... وترى بعضهم ابتلي بالشك الجارف فإذا بفيروس الارتياب ينخر في أصول عقائده، فأخذ يشك في الإمام المنتظر عليه السلام، زاعما أن الدليل الوحيد الذي دل على ولاية الفقيه هو الحديث المسند إليه. فإمعانا في فتنة نفسه وخداع ذاته أخذ ينفي وجود الإمام الحجة حتى ينهار أساس ولاية الفقيه.. تلك الولاية التي اصطدم بها ونصب نفسه لتسفيهها وضرب قواعدها وأسسها... ثم أخذ يرتاب في سائر أصول المذهب الحق، بل وبعض أصول الدين ذاته". [٢٣]

وهل التشكيك بنظرية ولاية الفقيه، التي لا يؤمن بها كثير من العلماء، كالشيخ الأنصاري والسيد الخوئي والسيد السيستاني، تشكل مقدمة للكفر بالإسلام؟ إضافة الى أن تشكيكي بوجود الإمام الثاني عشر، لم يكن منطلقا من الرغبة في تسفيه نظرية ولاية الفقيه، وذلك لأن كثيرا من منظري هذه الفكرة كانوا يرتكزون في اجتهادهم حولها على الأدلة العقلية والقرآنية، وإنما كان منطلقا من حقائق موضوعية تكشفت لي أثناء البحث وتصريح مشايخ الطائفة الإثني عشرية الأوائل بأن عمدة أدلتهم على وجود

---

[٢٢] - ص ١٨

[٢٣] - ص ٢١

ابن للإمام العسكري، هو الافتراض الفلسفي، في غياب الأدلة التاريخية التي تثبت ولادته ووجوده واستمراره. وقد قدمت أسئلة بريئة ومشروعة عن وجود ذلك الإمام المفترض، في محاولة للبحث عن الحقيقة، ولم تكن المسألة مسألة خداع نفسي أو رغبة شيطانية في السقوط في الفتنة، والعياذ بالله، أو محاولة لضرب قواعد ولاية الفقيه، حيث أن المسألة أكبر منها بكثير وغدت تتعلق بأساس الفكر الإمامي.

وإذا سلمنا بكل قراءات المدرسي النفسية التي لا يعلمها إلا الله، فلست أدري كيف تجرأ على اتهامي بالتشكيك بأصول الدين ذاته؟ وما هي تلك الأصول التي شككت فيها؟ هل كفرت بالله تعالى أو بالنبي محمد أو باليوم الآخر؟ وما هو دليله ؟ سوى الاتهام العشوائي والظن بالسوء؟

ولست أدري ماذا أذنبت بحق السيد المدرسي؟ وإذا كان يمتلك هذا العمق الغيبي في قراءة قلوب الناس، ومعرفة المؤمن من المنافق، فلماذا لم يكتشف صديقا له عاش معه وعمل معه حوالي عشرين عاما؟

يقول المدرسي:" إن اكثر التشكيك في أمر المهدي جاء بدوافع سياسية، ولم يكن قائما على أسس علمية سليمة".

ونقول له: إن أكثر المدعين لوجود المهدي يقومون بذلك بدوافع مادية وسياسية أيضا، ولا يملكون أسسا علمية سليمة على دعواهم، في حين أن الدليل على المدعي وليس على المنكر أو المشكك. ثم حسنا، ومهما كانت الدوافع، ألا يجب على المدعين تقديم الأدلة العلمية السليمة على دعواهم؟ وكيف نفرق بين الحقائق والأساطير؟ بمجرد الدعاوى؟ أم بالأدلة والبراهين؟

ولا يجد المدرسي الجرأة لبحث أو تقديم أي دليل تاريخي على ولادة ابن الحسن العسكري، كما فعل خاله السيد محمد الشيرازي، فهو يعرف جيدا أنها مجموعة أساطير مضحكة، وإشاعات بلا سند ولا دليل. ولذلك ينتقل الى الاستدلال بالأحاديث العامة (السنية) الواردة حول خروج مهدي في آخر الزمان، ثم يقول:" لم يتشكك في عقيدة المهدي إلا بعض المتأثرين بالثقافة العلمانية كابن خلدون الذي حاول أن يؤسس نظرية نقدية للنصوص الدينية بعيدا عن الإيمان بالغيب والتسليم لحقائق الوحي، وقد أورد ٢٨ حديثا في عقيدة المهدي وحاول تضعيف أسانيد بعضها، وكان واضحا أن تشكيكه كان قائما على نظرية في الاجتماع من قيام الملك بالعصبية، ومحاولة نسبة هذه العقيدة بتلك العصبية.. ولكن إذا جعلنا معيار تقييم العقائد السياسية والحركات الاجتماعية فلا تسلم حتى العقيدة بأصل الدين من هذا المعيار ذي البعد الواحد...ولم يعرف ابن خلدون أن سلامة سند حديث واحد تكفي لقبول عقيدة غيبية، ولا يضر ضعف سند غيره، لأن مجرد الضعف لا يدل على كذب الحديث بل هو مؤيد له".

ويستعين بقول للشيخ المحدث ناصر الدين الألباني:" إن عقيدة خروج المهدي عقيدة ثابتة متواترة عنه (صلى الله عليه وآله) يجب الإيمان بها لأنها من أمور الغيب، والإيمان بها من صفات المتقين كما قال

تعالى:"ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب" وان إنكارها لا يصدر إلا عن جاهل أو مكابر، أسال الله أن يتوفانا على الإيمان بها وبكل ما صح في الكتاب والسنة". [٢٤]

ونقول للمدرسي: حتى لو صحت تلك الأحاديث التي رفضها ابن خلدون، فانها أحاديث عامة، لا تشير الى ولادة أو وجود شخص باسم (محمد بن الحسن العسكري). ونحن إنما نتحدث عن الإمام الثاني عشر، وليس عن (الإمام المهدي) المطلق. فلماذا تتهرب من صلب الموضوع لتستجير بموضوع آخر؟

ويا ليته تحدث أيضا بلغة علمية! انظروا كيف يحاول "إثبات" دعاواه، يقول:"كان أول من كتب من علماء السنة في هذه العقيدة الحافظ نعيم بن حداد المروزي، حيث عنون كتابه باسم "الفتن والملاحم" وتوجد نسخة من الكتاب في المكتبة البريطانية حيث سجلت فيها بتاريخ ١٩٢٤م كما توجد نسخ منها في مكتبات الهند وسوريا. والمؤلف من مشائخ علماء السنة، وقد توفي سنة ٢٢٧".

و ليس هذا في الحقيقة إلا تهريج إعلامي، فما ذا قال المروزي؟ ومن هم رواته؟ وما هو سند الكتاب؟ وما هو رقم الكتاب في المكتبة البريطانية؟ وفي أي مكتبة في بريطانية؟ وأين توجد النسخ الأخرى في مكتبات الهند وسوريا؟ ما هي عناوينها؟ وأرقامها؟ وهل اطلعت عليها مباشرة ورأيتها بعينك؟ أم تنقل عن أناس لا تعرفهم؟ وحتى إذا صحت الدعوى، من يقول إن نسخة المكتبة البريطانية هي نسخة مسندة وأصلية وصحيحة وسالمة من التحريف والتصحيف؟[٢٥]

مع الأسف الشديد إن السيد المدرسي لا يقول لنا شيئا عن ذلك ، لأنه ببساطة لا يعرف شيئا، ولم يقرأ الكتاب، ولم يطلع عليه، ولكنه يحاول أن يوحي لنا بأن الحافظ المروزي الذي توفي سنة ٢٢٧ قد قال شيئا عن الإمام المهدي، ولما كان هذا التاريخ قبل ولادة الإمام الثاني عشر المفترض، فانه لا بد أن يكون إعجازا وتنبأ بالغيب وله علاقة بذلك.

---

[٢٤] – ص ١٠٠

[٢٥] – وجدت في موقع رافد الإلكتروني إشارة الى هذا الكتاب كما يلي: هو كتاب « الفتن والملاحم» للحافظ نعيم بن حماد (وليس حداد كما ذكر المدرسي) المروزي المتوفى سنة ٢٢٧ ه . وهو من شيوخ البخاري وغيره من مصنفي الصحاح . وتوجد منه نسخة في مكتبة دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد الهند رقم83 - 3187 ، ونسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٦٢ – أدب ، ونسخة في مكتبة المتحف البريطاني تقع في نحو مائتي صفحة مزدوجة ، وقدتم نسخها سنة ٧٠٦ ه . ويوجد على بعض صفحاتها عبارة (وقف حسين أفندي) مما يشير إلى أنها أخذت من موقوفات تركيا . وقد سجلت في المكتبة البريطانية سنة ١٩٢٤ م .

وهكذا يحاول المدرسي أن يدعونا للإيمان بـ"الحقيقة الكبرى حقيقة الإمام الغائب ، والوحي النازل من الغيب".

دليل الاثني عشرية

وعندما ينتبه بسرعة الى هشاشة "أدلته" الروائية، وعدم إنتاجها لأي مولود، يلجأ الى دليل آخر ليس أكثر من قشة لا تنقذ غريقا، وهو دليل "الاثني عشرية" وقد استعرضت هذا الدليل في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) ومع عدد من الاخوة المحاورين، وقلت انه لا يمكن الاستدلال بهذا الحديث إلا بعد إثبات وجود وولادة ابن الإمام العسكري، دليلا على صحة النظرية الاثني عشرية، أما قبل ذلك فلا يجوز ولا يمكن أن نستدل به على ولادة إنسان لم تثبت ولادته بالأدلة الشرعية القانونية التاريخية، ولكن المدرسي لم يتوقف عند الاحتمالات العديدة التي تحتملها، ويقول:"كما هو واضح من مراجعة المصادر، أن هذه النصوص تبلغ حد الاستفاضة وربما التواتر، مما يجعل المسلم على ثقة بها، وبأنها صدرت عن النبي (ص) وهناك أكثر من شاهد على انه عنى بهذا العدد أئمة أهل البيت عليهم السلام وهي التالية: أولا: ليس هناك من ينطبق عليه هذا الوصف، وبهذا العدد سمى أئمة أهل البيت فانهم وحدهم الذين بلغوا الذروة في صفات الأنبياء وعددهم أيضا بلغ اثني عشر، ولم يشك أحد ممن أوتي حظا من العلم والتقوى في سموهم ورفعة درجاتهم"... ولم يكد يتم كلامه حتى استدرك قائلا:"لعل منهج القرآن في المحكم والمتشابه هو القدوة في هذا المنهج. والرسول (ص) اتبع ذات المنهج أحيانا، لإبلاغ المسلمين ان الأئمة من بعده هم اثني عشر وانهم من قريش. وقد صرح لخاصة أصحابه من هم أولئك كما حدثهم بأسمائهم. من هنا فان المنهج السليم في معرفة أقوال الرسول كما في فقه كلمات أهل البيت هو التقاط إشاراته والتنبه الى معاريضه وتوريته وألحانه. وانطلاقا من هذا المنهج نعرف أن الأئمة الاثني عشر الذين عناهم من بعده هم في الواقع الأئمة من أهل بيته" .[26] ويضيف:"إن قائمة أسماء الأئمة **كانت من أسرار آل محمد التي لم يطلعوا عليها إلا من ملك القدرة** على حفظها، والإيمان بها غيبا. وان النصوص التي كانت عند الشيعة كانت **من أسرار آل محمد** لظروف التقية الضاغطة، ولم يكن من كبار الشيعة العارفين بها يسمحون لأنفسهم بالبوح بها إلا لخاصة خواصهم".[27]

أي انه لم تكن هناك نصوص واضحة وصريحة وثابتة ومتواترة على الأئمة الإثني عشر، وإنما يجب أن نعرفهم بالتقاط إشارات الرسول الأعظم والتنبه الى معاريضه وتوريته وألحانه.

---

[26] - ص ١٤٨

[27] - ص ١٥٥ و ١٥٨

فكيف نحصل من تلك النصوص الغامضة والسرية دليلا شرعيا على حقيقة إيمانية كبرى؟ وعلى ولادة ووجود "محمد بن الحسن العسكري"؟

الغلو في الإمام

إن السيد محمد تقي المدرسي يعاني من مشكلة كبرى في تحديد مصادر المعرفة الإسلامية ، فهو يعتمد كثيرا على تأويل القرآن التعسفي، وعلى الأحاديث الضعيفة، فيقع في مزالق الغلو الفاحش ويبتعد عن عقيدة التوحيد، حيث يعطي الإمام المفترض (المهدي المنتظر) أدوارا إلهية غير بشرية، ويرتفع به عن مقام الإمامة التي هي الرئاسة والخلافة، لينسب إليه إدارة الكون وإمساك الأرض، حيث يقول في كتابه (الإمام المهدي قدوة الصديقين):" من يحفظ سكان الأرض من الدمار والانهيار والضياع؟ إنه الإمام الغائب؛ الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه، فهو الإمام لأهل الأرض، ولولاه لساخت الأرض بأهلها، ولتحول كل شيء إلى كثيب مهيل. ولتعلم – أخي المسلم – قبل كل شيء أن الإمام الحجة المنتظر أقرب إليك مما تظن، وهو عندك وأنت عنده".[٢٨]

أما من هو الإمام المهدي؟ وهل ولد فعلا ويعيش في حالة من الغيبة؟ فان السيد المدرسي يقفز على هذه الأسئلة المحرجة، ويغطي على عجزه بتضخيم دور الإمام المهدي، والخلط بين فكرة وعد الله بانتصار الخير ووراثة عباد الله الصالحين للأرض، وبين شخص محمد بن الحسن العسكري، فيقول: "الإيمان بوجود هذا الإمام العظيم والاهتمام الجدي بعقيدة انتظار ظهوره، يعتبران من أهم وصايا الأنبياء لأممهم على مرّ التأريخ، حيث لم يبعث الله نبياً إلاّ وبيّن له أن خاتمة هذه الدنيا ستكون الى خير وسعادة وأن العاقبة للمتقين، وأن الأرض سيورثها الله عباده الصالحين، حيث سيمكّن الله المستضعفين في نهاية المطاف. ولقد آمن جميع الأنبياء والمرسلين والأئمة والصالحين بحقيقة ظهور الإمام الحجة المنتظر عليه السلام في آخر الزمان". [٢٩]

ومن هنا فان المدرسي يعتبر التشكيك بوجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) نوعا من الشرك والنفاق، فيقول بغضب:"قتل الخرّاصون. لقد ابتلي المؤمنون خاصة، والمسلمون عموماً بأنصاف المثقفين الذين يصبون كل جهودهم للتدخل فيما لا علم لهم به، وللتجاوز على قدّسية العلم والاختصاص، وذلك لزعزعة موقع الإيمان والإسلام في القلوب، سواء علموا بتأثير ما يخرّصون أم لم يعلموا. فكم من صحيفة وكتاب وإذاعة وبوق إعلامي يحرض الناس على الشك بالعقيدة واليأس من

---

[٢٨] – ص٢

[٢٩] – ص٤

التغيير والتغيّر، جاهلين بأن الشك واليأس والتشكيك والتيئيس ليس إلاّ شكلاً رهيباً من أشكال الشرك والنفاق". ثم يلمح الى أحاديث تلفزيونية عرضت فيها أسئلتي المشروعة عن وجود ابن الحسن العسكري، وأدلتي على اختلاق هذه الفرضية الأسطورية، فيقول:" سمعنا وتسمعون أكاذيب وافتراءات من يستهزئ – وبأعصاب باردة لها ما يبررها من مصالح ودوافع، كالجهل والطمع والكفر– من الحركات الإسلامية والثقافة الدينية والمقدسات، فلا يكون موقفنا منهم إلاّ التوجيه لهم أو الابتعاد عنهم والاستعاذة بالله القدير منهم فيما لو لم يثمر التوجيه أو ينفع النصح، لأنهم ليسوا إلاّ موجودات جهنّمية يحرقون كل من يقترب أو يركن إليهم. فالحذر كل الحذر منهم، ذلك أنهم آمنوا ثم كفروا وأنهم لن يضروا المؤمنين الصادقين شيئاً".[٣٠]

ولست أدري كيف يجرؤ على وصف حديثي بالاستهزاء، وهو أبعد ما يكون عنه، وأقرب الى الحديث الجاد الذي يحاول أن يشذب التراث الإسلامي من الخرافات والأساطير؟ ثم كيف يتهم من يناقش في قضية يختلف فيها الشيعة الزيدية والإسماعيلية والفطحية مع الإثني عشرية، فضلا عن بقية المسلمين، كيف يتهمه بالانطلاق من الطمع والكفر؟ وكيف يصفه بالجهنمي والكفر وهو يشهد ألا إله إلا الله وان محمدا رسول الله ويلتزم بأركان الدين؟ وعلى أي أساس؟

إن المدرسي يحاول أن يؤول القرآن الكريم ويربط بين موضوعين، لا علاقة بينهما، مثل البحث عن وجود الإمام المهدي، والكفر بالعقيدة الإسلامية، فيقول:"إن كان البحث فيما يخص وجود وظهور الإمام الحجة عليه السلام، فليعلم الإنسان المؤمن أن الله قد عاب في كتابه على من يكفر بالعقيدة الإسلامية سيرته هذه فقال: (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ ءَايَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُه) ..؟ بمعنى أن الرسول وإن مات جسداً، ولكنه حيٌّ يرزق بين أظهر المسلمين، وذلك عبر خليفته ووصيه الذي هو القرآن الناطق، وهو الأمان لأهل الأرض، وهو الأمل التاريخي للبشرية جمعاء، وهو الإمام الحجة بن الحسن المهدي عليه السلام".[٣١]

ولم يشرح لنا المدرسي كيف استخلص هذا المعنى من تلك الآية الشريفة؟ وما هي العلاقة بين تلاوة آيات الله وولادة شخص بعد مائتين وخمسين سنة؟

استمرار الوحي بعد الرسول

[٣٠] – ص ٧

[٣١] – ص ٧

ويذهب المدرسي بعيدا ، وهو يحاول الاستدلال على وجود (الإمام المهدي) بصورة تعسفية، فيطرح فكرة خطيرة مناقضة لخاتمية النبي محمد (ص) وهي ضرورة استمرارية الوحي الى يوم القيامة، فيقول:"إن الإنسان الذي يعتقد ب(الوحي) الذي هو تجلٍ من تجليات قدرة الله تعالى ورحمته بالإنسان، لابد له أن يعتقد بالإمام الحجة عليه السلام، لأن الذي ربط الأرض بالسماء بفضل الوحي تأبى رحمته ، ويأبى فضله العميم على الإنسان ، ويأبى لطفه أن يترك البشرية دون رابط يربطها بالسماء بعد وفاة خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وآله. فالأرض ومنذ أن وُجد فيها الإنسان وحتى مبعث النبي الأعظم صلى الله عليه وآله لم تخلُ من حجّة إلهية، فكيف يترك الله جلّت أسماؤه، هذه الأرض من غير حجة، وهل كانت البشرية في السابق أقرب إليه تعالى لكي يبعث لها مائة وأربعة وعشرين ألف نبي عدا الأوصياء وثم يتركنا بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وآله دون أن تكون له حجة عليها؟.. إنّ الإنسان الذي يعتقد بالوحي لابد أن يؤمن أيضاً بامتداد هذا الوحي المتمثل في الأئمة عليهم السلام ، وانّ هذا الامتداد يتجسد، بل يرتفع، وينمو حتى يصل إلى قمته، وإلى ذروة امتداد الرسالة الإسلامية المتمثلة في الإمام الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه".[٣٢] ويضيف:"إن هناك ليلة القدر، حيث يتنزّل الروح من السماء مع الملائكة الآخرين ليعرضوا على إمام عصرنا صحيفة أعمال كل واحد منا. وإلى هذا المعنى يشير قوله تعالى: (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُون) " .[٣٣] ويقول:" إن الشيعة يعتقدون اعتقاداً راسخاً، ويؤمنون تمام الإيمان بوجود هذا الإنسان الغيبي الإلهي الذي ينزل عليه الروح الأعظم في ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر. والروح الأعظم هذا هو كيان اعظم من الملائكة، ومن جبريل وميكال، ينزل على الحجة عليه السلام ".[٣٤] ويؤكد:" وليس هناك فوق هذا الكوكب الذي نحيا عليه ورغم ما تزدحم وتتصارع فيه آلاف الأديان والمذاهب، بالإضافة إلى الأفكار والمبادئ والنظريات والفلسفات العديدة المنتشرة هنا وهناك؛ أقول ليس هناك دين أو مذهب أو مبدأ واحد يقول أن العلاقة بين الأرض والسماء، أو بعبارة أخرى؛ بين الإنسان وخالقه هي علاقة مستمرة كما هي عقيدة الشيعة، فنحن نؤمن باستمرار ودوام هذه العلاقة بين الإنسان وبارئه، ولا نرى انقطاعها كما هو الحال لدى اتباع المذاهب الإسلامية الأخرى ، حيث يقولون إنها انقطعت بوفاة النبي صلى الله عليه وآله وانقطاع الوحي ، ولا يعترفون بوجود إنسان يحيى على هذه الأرض ذي صلة بالله سبحانه، إلا أنه ليس بنبيّ".[٣٥]

---

[٣٢] - ص ٩

[٣٣] - ص ١٠

[٣٤] - ص١٦

[٣٥] - ص١٥

اعتقد بقوة أن السيد المدرسي يخطي كثيرا في نسبة هذه الفكرة للشيعة والتشيع، وإنما هي فكرة من بنات أفكار الغلاة المنحرفين عن أهل البيت، وانها تشبه قول الفرقة الضالة والمكفرة "الأحمدية" التي تعتقد باستمرار الوحي على أئمتها وشيوخها. ولست أدري كيف يقول المدرسي بهذه الفكرة الشيطانية الجهنمية المناقضة لصريح القرآن:" ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين..". الأحزاب ٤٠ وهو الذي يدعي الاجتهاد والعناية بالقرآن؟

وفي الحقيقة انه لم يكن بحاجة الى الوقوع في هذا المنزلق الخطير، ولكنه كان كالغريق يتشبث بكل قشة، ومع ذلك فانه لا يستطيع أن يستدل بهذه الفكرة على ولادة ووجود (محمد بن الحسن العسكري) لأنه بحاجة الى أن يثبت ولادته أولا حتى يطبق عليه تلك الفكرة، وليس بالعكس، تماما كما كان الإماميون الإثنا عشريون بحاجة الى إثبات وجوده وولادته، حتى يجوز لهم بناء نظريتهم على أساسه.

وكلما يشعر المدرسي بتهافت منطقه واستدلاله، يرفع من درجة تهويله، ليغطي على عجزه، فيقول:" إن الإيمان بالمهدي عجل الله فرجه كامل مكمل للمنظومة الإمامية، فكما أن الطائرة لا يمكنها التحليق في الجو إذا أصابها عطب أو خلل في أحد جناحيها أو أجهزتها العديدة التي تكون بمجموعها وحدة واحدة لا يمكن الاستغناء عن إحداها أو إلغائها، وكما أن الذي يؤمن بالزكاة والحج والخمس ولكنه لا يؤمن بالصلاة وينكرها يعتبر كافراً وليس مسلماً لأنه يفتقد جزءاً رئيسياً من منظومة الإيمان .. **كذلك الذي لا يؤمن بالإمام الحجة عجل الله فرجه فهو لديه مشكلة رئيسية وخلل عميق في ركن أساس من الإيمان** ".

ويقوم بمهاجمة الباحثين عن أدلة وجود الإمام الثاني عشر، فيقول:"إن أولئك الذين يختصمون في مصداقية إمامة الحجة المنتظر ووجوده وغيبته سلام الله عليه، بعيدون عن معرفة حكمة الوجود ولماذا خلق الله سبحانه الكون". دون أن يشرح لنا بالطبع ما هي العلاقة بين الاثنين.

إن المدرسي هنا يعبر عن أزمته الفكرية بوضوح، فهو قد اصطنع له نظرية باطلة وهي ضرورة استمرار الوحي الى يوم القيامة، ثم ذهب يبحث عن ذلك المصداق الخارجي لمتلقي الوحي، ولم يكن يملك أي دليل على وجوده، ولكنه لا يريد أن يعترف بخطأ نظرياته، فيحاول افتراض وجود ذلك الشخص بصورة تعسفية، ولما كان منطقه ضعيفا، فانه يحاول أن يغلفه بستار من النيران الموجهة ضد كل باحث موضوعي أو متسائل بريء.

ولنشاهده مرة أخرى وهو يتخبط في أزمته الى درجة إنكار ضروري من ضروريات الدين، يقول:" هل من المعقول أن يخلق الله الخلق من أجل مجموعة من الأشخاص – وهو النبي وأوصياؤه من بعده– ثم يعمد الله أن يخلي الأرض منهم، حيث تبقى الدنيا دون أن تبقى الحكمة من خلقها؛ الحكمة التي تعني وجود النبي أو من ينوب عنه بالنص المباشر؟ بالتأكيد ليس من المعقول أبداً أن يحدث كلّ هذا".

وهكذا يصبح الجواب جاهزا لديه هنا حتما، وليس بحاجة بعد ذلك الى دليل:"أقول: إننا وبالاستناد الى الروايات المؤكدة الصادرة عن النبي والأئمة من بعده، فإنّ الإمام الثاني عشر قد ولد فعلاً".

وليس مهما بعد ذلك ما هي قيمة تلك الروايات العلمية؟ ومدى دلالتها؟ وفيما إذا كانت ثمة أدلة تاريخية معتبرة وشرعية على ولادته؟.

دليل الغيب

وبما أن المدرسي لا يزال يشعر بضعف منطقه، فانه يحاول أن يسنده بنظرية أخرى فريدة، هي دليل (الغيب) فيقول:"إن أبرز وأهم غيب في حياتنا، هو الإيمان بوجود وظهور وانتصار الإمام الحجة المنتظر عجل الله فرجه الشريف" .. وبناء على ذلك يرفض المدرسي الاعتماد في الإيمان بالمهدي المنتظر على أساس الرؤية. ويضيف: "يقول البعض: أؤمن بالإمام الحجة، ويسأل: من رأى الحجة ؟ ويجيبه رفيقه : لقد رآه بعضهم وقصته كذا وكذا. فهو يؤمن بالإمام المنتظر لأن أحدهم قد رآه في اليقظة أو في المنام، ولو كان لم يُرَ عليه السلام في اليقظة أو في المنام لأصبح لا وجود له !!..إن الاعتماد على النقل الموثّق أمر صحيح، ولكنه يعبّر عن إيمانٍ جاهل وناقص ؛ جاهل من حيث أنه لم يصدر عن ذات عالمة بذاتها ، وناقص بالمقارنة مع ما هو كامل. إن الإيمان الكامل والواعي والقوي هو الإيمان المتنامي من خلال دراسة القرآن وجوهره وروحه، ومن خلال دراسة الأحاديث النبوية الشريفة التي خرجت عن مصدر الحق والصدق الذي هو رسول الله صلى الله عليه وآله، **من خلال ذلك يؤمن الإنسان إيماناً أساسياً بحقائق الغيب، لا من خلال رؤية أحد الناس**.

إن الإيمان بالحقائق الغيبية ينبغي أن يكون تسليماً للأوامر الدينية؛ بمعنى أن هذين الأمرين ينبغي أن يكون الإيمان بهما من البديهيات في عقيدة الإنسان المسلم ، وذلك قبل البحث عن الاستدلال أو الكشف عن أسبابهما ونتائجهما المادية.

ثم إن من دون الاعتماد على الله والنصوص التي أوردها في قرآنه الحكيم وعلى لسان رسوله الكريم صلى الله عليه وآله يكون دين الإنسان المسلم أمراً معلّقاً على معرفة الأسباب قبل التأدية.

إن الإمام الصادق عليه السلام يقول : "نحن – الأئمة – صُبُرٌ، وشيعتنا أصبر منّا" قلت (الراوي): جعلت فداك كيف صار شيعتكم أصبر منكم؟ قال: "لأنا نصبر على ما نعلم، وشيعتنا يصبرون على مالا يعلمون". إذن؛ فالقضية تكمن في ضرورة الارتفاع الى مستوى الإيمان بالغيب وما يتطلبه ، وليس الاتجاه نحو تجيير الحقائق الإيمانية لصالح المذاقات النفسية والمادية ، **وإنما يتم ذلك عبر تعويد الذات على عدم الاكتفاء بما تشاهده العينان وتحسّه الحواس**. بل لابد من الإيمان بما يشهد عليه القلب والعقل، وما يطمئن إليه الضمير، وينصّ عليه الكتاب والرسول.

وببالغ الأسف أقول: إن بعض الناس من المسلمين أصبح لا يؤمن بحكم شرعي حتى يعرف سببه أو يفسر له العلماء ذلك، وهذا يعتبر تجاوزاً صارخاً على حقيقة القرآن والأحكام الشرعية القائلة بضرورة الإيمان بالغيب والتسليم بإخلاص الى أوامر الله ونواهيه ، لاسيما وأنّ الآيات القرآنية الكريمة التي تلوتها على مسامعكم في مقدمة الحديث تشير بكل وضوح إلى أن الإيمان بالغيب أمر متقدم على إقامة الصلاة – وهي عمود الدين – وعلى الإنفاق في سبيل الله تعالى ذكره.

وهكذا من كان يشك في وجود أو ظهور أو انتصار الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف فالمشكلة فيه هو لا غير. فالأدلة كثيرة للغاية ، **ولكنه هو بذاته أصبح – لضعف إيمانه – لا يؤمن بالشيء دون أن تراه عيناه**" . [٣٦]

العودة الى نقطة الصفر.. الى الشورى

والطريف ان السيد محمد تقي المدرسي، بعد كل هذا الجهد المضني في محاولة "الاستدلال" على ضرورة وجود (الإمام المهدي) واستمرار الخيط الرابط بين الأرض والسماء، يعود فيلتفت حواليه فلا يجد أثرا مما يقول، فيعود أدراجه خائبا، لينظِّر لولاية الفقيه، والنظام الديموقراطي كبديل عن (الإمام المهدي الغائب) فيقول:"إنّه قد اضطرّ الى الغيبة القسرية مرّتين، وإنّه قد أناب عنه في غيبته الأولى أربعةً من الوكلاء، إلا أنه أطلق الأمر في غيبته الكبرى الى العلماء بالدين... لقيادة الناس باعتبارهم وكلاءه العامّين في إفتاء الناس وقيادتهم نحو ما يريد الله لهم من خير وينهاهم عنه من شر... وهكذا كان جميع الناس مدعوّين الى البحث عن قائد يتبعونه، وهذا ما يمكن تسميته بالنظام المرجعي، حيث يسعى كلّ إنسان بالغ غير مجتهد في الأحكام الى تقليد مرجع من المراجع".

ومع انه استنكر فيما سبق التمسك بآية الشورى، إلا انه عاد فقال:"يعتبر مبدأ الشورى في الإسلام أصلاً أصيلاً في النظام الديني، فإذا كنا فيما مضى من الزمان نختار أئمتنا المراجع عن طريق الانتخاب العفوي، فإنّ عصرنا الراهن يؤكد الحاجة الماسة إلى استبدال تلكم الطريقة بطريقة أخرى، وعبر صناديق الاقتراع مثلاً". وأضاف:"إن طاعة ولي الأمر تعني طاعة الإمام المعصوم، وهو في عصرنا الإمام الحجة بن الحسن عجل الله فرجه، وطاعة الإمام الحجة تعني طاعة الرسول التي تعني بدورها طاعة الله سبحانه".[٣٧]

---

[٣٦] – ص١٧

[٣٧] – ص ٢٠

ولم يتوقف المدرسي هنا ليسأل نفسه عن الفائدة العملية لافتراض وجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) وعن معنى الارتباط به عبر المراجع مع السماء؟ وما ذا يحدث لو قلنا مباشرة أن العلماء هم أوصياء النبي وأن طاعتهم تعني طاعة الرسول، وأننا يجب أن ننتخبهم بواسطة الشورى عبر صناديق الاقتراع؟ وما هو الفرق بعد كل ذلك مع من لا يؤمن بنظرية الإمامة من الأساس؟

وفي الحقيقة ان السيد المدرسي يتهرب من التوقف عند كثير من الأسئلة والإجابة عليها، ومما لا يتوقف عنده، هو الموقف الإمامي القديم الملازم والمتفرع عن القول بوجود الإمام الثاني عشر، وهو موقف التقية والانتظار السلبي، وحرمة إقامة الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة، وذلك لاشتراط العصمة والنص في الإمام، حسب نظرية الإمامة الإلهية. وان هذا الموقف قد أدى الى خروج الشيعة من مسرح التاريخ قرونا طويلة من الزمن، وان القول بتولي المراجع لقيادة الأمة، حسب نظرية النيابة العامة أو نظرية ولاية الفقيه، هو قول جديد مناقض لنظرية الإمامة، وتخلٍ عن اشتراط العصمة والنص في الإمام، مما يعني أن الامامية داروا دورة تاريخية طويلة وعادوا الى نقطة الصفر، وهي القول بعدم وجود إمام ظاهر معصوم منصوص عليه من قبل الله في هذا العصر. وان عليهم أن يبحثوا عن إمام عالم عادل يحل محل المعصوم ويقوم بمسؤولياته تجاههم. وهذا ما قال به كثير من أهل السنة، وكثير من الشيعة الأولين. وهو الذي ينسجم مع روح القرآن الكريم والعقل السليم.

٤ – مع "الكاتب السيستاني" في كتابه: (المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي):

منهج القياس والتأويل والاستدلال الافتراضي

من بين الرسائل الكثيرة التي أرسلتها الى العلماء والمراجع والمفكرين الشيعة، لمناقشة كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) وإعادة النظر في موضوع "وجود" الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) وجهت إحدى الرسائل الى المرجع الديني الكبير السيد علي السيستاني، ولم أستلم منه ردا مباشرا، ولكن مؤسساته العلمية نشرت عددا من الكتب حول الموضوع، ومن بينها كتاب بقلم مجهول، وهذا ما يقلل من قيمة الكتاب العلمية، ولكنه يحمل توقيع (مؤسسة الرسالة) التابعة لمرجعية السيستاني، ولست أدري فيما إذا كان الكتاب بقلم السيستاني، أو أن السيستاني نفسه قد اطلع عليه أو وافق على نشره. ولكني سأصطلح على مؤلفه بـ: "الكاتب السيستاني" نسبة الى المرجع السيستاني.

وعنوان الكتاب هو: (المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي). صدر في محرم الحرام ١٤١٧ هـ [٣٨]

ومع ان الكتاب صدر عن مؤسسة علمية تعنى بشؤون الفكر والتراث والعقائد الدينية الإسلامية، وتهتم بنشر فكر أهل البيت عليهم السلام، وتتبع إحدى أكبر المرجعيات الشيعية، وهي مؤسسة الرسالة التابعة لمؤسسة رافد، إلا ان الكتاب لم يقدم جديدا في بحث موضوع (الإمام المهدي) وانما كرر أو لخص ما كتب قبل ألف عام، لدى تأسيس المذهب الاثني عشري في القرن الرابع الهجري، من قبل "مشايخ الطائفة": الصدوق والمفيد والمرتضى والطوسي، من دون أي نقد أو مراجعة أو إعادة اجتهاد فيه، وقد اعتمد الكتاب المناهج المعروفة في عملية "إثبات" وجود الإمام الثاني عشر، وهي:

١ – الاستدلال الغيبي

وهو اعتبار موضوع (الإمام المهدي) من الغيب، الذي لا يجوز السؤال عن حقيقته ولا حكمته، وتسليم الأمر حوله الى الله. فقال (الكاتب السيستاني):"الإيمان بالغيب جزءٌ من عقيدة المسلم إذ تكررت الدعوة قرآناً وسنّةً...وهذا الإيمان بالغيب لا تصحُّ عقيدة المسلم بإنكاره سواء تعقَّله وأدرك أسراره وتفصيلاته أم لم يستطع الى ذلك سبيلاً، كما هو الأمر مثلاً بالنسبة الى الإيمان بالملائكة وبالجنّ وبعذاب القبر، وسؤال الملكين في القبر، الى غير ذلك من المغيبات التي ذكرها القرآن أو أخبر بها نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ونقلها إلينا الثقاة العدول المؤتمنون، ومن جملة ذلك بل من أهمها قضية الإمام المهدي الذي سيظهر في آخر الزمان ليملأ الأَرض قسطاً وعدلاً بعد أن مُلئت ظلماً وجوراً ، فالمهدي قد نطقت به الصحاح والمسانيد والسنن فلا يسعُ مسلماً إنكاره، لكثرة الطرق ووثاقة الرواة ودلائل التاريخ والمشاهدة الثابتة لشخصه كما حقق في محلّه من هذا البحث". [٣٩]

ويردف الكاتب ذلك بالقول:"إنّ نظرة واحدة في أحاديث المهدي الواردة في كتب المسلمين تكفي للجزم بتواترها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من دون أدنى تردّد...ولا يخفى أنّ القدر المشترك في جميع هذه الطرق إلى حديث أبي سعيد الخدري فقط دون سواه هو ظهور الإمام المهدي عليه السلام في آخر الزمان". ويعترف الكاتب "بوجود الاختلاف في تلك الروايات التي تبدو متضاربة بعضها ببعض، حول نسب المهدي، الى درجة التناقض والتضاد، مما يشكل معوقا لتحديد هوية المهدي، بحيث يصعب

---

[٣٨] –كتاب المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي. المؤلف والناشر: مركز الرسالة للدراسات والبحوث.
http://www.rafed.net/books/aqaed/mahde/mahde1.html#1
العنوان: إيران . قم ، بداية شارع سمية ، ص. ب ٧٣٧ / ٧٣١٨٥
الهاتف: ٧٧٣٢٠١٣ ٢٥١ ٠٠٩٨ ، الفاكس 0098 7730020 251
البريد الإلكتروني resala@rafed.net

[٣٩] – ص ١٦٢

على كثير من الناس . لاسيما أُولئك الذين ليسوا على اتصال مباشر بعلوم الحديث الشريف . معالجتها، مما يُسهّل . إلى حد بعيد . وقوع ضعيف الإيمان منهم في شراك اللامهدويين سواء كانوا من المتسمّين بالإسلام أو من المعلنين العداء لهذا الدين".

٢- منهج القياس

ولكي يثبت (الكاتب السيستاني) صحة نظرية خروج المهدي في المستقبل، استعان بمنهج القياس على عقائد سائر الأمم والشعوب الإسلامية وغير الإسلامية، فقال:" إنّ فكرة ظهور المنقذ العظيم الذي سينشر العدل والرخاء بظهوره في آخر الزمان، ويقضي على الظلم والاضطهاد في أرجاء العالم، ويحقق العدل والمساواة في دولته الكريمة، فكرة آمن بها أهل الأَديان الثلاثة، واعتنقتها معظم الشعوب. فقد آمن اليهود بها، كما آمن النصارى بعودة عيسى عليه السلام، وصدّق بها الزرادشتيون بانتظارهم عودة بهرام شاه، واعتنقها مسيحيو الأحباش بترقّبهم عودة ملكهم تيودور كمهديٍّ في آخر الزمان، وكذلك الهنود اعتقدوا بعودة فيشنو، ومثلهم المجوس إزاء ما يعتقدونه من حياة أُوشيدر. وهكذا نجد البوذيين ينتظرون ظهور بوذا، كما ينتظر الأسبان ملكهم روذريق، والمغول قائدهم جنگيزخان. وقد وجد هذا المعتقد عند قدامى المصريين، كما وجد في القديم من كتب الصينيين.وإلى جانب هذا نجد التصريح من عباقرة الغرب وفلاسفته بأنَّ العالم في انتظار المصلح العظيم الذي سيأخذ بزمام الأمور ويوحّد الجميع تحت راية واحدة وشعار واحد، منهم: الفيلسوف الانجليزي الشهير برتراند راسل، والعلاّمة آينشتاين صاحب (النظرية النسبية)، والفيلسوف الانجليزي الشهير برناردشو حيث بشّر بمجيء المصلح في كتابه (الإنسان والسوبرمان)".

وينتقل (الكاتب السيستاني) الى دليل آخر، هو:

٣- منهج التأويل

فيقول: ان "استجلاء هذه العقيدة من الآيات المباركة منوط بمن يفهم القرآن حق فهمه، ولاشك بأنّ أهل البيت عليهم السلام هم عدل القرآن بنصّ حديث الثقلين المتواتر عند جميع المسلمين، وعليه فإنّ ما ثبت تفسيره عنهم عليهم السلام من الآيات بالمهدي لابد من الإذعان إليه والتصديق به.

وفي هذا الصدد قد وقفنا على الكثير من أحاديث أهل البيت عليهم السلام المفسرة لعدد من الآيات المباركة بالإمام المهدي. فمنها:"يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبى اللهُ إلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ ولَوْ كَرِهَ

الكافِرُون". و "هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بالهُدى وَدِينِ الحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ المشْرِكُونَ". و"وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإسلام دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهْوُ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ".

٤- منهج الاستدلال الافتراضي

وهو ما يعبر عنه بالاستدلال الفلسفي (أو الاعتباري أو العقلي) الذي يعتمد على مجموعة أحاديث تشكل فلسفة الإمامة الإلهية، وتحتم وجود "الإمام المعصوم" دائما في الأرض، مثل حديث:"إني تارك فيكم الثقلين، وانهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض" الذي يستفيد منه الاماميون: "ضرورة استمرار وجود إمام من العترة في كل عصر كاستمرار وجود القرآن الكريم" كما يقول (الكاتب السيستاني) الذي يرى فيه:" إشارة واضحة إلى عدم انقطاع متأهل من أهل البيت للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أمانا لأَهل الأَرض، ويشهد لذلك الخبر:في كلِّ خَلَفٍ من أُمتي عدول من أهل بيتي". إضافة الى حديث :"من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية". مما يدل في نظر السيستاني:" على وجود إمام حق في كل عصر وجيل، وهذا لا يتم إلاّ مع القول بوجود الإمام المهدي الذي هو حق ومن ولد فاطمة عليها السلام كما تقدم". "ومما يؤيده:حديث: "إنَّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة" وعدم خلو الأرض من قائم لله بحجة لا يتم مع **فرض** عدم ولادة الإمام المهدي عليه السلام". وكذلك أحاديث :"الخلفاء اثنا عشر".

ورغم ان هذا الدليل يعتمد على أحاديث نقلية، وتأويلات معينة، إلا انهم يسمونه دليلا عقليا، لأنه ينطلق من نظرية الإمامة، التي تبنى على تلك الأحاديث. ومع ان تلك الأحاديث لا تدل بالضرورة على ولادة ولد للإمام العسكري، إلا انهم يتوصلون الى ذلك عبر مجموعة أخرى من المقالات مثل ضرورة استمرار الإمامة في أهل البيت بصورة عمودية، أي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب، وعدم جواز انتقالها الى أخ أو عم، أو ابن أخ أو ابن عم، والاعتراف بوفاة الإمام العسكري وعدم رجعته الى الحياة مرة أخرى، وما الى ذلك من المقالات التي تفرد بها الامامية الاثنا عشري، وهو ما يؤدي بهم الى ضرورة افتراض وجود ولد للإمام العسكري، حتى مع عدم وجود أي دليل حسي أو تاريخي عليه، وهذا ما يؤكد عليه (الكاتب السيستاني) حيث يقول:

- "لسنا بحاجة إلى ما يبين ولادة الإمام المهدي ويثبتها تاريخياً بعد أن عرفنا اتفاق كلمة المسلمين على أنّه من أهل البيت، وأنّ ظهوره يكون في آخر الزمان، وعرفنا أيضاً النتيجة التي انتهى إليها البحث في طوائف نسب الإمام المهدي، وهي أنّه لا مجال للشك في كون المهدي الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وهو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وانه حسيني الأب حسني الأُم من جهة فاطمة بنت الحسن السبط أُم الإمام الباقر محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام.

وهذا يعني **إنّ البحث عن ولادة الإمام المهدي وبيان ثبوتها شرعاً بحث غير طبيعي** لولا وجود بعض الملابسات التاريخية حول ولادته عليه السلام، كادعاء عمّه جعفر الكذّاب بعدم وجود خلفٍ لأَخيه العسكري عليه السلام، وقيام السلطة الحاكمة بتسليم تركة الإمام العسكري بعد وفاته لأَخيه جعفر الكذاب أخذاً بادعائه الباطل فيما رواه علماء الشيعة الإمامية الاثني عشرية أنفسهم ولم يروه غيرهم قط إلاّ من طرقهم، وفي هذا وحده كفاية للمنصف المتدبر، إذ كيف يروي الشيعة أمراً ويعتقدون بخلافه لو لم يثبت لهم زيف هذا الأمر وبطلانه ؟!".[٤٠]

٥- منهج الاستدلال التاريخي

وبعد نفي الحاجة للاستدلال التاريخي على ولادة ابن الحسن العسكري، يعود (الكاتب السيستاني) الى استخدام ما توفر من "معلومات" تاريخية، فيقول:"إنَّ ولادة أي إنسان في هذا الوجود تثبت **بإقرار أبيه، وشهادة القابلة**، وان لم يره أحد قط غيرهما، فكيف لو **شهد المئات برؤيته، واعترف المؤرخون** بولادته **وصرح علماء الأنساب بنسبه، وظهر على يديه ما عرفه** المقربون اليه، وصدرت منه وصايا وتعليمات، ونصائح وإرشادات، ورسائل وتوجيهات، وأدعية وصلوات، وأقوال مشهورة، وكلمات مأثورة وكان وكلاؤه معروفين، وسفراؤه معلومين، **وأنصاره في كل عصر وجيل بالملايين**. [٤١]

ثم ينقل (الكاتب السيستاني) مجموعة روايات عن "إخبار الإمام العسكري بولادة ابنه المهدي عليهما السلام" مثل " **الخبر الصحيح** عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري قال: «قلتُ لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك فتأذن لي أن أسألك ؟ فقال: سلْ، قلتُ: يا سيدي هل لك ولد ؟ فقال: نعم، فقلتُ: فإنْ حدث بك حدث فأين اسأل عنه ؟ قال: بالمدينة. والخبر **الصحيح** عن علي بن محمد، عن محمد بن علي بن بلال قال: خرج إليَّ من أبي محمد قبل مضيه بسنتين يخبرني بالخلف من بعده، ثم خرج إليَّ من قبل مضيه بثلاثة أيام يخبرني بالخلف من بعده". ويقول:"المراد بعلي بن محمد هو الثقة الأديب الفاضل ابن بندار، وأما عن محمد بن علي بن بلال فانه من **الوثاقة والجلالة أشهر من نارٍ على علم** بحيث كان يراجعه من مثل أبي القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه، كما هو معلوم عند أهل الرجال".

ويضيف الى ذلك "شهادة القابلة بولادة الإمام المهدي عليه السلام. وهي السيدة العلوية الطاهرة حكيمة بنت الإمام الجواد وأُخت الإمام الهادي وعمة الإمام العسكري عليهم السلام. وهي التي تولّت

---

[٤٠] - ص ١٠٥

[٤١] - ص ١٠٧

أمر نرجس أُم الإمام المهدي عليه السلام في ساعة الولادة، وصرحت بمشاهدة الإمام الحجة بعد مولده، وقد ساعدتها بعض النسوة في عملية الولادة، منهن جارية أبي علي الخيزراني التي أهداها إلى الإمام العسكري عليه السلام فيما صرح بذلك الثقة محمد بن يحيى، ومارية، ونسيم خادمة الإمام العسكري عليه السلام ". ويعقب على ذلك قائلا:" **لا يخفى ان ولادات المسلمين لا يطلع عليها غير النساء القوابل، ومن ينكر هذا فعليه ان يثبت لنا مشاهدة غيرهن لأُمّه في مولده !".**

ثم يقول:"هذا وقد أجرى الإمام العسكري عليه السلام السُنّة الشّريفة بعد ولادة المهدي عليه السلام فعقَّ عنه بعقيقة كما يفعل الملتزمون بالسُنّة حينما يرزقهم الله من فضله مولوداً".

ويؤكد:"شهد برؤية الإمام المهدي في حياة أبيه العسكري عليهما السلام وبإذن منه عدد من أصحاب العسكري وأبيه الهادي عليهما السلام، كما شهد آخرون منهم ومن غيرهم برؤية الإمام المهدي بعد وفاة أبيه العسكري عليهما السلام وذلك في غيبته الصغرى التي ابتدأت من سنة (٢٦٠ هـ) إلى سنة (٣٢٩ هـ)، **ولكثرة من شهد على نفسه بذلك** سوف نقتصر على ما ذكره المشايخ المتقدمون وهم: الكليني والصدوق والشيخ المفيد والشيخ الطوسي. فمن تلك الروايات:ما رواه الكليني في أصول الكافي **بسند صحيح**: عن العمري...[٤٢]

ثم يقول:" ولا يخفى إن مقام السّمري مقام أبي القاسم الحسين بن روح في الوكالة عن الإمام تتطلب رؤيته في كل أمر يحتاج اليه فيه، ومن هنا **تواتر** ما خرج على يد السفراء الأربعة الذين ذكرناهم في هذه الروايات من وصايا وإرشادات وأوامر وكلمات الإمام المهدي عليه السلام . وهناك روايات أُخرى كثيرة صريحة برؤية السفراء الأربعة كلٌ في زمان وكالته للإمام المهدي ... ولقد ذكر الصدوق من وقف على معجزات الإمام المهدي ورآه من الوكلاء وغيرهم مع تسمية بلدانهم وقد أشرنا إلى بعضهم، **وقد بلغوا من الكثرة حدّاً يمتنع معه اتفاقهم على الكذب** لاسيما وهم من بلدان شتى". [٤٣]

ويواصل حديثه فيقول:" كما شاهد الإمام المهدي عليه السلام من كان يخدم أباه العسكري عليه السلام في داره مع بعض الجواري والإماء، كطريف الخادم أبي نصر، وخادمة إبراهيم بن عبدة النيسابوري التي شاهدت مع سيدها الإمام المهدي عليه السلام ، وأبي الأديان الخادم، وأبي غانم الخادم وشهد بذلك أيضاً: عقيد الخادم، والعجوز الخادمة، وجارية أبي علي الخيزراني التي أهداها إلى الإمام العسكري عليه السلام ، ومن الجواري اللّواتي شهدن برؤية الإمام المهدي عليه السلام: نسيم، ومارية".

ثم يقول:"كان الإمام الحسن العسكري عليه السلام **حريصاً على أن لا ينتشر خبر ولادة المهدي** إلاّ بين الخلّص من شيعته ومواليه عليه السلام، مع أخذ التدابير اللازمة والاحتياطات الكافية لصيانة

---

[٤٢] - ص١٠٩

[٤٣] - ض ١١٥

قادة التشيع من الاختلاف بعد وفاته عليه السلام، إذ أوقفهم بنفسه على المهدي الموعود مرات عديدة **وأمرهم بكتمان أمره"**. [٤٤]

٦ – الاعتماد على علماء الأنساب

وكجزء من الاستدلال التاريخي على ولادة (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري)، يقوم (الكاتب السيستاني) بالاستشهاد بعلماء الأنساب في القرون اللاحقة ، مثل النسابة أبي نصر سهل بن عبد الله بن داود بن سليمان البخاري من أعلام القرن الرابع الهجري، الذي كان حياً سنة (٣٤١ هـ)، والسيد العمري (من أعلام القرن الخامس الهجري) والفخر الرازي الشافعي (ت ٦٠٦ هـ)، والمروزي الازورقاني (توفي بعد سنة ٦١٤ هـ) وجمال الدين أحمد بن علي الحسيني المعروف بابن عِنَبَه (ت ٨٢٨ هـ) وأبو الحسن محمد الحسيني اليماني الصنعاني (من أعيان القرن الحادي عشر)، ومحمد أمين السويدي (ت ١٢٤٦ هـ) والنسابة المعاصر محمد ويس الحيدري السوري.

٧ – منهج الاستشهاد بالخصوم

وأخيرا يتبع (الكاتب السيستاني) منهج الاستدلال بأقوال الخصوم واعترافاتهم، فيقول:" هناك اعترافات ضافية سجلها الكثير من أهل السنة بأقلامهم بولادة الإمام المهدي عليه السلام، وهناك اعترافات أخرى من علماء أهل السنة بخصوص كون المهدي الموعود بظهوره في آخر الزمان انما هو محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت عليهم السلام".[٤٥]

ولا ينسى (الكاتب السيستاني) في الختام، انتقاد أعداء الله وأعداء الإسلام الذين "حاولوا على مرّ التاريخ أن يُضعفوا العقيدة بالمهدي، وأن يُسخّروا الأقلام المأجورة للتشكيك بها، كما كان الشأن دائماً في خلق وإيجاد الفرق والتيارات الضالّة والهدّامة لاحتواء المسلمين، وصرفهم عن التمسّك بعقائدهم الصحيحة، والترويج للاعتقادات الفاسدة مثلما حصل في نحلة البابية والبهائية والقاديانية والوهابية".[٤٦]

ثم يقول:"إنّ مما تسعى إليه بُؤَر النفاق وبشكل دؤوب هو بحثها الحثيث بين صفوف المسلمين، لعلها تجد فيهم من تتلقفه وتحوطه برعايتها، وتمنحه الألقاب العلمية الكاذبة التي يَشْرَه إليها؛ لكي تتخذه مطيّة لأغراضها وبوقاً لدعاياتها عبر المجلات والمؤتمرات التي تندد بالإسلام وأُصوله الشامخة، ولن تجد بغيتها إلاّ

[٤٤] – ص ١١٩

[٤٥] – ص ١٢٠

[٤٦] – ص١٧٨

فيمن انحرف عن المحجة البيضاء، ورمى بنفسه كالطفل في أحضان مربية حمقاء تسخّره لكل لعبة قذرة، كما نلحظه اليوم في تقريب سلمان رشدي و من على شاكلته، على أمل أن تجد سمومهم طريقها إلى كل جسد مسلم ضعيف".[٤٧]

وهذا مما يقتضي بالطبع أن يكون ما يبثه (الكاتب السيستاني) ومن هم على شاكلته، ليس سوى الرحيق المختوم، أو المن والسلوى التي أنزلها الله على قوم موسى (عليه السلام). وكأن من يحاول إعادة النظر والاجتهاد في موضوع دعوى ولادة الإمام الثاني عشر، قبل أكثر من أحد عشر قرنا، واستمرار حياته الى اليوم، ليس مسلما، ولا ينطلق من الحرص على الإسلام فضلا عن حب أهل البيت، وانما يحاول أن يشكل له فرقة جديدة ضالة ضد الإسلام والمسلمين. ولم يصرح (الكاتب السيستاني) باسم أحد حتى يعطي لنفسه الحرية الكاملة بتوجيه ما يشاء من السباب والشتائم والتهم والافتراءات دون أن يطالبه أحد بتقديم الدليل.

ولا أقول ان هذا أسلوب بعيد عن منطق العلماء، وانما هو بعيد أيضا عن منطق المتشرعة، ونوع من الإرهاب الفكري والإعلامي الذي يحاول منع أي أحد من إثارة الموضوع. وعلى أي حال فانه لم ينفرد به، وانما سبقه اليه آخرون ، ولحقه آخرون، وسوف يلجأ الى هذا الأسلوب آخرون، وخاصة عندما يعجزون عن تقديم الأجوبة الشافية الكافية وإسكات الأسئلة التي تكشف زيف أساطيرهم.

ولست أدري في الحقيقة من أين أبدأ في الرد على (الكاتب السيستاني) ولكني أربأ بمؤسسة تدعي الانتماء الى العلم والدين والاجتهاد، أن تقدم دفاعا ضعيفا الى هذه الدرجة، مثل ما فعل أخونا (الكاتب السيستاني). وكنت أفترض بمؤسسة علمية تنتمي الى المرجعية الدينية، أن تأخذ دعوتي لمناقشة موضوع وجود الإمام الثاني عشر، بقليل من الجدية والاحترام فتقيم ندوة علمية وتستمع الى الرأي الآخر، وتناقشه وتقدم ما لديها من حجج وبراهين، حتى تقنعه أو تقنع الأجيال الشابة المثقفة التي لا تسمح لنفسها بالتقليد الأعمى في الفروع فكيف بالأصول والعقائد، وذلك لأن أسلوب التهريج والإرهاب واللف والدوران لن يستطيع أن يمنع مسيرة التحرر والتجديد، ولن يفلح بالمحافظة على الخرافات والأساطير.

إنني أعرف أن كثيرا من رجال الدين – على مر العصور– حريصون على مصالحهم المادية، التي تمنعهم من قول الحقيقة، وقد عانى منهم الأنبياء والمرسلون لكتمانهم الحقائق وتلاعبهم بالأديان، ولذلك حذر الله تعالى منهم قائلا:

" فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله، ليشتروا به ثمناً قليلاً، فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون".[٤٨]

---

[٤٧] - ص ١٧٩

"ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا، أو قال أوحي إلي، ولم يوح اليه شيء، ومن قال سأنزل مثل ما انزل الله ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطو أيديهم اخرجوا أنفسكم اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق وكنتم عن آياته تستكبرون". [٤٩]

"فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته؟ انه لا يفلح المجرمون، ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون: هؤلاء شفعاؤنا عند الله، قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السماوات ولا في الأرض؟ سبحانه وتعالى عما يشركون".[٥٠]

"هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة لولا يأتون عليهم بسلطان بيّن، فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا".[٥١]

"فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم ان الله لا يهدي القوم الظالمين".[٥٢]

"فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته أولئك ينالهم نصيبهم من الكتاب حتى إذا جاءتهم رسلنا يتوفونهم قالوا أين ما كنتم تدعون من دون الله قالوا ضلوا عنا وشهدوا على أنفسهم انهم كانوا كافرين".[٥٣] صدق الله العظيم

"إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون". [٥٤]

"إن الذين يكتمون ما انزل الله من الكتاب ويشترون به ثمنا قليلا أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم" .[٥٥]

ولذلك لم أكن أتوقع أن يهب رجال الدين، الذين يعيشون على "خمس الإمام المهدي" للمبادرة بالاعتراف بحقيقة عدم وجوده، ولملمة "سفرة صاحب الزمان" التي يأكلون عليها، ولكني في الحقيقة لم

---

[٤٨] – البقرة ٧٩

[٤٩] – الأنعام ٩٣

[٥٠] – يونس ١٧ – ١٨

[٥١] – الكهف ١٥

[٥٢] – الأنعام ١٤٤

[٥٣] – الأعراف ٣٧

[٥٤] – البقرة ١٥٩

[٥٥] – البقرة ١٧٤

أكن أتوقع أن يأتي ردهم متهافتا وضعيفا الى هذه الدرجة، وعنيفا الى هذه الدرجة، وهو ما يعبر عن ارتباكهم وخوفهم من افتضاح أمرهم وانهيار أساطيرهم.

ان محور موضوع كتابي كان يدور حول ولادة "محمد بن الحسن العسكري" الإمام الثاني عشر، لدى الشيعة الامامية الاثني عشرية، والذي يشكل أساس نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت. ولم يكن يدور حول موضوع المهدوية في العالم لا في الماضي ولا في المستقبل، وقد اتخذ صفة ثانوية بنسبة المهدوية اليه، وما لم نثبت وجوده أولاً، فان من العبث التحدث عن صفة الإمامة أو المهدوية له.

وسواء كان الإيمان بالمهدي العام جزءا من عقيدة المسلم أو لم يكن، وانه يحتاج الى أدلة شرعية أو لا يحتاج، فان هذا ليس موضوعنا، ولا يمكن الاستدلال بالأحاديث العامة حول المهدوية وخروج رجل مصلح في آخر الزمان، على ولادة ابن للإمام العسكري، في أواسط القرن الثالث الهجري، وبقائه على قيد الحياة الى اليوم والى أن يظهر قبل قيام الساعة.

ومن هنا فانه لا يهمنا كثيرا سواء كانت أحاديث المهدي أخبار آحاد أو متواترة أو نطقت بها الصحاح والمسانيد والسنن، كما كان يقول (الكاتب السيستاني). الذي أتعب نفسه كثيرا بمحاولة الاستدلال على هذه الفكرة، قياسا على الأمم والشعوب المختلفة المؤمنة وغير المؤمنة، وحاجتها للمنقذ المخلص، فان دين الله لا يبنى بهذه الطريقة، وانما ينهض على أساس القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة، وان إثبات ولادة إنسان يعتمد على الأدلة التاريخية فقط.

أما منهج تأويل القرآن الكريم، الذي اعتمده (الكاتب السيستاني) في محاولته الاستدلال على ولادة ابن الحسن العسكري، فبالإضافة الى ضعف هذا المنهج، فانه لا يدل على مطلوبه، لأنه أيضا عام ويتحدث عن أشخاص سابقين، ولا علاقة له بالإمام الثاني عشر المفترض، الذي لم تكن نظرية مهدويته قد وجدت بعد.

ونأتي الى الدليل الأقوى والأهم والأول الذي اعتمده القائلون بوجود الولد، في التاريخ، وهو ما يسمى بالدليل العقلي أو الاعتباري أو الفلسفي الافتراضي، الذي يقوم على أساس نظرية الإمامة وضرورة وجود إمام معصوم في الأرض، والذي اعتمد عليه (الكاتب السيستاني) كثيرا، فان هذا الدليل، بالإضافة الى قيامه على أخبار آحاد ضعيفة، لا بشكل دليلا على ولادة أي إنسان، ولا وجود "محمد بن الحسن العسكري". وذلك لأن الذين استدلوا بهذا الدليل، أضافوا اليه مقدمات أخرى، وهي ضرورة الاعتراف بوفاة الإمام العسكري، وعدم رجعته، وعدم الوصية الى أخيه محمد، وضرورة انتقال الإمامة بصورة عمودية، الى يوم القيامة، وأخيرا فانه ليس سوى عملية افتراض تعسفية وهمية بلا دليل.

ومن هنا فان الشيعة الامامية (الفطحية) الذين لم يكونوا يشترطون الوراثة العمودية ويجوزون إمامة الأخوين، والذين كانوا يتبعون الإمام الحسن العسكري، لم يقولوا بفرضية وجود الولد بعد وفاته، وانما

قالوا بإمامة جعفر بن علي الهادي، كما ان الشيعة الإسماعيلية والزيدية يقولون باستمرار الأئمة من أهل البيت ولكن بشكل آخر، ولا يستنتجون من ذلك الدليل "وجود ابن الحسن".

وأما الاستدلال بأحاديث (الاثني عشرية) فإنها بالإضافة الى اختلاقها وعدم وجودها في القرن الثالث الهجري، لا تدل بالضرورة على ولادة ابن العسكري، إلا على طريقة الافتراض والظن والتخمين، ويمكن أن تنطبق على آخرين، إذا حسبنا مثلا، الإمام زيد بن علي من قائمة الأئمة. كما فعل بعض الشيعة.

وهكذا يتهاوى أول وأقوى وأهم دليل قدمه المتكلمون (الاماميون الاثنا عشريون) على وجود الإمام الثاني عشر "محمد بن الحسن العسكري" ، والذي كان يعبر عن أزمتهم الفكرية التي وقعوا فيها بعد وفاة الإمام العسكري دون خلف، فاضطروا الى اختلاق ولد موهوم لا حقيقة له، لكي تستمر فيه الإمامة الى يوم القيامة، كما اختلق فريق من الشيعة الامامية قبل مائة عام من ذلك التاريخ، أي في أواسط القرن الثاني الهجري، رجلا مشابها، قالوا انه المهدي المنتظر أيضا، وهو "محمد بن عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق" وذلك بعد وفاة عبد الله دون خلف. وكان الأجدر بالفريق الذي اختلق الولد للإمام العسكري، أن يعترف بالحقيقة ويسلم أمره الى الله، وينتقل بالإمامة الى أخيه جعفر، كما انتقل الشيعة الفطحية من عبد الله الى أخيه الإمام موسى الكاظم. وإذا كان الشيعة الاثنا عشرية يتهمون ذلك الفريق الذي اختلق الولد الموهوم للإمام عبد الله الأفطح، تهربا من الاعتراف بالحقيقة، فلماذا لا يراجعون أنفسهم ويعترفوا بالحقيقة؟

وفي الواقع ان معظم الشيعة في تلك الأيام اعترفوا بالحقيقة، وانصرفوا يبحثون عن قائد جديد لهم، ولم يتشبث بتلك الفرضية الوهمية، إلا قليل منهم، كما اعترف بذلك مؤرخو الشيعة في القرن الرابع ، كالنعماني والصدوق، وقد عرضنا لأقوالهم في كتابنا، ومن أراد الاطلاع عليها فليراجع. ولكن الغريب هو إصرار البعض على إغلاق ذهنه ورفضه للتفكير أو إعادة الاجتهاد والنظر في الموضوع بعد مرور أكثر من ألف عام على ذلك القول. والأغرب من كل ذلك أن يأتي رجل من صميم الحوزة العلمية (كالكاتب السيستاني) ليغمض عينيه ويقول:"**لسنا بحاجة إلى ما يبين ولادة الإمام المهدي ويثبتها تاريخياً** .. **وإنّ البحث عن ولادة الإمام المهدي وبيان ثبوتها شرعاً بحث غير طبيعي**"!!!

إذن ما هو الطبيعي؟

هل تَقَبُّل الأساطير بلا دليل هو الطبيعي؟

وهل التقليد الأعمى للمقلدين الذين يدعون الاجتهاد هو الطبيعي؟

ان الدليل التاريخي هو الدليل الوحيد والمعقول الذي يمكن بواسطته إثبات وجود إنسان أو ولادته في التاريخ، وبما أن القول بوجود "الإمام الثاني عشر" فرضية أسطورية وهمية لا حقيقة لها في الخارج، فان أصحاب هذه النظرية يحاولون التهرب من محكمة التاريخ، ويلجئون الى الافتراضات الفلسفية المتهافتة،

ويغلفونها بغلاف العقل، أو يدعون أن ذلك من الغيب الذي يجب أن نؤمن به بلا سؤال ولا تفكير، أو يأتون بروايات مختلقة وإشاعات واهية وأحاديث كاذبة عن رؤية "ابن الحسن" عند الولادة وفي حياة أبيه، وفي عصر الغيبة الصغرى، وربما يحبكون قصصا عن رؤيته في هذا العصر، كما كان الإيرانيون ينشرون خلال الحرب مع العراق، عن مشاركة الإمام المهدي في جبهات القتال. ولسنا ندري لماذا لم ينتصر (الإمام المهدي) الموهوم على جيش صدام حسين؟

أجل هناك كثير من الروايات التي ذكرها الأولون والمتأخرون. ولكن ما هي قيمة تلك الروايات العلمية؟ وهل علينا تقبلها، بعد أن "اعتقدنا" بوجوده؟ أم علينا أن نحقق فيها وندرسها بدقة، لنتأكد فيما إذا كانت حقيقية أم أسطورية ومختلقة؟

ان من المفروض برجال الدين الحقيقيين الربانيين، أن يبادروا للكشف عن الحقائق وتقديمها الى الناس، وليس من مهمتهم تسويق الخرافات والأساطير باسم الدين.

يقول (الكاتب السيستاني):"إنَّ ولادة أي إنسان في هذا الوجود تثبت **بإقرار أبيه، وشهادة القابلة،** وان لم يره أحد قط غيرهما، فكيف لو **شهد المئات برؤيته، واعترف المؤرخون** بولادته **وصرح علماء الأنساب بنسبه، وظهر على يديه ما عرفه** المقربون اليه، وصدرت منه وصايا وتعليمات، ونصائح وإرشادات، ورسائل وتوجيهات، وأدعية وصلوات، وأقوال مشهورة، وكلمات مأثورة وكان وكلاؤه معروفين، وسفراؤه معلومين، **وأنصاره في كل عصر وجيل بالملايين"**. [٥٦]

ونقول له: أحسنت..و بارك الله فيك، ولكن ما ذا نفعل إذا كان "والده" ينفي وجود ولد له في الظاهر؟ ولم نعرف "قابلة" تدعي الإشراف على ولادته؟

ولماذا أساسا شككنا بوجود ابن الحسن؟ وهل سألنا من قبل عن أية قابلة لأحد من الأئمة السابقين؟ أو لأي إنسان معروف في التاريخ؟ وهل سألنا عن اسم أمه ويوم مولده؟ أليس لأن هذه الدعوى تخالف الأعراف والتقاليد والظواهر الطبيعية، وتتميز بنوع من الأسطورية والكتمان؟

إننا عندما نرى طفلا يحبو ويلعب في كنف أبيه، يحصل لنا علم بوجوده وهويته وبنوته له، ولا نشغل أنفسنا بالسؤال عن تفاصيل هويته إلا من باب الاستحباب، ولكن لماذا توقفنا في أمر "ابن الحسن العسكري"؟ الجواب: لأننا لم نر له أثرا، ولأنه نفى وجود ولد له في حياته، وأوصى بأمواله الى أمه، ولم يشر الى وجود إمام من بعده. وهذا ما أيده أهل البيت كأخ الإمام العسكري جعفر بن علي الهادي، وان السلطان استبرأ جارية ادعت الحمل فلم يظهر عليها شيء، وهذا ما أدى الى تفرق شيعة الإمام العسكري – حسبما يقول المؤرخون الاماميون– الى أربع عشرة فرقة، كلها قالت بعدم وجود ولد للإمام العسكري، ما عدا فرقة واحدة هي الاثنا عشرية، التي استندت في قولها على بعض أدعياء النيابة الخاصة

[٥٦] – ص ١٠٧

الذين بلغوا حوالي عشرين مدعيا، كان كل منهم يكذب الآخر، ويدعي النيابة الخاصة له، وهذا ما دفعنا للتشكيك بصدقهم جميعا، خصوصا وان قولهم يخالف الظاهر والمعروف من حياة الإمام العسكري، وهو حجة شرعية وقانونية ، لا يجوز رفع اليد عنها إلا بدليل علمي وشرعي قوي، وبشهادة أشخاص لا شبهة حولهم ولا مصلحة لديهم. وهذا ما لا نجده في أدعياء النيابة الخاصة كالنواب الأربعة وغيرهم، من الذين أصبحوا على مر التاريخ "ثقاة وورعين" لدى من اتبعهم، وأما من نظر اليهم بصورة محايدة ومستقلة، فقد توفرت لديه أسباب معقولة وشرعية للتوقف والبحث والتنقيب.

وعندما راجعنا التاريخ، وسألنا علماء الشيعة الامامية الاثني عشرية السابقين، ممن عاشوا في القرون الأولى (كالقرن الثالث والرابع والخامس) عن أدلتهم العلمية على وجود الولد للإمام العسكري، قالوا بصراحة وأمانة: أن لا دليل تاريخي لديهم، وانما هم يعتمدون على الافتراضات الفلسفية، بالدرجة الأولى، وانما يأتون بالروايات التاريخية (أو الإشاعات) من باب المساندة والتعضيد، وإلا فانهم يعرفون أن تلك الروايات أوهى من خيوط العنكبوت، وانها لا تقاوم النقد التاريخي العلمي، وكما قال السيد المرتضى علم الهدى:" إن الغيبة فرع لأصول إن صحت فالكلام في الغيبة اسهل شيء وأوضحه ، إذ هي متوقفة عليها ، وان كانت غير صحيحة فالكلام في الغيبة صعب غير ممكن". أو كما قال أيضا عبد الرحمن بن قبة الرازي :" لا نتكلم في فرع لم يثبت اصله ، وهذا الرجل (ابن الحسن) الذي تجحدون وجوده ، فانما يثبت له الحق بعد أبيه .. فلا معنى لترك النظر في حق أبيه والاشتغال بالنظر معكم في وجوده ، فإذا ثبت الحق لأبيه ، فهذا ثابت ضرورة عند ذلك بإقراركم ، وان بطل إن يكون الحق لأبيه فقد آل الأمر إلى ما تقولون ، وقد أبطلنا ". ولم يقل المرتضى ولا ابن قبة الرازي ولا الشيخ المفيد ولا الشيخ الطوسي ولا غيرهم: أنهم يستطيعون إثبات وجود "ابن الحسن" بالطرق التاريخية، والروايات الضعيفة والمختلقة التي نسجها الأخباريون فيما بعد. [٥٧]

كما لم يعتمد الشيعة الذين آمنوا بوجود الإمام الثاني عشر، على أقوال النواب الأربعة أو غيرهم ممن كان يدور حولهم، وانما اضطرارا واستنتاجا وانسجاما مع نظرية الإمامة، وإلا فانهم كانوا يشككون بصحة ادعاء النواب الأربعة والعشرين الآخرين، ولذلك فقد كان هؤلاء يدعون اجتراح المعاجز والمعرفة بعلم الغيب، وهذا ما كان يرفضه الشيعة ولا يصدقونه منهم.

---

[٥٧] – المرتضى، رسالة في الغيبة، ص ٢، والصدوق، إكمال الدين، ص ٥٤

ولكن مشكلة "العلماء" المعاصرين أنهم لا يريدون الاجتهاد، ويفضلون التقليد الأعمى، ويدعون الصحة لأحاديث كان يضعفها السابقون، ولو أنهم درسوها بصورة محايدة ، ولم يقلدوا فيها من سبقهم، لعرفوا مكامن الضعف فيها، ولم يحكموا بصحتها أبداً.

وعموما ، فان من يريد دراسة روايةٍ أو راوٍ، لا يمكن ان يقلد في تضعيفه أو توثيقه الآخرين، خاصة إذا كانت هنالك شكوك جدية حوله، وانما يجب عليه، كما هو معروف في علم الرجال، أن ينظر اليه بصورة محايدة ومستقلة. وبالنسبة لرجال تلك المرحلة "مرحلة الغيبة الصغرى" التي ادعى فيها بعض أصحاب الإمام العسكري، وجود الولد له في السر، ونيابتهم عنه، ثم قلدهم من جاءهم بعدهم وبنى على توثيقهم، لا يمكن التسليم بصدقهم ولا صحة ما يروونه، اعتمادا على توثيق أتباعهم، فان أتباع كل مذهب ضال أو منحرف يوثقون مشايخهم ويقدسونهم، ولذلك لا بد من دراسة أحوالهم بصورة مستقلة، والنظر اليهم بعيدا دعاوى التلاميذ والأتباع.

وبكلمة أخرى: ان الشك فيهم معقول وضروري لمعرفة الحقيقة، خاصة وانهم المتهمون باختلاق تلك الأسطورة، وترويج الإشاعات، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد على رواياتهم حول رؤية ابن الحسن واللقاء به، ونقل الأحاديث والزيارات والتواقيع عنه.

ان المشكلة الكبرى في مسألة وجود "الإمام الثاني عشر" تكمن في أننا لم نرَ أحداً، وانما سمعنا همسا مريباً وحكايات سرية، تخالف الظاهر، وقوانين الشريعة الإسلامية، وقد مرت قرون وقرون ولم يظهر ذلك الولد المزعوم. وإذا كانت هذه القضية مسألة عقائدية ومهمة جدا، فان طريق إثباتها لا يمكن ان يتم بهذه الطريقة السرية الغامضة، فإن الله تعالى لا يمكن أن يحتج على البشر بإمام مستور كالشبح لا يرى بالعين.

ان المجتهدين في كل مكان وزمان يبحثون السند قبل المضمون، فهل بحث (الكاتب السيستاني) سند تلك الروايات التي استشهد بها حول ولادة ابن الحسن؟ وهل عرف ما هو سند حكاية القابلة؟ ومن رواها؟ ومتى؟ وفي أي كتاب؟ وهل كان صحيحا؟ أم مجرد إشاعة؟

وهل من العلم والاجتهاد والتقوى، إلقاء الكلام على عواهنه وتضليل العوام والسذج والبسطاء، بالقول ان المؤرخين اعترفوا بولادته؟ من هم أولئك المؤرخون؟ وعلى أساس اعترفوا؟ وما هي أدلتهم؟ وهل يجوز لنا تقليد المؤرخين بصورة عمياء؟ أو تقليد علماء الأنساب في القرون اللاحقة؟ وهل نأخذ ديننا من هؤلاء الحشويين؟ أم من الفقهاء والمجتهدين والباحثين العلميين؟

ثم ما هي فائدة "اعتراف" بعض الحشويين من الصوفية، الذين يقول (الكاتب السيستاني) انهم من علماء أهل السنة، بوجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) إذا لم يقدموا لنا أي دليل على وجوده؟ وهل يجوز تقليدهم في هذا الشأن؟ وإذا كانوا حقا يؤمنون بما يقولون، فلماذا لم يصبحوا شيعة إثني عشرية؟ ولماذا يرفضون أساس مبدأ الإمامة؟

ان مشكلة (الكاتب السيستاني) في الحقيقة، تكمن في أنه يتلبس مسوح العلم والاجتهاد والدين، وهو يقلد في أهم أصل من أصول دينه، ويرفض الاجتهاد، بل ويحرم الاجتهاد على الآخرين، ويريد منا أن ننام على الخرافات والأساطير الموروثة، التي أصبحت منبعا لا ينضب للثروات اللا مشروعة، وقاعدة لنشوء ديكتاتوريات جديدة باسم الدين.

إننا ندعو (الكاتب السيستاني) الى التفكير قليلاً فيما يقول، ونسأله سؤالا واحدا؟ ونطلب منه أن يجيبنا جوابا واحدا :هل كانت ولادة ابن الحسن المدعى، علنية؟ أم سرية؟

فإذا كانت علنية، كما يقول في رواية له [٥٨].. فلماذا إذن الادعاء بأنها تمت بالسر، و أنه الإمام العسكري لم يبلغ إلا عددا صغيرا من خاصته؟ وانه اضطر الى نفي وجوده أمام الناس في الظاهر، خوفا على حياته من العباسيين؟.

وإذا كانت سرية، كما يقول في رواية أخرى [٥٩]، فلماذا الادعاء إذن بأن الإمام العسكري أخبر الكثير من أصحابه من الخدم والجواري والأصدقاء بمولده حتى أنه عقّ عنه، وأراه الى المئات؟ وأنه صلى على أبيه أمام الناس؟ وأنه كان يستقبل الوفود ويأخذ الأموال منهم، وأنه كان يعيش في دار أبيه في سامراء؟

ألا يوجد تناقض في ذلك؟

ألا يدعونا ذلك الى التفكير وإعادة النظر والاجتهاد بصورة مستقلة؟

---

٥٨ – يقول (الكاتب السيستاني):"هناك روايات أُخرى كثيرة صريحة برؤية السفراء الأربعة كلٌّ في زمان وكالته للإمام المهدي ... ولقد ذكر الصدوق من وقف على معجزات الإمام المهدي ورآه من الوكلاء وغيرهم مع تسمية بلدانهم وقد أشرنا إلى بعضهم، وقد بلغوا من الكثرة حدّاً يمتنع معه اتفاقهم على الكذب لاسيما وهم من بلدان شتى، ويواصل حديثه فيقول:" كما شاهد الإمام المهدي عليه السلام من كان يخدم أباه العسكري عليه السلام في داره مع بعض الجواري والإماء، كطريف الخادم أبي نصر، وخادمة إبراهيم بن عبدة النيسابوري التي شاهدت مع سيدها الإمام المهدي عليه السلام ، وأبي الأديان الخادم، وأبي غانم الخادم وشهد بذلك أيضاً: عقيد الخادم، والعجوز الخادمة، وجارية أبي علي الخيزراني التي أهداها إلى الإمام العسكري عليه السلام ، ومن الجواري اللّواتي شهدن برؤية الإمام المهدي عليه السلام: نسيم، ومارية".ص ١١٥

٥٩ – ويقول:"كان الإمام الحسن العسكري عليه السلام حريصاً على أن لا ينتشر خبر ولادة المهدي إلاّ بين الخلّص من شيعته ومواليه عليه السلام، مع أخذ التدابير اللازمة والاحتياطات الكافية لصيانة قادة التشيع من الاختلاف بعد وفاته عليه السلام، إذ أوقفهم بنفسه على المهدي الموعود مرات عديدة وأمرهم بكتمان أمره". ص ١١٩

لقد آمن الشيعة قرونا من الزمن بوجود الإمام الثاني عشر، وانتظروه طويلا ليخرج ويقيم دولة الحق، وكانوا يحرمون خلال انتظاره إقامة الدولة الإسلامية لأنهم كانوا يشترطون العصمة والنص في الإمام، ولكنهم تحرروا من هذه النظرية فيما بعد، وابتدعوا نظرية (ولاية الفقيه) أو النيابة العامة للفقهاء عن الإمام الغائب، ثم قال الشيعة بعد ذلك بولاية الأمة على نفسها وبجواز النظام الديموقراطي، وتصدى المرجع السيد علي السيستاني (حفظه الله) للدعوة الى إقامة النظام الديموقراطي في العراق، بعد سقوط نظام صدام حسين، متخليا بصورة عملية عن الفكر الإمامي المثالي الوهمي غير القابل للتطبيق، ولم يعرف عنه اشتراط العصمة أو النص في الإمام ، أي رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، بل لم يعرف عنه اشتراط الفقه والعدالة بالمعنى الأخص. مما يدل على حدوث تطور كبير في فكره السياسي، وانفصام الذين يدعون الانتساب اليه كصاحبنا (الكاتب السيستاني) الذي يدعي الانتماء الى حوزته والعمل في مرجعيته.

وهذا ما يدل على أن الأمة تسير في واد، وان الماضويين ينامون في واد آخر.

٥ – مع السيد محمد محمد الصدر، في كتابه (تاريخ الغيبة الصغرى والكبرى):

افتراض صحة الروايات التي ذكرها علماؤنا الأوائل!

سماحة السيد محمد الصدر حفظه الله

الحوزة العلمية – النجف الأشرف، العراق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد.. فقد اطلعت على كتابيكم عن تاريخ الغيبة الصغرى والغيبة الكبرى ، ودرستهما بدقة ، وكان البحث بصورة عامة يدور حول (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) مع مقدمة في البداية عن تاريخ الإمامين الهادي والعسكري ، ومؤخرة عن تاريخ (النواب الأربعة) وغيرهم.

وقد تركز الكتاب حول تاريخ ولادة (الإمام المهدي) وقصص مشاهدة بعض خواص الشيعة له في حياة أبيه ثم مشاهدته بعد وفاته خلال ما عرف باسم الغيبة الصغرى. وقد اعتمد الكتاب على

استعراض الروايات التاريخية حول ولادة الإمام المهدي ووجوده، وتجنب الخوض في الأبحاث الكلامية التي تثبت وجوده وولادته بالأدلة الفلسفية أو (العقلية) أو (الاعتبارية) كما تجنب الخوض في الأدلة الروائية (الأخبارية) التي تثبت وجوده ، وذلك خلافا لما كان مشايخ الطائفة الاثني عشرية يفعلون في كتاباتهم القديمة حول الموضوع، حيث كانوا يعتمدون على الأدلة الفلسفية والروائية أكثر من الاعتماد على الروايات التاريخية..

وقد أشرتم في مقدمة الكتاب الى ضعف كثير من الروايات التاريخية الخاصة بالموضوع وجهل سندها وإهمال علماء الرجال لذكر أسماء الرواة والتحقيق في شخصياتهم على العكس من تحقيقهم في سند روايات المسائل الفقهية ، مما أدى الى حدوث بعض المشاكل والصعاب في عملية البحث والتحقيق في موضوع المهدي.[٦٠]

وذكرتم اعتمادكم على الروايات "المتواترة" والمشهورة والتي لا يوجد لها معارض، وافتراض صحة الروايات التي ذكرها علماؤنا الأوائل، واقتصرتم في بحثكم التاريخي الذي وصفتموه بالعميق والجديد على مصادرنا الامامية الاثني عشرية باعتبار أن أهل البيت أدرى بما فيه ولم تبالوا بالطعن الصادر من غير الموالين لأهل البيت (ع)[٦١] واعتبرتم مسألة وجود الإمام المهدي من الضروريات في المذهب الاثني عشري ، التي لا حاجة لبحثها ولا بد من تجاوزها.. كما اعتبرتم مسألة ضبط (السفراء الأربعة) والإيمان بصحة دعواهم من بين أدعياء النيابة الكاذبين الآخرين من المسائل الضرورية الواضحة في المذهب، ولذلك فلا حاجة لتجشم العناء في إثبات ذلك .[٦٢]

وبناء على ذلك فقد بنيتم منهجكم في البحث والتحليل على الإيمان بالنظرية المهدوية (الاثني عشرية) كما هي مذكورة في كتب مشايخ الطائفة (الصدوق والمفيد والمرتضى والطوسي والنعماني) وغيرهم من محدثي الغيبة الصغرى وبداية الغيبة الكبرى، باعتبار النظرية بكل تفاصيلها من المسائل الضرورية الواضحة، ولم تجدوا حاجة للتحقيق في الرواية التاريخية التفصيلية عن ولادة الإمام المهدي ومشاهدته واللقاء به في حياة أبيه أو في أيام النواب الأربعة. وقد انصب جهدكم على تحليل الروايات والتعليق عليها وتفسير المعضل منها وتأويل المتعارض والمخالف للقرآن الكريم والعقل والروايات الصحيحة الأخرى.

---

[٦٠] - (ص ٤٤)

[٦١] - (ص ٤٤٣)

[٦٢] - (ص ٣٩٥)

وبالرغم من الجهود التي بذلتموها في صياغة الموضوع وتحليل الأحداث فإني اعتقد أن موضوعا خطيرا كموضوع وجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) تترتب عليه أمور كثيرة في الفقه والفكر السياسي والعقائدي ، ويقوم عليه كيان الطائفة الاثني عشرية بحاجة الى بحث أعمق وأدق وأشمل، ولا يجوز التقليد والاعتماد على آراء العلماء السابقين بدعوى الضرورة أو التواتر أو الشهرة سواء في أساس الموضوع أو في الأمور التفصيلية منه.. خاصة مع وجود التهمة من قبل عامة المسلمين وعامة الشيعة وعامة الامامية – ماعدا الفرقة الاثني عشرية– باختلاق موضوع وجود الإمام المهدي وابتداع القول به بعد وفاة الإمام العسكري وحدوث الحيرة من بعده. وقد استغربت من قولكم في المقدمة :"إن منهجنا يقوم على الأخذ بالروايات المشهورة".[٦٣]

إن الأمانة العلمية تقتضي استعراض الصورة التاريخية الدقيقة والشاملة كما رواها مؤرخو الامامية الأوائل كسعد بن عبد الله الأشعري القمي في (المقالات والفرق) والنوبختي في (فرق الشيعة) والمفيد في (الإرشاد) وغيرهم ، وعدم الاكتفاء باستعراض الرأي القائل بوجود المهدي، وحده من بين مجموعة الأقوال التي قال بها شيعة الإمام الحسن العسكري في أيام الحيرة.

إن الإجماع أو التواتر أو الشهرة أو الضرورة التي تتحدثون عنها في موضوع المهدي لم يكن أي منها موجودا في حياة أهل البيت (ع) ولا بعد وفاة الإمام العسكري ، ولذلك حدثت الحيرة في موضوع خليفة الإمام ، وانقسم الشيعة الامامية الى أربعة عشر فرقة حول الموضوع.. وإنما حدث ذلك فيما بعد حين قال فريق من الامامية بوجود ولد للإمام العسكري هو الإمام من بعده ، ثم قالوا بعد حين انه الإمام المهدي، واستندوا في قولهم هذا على مجموعة أقوال نظرية (فلسفية) واستعانوا ببعض الأحاديث العامة والغامضة وربطوا بعضها ببعض ثم اجتهدوا فيها واستنتجوا منها حتمية وجود الولد للإمام العسكري. ولم يكن للقصص الأسطورية أي وجود في البداية.. وإنما بدأ بعض الغلاة يحبك تلك القصص الأسطورية لكي يدعم القول الافتراضي بوجود الإمام (الثاني عشر) ولذلك جاءت تلك القصص التاريخية التي تتحدث عن ولادته واللقاء به في أيام أبيه وفي أيام الغيبة خالية من السند الصحيح ومروية عن اشهر الكذابين والوضاعين كجعفر بن مالك الفزاري وآدم البلخي وأحمد الرازي.

وإذا كان بعض العلماء السابقين قد ذكر تلك الروايات الضعيفة فليس لكي يقدمها دليلا على وجود المهدي وإنما ليتخذها دليلا مساعدا يعضد به الدليل الأول والأقوى لديه وهو الدليل الفلسفي

---

[٦٣] – (ص ٤٦)

(الاعتباري) ولكنكم أتيتم فيما بعد وأهملتم الدليل الفلسفي (الكلامي) واكتفيتم بتلك الروايات الأسطورية التي لا أساس لها من الصحة.

ومن هنا فان الروايات التاريخية التي اعتمدتم عليها في تأليف كتابكم لا علاقة لها بأهل البيت ولا بالمذهب الشيعي الإمامي ولا تعتبر من الضروريات ، بل هي موضع شك عميق ، وان من مقدمات البحث الموضوعي دراستها من كل جانب والتأكد من سندها بدقة وعد الاكتفاء بوجدانها في كتب العلماء السابقين ، حتى إذا كانت خالية من المعارض ، وذلك لأن احتمال الوضع والتلفيق قائم حولها.

كما أن احتمال قيام (النواب الأربعة) الذين ادعوا السفارة عن المهدي بتلفيق تلك القصص وترويجها أملا بدعم دعاواهم الفارغة قائم أيضا ، وقد كان الشيعة الأوائل يشكون في صدق ادعائهم، وقد حدث صراع بين أدعياء النيابة المختلفين وكذَّب بعضهم بعضا ، ولا يجوز أن نعتمد على توثيق السابقين لهم ونقلدهم في ذلك، بل لا بد من بذل الجهد للاجتهاد في ذلك وتجشم عناء البحث من أجل كشف حقيقتهم..

إذن فان الحاجة الى إعادة النظر في الموضوع برمته ملحة جدا ولا بد أيضا من إعادة النظر في منهج البحث والتمييز بين الروايات الصحيحة والمزورة وذلك باعتماد علم الرجال ومبادئ الرواية ورفض أية رواية ضعيفة أو مجهولة أو مقطوعة السند حتى لو كانت مذكورة في كتب العلماء السابقين الذين كانوا يحاولون أن يدعموا نظريتهم بأية إشاعة، خاصة مع وجود الشك والتهمة باختلاق نظرية (الاثني عشرية) في عصر الحيرة بعد وفاة الإمام العسكري بعقود من الزمن.

ويسرني في هذه المناسبة أن اقدم لكم جهدي المتواضع الذي يثبت اختلاق النظرية المهدوية (الاثني عشرية) وافتراض وجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) الذي لا وجود له في الواقع ، أتمنى منكم أن تلقوا نظرة فاحصة على الكتاب وتوافوني بما لديكم من ردود.. وأنا على استعداد لأن أغير وجهة نظري أو أعدلها إذا قدمتم لي أية أدلة علمية تثبت موضوع الولادة والوجود للمهدي (محمد بن الحسن العسكري)

وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

احمد الكاتب

لندن ١٤١٣هـ

٦ – مع السيد مرتضى العسكري: في كتابه "معالم المدرستين"

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة العلامة السيد مرتضى العسكري حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ودمتم لخدمة الإسلام والمسلمين.

وبعد.. فقد أرسلت لكم العام الماضي (١٤١٣هـ /١٩٩٣م) رسالة حول بعض دراساتي الأخيرة المتعلقة بالإمامة والمهدوية ، وطلبت منكم مناقشتها ، وقد أجبتموني في رسالة: أنكم تعتزمون القدوم إلى لندن للعلاج وسوف تلتقون بي هناك ، وقد التقيت بكم فعلا ، وكنت آمل أن أناقشكم وتناقشونني في كل نقطة جديدة توصلت إليها ، خاصة أنكم تعتبرون من أكثر العلماء دراسة وكتابة واختصاصا في موضوع الإمامة ، وقد طلبتم مني في اللقاء أن أوجز لكم الأفكار التي توصلت إليها ، وعرضت بخدمتكم : إن النتيجة التي استخلصتها من دراستي في التراث الشيعي : أن نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت عليهم السلام هي من صنع المتكلمين ولا علاقة لها بأهل البيت ، لأنها قامت على أساس نظرية العصمة كشرط في الإمام ، ثم احتاجت إلى القول بالمعاجز للأئمة كطريق لأثبت الإمامة في كل واحد واحد ، ثم تطورت بعد ذلك إلى نظرية النص ثم تشعبت وتعثرت وتوقفت عند الإمام الحسن العسكري الذي توفي دون أن يوصي إلى أحد بالإمامة ، وهنا قال بعض المتكلمين الذين وقعوا في حيرة شديدة : بوجود ولد للإمام العسكري ، افتراضا من عند أنفسهم ، ثم ختموا الإمامة وحددوها في اثني عشر بعد أن كانت النظرية مفتوحة وممتدة إلى يوم القيامة..

وقد سألتموني عن رأيي في الأحاديث السنية والشيعية التي تقول: إن الخلفاء والأمراء بعد الرسول اثنا عشر .. فسألتكم فيما إذا كنتم قد تحققتم من تلك الروايات وبحثتم سندها ؟ فقلتم : لا حاجة إلى دراسة سندها بعد إجماع المسلمين من السنة والشيعة عليها ، فقلت لكم: إن هذه الأحاديث ضعيفة وغامضة عند السنة وهي أضعف عند الشيعة ، ولم تكن موجودة عندنا حتى حدوث النظرية (الاثني عشرية) فيما يسمى بـ: (عصر الغيبة الصغرى) في نهاية القرن الثالث، أو بداية القرن الرابع الهجري، وإنني قمت بدراسة الروايات واحدة واحدة ، فوجدتها جميعا ضعيفة وغامضة ومتعارضة ..

وقد طلبت منكم إلقاء نظرة على تلك الدراسة ، ولكن صحتكم (البصرية) لم تكن جيدة ، حيث كنتم على شفا إجراء عملية جراحية في العين ، وقد طلبتم من أحد الاخوة الحاضرين والشاهدين على اللقاء

(الدكتور أبو نبوغ) أن يقوم بمراجعة الكتاب ، وقد قام بذلك مشكورا ولكنه اعتذر عن مناقشة بحث الرجال وسند الروايات ، لأن ذلك ليس من اختصاصه ، كما اعتذر عن رد القضايا الأساسية بعدم وجود المصادر المختصة لديه.

وكانت حجتي على حدوث النظرية الاثني عشرية تقوم على عدة أمور:

١- ضعف الأحاديث التي تتحدث عن ذلك ، وعدم وجودها تاريخيا قبل القرن الرابع الهجري.

٢- معارضتها للأحاديث الصحيحة المسلّمة لدى الشيعة والمشيرة إلى امتداد الإمامة إلى يوم القيامة.

٣- إجماع الشيعة على حدوث البداء حول خليفة الإمام الصادق والإمام الهادي ، حيث أشار الأول في البداية إلى ابنه إسماعيل ، وأشار الثاني إلى ابنه محمد ، ثم وفاة كل من إسماعيل ومحمد في حياة أبويهما وقول الأئمة أو الشيعة بالبداء ، سواء على الله أو بظهور العلم للناس.

٤- عدم وصية الإمام الحسن العسكري لأحد من بعده سوى وصيته بأمواله لأمه "حديث" .

هذا وان الأدلة على عدم تبني الأئمة من أهل البيت لنظرية الإمامة الإلهية وقولهم بنظرية الشورى كنظام للحكم الإسلامي هي:

١- عدم وصية النبي للإمام علي بن أبي طالب بالخلافة في وصيته المشهورة

٢- عدم وصية الإمام علي لابنه الحسن بعد استشهاده بالخلافة وترك المسلمين وحريتهم في انتخاب من يشاءون.

٣- عدم وصية الإمام الحسن للإمام الحسين بالإمامة.

٤- عدم وصية الإمام الحسين لابنه زين العابدين بالإمامة، ووصيته لأخته زينب بالمحافظة على العيال.

٥- عدم تصدي الإمام زين العابدين وعدم وصيته لأحد من ولده بالإمامة.

٦- عدم معرفة محمد بن الحنفية لوجود النص على الإمام زين العابدين ، وتصديه لإمامة الشيعة بعد مقتل الإمام الحسين ، ثم تصدي ابنه أبي هاشم لها من بعده.

٧- تصدي الإمام الباقر لقيادة الشيعة اعتمادا على آية (أولي الأرحام) وانهم أولى بالمعروف ، وان (من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) وذلك في اعتماد المطالبة بالثار للإمام الحسين.

٨- عدم وصية الإمام الباقر للصادق بالإمامة ، وإنما بالدفن والتجهيز فقط.

٩- إشارة الإمام الصادق لابنه إسماعيل ، ثم إحجامه عن الإشارة إلى أي واحد من أبنائه ، والوصية العادية لخمسة بينهم المنصور الدوانيقي.

١٠- ذهاب الشيعة إلى عبد الله الأفطح الابن الأكبر للإمام الصادق ، وحيرتهم من بعد وفاته دون عقب تتسلسل الإمامة فيه.

١١- عدم وصية الإمام الكاظم لابنه الرضا بالإمامة ، وإنما بإدارة أمواله فقط.

١٢- صغر عمر الجواد عند وفاة أبيه وعدم بلوغه سن التكليف الشرعي ، وذهاب الشيعة إلى عمه أحمد بن موسى بن جعفر .

١٣- عدم وضوح أو ثبوت الوصية للإمام الهادي.

١٤- إشارة الإمام الهادي لابنه السيد محمد بالإمامة ، ثم وفاته قبل وفاة أبيه بعدة سنوات ، وقوله: " لقد بدا الله في محمد كما بدا في إسماعيل " وقوله لابنه الحسن العسكري: " يا بني أحدث لله شكرا فقد أحدث فيك أمرا ، أو نعمة " مما يعني عدم معرفة الإمام الهادي بإمامة العسكري من قبل ، وكذلك عدم معرفة العسكري لإمامة نفسه قبل سن العشرين ، أي قبل وفاة أخيه محمد.

١٥- عدم وصية الإمام العسكري أو إشارته إلى وجود ولد له .

مما يدل على عدم صحة نظرية الإمامة الإلهية الوراثية وامتدادها في الأعقاب وأعقاب الأعقاب إلى يوم القيامة.. وعدم صحة وجود القائمة المسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر ، وقد كان اسم الثاني عشر – على فرض وجوده – مجهولا عند من قال بوجوده ، وكان عثمان بن سعيد العمري الذي ادعى النيابة عنه يحرم التلفظ باسمه أو السؤال عنه.

١٦- ومما يؤكد عدم وجود القائمة المسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر من قبل ، هو تفرق الشيعة إلى أربع عشرة فرقة بعد وفاة الإمام العسكري ، وجهلهم بوجود ولد له ، وعدم معرفة أقرب المقربين إليه كالعمري وغيره ، وذهاب كبار الشيعة ،كبني فضال ، إلى القول بإمامة جعفر بن علي

الهادي ، وعدم اعتقادهم بالقاعدة التي تقول: (لا تكون الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين) وتفسيرهم لها بضرورة انتقال الإمامة في الأعقاب فيما إذا كان له ولد ، وأما إذا لم يكن له ولد كالعسكري وعبد الله الأفطح فلا مانع من الانتقال إلى أخيه ، كما تم الانتقال إلى موسى بن جعفر ، أو التراجع عن القول بإمامة الأخ الأكبر الذي لا عقب له، إلى القول بإمامة أخيه فقط ، مباشرة بعد أبيه ، كما تراجع قسم من الشيعة الموسوية عن القول بإمامة عبد الله الأفطح .

١٧- إن عددا كبيرا من الأئمة لم يكن يوجد عليه أدلة واضحة (نصوص أو وصايا) ولذلك تم اللجوء إلى سلاح المعاجز ، لإثبات إمامتهم ، كما تقول حكاية التحاكم إلى الحجر الأسود بين محمد ابن الحنفية وزين العابدين.

١٨- لقد كانت نظرية الإمامة الإلهية تقوم على اشتراط العصمة في مطلق الإمام ولا تجيز إمامة غير المعصوم ، وقد اضطرت من اجل تعريف المعصوم ، إلى القول بالنص والوصية أو المعاجز ، واخترعت قصصا وحكايات في ذلك ، أو أولت بعض النصوص القرآنية والأحاديث العادية وقالت بالوراثة والوراثة العمودية في أهل البيت وفي بيت خاص هم أبناء الحسين فقط ، إلى يوم القيامة .

وفي الحقيقة لقد انقرضت نظرية الإمامة الإلهية في (البيت الموسوي) بعد وفاة الإمام العسكري دون أن يعقب ولدا ، وبالرغم من افتراض وجود ولد له فان النتيجة العملية هي بقاء الشيعة الامامية الاثني عشرية دون إمام معصوم يقودهم في دروب الحياة ويعلمهم ويرشدهم ويقيم دولتهم حتى يئسوا من ظهوره فاخترعوا نظرية النيابة العامة وولاية الفقيه وأقاموا دولتهم لأول مرة منذ ألف عام دون أن يشترطوا في الإمام المعاصر (الحاكم) العصمة ولا النص ولا الوراثة العلوية الحسينية ، وعادوا إلى النظرية الأولى التي هربوا منها وهي نظرية الشورى القائمة على أساس القرآن الكريم والسنة والعقل وسيرة وأحاديث أهل البيت عليهم السلام.

وهذا ما دفعكم إلى النظر إلى (الإمامة) ليس بمعنى الحكم والإدارة والتنفيذ ، بل بمعنى الوصية في المحافظة على الدين ، كما قلتم في اللقاء ، وهذه نظرية جديدة لم يكن يقصدها المتكلمون الشيعة الأوائل عندما قالوا بالعصمة في الإمام أي الحاكم ، وكان قولهم بالوصية كوسيلة للتعرف على الإمام ولم تكن نظرية مستقلة بحد ذاتها.

هذا ونرجو منكم أن تواصلوا الحوار والمناقشة أملا في الوصول إلى حقيقة مذهب أهل البيت (ع) بعيدا عن آراء الفلاسفة والمتكلمين والغلاة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

احمد الكاتب

لندن ١٥ رجب ١٤١٤

سماحة السيد مرتضى العسكري المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد.. فإني اقدر أتعابك وجهودك لنشر الإسلام وخدمة مذهب أهل البيت وبناء أجيال مؤمنة صالحة ، ولم اكن أريد أن أزعجك في رسائلي السابقة أو أتحداك ، وكلما قصدته من الاتصال بك هو الحوار معك ومناقشة بعض الأمور التي تهمك والتي بذلت فيها جهدا كبيرا .

وكنت قد قررت ، بعد تبادل عدد من الرسائل معك ، التوقف عن مراسلتك ، لأنك لا ترد على النقاط الرئيسية التي أذكرها وتكتفي بالتعليق العام أو بالرد المفصل على المسائل الجانبية والجزئية ، وقد قررت في رسالتك الأخيرة المرقمة (١١٣١) اتهامك لي بإنكار صحة روايات أجمع المسلمون على صحتها ، دون أن اذكر دليلا على عدم صحتها. بالرغم من أني عرضت أدلتي مكتوبة وطلبت منك مرارا أن تلقي نظرة واحدة عليها ، ولكنك رفضت باستمرار وكررت رفضك هذا في رسالتك الأخيرة أيضا، وقد طلبت مني أيضا أن أطالع كتبك لأنك نشرتها قبلي ، وقد أخبرتك مرارا بأني قد طالعتها من قبل ، وربما عدة مرات ولم أجد فيها شيئا جديدا غير ترديد ما كتبه مشايخ الطائفة الاثني عشرية السابقون من أمثال المفيد والمرتضى والصدوق والطوسي . بل إن كتابك (معالم المدرستين) لا يتطرق إلى كثير من المسائل الحيوية والمهمة في نظرية الإمامة ويقفز عليها دون اكتراث ، في الوقت الذي يسهب في الأمور الجانبية والحواشي الفرعية ، وهو لا يقاس بكتاب (الشافي) للمرتضى أو (تلخيص الشافي) للطوسي ، من حيث مناقشة أهم أعمدة نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت من العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية والبداء والتقية وعلم الأئمة والمعاجز والمهدوية .

وقد مررت مرورا سريعا وخاطفا في كتابك (معالم المدرستين) على تلك الأمور ، وادعيت التواتر على أحاديث (الاثني عشرية) كما ادعيت الإجماع من السنة والشيعة. وهو غير صحيح : إذ أن تسعة وأربعين فرقة من الشيعة غير الاثني عشرية لا يؤمنون بصحة تلك الروايات ، وكذلك عامة السنة الذين يضعفون تلك الروايات أو يفسرونها تفسيرا آخر ، ولم يعرف الشيعة الامامية تلك الأحاديث حتى بداية القرن الرابع الهجري ، حيث كانوا يعتقدون حتى ذلك الوقت باستمرار الإمامة في نسل علي والحسين إلى يوم القيامة من دون تحديد في عدد معين ، وقد نشأ القول بالوقوف على (اثني عشر إماما) بعد حدوث الحيرة التي أصابتهم في أعقاب وفاة الإمام العسكري وافتراض قسم من شيعته وجود ولد له ، وانه الإمام من بعده . ولم يكن أي وجود للتواتر أو الإجماع بين المسلمين ، ولا المعرفة بتلك الأحاديث قبل ذلك التاريخ.

وعموما فان كتابك (معالم المدرستين) يغفل التاريخ الشيعي والامامي ، لأن التاريخ الشيعي وخاصة موضوع انتقال الإمامة من الإمام السابق إلى الإمام اللاحق ينسف النظرية الامامية وخاصة حكاية القائمة المسبقة بأسماء الأئمة المعلنة منذ زمان رسول الله (ص).

كما انك تعتمد في كتابك منهجا أخباريا بدائيا يتقبل جميع الروايات والأفكار والنظريات المنسوبة إلى أهل البيت دون بحث أو تمحيص أو تحقيق في السند بدعوى التواتر والإجماع والضرورة ، وهذا نوع من التقليد الأعمى الذي لا يناسب العلماء المجتهدين.

ولو قمت بعملية التحقيق في سند الروايات الشيعية التي تتحدث عن (الاثني عشرية) مثلا ودرستها تاريخيا وقارنت بينها وبين الروايات الأخرى الصحيحة ، لأدركت أنها موضوعة ومختلقة وليس لها أي وجود في القرن الثالث وما قبله ، ولما ادعيت التواتر في أحاديث الرسول بالإشارة إلى الأئمة الاثني عشر والتنصيص على أسمائهم ، كما قلت .[٦٤]

وقد قمت أنا بهذا التحقيق وطلبت منك أن تطلع عليه حتى تقبل به أو ترده ، ولكنك رفضت مجرد الاطلاع ، ولا تزال مصرا على رفضك وتتحجج كل يوم بأعذار واهية ، وهذا أمر غريب جدا ممن يدعي العلم والتحقيق.

والقضية ليست هي مَن كتب ونشر أولاً ، وإنما هي من بحث ماذا؟ وأنا ادعي أني بحثت ما لم تبحثه أنت من الناحية التاريخية والرجالية ، ومن هنا فإني أدعوك للاستماع إلي وقول كلمة الحق ، إما سلبا أو

---

[٦٤] – (العسكري، معالم المدرستين، ج١ ص ٥٤٨)

إيجابا ، وأنا أحملك المسؤولية أمام الله وسوف أحاسبك يوم القيامة على رفض الاستماع والحوار العلمي الدقيق.

واعتقد انك لو بذلت شيئا من التفكير فيما تقول وفيما تكرر من نظريات عفا عليها الزمن لما تعصبت كثيرا لها أو اعتبرتها جزءا من الدين أو صلب الإسلام أو ما يتوقف عليه استمرار النبوة ، كما أشرت إلى ذلك في كتاب (قيام الأئمة، ص ٩٠).

إن خلاصة كتبك أو خلاصة نظرية (الإمامة الإلهية) هي ما يلي:

١- ان الإمامة والخلافة هي بالنص والتعيين من قبل الله تعالى لقوله تعالى" إني جاعلك للناس إماما" وان الإمامة عهد من الله يخبر به نبيه عمن عهد الله إليه ، كما يخبر عن سائر الأوامر والأحكام.[٦٥]

٢- وان الإمام يجب أن يكون معصوما لأنه لا ينال عهد الله من كان ظالما.[٦٦]

٣- وان الشورى باطلة كطريق لانتخاب الإمام ، فلا حق للأمة في تعيين الإمام والشورى عاجزة عن انتخاب الأفضل والأصلح.

وقد قلت إن الآيات القرآنية (وأمرهم شورى بينهم) (وشاورهم في الأمر) لا تدلان على الشورى، فالآية الأولى لا يستفاد منها أكثر من رجحان التشاور بين المؤمنين في أمورهم،وليست فرضا عليهم، ولو أراد الله الوجوب في هذا الأمر لقال: (كتب الله على المؤمنين أو فرض عليهم) إلى ما شابهها من الألفاظ الدالة على وجوب الفعل على المؤمنين. وان الآية الثانية في مقام توجيه الرسول أن يدعو المسلمين إلى القتال بأسلوب المشاورة، وليس بأسلوب الملوك الجبابرة.. وأما ما استدل به أتباع مدرسة الخلفاء في هذا الصدد من كلام للإمام علي حول الشورى ، فانه كان في مقام الاحتجاج على معاوية وجماعته بما التزموا به.[٦٧]

---

[٦٥] - (معالم المدرستين ص ٢٢٠ و٢٦٧)

[٦٦] - (ص ٢٦٧)

[٦٧] - (المصدر)

وقلت: إن أول من ذكر الشورى وأمر بها لإقامة الخلافة هو عمر بن الخطاب ، غير انه لم يأت بدليل على أن الإمامة في الإسلام تقام بالشورى ، ولم يستند في ذلك إلى دليل من الكتاب والسنة، واستدل المتأخرون بآيتين من كاب الله وهما تدلان على رجحان الفعل فيهما وليس على وجوب التشاور، وإنما يصح التشاور في أمر لم يرد فيه من الله ورسوله حكم ، وقد ورد عن الله ورسوله في أمر الإمامة ما لا يبقى معه مورد للتشاور[٦٨] وان الرسول بلغ المسلمين ذلك كما بلغهم سائر أحكام الإسلام وعقائده[٦٩].

ولو تأملت في هذه النظرية لوجدتها مطلقة وعامة وممتدة منذ وفاة رسول الله (ص) إلى يوم القيامة، وهي لا تقبل التقييد والتخصيص في فترة أو أخرى أو مكان دون آخر .

وإذا سلمنا بصحة كل الأحاديث والتأويلات التي سقتها ويسوقها أصحاب نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت ، لسألناهم السؤال التالي :

- أين هم الأئمة المعصومون المعينون من قبل الله منذ اكثر من ألف سنة؟.. أي منذ وفاة الإمام العسكري؟ وما هو حكم المسلمين في هذه الفترة؟ هل هو الجلوس في البيت وانتظار الإمام الغائب ؟ أم المبادرة والتصدي وإقامة الدولة الإسلامية؟ وهذا يقودنا لطرح السؤال التالي: كيف نقيم هذه الحكومة ؟ هل تعين الأمة الإمام وتختاره عبر الشورى؟ وقد كانت الشورى باطلة ولا دليل عليها ومنافية لفلسفة تعيين الله للأئمة إلى يوم القيامة ، وفاقدة لشرط العصمة الذي لا يعلمه إلا الله. ومن المعلوم أن النص إذا وجب في فترة وجب في جميع الأوقات.

وإذا قلتم : إن على الأمة أن تختار الفقهاء العدول كنواب عامين عن الإمام المهدي في عصر الغيبة، فنقول لكم: إن الفقه والعدالة هما شرطان تفصيليان في موضوع الشورى ، وان اختيار الإمام الفقيه سيكون بالشورى بلا نص من الله ولا اتصاف بالعصمة ، ولماذا كان محرما على الأمة أن تختار الفقهاء العدول بالنيابة عن رسول الله؟ وإذا كانت الشورى جائزة خلال أكثر من ألف عام ، فلماذا كانت محرمة في البداية؟

---

[٦٨] - (معالم المدرستين، ج١ ص ٢٣٤)

[٦٩] - (قيام الأئمة ص ١٠٢)

ونظرا لشعورك بعدم وجود واقع تاريخي لنظرية الإمامة الإلهية البديلة عن الشورى ، طرحت: (نظرية الوصية) وذكرت في كتابك وصية الأنبياء السابقين كآدم وموسى وعيسى عليهم السلام ، الذين قلت : انهم أوصوا إلى خلفائهم شيث ويوشع وشمعون ، وقلت: لم يكن خاتم الأنبياء بدعا من الرسل ليترك أمته دون تعيين ولي الأمر من بعده، كلا لم يترك خاتم النبيين والمرسلين المجتمعات الإسلامية للأبد دون أن يعين أولي الأمر من بعده ، بل عينهم بألفاظ مختلفة وفي أماكن متعددة ، منها ما خص بالذكر الإمام من بعده ، ومنها ما ذكر فيها جميع الأئمة .[٧٠]

وقلت: ما أشبه تعيين الوصي في هذه الأمة في أمة موسى[٧١] ، وقد جعل الله هارون ردأا لموسى ووزيرا وشريكا في النبوة استخلفه موسى في قومه ، فلما نص خاتم الأنبياء على أن عليا بمنزلة هارون من موسى واستثنى من كل ذلك النبوة ، وانه لا نبي بعده ، بقي للإمام علي ردأ ووزارة ومشاركة في التبليغ على عهد رسول الله ومن بعده الخلافة في قومه ، وحمل عبء التبليغ ، وكذلك الأمر مع ولديه الحسنين ، ونستثني النبوة مما كان للأسباط لأنه لا نبي بعد خاتم الأنبياء ، ويبقى لهما حمل مسؤولية تبليغ الأحكام الإسلامية عن الله.[٧٢] وقد أكد رسول الله في رواياته على إمامة الإمام الأول علي بن أبي طالب أكثر من سائر الأئمة وعلى البشارة بآخرهم وعلى أن عددهم اثنا عشر ، لأنه إذا ثبت الأول والآخر والعدد ، لا يبقى أدنى شك في من هم الأئمة الذين عددهم اثنا عشر ، وأولهم الإمام علي وآخرهم المهدي.[٧٣]

وقلت: إن الوصية من الأنبياء والرسل أن يعهد الرسل إلى أوصيائهم حمل شريعتهم بعدهم إلى الناس ورعاية أمتهم من بعدهم ، وفي هذه الأمة فعل خاتم الأنبياء مثل من سبقه من الرسل وعهد إلى الإمام علي تبليغ شريعته ورعاية أمته من بعده ، بواسطة عهد إلى بنيه الأئمة الأحد عشر من بعده ، وأخبر النبي المسلمين بكل ذلك تارة بلفظ الوصي والوصية ومشتقاتها ، وأخرى بألفاظ أخرى تؤدي المعنى نفسه ، فلقب الإمام علي بالوصي.[٧٤]

وقلت: إن الوجود الإسلامي الذي جاء به صاحب كل شريعة ينتفي في عصر عدم وجوده وعدم وجود أوصيائه ، كما وقع ذلك في شريعة الرسولين موسى وعيسى وكتابهما التوراة والإنجيل بعد تحريف

---

[٧٠] - (معالم المدرستين ص ٤٩٤)

[٧١] - المصدر، (ص ٥٠٠)

[٧٢] - (ص٢٥٧)

[٧٣] - (ص ٥٣٠)

[٧٤] - (المصدر، ص ٢٢٩)

بعضهما وكتمان بعضهما الآخر ، وبما أن حكمة الرب اقتضت بقاء شريعة خاتم الرسل (ص) إلى آخر يوم الدهر فقد أطال بقدرته ومشيئته عمر الثاني عشر من أوصيائه المهدي إلى آخر يوم الدهر.[٧٥]

وقبل أن اقدم ملاحظاتي على هذه النظرية أود أن أذكرك بأمر غفلت عن الإشارة إليه، وهو استمرار الوصية في ذرية يوشع بن نون، ولو راجعت العهد القديم لوجدته يتحدث عن حصر الكهانة والوصية والقيمومة على الدين في بني لاوي ، أو اللاويين من بقية الأسباط.

أما الملاحظات فهي كما يلي:

١- إن وصية الأنبياء السابقين إلى نبي أو أنبياء محددين أو غير محددين لا يعني بالضرورة وصية الرسول الأعظم إلى وصي أو أوصياء من بعده للمحافظة على النبوة والرسالة.

٢- وقد كان الإمام علي فعلا وصي رسول الله وتلك وصيته موجودة حرفيا ومذكورة في كتب التاريخ ، وهي تتحدث عن أمور شخصية وروحية وأخلاقية ولا تشير إلى موضوع الوصية على أمور الدين.

٣- ولا يوجد أي دليل على امتداد الوصية في ذرية الإمام علي إلى يوم القيامة.

٤- ولا يوجد أي أثر لوصية الإمام الحسين إلى ابنه زين العابدين.

٥- كما لم يوص عدد من الأئمة الآخرين إلى أولادهم ، وكانت وصايا الآخرين عادية شخصية ومالية ، ومشتركة بين جميع الأبناء ، ويضيف بعضها الزوجات وأشخاص من خارج البيت كالمنصور العباسي أو والي المدينة.

٦- إن الإمام العسكري أوصى إلى أمه "حديث" بماله ، ولم يوص إلى أي شخص آخر ، كما لم يتحدث عن موضوع الإمامة أو الوصية على الدين . وهو ما يثبت اختلاق نظرية الوصية الممتدة إلى يوم القيامة من قبل المتكلمين.

٧- ثم أين أثر الوصية؟ وماذا تعني في حالة الإمام الغائب المفترض؟ وما هو الفرق بين وجودها وعدمها؟

---

[٧٥] - (قيام الأئمة ص ٩٠)

٨- ما هو الدليل الإسلامي على وصية النبي عيسى لشمعون؟ وقد ادعى الوصية كثيرون.

٩- قلتم في مكان: إن النبي ذكر جميع أسماء الأئمة ، وقلتم في مكان آخر: إن النبي عهد إلى الإمام علي وعهد إلى بنيه بواسطته.

١٠- إن تحريف رسالة النبي موسى تم مع وجود الأنبياء في السبي وبعده ، ولم يحدث مؤخرا ، وقد تعهد الله تعالى أن يحفظ القرآن الكريم من التزوير والتلاعب ولم يشر إلى حفظ الدين عبر أوصياء ، ولم يمنع وجود الأئمة الأحد عشر من التزوير والتلفيق على رسول الله في القرون الثلاثة الأولى فكيف يمنع الإمام الغائب عملية الدس والتزوير بعد ذلك وفي ظل الغيبة التامة؟ ولماذا لم يمنع الشيعة الامامية من القول بنظرية التقية والانتظار قرونا من الزمن؟

١١- لا يوجد أي دليل على الدنيا سوف تنتهي مع وفاة الإمام الثاني عشر المفترض ، بل إن الصدوق والطوسي وغيرهما يروون روايات عديدة حول استمرار الإمامة في ذريته في المستقبل.

١٢- إن صحة نظريتكم في استمرار الوصية، تعتمد على قدرتكم على إثبات وجود وولادة واستمرار حياة (محمد بن الحسن العسكري) ودون ذلك خرط القتاد.

١٣- أما ما نقلت من التوراة حول ولادة اثني عشر إماما لإسماعيل ، فان الإمامة حسب تعبيرك تشمل النبوة ، فأين هو إذن الرسول محمد (ص) من الاثني عشر؟ وكان يجب أن يقول ، لو صحت الرواية والتأويل: (ثلاثة عشر). هذا إذا لم نحتمل وجود أئمة أو أنبياء آخرين من ذرية إسماعيل قبل النبي محمد (ص) .

١٤- إن كلمة الأسباط لا تعني الأحفاد ، وإنما تعني اثنتي عشرة قبيلة كان يتكون منها المجتمع اليهودي ، ومن هنا فلا مجال للمقارنة بين سبطي الرسول وبين أسباط بني إسرائيل الذين لم يكونوا أوصياء لموسى ، وإنما كان بعضهم يحمل ميراث النبوة.

إن كل ذلك يدعوك إلى إعادة النظر في كتبك ، ودراسة نظرية الإمامة الإلهية أو الوصية المنسوبة إلى أهل البيت ، من جديد ، والتأكد فيما إذا كانت هي نظريتهم حقا؟ أم ان نظريتهم السياسية هي (الشورى) ؟ وهذا يستدعي منك نبذ التقليد ، والتحقيق في مقدمات البحث ، كدراسة الرجال الراوين للأحاديث والاطلاع على التاريخ الشيعي، وهما الأمران اللذان أغفلتهما وتجنبتهما في كتاباتك ، والتفكير بصورة شاملة وواقعية بعيدا عن المثاليات الوهمية التي لا وجود لها، فان ما تحتاج إليه امتنا الإسلامية هو تكريس

نظرية الشورى وتعزيزها بين المسلمين الذين يعيشون تحت رحمة الأنظمة الديكتاتورية الرهيبة ، والديكتاتورية المغلفة باسم الدين.

وبهذه المناسبة أدعوك للمرة الأخيرة إلى إلقاء نظرة على البحث الموسع الذي قمت به في هذا المجال، أو تشكيل لجنة للقيام بذلك ، عسى الله أن يوفقنا لخدمة دينه الحنيف والتعرف على مذهب أهل البيت الحقيقي الذي تعرض في حياتهم وبعد وفاتهم لكثير من التشويه والتحريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

احمد الكاتب ، لندن ٢٠/شوال/ ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م

٧ – مع الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، في كتابه "المهدي.. الثورة الكبرى":

الأدلة العقلية لا يمكن أبدا أن تضع إصبعا على شخص معين

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة الشيخ ناصر مكارم الشيرازي المحترم

الحوزة العلمية – قم ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد فقد قرأت كتابكم باللغة الفارسية (المهدي الثورة الكبرى) الذي تتحدثون فيه عن فوائد نظرية الإيمان بوجود مصلح عالمي وتردون الاتهامات القائلة بسلبية الانتظار ، وذلك بتفسيركم لمعنى الانتظار بصورة إيجابية لا سلبية كما يسيء فهمها البعض حسب قولكم ، وعن هوية المهدي وبعض الأسئلة التي تحيط به.

وقد قلتم في مقدمة الكتاب بأنكم ترحبون بأية وجهة نظر أخرى ، ولذا فأرجو أن تسمحوا لي بتقديم بعض الملاحظات السريعة التي أرجو أن تأخذوا بها بنظر الاعتبار.

لقد كان كتابكم يحاول شرح وتفسير ظاهرة المهدي العامة والخاصة قبل أن يكون محاولة للغوص في بحث تحديد هوية المهدي ، وقد أحلتم القراء الى مراجعة كتاب الشيخ لطف الله الصافي (منتخب الأثر في النص على الإمام الثاني عشر) ونقلتم منه بعض الفقرات والأحاديث، واعتقد أن من المهم جدا القيام بصورة دقيقة ببحث موضوع وجود المهدي (محمد بن الحسن العسكري) الذي يعتقد به الشيعة الامامية الاثنا عشرية ، والذي يختلفون حوله مع سائر المسلمين.

وكما تعرفون فان المتكلمين الشيعة الأوائل استدلوا على وجوده بعدة أنواع من الأدلة : أولها الدليل العقلي وثانيها التاريخي وثالثها النقلي ورابعها المعاجز وخامسها الإجماع ، ولكنكم لم تشيروا إلا الى الدليل النقلي الروائي وأعرضتم صفحا عن الإشارة الى الدليل العقلي الذي كان يعتبر الأول والأساس في بداية تكون النظرية المهدوية الاثني عشرية كما أعرضتم عن الإشارة الى الدليل التاريخي فضلا عن الأدلة الأخرى.

وكان الدليل العقلي يعتمد على النظرية الامامية التي تقول : (بضرورة وجود إمام في الأرض، وان ذلك الإمام لا بد أن يكون معصوما، وان المعصوم لا يعرفه إلا الله، وبالتالي فلا طريق لمعرفة الإمام من قبل الأمة، ومن هنا فان على الله أن يعرِّف المسلمين بالإمام المعصوم عن طريق النص ، وان الله قد عيَّن الإمام عليا خليفة من بعد الرسول، وان الإمامة استمرت في ذريته الى يوم القيامة وانها لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين، وانها وصلت الى الإمام الحسن بن علي العسكري، وانه قد مات وان أخاه جعفر ليس بإمام فلا بد من افتراض وجود ولد له وان لم نر أثرا له ، وانه الإمام بعد أبيه وانه المهدي المنتظر) ويبدو أنكم لا تؤمنون بهذا الدليل العقلي حيث قلتم في كتابكم:" إن الأدلة العقلية لا يمكن أبدا أن تضع إصبعا على شخص معين ، وان نتائجها كلية".[٧٦]

أما الدليل النقلي فيعتمد على روايات عامة بخروج مهدي في آخر الزمان ويضيف إليها بعض الروايات الخاصة التي تحدد اسمه ، كما يعتمد على رواية الاثني عشرية وان الثاني عشر الغائب هو المهدي المنتظر.

أما الدليل التاريخي فيتحدث عن قصة ولادة (محمد بن الحسن العسكري) ومشاهدة بعض الشيعة له في حياة أبيه وعند وفاته وبعد ذلك ، واعتقد إنكم تعرفون قيمة الروايات التاريخية التي تشبه الأساطير والتي لا يوجد لها أي سند.

---

٧٦ - (الشيرازي، المهدي الثورة الكبرى، ص ٢١٣)

أما الدليل النقلي الذي لم تبحثوا فيه بعمق، واعتمدتم على ما نقل الشيخ الصافي، فانه يقول في مقدمة كتابه: "انه لم يبحثه بدقة اعتمادا على شهرة الروايات" ولو بحثتموه لوجدتم انه ليس إلا روايات مختلقة أو عامة لا تفيد تحديد شخص المهدي ، وقد قدمت قبل حوالي سنتين بحثا مفصلا في تلك الروايات الى سماحة الشيخ الصافي واعتقد انه شكل لجنة لدراستها ولم يعطني أية إجابة مكتوبة حتى الآن ، ويكفي في الرد على تلك الروايات عدم استطاعة أحد أن يثبت بالأدلة التاريخية العلمية وجود شخص (محمد بن الحسن العسكري) وولادته. ومن هنا فإنها قابلة للتأويل والتفسير والرد.

أما الدليل العقلي الذي يعتمد على نظرية العصمة والنص ويحتاج الى مناقشة في كل جزء من تفاصيله الكثيرة والطويلة فهو في الحقيقة ليس دليلا عقليا ويرجع الى النقل في أهم فقراته ، وبالإضافة الى ذلك فانه يشكل السبب الرئيسي في تخلف الشيعة قرونا من الزمان ، وإذا قلتم لي كيف؟ فإني احيلكم على كتب الفقه التي كتبها الأولون والمشحونة بنظرية التقية والانتظار التي تحرم الثورة والجهاد وإقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وصالة الجمعة وكل ما يتعلق بالدولة في عصر الغيبة بدعوى حرمة إقامة الدولة لغير الإمام المعصوم ، وان ذلك الإمام المعصوم المعين من قبل الله موجود وهو يراقب الأحداث والتطورات ويستعد للثورة والخروج في اللحظة المناسبة.

وإذا كان انتظارُ خروجِ مصلحٍ ما لا يحمل معنى سلبيا ، فان الإيمان بإمام مسؤول ومكلف من الله، حي موجود مراقب ، وعدم جواز التصدي أو اتباع إمام غير معصوم، كان بالتأكيد يحمل معنى سلبيا مدمرا ومخدرا ، ويمكنك مراجعة كتاب (جواهر الكلام) للشيخ حسن النجفي ، باب القضاء ، حيث يبحث نظرية ولاية الفقيه ، إذ يقول بعدم شمول الولاية لإقامة الدولة واتخاذ الأمراء والسلاطين، وذلك لاستحالة فعل ذلك في عصر الغيبة والتقية والخوف، وإذا ارتفع الخوف وجب على الإمام المهدي الظهور إذ لا سبب للغيبة إلا الخوف ، ولما كان غائبا عرفنا انه خائف وان الظروف لا تسمح بإقامة الدولة.

وبالرغم من محاولة بعض العلماء الالتفاف على نظرية التقية والانتظار باختراع نظرية (النيابة العامة) والتخلي عن شروط العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية في (الإمام) المعاصر، وهو ما سمح لهم بإقامة الدولة الإسلامية الحديثة على أساس نظرية (ولاية الفقيه) فان المشكلة الكبرى التي تكمن في الإيمان بفرضية (وجود محمد بن الحسن العسكري) هي إعطاء الحاكم البشري صفات وصلاحيات الحاكم الإلهي (المعصوم) المطلقة، بما فيها الولاية التكوينية، وهو ما ينتج أسوء نوع من الحكم الديكتاتوري عرفته البشرية حتى الآن.

ولذا أدعوك بإخلاص الى أن تعيد النظر في هذه المسألة المهمة جدا وتبحث بدقة وموضوعية في أساس وجود المهدي (ابن العسكري) وما تخلفه من سلبيات ، وليس (المهدي العام) الذي لا يضر الإيمان به ولا ينفع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

احمد الكاتب

٧ ربيع الأول ١٤١٥ / ١٩٩٥

٨ – مع الشيخ لطف الله الصافي، في كتابه (منتخب الأثر في النص على الإمام الثاني عشر):

الخلط بين التواتر، والشهرة في القرون المتأخرة

سماحة العلامة الكبير الشيخ لطف الله الصافي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد.. فقد كنت بعثت إليكم برسالة قبل أكثر من عام دعوتكم فيها لمناقشة كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) والذي أقول فيه : إن نظرية المهدي عند أهل البيت كانت عامة وغامضة وغير محددة من قبل ، وان تحديدها في (محمد بن الحسن العسكري) قد حدث بعد وفاة الإمام العسكري ، افتراضا واجتهادا من قسم من أربعة عشر قسما من الشيعة الامامية أتباع الإمام العسكري ، وذلك في محاولة منهم للخروج من الحيرة والأزمة الفكرية التي وجدوا أنفسهم فيها عندما توفي العسكري ولم يوصِ الى أحد من بعده ولم يتحدث عن مصير الإمامة ولم يكن له ولد ظاهر ، فاضطر ذلك الفريق من الشيعة الى افتراض وجود ولد له قالوا انه الإمام من بعده ثم قالوا انه المهدي

المنتظر. وزعموا: أن أباه قد أخفاه تقية وخوفا عليه وانه حي موجود وانه يتصل ببعض النواب الخاصين (السفراء الأربعة)

وكانت هذه الخلاصة التي توصلت إليها بعد دراسة طويلة وعميقة ، قد أقلقتني وأقضت مضجعي لأنها كانت مخالفة لكثير مما نشأت عليه وكنت اعتقد به من قبل .. ولكنني لم أحب التسرع في الالتزام بهذه الخلاصة والتبشير بها خوفا من أن أكون مخطئا في منهجية البحث أو غافلا عن بعض الأدلة والبراهين التي ربما لم أتوصل إليها بالرغم من بحثي عن كل شيء.. وقد لجأت إليكم باعتباركم الأكثر علما والأغزر كتابة وبحثا عن موضوع (الإمام المهدي) في الوقت المعاصر ، ولكم عدة كتب حول ذلك ، كما توسلت الى كثير من المراجع والعلماء والأساتذة المختصين أن يناقشوا رسالتي ، وتمنيت من أعماق قلبي أن أكون مخطئا أو مشتبها حتى لا انحرف عن خط أهل البيت (ع) الذين رضعت حبهم منذ طفولتي ولا زلت أؤمن بهم وأجلهم أعظم إجلال – والحمد لله – ولكني مع الأسف الشديد لم ألقَ إجابة مناسبة من معظم أولئك العلماء الذين رفض بعضهم بشدة مجرد الاطلاع على الدراسة ، وكنتم واحدا من الذين طلبوا الاطلاع عليها ، وقد أرسلتها لكم بواسطة الشيخ علي العاملي إمام المجمع الإسلامي في لندن ، وقد أخبرني سماحة الشيخ العاملي بعد ذلك: إنكم ألفتم لجنة من العلماء في قم لدراسة الكتاب والرد عليه ، وقد سررت بذلك وانتظرت النتيجة طويلا ، وسمعت أنكم قد أعددتم جوابا شفهيا ، وطلبتم سفري الى قم لعرض ردكم علي ، وقد اعتذرت عن السفر لأسباب عديدة وطلبت من سماحتكم عبر السيد جواد الكلبايكاني أن تكتبوا ملاحظاتكم وترسلوها إلي لأني أحب أن انشر ردكم علي بقلمكم سواء اقتنعت به أو لم اقتنع ، ولكنني لم استلم منكم أي جواب مكتوب حتى الآن.

وقد نقل لي بعض الأخوة عنكم أنكم توصون بعدم طبع الكتاب وصرف النظر عنه ، ولكن ذلك يصعب علي حيث بِتُّ معتقدا باختلاق نظرية وجود المهدي (محمد بن الحسن العسكري) وإدخالها في تراث أهل البيت (ع) وإلصاقها بهم ، بيد أني لا زلت مستعدا لتغيير قناعتي فيما إذا رددتم على كتابي وأقنعتموني بخطأ معلوماتي أو منهجيتي في البحث ، وصدق الأدلة على وجود المهدي ابن الحسن العسكري وقوتها، خاصة وان المسألة لم تعد تقتصر على شخصي وإنما أضحت فكرة مطروحة في الأوساط الثقافية الشيعية وتبحث عن جواب.. ولذا اطلب منكم مرة أخرى أن تولوا الموضوع أهمية قصوى وان تشكلوا لجنة أخرى قادرة على الرد أو تطلبوا من اخوتكم وزملائكم العلماء في قم أن يقوموا بذلك، وأنا مستعد للاستماع إليهم في ندوة حوار ومناقشتهم في الأدلة الجديدة.

هذا وكنت قد اطلعت على مجموعة من كتبكم حول المهدي وبالأخص كتاب (منتخب الأثر في النص على الإمام الثاني عشر) الذي يحتوي على كثير مما كتبه الأولون منذ ألف عام ، ولكنني لم استفد منه

شيئا إضافيا أكثر مما كتبه مشايخ الطائفة بعد وفاة الإمام العسكري ، وقد وجدته يهمل بعض أهم الأدلة التي ذكرها أولئك ويكتفي ببعض.

وكانت لدي بعض الملاحظات الأساسية على طريقة تناولكم للبحث في هذا الموضوع ، أرجو أن يسعها صدركم الكريم ، كما أرجو أن تكون مناسبة لبدء حوار فعلي معكم شخصيا ، وهي كما يلي:

١- لقد لاحظت أنكم تتبعون منهجا أخباريا متطرفا مرفوضا من أقدم الإخباريين، وهو قبول الروايات بدون أدنى تمحيص في المتن أو السند، وذلك اعتمادا على رواية مشايخ الطائفة لها أو وجودها في كتبهم "المعتبرة". ومن المعروف أن المدرسة الأخبارية الحشوية كانت تفعل ذلك في قديم الزمان ولذلك قبلت الروايات التي تتحدث عن تحريف القرآن، ولكنها تطورت بعد ذلك على يدي الشيخ علي بن بابويه الصدوق وغيره من الرواة والمحدثين الذين قاموا بتمحيص السند وإسقاط الروايات الضعيفة والترجيح فيما بينها ، وذلك قبل أن تولد المدرسة الأصولية الاجتهادية على يدي الشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي ومن بعدهم من العلماء.

وقد كان موضوع (الإمام المهدي) ووجوده وولادته موضوعا شائكا محيرا وغامضا عند الشيعة الامامية بعد وفاة الإمام العسكري ، لذلك أطلقوا على تلك الفترة اسم (الحيرة) ثم قام بعض المحدثين كابن أبي زينب النعماني صاحب (الغيبة) وتلميذ الكليني ، في القرن الرابع الهجري ، بالاجتهاد والنظر في الأخبار القديمة والجمع بين عدد منها وإسقاط البعض الآخر والاستنتاج منها: صحة وجود المهدي وغيبته، كما يقول هو في كتابه، ولكنكم أخذتم الأمر وكأنه من المسلمات والبديهيات الثابتة المفروغ منها التي لا تحتاج الى مناقشة.

٢- لقد استعرضتم في كتابكم نظرية وجود المهدي وحاولتم الإتيان بالأدلة والبراهين (الأحاديث) على صحتها ولم تشيروا الى وجود اختلاف بين الشيعة، ولا الى الحيرة التي عصفت بالامامية وفرّقتهم الى أربعة عشر فرقة حول موضوع الخلف ، وبالتالي لم تناقشوا النظريات المهدوية الأخرى التي كان يقول بها الشيعة ذلك الحين والتي بلغت أكثر من عشرين نظرية.

٣- لم تناقشوا الأدلة التي سقتموها على صحة النظرية المهدوية للإمام الثاني عشر ، من المعاجز التي ادعاها أو نسبت الى (النواب الأربعة الخاصين) أو القصص التاريخية التي تحدثت عن ولادة المهدي ومشاهدته في حياة أبيه ، وبعد ذلك، بالرغم من وجود علامات استفهام كثيرة حولها؟

٤- لقد أغفلتم الرواية التاريخية التفصيلية لظروف وفاة الإمام العسكري ومسألة الوصية بأمواله وأملاكه لأمه المسماة بـ:"حديث" وادعاء أخيه جعفر بالإمامة وإقبال عامة الشيعة عليه في البداية ثم اختلافهم وتفرقهم ، كما أغفلتم مسألة الخلاف داخل البيت العلوي بين أبناء الإمام الهادي وحدوث البداء في إمامة السيد محمد بن علي الهادي ، وشك الشيعة في إمامة الحسن العسكري ، وما الى ذلك من القضايا التاريخية التي شكلت المقدمة والمدخل للقول بفرضية وجود ولد للإمام العسكري ، مع ما في ذلك من أهمية قصوى للوصول الى النتيجة المفترضة.

٥- لقد قمتم بالخلط بين مجموعة من المقدمات العامة والخاصة بصورة غير علمية ولا منطقية فأشرتم الى اتفاق المسلمين وإجماعهم حول ظهور مصلح (مهددي) في آخر الزمان ، وقلتم: إن الأحاديث الواردة حول ذلك متواترة.. ثم قفزتم بعد ذلك لتؤكدوا صحة النظرية الاثني عشرية الخاصة بالمهدي ، وذلك بالرغم من اختلاف الشيعة والإمامة وحتى اتباع الإمام العسكري حول حقيقة المهدي أو الإمام من بعده ، مما ينفي وجود أي إجماع أو شهرة أو تواتر حول المهدي (محمد بن الحسن العسكري).

٦- لقد أشرتم بصورة خاطفة في كتابكم الفارسي (نويد أمن وأمان) الى الدليل العقلي حول وجود المهدي ابن الحسن، ولكنكم لم تذكروا الدليل بدقة وبصورة كاملة وإنما اكتفيتم ببعض مقدماته وهي : (ضرورة الإمامة الإلهية ووجوب كون الإمام المعصوم في جميع الأعصار وعدم جواز خلو الأرض من وجود الحجة خوفا من سيخانها بأهلها) وقلتم: إن ذلك يدل على وجود صاحب الزمان وإمامته، كما قلتم: إننا إذا أخذنا في الاستدلال بالبراهين العامة على الإمامة فإنها تكفي لإثبات وجود إمام العصر وغيبته.[٧٧]

ولكن علماء الكلام لا يكتفون بتلك المقدمات لإثبات وجود المهدي وإنما يضيفون إليها مقدمة مهمة جدا وهي: (عدم جواز الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين ، وضرورة انتقال الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب بشكل وراثي عمودي الى يوم القيامة) و (عدم كون الإمام العسكري هو المهدي الغائب واثبات وفاته وعدم عودته الى الحياة مرة أخرى) ثم الاستنتاج من كل ذلك: ضرورة وجود ولد له لكي تستمر الإمامة في عقبه ، بالرغم من عدم إشارته الى ذلك أو الوصية الى أحد من بعده بالإمامة.

وان موضوع (عدم جواز إمامة الأخوين) مبدأ لم يكن يجمع عليه الشيعة الامامية في ذلك الوقت فقد كان الشيعة الامامية (الفطحية) يجيزون انتقال الإمامة الى أخوين عند عدم إنجاب الإمام السابق لولد، كما فعلوا عندما توفي الإمام عبد الله الأفطح حيث انتقلوا الى القول بإمامة أخيه الإمام موسى بن جعفر

---

[٧٧] - (المصدر، ص ٥١)

الكاظم ، وإذا أخذنا بقولهم لا تعود هناك أية ضرورة لافتراض وجود ولد للإمام العسكري والادعاء انه المهدي، كما رفض عامة الشيعة افتراض بعض الفطحية بوجود ولد لعبد الله الأفطح والقول إن اسمه (محمد بن عبد الله) وانه المهدي المنتظر الغائب.

٧- ما هو مفهومكم للتواتر؟ هل تعنون به الشهرة والتواتر في القرون المتأخرة؟ وهذا – كما تعلمون- لا ينفع في توثيق الأخبار التي قد تكون مختلقة في مرحلة زمنية سابقة وغير موجودة بالمرة في مرحلة زمنية أسبق..

وقد استغربت جدا من دعواكم التواتر في أحاديث (المهدي محمد بن الحسن العسكري) بالرغم من اختلاقها جميعا في عصر الحيرة أو بعد مائة عام من وفاة الإمام العسكري ، ولست أدري لماذا لم تتوقفوا لحظة واحدة لتسألوا أنفسكم: إذا كانت القضية متواترة وثابتة وبديهية ومجمع عليها فلماذا وقع الشيعة في الحيرة؟ ولماذا افترقوا الى أربعة عشر فرقة أو أكثر من ذلك؟

٨- ادعيتم في اكثر من مكان: ان أحاديث المهدي (محمد بن الحسن العسكري) كانت مسجلة في الأصول القديمة للشيعة منذ عصر الإمام أمير المؤمنين (ع) وقبل ولادة أبيه ، ولكنكم لم تذكروا أسماء تلك الكتب والأصول ولا أصحابها ، ولم تتحدثوا عن مدى صحتها وصدقها.

وفي الحقيقة لا يوجد كتاب واحد يشير الى ذلك ما عدا كتاب (سليم بن قيس الهلالي) وهو كتاب مختلق اشتهر في فترة الحيرة ، ويقول عنه ابن الغضائري والشيخ المفيد في (شرح عقائد الصدوق): انه كتاب موضوع ومختلق ولا يجوز الاعتماد عليه ، فأين هي المصادر المعتبرة والموثوقة من السنة والشيعة والمؤلفة في القرن الأول الهجري؟

٩- اعترفتم ضمنا بضعف سند بعض الأخبار الواردة حول المهدي وغرابة بعضها واستبعاد وقوع بعضها الآخر، وقلتم:" إن ضعف السند في بعضها لا يضر بغيره مما هو في غاية الصحة والمتانة سندا ومتنا ، ولا يلزم رفع اليد عن جميع الأحاديث الصحيحة لمكان الأخبار الضعيفة مع اشتهار مفادها بين كافة المسلمين وكون أكثر مخرجيها من أئمة الإسلام وكابر العلماء وأساتذة فن الحديث موجب للقطع بمضمونها. هذا مضافا الى أن ضعف السند إنما يكون قادحا إذا لم يكن الخبر متواترا ، وأما في المتواتر منه فليس ذلك شرطا في اعتباره".[٧٨] ولكنكم لم تميزوا بين الأخبار الضعيفة والصحيحة ، ولم تبينوا ما هي الأخبار التي هي في غاية الصحة والمتانة سندا ومتنا ، في حين لا يوجد في الحقيقة خبر واحد

---

[٧٨] - (ص ٢ منتخب الأثر)

صحيح سندا حول ولادة أو وجود شخص اسمه (محمد بن الحسن العسكري) وفي هذه الحالة ألا يلزم التوقف ورفع اليد عن تلك الأخبار الموضوعة في الزمن المتأخر؟

ثم ما هي الأخبار الصحيحة التي اشتهر مفادها بين كافة المسلمين؟ هل تقصدون أخبار المهدي العام غير المحدد؟ وهذه لا تفيد أية دلالة على وجود المهدي (محمد بن الحسن العسكري).

ثم من تقصدون بأئمة الإسلام وأكابر العلماء والأساتذة في فن الحديث؟ هل تقصدون عامة علماء المسلمين؟ أم عامة علماء الشيعة؟ أم علماء الفرقة الاثني عشرية الأوائل؟ وهؤلاء بين متهم باختلاق تلك الأحاديث وبين متهم بالضعف والتسامح في نقل الروايات عن الضعفاء والكذابين والغلاة وعدم التدقيق والضبط.

ان علماء الرجال الشيعة الاثني عشرية يؤكدون ضعف مجموعة من الرجال تنتهي إليهم كل الروايات الواردة حول المهدي (محمد بن الحسن العسكري) والقائمة المسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر، ويمكنكم مراجعة البحث الرجالي المفصل الذي أجريته حول كل رواية رواية من تلك الروايات، والموجود لديكم.

ولست أدري من أين استوردتم القاعدة التي تتسامح في شرط صحة السند إذا كان الخبر متواترا؟ وكيف يحصل التواتر وتحصل الثقة إذا كان الرواة جميعا ضعافا وكذابين؟ .. وقد قلنا: إن تلك الأخبار لم يكن لها وجود في حياة الأئمة من أهل البيت (ع) وانها اختلقت فيما بعد واشتهرت بين من آمن بالنظرية الاثني عشرية ، فهي ليست متواترة أبدا ولا يوجد بينها خبر واحد صحيح!

ويبدو أن هذه الشبهة قد أوقعت الكثير من الباحثين في موضوع المهدي وصرفتهم عن بحث السند ودفعتهم للتصديق بالروايات الموضوعة والخلط بينها وبين الروايات الصحيحة العامة حول خروج مصلح (مهدي) عند انحطاط المجتمع الإسلامي.

١٠- وقد استبعدتم احتمال وضع تلك الأحاديث بعد ولادة المهدي في زمن (الغيبة الصغرى أو الكبرى) وقلتم: " انه غير معقول بصورة قاطعة ، وذلك لأن الكتب التي تضمنت تلك الأخبار مؤلفة من قبل رجال لا يحتمل فيهم جعل كلمة واحدة ، وكانوا معروفين بالوثاقة والصدق والأمانة، انهم أخذوا تلك الأحاديث عن شيوخهم وعن الأصول المكتوبة قبل ولادة الإمام المهدي وعبر وسائط معتمدة مائة بالمائة من قبل مشايخ الرواة المعاصرين للأئمة والتابعين والصحابة" واستنتجتم:" أن من يراجع تلك الأحاديث لا يبقى لديه مجال الشك والشبهة في أن المهدي هو ابن الحسن العسكري". (ص ٦ منتخب الأثر).

ولو قمتم بمراجعة سند تلك الروايات بدقة لأدركتم: أن احتمال وضعها ليس معقولا ووارداً فحسب وإنما هو ثابت بصورة قاطعة وأكيدة.. وذلك لأن الرجال الذين يروون تلك الأخبار ، وخاصة الذين ادعوا النيابة الخاصة والسفارة كانوا موضع تهمة لأنهم كانوا يجرون النار الى قرصهم وكانوا يحصلون على منافع مادية، وكانوا متهمين بوضع الروايات التي تؤيد ما ذهبوا اليه من افترض وجود ولد للحسن العسكري، ولم يكونوا معروفين بالوثاقة والصدق والأمانة، وان كتب الرجال الشيعية تشهد بذلك، وانهم لم يرووا تلك الأخبار عن أي أصل مكتوب قبل ولادة المهدي المزعومة، ولا عبر أية واسطة معتمدة من مشايخ الرواة المعاصرين للأئمة.. ومن هنا فان من يراجع سند تلك الأحاديث لا يبقى لديه مجال للشك والشبهة في عدم صدق وجود أي ولد للإمام العسكري.

شيخنا الكريم.. لما ذا لا تتحدثوا بدقة وتضعوا النقاط على الحروف وتبينوا رواية واحدة – كمثل –مروية عن رجل موثوق عن أصل مكتوب أو واسطة معتمدة مائة بالمائة من قبل مشايخ الرواة المعاصرين للأئمة؟ حتى تقطعوا الشك وتستبدلوه باليقين؟

وقد قلتم: " يكفي حديث معتبر واحد" وادعيتم وجود مئات بل أكثر من ألف حديث في مئات الكتب المعتبرة الجامعة للأخبار والتاريخ والرجال".[٧٩] فما هي تلك الكتب المصدرية التي تعد بالمئات؟ ولا يوجد لدينا من الكتب المعتبرة أكثر من أربعة والبقية غير مسندة ولا نستطيع القطع على صحة نسبة جميع ما فيها الى مؤلفيها فضلا عن التصديق بروايتهم عن غيرهم.

١١- ولقد أشرتم في أحد كتبكم: الى أن الإيمان بالمهدي (محمد بن الحسن العسكري) جزء من الإيمان بالغيب الذي يجب على كل مؤمن أن يعتقد به.[٨٠]

ولكن إذا سقطت تلك الروايات الواردة حول الموضوع لا يبقى مجال لربط الإيمان بقضية لا دليل عليها بمسألة الإيمان بالغيب الواردة في القرآن الكريم والمقصود منها: الإيمان بالآخرة والملائكة والجن وما شابه من الأمور المذكورة في القرآن والسنة الثابتة، ولا أحسبكم تعتقدون بأننا يجب أن نؤمن بوجود المهدي غيبيا أي بلا دليل ، كما يقول بعض من يدعي العلم ، فان ذلك يفتح بابا للإيمان بأية خرافة أو أسطورة غيبيا ودون دليل.

[٧٩] – (نويد أمن وأمان) ص ٣٤

[٨٠] – (نويد أمن وأمان) ص ٣٤

١٢- وأخيرا.. أود أن أناقش النتيجة العملية التي تهمنا والمبنية على الإيمان بنظرية وجود الإمام المهدي (محمد بن الحسن العسكري) وهي الموقف العملي من إقامة الدولة الإسلامية في عصر الغيبة، فقد طرحتم نظرية (النيابة العامة للفقهاء) واعتبرتم حكومتهم هي الحكومة الشرعية الوحيدة، وحكمتم على الحكومات الأخرى المنتخبة من الشعب أو غيرها بالحرمة والبطلان .[٨١]

وهذه نظرية حادثة وجديدة ، وقد كانت النظرية الأولى السابقة هي نظرية (التقية والانتظار) وحرمة إقامة الدولة الإسلامية في عصر الغيبة، ولا تزال آثارها ممتدة حتى اليوم في فتاوى الفقهاء المعاصرين الذين يحرمون أو يهملون كثيرا من الجوانب الحيوية في الإسلام بالرغم من قولهم بنظرية ولاية الفقيه.

وكانت تلك النظرية تشكل الوجه الآخر الملازم للإيمان بوجود الإمام المعصوم الغائب وحرمة إقامة الدولة لغير الإمام المعصوم ، ومن هنا فقد تحتم الالتزام بالتقية والانتظار ، ولذلك كان العلماء الأوائل كالشيخ الصدوق يرفضون نظرية ولاية الفقيه بشدة.

وفي الحقيقة: ان اضطرار الشيعة الامامية الاثني عشرية للإيمان بنظرية ولاية الفقيه كان انقلابا في الفكر الشيعي الإمامي وتخليا عن أهم أركان النظرية الامامية وهي (العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية في الإمام ، أي الحاكم) وهذا ما يشكل تناقضا صارخا مع المقدمات الكلامية التي قادت الى افتراض وجود ولد للإمام العسكري ، وإذا أجزنا قيام إمام فقيه عادل غير معصوم ولامعين من قبل الله لا تبقى هناك أية حاجة لافتراض إمام معصوم لا تراه الأبصار منذ اكثر من ألف عام ، وهو ما يتناقض مع فلسفة الإمامة وضرورة وجود الإمام في الأرض.

إن وجوب وجود الإمام هو للقيام بمهمات الإمامة وليس للقيام بمهمة إدارة الكون حسبما يعتقد بعض الغلاة ، وان الغيبة تتناقض ببساطة مع مهمة الإمامة. وقد أتعب المتكلمون الاماميون أنفسهم كثيرا في فلسفة الغيبة وحاولوا الخروج من المأزق الذي أوقعوا أنفسهم فيه بلا طائل.

ثم إن نظرية ولاية الفقيه المبنية على نظرية النيابة العامة المحدثة نظرية تحمل في طياتها مخاطر إقامة حكم ديكتاتوري مطلق يستحوذ على صلاحيات رسول الله باسم النيابة العامة عن الإمام المهدي ، ويؤدي بالتالي الى إلغاء دور الأمة في تعيين الإمام أو تحديد صلاحياته، وهو ما يشكل خطورة توازي الخطورة الناجمة عن الانسحاب عن المسرح السياسي باسم التقية والانتظار.

---

[٨١] - (في كتاب:الجواب عن عشرة أسئلة ص ١٦)

سماحة الشيخ الصافي:

إن كل ذلك يدعونا – على الأقل – الى إعادة النظر في مسألة وجود الإمام المهدي (محمد بن الحسن العسكري) والتأكد مما إذا كان القول بولادته واستمرار حياته حتى الآن مسألة حقيقية؟ أم فرضية فلسفية وهمية اجتهادية؟ إن الإجابة الصحيحة عن ذلك كفيلة بهدايتنا الى الطريق الإسلامي السياسي الصحيح.. طريق أهل البيت الواقعي .. طريق الشورى والتوازن بين الحاكم والمحكوم.

هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

احمد الكاتب

١٠ شوال ١٤١٤هـ/١٩٩٤

٩ – مع الدكتور محمد حسين الصغير في كتابه (الفكر الإمامي من النص حتى المرجعية)[٨٢]

استبعاد نظرية تطور الفكر الشيعي، وتشكيك بالأمانة العلمية للكاتب

لعل من أبرز الكتب التي تستحق التوقف عندها، كتاب الدكتور الصغير، والدكتور – كما هو معروف – درس أكثر من عشرين عاما في حوزة النجف الأشرف من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٧٥ ، وتخرج على يدي الإمام الخوئي، وجمع بين الدراسات الحوزوية والحديثة، حيث أكمل دراساته العليا في الآداب في جامعة بغداد وجامعة القاهرة وجامعة درهام البريطانية، وحصل على الدكتوراه ودرجة الأستاذية (البروفيسور) عام ١٩٨٨، وأسس الدراسات العليا في جامعة الكوفة عام ١٩٨٨ ، وأشرف وناقش أكثر من مائة رسالة ماجستير ودكتوراه في الدراسات القرآنية والبلاغية والنقدية، وله أكثر من خمسين بحثا علميا وعشرين مؤلفا.

وهو ما يؤهله جدا لمناقشة كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) أفضل مناقشة علمية. وفي الحقيقة عندما رأيت كتابه وقرأته عنوانه سررت بقيامه بالرد، أكثر من الردود التي قرأتها لرجال دين آخرين، رغم أني فهمت من العنوان الفرعي (رداً لشبهات أحمد الكاتب) أنه يتخذ موقفا ناقدا، وحسبت أنه سوف يقوم برد علمي على ما ذكرت في كتابي من تطور الفكر السياسي

---

[٨٢] – د. محمد حسين الصغير، الفكر الإمامي من النص حتى المرجعية ، ردا لشبهات أحمد الكاتب . دار المؤرخ العربي لبنان ٢٠٠٠

الشيعي، ويأتي بما لديه من أدلة علمية لدحض ما طرحت من أفكار، بروح علمية أكاديمية. ولكن صدمتي به كانت كبيرة إذ أنه عبر منذ البداية عن موقف رافض لأي تفكير أو مناقشة أو نقد أو نقض لأي مبدأ من مباديء الفكر الإمامي، التي اعتبرها نسخة واحدة متكاملة وثابتة وجامدة، نازلة من السماء، ومجمع عليها منذ عهد رسول الله (ص) حتى اليوم، وبالتالي فلا مجال لأي نقاش أو حوار فيها. فقد قال في الصفحات الأولى من كتابه، بعد أن استعرض أصول الدين عند الشيعة وهي التوحيد والنبوة والإمامة والعدل والمعاد:"هذه أوليات اعتقاد الإمامية، وهي مباديء أساسية وليست هامشية، فقد قام عليها إجماع الامامية منذ عهد رسول الله (ص) حتى اليوم" وأضاف:" ومن هنا، **فقد نشأ الفكر الإمامي في مبادئه الأولى التي لا تقبل نقضا ولا رداً، فهي ليست فرضيات تطرح على بساط البحث فيُقبل منها ما يُقبل، ويُرفض منها ما يُرفض**".[٨٣]

وكان من الواضح ان الدكتور الصغير يعتبر الفكر الإمامي فكرا حيويا صامدا عبر القرون، فقد قال:"الفكر الإمامي عبر أربعة عشر قرنا، عرضت له ضغوط سياسية عبر سلطات زمنية جائرة، ونصبت له الحرب على قدم وساق، سواء أكان ذلك نتيجة عصور التخلف ومصادرة الرأي، أم عبر سياسة الإرهاب الدموي والاضطهاد، أم حصيلة الصراعات المذهبية التي مني بها التاريخ الإسلامي ضمن قنوات سخرتها قوى الشر والطغيان بين المسلمين، أم كان ذلك في نطاق التعصب الأعمى المرير.

وما زال الفكر الإمامي غضا في حيويته وعطائه، نابضا بالنشاط والاستقامة رغم كل تلك الملابسات التاريخية، وفوق كل المضاعفات الطائلة.. أترى كل هذا البقاء الطويل يستند الى قوة ذاتية، أو انه يستند الى عناية إلهية، أم انه مزيج متفاعل بين الأمرين؟

ان مئات من المبادئ والمذاهب والاتجاهات والأفكار عفا عليها الزمن نتيجة ممارسات لا إنسانية في الضغوط والتطويح والإبادة والاستئصال، وهي أقوى عدة، وأكثر عددا، وأمضى سلاحا، وبقي الفكر الإمامي صامدا أمام جميع تلك التفاعلات اللامشروعة، وما ذاك إلا بعناية اللطف الإلهي والغيبي والتأييد الإلهي يضاف اليهما صدق النية وسلامة القصد". [٨٤]

ومن هنا فان الدكتور الشيخ الصغير اعتبر كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) محاولة للنيل من الفكر الإمامي ومجموعة شبهات ليس إلا، وتعامل معه على هذا الأساس، فقال:" ان حقائق الأشياء لا تزيفها أوهام الصنائع والمأجورين، وان مرتكزات العقائد لا تغيرها أهواء المبتدعين والعملاء، وان الفكر الصامد لا يزلزله الريح مهما عصف.

---

[٨٣] - ص ١٢ - ١٣

[٨٤] - ص ١٧

ان النقد النزيه والمنهج التحليلي وحدة متكاملة الأجزاء في الأداء والتعبير، ووحدة ذاتية السلوك في معايير الرد والجدل سلبا وإيجابا، وهذه الوحدة في جوهرها المتأصل تأبى منطق الهجوم والسباب والشتم والاستخفاف، وتأبى أيضا لغة التجريح والتوهين والاستفزاز، وتدعو الى البحث الموضوعي القائم على أساس الدليل والبرهان، وهذا ما لم نجده عند "الكاتب" فلقد تمادى باتهام الأئمة (ع) وشكك بالنص عليهم بل نفاه نفيا قاطعا، ورفض العصمة وتجاوز على المبدأ العام، وتهجم على القائلين بإمامة المهدي المنتظر، بل ذهب الى اعتباره فرضية فلسفية لا أصل لها، فهو عنده لا وجود له بل وغير مولود أساساً، وكذَّب نوابه الأتقياء البررة، وتناول متكلمي الامامية بالسوء والانتهاك، واتهم المؤسسين الأوائل بالكذب والانتحال، وعرض لسيرة العلماء بالتفنيد والامتهان، ونازع الفقهاء مسائل ليست من تخصصه، وليس له حق القول فيها، وطمس الحقائق المسلمة، ورد الأحاديث الصحيحة، وشوه الوقائع الناصعة، وغاص الى الشبهات الباطلة غوصا، وخاض فينا لا يحسنه جزافا.

ان المقطوع به ان كتاب الكاتب يعتمد الروايات الضعيفة والمراسيل، ويستجمع الأحاديث المنحولة والمتقطعة لتيسير شبهاته وتسييرها، والتي لا يؤمن بأي منها الفكر الإمامي منذ عهد علي (ع) الى يومنا هذا بل وما بعده حتى قيام الساعة، وهي مناورة فاشلة في أبعادها كافة..". [٨٥]

تضمن كتاب (الفكر الإمامي من النص حتى المرجعية) اثني عشر فصلا، في ٢٨٠ صفحة، وهي:

١- مباديء الفكر الإمامي وشبهات الكاتب
٢- لغة الطعن والاتهام والتحريف عند الكاتب
٣- نظرية الشورى.. لا يؤمن بها أهل البيت
٤- من الشورى الى الحكم الوراثي/ رد وتعقيب
٥- بوادر الفكر الإمامي/ مناقشة وتصويب
٦- أركان نظرية الإمامة/ التأكيد على المبدأ والنص
٧- مبدأ الإمامة في مواجهة التحديات
٨- الواقع الاثنا عشري.. لا التطور
٩- الإمام المهدي المنتظر.. حقيقة تاريخية
١٠- النص على الأئمة
١١- الفكر الإمامي في عصر الغيبة
١٢- المرجعية عند الامامية

[٨٥] - ص ١٩

وبالإضافة الى ما سجله الدكتور الصغير في الفصل الأول، من امتعاض ورفض لكتاب تطور الفكر السياسي الشيعي، واعتباره له مجرد شبهات وشتائم، قال في الفصل الثاني تحت عنوان (لغة الطعن والاتهام عند الكاتب): مفردات الطعن والاتهام، لغة الكاتب تقوم على أساس الطعن والاتهام والتكذيب في حنايا كتابه "تطور الفكر السياسي الشيعي" وهي تقوم على أساس المفردات الآتية نموذجا ومثالا لا حصرا واستقصاء:

١- عبارات الشك والاستبعاد يحشرها بأجواء من الحيرة والغموض وعدم الوضوح مقترنة بالمشكلة المدعاة حينا، وبالمحاولة اليائسة حينا آخر...

٢- الطعن بكل ضررويات الامامية ومسلماتها، قولا وفعلا وعملا..

٣- التناقض والتهافت الذي حفل به الكتاب لا تحده حدود باعتماده المراسيل وبتر الأحاديث، والتأكيد على الضعيف منها، وطعن الصحيح من جهة، ونكران مبدأ الإمامة من جهة أخرى..فهو ينكر الأصل رأسا في المقدمة، فماذا تنفعه النتائج؟

٤- **لغة الطعن والتكذيب لكل علماء الامامية،** بل **للأئمة أنفسهم ووصفهم بما لا يليق** وشأنهم، ونسبة الكذب الى النواب الأربعة عن الإمام المنتظر ، فهم أدعياء لما لم يكن، وتكذيب المؤسسين الأوائل للمذهب في أصوله العامة استنادا لفكر أئمة أهل البيت كالكليني والصدوق والصفار والمفيد والمرتضى والطوسي... أما **علماؤنا المتأخرون فتناولهم بالتجريح ابتداء من المحقق الحلي فالعلامة الحلي وابن فهد وابن ادريس والاردبيلي والكركي والنراقي والشهيد الأول والشهيد الثاني وصاحب الجواهر حتى انتهى بالإمام الخوئي ومن بعده،** كما في الجزء الثالث من كتابه.

٥- **نسبة الفكر الإمامي لمتكلمي الشيعة وفلاسفتهم على حد تعبيره...**

٦- لغة **التهجم والاتهام** لأبرز علماء الامامية من الرواة الموثقين كزرارة بن أعين، ويونس بن عبد الرحمن وأبي بصير ومعاوية بن عمار وابن أبي عمير وأضرابهم من أصحاب الصحاح.

٧- خلطه في القول بولاية الفقيه، واكتشافه المزعوم أن العلماء السابقين يجهلون النظرية ولا يعرفونها مطلقا...

٨- يتهم الكاتب النواب الأربعة بالكذب في نيابة صاحب الأمر .. [86]

١- [86] - ص ٢٥ - ٢٧

ثم تطرق الدكتور محمد حسين الصغير الى مسألة اقتطاع النصوص والتحريف في كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) فقال:" ويا ليت الكاتب اكتفى بالطعن والسب والاتهام، ولكنه عمد الى النصوص فاقتطعها، والى الروايات فحرفها عن موقعها، فأورد ما شاء إيراده، وحذف ما شاء حذفه، فالقضية عنده كيفية لا موضوعية، وفوضوية لا تنظيمية، فله إثبات ما يشاء وله حذف ما يشاء، وقد جرى هذا في أكثر من خمسين موضعا من كتابه العتيد!!! اكتفي بإيراد بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر والاستيعاب، ليرى القارئ أمانة الكاتب؟

١- نسب الكاتب للسيد المرتضى نصا يعرض فيه للعباس بن عبد المطلب مخاطبا أمير المؤمنين في مرض النبي (ص) الذي توفي فيه، وهو يتخوف الاستخلاف خشية التفرق. ولدى ملاحظة النص وجدنا الدعوى فيه للقاضي عبد الجبار المعتزلي، والمرتضى يورد ذلك للرد عليه، فيقول المرتضى:"والذي يبين صحة تأويلنا، وبطلان ما توهموه قول النبي (ص) في جواب العباس على ما وردت به الرواية:"انكم المقهورون" وفي رواية أخرى:" انكم المظلومون" والكاتب يحذف هذا النص الذي أورده المرتضى ردا على الكلام الذي ذكره الكاتب واستدل به، وهو للقاضي عبد الجبار وليس للسيد المرتضى.

٢- ويستدل الكاتب رواية تنسب للإمام الباقر (ع) بروضة الكافي أن عليا لم يدع الى نفسه، وأنه أقر القوم على ما صنعوا وكتم أمره، بينما نص الرواية بعد بيان أسباب امتناع الإمام عن البيعة أولا، ومبايعته لاحقا مع كرهه لذلك: "ولذلك كتم علي أمره، وبايع مكرها، حيث لم يجد أعوانا" فأين هذا من ادعائه ان عليا أقر القوم على ما صنعوا وكتم أمره.

٣- وحرف الكاتب أيضا نصا واقتطعه ليستدل به على ان زين العابدين قد بايع يزيد بن معاوية بعد الحرة. بينما نجد الإمام مكرها بذلك بعد تهديده بالقتل بنص قوله الذي حذفه الكاتب " قد أقررت لك بعدما سألت، أنا عبد مكره". [٨٧]

وفي الفصل الثالث يرد الدكتور الصغير مقولة أن الشورى هي نظرية أهل البيت، ويقول ان الأئمة لم يعينوا بالشورى، وان القرآن تحدث عن الشورى في حدود معينة، كما هو ظاهر النص القرآني في موردين، والآيتان لا يعطيان الحق في تعيين الإمامة أو الخلافة أو القيادة إطلاقا ولا يتحدثان عن نوع الحكم لا من قريب ولا بعيد، فالآية الأولى تتحدث عن خلق النبي ورقة قلبه، وتأمره بالعفو عنهم والاستغفار لهم، ومشاورتهم في الأمر، ولكن أي أمر هو؟... والآية الثاني تتحدث عن الذين استجابوا لله، وأقاموا الصلاة واتفقت كلمتهم، فأمرهم – لا أمر الله – شورى بينهم، فالآية تتحدث عن إيمانهم وتدينهم وطبيعة أدائهم للواجبات وتشير الى حياتهم وشؤونهم الخاصة بهم،

---

[٨٧] – ص ٣٩

كالمشاورة وعدم الاستبداد بالرأي. فالسياق القرآني في الآيتين لا يساعد على نظرية الشورى بالمعنى المطروح، وإذا ابتعد القرآن العظيم عن هذا الفهم الذي حمل عليه حملا قسريا، فلا عبرة بما سواه. ص ٥٢

ويستشهد الدكتور الصغير بحديث الغدير وأحاديث أخرى ليبطل مبدأ الشورى.[٨٨] ويقول: "عقدنا الفصل الثاني من هذا الكتاب للنصوص على إمامة الأئمة جملة وتفصيلا، فالنص على الاثني عشر إماما جملة، والنص على إمامة كل إمام باسمه هو التفصيل المراد". [٨٩]

ويعقد الدكتور الصغير الفصل الرابع من كتابه للرد على موضوع (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى الحكم الوراثي) من كتابي، والذي استعرض ثلاث مراحل هي المرحلة الكيسانية، وفكر الإمام الباقر، ومن بعده فكر الإمام الصادق السياسي، قبل أن يولد الفكر الإمامي، فيرفض الدكتور الصغير كل ذلك بجرة قلم ويقول:" الكيسانية حركة سياسية لا علاقة لها بأهل البيت (ع) لا من قريب ولا من بعيد، وقد سبق القول أن المختار كان رجلا ذكيا علم من سيرة الإمام زين العابدين (ع) عدم القول بالتحرك السياسي بعد مصرع أبيه سيد الشهداء، فاتكأ على محمد بن الحنفية، وادعى نيابته لاستقطاب الناس وتقوية أمره لا أكثر ولا أقل. ولم يتصد محمد بن الحنفية – كما يدعي الكاتب – لقيادة الشيعة في أعقاب مقتل الحسين، ولم يأمر المختار بالثأر من قتلة الحسين. فكل هذا موضوع لا أصل له".[٩٠] ويقول:" لا علاقة للدولة العباسية بالشيعة الامامية، فكل له منهجه، وكل له دعاته، كما لا علاقة لأتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر الطيار بالشيعة الامامية". [٩١]

وهكذا يفعل عندما يتوقف عند موضوع الإمام محمد الباقر والمعترك السياسي، فيقول:" ما أورده من نظرية سياسية مزعومة للإمام محمد بن علي الباقر فهو مما نسجته مخيلته، وهو مرفوض عند الامامية جملة وتفصيلا... واما ان الإمام الباقر قد قام بمحاولة تعزيز شرعية مطالبته بقيادة الشيعة – على حد تعبير الكاتب النابي – فالإمام الباقر لا يحتاج الى محاولة لتعزيز وجوده الشرعي، وانما شأنه شأن الأئمة الطاهرين، يدفع خصوم الامامية بالحجج التي يشهرها الخصوم أنفسهم، والباقر يحتج بلغة العصر الكلامية لدرء الدعاوى الباطلة ضد منصب الإمامة، وهذا حقه الشرعي الذي لا ينازعه أحد فيه". [٩٢]

---

[٨٨] – ص ٥٦

[٨٩] – ص ٥٧

[٩٠] – ص ٦٨

[٩١] – ص ٦٩

[٩٢] – ص ٧٠ – ٧١

وهكذا يرفض الدكتور الصغير أيضا الحديث عن فكر سياسي خاص للإمام الصادق، ضمن تطور الكفر السياسي الشيعي، ويقول:" لم تكن للإمام الصادق (ع) نظرية سياسية بالمفهوم الذي طرحه الكاتب طرحا فجا بعيدا عن الأصالة والحصافة، وقريبا من الترف العشوائي في المنهج والطريقة والأسلوب". ويضيف:" ادعاء الكاتب أن الصادق يخوض معركة الإمامة مع منافسيه ادعاء لا يقوم على أساس اجتماعي أو تاريخي، فلم يكن للإمام منافس له من أهل بيته في المنصب وهو الإمامة، فلم ينافسه عمه زيد ولا ابن عمه ذو النفس الزكية!!! فأين هي المعركة المزعومة؟".[٩٣]

وينهي الصغير الفصل الرابع بالقول:" أما حديث الكاتب عن الجارودية وعامة الزيدية وسواهم من المتطرفين الذين يبنون نظريتهم في الإمامة على مبدأ الخروج والثورة، فلا تخص مبحث الامامية الاثني عشرية لا من قريب ولا من بعيد، وليس هو من صلب الموضوع، والخوض فيه تطويل بلا طائل".[٩٤]

ويكرس الدكتور محمد حسين الصغير الفصل الخامس من كتابه لمناقشة فصل (بوادر الفكر الإمامي) من كتابي، فينفي حدوث التشرذم والتطور "الوهمي" ويقول:" التشرذم المدعى موضوع لا أصل له، وانما نشأت بعض الموضوعات الصغيرة التي ضلت طريق أهل البيت فشرقت وغربت بعيدا عن السبيل الذي اختطه أئمتنا (ع). وأما التطور المزعوم فلا أساس له من الصحة... إذ أن مبدأ الإمامة منذ عهد النبي (ص) منحصر بتسعة من ذرية الإمام الحسين من بعده، وهو ما عليه الامامية في العالم أجمع، ومنذ عهد مبكر حتى اليوم وغدا وحتى قيام الساعة". [٩٥]

ويناقش الدكتور الصغير في الفصل السادس من كتابه، الفصل الرابع من كتابي (أركان نظرية الإمامة) والذي ذكرت فيه اعتماد الفكر الإمامي في البداية وحول عدد من الأئمة على الوصية، ثم اعتماده على النص، وعند افتقاد النص يعتمد على العقل، وعند افتقاد العقل يعتمد على المعجزة، وحدوث النزاع بين الشيعة حول انحصار الإمامة في ذرية الحسين بلا دليل، ثم قولهم بقانون الوراثة العمودية، وقولهم في البداية باستمرار الإمامة الى يوم القيامة، ثم تطور نظرية الإمامة الى اثني عشر إماما، فيعتبر "كل ذلك تمحلا وتفريقا طويلا عريضا بين النص والوصية في الإمامة، وان الكاتب يأتي

[٩٣] - ص ٧٣
[٩٤] - ص ٧٦
[٩٥] - ص ٧٩ - ٨٠

بمباحث التفريق الواهمة، وتكثير العناصر المشترطة وترويج الشبهات الواهية، وكلها باطلة لا أساس لها من الواقعية أو الصحة، وهي بمنأى منعزل عن منهج البحث العلمي الرائد".

وناقش الدكتور الصغير في الفصل السابع من كتابه (مبدأ الإمامة في مواجهة التحديات) وموقف الأئمة من العصمة، وعلق على رسالة الإمام الحسين لأهل الكوفة "فلعمري ، ما الإمام إلا العامل بالكتاب، الحابس نفسه على الله، القائم بالقسط الدائن بدين الله" والتي لا يذكر فيها شرط العصمة، بالقول:" إذا اجتمع للإمام العمل بكتاب الله، وحبس النفس على الله، والقيام بالعدل لا يزيغ عنه، والدائن بدينه الله وحده وهو الحق، فذلك الإمام هو الإمام المعصوم بعينه، بلحاظ الحابس نفسه على الله وحدها إضافة الى الصفات الأخرى، فان التحبيس على الله دون سواه يعني عدم المخالفة لله في كل جزئية تتنافى مع التحبيس عليه، وهو دليل العصمة، فهذا القول للإمام الحسين لا شاهد فيه للكاتب، وهو عليه لا له كما رأيت".[96]

أما في الفصل الثامن كتابه فقد رفض الدكتور الصغير مقولة (التطور الاثنا عشري) وقال : ان الأئمة منصوص عليهم بعددهم وأسمائهم من قبل " وقد أثبتنا أن مبدأ الإمامة قائم عند الامامية منذ عهد مبكر، وهناك مئات الروايات المعتبرة في الموضوع، وإنكار ذلك لا يقوم على أساس عند الكاتب سوى الابتعاد والتشكيك". [97]

ومر في هذا الفصل على موضوع طفولة عدد من الأئمة (كالجواد والهادي والمهدي) لدى تسلمهم زمام الإمامة، ومشكلة البداء التي حدثت في تسمية عدد منهم ثم وفاتهم قبل آبائهم كإسماعيل والسيد محمد بن الهادي، ودافع عن إلغاء العموم الوارد في آية الحجر، أو تخصيصه، فقال:" ان القرآن نفسه ألغى هذا العموم – لا الشيخ المفيد – بنصه على نبوة عيسى وعمره يوم واحد، وعلى نبوة يحيى وهو صبي، فإذا كان هذا الإلغاء لعموم الآية صحيحا، وهو صحيح، فقد صح بالنص القرآني إلغاء المفيد لعموم الآية". ص ١٥٨ ورفض أخيرا تأثير نظرية الغيبة والإيمان بإمام غائب سلبيا على الشيعة، مما أدى الى انسحاب الشيعة الاثني عشرية من المسرح السياسي وانقراضهم في القرن الرابع. فقال:" هذا الزعم مناقش في صحته فلم يفقد مبدأ الإمام أثره في الحياة للقول بوجود الإمام الغائب ، فهو على نهج رتيب يتبنى مشكلات الزمن بالحل، ويعرض لتأريخ الأمة بالتطوير، وينشر من علمه ما تتسع له الآفاق، أما أنه قد فقد دلالته السياسية نتيجة الغيبة والانتظار، فالمبدأ قائم سواء أترك سياسيا أم لم يتحرك، ولا علاقة بين قيام المبدأ كحقيقة واقعة وبين تحركه السياسي، فالسياسة لا تخاض غمارها في كل وقت، ومن السياسة ترك السياسة الى حين،

---

[96] - ص ١٢٠

[97] - ص ١٤٥

وليست السياسة كل شيء في حياة الفكر الإمامي. وأما أن ذلك قد أدى الى انقراض الامامية.. فقلة تدبر بتأريخ الحياة السياسية والدينية والفكرية والاجتماعية بالمبدأ، **فالإمامة كانوا بكل زمان ومكان، وقد بقوا حتى اليوم في كل زمان ومكان**". [٩٨]

وبعد كل هذه الرحلة الطويلة في مناقشة ورد نظرية تطور الفكر السياسي الشيعي، ومحاولة إثبات وجوده منذ اليوم الأول وبصورته الأخيرة، وحتى النهاية، يصل الدكتور محمد حسين الصغير الى أهم فقرة وهو موضوع وجود الإمام الثاني عشر "محمد بن الحسن العسكري" الذي قلت انه لم يولد قط، وانه ليس سوى فرضية فلسفية وهمية، فيقول في الفصل التاسع: (الإمام المهدي حقيقة تأريخية)، وينفي أولاً وجود عصر الحيرة، بكلمات مختصرة، حيث يعده افتراضا: "وقد عرض فيه الى ما يسمى بعصر الحيرة دون **وجود أية حيرة**، ولكنها افتراضات وتمحلات لا يعضدها نص علمي ولا يوثقها سند تأريخي، وانما هو التشكيك المتعمد المتكيء على الاستبعاد، والاستبعاد أمر نفسي لا يشكل منهجا في الرد والجدل". [٩٩]

ثم يستعرض الدكتور الدليل العقلي لحقيقة المهدي، فيقول:"الدليل العقلي قائم على أساس أن الله الحجة على عباده، وذلك يقتضي وجود الحجة في كل عصر، وهذا يقتضي وجود الإمام المعصوم، وهذا ينحل عقليا الى القول بالإمامة أولاً، والى ضرورة القول بالعصمة ثانيا... ويا ليت شعري ما ينكر الكاتب من هذا الاستدلال؟ وما هو الخلاف فيه؟وهل يناقضه الدليل النقلي أم يعضده؟ وقد أيده الشيخ الطوسي بقوله: ان كل من قطع على وجوب اعتبار الدليل العقلي قطع على وجود صاحب الزمان وإمامته". [١٠٠]

ويأتي بعد ذلك بمجموعة روايات عامة عن المهدي المنتظر، حتى يصل الى الدليل التأريخي على حقيقة المهدي، فيقول في صفحة واحدة:" وقد لجأ الكاتب الى الهمز واللمز في هذا الدليل، ونفى به ولادة المهدي بحجة الظاهر من حياة الإمام العسكري وسيرته النافية أن يكون له ولد. **متجاهلا أن البرهان التأريخي كان قاطعا على وجوده بالولادة، وبمشاهدة أهل بيته له، وبمعرفة جملة من أصحاب أبيه له عندما شاهدوه، وهو صبي يدرج**. وأما التكتم على ولادته فهو مما ينبغي أن يكون لتعقب الدولة العباسية له، ولعلم سلاطينها بأنه سيولد، وانه الإمام الثاني عشر، والهجوم على دار الإمام العسكري في محاولة القبض عليه من قبل المعتضد العباسي أشهر من أن تذكر. ولأمر ما أوحى الله لأم موسى أن تتكتم على ولادة موسى (ع) بنص القرآن العظيم، وذلك الأمر هو الخوف

---

[٩٨] – ص ١٥٩

[٩٩] – ص ١٦٣

[١٠٠] – ص ١٦٤

عليه من القتل من قبل فرعون، فإذا كان ذلك واقعا، وهو واقع لا شك فيه، فما يقال هناك يقال هنا. ثم لماذا يجوز الكتمان في ولادة النبي والنبوة أهم، ولا يجوز الكتمان في ولادة الإمام؟؟

وبعد الولادة يقول الإمام الحسن العسكري على ما يرويه الكاتب نفسه عن الفضل بن شاذان عنه (ع) أنه قال:" ولد ولي الله وحجته على عباده، وخليفتي من بعده..".

وحينما ولد في النصف من شعبان سنة ٢٥٥ هجرية هناك ظاهرتان عند الإمام العسكري: الأولى أنه أرسل أموالا الى بعض مواليه من الشيعة في أماكن مختلفة، وأمرهم أن يعقوا عن ولده المهدي.

الثانية: ان الإمام العسكري كان يعرضه على أشخاص بمفردهم حين يزورونه، كعمرو الأهوازي، والحسن بن الحسين العلوي.

وإذا أنكر الكاتب كل هذا ، **فهل باستطاعته نكران النواب الأربعة وهم العدول الثقاة** عند جميع المسلمين، وتلك طرائحهم في بغداد يشاهدها الرائح والغادي". [١٠١]

وبعد أن يفرغ الدكتور الصغير كنانته، يرتدي زي المحلل النفسي فيقول:"يبدو لي ان **الكاتب يعيش في صراع نفسي داخلي**، فهو موزع بين نوازع اللاشعور التي تدفعه وتشده الى عقيدته الأولى، **وبين المغريات في الجاه والمال والشهرة** وما تجر اليه من انحلال وتبعية في المعتقد والسيرة، وهو لا يكاد يلمح حقيقة الأمر بحياد تام لأنه مزدوج الشخصية والتفكير والعطاء، وقد أدى به هذا التناقض الغريب الى القلق وعدم الاستقرار النفسي والذهني، فهو يدعو الى السير على نهج الأئمة ولكن بأسلوب يبدو عليه الالتواء.. ويدعو أتباع أهل البيت للالتزام بطريق أهل البيت والسير على نهجهم لإرساء قواعد الشورى... ويدعو الشيعة الى السير على نهج أهل الأئمة بالتخلص من أوهام المتكلمين وفرضياتهم، من علماء الشيعة ومتكلميهم ..". [١٠٢]

هذا هو أهم ما جاء في كتاب الدكتور (البروفيسور) الشيخ محمد حسين الصغير (الفكر الإمامي من النص حتى المرجعية).

وإذا ما أردنا أن نلخص كلامه في سطور، فانه يمكن القول: انه يعتقد بنشوء المذهب الشيعي الإمامي الاثني عشري في عهد الرسول الأعظم محمد (ص) واستمراره الى اليوم، وعدم حدوث أي تطور فيه، وان الحركات الشيعية الأخرى التي بلغت السبعين، ما هي إلا انشقاقات جانبية عنه. على العكس مما قلت في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) من تطور الفكر السياسي الشيعي

---

[١٠١] – ص ١٦٩

[١٠٢] – ص ١٧٧

من موضوع الولاء والحب لأهل البيت، الى القول بأحقيتهم، وحصر الحق في الإمامة والخلافة بهم، ثم انشقاق الشيعة ،وحدوث فريق جديد يحصر الحق بالإمامة في البيت الحسيني، ثم ولادة فريق يقول بقانون الوراثة العمودية، وتذبذب الامامية بين الإسماعيلية والفطحية والموسوية والقطعية، ومواجهتهم للتحديات في رفض أهل البيت لنظريتهم، وحدوث مشكلة البداء، ووصول الإمامة الى أطفال صغار، وأخيرا وصول النظرية الى طريق مسدود بوفاة الإمام العسكري دون خلف، واختراع ولد موهوم له، ثم انقراض الفكر الإمامي، وغيبة الشيعة.

ويلاحظ أن الدكتور الصغير لم يأخذ الأفكار التي طرحتها فكرة فكرة بصورة كاملة، ليرد عليها بحذافيرها ، وانما اختار بعض النقاط المتفرقة منها، ليرد عليها بصورة منفردة، ولم يتوقف ليناقش الروايات والأدلة التي قدمتها على التطور، وانما اكتفى بما يحلو له ويسهل عليه. وردد دائما الصورة التقليدية الموروثة والمعروفة عن نظرية الإمامة، واعتبر أي نقد لهذه الصورة أو تشكيك بها هجوما على الشيعة والتشيع وأئمة أهل البيت والعلماء والمتكلمين والرواة والنواب، ولست أدري ماذا كان يريد مني ؟ أن أمجد وأقدس وأعظم الرجال الذين صنعوا الفكر الإمامي؟

ولكي يسوق الصغير النظرية الامامية فانه تجنب بالمرة أية عملية نقد للرواة والروايات التي ذكرها أو ساقها لإثبات ما يريد، واتبع منهجا أخباريا حشويا فريدا من نوعه، لا يقبل به أدنى باحث علمي موضوعي. ورفض أن يفتح عقله على أي سؤال؟ أو التفكير في أية قضية أو أية مشكلة واجهت الفكر الإمامي في تاريخه الطويل، واضطر الى ان يغمض عينيه عن كثير من أحداث التاريخ، أو يقرأها بعيون إمامية منحازة سلفا. فقد رفض مثلا حدوث البداء في عملية تسمية الأئمة، وهي قصة يذكرها علماء الامامية الاثني عشرية، وتدل على عدم وجود القائمة المسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر من قبل، وعلى غموض تسلسل الأئمة حتى لدى الأئمة وأصحابهم وخاصة شيعتهم، فضلا عن عامة الشيعة أو عامة المسلمين. وكان يجدر بالدكتور الصغير التوقف عند هذه القصة قليلا ليدرسها أو يفكر فيها قليلا، ولكن تمسكه بأفكاره الموروثة عن قدم الفكر الإمامي، جعله يرتجف ويرفض النظر الى تلك الحقيقة التي تنسف كثيرا من موروثاته الساذجة والأسطورية. وكذلك رفض استماع الحديث عن (الحيرة) التي عصفت بشيعة الإمام العسكري، وألفوا فيها الكتب مثل (الإمامة والحيرة) لعلي بن بابويه الصدوق. وبدلا من أن يناقش موضوع الحيرة التي تدل على غموض الخلف والتي أدت الى تفرق الشيعة الى أربعة عشر فرقة حسبما يقول النوبختي والأشعري القمي والمفيد والطوسي والمرتضى وكل مؤرخي الشيع، فانه ارتضى لنفسه القول:" انها افتراضات وتمحلات لا يعضدها نص علمي ولا يوثقها سند تاريخي،وانما هو التشكيك المتعمد المتكيء على الاستبعاد".

ولست أدري من الذي يستبعد؟ ماذا؟ أنا الذي اعتمد على التاريخ الشيعي، الذي لا يحب الصغير قراءته؟ أم هو الذي يحاول قراءة التاريخ وكتابته حسبما يشتهي، وينسجم مع نظرياته الوهمية والأسطورية؟

وكنا نتوقع أن يتوقف الدكتور ولو للحظات عند ما يسمى بالدليل التاريخي الذي يثبت أو لا يثبت ولادة ووجود "محمد بن الحسن العسكري" والذي بحثناه في فصل كامل، فإذا به يختصر الكلام في سطور قليلة ويريح نفسه من عناء البحث والحديث، ويستعير نصوصا من السيد المرتضى والشيخ الطوسي تفترض بصورة "عقلية" وجود الولد للإمام العسكري، ليدعي بعد ذلك :" ان البرهان التأريخي كان قاطعا على وجوده بالولادة، وبمشاهدة أهل بيته له، وبمعرفة جملة من أصحاب أبيه له عندما شاهدوه وهو صبي يدرج". ويستشهد ببعض الروايات التي تقول أن الإمام العسكري أخبر عددا من مواليه بولادته، وأنه أرسل أموالا اليهم ليعقوا عن ولده، وأنه كان يعرضه على بعض أصحابه.

ان الصغير يذكر هذه الروايات بدون أي تحقيق في أي سند، ويقول في نفس الوقت، بتناقض عجيب، ان الإمام العسكري قد تكتم على ولادة ابنه، فهو مما ينبغي أن يكون لتعقب الدولة العباسية له، ولعلم سلاطينها بأنه سيولد، ويشبه الخوف الذي يدعي انه كان محيطا بولادته بالخوف الذي كان محيطا بولادة النبي موسى عليه السلام.

ولا يفكر الصغير ذرة واحدة فيما ينقل ويقول، فهو من جهة يدعي الخوف الشديد والكتمان، ومن جهة أخرى يشير الى اعلان الإمام العسكري لمولده والعق عنه.

لقد استعرضت في كتابي جميع الروايات والإشاعات التي ذكرها المتأخرون في القرن الرابع والخامس ، كالصدوق والمفيد والمرتضى والطوسي والنعماني وغيرهم، ودرستها رواية رواية وراويا راويا، وبينت التناقض الموجود فيها ، وانعدام الإسناد، وصدورها عن كذابين ووضاعين ومجهولين، بحيث لا يجوز الاعتماد عليها مطلقا، ولكن الدكتور الصغير يرددها من دون تفكير، ويتعجب بعد كل ذلك قائلا:" وإذا أنكر الكاتب كل هذا، فهل يستطيع نكران النواب الأربعة، وهم العدول الثقاة عند جميع المسلمين".

وأقول للشيخ الصغير لماذا تتعجب من ذلك؟ فكر قليلا وسوف يزول عجبك؟

ولماذا تفترض الثقة بهؤلاء المدعين للنيابة، وقد كان ينافسهم عشرون آخرون، كل منهم يدعي النيابة لنفسه ويكذب الآخرين؟ فلماذا تصدق هؤلاء الأربعة وتكذب العشرين الباقين؟ وما هو دليلك على صحة كلامهم؟ خصوصا وانهم يؤسسون لعقيدة دينية بلا آية من القرآن الكريم ، ولا حديث من الرسول، وخلافا لأقوال الأئمة من أهل البيت وخصوصا للإمام العسكري الذي توفي دون خلف ودون ان ينص على أحد أو يذكر وجود ولد له، في الظاهر؟ ولماذا ترفع يدك عن الظاهر

وتقبل قول مدعي النيابة الباطني، والذي يحمل شبهة لهم أن يكونوا يجرون النار لقرصهم؟ وإذا كنت تقبل قول هؤلاء النواب الأربعة، فلماذا لا تقبل قول أشخاص آخرين من أصحاب الإمام الصادق ادعوا وجود ولد لابنه عبد الله الأفطح، وقالوا انه المهدي المنتظر وانه سوف يظهر في المستقبل؟ لماذا ترفض قول هؤلاء وتقبل قول أولئك؟ وعلى أي أساس؟

ان التاريخ الشيعي يقول ان أخا الإمام العسكري جعفر بن علي أنكر وجود ولد لأخيه ، وان أمه (حديث) استلمت إرثه، ولم تعرف له ولدا، وان جارية له يقال لها نرجس ادعت انها حامل، أو ظنت أنها كذلك ، ربما لتأخر الطمث عنها، ثم تبين كذبها، فمن هم أهل البيت الذين شاهدوه؟ وهل درست الروايات أو الإشاعات التي اختلقت فيما بعد وادعت ذلك؟

لقد كانت قراءتنا الخاصة عن تطور الفكر السياسي الشيعي، محاولة اجتهادية لإعادة قراءة التاريخ الشيعي، وكان يفترض بالدكتور (البروفيسور) الشيخ الصغير أن يقوم برد علمي يمارس فيه قدرا من التحقيق والاجتهاد، لا أن يردد كالببغاء المفاهيم والإشاعات الموروثة، بتقليد أعمى لا يناسب شهاداته التي يحملها على صدره.

وإذا كان هو يلتزم بقدسية الفكر الإمامي الموروث الذي لا يقبل نقضا ولا ردا، كما يقول، فانه لا يستطيع أن يمنع الآخرين من طرح ذلك الفكر على بساط البحث والتحقيق العلمي، وقبوله كله أو رفضه كله، وليس فقط اختيار بعضه أو رفض بعضه.

وإذا لم يستطع الدكتور الصغير ان يثبت وجود وولادة "محمد بن الحسن العسكري" فان كل "أدلته" الأخرى تذهب أدراج الرياح، لأنها تصبح افتراضات فلسفية وهمية وخيالية ظنية، وروايات مختلقة فيما بعد، وقد أثبت في فصل آخر من كتابي ضعف واختلاق كل تلك الروايات التي تتحدث عن الاثني عشرية وعن الإمام الثاني عشر، ويمكنك مراجعتها على موقعي على العنوان التالي (www.alkatib.co.uk).

يعتقد الدكتور الصغير أن الفكر الإمامي فكر حي وخالد، وينسى ان الشيعة يعيشون منذ أكثر من ألف عام بلا إمام معصوم معين من قبل الله، وانهم قد دخلوا من أجل ذلك في مرحلتين:

الأولى: الغيبة والتقية والانتظار، حيث حرموا إقامة الدولة في عصر غيبة الإمام، لاشتراطهم العصمة والنص في الإمام، وتحريمهم للشورى وولاية الفقيه، ورفضهم لنظرية الشيعة الزيدية الذين كانوا يدعونهم للثورة والقيام، خصوصا في أيام العهد البويهي (الزيدي) في القرنين الرابع والخامس الهجريين.

الثانية: المرحلة الجديدة التي قالوا فيها بنظرية ولاية الفقيه، والنيابة العامة للفقهاء، وأجازوا لأنفسهم الانخراط في العمل السياسي والمبادرة الى تأسيس الدولة الإسلامية، وقبولهم بالنظام الديموقراطي، وهو ما يتعارض تماما مع الفكر الإمامي الذي كان يشترط العصمة والنص في الإمام ويحرم الشورى.

فأين الحيوية والخلود في الفكر الإمامي؟ وماذا يعني الانقراض؟

نعم.. انه موجود في الكتب والأذهان، ولكن لا يمكن تطبيقه في الخارج، ولذلك فان الشيعة الامامية قبلوا أخيرا بما رفضوه من قبل.

ألم يقل الشيخ الصدوق:"التقية فريضة واجبة علينا في دولة الظالمين، فمن تركها فقد خالف دين الامامية وفارقه. والتقية واجبة لا يجوز تركها الى أن يخرج القائم، فمن تركها فقد دخل في نهي الله عز وجل ونهي رسوله والأئمة (ع) ويجب الاعتقاد أن حجة الله في أرضه وخليفته على عباده في زماننا هذا هو القائم المنتظر ابن الحسن. ويجب ان يعتقد انه لا يجوز أن يكون القائم غيره بقي في غيبته ما بقي، ولو بقي عمر الدنيا لم يكن القائم غيره"؟

ألم يقل الشيخ محمد بن أبي زينب النعماني:"ان أمر الوصية والإمامة بعهد من الله تعالى وباختياره، لا من خلقه، ولا باختيارهم، فمن اختار غير مختار الله وخالف أمر الله سبحانه، ورد مورد الظالمين والمنافقين الحالين في ناره"؟

ربما سيقول الدكتور الصغير: ان المقصود بـ:"الإمام" هنا هو الإمام المعصوم، وليس الإمام بمعنى الرئيس والخليفة والسلطان والأمير والزعيم، وأقول له: راجع كتب الكلام الشيعية الامامية بدقة حتى تعرف معنى "الإمام" ومحل الخلاف بينهم وبين بقية المسلمين، الذين كانوا يتحدثون عن ضرورة نصب الإمام من بعد الرسول لتطبيق الشريعة الإسلامية، وانه ليس سوى الرئيس أو أمير المؤمنين. ولا يسعفك أبدا تحوير معنى كلمة (الإمام).

وقبل أن انهي ردي على كتاب الشيخ الصغير، الذي لم يحمل أي رد على كتابي، ولم يكن سوى "رفضا" ضعيفا. أود التوقف عند نقطة طرحها في طيات كلامه، وهي موضوع (الأمانة العلمية) واتهامه لي بتحريف كلام السيد المرتضى في نقله لرواية العباس بن عبد المطلب. وهي نقطه أثارها عدد ممن تصدى للرد علي، فأقول:

ان كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) ضم ثلاثة أجزاء، وكان يقع في ألف صفحة ، فاختصرته الى حوالي النصف ، وقد ضم أكثر من ثمانمائة وسبع وعشرين إحالة الى مصدر ، توخيت الدقة فيها والأمانة واعتمدت في كتابته في لندن ، سنة ١٩٩٢ على قصاصات ورقية سجلت فيها ملاحظاتي ومصادري أثناء إجراء البحث في قم ومشهد وطهران ، وكان الكتاب يتركز حول فرضية وجود الإمام الغائب (محمد بن الحسن العسكري) حيث عرضت في القسم الأول منه الأدلة الفلسفية العقلية والأدلة الروائية والتاريخية ، وناقشتها في قسم آخر لأخلص الى ضعف جميع الأدلة ، وان القول بوجود ولد في السر للإمام الحسن العسكري كان افتراضا فلسفيا أكثر منه حقيقة تاريخية ثابتة ومجمع عليها بين الشيعة ، وان الدافع الرئيسي لذلك الافتراض كان يرتكز على نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت الذين استعرضت أقوالهم وتاريخهم ووصاياهم وتجربتهم السياسية وقلت انهم كانوا يؤمنون بنظرية

الشورى ، وان نظرية الإمامة الإلهية التي تقوم على العصمة والنص والوراثة العمودية كانت نظرية سرية باطنية تتستر بالتقية، و انها من اختلاق المتكلمين، ويرفضها أهل البيت في الظاهر ، وقد واجهت منذ نشوئها في أواسط القرن الثاني الهجري تحديات كثيرة وانقسامات عديدة وتطورات مختلفة الى ان وصلت الى طريق مسدود بوفاة الإمام الحسن العسكري في منتصف القرن الثالث الهجري دون ان يشير الى وجود ولد له في السر يرثه في الإمامة أو يكون خليفة له. وان عامة الشيعة في القرون الثلاثة الأولى لم يكونوا يؤمنون بنظرية الإمامة ومن آمن منهم بها اضطر للتخلي عنها بعد وفاة الإمام العسكري وانقطاع سلسلة الأئمة من أهل البيت.

وفي معرض حديثي عن بعض الحوادث التاريخية المؤيدة لنظرية أهل البيت في الشورى ، ذكرت محاولة العباس بن عبد المطلب لسؤال النبي عند الوفاة عن القائم بالأمر من بعده ، ودعوته الإمام علي بن أبي طالب للبيعة بعد وفاته ، ورفض الإمام لها، وكذلك رفضه الاستجابة لطلب أبي سفيان بمعارضة أبي بكر والتأليب عليه ، وعدم وصية النبي بالإمامة الى أحد ، وقلت في كتابي: ان الشيعة الامامية ينقلون تلك الروايات والنصوص المناقضة لنظرية الإمامة، ولكنهم يؤولونها بالتقية أو يفسرونها تفسيرات أخرى ، واستشهدت بالشريف المرتضى الذي يذكر بعض تلك الحوادث والنصوص في كتابه السجالي (الشافي) دون ان ينكرها أو يردها لضعف في السند ولكنه يؤولها بما يتفق مع عقيدته في الإمامة ، حيث يقول عن سؤال العباس رحمه الله للنبي (ص):" يحتمل ان يكون سؤاله للنبي عن حصول الأمر لهم وثبوته في أيديهم ، لا عن استحقاقه ووجوبه ، يجري ذلك مجرى رجل نحل بعض أقاربه نحلا وأفرده بعطية بعد وفاته ثم حضرته الوفاة ، فقد يجوز لصاحب النحلة ان يقول له: أترى ما نحلتنية وافردتني به يحصل لي من بعدك؟ ويصير الي؟ أم يحال بيني وبينه؟ ويمنع من وصوله الى ورثتك؟ ولا يكون هذا السؤال دليلا على شكه في الاستحقاق بل يكون دالا على شكه في حصول الشيء الموهوب به الى قبضته ، والذي يبين صحة تأويلنا وبطلان ما توهموه قول النبي في جواب العباس ، على ما وردت به الرواية: إنكم المقهورون ، وفي رواية أخرى: إنكم المظلومون" (الشافي ج٤ ص ١٥٣)

"وأما الخبر الذي رواه (صاحب المغني) عن العباس من انه قال لأمير المؤمنين: لو سألت النبي عن القائم بالأمر بعده ، فقد تقدم في كتابنا الكلام عليه وبينا انه لو كان صحيحا لم يدل على بطلان النص" (المصدر ص ١٠١)

وقال المرتضى عن بيعة العباس :" يقال عن هذا جوابان : أحدهما : ان العباس لما بلغه فعل أهل السقيفة وقصدهم الأمر من جهة الأخبار ، أراد ان يحتج عليهم بمثل حجتهم فسأل أمير المؤمنين بسط يده للبيعة ليبايعه فيكون آخذا للحجة من جميع جهاتها ومضيعا لعذرهم فيما صنعوه ، والجواب الآخر:

ان البيعة لا تناقض النص ولا تدل على بطلانه. واما امتناعه (أي الإمام علي) عما بذله العباس من البيعة فلأنه كان يعرف الباطن ، وكلام العباس على الظاهر ، وليس يمتنع ان يغلب في ظنه ما لا يغلب في طن العباس فلا يكون امتناعه دلالة على صواب ما جرى" (الشافي ج ٤ ص ٢٥٢)

ويقول المرتضى عن قصة أبي سفيان وعرض دعمه للإمام علي :" هو خبر متى صح لم يكن فيه دلالة على أكثر من تهمة أمير المؤمنين لأبي سفيان وقطعه على خبث باطنه وقلة دينه وبعده عن النصح فيما يشير به ولا حجة فيه ولا دلالة على إمامة أبي بكر".

ان الشريف المرتضى يعرب عن طريقته التأويلية في رفض الروايات والنصوص المخالفة لعقيدته في الإمامة إذ يقول :" لا بد ان نطرح كل خبر ناف ما دلت عليه هذه الأدلة القطعية ، ان كان غير محتمل التأويل ، ونحمله بالتأويل على ما يوافقها ويطابقها إذا ساغ ذلك فيه". ومن هنا فانه لا يرد الروايات التاريخية التي قدمها له القاضي المعتزلي عبد الجبار الهمداني في (المغني) ولا يرفضها لعيب في السند ، وانما يحاول تأويلها بصورة تعسفية لأنها لا تنسجم مع عقيدته.

وهذا شأنه ولا دخل لنا فيه.

وما يهمنا من الحديث هو موضوع الإمامة العلمية التي أثارها بعض المنتقدين الذين ادعوا بأني أهدف من وراء نقلي لتلك الأخبار عن الشريف المرتضى زعزعة الثقة والتشكيك في عقائد بعض الأفراد محدودي الثقافة وتضليلهم، أو التلاعب بالنصوص. فأقول:

أولا : ان الشريف المرتضى رحمه الله ذكر فعلا تلك الروايات ولم يردها ، وانما أولها ، وهذا اعتراف منه بصحتها .

ثانيا: حتى إذا لم يعترف المرتضى بتلك الروايات فانه لن يغير من التاريخ شيئا ، ولن يؤثر على مجموع الروايات الأخرى الواردة في أصح الكتب الشيعية كنهج البلاغة والكافي.

ثالثا: ان من يحاول تضليل الناس والتشكيك في عقائد محدودي الثقافة لا يرسل كتابه أولا الى المراجع والعلماء وأساتذة الحوزة وينتظر سبع سنين ويطلب منهم الرد عليه ومناقشته وتنبيهه الى نقاط الضعف في بحثه قبل ان يقوم بنشره.

رابعا: ان سقوط بعض الكلمات أو الإشارات ، فرضا ، لا يدل بالضرورة على النية السيئة أو الخيانة العلمية ، ولا يؤثر على أساس البحث ، خاصة إذا كان هذا يتعلق بموضوع هامشي جدا لا يقدم ولا

يؤخر في البحث ، فسواء اعترف المرتضى بتلك الروايات أو لم يعترف وذكرها أو لم يذكرها أو نقلها عن المغني أو لم ينقلها، لا يثبت ذلك ولادة ابن للإمام العسكري، ولا ينقذ نظرية الإمامة الإلهية ولا يسندها الى أهل البيت.

خامسا: ان تركيز النقد على بضع مصادر في الكتاب فقط ، بعد عشر سنين ، ينطوي على اعتراف ضمني بصحة أكثر من ٨٢٠ مصدر آخر يحيل اليه الكتاب ويقدم شهادة علمية من الحوزة بقيمة الدراسة.

سادسا : ان التضليل العلمي والخيانة والتدليس يتمثل في إطلاق صفة التواتر والإجماع على حكاية سرية اختلف حولها الشيعة الامامية وكانت خلاف الظاهر وهي أسطورة ولادة ابن للإمام الحسن العسكري .

سابعا : ان العجز عن مناقشة الدراسة والرد عليها أو إثبات وجود الإمام الثاني عشر يدفع بعض المتحاورين للبحث عن نقاط جانبية وتضخيمها للتغطية على تهربه من الاعتراف بالحقيقة.

ولو راجع الدكتور الشيخ محمد حسين الصغير كتابه، لوجد نفسه يقوم بما اتهمني به مرتين: الأولى: عندما نسب لي في الصفحة ١٠٠ في السطر العاشر، القول بمعجزة تكلم الحجر الأسود وتسليمه على الإمام علي بن الحسين في مقابل عمه محمد بن الحنفية، بينما كنت أنا انقل الرواية عن الامامية، وانتقدهم فيها، فكيف أقول بها؟

الثانية: عندما استشهد بحكاية حوار هشام بن الحكم مع الرجل الشامي في منى، وحواره مع ضرار وعبد الله بن يزيد الاباضي ، في صفحة ٨٦ ، والتي ذكرتها في معرض نقل استدلال الامامية على العصمة، وليس الإيمان بها أو تبنيها، بالطبع، ولكن الشيخ الصغير قال عن الرواية الأولى :" وقد أوردها الكاتب نفسه"، وقال عن الثانية:" وقد ذكرها الكاتب نفسه أيضا، وهي عليه لا له" دون أن يشير بالطبع الى رفضي لها بقوة.

فماذا يعتبر الشيخ الدكتور فعله المتعمد هذا ؟ هل هي أمانة علمية؟ أم ماذا؟

١٠- مع الشيخ جواد التبريزي في (رسالة مختصرة في النصوص الصحيحة على إمامة الأئمة الإثني عشر).[١٠٣]

---

103 - http://www.tabrizi.org/?W3Village=rad/nosoos/main

تمخض الجبل فأولد..فأراً

في رده على كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) اعتبر الشيخ جواد التبريزي، نقد نظرية الإمامة وفرضية وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري)، عملية تشكيك في المسلمات العقائدية الموجودة لدى المسلمين، وبالذات لدى الطائفة المحقة أتباع أهل البيت عليهم السلام، ومحاولة لإلقاء الشبهة في قلوب العوام من أتباع هذا المذهب وتشكيكهم في عقيدتهم. وأخذ التبريزي على من يطرح تلك الاشكالات نشرها بين عامة الناس من الذين لم يطلعوا بشكل دقيق على حدود تلك المسائل ولم يفحصوا في أدلتها، وعدم طرحها على علماء الدين المتخصصين في العقائد والقادرين على إثباتها بالدليل القاطع.

وبالرغم من خلط التبريزي بين العقائد الإسلامية الثابتة كالتوحيد والنبوة والمعاد، وبين النظريات المذهبية الخاصة والخرافات والأساطير المتسربة في التراث، واعتبارها من المسلمات العقائدية التي لا يجوز التشكيك فيها، واتهام كل نقد بناء لها، بأنه "شبهة" فانه حاول مسبقا أن يتعالى على الأسئلة المعقولة التي طرحها الكتاب بالإدعاء بأن الكاتب توجه في حديثه الى عوام الناس ليضلهم ويجد بينهم سوقا نافقة، وتهرب من مواجهة علماء متخصصين في شئون الدين والعقائد. وهذا خلاف الحقيقة حيث يعلم الجميع بأني طرحت مواضيع الكتاب للمناقشة في صفوف الحوزة العلمية في قم وغيرها، بصورة عامة وفردية، ولمدة سبع سنوات، وطلبت من عدد كبير من العلماء مناقشة المسودة قبل طبع الكتاب ونشره، ولكني واجهت إعراضا مريبا وتهربا مغلفا باستعلاء واستهانة بالكتاب. ولم يقم أحد بالتصدي للرد على الكتاب إلا بعد نشره وتأثيره الكبير على الناس الذين هبوا للضغط على "العلماء" للرد عليه، ومع ان بعضهم قد اهتم بالكتاب وقرأه على الأقل قبل أن يرد عليه، إلا ان بعض "العلماء" حاول الرد من دون أن يحمل نفسه عناء الاطلاع على ما جاء في الكتاب من مناقشة للأدلة المختلفة والروايات التي يوردها أصحاب نظرية الإمامة ووليدتها فرضية وجود الإمام الثاني عشر. ويبدو ان الشيخ التبريزي كان أحد هؤلاء "العلماء" الذين اعتصموا بمسلماتهم الموروثة، رافضين أية محاولة للاجتهاد أو إعادة النظر في نظرية الإمامة، من قبل ومن بعد. ورغم أنه وعد بتقديم إجابة شافية وافية على الأسئلة المطروحة، إلا انه لم يتمخض إلا عن (رسالة مختصرة) انطوت على أمور متناقضة واعترافات بوجود غموض ومبررات للشك والحيرة. في حين كان يفترض فيه، وفي من يدعي العلم والاجتهاد أو يتبوأ مقعد المرجعية الدينية، أن يبادر الى دراسة موضوع الإمامة الذي يعتبره جزءا مهما من العقيدة، ويرد على الإشكالات والأسئلة

المطروحة بدقة وتفصيل، لا أن يجعل من مجرد الرد عنوانا دعائيا، وذرا للرماد في العيون، وادعاء فارغا بتقديم الجواب الشافي الوافي.

ولأن رد الشيخ التبريزي على كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) لم يكن بالمستوى، فاني لم اسمع به مطلقا، لولا تنبيه أحد تلامذته لي اليه مؤخراً، وادعائه بتقديم الشيخ روايات صحيحة على وجود الإمام الثاني عشر ونظرية الإمامة، وهذا ما دفعني للبحث عن الكتاب الى أن وجدته في موقع الشيخ على الإنترنت، وقد كان مفاجئة كبيرة لي لأنه لم يكن سوى كراس صغير جداً ، أصغر مما توقعت من "مرجع ديني كبير" يتصدى لبحث أمر عقائدي يقول انه من المسلمات، ويستنكر من يشكك فيه.

وبدلا من أن يبحث الشيخ التبريزي موضوع وجود (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) بصورة مستقلة، ويبني نظريته في الإمامة بعد إثبات ذلك، فضل اختصار الطريق بمحاولة إثبات نظرية الإمامة أو الاثني عشرية والاستنتاج من بعض الأحاديث صحة فرضية وجود الإمام الثاني عشر "ولد" الإمام العسكري. ورغم ان هذا طريق معكوس وغير منطقي، فانه لم يفلح في مسعاه هذا أيضا.

لقد ادعى في البداية :"انه يتعرض إلى ذكر بعض الروايات الصحيحة والصريحة التي تعين أسماء الأئمة (عليهم السلام) مما يقطع الطريق على من يدعي عدم وجود النص عليهم أو على بعضهم، ويثبت أن المدعي لعدم وجود النص . لو سلمت نيته . فإنه ضعيف الإطلاع جداً على أخبار أهل البيت وغير بصير بأحاديثهم. والتزم أن يكون النص الذي يورده **صحيحاً من غير شبهة أو مناقشة**". ووعد بأنه سيتعرض إلى ذكر النصوص الواردة بشأن إمامة كل إمام بخصوصه. وقال:"ان النص عليهم كان حاصلاً بطرق مختلفة" ولكنه اعترف مقدماً "بأن الظروف التي أحاطت بأئمة أهل البيت وشيعتهم الكرام في أدوار التاريخ كانت من الصعوبة بحيث كان نقل الحديث الذي ينص على إمامة المعصومين خصوصاً الذين كانوا في فترات متأخرة، كان أمراً في غاية الخطورة".

ولكن هل استطاع الشيخ التبريزي أن يفي بوعده، أو أن يقدم نصا صحيحاً واحداً؟ أم حاول التشويش على عامة الناس الذين لا يميزون بين الأحاديث ولا يعرفون الصحيح من السقيم؟

قبل أن ننظر في "أدلته الصحيحة" يجدر بنا أن ننبه الى نقطة مهمة وهي ضرورة استقلالية الأدلة واتفاق جميع المسلمين عليها، وإلا فان كل فرقة من الشيعة كالاسماعيلية والواقفية، وكل طائفة من المسلمين تأتي بأدلة وروايات خاصة من شيوخها وعلمائها ورجالها على صحة مذهبها، ولا يمكن ان تكون كل المذاهب والطوائف صحيحة في وقت واحد مع اختلافها حول أمر معين، ولا بد من النظر الى ما تنفرد به من روايات بعين مستقلة خارجة عن إطارها الخاص، فمثلا لو جاء الواقفية وقالوا بأن الإمامة محدودة في سبعة وان سابع الأئمة (موسى الكاظم) هو خاتم الأئمة وانه غائب وأنه المهدي المنتظر، وجاءوا على مزاعمهم بأحاديث كثيرة قالوا انه صحيحة لأنها مروية عن شيوخهم الثقاة العدول في نظرهم، فان قولهم لن يشكل حجة لبقية المذاهب ، وان دعواهم بصحة أحاديثهم مشبوهة ومناقشة

ومردودة، ولا يجوز حتى لهم الاعتماد عليها، وكذلك إذا جاء الاسماعيليون وقالوا بأن الإمامة في ولد إسماعيل بن جعفر الصادق وجاءوا كذلك بأحاديث قالوا عنها أنها صحيحة ومروية عن ثقاتهم وعدولهم، فان قولهم لن يشكل حجة بالنسبة لبقية المذاهب، وذلك لأن دعواهم بالصحة والوثاقة مردودة ومشبوهة ومناقش فيها، وكذلك إذا جاء الاثنا عشريون بأحاديث حول نظريتهم الخاصة في الإمامة، قالوا عنها انها مروية عن ثقاتهم وعدولهم فان ذلك لن يشكل حجة حتى لهم فضلا عن بقية الشيعة أو عامة المسلمين، وذلك لوجود الشك والشبهة فيها، ولا بد أن يأتي الجميع بروايات يعترف بصحتها جميع المسلمين والفرق الأخرى حتى يصح أن يحتجوا بها لأنفسهم وعلى غيرهم.

ان الثقة والعدالة التي يدعيها كل فريق لشيوخه ورواته، خاصة في المسائل التي ينفرد بها، لا يعترف بها الآخرون، ولا يجوز الاعتماد في التوثيق والتصحيح على رجال المذهب أنفسهم، وانما يجب النظر اليهم بصورة مستقلة فإذا ثبتت وثاقتهم وثبتت صحة رواياتهم نأخذ بها ، وإذا لم تثبت بصورة مستقلة لا نقلد أحدا من أتباعهم فيما يدعون.

وهذه مسألة واضحة وبديهية، ولكن الشيخ التبريزي يلتف عليها، ويدعي الصحة والوثاقة لروايات من داخل المذهب الاثني عشري، فيقول:"يوجد **في مصادرنا الحديثية** العديد من الروايات التي تنص على تحديد أسماء الأئمة المعصومين (عليها السلام)، ولكن حيث أن بناءنا هو على الاختصار في هذه الرسالة، لذلك سنكتفي بذكر رواية صحيحة صريحة في كل باب (أو روايتين)، وفيها لمن أراد الدليل كفاية وغنى. وهذه الروايات تنقسم بحسب المدلول إلى أقسام:

القسم الأول

ما ورد من الروايات في تحديد أن الأئمة (عليها السلام) هم من وُلد الحسين (عليه السلام)... فمن تلك الروايات: (**صحيحة**) ما رواه الشيخ الكليني رحمه اللّه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن إسحاق بن غالب عن أبي عبد اللّه الصادق (عليه السلام) من كلام يذكر فيه الأئمة.. إلى أن قال "فلم يزل اللّه يختارهم لخلقه من وُلد الحسين من عقب كل إمام، كلما مضى منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إماماً وعلماً هادياً".

ومنها (**صحيحة**) ما رواه الشيخ الصدوق رحمه اللّه عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب والهيثم ابن مسروق النهدي، عن الحسن بن محبوب السراد عن علي بن رئاب عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال سمعته يقول: "إن أقرب الناس إلى اللّه عز وجل وأعلمهم به وأرأفهم بالناس محمد صلى اللّه عليه وآله، والأئمة فادخلوا أين دخلوا وفارقوا من فارقوا، عنى بذلك حسيناً وولده فإن الحق فيهم وهم

الأوصياء ومنهم الأئمة، فأينما رأيتموهم فاتبعوهم **وإن أصبحتم يوماً لا ترون منهم أحداً منهم** فاستغيثوا باللّه عز وجل وانظروا السنة التي كنتم عليها واتبعوها وأحبّوا من كنتم تحبون وأبغضوا من كنتم تبغضون فما أسرع ما يأتيكم الفرج".

ويؤيدها ما رواه في كمال الدين، عن أبيه عن سعد بن عبد اللّه عن يعقوب بن يزيد عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن مسكان عن أبان عن سليم بن قيس الهلالي عن سلمان الفارسي قال: "دخلت على النبي صلّى اللّه عليه وآله، فإذا الحسين بن علي على فخذه وهو يقبّل عينيه ويلثم فاه ويقول: أنت سيد ابن سيد، أنت إمام ابن إمام أبو أئمة أنت حجة الله ابن حجته وأبو حجج تسعة من صلبك تاسعهم قائمهم".

القسم الثاني:الروايات التي تنصّ على أسماء الأئمة (ع) بدءاً من الإمام أمير المؤمنين (ع) حتى الإمام محمد بن علي الباقر (ع)

وهي متعددة نكتفي منها بروايتين:

الصحيحة الأُولى: رواها الشيخ الكليني رحمه اللّه عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس، وعلي بن محمد بن سهل بن زياد أبي سعيد عن محمد بن عيسى عن يونس، عن ابن مسكان عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد اللّه (ع) عن قوله اللّه عز وجل "أطيعُوا اللّهَ وَأطيعُوا الرَّسُولَ وَأُولي الأَمر منكُم" ، فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين (ع)، فقلت: إن الناس يقولون فما باله لم يسمِّ عليّاً وأهل بيته في كتاب اللّه عز وجل؟ فقال: قولوا لهم: إن رسول الله نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ اللّه لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتى كان رسول اللّه هو الذي فسر ذلك ونزلت الزكاة ولم يسمّ لهم من كل أربعين درهماً درهم، حتى كان رسول اللّه هو الذي فسّر لهم ذلك، ونزل الحج فلم يقل لهم طوفوا أسبوعاً حتى كان رسول الله هو الذي فسّر لهم ذلك ونزلت "أطيعُوا اللّهَ وَأطيعُوا الرَّسُولَ وَأُولي الأَمر منكُم" ونزلت في علي والحسن والحسين فقال رسول الله في علي (من كنت مولاه فعلي مولاه)، فقال (ص): أوصيكم بكتاب اللّه وأهل بيتي فإني سألت اللّه أن لا يفرق بينهما حتى يوردهما علي الحوض فأعطاني ذلك، وقال لا تعلموهم فهم أعلم منكم، وقال إنهم لن يخرجوكم من باب هدى ولن يدخلوكم باب ضلالة. فلو سكت رسول اللّه فلم يبين من أهل بيته لادعاها آل فلان وآل فلان، لكن اللّه أنزل في كتابه تصديقاً لنبيه "إنَّمَا يُريدُ اللّهُ ليُذهبَ عَنكُمُ الرِّجسَ أهلَ البَيت وَيُطَهِّرَكُم تَطهيراً" فكان علي والحسن والحسين وفاطمة فأدخلهم رسول اللّه تحت الكساء في بيت أم سلمة ثم قال :اللهم إن لكل نبي أهلاً وثقلاً وهؤلاء أهلي وثقلي. فقالت أم سلمة: ألست من أهلك؟ قال: إنك إلى خير، ولكن هؤلاء أهلي وثقلي، فلما قبض رسول اللّه كان علي **أولى الناس** بالناس، لكثرة ما بلغ فيه رسول الله وإقامته للناس وأخذه بيده، فلما مضى علي لم يكن يستطيع علي . ولم يكن ليفعل . أن يدخل محمد بن علي

ولا العباس بن علي ولا واحداً من ولده.. إذن لقال الحسن والحسين إن اللّه تبارك وتعالى أنزل فينا كما أنزل فيك فأمر بطاعتنا كما أمر بطاعتك، وبلغ فينا رسول الله كما بلغ فيك، وأذهب عنا الرجس كما أذهبه عنك، فلما مضى علي، كان الحسن أولى بها لكبره فلما توفي لم يستطع أن يدخل ولده ولم يكن ليفعل ذلك، واللّه عز وجل يقول: "**وَأُولُوا الأَرحَام بَعضُهُم أولَى 'ببَعض في كتَاب اللّه"** فيجعلها في ولده.. إذن لقال الحسين أمر اللّه بطاعتي كما أمر بطاعتك وطاعة أبيك، وبلغ في رسول اللّه كما بلغ فيك وفي أبيك وأذهب اللّه عني الرجس كما أذهب عنك وعن أبيك، فلما صارت إلى الحسين لم يكن أحد من أهل بيته يستطيع أن يدعي عليه كما كان هو يدعي على أخيه وعلى أبيه، لو أرادا أن يصرفا الأمر عنه، ولم يكونا ليفعلاه، ثم صارت حين أفضت إلى الحسين فجرى تأويل هذه الآية "وَأُولُوا الأَرحَام بَعضُهُم أولَى' ببَعض في كتَاب اللّه" **ثم صارت** من بعد الحسين لعلي بن الحسين **ثم صارت من بعد علي بن الحسين إلى محمد بن علي،** ثم قال: الرجس هو الشك، والله لا نشك في ربنا أبداً"**.**

الصحيحة الثانية: ويؤيدها ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد ابن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليماني وعمر بن أُذينة عن أبان عن سليم بن قيس قال: شهدت وصية أمير المؤمنين حين أوصى إلى ابنه الحسن وأشهد على وصيته الحسين ومحمداً وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته ثم **دفع إليه الكتاب والسلاح** وقال لابنه الحسن: "يا بني أمرني رسول اللّه أن أُوصي إليك وأن أدفع إليك كتبه وسلاحه، **وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعها إلى أخيك الحسين،** ثم أقبل على ابنه الحسين فقال **:**وأمرك رسول اللّه أن تدفعها إلى ابنك هذا. ثم أخذ بيد علي بن الحسين وقال: **وأمرك رسول اللّه أن تدفعها إلى ابنك محمد بن علي** واقرأه من رسول اللّه ومني السلام".

القسم الثالث:**ما نص على أسماء الأئمة (ع) جميعاً**

ومع هذه الروايات التي سوف نذكر بعضها ينقطع عذر كل متعلل **لصراحتها وقوتها**، وما يحف بها، ففي الأُولى نلتقي مع أسماء الأئمة (ع) في سجدة الشكر عقيب كل صلاة، حيث يشهد المصلي ربه والملائكة والخلق بمجمل اعتقاداته التي ينبغي أن يلقاه بها، ومنها تولّيه للأئمة الطاهرين من أهل البيت (ع) وأنه يتولاهم ويتبرأ من أعدائهم، ولا يخفى الارتباط بين الصلاة وبين ذكر الأئمة الهادين وفضلهم على الخلق في تعليمهم معالم الدين. وسنشير إلى هذه الجهة أيضاً في الخاتمة**..** فمن هذه الروايات**:**

الصحيحة التي رواها الصدوق بإسناده عن عبد اللّه بن جندب عن موسى بن جعفر (ع) أنه قال: تقول في سجدة الشكر: "اللهم إني أشهدك وأشهد ملائكتك وأنبياءك ورسلك وجميع خلقك أنك أنت اللّه ربي والإسلام ومحمداً نبيي وعلياً والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد

وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي والحجة بن الحسن أئمتي بهم أتولى ومن أعدائهم أتبرأ".

و**الصحيحة** الأُخرى التي رواها الكليني عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد البرقي عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري عن أبي جعفر الثاني (ع) قال:"أقبل أمير المؤمنين (ع) ومعه الحسن بن علي وهو متكىء على يد سلمان فدخل المسجد الحرام فجلس، إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس، فسلم على أمير المؤمنين، فرد (ع) فجلس، ثم قال: يا أمير المؤمنين أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضي عليهم وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم، وإن تكن الأُخرى علمت أنك وهم شرع سواء! فقال له أمير المؤمنين (ع): سلني عما بدا لك، قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فالتفت أمير المؤمنين (ع) إلى الحسن، فقال: يا أبا محمد أجبه! قال: فأجابه الحسن، فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بها، وأشهد أن محمداً رسول الله ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنك وصي رسول اللّه والقائم بحجته . أشار إلى أمير المؤمنين . ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنك وصيه والقائم بحجته . أشار إلى الحسن .، وأشهد أن الحسين بن علي وصي أخيه والقائم بحجته بعده، وأشهد على علي بن الحسين أنه القائم بأمر الحسين بعده، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن الحسين، وأشهد على جعفر بن محمد أنه القائم بأمر محمد، وأشهد على موسى أنه القائم بأمر جعفر بن محمد، وأشهد على علي بن موسى أنه القائم بأمر موسى بن جعفر، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن موسى، وأشهد على علي بن محمد أنه القائم بأمر محمد بن علي، واشهد على الحسن بن علي أنه القائم بأمر علي بن محمد، وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يكنّى ولا يسمّى حتى يظهر أمره فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة اللّه وبركاته، ثم قام فمضى، فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعه! فانظر أين يقصد؟ فخرج الحسن بن علي (ع) ، فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض اللّه، فرجعت إلى أمير المؤمنين فأعلمته، فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت: اللّه ورسوله وأمير المؤمنين أعلم. قال هو الخضر".

ونتوقف هنا لنقول للشيخ التبريزي ان جميع هذه الروايات الست، التي ذكرها غير صحيحة بل انها ضعيفة جدا، وذلك أولاً: لأن التبريزي ذكرها من مصادر الاثني عشرية المتهمة باختلاقها، وثانيا: لوجود النقاش في وثاقة بعض الرواة، مثل أبان، أو وجودهم، مثل سليم بن قيس الهلالي، من قبل علماء الرجال الاثني عشريين أنفسهم، وثالثا لوجود الدور الباطل فيها، حيث تنسب أقوالا أو آراء لبعض الأئمة من أهل البيت كالإمام الباقر والصادق، وهي حجة لمن يعتقد بإمامتهم بعد ثبوت ذلك، والمفروض ان

إمامتهم لم تثبت بعد، فكيف يحتج بأقوالهم على إمامة أنفسهم؟ هذا إذا صحت الرواية عنهم ولم يثبت تزويرها عليهم من قبل الامامية.

فالرواية الأولى من القسم الأول ينقلها الكليني عن الإمام الصادق، وهي تتحدث عن انحصار الإمامة في ذرية الحسين، وليس فيها تحديد عدد ولا ذكر أسماء بقية الأئمة، ولا حصر الإمامة في موسى بن جعفر أو ذريته، بل تشمل الأئمة الاسماعيليين.

وأما الرواية الثاني من القسم الأول، رواية الصدوق عن أبي حمزة الثمالي، عن الإمام الباقر، فهي بغض النظر عن مناقشة سندها، تشكل رأيا للإمام الباقر وتأويلا منه لبعض آيات كتاب الله، وليست رواية منه عن رسول الله (ص) ومع ذلك فانها لا تنص على أحد بالإمامة، وتعترف بإمكانية غموض النص أو عدم وجود إمام في الخارج (**وان أصبحتم يوما لا ترون منهم أحدا**). وكذلك الرواية الأخرى التي يستعين بها التبريزي لتقوية تلك الرواية، وهي رواية الصدوق عن أبيه عن سلمان الفارسي، والتي لا يجرؤ التبريزي على تسميتها بالصحيحة، لوجود الضعف الظاهر فيها من حيث السند، وذلك لعدم رواية علي بن بابويه الصدوق لها في كتابه (الإمامة والتبصرة من الحيرة) قبل أن تظهر نظرية الاثني عشرية في القرن الرابع الهجري، فضلا عن ضعف أبان.

أما الرواية الأولى من القسم الثاني، فهي مدعاة من الامامية على لسان الإمام الصادق، ولم تثبت عنه بطريقة مستقلة، وهي مع ذلك لا تدل على شيء ، وانما هي مجرد تأويل متعسف لبعض آيات الذكر الحكيم، حيث تدعي نزول آية الطاعة في علي والحسن والحسين، مع أن تتمة الآية تتحدث عن إمكانية النزاع مع أولي الأمر، وتأمر بالرجوع الى الله والرسول في تلك الحالة، مما ينفي صفة العصمة والإطلاق في الطاعة لأولي الأمر، وهو ما تحاول الرواية ان تثبته لأئمة أهل البيت. وتتضمن الرواية أيضا تأويلا لآية التطهير بمعنى العصمة، ومع افتراض صحة هذا التأويل فانه لا يعني الإمامة بصراحة، فضلا عن تحديد الأهل بأئمة معينين من أهل البيت، وهذا ما تعترف به الرواية التي تستعين بحديث منسوب الى النبي يشرح من المقصود به من الآية، وبعد كل ذلك فان الآية لا تشكل دليلا على الإمامة بالنص، وانما الأولوية كما تقول الرواية:" **فلما قبض رسول الله كان علي أولى الناس بالناس، لكثرة ما بلغ فيه رسول الله وإقامته للناس وأخذه بيده**". وتتضمن الرواية تأويلا ثالثا مكملا هو تأويل آية ولاية الأرحام، وهي واردة أساسا في الإرث ، ولكن المتحدث يجرها الى الإمامة والسياسة بالقوة، ثم يدعي صيرورة الإمامة في علي بن الحسين وابنه محمد الباقر، وهذا ادعاء بلا دليل، وحصر للإمامة في ذرية الحسين مقابل نفيها عن ذرية الحسن. ولا تدعي الرواية وجود نص على ذلك من أحد، بل ان هناك روايتين عن الإمام الباقر والصادق تؤكد عدم وصية الإمام الحسين لابنه زين العابدين في كربلاء. ولم يكن النص على علي بن الحسين معروفا لدى أوائل الامامية في القرن الثاني الهجري، ولذلك فانهم يبنون نظريتهم في انتقال الإمامة اليه على أساس المعجزة، وهو ما أكده الشيخ التبريزي الذي نقل رواية الكليني

(الصحيحة) حول احتجاج محمد بن الحنفية مع زين العابدين، ومنافسته حول الإمامة، ونفي وجود نص عليه من الله، واحتكامهما الى الحجر الأسود "الذي نطق بقدرة اللّه: أن الوصية والإمامة بعد الحسين بن علي إلى علي بن الحسين".

وبغض النظر عن صحة هذه الرواية أو كذبها، فانها تدل على عدم معرفة محمد بن الحنفية، بوجود النص على إمامة ابن أخيه علي بن الحسين، وعدم إذعانه له إلا بعد شهادة الحجر الأسود له بذلك. وهذا بالطبع ادعاء أجوف مخالف للحقيقة والتاريخ.

وبعد تبين حال هذه الرواية، يتبين حال الرواية الثانية من القسم الثاني، وهي رواية الكليني عن سليم بن قيس الهلالي، والتي تدعي وصية أمير المؤمنين للحسين، أمام جميع ولده بمن فيهم محمد بن الحنفية، بوجوب نقل الكتب والسلاح (دليل الإمامة) الى ابنه علي زين العابدين، ثم الى ابنه محمد الباقر. وهو الأمر الذي كان ينفيه ابن الحنفية، الذي تصدى لقيادة الشيعة بعد مقتل أخيه الحسين، بعد اعتزال الإمام زين العابدين، ثم نقل قيادة الشيعة الى ابنه أبي هاشم عبد الله. وهو ما يكشف عن تأليف الامامية لهذه الرواية في وقت متأخر، ويكفي أن أحد رواتها أبان الضعيف باعتراف الشيخ الطوسي، فضلا عن سليم بن قيس الهلالي المشكوك بوجوده أصلا.

وننتقل الى روايات القسم الثالث، وهي التي تنص بصراحة على أسماء الأئمة الاثني عشر، والتي يسميها الشيخ التبريزي بصحيحتي الصدوق والكليني، فانهما في الحقيقة روايتان موضوعتان في وقت متأخر في القرن الرابع، بعد نشوء نظرية الاثني عشرية ، ولم يكن لهما ذكر في القرون الأولى، يشهد على ذلك غموض أسماء الأئمة الاثني عشر في أيام حياتهم، بالنسبة لهم ولخاصة شيعتهم وعامتهم فضلا عن عموم المسلمين، ذلك الغموض الذي أدى الى تفرق الشيعة بعد وفاة كل إمام الى فرق عديدة نتيجة جهلهم بالإمام، وذهابهم يمينا وشمالا، وحدوث البداء في بعض الأئمة مثل إسماعيل بن جعفر الصادق ومحمد بن علي الهادي، اللذين أشار اليهما أبواهما ونصباهما ثم توفيا في حياة الصادق والهادي، واضطرار الشيعة الامامية للانتقال الى إمام جديد، أو وقوعهم في الحيرة بعد وفاة الإمام السابق، كما حدث بالنسبة للإمام الصادق عندما ذهب عامة الشيعة للقول بإمامة ابنه عبد الله الأفطح، ثم انتقلوا الى إمامة أخيه موسى بعد وفاته، وكذلك حيرة الشيعة بعد وفاة الحسن العسكري وتفرقهم الى أربعة عشر فرقة، وعدم معرفتهم بهوية الإمام من بعده.[١٠٤]

---

١٠٤ – يؤكد الصفار والكليني والمفيد والكشي : على ذهاب أقطاب النظرية الامامية كهشام بن سالم الجواليقي ومحمد بن النعمان الأحول في البداية الى عبد الله الأفطح ·الذي اجمع الناس عليه انه صاحب الأمر بعد أبيه "وذلك لرواية الناس عن أبي عبد الله · ان الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة " وإصرار عمار الساباطي وهو من أصحاب الإمامين الباقر والصادق على القول بإمامته حتى النهاية.

ان تاريخ الشيعة يناقض بقوة وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة من قبل، وهذا ما يدل على تأليف القائمة الاثني عشرية بعد رحيلهم بفترة من الزمن، ومن هنا فان تينك الرواتين غير صحيحتين بالمرة ، وانما هما موضوعتان ومكذوبتان على أئمة أهل البيت. وقد بحثنا هذا الموضوع بتفصيل في كتابنا (تطور الفكر السياسي الشيعي) لدى بحث موضوع الاستشهاد بأحاديث الاثني عشرية على وجود الإمام الثاني عشر، ومن أراد المزيد فليراجع، ولكن يبدو ان الشيخ التبريزي لم يلق نظرية على الكتاب، واستعان بما حضر في ذهنه من روايات، دون تمحيص ولا تثبت ولا تأمل، وادعى لها صفة الصحة جزافا واعتباطا.

وبعد أن يعجز التبريزي عن إثبات أصل الإمامة، وخصوصا إمامة علي بن الحسين بالنصوص الصريحة والصحيحة، يحاول إثبات إمامة الأئمة الباقين بطرق أوهى وأضعف، فيقول:"بعد أن ذكرنا الروايات التي تذكر أسماء الأئمة الطاهرين، نعود ونذكر الروايات الخاصة التي تنص على كل إمام بشخصه، وهي قد تذكر الإمام باسمه وأُخرى بالقرينة والصفة، فإن بعض الروايات تعتمد على ذكر أمر، ذلك الأمر يلازم كونه إماماً كما سيأتي في وصية الإمام الباقر لابنه الصادق (ع) أن يغسله ويجهزه ويكفنه، **فإن هذا من النص عليه، لما ثبت عندنا من النصوص والإجماع على أن الإمام لا يتولى تجهيزه إلا إمام مثله عند حضوره، وقد لا ينتبه لمثل هذه الإشارات إلا من كان على مستوى من الإحاطة بتعابير الأئمة،** كما نرى أن هشاماً بن الحكم عندما سمع من علي بن يقطين قول الكاظم أن **علياً الرضا سيد ولده وأنه قد نحله كنيته، فقد استنتج هشام من ذلك أنه نص عليه بالإمامة من بعده،** ومثل ان يعطيه السلاح والكتب...".

وهذا اعتراف من التبريزي بعدم وجود النصوص الصريحة الصحيحة على إمامة بعض الأئمة، وانما معرفة ذلك بالقرائن والتأويلات والصفات والإشارات، وان كان بعضها غير صحيح بالمرة، مثل ما يزعم من تجهيز الإمام اللاحق للسابق وحضوره عند وفاته. فقد أثبت التاريخ ان الإمام الرضا توفي في خراسان وابنه الجواد طفل صغير في المدينة، وكذلك توفي الإمام الجواد في بغداد وابنه علي الهادي طفل صغير في المدينة، فكيف حضر كل منهما عند وفاة أبيه وهو لم يعلم بها إلا بعد فترة من الزمن؟ وكيف جهز كل منهما أباه وصلى عليه وهو طفل صغير لم يتكلف بالصلاة؟

ولم يستطع التبريزي إثبات إمامة الصادق إلا بالتأويل والجمع والطرح والاستنتاج الخفي، حيث أورد رواية وصية الإمام الباقر للصادق بتكفينه في برده وتعميمه وتربيع قبره، والاستنتاج منها أن المقصود الوصية بالإمامة "وأن والوصية هي من علائم الإمامة ينتج ذلك النص على إمامة الصادق (ع)".

الكليني، الكافي، ج١ ، ص ٣٥١ – ٣٥٢، والمفيد، الإرشاد، ص ٢٩١، والصفار، بصائر الدرجات، ص ٢٥٠ – ٢٥٢، والكشي ، الرجال، ترجمة هشام بن سالم.

ولسنا بحاجة بعد ذلك لمناقشة الروايات الأخرى التي حاول التبريزي من خلالها إثبات إمامة بقية الأئمة بالإشارات والعلائم الخفية، المشكوك في صحتها، والمنافية للتاريخ الشيعي الذي لم يعرف إمامة الأئمة الباقين بوضوح وبصورة مباشرة بعد وفاة الإمام السابق، مما أدى الى نشوء الحركات المختلفة التي تشبثت بإمامة كل ولد من أولاد الأئمة السابقين.

وهذا ما اعترف به التبريزي نفسه من حيث لا يشعر عندما علق رواية تعيين الإمام الكاظم لابنه الرضا بقوله:"فأنت عزيزي القارئ:ترى هنا أن **هشاماً بن الحكم لما كان متبحراً في العقائد، وعارفاً بإشارات الأئمة في ما يرتبط بموضوع الإمامة، والصفات التي لابد من توفرها في الإمام، فإنه بمجرد أن سمع تلك الكلمات وضمها إلى الكبريات الموجودة في ذهنه المرتبطة بموضوع الإمامة،** فقد انتقل فوراً إلى معنى نص الإمام الكاظم على الرضا (ع) **وإن كان مثل علي بن يقطين على جلالته ربما لم يتوجه إلى ذلك المعنى بنفس السرعة".**

وعندما كان الشيخ التبريزي يحاول إثبات النص على إمامة علي الهادي، نسي الأحاديث السابقة التي وصفها بالصحة والتي تضمنت النص على أسماء الأئمة الاثني عشر من قبل، فذكر رواية مناقضة وصفها بالصحة أيضا، وهي تقول بأن إسماعيل بن مهران سأل الإمام الجواد عند خروجه من المدينة الى بغداد في المرة الأولى عن الإمام بعده، وان الإمام رفض التصريح بذلك.

وينتقل الشيخ التبريزي الى الحديث عن إمامة الحسن العسكري، دون أن يشير مطلقا الى موضوع البداء الذي حدث في النص على السيد محمد بن علي الهادي، ثم وفاته في حياة أبيه، وقول الإمام الهادي للعسكري:" يا بني أحدث لله شكرا فقد أحدث فيك أمرا، أو نعمة".[١٠٥] وهو ما يدل على عدم معرفة الإمامين الهادي والعسكري بإمامة الأخير إلا بعد وفاة أخيه الأكبر السيد محمد.

ورغم كل ذلك لا يجرؤ الشيخ التبريزي على وصف الرواية التي ينقلها عن يحيى بن يسار القنبري حول النص على الإمام العسكري بالصحة، ولكنه يستشهد بها ويقول:"أوصى أبو الحسن الى ابنه

---

[١٠٥] - الكليني، الكافي، ج ١، ص ٣٢٦ – ٣٢٧، الصفار، بصائر الدرجات، ص ٤٧٣، المفيد، الإرشاد، ص ٣٣٧، الطوسي، الغيبة، ص ١٢٢

وقد روى الكليني والمفيد والطوسي عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري قال : كنت عند أبي الحسن العسكري وقت وفاة ابنه أبي جعفر ،وقد كان أشار اليه ودل عليه ، واني لأفكر في نفسي واقول هذه قصة أبي إبراهيم وقصة إسماعيل، فأقبل الي أبو الحسن وقال : نعم يا أبا هاشم بدا لله في أبي جعفر وصير مكانه أبا محمد كما بدا له في إسماعيل بعدما دل عليه أبو عبد الله ونصبه ، وهو كما حدثتك نفسك وأنكره المبطلون ..أبو محمد ابني الخلف من بعدي عنده ما تحتاجون اليه ، ومعه آلة الإمامة والحمد لله.

الكليني، الكافي، ج١ ، ص٣٢٨، والطوسي، الغيبة، ص ٥٥ و١٣٠، والمفيد، الإرشاد، ص ٣١٧، والمجلسي، البحار، ج٥٠ ص ٢٤١

الحسن قبل مضيه بأربعة أشهر، وأشهدني على ذلك وجماعة من الموالي". وإذا قبلنا هذه الرواية فانها لا تتضمن تصريحا بالنص على العسكري بالإمامة.

وبعد تهافت الروايات التي ينقلها الشيخ جواد التبريزي حول الإمامة والأئمة بشكل عام أو خاص، وعدم وجود رواية واحدة صحيحة بينها، ينتقل للحديث عن موضوع وجود (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) وإمامته، فينقل مجموعة روايات يتردد في وصف أية رواية منها بالصحة، لأنه يعلم انها تأتي عبر كذابين مشهورين مثل جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، أو أدعياء النيابة الخاصة مثل محمد بن عثمان العمري، المتهم باختلاق شخصية الإمام الثاني عشر، واستغلال اسمه لامتصاص أموال الشيعة، فيقول:"وأما الروايات الواردة في إمامة الإمام الحجة بن الحسن العسكري صاحب الزمان عجل اللّه فرجه الشريف، وفي صفاته وعلامات ظهوره، وما يرتبط بخريطة تحركه بعد الظهور، وأنصاره، فهي كثيرة جداً، **حتى لقد أُلفت كتب ومجلدات خاصة في هذا الأمر**" متغافلا عن قيمة تلك الروايات ودلالاتها، ومتهربا من مناقشتها، كأن كثرة الروايات الموضوعة تشكل دليلا على صحتها.

ومما يلفت النظر هنا أن بعض الروايات التي يذكرها تشير الى الغموض حول وجود الخلف، واختلاف الشيعة وحيرتهم، ولكنها تطالب الشيعة بالتسليم بصورة عمياء بلا دليل، بل تهدد من لا يؤمن بوجود الخلف بالكفر بالأئمة السابقين وبنبوة رسول الله (ص).

يقول الشيخ جواد التبريزي:"**إن الإيمان بالأئمة كل لا يتجزأ وأن الاعتراف بهم من دون الإمام الحجة لا يساوي شيئاً وهو كإنكار أمير المؤمنين** (ع)**:** ما نقله في كفاية الأثر عن الحسن بن علي عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن سعد بن عبد الله عن موسى بن جعفر البغدادي قال: سمعت أبا محمد الحسن بن علي العسكري (ع) يقول:"**كأني بكم وقد اختلفتم بعدي في الخلف مني** ألا إن المقر بالأئمة بعد رسول الله المنكر لولدي **كمن أقر بجميع الأنبياء والرسل ثم أنكر نبوة رسول اللّه (ص)** لأنّ طاعة آخرنا كطاعة أوّلنا، **والمنكر لآخرنا كالمنكر لأوّلنا، أما إن لولدي غيبة يرتاب فيها الناس إلا من عصمه اللّه**".[١٠٦]

---

[١٠٦] – وينقل التبريزي روايات أخرى في هذا المضمون، فيقول: قال رسول اللّه (ص) **:**المهدي من ولدي اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، أشبه الناس خلقاً وخُلقاً **تكون له غيبة وحيرة حتى تضل الخلق عن أديانهم**". وما رواه الشيخ الصدوق في كمال الدين ... عن زرارة بن أعين، قال: سمعت أبا عبد اللّه (ع) يقول: «إن للقائم غيبة قبل أن يقوم. قلت له: ولم؟ قال **:يخاف وأومأ بيده إلى بطنه،** ثم قال: يا زرارة هو المنتظر **وهو الذي يشك الناس في ولادته منهم من يقول هو حمل ومنهم من يقول هو غائب، ومنهم من يقول ما ولد ومنهم من يقول ولد قبل وفاة أبيه بسنتين، غير أن اللّه تبارك وتعالى يحب أن يمتحن الشيعة، فعند ذلك يرتاب المبطلون**".

وإذا صدقنا هذه الرواية فانها تؤدي الى تكفير جميع الفرق الشيعية ما عدا الاثني عشرية، فضلا عن عامة المسلمين، مع ان الرواية نفسها تتحدث عن غيبة تسبب ارتياب الناس، ولكنها تطالب بالإيمان بولد العسكري دون دليل.

وكان يجدر بالشيخ التبريزي أن يتوقف قليلا عند تلك الروايات التي تتحدث عن وجود الولد للإمام العسكري، ودراسة أسانيدها، بدلا من التصديق الساذج والسريع بما روى أدعياء النيابة الخاصة من أمثال العمري، الذي تحدث عن رؤيته للمهدي متعلقا بأستار الكعبة، خاصة بعد حدوث الحيرة لدى الشيعة الامامية وتفرقهم بعد وفاة الإمام العسكري دون خلف ظاهر الى أربعة عشر فرقة، وتفتيشهم عن الولد الى حد اليأس، ما عدا فريق صغير من أصحاب الإمام ادعى وجوده في السر، والنيابة الخاصة عنه. وهو أمر يخالف قوانين الشريعة الإسلامية التي تحرم نسبة ولد الى رجل لم يدعه بعد وفاته، مع إنكار أهله وعشيرته له، وعدم وجود أي أثر له طوال أكثر من ألف عام.

وكان يجدر بالشيخ التبريزي مرة أخرى، إذا لم يكن قد حقق بروايات وجود الولد للإمام العسكري، من قبل، أن يحقق بها بعد صدور كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) الذي نسف كل تلك الروايات، وأن يلقي على الكتاب نظرة واحدة حتى يتأكد من صحة تلك الروايات، لا أن يبادر الى تكرارها بصورة بلهاء، ونشرها بين عوام الشيعة الذين لا يفرقون بين الصحيح والسقيم من الروايات، مستغلا لقبه "كمرجع ديني وآية من آيات الله"!

لقد ادعى الشيخ جواد التبريزي في بداية كراسه :"انه يتعرض إلى ذكر بعض الروايات الصحيحة والصريحة التي تعين أسماء الأئمة (عليهم السلام) مما يقطع الطريق على من يدعي عدم وجود النص عليهم أو على بعضهم، ويثبت أن المدعي لعدم وجود النص . لو سلمت نيته . فإنه ضعيف الإطلاع جداً على أخبار أهل البيت وغير بصير بأحاديثهم. والتزم أن يكون النص الذي يورده **صحيحاً من غير شبهة أو مناقشة"**. ولكنه اعترف في الخاتمة بوجود صعوبات تحول دون النص الصريح عليهم ، فقال:" وفي الختام ينبغي ذكر ملاحظة هامة وهي: أن الوضع العام الذي عاش فيه الأئمة (ع) خصوصاً بعد شهادة الإمام الحسين **كان وضعاً ضاغطاً وعصيباً**، وقد حاول فيه الظالمون بكل جهدهم أن "يُطفئُوا نُورَ اللّه بأفواههم" فكانوا يتربصون بالأئمة الدوائر ويبغونهم الغوائل للقضاء عليهم. وهؤلاء الظالمون . في العهدين الأموي والعباسي وإن لم يكونوا يقدمون على قتلهم جهراً وعلانية، إلا أنهم كانوا يحاولون ذلك غيلة، وشاهد ذلك ما نجده من إقدامهم على دس السم للأئمة(ع) .وهذه الظروف والأوضاع غير خافية على المتتبع لأحوالهم، والعارف بتأريخهم، ويكفي لمعرفة ذلك، النظر إلى كيفية نص الإمام الصادق (ع) على إمامة الكاظم في وصيته له حيث **كان العباسيون ينتظرون أن يعيّن بنحو صريح الإمام بعده ليقتلوه، فكان أن أوصى لخمسة**، فضيع عليهم هذه الفرصة، ثم ما جرى على مولانا

الكاظم (ع) من سجنه ثم قتله، وأيضاً ما جرى من التضييق والاضطهاد للإمام الهادي (ع) ومن بعده ابنه الحسن العسكري، ومحاولتهم القبض على خليفته الإمام المهدي وقتله ـ بزعمهم ـ.
وهكذا ما عاشه الشيعة الكرام من ظروف القمع والتقية، بحيث كانوا لا يسلمون على عقائدهم في وقت كان يسلم فيه الكفار في بلاد الإسلام على ما كانوا عليه من ضلالة، ولا يسلم شيعة أهل البيت بما عندهم من الهدى. فكان الكشف في هذه الظروف عن أسماء الأئمة المعصومين خصوصاً من كان منهم في الفترات اللاحقة، وتناقل النصوص المصرّحة بإمامتهم بين الرواة أمراً في غاية الخطورة على الإمام وعلى شخص الناقل أيضاً. ولكنهم مع ذلك قد حفظوا لنا ـ جزاهم اللّه خير الجزاء ـ تلك النصوص وتناقلوها فيما بينهم بالرغم مما كان يكتنفها من المشاكل والضغوط حتى أوصلوها لنا، بحيث تمت بواسطتها الحجة على من أنكر، والاحتجاج بها والاستناد عليها لمن آمن. ولهذا فقد أصبحت هذه القضية **من المسلمات العقائدية** لدى شيعة أهل البيت، والمتواترة إجمالاً، بحيث أنهم عرفوا حتى عند أعدائهم بتوليهم لهؤلاء الأئمة الطاهرين، **وميزوا بأنهم (الاثنا عشرية)** في إشارة إلى اعتقادهم بإمامة الأئمة الإثني عشر. وصار الأمر عند الشيعة بحيث أن من كان لا يؤمن بأحدهم أو جعل غيره مكانه لا يعد من هذه الطائفة المحقة".

وقد خلط الشيخ التبريزي هنا بين أمرين: بين قيام الطائفة الاثني عشرية على أساس مجموعة روايات، وبين صحة تلك الروايات، وثبوتها، بالرغم من وجود الشك والمناقشة في تلك الروايات بين الشيعة أنفسهم، ووجود الشك والمبررات الشرعية والعقلية التي تحول دون الإيمان بوجود ولد في السر للإمام العسكري. وأراد أن يستغل تحول الإيمان بالاثني عشرية ووجود الإمام الثاني عشر، الى "مسلمة" لدى عامة الشيعة ، منذ القرن الرابع الهجري، الى تأكيد صحة النظرية، بالرغم من وجود الشك بصحة كل الأحاديث التي يوردها الاثنا عشريون واتهامهم باختلاقها في وقت متأخر، واختراع فرضية وجود الإمام الثاني عشر لأسباب فلسفية نظرية ظنية. علما بأنه ليس كل "مسلمة" صحيحة وتستند الى دليل شرعي، فما أكثر المسلمات الباطلة التي يعتقد بها هذا المذهب أو ذاك أو هذا الدين أو ذاك. وقد قال الإمام السيد محسن الحكيم وهو يوصي بعض طلابه:"إياك والمسلمات، ولا سيما في غير العبادات من أبواب الفقه، فان كثيرا من المشهورات عند الناس والطلاب، وكثيرا من المرتكزات في الأذهان إذا راجعها الفاضل في مظانها وتأمل فيها وجدها لا واقع لها يعتمد عليه، ولا أصل تستند اليه". وقال:" لا يصل الإنسان الى النتائج حتى يشكك فيها، وإنما العثرات والأخطاء الى حسن الظن بما يقوله العظماء من المدرسين والمؤلفين".[١٠٧]

---

[١٠٧] – كتاب حجر وطين، للشيخ محمد تقي الفقيه، ج٤ ، ص ١٩٢ – ١٩٣ ، الطبعة الأولى بيروت، ١٩٩٥

١١- مع الشيخ محمد باقر الأيرواني في كتابه: (الإمام المهدي بين التواتر وحساب الاحتمال)[١٠٨]

العقائد لا تبنى على الافتراضات

الشيخ محمد باقر الأيرواني، هو أحد أساتذة الحوزة العلمية في النجف الأشرف وقم، وله اختصاص في علم الأصول والحديث، وقد استخدم علمه هذا في الرد على الأسئلة المشككة بوجود (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) وخصوصا كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي)، الذي ناقش بعض نقاطه ، من دون أن يسميه صراحة، وقد ميز في البداية بين فكرتين، هما: المهدوية العامة، ومسألة ولادة الإمام الثاني عشر، فقال:" قد يسلّم بفكرة الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه في الجملة، ولكن يدّعى أنّ هذه الفكرة بعد لم تولد، وإنّما تولد فيما بعد، فشخص بعنوان الإمام المهدي لم يتحقق بعد، وإذا كان هناك مصلح يتحقق على يديه إزالة الظلم فذلك يتحقق ويولد فيما بعد". واعترف بعدم دلالة أدلة المهدي العام على الإمام الثاني عشر ، فقال:"أؤكد لكم أنّ هذه الآيات لا تدلّ على أنّ هذا الشخص قد ولد الآن وهو موجود الآن وغائب عن أعيننا الآن، هذه تدل على أنّه سوف يتحقق هذا الحلم وهذه الأمنية في يوم من الأيام، الأرض يرثها العباد الصالحون . جميع الأرض . ومن الممكن أنّ الإمام لم يولد بعد وسوف يولد في المستقبل، وتتحقق هذه الأمنية على يده في المستقبل من دون أن يكون مولوداً الآن، فمثل هذه الآيات لا تثبت ولادة الإمام وأنّه غائب، بل من المحتمل أنّه سوف يولد مثل هذا الشخص في المستقبل". وكذلك قال عن الأحاديث العامة.[١٠٩]

---

108 -

http://www.14masom.com/14masom/14/mktba14/book11/1.html#تمهيد%٢٠
:

طبع ونشر مركز الأبحاث العقائدية التابع لمكتب السيد علي السيستاني، قم ، إيران

١٠٩ - ص ١٤

ثم تساءل: كيف نتمكن أن نثبت ولادة الإمام المهدي الآن وأنّه قد تحققت ولادته؟ وأجاب:"سأحاول إن شاء الله إثبات ولادة الإمام من خلال طريقين: طريق التواتر مرّة، وطريق حساب الاحتمال أخرى". [110]

وأضاف:"إن أي مسألة تاريخية إذا ما أردنا إثباتها فهناك طريقان لإثباتها:أحدهما: التواتر. وثانيهما: حساب الاحتمال". ثم شرح معنى التواتر، فقال:"التواتر كما تعلمون يعني: أن يخبر بالقضية مجموعة كبيرة من المخبرين بحيث لا نحتمل اجتماعهم واتفاقهم وتواطئهم على الكذب، فإذا كان خبر من الأخبار جاء ثلاثمائة شخص أو مائتا شخص أخبرونا به، وكلّ واحد نفترضه من مكان غير مكان الآخر، في مثل هذه الحالة لا نحتمل تواطؤ الجميع واتفاقهم على الكذب، مثل هذا الخبر يقال له الخبر المتواتر. هذا طريق لتحصيل العلم بالقضية والمسألة التاريخية.

الطريق الثاني: أن نفترض أنّ الخبر ليس متواتراً، كما إذا أخبر به واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة من دون تواتر، ولكن انظمّت إلى ذلك قرائن من هنا وهناك، يحصل العلم بسببها على مستوى حساب الاحتمال".[111] وضرب لذلك مثلا بمريض يصاب بمرض عضال، ويأتي شخص ويخبر بأنّ فلاناً قد شفي من مرضه، يحصل احتمال أنّه شفي بدرجة ثلاثين بالمائة مثلاً، لكن إذا انضمّت إلى ذلك قرائن فسوف ترتفع القيمة الاحتمالية من ثلاثين إلى أربعين وإلى خمسين وإلى أكثر، افترض أنّنا شاهدناه لا يستعمل الدواء بعد ذلك وكان حينما يحضر في مكان يستعمل الدواء، فهذا يقوّي احتمال الشفاء، وإذا كانت القيمة الاحتمالية للشفاء بدرجة ثلاثين الآن ترتفع وتصير بدرجة أربعين مثلاً، وأيضاً شاهدناه يجلس في المجلس ضاحكاً مستبشراً، هذه الظاهرة أيضاً تصعّد من القيمة الاحتمالية لهذا الخبر، وهكذا حينما تنضمّ قرائن من هذا القبيل، فسوف ترتفع القيمة الاحتمالية للخبر إلى أن تصل الى درجة مائة بالمائة. ويقول:"هذا الخبر هو في الحقيقة ليس خبراً متواتراً، لكن لانضمام القرائن حصل العلم. فهنا حصول العلم يحصل بحساب الاحتمال، يعني بتقوّي القيمة الاحتمالية بسبب انضمام القرائن.

إذن، حصول العلم بأي قضية تاريخيّة يتمّ من خلال أمرين: من خلال التواتر. ومن طريق حساب الاحتمال بتجميع القرائن". [112]

ويذكر الشيخ الأيرواني حقيقة معروفة لدى علماء الأصول، وهي:" أنه لا يلزم في الخبر المتواتر أن يكون المخبر من الثقاة، فان اشتراط الوثاقة في المخبر يلزم في الخبر غير المتواتر".

---

[110] - ص ١٥

[111] - ص ١٦

[112] - ص ١٧

ويضيف:"أرجو أن لا يحصل خلط في هذه القضية بين الخبر المتواتر وبين الخبر غير المتواتر، إذ البعض يتصور أنّ مسألة الوثاقة ومسألة عدالة الراوي يلزم تطبيقهما حتى في الخبر المتواتر، هذا غير صحيح، بل الذي نشترط فيه العدالة والوثاقة هو الخبر غير المتواتر". ويشرح ذلك بقوله: "**أنّ الخبر المتواتر حسب الفرض يفيد العلم**، لكثرة المخبرين، وبعد ما أفاد العلم لا معنى لاشتراط الوثاقة والعدالة، إذ **المفروض** أنّ العلم حصل، وليس بعد العلم شيء يُقصد، فلا معنى إذن لاشتراط الوثاقة والعدالة في باب الخبر المتواتر، وهذه قضيّة بديهيّة وواضحة في سوق العلم".

وبعد هذه المقدمة الأصولية يصل الشيخ الأيرواني الى بيت القصيد، فيقول:"على أساس هذه القضيّة ليس من الحق وليس من الصواب أن نأتي إلى الروايات الدالة على ولادة الإمام المهدي (عليه السلام) أو أي قضية ترتبط به ونقول: هذه الرواية ضعيفة السند، الرواة مجاهيل، هذا مجهول أو ذاك مجهول، هذه الرواية الأولى إذن نطرحها، الرواية الثانية الراوي فيها مجهول إذن نطرحها، والثالثة كذلك، الرابعة هكذا و...

هذا ليس بصحيح، فان هذا صحيح لو فرض أنّ الرواية كانت واحدة أو اثنتين أو ثلاث أو أربع أو خمس أو عشر، أما بعد **فرض** أن تكون الروايات الدالة على ولادة الإمام المهدي سلام الله عليه قد بلغت حدّ التواتر لا معنى أن نقول هذه الرواية الأولى ضعيفة السند، والثانية ضعيفة السند لجهالة الراوي والثالثة هكذا، فان هذه الطريقة وجيهة في الخبر غير المتواتر، أمّا في الخبر المتواتر فلا معنى لها".[١١٣]

ثم يوضح الشيخ الأيرواني نقطة أصولية أخرى، فيقول:"إذا فرض أنّ لدينا مجموعة من الأخبار تختلف في الخصوصيّات والتفاصيل، لكن الجميع يشترك في مدلول واحد من زاوية، كما لو فرضنا أنّه جاءنا مجموعة كبيرة من الأشخاص يخبروننا عن تماثل ذلك الشخص المريض للشفاء، لكن الشخص الأول جاء وأخبر بالشفاء في الساعة الواحدة، والثاني حينما جاء أخبر بالشفاء أيضاً لكن في الساعة الثانية، والثالث حينما جاء أخبر بشفائه لكن في الساعة الثالثة، فاختلفوا في رقم الساعة، لكن الكلّ متفق على أنّه قد شفي، والخامس أو السادس جاء وأخبر بالشفاء لكن بهذا الدواء، والآخر قال بذلك الدواء، فكان الاختلاف بمثل هذا الشكل، أي: اختلاف في الخصوصيّات، لكن الكلّ متفق من زاوية واحدة، وهي أنّه قد شفي.

في مثل هذه الحالة هل يثبت الشفاء؟ نعم أصل الشفاء يثبت بنحو العلم".

ويستنتج من ذلك:" أنّ الأخبار الكثيرة **إذا اتفقت** من زاوية على شيء معيّن فالعلم يحصل بذلك الشيء، وإن اختلفت هذه الأخبار من الجوانب الأخرى في التفاصيل". ثم يقول:"بعد هذا

---

[١١٣] – ص ١٨

فليس من حقّنا أن نناقش في روايات الإمام المهدي (عليه السلام) ونقول: هذه مختلفة في التفاصيل، واحدة تقول بأنّ أم الإمام المهدي اسمها نرجس والثانية تقول أنّ أم الإمام اسمها سوسن والثالثة تقول اسمها شيء ثالث، أو أن واحدة تقول وُلد في هذه الليلة والثانية تقول وُلد في تلك الليلة أو واحدة تقول وُلد في هذه السنة والأخرى تقول في السنة الأخرى، فعلى هذا الأساس هذه الروايات لا يمكن أن نأخذ بها، وليست متواترة وليست مقبولة، لأنها تختلف في التفاصيل، ولا تنفع في إثبات التواتر وفي تحصيل العلم بولادة الإمام سلام الله عليه، لأنها مختلفة ومتضاربة فيما بينها حيث اختلفت بهذا الشكل.

إنه باطل، لان **المفروض** أن كل هذه الأخبار متفقة في جانب واحد، وهو الأخبار بولادة الإمام سلام الله عليه، ولئن اختلفت فهي مختلفة في تفاصيل وخصوصيات أخرى، لكن في أصل ولادة الإمام هي متفقة، فالعلم يحصل والتواتر يثبت من هذه الناحية". [١١٤]

وقد حاول الشيخ الأيرواني الرد بذلك على الملاحظات التي طرحتها في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) حول غموض واضطراب التفاصيل المحيطة بقصة ولادة ابن الحسن العسكري.

ثم انتقل الشيخ الى قاعدة أصولية ثالثة مهمة جدا، وهي (عدم جواز الاجتهاد في مقابل النص) فقال:"النقطة الأخيرة التي أردت الإشارة إليها: ليس من حق شخص أن يجتهد في مقابل النص، فإذا كان عندنا نص صريح الدلالة وتام السند من كلتا الجهتين، فلا حق لأحد أن يأتي ويقول أنا أجتهد في هذه المسألة".

ثم بنى عليها قائلا:"على ضوء هذا أخرج بهذه النتيجة أيضاً: ليس من حق أحد أن يقول روايات الإمام المهدي أنا اجتهد فيها كما يجتهد الناس في مجالات أخرى، هذا لا معنى له، لانّ الروايات **حسب الفرض** هي واضحة الدلالة صريحة وتامة غير قابلة للاجتهاد، وسندها متواتر، فالاجتهاد هنا إذن لا معنى له أيضاً، فان للاجتهاد مجالاً إذا فرض أنّ الدلالة لم تكن صريحة أو السند لم يكن قطعياً، أما بعد قطعية السند وصراحة الدلالة، فالاجتهاد لا معنى له، فانّه اجتهاد في مقابل النصّ، وهذه قضية واضحة أيضاً". [١١٥]

وبعد استعراض هذه المقدمات الأصولية، انتقل الشيخ الأيرواني الى التطبيق، فقال:" الآن أدخل في البحث وأريد أن أبيّن عوامل نشوء اليقين بولادة الإمام المهدي سلام الله عليه، وسوف نلاحظ

---

[١١٤] - ص ٢٠

[١١٥] - ص٢٢

أن هذه العوامل إما تفيد التواتر، أو تفيد اليقين بحساب الاحتمال، كما أوضّح لكم فيما بعد".
ثم ذكر ثمانية عوامل خلقت لديه اليقين بولادة "الإمام المهدي".

وكان العامل الأول عبارة عن "الأحاديث الكثيرة المسلّمة بين الفريقين الامامية وغيرهم، والتي تدلّ على ولادة الإمام سلام الله عليه، ولكن من دون أن ترد في خصوص الإمام المهدي وبعنوانه، فهي تدلّ على ولادة الإمام من دون أن تنصب على هذا الاتجاه، مثل حديث الثِقْلين أو الثَقَلَين: "إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، أحدهما أكبر من الآخر، ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض" الذي هو حديث متواتر بين الامامية والاخوة العامة، ولا مجال للمناقشة في سنده".[١١٦]

"وهذا يدلّ على أنّ العترة الطاهرة مستمرة مع الكتاب الكريم، وهذا الاستمرار لا يمكن توجيهه إلاّ بافتراض أنّ الإمام المهدي (عليه السلام) قد ولد ولكنه غائب عن الأعين، إذ لو لم يكن مولوداً وسوف يولد في المستقبل لافترق الكتاب عن العترة الطاهرة، وهذا تكذيب . استغفر الله . للنبي، فهو يقول: "ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض" هذا لازمه أنّ العترة لها استمرار وبقاء مع الكتاب الى أن يردا على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهذا لا يمكن توجيهه إلاّ بما قلت: إن الإمام المهدي سلام الله عليه قد ولد ولكنه غائب، وإلاّ يلزم الأخبار على خلاف الواقع.
وهذا حديث واضح الدلالة، يدل على ولادة الإمام سلام الله عليه، لكن كما قلت هذا الحديث لم يرد ابتداء في الإمام المهدي، وإنّما هو منصبّ على قضيّة ثانية: "وإنّهما لن يفترقا" لكن نستفيد منه ولادة الإمام بالدلالة الالتزامية".[١١٧]

"الحديث الثاني: حديث الاثني عشر، وهذا أيضاً حديث مسلّمٌ بين الفريقين، يرويه البخاري ومسلم وغيرهما من طرق أهل السنة، ومن طرقنا أيضاً قد رواه غير واحد كالشيخ الصدوق مثلاً في كمال الدين والحديث منقول عن جابر بن سمرة ...وهذا الحديث من المسلّمات أيضاً، وليس له تطبيق معقول ومقبول إلاّ الأئمة الاثني عشر (عليهم السلام).
وجاء البعض وحاول تطبيقه على الخلفاء الراشدين واثنين أو ثلاثة من بني أميّة واثنين أو ثلاثة من بني العباس. إن هذا تطبيق غير مقبول، وكلّ شخص يلاحظ هذا الحديث يجده إخباراً غيبيا

[١١٦] - ص٢٤
[١١٧] - ص ٢٥

من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن قضية ليس لها مصداق وجيه ومقبول سوى الأئمة صلوات الله عليهم الاثني عشر". [118]

وهذا الحديث يدلّ بالملازمة على ولادة الإمام المهدي سلام الله عليه، إذ لو لم يكن مولوداً الآن، والمفروض أنّ الإمام العسكري توفي، ولم يحتمل أحد أنه موجود، إذن كيف يولد الإمام المهدي من أب هو متوفى. فلابدّ وأن نفترض أنّ ولادة الإمام (عليه السلام) قد تحقّقت، وإلاّ هذا الحديث يعود تطبيقه غير وجيه.فهذا الحديث بالدلالة الالتزامية يدل على ولادة الإمام صلوات الله وسلامه عليه.

الحديث الثالث الذي أريد أن أذكره في هذا المجال، حديث أيضاً مسلّم سنداً بين الفريقين، وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم):"من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة"، هذا أيضاً يرويه أهل السنة، ويرويه الشيخ الكليني في الكافي، فهو مسلّم عند السنّة والشيعة.

فإذا لم يكن الإمام المهدي (عليه السلام) مولوداً الآن، فهذا معناه نحن لا نعرف إمام زماننا، فميتتنا ميتة جاهلية.فالحديث يدلّ على أنّ كلّ زمان لابدّ فيه من إمام، وكلّ شخص مكلّف بمعرفة ذلك الإمام ومكلّف بأن لا يموت ميتة جاهلية، فلو لم يكن الإمام مولوداً إذن كيف نعرف إمام زماننا؟.

هذه أحاديث ثلاثة، وإن لم تكن منصبّة على الإمام المهدي صلوات الله عليه مباشرة، ولكنّها بالدلالة الالتزامية تدلّ على أنّ الإمام سلام الله عليه قد ولد وتحققت ولادته". [119]

ان هذه الأحاديث في الحقيقة تشكل أساس النظرية الإمامية، والاثني عشرية، وهو ما عرف بالدليل العقلي الذي يفترض وجود الإمام الثاني عشر، وولادته، قبل النظر الى الواقع التاريخي، وربما كان الشيخ الأيرواني أول من يعترف بصراحة بعدم دلالاته بصورة مباشرة ، وانما بالدلالة الالتزامية، ولكنه لم يكتف به فقط، وانما أضاف اليه سبعة عوامل أخرى يقول انها ولدت لديه اليقين بمولد الإمام الثاني عشر.

ومن تلك العوامل:" إخبار النبي والأئمة صلوات الله عليهم بأنّه سوف يولد للإمام العسكري ولد يملا الأرض قسطاً وعدلاً ويغيب، ويلزم على كلّ مسلم أن يؤمن بذلك".

ويستعرض الشيخ الأيرواني مجموعة أحاديث بهذا المضمون نقلها الشيخ الصدوق في كتابه (إكمال الدين)، ثم يقول" هذا فقط ما يرويه الشيخ الصدوق ...ولا أريد أن أضمّ ما ذكره

---

[118] – ص ٢٦

[119] – ص ٢٧

الكليني في الكافي، والشيخ الطوسي، وغيرهما ، وربما آنذاك يفوق العدد الألف رواية. وبهذا المضمون أو قريب منه أحاديث كثيرة، وبعض الأحاديث تذكر أسماء الأئمة صلوات الله عليهم... وهي تشكّل في الحقيقة مئات الأحاديث في هذا المجال. وبعد هذه الكثرة فهي من حيث السند متواترة لا معنى للمناقشة فيها، وهي واضحة غير قابلة للاجتهاد، وإلاّ لكان ذلك اجتهاداً في مقابل النص". [120]

وإضافة الى ذلك، اعتمد الشيخ الأيرواني في بناء يقينه، على "رؤية بعض الشيعة للإمام المهدي (عليه السلام)، كما حدّثت به مجموعة من الروايات ...رغم التعتيم الإعلامي الذي حاول الأئمة (عليهم السلام) أن يقوموا به رأى الإمام المهدي (عليه السلام)جماعة من الشيعة".

ونقل رواية عن الشيخ الكليني عن محمد بن عبد الله ومحمد بن يحيى جميعاً عن عبد الله بن جعفر الحميري عن أحد النواب الخاصين للمهدي وهو أبو عمرو العمري، أنه رأى بنفسه الإمام. ثم علق الشيخ الأيرواني على سند هذه الرواية فقال:"وهذا السند في غاية الصحة والوثاقة، فالشيخ الكليني معروف إذا حدّث هو مباشرة بكلام يحصل من نقله اليقين، ومحمد بن عبد الله هو محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري من الثقاة الأجلّة الأعاظم، ومحمّد بن يحيى العطار هو أستاذ الشيخ الكليني من الأعاظم الأجلّة، فاثنان من أعاظم مشايخ الكليني الكبار ينقل عنهم، وعبد الله بن جعفر الحميري معروف بالوثاقة والجلالة".

ثم تساءل:"فهل هذه الرواية قابلة للاجتهاد من حيث الدلالة؟ "

وأجاب:"هذه الرواية لوحدها يمكن أن يحصل منها اليقين، وهي واضحة في الدلالة على أنّه قد رئي الإمام صلوات الله وسلامه عليه. وهناك رواية أخرى تنقل قصة حكيمة بنت الإمام الجواد سلام الله عليه، وهذه القصة مشهورة، ولكن لا بأس أن أشير إلى بعض مقاطعها، وهي مذكورة في كتاب كمال الدين وغيره".[121]

وأضاف الى هذه الروايات قصة عرض الإمام العسكري لابنه أمام أربعين شخصا من أصحابه، قبيل وفاته، ثم قال:"هذه أربع روايات نقلتها لكم، والروايات في هذا الصدد كثيرة جدّاً، وحسبنا ما روي في رؤية الإمام الذي هو في الحقيقة يمكن أن يشكّل مقدار التواتر". [122]

وقال الشيخ محمد باقر الأيرواني : إن عوامل أخرى ساهمت في بناء يقينه حول وجود الإمام الثاني عشر، مثل توقع الشيعة في الأجيال السابقة لغيبة الإمام المهدي، ووجود أدعياء النيابة

---

[120] – ص ٣٣

[121] – ص ٣٨

[122] – ص ٤٠

الكذابين، وخروج التواقيع على أدي السفراء الأربعة، وعدم تشكيك أحد من الشيعة بهم، وتفتيش الخليفة العباسي المعتمد لبيت الإمام العسكري بحثا عن الولد، واعتراف المؤرخين والنسابة السنة بولادته، وتباني الشيعة واتفاقهم منذ زمان الكليني والصدوق وإلى يومنا هذا على فكرة الإمام المهدي (عليه السلام) وغيبته، واعتبارها أصلا من أصول المذهب الشيعي، وعدم تشكيك أحد منهم في ولادته طوال التاريخ. وكل هذه قرائن على صحة هذه النظرية وتورث اليقين. ثم اختتم كلامه قائلا:

" نحن إمّا أن نسلّم **بكثرة الأخبار وتواترها** ووضوح دلالتها على الغيبة، ومعه فلا يمكن لأحد أن يجتهد في مقابلها، لأنّه اجتهاد في مقابل النص.

أو لا نسلّم التواتر، ولكن بضميمة سائر العوامل إلى هذه الأخبار . التي منها: تباني الشيعة، وكلمات المؤرخين، ووضوح فكرة الإمام المهدي وولادته بين طبقات الشيعة من ذلك التاريخ السابق، وتصّرف السلطة، ومسألة السفارة والتوقيعات، وغير ذلك من العوامل . يحصل اليقين بحقانية القضية.

إذن نحن بين أمرين:

أما التواتر، على تقدير التسليم بكثرة الأخبار وتواترها.

أو اليقين، من خلال ضم القرائن على طريقة حساب الاحتمال".[١٢٣]

بين الاجتهاد والتكرار

ونقول للشيخ الأيرواني حفظه الله، ان بحثه هذا هو عمل اجتهادي، وقد سبقه اليه الشيخ النعماني والصدوق والمفيد والمرتضى والطوسي، والذين قالوا بوجود "الولد للإمام العسكري" على أساس الاجتهاد والنظر في مجموعة أخبار ومقالات ونظريات فاستنتجوا منها حتمية وجود الولد، وعدم جواز خلو الأرض من إمام معصوم. وان القضية لم تكن في تلك الأيام بمستوى من الوضوح بحيث تمنع أحدا من التوقف عن الانصياع، وانما حصل فيها جدل طويل، وتفرق الشيعة الى فرق عديدة، وعانوا فترة من الحيرة، حتى سموا ذلك العصر :"عصر الحيرة" وألف الشيخ الصدوق علي بن بابويه كتابا بهذا الاسم (الإمامة والتبصرة من الحيرة). وقال أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي في كتابه (التنبيه) – الذي ألفه فيما يسمى بالغيبة الصغرى –:"إن الشيعة قد علموا بوجود ابن الحسن بالاستدلال" وكذلك النعماني ابن أبي زينب في كتاب (الغيبة).

---

[١٢٣] – ص ٥٠

ولو كانت النصوص واضحة وصريحة، وتمنع من الاجتهاد، لما وقع الشيعة في تلك الحيرة المهلكة التي يصفها النعماني بقوله :"ان الجمهور منهم يقول في الخلف: أين هو؟ وأنى يكون هذا؟ والى متى يغيب؟ وكم يعيش هذا؟ .. فمنهم من يذهب الى أنه ميت، ومنهم من ينكر ولادته ويجحد وجوده بواحدة، ويستهزئ بالمصدق به — الى أن يقول- أي حيرة أعظم من هذه التي أخرجت من هذا الأمر الخلق العظيم والجم الغفير؟ ولم يبق ممن كان فيه إلا النزر اليسير، وذلك لشك الناس".[١٢٤]

وهذا ما يؤكد أن الأخبار الكثيرة "المتواترة" التي يتحدث عنها الشيخ الأيرواني، لم يكن لها وجود في ذلك الزمان، وان القرائن التي يستشهد بها ويدعي أنها تورث اليقين، فلم يكن لها دور في "عصر الحيرة" وانما اختلقت فيما بعد، وان من قال بوجود الولد للإمام العسكري فقد قال به عن طريق الاجتهاد المبني على الظن والتخمين والافتراض والتأويل والروايات الضعيفة والإشاعات المتهافتة.

وإذا كان السابقون قد "اجتهدوا" وتوصلوا الى ما توصلوا اليه، فان من الضروري جدا ان نعيد النظر في اجتهادهم، ولا نقلدهم تقليدا أعمى، ومن الممكن أن نصل الى نتيجة مغايرة. وإذا كان الشيعة الاثنا عشرية قد اتفقوا فيما بعد، أو تبانوا على فكرة معينة، فلا يجوز أن نعتمد على رأيهم، لأنه ليس حجة أمام الله، ولا بد أن ننظر في أدلتهم وبراهينهم، فإذا وجدناها ضعيفة وبدون حجة قوية، فلا يجوز لنا اتباعهم، حتى إذا مشى آباؤنا عليها ألف عام.

ولست أدري كيف يرفض الشيخ الأيرواني الاجتهاد في موضوع وجود الولد للإمام العسكري، بهذه الصورة القاطعة؟ هل خوفا من انكشاف الحقيقة؟ والحقيقة هدف كل مؤمن وعالم. أم ماذا؟

ان تعريف الشيخ الأيرواني للتواتر صحيح، ولكن تطبيقه على موضوع ولادة ابن الحسن العسكري، غير صحيح بالمرة، لأن التواتر يفترض وجود العلم القطعي، ولم توجد قضية غامضة ومشكوك فيها مثل قضية وجود الإمام الثاني عشر. وقد اعترف الشيخ الأيرواني نفسه "بأن أوّل من شكك في الولادة جعفر عمّ الإمام المهدي (عليه السلام)، لعدم اطلاعه على الولادة، ووجود تعتيم إعلامي قوي على مسألة ولادة الإمام المهدي (عليه السلام)، نتيجة الظروف الحرجة المحيطة بالإمامة في تلك الفترة، حتى أنّه لم يجز الأئمة التصريح باسم الإمام المهدي، فجعفر ما كان مطّلعاً على أنّ الإمام العسكري (عليه السلام) له ولد باسم الإمام المهدي، لذلك فوجئ بالقضية وأنكر أو شكّك في الولادة ". [١٢٥]

---

[١٢٤] – النعماني، الغيبة، ص ١١٣ و ١٨٦

[١٢٥] – ص ٣١

ومن هنا فانه يستحيل ادعاء التواتر حول موضوع الولادة أو حصول اليقين فيها. وبما أن خبر وجود الولد للإمام العسكري، كان سريا ومخالفا لأقوال الإمام الظاهرية، وسيرة حياته السابقة، وقد رفض الاعتراف به أهل بيت الإمام، فان الالتزام به يحتاج الى العدالة والوثاقة والاطمئنان التام. إذ انه حسب الفرض ليس متواترا وانما خبر آحاد، ولم يحصل العلم به. "وهذه قضيّة بديهيّة وواضحة في سوق العلم".

وقد قال الشيخ المفيد:"ما روي من خبر الواحد... ولو رواه ألف إنسان وألف ألف لما جاز أنّ يجعل ظاهره حجة في دفع الضرورات وارتكاب الجهالات بدفع المشاهدات".[١٢٦]

ومن هنا فان من الحق والصواب أن نأتي إلى كل رواية رواية وننظر في سندها بدقة، حتى نميز بين الحقيقة والأساطير.

ولو كان التواتر موجودا وحاصلا حول دعوى وجود الولد، كما هو حاصل مثلا حول وجود الإمام العسكري نفسه، فانه لم يكن يجوز لنا التوقف عند التفاصيل واختلافها، فلو جاءتنا عدة روايات مثلا تتحدث عن أسماء مختلفة لأم الإمام العسكري، لما توقفنا عندها طويلا، وذلك لأن الإمام العسكري موجود، والخبر حوله متواتر، ولكن الحال يختلف جذريا بين الإمام العسكري، وبين دعوى وجود ولد له، ومن هنا فان توقفنا عند اختلاف الروايات المتناقضة حول هوية أمه، وتاريخ ميلاده، وطريقة نموه وما الى ذلك، ويشكل ذلك التناقض والاختلاف دليلا عن أسطورية الخبر.

ولو أمعن الشيخ الأيرواني قليلا ، لأدرك أن اصل القضية غير متفق عليه، ويكتنفه الشك والغموض.

ولقد أعجبني الشيخ الأيرواني باعترافه بصراحة بعدم دلالة أحاديث المهدي العامة، على ولادة ابن الحسن، كما أعجبني باعترافه الصريح بأن روايات (الثقلين) تدل على ولادته بالملازمة ، وليس بصورة مباشرة. أي بالتخمين والافتراض، وهو ما صرح به أيضا في تعليقه على الروايات واستنتاجه منها. حيث قال:" هذا يدلّ على أنّ العترة الطاهرة مستمرة مع الكتاب الكريم، وهذا الاستمرار لا يمكن توجيهه **إلاّ بافتراض** أنّ الإمام المهدي (عليه السلام) قد ولد ولكنه غائب عن الأعين ".[١٢٧] وقال بالنسبة لحديث الاثني عشرية:" وهذا الحديث يدلّ بالملازمة على ولادة الإمام المهدي سلام الله عليه، إذ لو لم يكن مولوداً الآن، والمفروض أنّ الإمام العسكري توفي، ولم يحتمل أحد أنه موجود، إذن كيف يولد الإمام المهدي من أب هو متوفى. **فلابدّ وأن نفترض** أنّ ولادة الإمام (عليه السلام) قد تحقّقت". وكذلك بالنسبة لحديث:"من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة" الذي يقول عنه يدلّ على أنّ كلّ

---

[١٢٦] – المفيد، الفصول المختارة، ص ٢٤٩.

[١٢٧] – ص ٢٥

زمان لابدّ فيه من إمام، وكلّ شخص مكلّف بمعرفة ذلك الإمام ومكلّف بأن لا يموت ميتة جاهلية، فلو لم يكن الإمام مولوداً إذن كيف نعرف إمام زماننا؟.[١٢٨]

ان هذه الأحاديث في الحقيقة تشكل أساس النظرية الإمامية، والاثني عشرية، وهو ما عرف بالدليل العقلي الذي يقوم على افتراض وجود الإمام الثاني عشر، وولادته.

وهذا ما تعبر عنه الرواية التي ينقلها الأيرواني عن الكليني عن محمد بن عبد الله ومحمد بن يحيى العطار، عن عبد الله بن جعفر الحميري، الذي يقول فيها:" اجتمعت أنا والشيخ أبو عمرو (رحمه الله) عند احمد بن إسحاق ، فغمزني أحمد بن إسحاق أن أساله عن الخلف، فقلت له: يا أبا عمرو إني أريد أن أسألك عن شيء وما أنا بشاك فيما أريد أن أسألك عنه، **فإنّ اعتقادي وديني أنّ الأرض لا تخلو من حجّة**.... ولكن أحببت أن أزداد يقيناً، فانّ إبراهيم (عليه السلام) سأل ربه عز وجل أن يريه كيف يحيي الموتى فقال: أولم تؤمن؟ قال: بلى ولكن ليطمئنّ قلبي...فخرّ أبو عمرو ساجداً وبكى ثم قال: سل حاجتك، فقلت له: أنت رأيت الخلف من بعد أبي محمد؟ . يعني من بعد العسكري . فقال: إي والله.... فقلت له: فبقيت واحدة، فقال لي: هات، قلت: الاسم؟ قال: محرّم عليكم أن تسألوا عن ذلك"...[١٢٩]

وهو ما يكشف عن ارتكاز القول بوجود الولد ، أصلا، على أساس نظرية عدم خلو الأرض من إمام، مما يؤدي الى افتراض وجود ولد للإمام العسكري، رغم عدم مشاهدته ، وعدم توفر الأدلة على وجوده، سوى دعوى "السفراء والنواب الخاصين".

وليس خافيا على الشيخ الأيرواني، ان هذه الرواية خبر آحاد، وتنطوي على دور بوجوب قبول خبر الآحاد، وقد أثارت أبحاثا طويلة في علم الأصول حول جواز قبول خبر الثقة. وإذا كان الاثنا عشرية قد قبلوا هذه الرواية، وصدقوا بخبر الآحاد لرواية من يعتبرونه ثقة وعظيما مثل الكليني ومحمد بن عبد الله ومحمد بن يحيى العطار والحميري، والسفير العمري، ولم يحتملوا بحقهم الكذب أو الخطأ، وحصل لديهم القطع بصحة كلامهم، فان من حقنا التشكيك بصدق العمري نفسه، الذي كان يجر النار الى قرصه ويدعي النيابة الخاصة عن إنسان لم تثبت ولادته، كما ادعى أصحاب عدد من الأئمة غيبتهم ومهدويتهم والنيابة عنهم. ونحن لسنا مكلفين من الله بتصديق كل من يدعي أمرا لا دليل عليه. ولا نقلد السذج الذين صدقوا أولئك الدجالين، خاصة بعد مرور أكثر من ألف عام على دعواهم الباطلة وعدم ظهور ذلك الولد المزعوم.

---

[١٢٨] - ص ٢٧

[١٢٩] - ص ٣٨

لقد ارتكب الشيخ الأيرواني، أستاذ الأصول والحديث في الحوزة العلمية في النجف وقم، مغالطة كبرى عندما ادعى "تواتر" أحاديث الولادة، وأراح نفسه من معاناة نقل الإسناد والرجال ودراستها، فراح يتكلم بطريقة خطابية حشوية بعيدة كل البعد عن لغة العلماء والمحققين والمجتهدين، بحيث أخذ يحث الروايات حثاً، ويكيلها كيلاً، كما فعل لدى استشهاده "بإخبار النبي والأئمة صلوات الله عليهم بأنّه سوف يولد للإمام العسكري ولد يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ويغيب، ويلزم على كلّ مسلم أن يؤمن بذلك". وادعائه وجود مئات الروايات، وانها من الكثرة والتواتر بدرجة " لا معنى للمناقشة فيها، وهي واضحة غير قابلة للاجتهاد، وإلاّ لكان ذلك اجتهاداً في مقابل النص". [١٣٠]

ورغم اعتراف الشيخ الأيرواني بوجود التعتيم الإعلامي حول ولادة ابن الإمام الحسن، إذ يروي عن أبي القاسم الجعفري :" سمعت أبا الحسن . يعني الإمام الهادي (عليه السلام) . يقول:"الخلف من بعدي الحسن ابني، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟" فقلت: ولم جعلني الله فداك؟ فقال:" إنّكم لا ترون شخصه ولا يحلّ لكم ذكره باسمه"، فقلت: فكيف نذكره؟ قال: "قولوا الحجة من آل محمّد". [١٣١] إلا انه يقول ان بعض الشيعة رأى المهدي في حياة أبيه، ويقول أن الإمام العسكري أراه أربعين رجلا من أصحابه قبيل وفاته، دون أن يبحث الأيرواني مطلقا في سند هذه الروايات، التي بحثتها أنا في كتابي وأثبت ضعفها. كما روى قصة حكيمة، وهو يعرف انها إشاعة مقطوعة لا ترقى الى خبر الآحاد." وحسبنا ما روي في رؤية الإمام الذي هو في الحقيقة يمكن أن يشكّل مقدار التواتر". [١٣٢]

وهذا ما يفسر رفض الشيخ الأيرواني للاجتهاد وإعادة النظر في مسألة وجود ابن الحسن. لأن عملية "الاستدلال" العشوائية تلك، تعاني من خلل كبير، وتنطوي على مؤامرة ضد الحقيقة. ولا يريد لها الكثيرون أن تبرز الى الضوء.

وفي الحقيقة أن كثيرا مما يصطلح عليه الأيرواني بالأدلة اليقينية، هي ليست سوى أحاديث ضعيفة ومختلقة، وتأويلات تعسفية، وافتراضات وهمية وظنية، لا تورث يقينا ولا علما. والغريب أنه أحيانا يقلب الأدلة بالمعكوس، مثل أحاديث الغيبة التي اشتهرت في صفوف الشيعة منذ وفاة محمد بن الحنفية، ومن بعده الإمام الصادق وابنه إسماعيل وابنه الآخر موسى الكاظم، وغيرهم وغيرهم، من الأئمة الذين ادعيت لهم الغيبة والمهدوية، وبالتالي فانها لا تحمل أي دليل على وجود ابن الحسن أو غيبته، ولكن

---

[١٣٠] - ص ٣٣

[١٣١] - ص٣٥

[١٣٢] - ص ٤٠

الشيخ الأيرواني، يتخذ منها قرينا على صحة فرضية وجود الولد للإمام العسكري.[١٣٣] وكذلك مثل وجود أدعياء النيابة الكذابين ، الذين بلغ عددهم العشرين، والذين يلقون بظلالهم على "النواب الأربعة" الذين بدفعنا وجود الكذابين الى السؤال عن صدق هؤلاء، وعدم اتفاقهم معهم، والشك بأصل الدعوى السرية المشبوهة، ولكن الشيخ الأيرواني يدعي ان وجود النواب الكذابين زاده يقينا. أما خروج "التواقيع" المتناقضة والمريبة، على أيدي النواب الأربعة، فقد اعتبره الأيرواني أيضا دليلا على صحة النظري، رغم أنه لا يشكل أي دليل، بل ان حاجة النواب الأربعة لعلماء قم، وعدم قيامهم بأي دور علمي، كتصحيح كتاب الكافي وتنقيته من الخرافات والأكاذيب والأحاديث الضعيفة، يشكل دليلا على عدم ارتباطهم بأي إمام، وعدم وجود المنيب.

ولست أدري كيف اعتبر الأيرواني، تفتيش المعتمد لبيت الإمام العسكري، بعد وفاته، بحثا عن الولد، دليلا على وجوده ، وهو الذي لم يعثر على أحد، كما لم يعثر كثير من الشيعة الذين فتشوا عن الولد ولم يجدوا له أثرا.

وربما كان غريبا جدا اتخاذ الأيرواني اتفاق الشيعة منذ ذلك الحين على فكرة الغيبة، دليلا على صحتها، وهو يعرف أن شيعة الإمام العسكري تفرقوا الى أربعة عشر فرقة، ولم يقل منهم بوجود الولد إلا فرقة واحدة. ومع ذلك فقد أثبت التاريخ خطأ إيمانهم بتلك الفكرة أو اتفاقهم عليها.

والأغرب من ذلك أن يستشهد الشيخ الأيرواني، باعتراف بعض السنة والنسابة في التاريخ، بأمر لم يجمع عليه الشيعة، ولم يعرفه أهل البيت، ولم يظهر له أي أثر في التاريخ.[١٣٤] ويعتبر ذلك قرينة تورث اليقين فيما يسميه حساب الاحتمالات.

وفي الحقيقة ليس من المفروض أن نتعصب لأخطاء أجدادنا، خاصة بعد طول انتظارنا لذلك الإمام المفترض، الذي لم يولد قط، والذي لم يخرج الى الآن ولن يخرج في المستقبل. ولا بد أن نفكر بعقولنا، ونتساءل ما فائدة إمام لا نعرفه ولا يعرفنا؟ وكيف ينقذنا الإيمان به من النار؟ ويميتنا ميتة إسلامية؟ وما هي قيمة مئات أو آلاف أو ملايين "الأدلة" إذا كانت النتيجة صفرا؟ ولماذا نصر على افتراض وجوده رغم غيبته الطويلة التي لا تنتهي؟ خاصة بعد التزامنا بالفكر الديموقراطي أو الشورى، وتخلينا عن الشروط المثالية في الرؤساء، كالعصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية، وقبولنا بالعدالة والكفاءة والإيمان.

---

[١٣٣] - يقول:إذا راجعنا كتاب الغيبة للشيخ الطوسي نجده يذكر بعنوان الوكلاء المذمومين وهذا العامل أيضاً لا يكون سبباً لتضعيف فكرة الإمام المهدي وولادته وغيبته، بل هذا في الحقيقة عامل للتقوية، إذ يدلّ على أنّ هذه الفكرة كانت واضحة وثابتة، لذلك ادعى هؤلاء الوكالة كذباً وزوراً، وخرجت البراءة واللعنة في حقهم. ص ٤١

[١٣٤] - ص ٤٧

١٢ – مع السيد صادق الحسيني الشيرازي في كتابيه (المهدي في القرآن) و (المهدي في السنة)[١٣٥]

تكفير من لا يؤمن بوجود المهدي

لم يدرك كثير من القراء أهمية طرح موضوع وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) للنقاش، كما فعلت في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) الذي نشرته قبل حوالي عشر سنوات ودعوت حينها لإعادة النظر في هذه الفكرة الموروثة منذ مئات السنين، ولا يزال كثير من القراء غير مدركين للعلاقة بين هذه الفكرة وبين المجازر الدموية التي تحدث في العراق اليوم، وربما يتساءل الكثير من الأخوة بتعجب: وهل نحن متفرغون لمناقشة هكذا أمور تاريخية قديمة وغيبية؟

ومع إيماني بتجاوز عامة الشعب العراقي للخلاف التاريخي القديم بين السنة والشيعة، والذي كان يدور في القرون الأولى حول أحقية هذا البيت العلوي أو ذاك البيت الهاشمي أو القرشي بالخلافة، واتفاق جماهير الطائفتين حول الدستور الديموقراطي الجديد، مما يعني توحدهما حول فكر سياسي جديد يضع جوهر الخلاف الطائفي على الرف، ويبشر بغد مشرق، ولكن تمسك بعض رجال الدين، أو بعض الحركات والأحزاب الدينية بالتراث السياسي القديم من دون معرفة حقيقة جوهر ذلك التراث، وتضخيم عناصر الاختلاف الطائفي الى حد إضفاء الصبغة الدينية عليها وتصويرها جزء من العقيدة الإسلامية وضروريات الدين، أدى الى إشعال نار فتنة طائفية عفنة غير ذات معنى معاصر. وبالرغم من رفض عامة الشعب للفتنة الطائفية، إلا ان المتطرفين من الفريقين راح يكفر بعضهم بعضا، ويؤججون ناراً لا تحرقهم فقط وانما تحرق الكثير من الناس البسطاء الذين ليس لهم من الهوية الطائفية إلا الاسم.

ومن الواضح ان هؤلاء الطائفيين يجانبون القرآن الكريم الذي يدعو الى الوحدة ويقول:"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" أو "إن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاعبدون". ويمزقون الوحدة الإسلامية بأحاديث واهية أو تأويلات تعسفية أو اجتهادات مريضة، يحاولون من خلالها تشكيل هويات طائفية وعقائد متطرفة منغلقة لا يمكن ان تتعايش مع المسلم الآخر.

---

135 - http://www.s-alshirazi.com/library/books/mahdi/01.htm

الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م مؤسسة الوفاء بيروت لبنان

وقد كانت عقيدة الإمامة الإلهية لأهل البيت أساس هوية الطائفة الشيعية الامامية، كما كانت عقيدة (المهدي المنتظر) وخصوصا (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) أساس وجود الفرقة (الاثني عشرية).

وعلى ضوء هذه العقيدة اتخذ الشيعة الامامية الاثنا عشرية موقفا متميزا من بقية الشيعة وعامة المسلمين، كما اتخذ الآخرون موقفا مضادا منهم، وقد كان الخلاف بينهم سياسيا ولكنه اتخذ صبغة دينية فيما بعد، وربما كان في البداية عنيفا، ولكنه ذاب عبر التاريخ حتى لم يعد له وجود أو مبرر أو معنى، إلا لدى المتطرفين الذين يتمسكون بعوامل الخلاف الفكرية ويضخمونها الى حد تأجيج الفتنة بين الشيعة والسنة اليوم، وخاصة عندما تتوفر ظروف سياسية مناسبة.

وأبرز مثل على ذلك هو ما قام به ويقوم به تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، من مجازر بشعة بحق الشيعة في العراق، بعد إعلان الحرب عليهم وتكفيرهم، استنادا الى فتاوى قديمة من علماء سنة أفتوا بها ضد الشيعة في أيام الصراعات السياسية الطائفية الغابرة.

ولا شك ان فتاوى العلماء السنة اليوم بصورة عامة ترفض تكفير الشيعة، وتدعو الى الوحدة والتعايش معهم، كما ان فتاوى علماء الشيعة بشكل عام تدعو الى الوحدة الإسلامية، وترفض الرد على دعوات القاعدة بإشعال الحرب الطائفية، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود أناس متطرفين يسيرون على خطى القاعدة، ونحمد الله أنهم لا يشكلون تيارا عاما، وانما يقبعون في جيوب صغيرة ومنعزلة، ولكنا نخشى ان تتاح لهم الفرصة لاختطاف القرار الشيعي يوما، لا سمح الله، وترجمة أفكارهم الى أقوال وأفعال.

ولكي نكون أكثر صراحة، فانا نشير الى تيار شيعي متطرف يضخم من درجة أفكاره ويرفعها الى مستوى العقيدة الإسلامية التي من آمن بها نجا ومن رفضها كفر، ولا يكتفي بالإيمان بها لنفسه واحترام من لا يؤمن بها من سائر الشيعة والمسلمين.

ومن المعروف ان عامة الشيعة والمسلمين لا يؤمنون بوجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) الذي يؤمن به الاثنا عشرية، ويعتقدون انه فرضية وهمية افترضها بعض شيعة الإمام العسكري بعد وفاته، وادعوها سرا بلا دليل، ثم انتشرت في القرون التالية في صفوف الشيعة، لتشكل أساس هوية الشيعة وعقيدتهم في الإمامة. وقد كانت لها آثارا مضرة بالشيعة قبل غيرهم، حيث دفعتهم الى تحريم العمل السياسي أو إقامة الدولة في (عصر الغيبة)، الى أن تخلصوا منها مؤخرا وأقاموا دولهم المعروفة في إيران كالدولة الصفوية والقاجارية والجمهورية الإسلامية، وقبلوا بالنظام الديمقراطي في العراق وغير العراق.

وكان من المفترض بعد قبول الشيعة بالفكر الديموقراطي، تجاوز الفكر الطائفي القديم والتخلي عنه ، أو عدم التحمس الزائد له، إلا ان بعض رجال الدين لم يستوعبوا التطورات الجذرية التي حصلت في الفكر السياسي الشيعي، ولا زالوا يحاولون جر الناس الى الماضي السحيق، ويتشبثون بكل خرافة وأسطورة.

وبدلا من أن يعتمدوا على القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الثابتة والصحيحة، إذا بهم يعتمدون على التأويلات التعسفية والأخبار الضعيفة والمختلقة، ويبنون نظريات خاصة يتهمون من لا يؤمن بها بالخروج من الدين، وفي هذا تطرف كبير وغلو وفتنة وفساد كبير وتمزيق لوحدة الأمة الإسلامية.

ولهذا كانت دعوتنا الى الاهتمام بموضوع (الإمام المهدي) ودعوة العلماء الشيعة لإعادة النظر في الأدلة التاريخية التي تتحدث عن ولادته واستمرار حياته منذ أواسط القرن الثالث الهجري الى اليوم، أو على الأقل الى الاجتهاد في هذا الموضوع كما يجتهدون في مواضيع الطهارة والنجاسة والصلاة والصوم وسائر العبادات. ولكن مع الأسف الشديد قابل كثير من العلماء دعوتنا لدراسة الموضوع بالإهمال والإصرار على اتباع منهج التقليد، ومن هؤلاء العلماء المرجع السيد صادق الشيرازي الذي كتب ونشر عدة كتب حول الموضوع خلال السنوات الماضية، ولكنها خلت من أي مستوى من مستويات البحث والاجتهاد، وظلت تدور في إطار الجمع والتأليف. ولم يكتفِ بذلك وإنما اعتبر من لا يؤمن بوجود (الإمام المهدي) كافراً بنبوة النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)!

ونظراً لأن السيد صادق الشيرازي يحتل موقع المرجعية الدينية لتيار كبير في العراق وإيران والخليج، هو التيار المعروف والمنسوب الى أخيه المرحوم السيد محمد الشيرازي، والذي يضم أيضا تيار منظمة العمل الإسلامي، والطليعة الرسالية وحركة الوفاق الإسلامي، ومرجعية السيد محمد تقي المدرسي، فان موقفه المتطرف القاضي بتكفير من لا يؤمن بالمهدي من الشيعة والسنة، يحتمل أن يؤدي الى فتنة خطيرة في العالم الإسلامي، تشابه فتنة الزرقاوي الذي يكفر الشيعة، كما يمكن أن تنعكس سلبا على المسيرة الديموقراطية والسلمية في العراق.

لقد عرفت السيد صادق الشيرازي منذ الستينات مؤلفا وداعية للإسلام وأحد رواد النهضة الشيعية الحديثة، حيث كنت أحضر محاضراته الأسبوعية في أجد المسجد في كربلاء، ، وهو على قدر كبير من التواضع والأخلاق الرفيعة، وقد ساعدني على إنجاز بحثي عن ولاية الفقيه سنة ١٩٨٩ عندما وفر لي نسخا مصورة لكتب نادرة وقديمة في علم الأصول، تتحدث عن ولاية الفقيه. ومع أني لم أتابع معه نتائج ما توصلت اليه من أفكار، وخاصة أبحاثي حول الإمامة ووجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) وذلك لمغادرتي إيران، إلا أني اعتقد أن فقيها متابعا مثله لن يمر على كتاب مثل كتابي "تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه" مرور الكرام، أو يغض النظر عنه بالمرة، ولا أدل على ذلك من اهتمامه بتأليف ونشر عدة كتب حول "إثبات" وجود الإمام المهدي، ومنها كتاب (المهدي في القرآن) و(المهدي في السنة). ورغم أن هاذين الكتابين قديمين ألفهما قبل حوالي أربعين عاما في العراق، إلا أن نشرهما حديثا، وخاصة في موقعه على الإنترنت، يدل على إيمانه المستمر بهما.

وبانتظار أن أقرأ للسيد الشيرازي رأيا جديدا يرد على كتابي بالتفصيل أو أهم النقاط الجديدة الواردة فيه، فإني سوف أناقش كتبه القديمة – الجديدة، وأبين نقاط الضعف فيها، عسى أن يلتفت اليها، أو يعيد النظر من الأساس في بحث موضوع وجود الإمام الثاني عشر، ومن ثم موضوع الإمامة.

ان الملاحظة الرئيسية على كتب السيد صادق الشيرازي حول الإمام المهدي هي أنها تجميع روايات أكثر منها أبحاث علمية، أو دراسات اجتهادية، اعتمادا على رسوخ الفكرة في الأذهان، ولذا فانه لا يطرح أي سؤال تشكيكي حول الموضوع بقدر ما يحاول تعزيز الصورة التقليدية الموروثة، ويقفز على الجدل العلمي الضروري بنوع من القفز العالي والعريض. وبكلمة أخرى انه يهرب من ممارسة الاجتهاد في هذا الموضوع الذي يعتبره جزء مهما من العقيدة، ويكفر من لا يؤمن به.

يقول السيد صادق الشيرازي في مقدمة كتابه (المهدي في السنة):"الإمام المهدي.. اسم يتواجد في كل مكان، في الكتب السماوية الغابرة الزبور، والتوراة، والإنجيل وفي القرآن الحكيم في عشرات الآيات الكريمة المفسرة، أو المؤولة به (عليه السلام). وعلى لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله) في مختلف المناسبات، وشتى الأحاديث في مكة، وفي المدينة، وفي المعراج، وعند الوفاة وعلى شفاه عترة النبي (صلى الله عليه وآله) الأئمة الطاهرين كلهم جميعاً. فعلي أمير المؤمنين (عليه السلام) ذكر ولده المهدي.. وفاطمة الزهراء بنت النبي (صلى الله عليه وآله) ذكرت المهدي والإمام الحسن (عليهما السلام) ذكر ابن أخيه المهدي والإمام الحسين (عليه السلام) ذكر ابنه المهدي والسجاد علي بن الحسين والباقر محمد بن علي والصادق جعفر بن محمد والكاظم موسى بن جعفر والرضا علي بن موسى والجواد محمد بن علي والهادي علي بن محمد والعسكري الحسن بن علي كلهم.. ذكروا ولدهم المهدي. وأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذكروا المهدي: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعبد الله بن عمر، وأبو هريرة، وسمرة بن جندب، وسلمان، وأبو ذر، وعمار وغيرهم كثير. وزوجات النبي (صلى الله عليه وآله) ذكروا المهدي: عائشة، وحفصة، وأم سلمة، وغيرهن أيضاً. والتابعون ذكروا المهدي: عون بن جحيفة، وعباية بن ربعي، وقتادة وغيرهم كثير".

ويتابع:"وفي كتب التفسير كلها تجد ذكر المهدي: تفسير الطبري، وتفسير الرازي، وتفسير الخازن، وتفسير الآلوسي، وتفسير ابن كثير، وتفسير الدر المنثور. وغيرها.. وغيرها.. كثير. وفي الصحاح الستة تجد ذكر المهدي: في البخاري، ومسلم، وابن ماجة وأبي داود، والنسائي، وأحمد وفي كتب الحديث كلها ترى ذكر (المهدي) في مستدرك الصحيحين، ومجمع الزوائد، ومسند الشافعي، وسنن الدار قطني، وسنن البيهقي، ومسند أبي حنيفة وكنز العمال، وغيرها.. وغيرها.. كثير. وفي كتب التاريخ تجد ذكر (المهدي) في تاريخ الطبري، وتاريخ ابن الأثير، وتاريخ المسعودي، وتاريخ السيوطي، وتاريخ ابن خلدون، وغيرها.. وغيرها.. وعلماء المسلمين من مختلف المذاهب أذعنوا

(بالمهدي) وذكروه في مجالسهم، وكتبهم، وخطبهم: علماء الحنفية، وعلماء الشافعية، وعلماء الحنبلية، وعلماء المالكية. وغيرهم من أئمة المذاهب الأخرى، وأتباعهم، والعلماء، والكتاب، والشعراء.. في كل مكان.. (المهدي). في كل كتاب.. (المهدي). وعلى كل شفة.. (المهدي). السماء تقول.. (المهدي). الأرض تقول.. (المهدي)".

وهكذا يحاول الشيرازي الإيحاء بأن موضوع (المهدي) من أهم العقائد الإسلامية، التي تقوم على الأخبار المتواترة، وبغض النظر عن المناقشة في هذه الأحاديث التي يعتمد عليها، فانه يخلط بين أمرين أو مفهومين لكلمة (المهدي)، الأول: المهدي العام بمعنى المنقذ، الذي يؤمن به كثير من المسلمين. والثاني : المهدي الخاص، الذي يؤمن به الشيعة الاثنا عشرية، وهو (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري)، حيث يستعين الشيرازي بأحاديث المهدي التي تشبثت بها الفرق الإسلامية والشيعية المختلفة عبر التاريخ، ليستدل بها على وجود وولادة "ابن الحسن العسكري" الذي كان موضوع خلاف بين أهل البيت وشيعة العسكري أنفسهم، فضلا عن سائر الشيعة وعامة المسلمين.

وهذا منهج اتبعه كثير ممن كتب عن (الإمام المهدي) أو حاول الرد علي، أو تظاهر بذلك. وهو منهج أقل ما يقال فيه أنه غير علمي، ولا أمين أو هادف لبحث الموضوع بصورة جدية. فلو سلمنا بصحة الأحاديث التي تتحدث عن خروج إمام مهدي يصلح ما فسد من أمور المسلمين، فانها لا تشكل دليل إثبات على ولادة ابن للإمام العسكري الذي لم يتزوج أبدا، ولم يتحدث عن وجود ولد له في حياته. وتوفي بعد أن أوصى بأمواله الى أمه، في إشارة منه الى عدم وجود وارث له.

يدعي السيد صادق الشيرازي وجود أكثر من مائة آية في القرآن الكريم تدل على المهدي، حيث يقول:" وردت مائة آية . بل وتزيد . بشأن الإمام المهدي (عليه السلام) بمختلف الأنواع، من التفسير، والتأويل، والظاهر، والباطن، وغير ذلك...وقد خصصنا كتاباً خاصاً بذلك أسميناه (المهدي في القرآن)". وهذا أمر غريب حقا، فنحن لا نجد آية واحدة في القرآن تدل صراحة على ذلك، وانما هنالك بعض الآيات التي تعد المؤمنين بالنصر وبوراثة الأرض مثل هذه الآية " ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين". القصص ٥، ولكن لا يمكن الاستدلال بهذه الآية على وجود الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري، وإذا كان الشيرازي يتخذ من هذه الآية والآيات المشابهة لها ، أو الأضعف منها في الدلالة، دليلا قاطعا على مبتغاه، فانه يكشف عن وجود خلل منهجي كبير لديه في طريقة الاستدلال والبحث والاجتهاد.

وإذا كان الشيرازي يتعامل مع القرآن الكريم الواضح والصريح، بهذه الطريقة التعسفية، ويحاول تحميله ما لا يتحمل ، فكيف يتعامل إذن مع الأحاديث؟ وهل يتوقف ليحقق في سند أو متن أي حديث؟ أو يدرسه بعناية ودقة؟ أم سوف يغرف من تلك الأحاديث ما يشاء؟ وبدون أية مسئولية؟

لنستمع اليه وهو يتحدث قائلا:"(وأما في السنة) فالأحاديث الواردة بشأن الإمام المهدي (عليه السلام) في مختلف كتب التفسير، والحديث، والتاريخ، والصحاح، وغيرها، وكتب السنة، وكتب العامة، لو جمعت هذه الأحاديث لزادت على الثلاثة آلاف حديث. (نعم) إنها أكثر من ثلاثة آلاف حديث.كلها بشأن الإمام المهدي (عليه السلام) تملأ مجلدات عديدة". ويتوقف ليتساءل:"من هو هذا (المهدي) الذي أُولي هذا الزخم من القرآن ومن السنة؟" ويجيب:"إنه أمل السماء إنه غاية الشرائع الإلهية إنه المأمول لتطبيق شريعة السماء على كل الكرة الأرضية لأول مرة في تاريخ الإنسان. (وهذا الكتاب) إلماع إلى بعض ما ورد في هذا الإمام العظيم لكي يفتح للقارئ (كوة) يستهدي بها الطريق إلي معرفة الإمام المهدي (عليه السلام) ولو بعض المعرفة".

وبعد أن يذكر السيد صادق الشيرازي مجموعة من تلك الأحاديث يتساءل:"من هو الإمام المهدي)؟ ومتى ولد؟ ومن أي سلالة انحدر؟ومن أبواه، وأجداده؟ولماذا غاب؟ وما فائدته في غيبته؟ إلى غير ذلك من عشرات الأسئلة" ويقول:" ان كتابه يجيب عليها من خلال الأحاديث الشريفة المجموعة كلها من الصحاح الستة، ومن كتب التفسير، والحديث، والتاريخ التي ألفها غير الشيعة من علماء المذاهب الأربعة (الأحناف) و (الشوافع) و (الحنابل) و (المالكية)... وذلك سداً للطرق على من زعم، أو بالأحرى أدعى أنه زعم أن ما يتعلق بالإمام المهدي (عليه السلام) مما يختص به الشيعة، وأن نقلته ورواته هم فقط الشيعة، لكي يعلم . أو تتم الحجة عليه، ويعلم غيره وتتم حجة الله عليه أيضاً . أن الكثير.. الكثير مما ورد في الإمام المهدي إنما هو من كتب غير الشيعة، وبأقلام غير الشيعة، ورواة غير الشيعة، ونقل غير الشيعة".

وهذه دعوى عظيمة جداً.

وأعظم منها أن يقول:" لم نحاول جمع كل ما ورد في الإمام المهدي (عليه السلام) من كتب المذاهب الأخرى، بل الإلماع، والاختيار، وذكر نماذج، فقط وفقط. (وإلا) فالجمع، والاستيعاب يستدعي تدوين مجلدات.. ومجلدات وهذا ما نفسح به المجال لغيرنا، ممن يوفقه الله تعالى لذلك من بعدنا. (فإن) هناك جمهرة من أعيان علماء المذاهب الأخرى، وحفاظهم، وأئمتهم، ومؤلفيهم، قد خصصوا كتاباً خاصاً في الإمام المهدي (عليه السلام) وأفردوا مؤلفاً مستقلاً في بعض أحواله، وشؤونه، ونقل الأحاديث الشريفة عنه. مثل علامة (الشافعية) الشيخ جمال الدين يوسف بن يحيى بن علي بن عبد العزيز بن علي المقدس السلمي الدمشقي ألف كتاباً خاصاً في الإمام المهدي (عليه السلام) أسماه (عقد الدرر في أخبار المهدي المنتظر)". ويضرب لذلك مثلا آخر بما رواه " (البخاري في صحيحه) عن جابر بن سمرة عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: يكون اثنا عشر أميراً. فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش. و (ما رواه) محمد بن عيسى الترمذي في صحيحه، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): يكون من بعدي اثنا عشر أميراً. ثم تكلم بشيء لم أفهمه فسألت الذي يليني فقال: قال: كلهم من قريش. (وما رواه)

مسلم بن الحجاج القيثري في صحيحه، عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي على النبي (صلّى الله عليه وآله) فسمعته يقول: إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة. قال: ثم تكلم بكلام خفي علي فقلت لأبي: ما قال؟ قال: قال: كلهم من قريش. (وما رواه) صحيح مسلم، وعنه قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله): لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً. ثم تكلم النبي بكلمة خفيت علي فسألت أبي ماذا قال رسول الله؟ فقال: كلهم من قريش. (وما رواه) صحيح أبي داود السجستاني، وعنه أيضاً، عن رسول الله قال: لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة. فكبر الناس وضجوا، ثم قال كلمة خفيت علي قلت لأبي: يا أبت ما قال؟ قال: كلهم من قريش.و(مسند أحمد بن حنبل ـ إمام الحنابلة) عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: يكون لهذه الأمة اثنا عشر خليفة. و(الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين) عن عون بن جحيفة عن أبيه قال: كنت مع عمي عند النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: لا يزال أمر أمتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة. ثم قال كلمة وخفض بها صوته فقلت لعمي، وكان أمامي: ما قال يا عم؟ قال: يا بني قال: كلهم من قريش. و(تيسير الوصول إلى جامع الأصول) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر كلهم من قريش. قيل: ثم يكون ماذا؟ قال: ثم يكون الهرج. و(منتخب كنز العمال): يكون لهذه الأمة اثنا عشر قيماً لا يضرهم من خذلهم كلهم من قريش. و(الحافظ القندوزي الحنفي في ينابيع المودة) عن جابر بن سمرة قال: كنت مع أبي عند النبي (صلّى الله عليه وآله) فسمعته يقول: بعدي اثنا عشر خليفة. ثم أخفى صوته فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوته؟ قال: قال: كلهم من بني هاشم.

و(مسند أحمد ـ إمام الحنابلة) عن مسروق قال: كنا جلوساً عند عبد الله بن مسعود وهو يقرئنا القرآن فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبد الله بن مسعود: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك ثم قال: نعم ولقد سألنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: اثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل. (ينابيع المودة) عن ابن مسعود عن النبي قال: الخلفاء بعدي اثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل".

ويعلق الشيرازي على كل ذلك قائلا:" اتفقت كلمة المسلمين جميعاً بمختلف مذاهبهم، وأجمعت كتبهم في التفسير والحديث والتاريخ، وخاصة (الصحاح الستة) على: أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) تفوه بهذه الكلمة:"الخلفاء بعدي اثنا عشر كلهم من قريش" وإن اختلف التعبير حسب اختلاف الرواة فبعضهم رواه (النقباء) وبعض نقله (الأئمة) وبعض ضبطه (اثنا عشر قيماً) وبعض أخرجه (وهم اثنا عشر رجلاً) وبعض أثبته (اثنا عشر أميراً) والمعنى في الكل واحد، **والمقصود متحد وهو واضح لا غبار عليه**". ثم يقول:" والكلام الذي ينبغي التأمل عنده هو: من هؤلاء الاثنا عشر؟ والجواب المقنع الحاسم، الذي لا يقبل النقاش: إنهم هم الذين سماهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) في

أحاديث أخرى بأسمائهم وهم: علي بن أبي طالب والحسن بن علي والحسين بن علي وعلي بن الحسين (السجاد) ومحمد بن علي (الباقر) وجعفر بن محمد (الصادق) وموسى بن جعفر (الكاظم) وعلي بن موسى (الرضا) ومحمد بن علي (الجواد) وعلي بن محمد (الهادي) والحسن بن علي (العسكري) والحجة المهدي (القائم)".

ان الشيرازي يعتبر حديث (الاثني عشر خليفة أو أميرا) متواترا، ويستدل به على صحة النظرية الاثني عشرية الشيعية، وعلى وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) في حين يأخذ على أهل السنة الذين يروون ذلك الحديث أنهم لا يجدون تفسيرا صحيحا له، ما عدا الاثني عشر إماما من أهل البيت. رغم أن تفسير الاثني عشر للحديث غير صحيح وغير شاف، لعدم ثبوت ولادة الإمام الثاني عشر.

وكما فعل الشيرازي مع أحاديث (المهدي) العامة فعل هنا وأكثر، حيث لم يتوقف ليدرس سند أي حديث، بل لم يذكر أي سند، وانما التقط الأحاديث بسرور بالغ، واعتبرها متواترة، دون أن يتأنى في تعريف التواتر، أو ينظر فيما إذا كان ذلك الحديث متواترا أو قويا أو ضعيفا وخبر آحاد.

ولقد بحثت هذه الأحاديث (الاثني عشرية) السنية والشيعية ، في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) والتي استدل بها القائلون بوجود الولد للإمام العسكري، ورددت عليها حديثا حديثا، وقلت إنها كلها أحاديث آحاد وضعيفة ومختلقة، وذلك لأن النظرية الإثني عشرية لم تكن معروفة عند الشيعة الامامية حتى القرن الرابع الهجري، لأنهم كانوا – سابقاً- يقولون باستمرار الإمامة الى يوم القيامة، ولم يكن يعقل ان تقتصر الإمامة على اثني عشر رجلا، أو اثني عشر ألف أو مليون رجل. هذا عند الشيعة ، وأما عند السنة، فانهم يقولون بأن النبي (ص) لم يتحدث عن الإمامة أساسا، ولم يوص الى أحد، والحديث عندهم لا يحدد الإمامة باثني عشر إماما فقط، وانما يتنبأ بحدوث المشاكل والفتن بعد الإمام الثاني عشر.

ومن هنا فالحديث ضعيف ولا يتفق أبدا مع استمرار الإمامة في الأرض، وهو باطل يستدل به على باطل آخر. ولو فرضنا صحة الحديث فانه لا يتضمن بصراحة أسماء الأئمة الاثني عشر، الذين كانوا موضع خلاف بين الشيعة أنفسهم، ومحل رفض من قبل أبناء الأئمة وفرق شيعية عديدة، فلا يدل على المطلوب، وكذلك لا يدل على وجود ولد للإمام العسكري الذي توفي دون أن يعلن أو يشير في الظاهر الى وجود ولد له، وهو ما ينفي صحة رواية الاثني عشرية أيضا، إذ سوف يصبح عدد الأئمة أحد عشر ، حسب القائمة الشيعية. ولا يمكن أن نستدل بالحديث على ولادة إنسان لم تثبت ولادته بطريقة صحيحة وعلمية وشرعية.

والغريب ان السيد صادق الشيرازي يستدل بأقوال بعض علماء السنة كالحافظ الحنفي، صاحب ينابيع المودة، الذي ينقل حديثا عن أبي طفيل عامر بن واثلة عن علي (رضي الله عنهما) قال قال رسول الله:" يا علي أنت وصي حربك حربي وسلمك سلمي وأنت الإمام وأبو الأئمة الأحد عشر الذين هم المطهرون المعصومون ومنهم (المهدي) الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً فويل لمبغضيهم".

ولا أدري كيف يسمي من ينقل هكذا رواية بالسني؟ فإذا كانت الرواية صحيحة فلماذا لا يؤمن بها ويصبح شيعيا إماميا إثني عشريا؟ وإذا كانت الرواية صحيحة وينقلها ولا يؤمن بها عنادا وتعصبا، فكيف يمكن الاعتماد عليه والثقة به؟ وهل تصح نسبة الكتاب اليه؟ أم هناك تشابه في الأسماء، وتزوير في الكتب؟ وعلى أي حال لا يسأل الشيرازي عن الحافظ الحنفي متى عاش؟ في أي قرن؟ وممن أخذ روايته؟ وما هو سندها؟ هل أخذها من الشيعة الامامية؟ أم المصادر السنية؟

ولكن مع الأسف الشديد، يفضل السيد صادق الشيرازي أن يحطب بليل ويعمش عمش جهال، ويتنكب طريق البحث العلمي والاجتهاد والتحقيق. ولا غرابة بعد ذلك أن يقول الشيرازي انه يمكن تأليف مجلدات عديدة حول المهدي، إذ يمكن بهذه الطريقة فعلا تأليف موسوعات وموسوعات وموسوعات. فما أكثر الأحاديث الموضوعة والمختلقة، وقد بلغت في القرن الثاني الهجري حوالي مليون رواية.

ولسنا بحاجة لمناقشة أية رواية يذكرها الشيرازي في كتابه (المهدي في السنة) لأنه لم يأت برواية واحدة مسندة، فضلا أن تكون صحيحة السند، وانما اعتمد على ذكرها في كتب السنة، غافلا أو متغافلا عن اختلاط كثير من الشيعة بالسنة في التاريخ السحيق حتى ليصعب الفصل بينهم في كثير من الأحيان، وان كثيرا من الفريقين كانوا حشويين ينقلون الروايات بلا تمحيص ولا تدقيق، وان بعضهم كان يزيد عليها وينقص منها، ويختلق مئات الأحاديث بحيث لم نعد نصدق بأية رواية إلا إذا درسنا سندها ومتنها بدقة، وعرضناها على القرآن الكريم والعقل السليم والتاريخ المتواتر.

وان التاريخ المتواتر الذي يذكره المؤرخون الشيعة والسنة يقول: بأن الإمام الحسن العسكري توفي دون أن يشير الى وجود ولد له في الظاهر، وهذا الظاهر حجة علينا، لأنه لا يجوز شرعا وقانونا نسبة ولد الى إنسان بعد وفاته بالرغم من أنفه، وقد رفض أهل بيت الإمام العسكري ومعظم أصحابه الاعتراف أو التصديق بوجود ولد له، ما عدا فرقة صغيرة (واحدة من أربع عشرة فرقة) ادعت وجود الولد في السر، وهي لم تأت بدليل شرعي، وانما افترضت وجود ذلك الولد المزعوم افتراضا، خوفا من الاعتراف بانهيار النظرية الامامية ووصولها الى طريق مسدود. ولما لم تجد ما تدعم به دعواها الباطلة، التفتت الى بعض الأحاديث الضعيفة عند السنة مثل حديث (الاثني عشر خليفة أو أميرا) وحاولت الاستدلال به على دعواها، واصطنعت بذلك النظرية الاثني عشرية، دون أن يفيدها ذلك شيئا، لأنه لم ينطبق على القائمة

التي صنعتها في ذلك الوقت، حيث كان يمكن إضافة بعض الأسماء وحذف بعض الأسماء الأخرى لتأليف قائمة بأسماء اثني عشر إماما كما يريد أي إنسان.

ولأن القضية كانت أسطورية من أساسها، فان أصحاب النظرية الاثني عشرية لم يستطيعوا أن يبعثوا الحياة بالإمام الثاني عشر المزعوم والمفترض، وظل في غياهب العدم منذ ذلك الحين والى يوم القيامة.

وإذا كانت تلك الأسطورة قد مرت على بعض المغفلين والسذج والبسطاء ردحا من الزمن، فانه كان لا بد ان تلفت العلماء والمجتهدين وتدعوهم للتوقف عندها ، وبحثها بدقة، واستخدام أدوات الاجتهاد المعروفة لديهم مثل التحقيق في المتن والسند، ودراسة القضية من كل جوانبها، وعدم تقليد الآباء والأجداد تقليدا أعمى، وإلصاق البدع والخرافات والأساطير بالدين، أو بمذهب أهل البيت بهذه الطريقة الغوغائية.

ولكنهم لم يفعلوا من ذلك شيئا.

ويا ليتهم وقفوا عند الإيمان بهذه القضية ولم يذهبوا الى أبعد من ذلك.

ومع الأسف الشديد ينقل الشيرازي قول (الحافظ القندوزي الحنفي في ينابيع المودة):" عن جابر بن عبد الله الأنصاري (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): من أنكر خروج (المهدي) فقد كفر بما أنزل على محمد" ويعلق عليه قائلا:" الكفر درجات (الأولى) الكفر بالله تعالى بإنكاره، (الثانية) الكفر بما أنزل الله تعالى، (الثالثة) الكفر بنعم الله تعالى. وهذا الكفر المذكور في هذا الحديث هو من الدرجة الثانية لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي عين الإمام المهدي (حقاً) فإنكاره كفر برسول الله (صلّى الله عليه وآله) لأنه يتضمن تكذيب النبي (صلّى الله عليه وآله) بما أخبر عن الإمام المهدي (عليه السلام)".

وينسى الشيرازي بأن فرقة واحدة فقط من سبعين فرقة من الشيعة آمنت بوجود المهدي (محمد بن الحسن العسكري) كما يقول مؤرخو الشيعة الاثني عشرية مثل النوبختي والأشعري القمي والطوسي والصدوق والمفيد والسيد المرتضى وغيرهم وغيرهم، فضلا عن بقية المسلمين، فهل كانت القضية على درجة كبيرة من الوضوح بحيث يكفر من ينكرها؟ وهل يكفر جميع الشيعة والمسلمين ما عدا الفرقة الاثني عشرية؟

ان عامة الشيعة اليوم يعترفون بإسلام من لا يؤمن بإمامة أهل البيت، من أهل السنة، ويدعون للوحدة معهم والتعايش معهم بسلام، فكيف يريد الشيرازي تكفير من لا يؤمن بجزئية صغيرة فرعية وأسطورية؟ ألا يشيع بذلك جوا من العنف والتطرف والإرهاب ويهدد الوحدة الوطنية والسلام الأهلي والمسيرة الديموقراطية؟

إنني أعرف في السيد صادق الشيرازي، رجلا مجتهدا عاقلا ومسالما وديموقراطيا ومحبا للخير، وربما كان كتابه هذا (المهدي في السنة) كتابا قديما لم يراجعه حديثا، وقد كتبه في أيام شبابه في كربلاء، وقبل ان يتعرف على أصول البحث والاجتهاد، ولهذا أطلب منه أن يعيد النظر فيه، وان يقدم لنا دراسة جديدة ومعمقة عن الموضوع، ويحذف ما في كتابه من تطرف وتكفير للمسلمين الذين لا يؤمنون إلا بما ثبت في القرآن الكريم والسنة النبوية، بصورة صحيحة وواضحة، ويرفضون الإيمان بالخرافات والأساطير.

١٣- مع الشيخ محمد حسين الوحيد الخراساني في كتابه (مقتطفات ولائية)[١٣٦]:

ماذا يحدث عندما تمتزج الفلسفة الوهمية بالأساطير؟
الغلو بالإمام الى درجة الربوبية ، والشرك بالله!

اختلف المسلمون ، والشيعة بالخصوص ، كثيرا حول هوية (الإمام المهدي): من هو بالضبط؟ وهل ولد في الماضي؟ أم سيولد في المستقبل؟ وقال الاثنا عشرية من الشيعة الامامية بأنه ولد في منتصف القرن الثالث الهجري ، وانه (محمد بن الحسن العسكري) وانه ظل حيا مختفيا الى الآن ، وسوف يظهر في المستقبل.

وبالرغم من أن مهمة الإمام في الفكر السياسي الشيعي الإمامي تعني القيام بدور التشريع في الحوادث الواقعة وتنفيذ الشريعة الإسلامية وقيادة الأمة ، وان هذه المهمة قد تعطلت بغيبة الإمام ، إلا ان بعض المؤمنين بوجود هذا الإمام الغائب (محمد بن الحسن العسكري) دأب على نشر قصص عن قيام الإمام بإغاثة الملهوفين وإرشاد التائهين في الصحاري والقفار وحل المشاكل وإنقاذ المستغيثين به أينما كانوا في

[١٣٦] - مقتطفات ولائية، للشيخ الوحيد الخراساني، ترجمة عباس بن نخي، الكويت

العالم . ولكن علماء الامامية لا يجمعون على صحة هذه القصص ولا يعطون للإمام هذا الدور الخارق البعيد عن مهمة الإمامة الأساسية، أو عملية الإعداد للظهور.

إضافة الى ذلك كان موضوع الإمامة والإمام المهدي بالذات موضوعا لتطرف بعض الغلاة المندسين في صفوف الشيعة الامامية الذين كانوا يغالون في مرتبة (أهل البيت) ويضفون عليهم صفات ومهمات وأدوارا من صنع خيالهم المريض ، فيشركون بهم مع الله في خلق الكون وإدارته والقيام بعمليات الرزق والإحياء والإماتة وما الى ذلك ، واتخاذهم أربابا أو محلا لحلول الله عز وجل في أجسادهم.

وقد انتبه أئمة أهل البيت لذلك فحاربوا الغلو والغلاة ولعنوهم وتبرءوا منهم ، وقاوموهم بشدة ، وفي الوقت الذي كنا نظن أن الغلاة قد اندثروا في الزمن السحيق وذهبوا الى غير رجعة ، خاصة بعد انتصار المدرسة الأصولية ضد المدرسة الأخبارية التي كانت تتلقف كل حديث وارد عن أهل البيت دون تمحيص أو نظر أو اجتهاد ، نفاجأ بأحد أساتذة الحوزة العلمية في قم وهو (الشيخ محمد حسين الوحيد الخراساني) أستاذ علم الأصول، الشهير في الحوزة ، يقوم باجترار بعض نظريات الغلاة ويمزجها مع أوهام الفلاسفة الباطلة ويضيف عليها بعض الحكايات الأسطورية المضحكة ليحدثنا عن إمام فاعل للوجود مشارك لله تعالى في الربوبية. في حين كنا نأمل منه أن يقوم بدراسة أساس نظرية وجود ذلك (الإمام) المفترض أو المختلق الذي لا توجد أية أدلة علمية تاريخية على وجوده وولادته ، بدلا من تقليد الآباء والأجداد تقليدا أعمى.

ونعتقد انه بتبنيه لتلك النظريات المتطرفة المفعمة بروح الشرك والانحراف ، يسيء الى الإسلام والى التشيع والى الحوزة العلمية والى الثورة الإسلامية الإيرانية، وينحرف عن أداء دوره العلمي والتبليغي المتمثل في الدعوة الى الله ومحاربة البدع والخرافات والأساطير.

وإننا إذ نحترم حقه في الاختلاف في الرأي والإيمان بما يشاء ، لا يسعنا إلا أن نرفض أقواله المغالية في أئمة أهل البيت إلى حد الشرك بالله تعالى ، ونستغرب من اتباعه للمنهج الأخباري الساذج في قبول الأحاديث الضعيفة والأدعية والزيارات الموضوعة والحكايات الأسطورية ، خلافا لمبادئ المدرسة الأصولية التي يدعي الانتماء اليها ، دون أي تحقيق أو اجتهاد ، ونستنكر خلطه لنظريات الفلاسفة الباطلة كنظرية الفيض ، ومزجها مع فكر أهل البيت. ونطالب العلماء العظام ومراجع الدين الكبار ، و طلبة العلوم الدينية ، التصدي له بكل ما أوتوا من قوة ، وعدم السكوت على أفكاره المنحرفة والمغالية ، فقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) :"إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه ومن لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".

يخاطب الوحيد الخراساني ، الإمام المهدي ، بالقول:" يا فاعل " ما به الوجود" ويا من أينما كان "ما منه الوجود" (أي الله تعالى) كنت أنت أيضا هناك ، فلا يخلو مكان – بحكم البرهان– من فاعل ما

منه الوجود ، ولا يخلو مكان منك أنت أيضا ، لأن أفعاله تعالى وان كانت أفعاله ولكنها بواسطتك ، فمنه تعالى كل شيء ، لأن كل شيء منه لا اله إلا الله ، ومنك كل شيء ، لأن كل شيء يكون بواسطتك. إننا موحدون... لا نعرف شيئا منك ، بل نعرف أن كل شيء من الله تعالى، ولكن في عين الحال التي نرى أن كل شيء منه هو ، نرى أيضا أن أنفاس صدورنا منه ولكن بك أنت ، والنظرة والرؤية التي نتمتع بها ، والخطوة التي نخطوها ، كلها منه سبحانه وتعالى ، ولكنها بك أنت... أيتها الرحمة التي وسعت كل شيء". [١٣٧]

و يقول الوحيد الخراساني بصراحة مثيرة :" إن إمام العصر صار عبداً ، وعندما صار عبداً صار رباً، فـ " العبودية جوهرة كنهها الربوبية" فمن ملك هذه الجوهرة تحققت ربوبيته – بالله تعالى لا بالاستقلال – بالنسبة إلى الأشياء الأخرى.[١٣٨]

وتأييدا لأقواله الباطلة في هذه النظرية ، يستورد الوحيد الخراساني حديثاً من أحد أقطاب الفرقة الخطابية الملعونة والبائدة التي كانت تؤله الإمام الصادق ، وهو (المفضل بن عمر) يقول فيه كذبا وزورا وبهتانا: " انه سمع أبا عبد الله (ع) يقول في قول الله تعالى (وأشرقت الأرض بنور ربها): رب الأرض إمام الأرض. قلت: فإذا خرج يكون ماذا؟ قال: إذن يستغني الناس عن ضوء الشمس ونور القمر ويجتزئون بنور الإمام".[١٣٩]

واستنادا إلى أقوال الغلاة هذه يعتقد الشيخ الوحيد الخراساني: " إن إمام العصر هو صاحب مقام الإمامة المطلقة ، أي العلم المطلق والقدرة المطلقة والإرادة المطلقة والكلمة التامة والرحمة الواسعة".[١٤٠] ويقول:" لا شك ان إمام الزمان جوال في زيارة أولياء الله ولا حجاب أمامه ، فمن هو "فاعل ما به الوجود" لا يكون محجوبا". [١٤١]

ومع ان الله عز وجل ينهانا عن دعوى غيره ويقول:" ومن أضل ممن يدعوا من دون الله من لا يستجيب له الى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون".[١٤٢] ويقول:"ولا تدعُ من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك، فإن فعلت فانك إذا من الظالمين".[١٤٣] و"إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم

[١٣٧] – ص ٤١

[١٣٨] – ص ٣٩

[١٣٩] – ص ٦٢

[١٤٠] – ص ٤٣

[١٤١] – ص ٤٢

[١٤٢] – الأحقاف ٥

[١٤٣] – يونس ١٠٦

فادعوهم فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين".[١٤٤] و"يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له وان يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب".[١٤٥] فان الشيخ الوحيد الخراساني يوجه المسلمين وغير المسلمين إلى الاستغاثة بالإمام المهدي (الموهوم الذي لا وجود له) ، فيقول:" من الضروريات والمسلمات: إن كل من تنقطع به السبل ويتيه في صحراء قاحلة لا يهتدي فيها إلى طريق ، سواء كان يهوديا أو نصرانيا ، أو مسلما شيعيا أو سنيا . لا فرق بتاتا ، إذا ما ندب في ذلك الحين وقال: (يا أبا صالح المهدي أدركني) فان النتيجة قطعية الحصول... والسر في ذلك إن الدعاء في تلك الحالة متوجه للإمام حقيقة لأنه نابع عن اضطرار واقعي يخرق الحجب ، وفي غير تلك الحالة فان الندبة غير متوجهة اليه! والأمر سيان بين الله وبين سبيل الله "من منه الوجود" و "من به الوجود" والحكم في الحالين واحد ، فكما إن التوجه بالدعاء إلى "من منه الوجود" يجب أن يتحقق حتى تتحقق الاستجابة ، كذلك الأمر بالنسبة إلى "من به الوجود" فهو السبيل الأعظم والصراط الأقوم ، فان التوجه اليه بالدعاء يجب أن يتحقق فتتحقق الاستجابة في ذلك الحين بالضرورة".[١٤٦]

" وإذا اضطر أحد فتوجه إلى (السبيل الأعظم) أي "من به الوجود" للنجاة من صحراء تاه فيها وبلوغ المعمورة ، فانه عليه السلام يرشده إلى الطريق ويدله على ما يجب أن يفعله حتى ينجو ... لقد اضطرته تلك الحال فلجأ إليه وتوسل به ، فينظر عليه السلام إليه نظرة يكون فيها دواؤه وشفاؤه".[١٤٧]

ويغفل الوحيد الخراساني عن حقيقة ان النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وبقية الأئمة من أهل البيت كانوا في حياتهم محدودي القدرة ضمن أطر الزمان والمكان ولم يكونوا يخترقون الحجب ولا يمتلكون هذه القدرة الخارقة على نصرة أوليائهم أو المستغيثين بهم ، وقد تعرضوا هم الى أشد ألوان العذاب واستغاثوا بالله تعالى وطلبوا منه النصر والعون.

وربما كانت الاستغاثة العادية من جهلة الناس بالأئمة والأولياء أو بالإمام المهدي لا تحمل معنى الشرك الصريح، ولكنها عندما تقترن بتصور أن "الإمام رب الأرض ، وانه فاعل ما به الوجود" فإنها تعطي للإمام المفترض (الموهوم) دوراً من أدوار الله تعالى ، يريد الله عز وجل أن يحصره بنفسه ويطلب من الناس أن يوحدوه ويدعوه وحده لا شريك له في السراء والضراء.

---

[١٤٤] – الأعراف ١٩٤

[١٤٥] – الحج ٧٣

[١٤٦] – ص ٥٠

[١٤٧] – ص ٥١

يقول الشيخ جعفر السبحاني (أحد كبار العلماء المعاصرين في قم): " لو أن إنسانا اعتقد بأن الله قد فوض أفعاله – من الإرزاق والإحياء وغيرهما — الى بعض مخلوقاته ، كالملائكة والأولياء ، وانهم الذين يديرون شؤون الكون ويدبرون أموره ، ولا علاقة لله سبحانه بذلك ، ودفعه هذا الاعتقاد الى الخضوع لهم ، فما من شك أن خضوعه هذا عبادة وأن عمله هذا شرك بالله سبحانه".[١٤٨]

و على أي حال ، ولكي يثبت الوحيد الخراساني دعواه الأسطورية هذه ينقل قصة عن أحد الأطباء الإيرانيين ، دون أن يذكر اسمه ، يقول فيها: انه عالج رجلا من المقاومة الإيرانية ضد الغزو الروسي لإيران في الحرب العالمية الثانية ، وأخرج رصاصة من جسده دون مخدر ، وذلك بعد أن أخرج الرجل المقاوم روحه من جسده أثناء العملية بواسطة ترديد جملة (باسم الله النور) عدة مرات (!!!) وعندما انتهى من العملية ، علم الطبيب أن الرجل كان على علاقة بالإمام المهدي ، وانه قال له إن الجيش الروسي سيرحل من إيران " قال هذه الكلمة فقط (ليرحلوا) ثم مضى ، وفي عصر ذلك اليوم وصلت برقية من قيادة الروس تأمر الجيوش بالعودة ، ولم يتوان العسكر عن شيء واقفل راجعا في نفس تلك الليلة".[١٤٩]

وبالطبع لم يذكر لنا الخراساني ، اسم الدكتور الذي يقول انه كان يدرس معه ، ولا اسم ذلك الرجل المقاوم ، ولا تاريخ القصة الأسطورية ولا مكانها، كعادة مروجي الأساطير.

ومن أجل أن يؤكد مزاعمه في نجدة (الإمام المهدي) لمن يستغيث به ، يأتي الشيخ بقصة أسطورية أخرى فيقول:" إن رجلا صاحب حمام عمومي في مدينة الحلة كان يطعن في قاتلي فاطمة ، فاعتقله حاكم الحلة ، و أمر بضربه وتعذيبه حتى سقطت أسنانه وقلعوا عينيه ولسانه وجدعوا أنفه ، ثم ربطوا فيه خيطا واخذوا يجولون به في الأسواق ، ثم أعادوه إلى داره وألقوه فيها وذهبوا ، ولما عادوا إليه في صباح اليوم التالي وجدوه كأنه شخص آخر ، فقد نبتت أسنانه وعوفيت أسقامه وزالت جراحاته وانقلب منظره القبيح بفعل الجراحات والتعذيب إلى صورة حسنة وهيئة جميلة ، فسألوه عما حدث له ، فقال: عندما القوني هنا شاهدت الموت بأم عيني وكنت من الضعف بحيث يعجز لساني حتى عن النطق فندبته (أي الحجة بن الحسن) بقلبي وهتفت بضميري (يا صاحب الزمان) وما أن حدث ذلك حتى رأيته جالسا إلى جواري فنظر الي نظرة ، ووضع يده على جسمي وقال لي : انهض واذهب في تحصيل قوت عيالك، ولم تكن ثمة حاجة ليمسح على جميع أعضاء ذلك الجسم المثقل بالجراحات والآلام ، فقد وضع يده على بدن الرجل ولمس جسمه لمسا وقال له : انهض ".[١٥٠]

---

[١٤٨] – في كتابه (الوهابية في الميزان ص ٢٣٤)

[١٤٩] – ص ٥٥

[١٥٠] – ص٦٨

وهنا أيضا لم يجد الخراساني حاجة لذكر مصدر القصة الأسطورية ، ولا تاريخها وأشخاصها ورواتها ، فان الأساطير لا يمكن أن تمر إلا في أجواء من الغموض والتعتيم.

وهكذا ينقل لنا الخراساني "قصة عجيبة " أخرى عن المحدث المجلسي، الذي ينقلها عن كتاب (السلطان المفرج عن أهل الإيمان) (لمؤلف مجهول؟) أنه حكي (...) عن محي الدين الاربلي " انه حضر عند أبيه ومعه رجل (؟) فنعس فوقعت عمامته عن رأسه ، فبدت في رأسه ضربة هائلة، فسألته عنها ، فقال: هي من صفين! فقيل له: وكيف ذلك ووقعة صفين قديمة؟! فقال : كنت مسافرا إلى مصر فصاحبني إنسان من "غزة" فلما كنا في بعض الطريق تذاكرنا وقعة صفين ، فقال لي الرجل: لو كنت في أيام صفين لرويت سيفي من علي وأصحابه ، فقلت: لو كنت في أيام صفين لرويت سيفي من معاوية وأصحابه ، وها أنا وأنت من أصحاب علي ومعاوية لعنه الله ، فاعتركنا عركة عظيمة ، واضطربنا، فما أحسست بنفسي إلا مرمياً لما بي ... فبينما أنا كذلك ، وإذا بإنسان يوقظني بطرف رمحه ، ففتحت عيني فنزل الي ومسح الضربة فالتأمت ، فقال: البث هنا ، ثم غاب قليلا وعاد ومعه رأس مخاصمي مقطوعا والدواب معه ، فقال لي: هذا رأس عدوك ، وأنت نصرتنا فنصرناك ، ولينصرن الله من نصره ، فقلت: من أنت؟ فقال : فلان بن فلان – يعني صاحب الأمر عليه السلام – ثم قال لي: وإذا سئلت عن هذه الضربة فقل ضربتها في صفين".[١٥١]

ولو عرضنا هذه القصة على محكمة شرعية لحكمت على ذلك الرجل المجهول بالقتل والسرقة وربما الجنون ، ولكن الشيخ الوحيد الخراساني " أستاذ علم الأصول" يقبلها ويرويها دون نقاش وكأنها من المسلمات والحوادث التاريخية الثابتة.

ولكن .. حسنا ، إذا كان الخراساني يصدق ذلك الرجل الذي ذهب إلى أعماق التاريخ وشارك في معركة صفين وتلقى ضربة على رأسه ثم عاد بقطيع من الدواب ، فلا تستغربوا من ذلك ، لان الشيخ الوحيد يؤكد لنا " انه سمع من أحد العظماء الذين يعتمد على قولهم: إن هناك رياضة روحية خاصة تمكن الذين يمارسونها من رؤية الزمن الماضي ومشاهدة وقائعه ، مثل يوم عاشوراء ، ويقول : إن هذا أمر تام وممضي وفقا للقواعد العلمية (...) لأن كل هذه الأمور محفوظة ومخزونة في (الجفر) لم تتلف ولم تمسح ، ويمكن للروح بواسطة تلك الرياضة الخاصة أن تتصل بها وتراها". ويقول بناء على ذلك:" إن إمام الزمان (عليه السلام) يشهد منظر كر بلاء في كل صباح ومساء ، هذه هي حياة ولي العصر ، وهذا هو امتحانه".[١٥٢]

والغريب إن الشيخ الوحيد الخراساني ، أستاذ علم الأصول في الحوزة الدينية في قم يعرف: " إن أصول

---

[١٥١] – ص ٣١ ، المحاضرة الثانية بتاريخ ١٤ شعبان ١٤١٠

[١٥٢] – ص ٤١

المعارف الدينية والمعتقدات لا يصح أن تؤخذ من أي أحد ، وان مبدأها والمرجع فيها هما اثنان لا غير: القرآن والحديث " ويقول:" إنما تنشأ الانحرافات عندما نأخذ عن غير هذين المصدرين ، فان أصل هذه القضايا يجب أن يؤخذ من القرآن الكريم وتؤخذ الفروع من الروايات".[١٥٣]

ولكنه مع ذلك ينسج نظريته حول (الإمام المهدي) من حبال الخرافات والأساطير والفلسفة الباطلة، حتى يصل إلى القول بربوبية الإمام المهدي والشرك بالله تعالى، حيث يفتح بابا للمعرفة مناقضا لعلم الأصول ، يقوم على الذوق الخاص المتقلب ، فيقول:"إن تفقه حديث أهل العصمة يتطلب ذوقا خاصا ، وهو غير المتعارف المعهود ، انه ذوق إفاضي لا تحصيلي" .[١٥٤]

ويستند إلى أحاديث ضعيفة أو موضوعة مثل زيارة الجامعة والناحية ودعاء الندبة وزيارة ياسين وما إلى ذلك من تراث الغلاة. فهو مثلا يستند إلى فقرة في دعاء يرويه عثمان بن سعيد العمري (أحد أدعياء السفارة الخاصة عن الإمام الغائب) وهي:" اللهم عرفني حجتك فانك إن لم تعرفني حجتك ضللت عن ديني" ويتخذ من هذه العبارة حجر الأساس في تفكيره الأسطوري ، إذ يعلق عليها بالقول:" هذه كلمة محفوفة بالأخطار! وقبل البدء لا بد من التنويه إلى أن المسألة من الأهمية بمكان بحيث انها خارجة عن إطار قدرات وإمكانية أمثالي وأمثالكم... إن الموضوع هو (معرفة الحجة) لا معرفة العبادات والمعاملات الشرعية ، ولا معرفة (الصحيح والأعم) ولا معرفة (البراءة والاشتغال) فهذه يمكننا أن نلجها بإقدام ونبحثها دون وجل. أما في هذه الأبحاث فنحن ندخل بخوف ورهبة. إذ لا أهلية لنا ولا كفاءة فلا مناص من أن نقول (اللهم عرفني حجتك) إن معرفة حجته شأن أكبر من أن نبلغه. وهذه الأبحاث – في حقيقة الأمر – لم تنقح ولم تخضع للتحقيق كما ينبغي".[١٥٥]

وهذا اعتراف من الشيخ الوحيد الخراساني بعدم امتلاك الأدلة العلمية الشرعية على وجود الإمام الثاني عشر الغائب (المهدي المنتظر) وصعوبة التعرف عليه والتأكد من حقيقته وهويته. ولو بذل الشيخ جزءا يسيرا من حياته ونشاطاته العلمية لدراسة حقيقة دعوى وجود ولد للإمام العسكري لعرف أن الأمر من بدايته إلى نهايته ليس سوى فرضية فلسفية وأسطورة خيالية لا حقيقة خارجية لها، وأنها لم ترد في القرآن الكريم ولا في السنة الصحيحة الثابتة ، ولم يعرفها الشيعة ولا أهل البيت حتى وفاة الإمام العسكري في منتصف القرن الثالث الهجري. خاصة لو اعتمد الشيخ الخراساني على مناهج البحث العلمية الأصولية التي يعتمدها الشيعة والعلماء في الحوزات الدينية ، وصدق أقوال الإمام العسكري الظاهرية التي كان

[١٥٣] – ص ٣٦

[١٥٤] – ص ٤٧

[١٥٥] – ص ٣٨

ينفي فيها وجود ولد له في حياته ، ورفض دعاوى الغلاة الباطنية الذين كانوا ينسبون إلى أهل البيت ما يحلو لهم من دعاوى منكرة باسم التقية.

ولكن مشكلة الشيخ الوحيد الخراساني وأمثاله ، انه خلافا لما يوحي موقعه في الحوزة، وتدريسه لعلم الأصول ، ينطوي على قدر كبير من السذاجة والتقليد الأعمى والاعتماد على أقوال الفلاسفة المنحرفين والمتكلمين والغلاة الذين اختلقوا أسطورة وجود الولد للإمام العسكري، وانه يكوّن نظرياته في معرفة الإمام أو الغلو فيه من خلال الأدعية الموضوعة والزيارات المختلقة والروايات الضعيفة والحكايات الأسطورية التي نسجها فريق من أصحاب الإمام العسكري بعد وفاته وادعى بعضهم النيابة الخاصة عن ذلك "الإمام الموهوم".

يقول الوحيد الخراساني:" إن معرفة الولي الأعظم والسر الأكبر منوطة بأن يقحم العلماء ، وعندما أقول "العلماء" فلا اقصد الطبقة الدنيا منهم ، بل أولئك الذين قضوا سنين متمادية في معالجة القضايا الفكرية ، أن يقحموا مضمار التعابير التي جاءت في الأدعية والزيارات وان يوظفوا أقصى قدراتهم وطاقاتهم العلمية لشرح وتوضيح تلك الكلمات ، وبالطبع لو كان ذلك مقترنا بقلب عامر بالتقوى فالمأمول أن تفتح نافذة على المعرفة".

وأخيرا يعترف بالعجز وانطفاء سراج العقل في السعي لمعرفة الإمام، يقول:" إن النكتة الأساسية في معرفته انه من هو؟ وماذا يكتنف ذاته؟ وعندما يبلغ البحث هذا الموضع فان سرج العقول تخبو وتنطفئ". [١٥٦]

ومع ذلك يقول:" إن الارتباط بالله سبحانه وتعالى متعذر ومحال إلا إذا تحقق الارتباط بالإمام ، إذ يجب أن يتحقق الارتباط بـ " من به الوجود" حتى يتحقق الارتباط بـ" من منه الوجود" هذه هي حقيقة الأمر".[١٥٧]

ولست أدري كيف يؤمن الوحيد الخراساني برب لا يعرفه ولم ير له أثرا في الحياة أو الخلق؟ ولا يمتلك أي دليل شرعي على وجوده وولادته؟ وكيف يشرك هذا "الرب المجهول" بخالق السماوات والأرض ؟

"فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته؟ انه لا يفلح المجرمون، ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون: هؤلاء شفعاؤنا عند الله، قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السماوات ولا في الأرض؟ سبحانه وتعالى عما يشركون".[١٥٨]

---

[١٥٦] – ص ٦٢

[١٥٧] – ص ٦٢

[١٥٨] – يونس ١٧ – ١٨

"هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة لولا يأتون عليهم بسلطان بيِّن، فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا".[١٥٩]

"فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم ان الله لا يهدي القوم الظالمين".[١٦٠]

"فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته أولئك ينالهم نصيبهم من الكتاب حتى إذا جاءتهم رسلنا يتوفونهم قالوا أين ما كنتم تدعون من دون الله قالوا ضلوا عنا وشهدوا على أنفسهم انهم كانوا كافرين".[١٦١] صدق الله العظيم

وربما كان الشيخ الوحيد الخراساني غافلا عما يخالط عقيدته بالله تعالى من الشرك بسبب الغلو في الإمام المهدي ، والاعتقاد بأنه "فاعل ما به الوجود" أو انه "رب الأرض" أو انه يغيث المضطرين في أي مكان..ربما ظنا منه انه يقول ذلك لا بالاستقلال ولكن باستمداد القوة من الله تعالى، ولكن كلامه يوحي باختلاط الحق مع الباطل. ولعله إذا التفت الى هذه الأمور الشركية المنكرة المناقضة لعقيدة التوحيد ، لاستغفر الله من كل ذلك ، فهو يعرف أن الشرك في الناس أخفى من دبيب النمل، و" إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما".[١٦٢] وان "إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا بعيدا".[١٦٣] "وقال المسيح يا بني إسرائيل اعبدوا الله ربي وربكم انه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار".[١٦٤]

ولذا نطلب من الشيخ أن يبادر الى التوبة الى الله و تصحيح عقيدته ، وان يراجع خصوصا نظريته حول "وجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" ويدرسها بعمق ويتأكد من الروايات التاريخية التي تتحدث عن ولادته واختفائه ، وان يبتعد عن الفلاسفة المنحرفين الذين نسجوا نظرية (الفيض) واعتقدوا بوجود مساعدين لله تعالى في خلق الكون وإدارته ، الذين يعبرون عنهم بـ: " ما بهم الوجود". الى جانب: "ما منه الوجود" وهو الله عز وجل وتعالى عما يشركون علوا كبيرا.

ونسأل الله أن يهدينا وإياه لما فيه الخير والصواب ويعرفنا على صراطه المستقيم ودينه الواضح القويم.

---

[١٥٩] – الكهف ١٥

[١٦٠] – الأنعام ١٤٤

[١٦١] – الأعراف ٣٧

[١٦٢] – النساء ٤٨

[١٦٣] – النساء ١١٦

[١٦٤] – المائدة ٧٢

١٤– مع الشيخ علي الكوراني (العاملي) في محاولات عديدة للحوار[١٦٥]

ما هو دور الإمام؟ قيادة الأمة؟ أم إدارة الكون؟

كان الشيخ علي الكوراني (العاملي) أول شخص يلبي ندائي الأول الذي وجهته سنة ١٩٩٢ لعدد من المراجع والمفكرين والمثقفين الشيعة للحوار حول موضوع وجود الإمام الثاني عشر، وذلك في أعقاب إتمام مسودة كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) مباشرة، وقد طلب إرسال الكتاب اليه الى قم حيث يقيم، وأرسلت له نسخة منه وانتظرت أن يرد علي بكلمة فلم يفعل، حتى مضت سنوات ، وطبعت الكتاب، طلب مني بعض الاخوة في موقع هجر للحوار على الإنترنت، ان نبدأ حوارا مفتوحا حول الموضوع، شارك فيه العاملي الكوراني، ثم انسحب منه بسرعة، وقد طبع الحوار في مجلدين بعد ذلك عدة طبعات، الى ان حلت سنة ٢٠٠٣ حيث قمت بالتحدث عن تجربتي مع الكتاب والمتحاورين في قناة المستقلة الفضائية، فتدخل الشيخ الكوراني على الهاتف من قم، مما دفع مدير الحوار الى الطلب من الكوراني القدوم الى لندن والمشاركة المباشرة في الحوار مع الكاتب على الهواء، فوافق وحضر من يوم غد، ولكنه طلب أن يبدأ الحوار حول موضوع الإمامة والنص على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ثم التدرج في الحوار حسب تسلسل محتويات كتاب تطور الفكر السياسي، الذي يتضمن ثلاثة أجزاء ويقع في ٤٥٠ صفحة، فقلت له ان هذا غير ممكن لأن مدة البرنامج التلفزيوني محدودة، وساعاته محدودة، ولكنه أصر على رفض الحوار أو بدئه من موضوع (وجود الإمام الثاني عشر) الى أن قارب البرنامج على الانتهاء، فطلبت منه في إحدى الليالي أن يأخذ وقتي كاملا ويعرض ما لديه من أدلة وبراهين ينتظرها الجمهور، وأعده أنني لن أتكلم في تلك الليلة، فرفض ذلك أيضا، ليعود ويطالب في الليلة الأخيرة من الحوار بمنحه تلك الفرصة، ولكني رفضت هذه المرة أن أعطيه الوقت الأخير كاملاً لكي يقول ما يريد دون تعقيب مني، وعرضت عليه المناصفة في الوقت، فرفض وانتهى اللقاء دون أن يقدم أي دليل حول ما جاء لإثباته من قم الى لندن.

---

[١٦٥] – راجع شبكة العراق الثقافية:

http://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=2539&highlight=%C7%E1%DA%C7%E3%E1%ED+%C7%E1%DF%C7%CA%C8+%C7%E1%E3%E5%CF%ED

وبعد ذلك بشهور طلب عدد من الأخوة في موقع (شبكة العراق الثقافية) الذي كنت والشيخ الكوراني نتحاور فيه حول موضوع التوحيد والتفويض، أن يجري بيننا حوار حول (الإمامة ووجود الإمام الثاني عشر) كتابةً، فكتبت بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٦ قائلا:

لا حاجة لمواصلة الحوارات الطائفية العقيمة

هل التراث الطائفي ضرورة حضارية يجب ان نستوعبه بدقة وقوة ثم نورثه الى أجيالنا القادمة؟

أم انه عبأ ثقيل وكابوس مزعج يجب ان نتخلص منه في أقرب فرصة؟

لم أكن لأسأل نفسي هذا السؤال قبل أربعين عاما عندما نشأت في بيئة إسلامية شيعية متدينة وترعرعت في حوزة علمية ناشطة ومتوثبة للدفاع عن الإسلام و التشيع في مواجهة التيارات الإلحادية و القومية و الليبرالية و الديموقراطية والوطنية ، و البناء على أنقاضها حكومة إسلامية شيعية تحت قيادة الفقهاء المراجع. ولكن تجربة الدولة الإسلامية في إيران ، التي امتزجت بكثير من الديكتاتورية دفعتني لمراجعة الفكر السياسي الذي نشأت عليه و دعوت اليه ، فوجدت انه يقوم على كثير من الأساطير و الخرافات و الفرضيات الوهمية. وأقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من عملية بناء الدولة و المجتمع في العراق ، وأنا اعرف ان كثيرا من الاطروحات و البرامج التي يحملها البعض تنطوي على بذور التخلف و الديكتاتورية و التناحر و التمزق ، التي تعيق عملية البناء و التوحيد و التجديد والنهوض. واعتقد ان الخلاف الطائفي أحد عوامل التخلف والتمزق والانحطاط ، وذلك لأنه خلاف عقيم و يدور حول أحداث تاريخية لا يمكن إعادتها الى الحياة اليوم ، و حول أشخاص لا يمكن إعادتهم الى الحياة اليوم. إذ ينشط المتحاورون الطائفيون الذين يتصارعون بعصبية ظاهرة و محتدمة حول من كان (لاحظوا: كان) أحق بالخلافة قبل أربعة عشر قرنا. وسواء قلنا بأن فلانا أحق بالخلافة وانه كان معصوما و منصوصا عليه من الله ، أو لم نقل ذلك بل قلنا ان الرسول الأعظم ترك الأمر شورى ، فاننا لن نستطيع ان نعيد عقارب الساعة الى الوراء ، و لن نستفيد من هذا الخلاف أي شيء ، إلا التناحر في ما بيننا اليوم وزرع العداوة و البغضاء في نفوس بعضنا البعض، وصولا الى التكتل الطائفي شيعة و سنة حول قضية بائدة ومنقرضة وأشخاص لا وجود لهم اليوم. وحتى لو قلنا بوجود الإمام الثاني عشر و غيبته ، فانه بحكم المعدوم إذ لا ظهور له و لا يمكن إقامة نظام سياسي معاصر يتبع قيادته ويخضع له ويستلم إرشاداته و توجيهاته وتعليماته.

وأرى ان السنة و الشيعة اليوم، يبحثون معا شكل النظام السياسي الذي يريدون إقامته في المستقبل، هل يكون جمهوريا أم ملكيا؟ وهل يكون رئاسيا؟ أم برلمانيا؟ وما هي صفات الرئيس؟ هل هي الوطنية و النزاهة؟ أم العلم و العدالة؟ وما هي علاقة النظام السياسي و الهيئة التشريعية فيه بفقهاء الدين من السنة و الشيعة؟ وهل يكون أساسا نظاما إسلاميا؟ أم علمانيا؟أم بين بين؟ وما الى ذلك من الأمور المشتركة التي تهم الجميع بلا فرق بين سنة أو شيعة.

إذن فلماذا يجب علي ان أعود الى الماضي السحيق لأبحث من كان أحق بالخلافة يومئذ؟ وأغفل عمن يحق له و يجوز له ان يتولى السلطة اليوم في العراق وكيف يمارسها بعدالة؟ وكيف يحافظ على الحريات العامة و يلتزم بالقانون؟

ان نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت سالبة بانتفاء الموضوع ، على فرض صحتها ، و مهما جئنا عليها بأدلة ، وبناء على ذلك أعتقد ان من الابتعاد عن العقل التحمس المبالغ فيه في بحث موضوع الإمامة ، إلا بقدر ما يبحث الإنسان قضية تاريخية. وان من الخطأ تحويلها الى قضية دينية أو مركزية والتطرف في طرحها كأنها صلب المذهب الشيعي ، وان أية مناقشة لها هي محاولة لضرب المذهب الشيعي ، وذلك لأن نظرية الإمامة لم تكن شائعة عند عامة الشيعة في القرون الهجرية الأولى و انما كانت نظرية سرية يهمس بها بعض الغلاة و المتطرفين بعيدا عن أئمة أهل البيت الذين كانوا يصرحون بأقوال مخالفة لها و يمارسون سياسة بعيدة عنها و يتخذون مواقف متناقضة معها ، و لذلك كان الاماميون ينسبون نظرية الإمامة سرا لأهل البيت و يدعون ان هؤلاء يمارسون التقية.

هذا أولاً ، و ثانياً: **ان هذا البحث أو الحوار عقيم** ولا ينتج أية نتيجة ، إذ لا يمكن ان نذهب اليوم الى إمام من أئمة أهل البيت و نبايعه بالخلافة أو نأخذ منه العلم الإلهي أو حتى تفسير القرآن و تأويله.

نعم يوجد تراث لأهل البيت و علوم واجتهادات وسيرة ونماذج خلقية رائعة وقدوات حية في الشهادة و الكرم و الزهد و الورع والتواضع ، و هذه أمور نابعة من صميم الإسلام ولا نقاش حولها ويعترف بها كل المسلمين . ويمكن ان تفيدنا في عملية البناء الحضاري.

ان المسلمين عامة يوالون أهل البيت و يأخذون من علومهم وأخلاقهم و سيرتهم الفاضلة ، ويشهدون انهم أولياء الله ، ولكن هذا شيء، والخلاف حول إمامتهم من الله وانهم معصومون أو منصوص عليهم من الله ، شيء آخر ، و هو غير مفيد ولا منتج لأي شيء.

هذا إذا لم نتحدث عن الغلاة و المفوضة (لعنهم الله) الذين يدعون الى القول بمشاركة الأئمة لله تعالى في إدارة الكون وفي الرزق و الحياة و الموت وما الى ذلك ، فان الحديث عندئذ يخرج من دائرة الإمامة لكي يدخل في دائرة التوحيد ، ويتطور من حوار طائفي سني شيعي ، الى حوار بين الإسلام و المسلمين

و الغلاة و المفوضة.ولا اعتقد ان أحدا من المسلمين الواعين العارفين لما يقولون ، مستعد للحديث عن دور الأئمة في مساعدة الله ومشاركته عز وجل.

إذن فلنطوِ صفحة التاريخ السحيق و الخلافات الطائفية العقيمة ، و لنفتح صفحة الحوار حول الفكر السياسي المعاصر وشكل النظام الجديد الذي نريد.

وكتبت أيضا قائلا:

"قبل الحوار مع **العاملي** في موضوع الإمامة ، لا بد ان يكمل الحوار حول موضوع التوحيد ، ومشاركة الأئمة في إدارة الكون مع الله ، و الذي يعتبر موضوعا أساسيا لكل مسلم ، حتى يتم وضع حد بين الإسلام و المسلمين و بين المشركين و الغلاة والمفوضة.

ثم عليه ثانيا ان يعلن تمسكه بالقرآن الكريم مصدرا أساسيا لأية عقيدة إسلامية ، و يعلن تمسكه بصحة القرآن الكريم و سلامته عن التحريف.

وعليه ثالثا: ان يلتزم بمبدأ الاجتهاد ، و النظر في سند الأحاديث التي ينقلها ، وكذلك يعلن استعداده لبحث رجال الروايات التي يعتمد عليها، ولا يكتفي بالاعتماد على النقل و التقليد للسابقين.

وعليه رابعا: ان يعلن موقفه من العقل ، هل هو حجة دائما؟ أم في بعض الأوقات وحسب الحاجة؟ و ليس بحجة عندما يغلب عليه النقل الضعيف و أخبار الآحاد.

وعليه خامسا: ان يعلن موقفه من المنهج الباطني؟ وهل يشكل الظاهر حجة لديه دائما ؟ أم في بعض الأحيان وحسب الحاجة ، ليعود الى المنهج الباطني عندما يحتاج لإثبات ما يشاء من أمور؟

وعليه سادسا: أن يعرِّف "التواتر" ، ويميز بينه و بين أخبار الآحاد ؟ و يعلن موقفه منها خاصة في أمور العقيدة.

وعليه سابعا: أن يعلن تمسكه بأخلاق القرآن الكريم في الحوار (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) ويعلن إمكانية خطأ تصوراته عن مذهب أهل البيت ، و استعداده لتغييرها و إصلاحها و العودة الى مذهب أهل البيت ، ان تبين له غير ما يعتقد بعد الحوار ، دون تعصب أو حمية.

وعليه ثامنا: ان يلتزم بالإجابة عن الأسئلة التي تطرح عليه ، و لا يكتفي بطرح الأسئلة ، ورفض الإجابة عن أسئلة الطرف الآخر.

وعليه تاسعا: ان يتجنب الأمور الشخصية و التنابز بالألقاب وإطلاق التهم والافتراءات و البهتان، ونبذ السياسة الغوغائية اعتمادا على بعض الأحاديث الموضوعة ، ويعلن تمسكه بالحوار الموضوعي.

وعليه عاشراً: أن يبحث الأمور حسب الاتفاق نقطة نقطة ، ولا يمزج بين عدد من الأمور جملة واحدة ، أو يقفز من موضوع الى آخر قبل إكمال بحث الموضوع السابق أو تلقي الرد و الإجابة عليه من الطرف الآخر.

هذه نقاط مبدئية في الحوار ، أعلن تمسكي بها ، و اطلب من **العاملي** الالتزام بها في مقدمة الحوار حتى لا يصبح حوار طرشان أو بحثا عقيما مملاً، واطلب من الله العون و الهداية و الرشاد.

واستجاب الشيخ علي الكوراني للحوار، ولكنه رفض الالتزام بمبادئ الحوار الأصولية التي قدمتها، فوجهت كلمة أخرى للمتحاورين في شبكة العراق الثقافية:

الاخوة الأعزاء

هذه ليست المرة الأولى التي يستعرض فيها الكوراني عضلاته للحوار ، ولم ادعه أنا اليه لأني اعرفه جيدا من خلال تجاربي السابقة معه ، ومن أراد ان يطلع على حواراتنا السابقة فليراجعها في شبكة هجر أو في موقعي أو في المواقع الأخرى ، ولا أظنه سوف يضيف جديدا ، و ليست لديه بضاعة سوى الاستهزاء و الكذب و البهتان و الافتراء كاستراتيجية إعلامية ثابتة ، ومع أني لم اقترح الحوار وانما استجبت له تلبية لطلب الأخوة الكرام ، فقد وضعت مبادئ أولية للحوار كقاعدة أو مرجعية للحوار وهي: أولا: القرآن الكريم ، إذ لا يجوز ان نختلق أفكارا و عقائد لم يتحدث عنها القرآن الكريم ، و لا يجوز ان نقبل بأية فكرة أو عقيدة يناقضها القرآن ، والمشكلة ان الكوراني يبني كثيرا من عقائده المنحرفة المغالية بعيدا عن القرآن الكريم ، ويستمدها من الأحاديث الضعيفة أو المختلقة. وحتى عندما نأتي الى الأحاديث ونحاول الاستعانة بها لتكوين أية فكرة أو عقيدة ، لا يجوز ان نغرف من الكتب غرفا من دون تحقيق أو تدقيق وانما يجب علينا ان نجتهد فيها كما يفعل العلماء في مواضيع الطهارة و النجاسة و الصلاة و الصوم وما الى ذلك ، و لكن الشيخ الكوراني يرفض المنهج الأصولي الاجتهادي ويروج للمنهج الأخباري الذي يعتبر كل الروايات صحيحة وانها صادرة عن أهل البيت، بل ربما يتمسك ببعض الروايات المزورة اكثر مما يتمسك بالقرآن الكريم. فهل يمكن ان نتحاور مع شخص لا يحدد موقفه مسبقا من القرآن الكريم كمصدر أساسي ووحيد للعقيدة الإسلامية؟ وهل يمكن ان نتحاور مع شخص لا يؤمن بضرورة الاجتهاد و التحقيق في الروايات والتمييز بينها؟ وكيف نصل الى نتيجة؟

ثم أيضا هناك المنهج الظاهري والمنهج الباطني ، حيث كان الغلاة و المنحرفون وأعداء أهل البيت وأعداء الإسلام يضلون السذج و البسطاء والجهلة و العوام بأفكار و نظريات مغالية ومتناقضة مع

القرآن وينسبونها زورا وكذبا لأهل البيت وهم منها براء ، وعندما كان أهل البيت يلعنون أولئك الغلاة والمنحرفين الذي يرتزقون باسمهم ، ويتبرءون من أفكارهم الضالة ، كان أولئك الغلاة يدعون خلاف الظاهر و يتمسكون بالمنهج الباطني باسم التقية ، فيقلبون أقوال الأئمة الظاهرة رأسا على عقب ، ويفسرون أفعالهم بصورة معكوسة ، بل كانوا ينفون وفاة بعض الأئمة ويدعون غيبتهم ، ويختلقون لبعضهم أولاداً لم يولدوا ولم يوجدوا ، كذبا وزورا.

وبما ان الكوراني يدعي انه يتبع أهل البيت ، فنقول له قبل أي حوار ، هل تصدق بأقوالهم الظاهرة؟ أم تفسرها تفسيرا مقلوبا ومعكوسا؟ وهل تؤمن بوفاتهم بصورة طبيعية أم تؤمن بغيبتهم؟ وهل توافق بعض الفرق الشيعية التي قالت بالمنهج الباطني ونفت وفاة بعض الأئمة أو نسبت أولادا لبعضهم؟ ولماذا ترفض هنا و تقبل هناك؟ وعلى أي أساس؟

نسأله أيضا: هل تقبل بالاحتكام الى العقل دائما أو في بعض الأحيان؟

وذلك لأن الشيخ الكوراني، ومن يفكر مثل تفكيره ، يبني نظرياته أحيانا على مقدمات عقلية ، ثم ينقضها ويرفض الاحتكام الى العقل عندما يقع في أزمة أو طريق مسدود. مثلا: انه يقول: ان الإمامة واجبة على الله ولا يجوز ان تخلو الأرض يوما من إمام معصوم ، بحكم العقل. ولكنا عندما نسأله :ولماذا غاب الإمام المعين من قبل الله على زعمك؟ ولماذا لا يظهر؟ وما هو حكمنا اليوم في ظل غيبته؟ هل نجلس مكتوفي الأيدي بلا عمل؟ أو نبادر الى تشكيل الحكومة الإسلامية عبر الشورى أو عبر انتخاب فقيه عادل؟ وهل يجوز ان نعطل إقامة الدولة وأحكام الشريعة انتظارا للإمام المعصوم؟ يسكت ولا يجيب ويقول لا تستخدموا عقولكم ، ان عقل الإنسان قاصر ولا يستطيع ان يعرف الغيب .

ونقول له: نحن نؤمن بالغيب الذي يتحدث عنه القرآن الكريم و الأحاديث الصحيحة الثابتة ، ولكن ليس بلا دليل ، فيحيلنا الى روايات ضعيفة ويمنعنا من الاجتهاد و التفكير فيه.

انه يحاول ان يؤلف نظرية سياسية ممتدة من زمان رسول الله صلى الله عليه و آله الى يوم القيامة ، وذلك اعتمادا على بعض الأحاديث و الروايات التي توجد فيها نقاشات كثيرة في المتن والسند، وتدور حول النص على الإمام علي بن أبي طالب وحقه بالخلافة. ونقول له: طيب عال إذا كانت نظريتك صحيحة وان الله يجب ان يعين الأئمة من قبله الى يوم القيامة ولا يجوز ان ينتخب المسلمون أئمتهم بالشورى وحسب مواصفات العلم و العدالة ، فأين إذن هؤلاء الأئمة الذين عينهم الله منذ أواسط القرن الثالث الهجري؟ وما هو حكم الناس في هذه المدة الطويلة التي يمكن ان تمتد الى آلاف السنين؟ وأين هو الإمام اليوم؟ فيقول انه غائب؟ ونقول له: وما هو موقفنا العملي؟ ما هو حكمنا الشرعي؟ هل

ننتظره وننتظره وننتظره ؟ والى متى؟ ولماذا هو غائب؟ هل يخاف من الناس ومن الحكومة العباسية؟ وقد ذهبت منذ مئات السنين ، وقامت دول وانهارت دول أخرى؟ ولماذا يخاف الإمام؟ ولماذا لا ينصره الله بصورة غيبية أو يستعد للشهادة و الموت في سبيل الله؟

إنه لا يفكر ويريد منا ان نجمد عقولنا معه ولا نفكر في أي موضوع!

ويقول أيضا: لا.. ليست مهمة الإمام إقامة الدولة وانما هو يعمل سكرتيرا عند الله أو مساعدا له في إدارة الكون.

ونقول له : نستغفر الله على ما تقول ، ان هذا شرك وغلو وتفويض مرفوض في الإسلام وفي مذهب أهل البيت ، ما هو دليلك عليه من القرآن الكريم؟ ومن الأحاديث الصحيحة؟ ولماذا لا تجتهد في الروايات؟ أو تخلط بينها بهذه الصورة؟

ولا يملك في الإجابة على هذه الأسئلة غير إطلاق الإشاعات و الأكاذيب و التهم و الافتراءات والسخرية و الاستهزاء و الهمز و اللمز.

وأخيرا .. نقول له: طيب، لا نريد ان نحاورك ، و إذا كنت تبني نظريتك في التفويض والولاية التكوينية على وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) فتفضل واعرض ما لديك من أدلة تاريخية محققة للناس ، ولا تكتفِ بتقديم الأدلة الفلسفية التي تقوم على ضرورة افتراض ذلك الولد الموهوم ، خلافا للظاهر من حياة الإمام العسكري وخلافا لأهل بيته الذين أنكروا وجوده.

فهل يفعل؟ طبعا.. لا، إذ أنه لا يريد الحوار، ولا يمتلك أي دليل ، و انما يريد استعراض العضلات وإضاعة الوقت و التهريج ليس إلا.

ولم يكن قصدي من طرح موضوع التوحيد والولاية التكوينية ، فتح موضوع جديد وبعيد عن موضوع الإمامة ، وانما بحث موضوع الإمامة من الزاوية التي يطرحها **العاملي** ، فهو يطرح موضوع مهمة الأئمة في إدارة الكون ومشاركة الله تعالى في ملكه ، ردا على سؤال: من هم الأئمة وما هو دورهم في الحياة؟ خاصة بعد غيبة (الإمام الثاني عشر) المفترضة الطويلة ، والمناقضة لعملية نصبهم لإدارة المجتمع الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة.

ان الغيبة المفترضة تتناقض مع فلسفة الإمامة التي تقول بأن من الواجب على الله تعالى ان ينصب لعباده أئمة معصومين ، وهو ما كان يقول به فلاسفة الامامية السابقون ، ويمكن مراجعة أي كتاب في الإمامة للشيخ المفيد أو السيد المرتضى أو الشيخ الطوسي أو العلامة الحلي ، وخاصة كتاب الألفين،

للتأكد من فلسفة الإمامة ومعنى الإمام ودوره في الحياة في مفهوم الامامية. حيث يقول الامامية: انه لا يعقل ان يترك الله المسلمين بلا وال ٍ أو إمام بعد الرسول، أو ان يتركهم لكي ينتخبوا الإمام عبر الشورى . ولم يكن حديث الامامية عن الإمامة يدور حول إدارة الكون.

وطبقا لهذا المفهوم فان الغيبة تشكل تناقضا صارخا مع نظرية الإمامة ووجوب تعيين الله للإمام في كل زمان ، فقد مضى اكثر من ألف و مائة عام والمسلمون و الشيعة بالخصوص ليس لهم إمام من الله ، ولذلك ذهبوا يبحثون عن إمام فقيه عادل ويكتفون به لإقامة دولتهم ، بعد ان اضطرتهم النظرية الامامية السابقة الى الاعتزال السياسي والانتظار الطويل.

ومن هنا اعتقد ان الشيعة اليوم هم جعفرية فقط وقد تخلوا عن نظرية الإمامة وشروطها المثالية التعجيزية في العصمة و النص ، والاثني عشرية والتمسك بانتظار الإمام الغائب ، وذلك على المستوى العملي ، و ان كان البعض يحمل في مخيلته بعض آثار الفكر الإمامي البائد.

وقد عاد الشيعة بذلك الى فكر أهل البيت الأصيل القائم على الشورى وحق الأمة في الانتخاب ، وخرجوا من الفكر الدخيل الأسطوري الذي بثه الغلاة في تراثهم.

لقد كانت مهمة الأئمة في الفكر الإمامي تنقسم الى أمرين هما التشريع في الحوادث الواقعة وتحصيل العلم بها من الله ، والتنفيذ . وقد تخلى الشيعة عن الركن الأول من نظرية الإمامة بفتح باب الاجتهاد في القرن الخامس الهجري على يدي الشيخ المفيد والطوسي و المرتضى ، بعد كفاح طويل مع الامامية الذين كانوا يعتبرون "الاجتهاد" متناقضا مع الإمامة ، ثم تخلى الشيعة عن الركن الثاني من نظرية الإمامة بقولهم بولاية الفقيه أو الشورى ، حيث أجازوا إقامة الدولة الإسلامية بدون إمام معصوم معين من الله. وأذكركم مرة ثانية بقراءة كتاب الألفين للعلامة الحلي لكي تتأكدوا بأنفسكم لماذا كان الامامية يعارضون نظرية ولاية الفقيه ويعتبرونها نظرية سنية زيدية متناقضة تماما مع نظرية الإمامة .

أيها الاخوة الأعزاء

نحن نعيش اليوم في القرن الخامس عشر الهجري ، وقد ورثنا عن آبائنا و أجدادنا فكرا معينا ، ودرسنا الإسلام وآمنا بالرسول الأعظم محمد صلى الله عليه و آله وسلم ، الذي ترك لنا القرآن الكريم ، وكماً هائلا من الروايات و الأحاديث المنسوبة اليه و الى أهل بيته ، وكان يوجد منها في القرن الثالث الهجري حوالي نصف مليون رواية ، فقام علماء الحديث عند أهل السنة كالبخاري و مسلم بتصفية تلك الأحاديث الى بضعة آلاف ، وقام علماء الشيعة بتصفية الأحاديث الواردة في الكافي وغيره وضعفوا معظمها ، و لا تزال توجد في كتب السنة والشيعة أحاديث ضعيفة غير منقحة، وينفرد الشيعة الامامية بذكر أحاديث وقصص عن ولادة شخص يقولون انه الإمام الثاني عشر و انه غاب منذ حين

ولادته وسوف يظهر في المستقبل ، ونحن لم نكن موجودين حين ولادته ولم نشهد قصته ، وانما وصلتنا كتب تتحدث عن ذلك ، و لكن لا يوجد له ذكر في القرآن الكريم ، ونريد ان نتحقق من صحة تلك الروايات التي شكلت نظرية معينة يعتبرها البعض عقيدة ثابتة وضرورية من ضروريات الإسلام وأصلا من أصول التشيع ، فأعدنا قراءة القرآن ولم نجد فيه شيئا من ذلك واعدنا من قراءة الروايات فوجدنا ها ضعيفة ومكذوبة ومزورة ومختلقة بعد عشرات السنين من تلك الحادة المفترضة.

قلنا ان من حقنا بل من واجبنا الاجتهاد في تلك الروايات و القصص التاريخية ، ولكن البعض يمتعض ويرفض ممارستنا لهذا الحق ويطالبنا بالتقليد الأعمى لكل ما ورثنا عن آبائنا و أجدادنا. قلنا لهؤلاء: طيب، هل لديكم دليل علمي تاريخي قاطع على ولادة الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) ؟ قالوا: لا، ليس لدينا دليل تاريخي قاطع، وليس من حقكم ان تطالبوا بالدليل التاريخي انما يجب عليكم ان تقبلوا بالدليل الفلسفي الافتراضي؟

قلنا لهم: إننا نقبل الأدلة الفلسفية حول القضايا الكلية الفلسفية ، و لكنا نطالب بالأدلة التاريخية حول القضايا التاريخية ، كما نطالب بالأدلة العلمية المادية حول القضايا العلمية الفيزيائية و الكيماوية المادية ، التي لا يجوز ان نؤمن بها بالفلسفة كما كان يفعل فلاسفة الإغريق الذين كانوا يعتقدون ان العالم كالبصل طبقات بعضها فوق بعض و الأرض في مركز البصل.

ويقولون: بصراحة إذا لم نؤمن بهذه الفرضية (فرضية وجود الولد للإمام العسكري) فان نظرية الإمامة الإلهية ستنهار وتنتهي ، ونقول لهم: ومن قال لكم ان نظرية الإمامة هي من أهل البيت ؟ ولماذا لا تكون نظرية وهمية مختلقة لا علاقة لها بأهل البيت وهي كذلك؟

الخلاصة انهم في أزمة وفي ورطة ، بعد أن وقعوا في أسر نظريات وفرضيات وهمية أسطورية لا علاقة لها بالإسلام ولا بالتشيع ، ويحاولون فرضها علينا و على العالم الإسلامي ، وهي نظريات و فرضيات أضرت بالشيعة قبل غيرهم وعزلتهم عن مسرح الحياة قرونا من الزمن ، ويحاولون اليوم الارتداد عما حصل من تطور سياسي فكري عند الشيعة باتهام العلماء الذين يقولون بنظرية الشورى أو ولاية الفقيه بأنهم التقاطيون ومتأثرون بالسنة و الغرب.

وإذا كان بعضهم يجرؤ على توجيه نقدهم بصراحة الى السيد محمد باقر الصدر ، فانه في الحقيقة يحمل نفس الملاحظات و الانتقادات ضد رموز النهضة الشيعية الحديثة وعلى رأسهم الإمام الخميني ، ولكنه لا يجرؤ على توجيه أصابع الاتهام بالالتقاطية اليه.

أيها الاخوة الأعزاء محبي أهل البيت عليه السلام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

لا أريد ان اجعل من هذه الفرصة مناسبة لتبادل السباب و الشتائم مع من لا يلتزم بشرف الحوار، ومع انه يكذب علنا ويراوغ جهارا ، و لكنه يلقي باتهاماته يمينا و شمالا ويتهم الآخرين بما ينطوي عليه من صفات قبيحة. دعوناه الى بحث موضوع التوحيد ، وقلنا له انه يشرك بالله بنظريات استقاها من المفوضة الغلاة الملعونين على لسان أهل البيت عليهم السلام ، وقلنا له من أين تأخذ عقيدتك؟ من القرآن الكريم الذي يقول (ان الله لا يغفر ان يشرك به و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما) ٤٨ النساء ؟، أم تأخذها من الغلاة والمنحرفين و المدسوسين في مذهب أهل البيت ، و من الروايات الضعيفة و الموضوعة و المختلقة؟ ودعوناه الى التحقيق في تلك الروايات والعودة الى القرآن الكريم ، فرفض.

قلنا له: انك تبني عقيدتك على مجموعة روايات موضوعة ومؤولة ومجموعة خرافات و أساطير وفرضيات وهمية ، ولا بد ان تدرس وتجتهد ، فرفض ، و أصر على طرح موضوع الإمامة وموضوع النص على الإمام علي عليه السلام ، قلنا له حسناً، ولكن بشرط ان تبحث موضوع ولادة الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) فرفض.

وإنني متأكد انه لم يدرس نظرية الإمامة بدقة وبصورة شاملة وبجميع فقراتها ، وانما يتشبث ببعض الروايات فقط ، فهو لا يريد ان يبحث موضوع النص على كل إمام ، وهو غير موجود إطلاقا ، وهو لا يريد ان يبحث موضوع الوصية بالإمامة على كل إمام ، و هي غير موجودة أيضا ، ولا يريد ان يبحث موضوع علم الأئمة، وكيفية انتقال الإمامة من واحد الى آخر ، خاصة و ان بعض الأئمة كانوا أطفالا صغارا عند وفاة آبائهم ، وقبل ان يتعلموا منهم ، وهو لا يريد ان يبحث موضوع البداء الذي ينسف نظرية النص نسفا ، و لا يريد ان يبحث موضوع التقية التي تتهم الأئمة بالازدواجية في حياتهم و أقوالهم بين الظاهر و الباطن.

وإذا سلمنا له بكل ما يقول ، فانه مع ذلك لا يستطيع ان يثبت وجود وولادة (الإمام الثاني عشر) المفترض ، و ذلك لأن كثيرا من الامامية الذين كانوا يؤمنون بإمامة الإمام الحسن العسكري لم يستطيعوا ان يتأكدوا من ولادة ولد له ، فكيف يأتي هو بعد اكثر من ألف عام ليؤمن به؟ إلا عن طريق الوهم و الخيال والافتراض التعسفي المناقض للأدلة الشرعي. وليست له ولمن قال بضرورة افتراض وجود الولد في السر ، من حجة سوى شعار (لا تكون الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين) وهذا شعار باطل ما انزل الله به من سلطان ، و لم يكن كثير من الشيعة الامامية الأولين والأفاضل كعلماء بني فضال والشيعة الفطحية يؤمنون به ، لأنهم يقولون بجواز الانتقال الى الأخ إذا لم يكن للإمام السابق ولد ، كما انتقل الشيعة بعد قولهم بإمامة عبد الله الأفطح بعد الإمام الصادق ثم انتقلوا الى إمامة أخيه موسى بن جعفر ، بعد وفاته دون عقب. أما الذين أصروا على التمسك بذلك الشعار الباطل ، فاضطروا الى

اختراع ولد موهوم للإمام عبد الله الأفطح ، و قالوا ان اسمه محمد وانه المهدي المنتظر ، وقد شطوا بذلك شططا كبيرا. وهكذا فعل الاثنا عشريون الذين قلدوا ذلك الجناح من الفطحية الذين اخترعوا لإمامهم السابق ولدا في السر عن طريق الخيال والافتراض والوهم و الأساطير ، وقالوا بضرورة وجود ولد للإمام العسكري ، من دون الحاجة الى تقديم الدليل ، وانما اعتمادا على شعار (لا تكون الإمامة في أخوين بعد الحسن و الحسين). ولم يسألوا أنفسهم: ولماذا لا تكون؟ هل هناك آية أو حديث يمنع من إمامة الأخوين؟ هذا إذا كان الله تعالى قد نص على الإمامة؟

وإذا كان **العاملي** يصر على افتراض وجود الولد للإمام العسكري ، فنحن نسأله: لماذا لا يؤمن بالإمام (محمد بن عبد الله الأفطح ، حفيد الإمام الصادق)؟ ولماذا يتهم من يقول به بأنه باطني يخالف الظاهر من حياة الإمام عبد الله الأفطح الذي لم يشر الى وجوده ولم يعترف به؟ ولماذا يكون ظاهريا هنا وباطنيا هناك؟ وما هو الفرق بينه و بين ذلك الفريق من الفطحية؟

ان مشكلة **العاملي** انه لا يقرأ التاريخ الشيعي ليعرف وجود فرق امامية عديدة ، و ان القول بالنص على الإمام علي لا يؤدي ولم يؤد بالضرورة الى القول بفرضية وجود الولد للإمام العسكري ، وان هذا القول مبني على خيطٍ واهٍ أوهن من خيط العنكبوت؟ فأية عقيدة هذه تقوم على خيوط واهنة و لا تعتمد على آية من القرآن الكريم أو حديث متواتر أو قصة تاريخية ثابتة؟

ان كنت لا تدري فتلك مصيبة ، و ان كنت تدري فالمصيبة اعظم.

وربما كان **العاملي** يعرف ولكن تأخذه العزة بالإثم...

وفي مداخلة لاحقة للعاملي ، لخصها المشرف المنهال ، اقترح ان نبدأ الحوار من موضوع الإمامة، و اقترحت ان نبحث موضوع وجود الإمام الثاني عشر مباشر. ثم عاد الأخ المنهال جزاه الله لاقتراح بحث موضوع التوحيد ثم النبوة ثم الإمامة ثم موضوع الإمام الثاني عشر ، ويبدو ان **العاملي** وجد في هذا الاقتراح خشبة الخلاص للتهرب من الموضوع الأساسي ليغوص في مواضيع بعيدة وطويلة حتى يمل الأخوة القراء وينتهي الحوار أو لا ينتهي ، و لكن من دون بحث الموضوع الأساسي. ولكي اخفف عنه المؤونة ، أقول :

سأعود الى الوراء خمسة عشر عاما ، حينما عدت من السودان ومعي بعض الاخوة السودانيين المتشيعين ليدرسوا في حوزة القائم في طهران. وأنا الآن أؤمن بالأئمة الاثني عشر وبنظرية الإمامة التي كتبت عنها ودعوت اليها من قبل. فلا حاجة اليك لكي تتعب نفسك بإثبات موضوع الإمامة أو النصوص حول الإمام علي. طيب؟

ولكني اقرأ الآن كتابا للشيخ الطوسي اسمه (الغيبة) يستعرض فيه النظريات المهدوية الشيعية السابقة التي تبلغ حوالي عشرين نظرية ويفندها واحدة تلو الأخرى ، ينتقد المنهج الباطني ، ويضعف الأحاديث التي يستند اليها الواقفية والناوسيية و الكيسانية و غيرهم ، ويحاول إثبات وجود الإمام الثاني عشر ، وأقرأ في كتابه: ان الشيعة الامامية شكوا في الخلف واختلفوا وتفرقوا ، ولكن بعضهم جاء بأدلة وقصص عن رؤية الإمام الثاني عشر في حياة أبيه وبعد وفاته ، ولكنه ينقل تلك القصص و الروايات عن أشخاص ضعفاء و مشهورين بالغلو والاختلاق و الكذب ، إلا انه يتدارك ليقول بأن الدليل الاعتباري هو أهم الأدلة. واقرأ أيضا للشيخ المفيد و السيد المرتضى والشيخ الصدوق والنعماني ، وغيرهم من علماء الاثني عشرية ، لأجدهم يصرحون بعدم وجود أدلة تاريخية قوية تثبت وجود الولد للإمام العسكري ، وانهم يستدلون على ذلك بالأدلة الفلسفية الاعتبارية الظنية ، فأشك في أقوالهم وأنكر ان يتم إثبات وجود إنسان عن طريق الافتراض و الظن والفلسفة ، وأطالب أساتذتي بتقديم الأدلة العلمية الشرعية القاطعة حتى تستمر نظرية الإمامة في الوقوف ، و إلا فسوف تنهار في نفسي كما انهارت لدى معظم الشيعة الامامية بعد وفاة الإمام العسكري. فهل لديك من دليل على وجود ذلك الولد؟ وهل أنت مستعد لبحث الموضوع بدقة رواية وقصة قصة و كتابا كتابا؟ ودليلا دليلا؟ وهل تقبل الاجتهاد في الموضوع ؟ أم لا؟ أم تطالبنا بالتقليد الأعمى؟

أرجوك يا عاملي لا تضيع اهتمام الناس والاخوة المثقفين ، فان ذلك لن ينفعك وسوف يثير في قلوبهم الشك اكثر فأكثر، وإذا كان صحيحا ما قلت سابقا من انك أحضرت الأدلة التاريخية لتعرضها في المستقلة ، فتفضل و اعرضها هنا ، و الوقت أمامك متسع جدا فلماذا لا تفعل؟ وإذا كنت مصرا على بحث أمور أخرى ، فليكن بعد طرح ما لديك من أدلة تاريخية علمية شرعية قاطعة على وجود الولد.

وشكرا.

وعلق المشرف على الموقف الأخ (المنهال) قائلا:

"النتيجة أن الأخ أحمد الكاتب يعتبر نفسه يؤمن بالإمامة كما كان قبل ١٥سنة ولكنه يقف أمام أدلة وجود الإمام المهدي المنتظر وولادته ويدعي أن لا أدلة صحيحة على ذلك!

ماذا يقول الأخ العاملي ؟"

وبعد برهة من الصمت أجبت:

ماذا عساه ان يقول؟ ومن أين يستطيع الإتيان بالأدلة والبراهين؟ هل لديه مصنع ينتج أدلة؟ كل ما

في الأمر ان المؤرخين السابقين الذين عاصروا وفاة الإمام العسكري ، وشهدوا (عصر الحيرة) كانوا يعترفون بعدم إشارة الإمام العسكري في الظاهر الى أي خلف له من بعده ، و عدم تحدثه عن مصير الإمامة ، ووصيته بأمواله الى أمه المسماة ب:"حديث". وان الذين قالوا بوجود "الولد" كانوا يهمسون في السر ويطلبون من الناس عدم التحقيق أو السؤال عن الاسم ، ووجدوا بعض السذج والبسطاء من الناس الذين صدقوهم لفترة من الزمن ، ثم عرف عامة الشيعة بعد مضي زمن طويل ان الحكاية لم تكن سوى إشاعة وأسطورة افترضها رجال حاولوا استغلال الأزمة وجني الأموال من الشيعة ، فتراجعوا عن هذه الفكرة الدخيلة في التراث الشيعي والتي لم يعرف أهل البيت لها أساسا من الصحة. وقد آن لكل شيعي محب لأهل البيت ان ينفض عنه غبار الخرافات و الأساطير ويعود الى فكر أهل البيت الصافي و السليم ، ويتمسك بهداهم الذي هو هدى الإسلام.

الى هنا واعتبر الحوار منتهيا مع هذا الرجل الذي يحاول إعادة عقارب الساعة الى الوراء ، ويرتد عن الثورة الإسلامية المباركة ثورة الشورى وولاية الفقيه ، التي انتفضت على الفكر الأسطوري المخدر فكر الانتظار السلبي الطويل للإمام الموهوم ، وأعادت الشيعة الى مسرح الحياة من جديد.

وأحمد الله تعالى ان عامة الشيعة اليوم قد وعوا دورهم وواجبهم و مسئوليتهم في إقامة دولة الحق و العدالة و الشورى أو الديموقراطية في العراق وفي العالم الإسلامي ، ووضعوا الأفكار الخرافية المغالية و المفرقة بين الأمة جانبا ، و عملوا ويعملون مع اخوتهم من عامة المسلمين على بناء نظام سياسي جديد وواحد ، نظام جمهوري إسلامي عادل، يقوم على إرادة الأمة في اختيار حكامها بلا شروط مثالية تعجيزية كالعصمة و النص ، أو السلالة العمودية العلوية الحسينية.

وهنا اعتبر العاملي كلمتي هذه انسحابا عن الحوار، فوجهت هذه الكلمة الى الاخوة المشاركين في الحوار، والذين كانوا يتابعونه بشوق:

أيها الاخوة الأعزاء

السلام عليكم

من بديهيات الإسلام انه يقوم على العلم واليقين ، و لا يقبل ان يعتنق الإنسان أية فكرة خاصة إذا كانت أساسية على الظن و التخمين والافتراض و الوهم ، ولذلك فان الله تعالى يلوم النصارى على إيمانهم بصلب المسيح عليه السلام ، لعدم تأكدهم تماما من العملية ، رغم وجود عدد من المؤشرات التي تشير الى ذلك ، ويقول: (قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا؟ ان تتبعون إلا الظن ، و ان انتم إلا تخرصون) الأنعام ١٤٨ ، ويقول: (إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم و آباؤكم ، ما أنزل الله بها من سلطان. إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ، و لقد جاءهم من ربهم الهدى). النجم ٢٣،

ويقول: (وما لهم به من علم ، إن يتبعون إلا الظن ، و إن الظن لا غني من الحق شيئا). النجم ٢٨

وان الإيمان بولادة (الإمام الثاني عشر) اضعف بكثير من الإيمان بصلب المسيح ، و رغم ذلك يرفض الله عز وجل ان يؤمن الناس بحدث لم يتأكدوا منه ولم يحصل لديهم علم به ، إذ ان الإيمان بوجود الولد ليس إلا ظنا و تخمينا ووهماً و افتراضا تعسفيا مخالفا للقوانين الإسلامية التي لا تجيز نسبة ولد الى أي إنسان من دون علمه و اعترافه وبعد وفاته وبالرغم من رفض أهل بيته له. هذا في القضايا العادية، فكيف يجوز ان نقبل مثل هذه النسبة في قضية يعتبرها البعض عقائدية و دينية؟ وإذا عرضنا القضية على أية محكمة إسلامية شرعية لتفصل فيها فان أي قاضٍ سيرفض الاستماع الأولي لهكذا دعوى ، ويسخر منها اشد السخرية ، إذ كيف يجوز ان ننسب إنسانا لا يُرى أشبه بالشبح، الى إنسان آخر بعد وفاته ، و إذا كان ذلك الشخص (الولد) ظاهرا وحيا و مشاهدا ، فانه لا يمكن نسبته الى أبيه المدعى إذا لم يعترف به في حياته بشكل ظاهر أمام الناس ، و لم يشر الى وجوده في وصيته ولم يوص له بشيء من المال ، ونحن نعرف ان الإمام العسكري قد أوصى بأمواله الى أمه حديث. فكيف يجوز لنا بعد كل هذا ان نستمع الى أقوال الدجالين والكذابين الذين ادعوا وجود الولد في السر وادعوا النيابة الخاصة عنه ، ليقبضوا أموال السذج و البسطاء بدعوى إيصالها اليه؟
وكيف يجوز لنا ان نبني عقيدة على أساس هذه الدعوى الشاذة الغريبة؟ ثم نذهب و نخاصم الناس الذين لا يؤمنون بهذه الأسطورة ونتهمهم بمعاداة أهل البيت؟ ونقوم ببناء فكرنا السياسي عليها ، فنحرم إقامة الدولة الإسلامية الى ان يظهر ذلك الولد المفترض الموهوم ، وندعو الشيعة لانتظاره والنوم في السراديب؟
أيها الاخوة الأعزاء
هناك اليوم نهضة إسلامية شيعية مشهودة يخشى منها الأعداء والطغاة و المستكبرون ، وقد حاولوا ويحاولون إجهاضها من كل جانب ، و لكنهم فشلوا و الحمد لله ، والآن جاءوا ليهدموا حصوننا من الداخل ، و يبثوا الأفكار المخدرة السلبية في صفوفنا من جديد. ويتهموا رواد النهضة بالالتقاطية والتأثر بالسنة ، وهم يعرفون ان الشيعة لم يتأخروا إلا بسبب تلك الأفكار المخدرة.

وان من يعود الى الوراء قبيل مجيء نظام حزب البعث في العراق ، ليجد كثيرا من الأفكار السلبية المخدرة مخيمة على الحوزة في النجف ، و يعرف انها هي المسؤولة بنسبة ما عن قيام الديكتاتورية والاستبداد ، إذ ان أصحابها كانوا يدعون الناس الى الانسحاب السياسي وانتظار الإمام المهدي ، ولذلك فقد شن الإمام الخميني في محاضراته التي ألقاها في النجف عام ١٩٦٩ هجوما عنيفا على تلك الأفكار المخدرة وتعجب من أصحابها قائلا: الى متى ننتظر ظهور الإمام المهدي؟ ولنفترض انه لم يخرج إلا بعد آلاف السنين فهل نعطل الشريعة الإسلامية ونجمد الحدود؟

وها هو العاملي اليوم ينكص على عقبيه وينظّر (للحجتية) وينتقد رواد النهضة العظام ولكنه لا يجرؤ على انتقاد الإمام الخميني فينتقد الشهيد الصدر ويصفه بالالتقاطية ، ويرفض التفكير أو الاجتهاد أو الإجابة على الأسئلة الرئيسية؟ مثل: ماذا نفعل اليوم ؟ وليس لنا وسيلة للوصول الى الإمام المعصوم المعين من قبل الله ، على فرض وجوده، هل نجلس في بيوتنا؟ أم نبادر الى تشكيل الحكومة الإسلامية؟ وإذا قلنا بجواز أو وجوب تشكيلها ، فعلى أي أساس؟ على أساس القهر و الغلبة؟ أم على أساس الشورى وانتخاب الناس؟ وإذا جاز لنا اليوم إقامة النظام الإسلامي على أساس الشورى فلماذا لم يجز لنا من قبل؟ ولماذا نفترض شروطا تعجيزية مثل العصمة و النص من الله؟ ولماذا نضرب رؤوسنا بالجدران إذا لم نجد يوما إماما معصوما معينا من قبل الله ونفترضه افتراضا ونختلقه اختلاقا؟

وهنا قام أحد الأخوة المتابعين للحوار، واسمه (مالك) بالتعليق:
الاخوة الكرام
لقد حدث ما كنت أتوقع فإن كل المؤشرات كانت تدل على أن النقاش لن يتم ، وقد اعتبر العاملي انسحاب أحمد الكاتب هروبا وفرح به واعتبره انتصارا ، وأيده من كان يصفق له منذ البداية، وفرحوا به واعتبروه انتصارا على شخص أحمد الكاتب ، وحرمنا نحن من المناقشة وقراءة الأدلة.

ان موضوع ولادة المهدي يهمني بصفة خاصة وهو يهم اخوة آخرين في المنتدى كما ذكره الأخوان المنهال وصيهود ، وكنت أتمنى أن يبدأ به ، ولم أفهم حتى الآن لِمَ أصر الأخ العاملي على تأخيره مع أنه ذكر للأخ صيهود أن لديه نصوصا صحيحة في ولادته ، فهل صحة هذه النصوص لا تثبت إلا بالمقدمات الثلاثة التي ذكرها وأراد أن يبدأ بها النقاش أم أنها غير مرتبطة بها ؟ هذا سؤال قد وجهته إليه ولم يجبني عنه ولعله لم ينتبه إليه ، وإذا كان جوابه بعدم ارتباطها بما قبلها فلمَ تأخير عرضها وهي أخطر مسألة ذكرها الأخ أحمد الكاتب في كتابه ، وهي التي جاء ليناقش عليها ، فهل هناك ما يبرر تأخير العاملي لمناقشة هذه المسألة أم أنه كما يدعي الأخ أحمد الكاتب ليس لديه نص واحد صحيح على ولادته وأنه إنما يريد أن يخوض في المسائل الأخرى ويبدأ بها هروبا من هذه المسألة؟ فإذا كان كذلك فيصعب إذا تفسير انسحاب أحمد الكاتب على أنه هروب بل كما هو الظاهر من كلامه من أنه ملل وأنه يرى أنه يضيع وقته بما لا طائل وراءه .
انسحب الأخ أحمد الكاتب وانسحبت معه شخصيته، وبقيت المشكلة التي أثارها قائمة : هل توجد نصوص صحيحة على ولادة الإمام المهدي أم ليس هناك نص واحد على ولادته ؟ فهل يتفضل الأخ العاملي ويعرض علينا هذه النصوص الصحيحة التي عنده ؟
والسلام عليكم

وقال البدري:
الأستاذ احمد الكاتب، ما ذكرته أنت من أدلة من انها ضعيفة ، فهناك كما قال الشيخ العاملي ، في قناة المستقلة ، أدلة أخرى صحيحة فما ردك ؟؟

أحمد الكاتب:
أهلا وسهلا
ليعرض ما لديه من أدلة ، يقول انها صحيحة.
المشكلة انه يقلد فيما يقول ويرفض الاجتهاد ولا يفرق بين الصحيح و الضعيف كالإخباريين الأوائل، وينقل عن غيره ، و يعتبر كل ما نقله الأولون صحيحا ، في حين اننا يجب ان نقف على الحياد ولا نقبل من أحد المتخاصمين بسرعة كما لا يجوز ان نرد أحدا بسرعة ، و انما علينا ان ننظر في الأدلة و البراهين في هذه القضية المشكوكة كما يفعل أي محقق أو قاض ، ولا يجوز لنا شرعا ان نرفع اليد عن الظاهر من حياة الإمام العسكري الذي كان ينفي وجود ولد له ، إلا بدليل قاطع شرعي ، و لا يجوز ان نعتمد على الظنون و الخيالات الواهية والافتراضات التعسفية القائمة على النظريات الاجتهادية الظنية و الأحاديث الضعيفة.
وفي الحقيقة كما قلت سابقا لو كان هناك طفل ظاهر موجود يراه الناس ، و ادعى أحد انه ابن فلان ، وكان ذلك الرجل ينكره أو لا يتبناه ، لا يجوز نسبة ذلك الطفل اليه إلا بدليل علمي قاطع ، فكيف ان القصة كلها كانت خيالات في خيالات ودعوى حول شخص لا وجود له ولم يظهر طوال اكثر من ألف عام؟.
والمصيبة الأكبر اننا نعلق عليه كل أمور المسلمين ، و نحرم على غيره إقامة الحكومة الإسلامية. فهل توجد مصيبة اكبر من هذه المصيبة؟ وهل يوجد مخدر أشد من هذا المخدر؟

مالك:
الأخ أحمد الكاتب
هل يمكنك أن تتناول النص الأخير الذي نقله الأخ عبد الله محمد في إثبات ولادة الإمام الثاني عشر وتعلق عليه نقطة نقطة ؟
والسلام.

أحمد الكاتب:
الأخ العزيز مالك

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته

لم افهم بالضبط ماذا تعني بقولك (النص الأخير) الذي نقله الأخ عبد الله ، ولعلك تقصد هذا النص التالي ، فان العاملي كثيرا ما يرتكز عليه ، وهو:" أقرّ الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) أمَامَ الكثير من أصحابه بأن له ولد، سمّاه محمداً، ونصّ على أنه هو المهدي الموعود به في آخر الزمان. روى محمد بن يحيى، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري، قال:" قلت لأبي محمد (عليه السلام): جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سَلْ . قلت: يا سيدي هل لك ولد؟ فقال: نعم".[١٦٦]

وهذا النص منقول عن أبي هاشم الجعفري الموثق عند الشيعة الامامية مثله مثل "النواب الأربعة" الذين ادعوا السفارة عن الإمام الغائب ، وقد ادعى الجعفري النيابة كذلك فيمن ادعاها وكان يبلغ عددهم الأربعة و العشرين مدعيا ، وكان كل واحد منهم يكذب الآخرين.

وفي هذا النص لا يذكر الجعفري انه رأى الولد وانما يقول ان أباه قال ان لديه ولدا.

وحسبما أعتقد فإن الجعفري من الغلاة وكان ينسب الى الإمام العسكري العلم بالغيب وقراءة ما في القلوب ، وإتيان المعاجز الخارقة.

ولكن مشكلة المقلدين المعاصرين انهم يقلدون السابقين في توثيقهم و تضعيفهم للرجال الرواة ، ولا يحققون في مدى صدقهم ، في حين ان أي باحث محقق ومحايد عليه في البدء ان يخرج من إطار طائفته الضيق ويدرس الرجال الرواة بحيادية، خاصة في القضايا المختلف عليها والمشكوك فيها ، مثلا انك لا تستطيع ان تثق براوٍ مثل أبي هريرة على ما يكتبه علماء رجال السنة ، بل يجب ان تدرس حالته بصورة مجردة و مستقلة قبل ان تكون سنيا أو شيعيا ، فإذا وجدته ثقة تأخذ منه و إذا وجدته ضعيفا تترك أحاديثه. وكذلك النواب الأربعة الذين ادعوا السفارة ، فانهم بالطبع ثقاة يقاربون درجة العصمة عند الشيعة الامامية الاثني عشرية ، ولكن ماذا يقول عنهم بقية الامامية؟ وبقية الشيعة؟ وبقية المسلمين؟ يجب ان تدرس حالتهم بصورة مستقلة وليس اعتمادا على ما يقوله اتباعهم وأصحاب مذهبهم ، حتى تتأكد من حقيقتهم ومن حقيقة دعواهم.

ثم ان القضية برمتها يجب ان تدرس بصورة متكاملة و شاملة ، و ليس اعتمادا على رواية أو خبر من أخبار الآحاد ، ويجب ان ننظر الى نتيجة البحث والتحقيق ، ونعثر على الإمام الذي يفترض فيه ان يقود المسلمين و يقيم دولتهم في الأرض ، فالقضية لا تتعلق ببحث نظري تاريخي وانما هي تمس الواقع والحياة الخارجية و السياسية للمسلمين ، وهي تشبه جدا قصة رجل يقول لك : ان في هذا القدر لحما

١٦٦ - (دفاع عن الكافي: ١ /546.)

وطبيخا و عليك انتظار نضجه ، فتجلس أياما و أياما وشهورا و سنين وأنت جائع ثم لا تجد شيئا في القدر ، ولكنه يحلف لك بالله ويأتي لك بالأدلة و البراهين العقلية و النقلية على وجود الطعام في القدر ، ولكنك تستمع الى صرير معدتك وتنظر الى ساعتك وتكاد تموت جوعا ، فماذا تفعل؟ هل تنتظر مزيدا من الوقت؟ أم تذهب و تعدّ لك ما تيسر من الطعام ، ولا تستمع الى ذلك الرجل الأحمق حتى لو جاء لك بمليون دليل؟

هذه هي حالتنا مع أولئك المدعين الذين خدعونا بزعمهم وجود ولد مكتوم و مخفي للإمام العسكري ، فجلسنا ننتظر السنين والقرون ، و لما لم نجد شيئا قمنا بإقامة الدولة على أساس الشورى وولاية الفقيه ، ولم نحصل من أدلتهم و براهينهم على غير الجوع و العطش والانتظار العقيم؟

من هو أبو هاشم الجعفري؟ وهل هو ثقة؟

أود التنبيه الى حقيقة لا اعتقد انها تغيب عن ذهن أحد ، وهي كثرة تفرق الشيعة في القرنين الثاني والثالث الهجريين واختلاق كل فريق ما يشاء من الروايات ونسبتها الى الأئمة من أهل البيت تأييدا لما يذهب اليه ، وقيام بعض الفرقاء بنسج روايات لها طابع الزمان الماضي وتتحدث عن المستقبل الذي يصوره ذلك الفريق كما يشتهي ، في محاولة لإضفاء صفة الإعجاز وعلم الغيب على الرواية ، ومن الأمور التي حدث فيها الخلاف بين الشيعة الامامية مسألة إمامة الحسن العسكري ، التي اختلف فيها شيعة أبيه الإمام علي الهادي بين من قال بإمامة محمد بن علي الهادي وعدم وفاته في حياة أبيه ، ثم قوله بغيبته ومهدويته وانتظار ظهوره في المستقبل ، وإنكار إمامة الحسن العسكري ، وبين من قال بإمامة جعفر بن علي الهادي بالنص عليه من أبيه أو بالنص عليه من أخيه السيد محمد (المدفون في بلد) وبين من قال بإمامة الحسن العسكري ، الذي اعترف بأنه لم يحدث خلاف على أحد من الأئمة مثلما حدث في الاختلاف عليه.

وقد لعب أبو هاشم الجعفري دورا كبيرا في تثبيت إمامة العسكري ، وبما انه كان يعترف بأن الإمام الهادي كان قد أشار الى السيد محمد ودل عليه فقد نقل حديثا عن الإمام الهادي انه قال له : "بدا لله في أبي جعفر وصير مكانه أبا محمد كما بدا لله في إسماعيل بعد ما دل عليه أبو عبد الله ونصبه". [١٦٧]

ومع ان الجعفري في هذه الرواية يعترف بإشارة الإمام الهادي الى ابنه السيد محمد ، والدلالة عليه ، في البداية، إلا انه يروي رواية أخرى عن أبي جعفر الثاني (محمد الجواد) ينقل فيها رواية عن الإمام الحسن

---

[١٦٧] - (راجع الغيبة للطوسي ص ٥٥ و١٢٠).

المجتبى ويذكر أسماء الأئمة الى الحسن العسكري ، من دون ان يشير الى مسألة البداء والتعيين المسبق للسيد محمد ثم تنصيب الإمام العسكري مكانه. [١٦٨]

وإذا كانت هذه الرواية صحيحة فكيف لم يعرفها الإمام الهادي فأوصى الى ابنه محمد بالإمامة ثم عدل عنها الى ابنه الحسن بعد وفاة أخيه وحدوث البداء فيه؟ إذن لا بد ان تكون إحدى الروايتين كاذبة وغير صحيحة .

وهكذا يظهر لنا موضوع اختلاق الروايات على لسان الأئمة تأييدا للمذاهب المختلفة.

وبما ان النص على الإمام الحسن العسكري كان غامضا ومحل شبهة ونزاع بين الشيعة الامامية وبين أولاد الإمام الهادي ، فقد لجأ أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري الى اختلاق مجموعة من الروايات الأسطورية القائمة على دعوى علم الإمام العسكري بالغيب ، والتي يرويها الجعفري بنفسه ويقول انها حصلت له ، ولا يمكن التأكد منها بصورة مستقلة ومحايدة ، غير دعواه بعلم الإمام للغيب .

يقول الجعفري انه سمع الإمام أبا محمد (العسكري) يقول ذات مرة ان (من الذنوب التي لا تغتفر قول الرجل ليتني لا أو اخذ إلا بهذا) فقلت في نفسي: ان هذا لهو الدقيق ينبغي للرجل ان يتفقد من أمره ومن نفسه كل شيء ، فأقبل أبو محمد فقال: يا أبا هاشم صدقت فالزم ما حدثت به نفسك ، فان الإشراك في الناس أخفى من دبيب الذر على الصفا. [١٦٩]

وهكذا يتحدث الجعفري عن علم الإمام الهادي لما يفكر فيه (الجعفري) غيبيا في مسألة البداء ووفاة السيد محمد ، حيث يقول: (فإني لأفكر في نفسي وأقول : هذه قضية أبي إبراهيم وقضية إسماعيل، فأقبل عليّ أبو الحسن فقال : نعم يا أبا هاشم ... هو كما حدثتك به نفسك وان كره المبطلون). [١٧٠]

ويروي أبو هاشم الجعفري رواية أخرى مشابهة تقوم على مادة علم الأئمة بالغيب ، يقول : (كنت محبوسا مع أبي محمد في حبس المهتدي بن الواثق فقال لي : يا أبا هاشم ان هذا الطاغي أراد ان يعبث بالله في هذه الليلة ، وقد بتر الله تعالى عمره وقد جعله للقائم من بعده ، ولم يكن لي ولد وسأرزق ولدا ، قال أبو هاشم : فلما أصبحنا شغب الأتراك على المهتدي فقتلوه وولي المعتمد مكانه وسلمنا) .[١٧١]

وهنا يتحدث عن علم الإمام العسكري بمقتل المهتدي قبل حدوث الشغب عليه. وهذا من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله.

---

[١٦٨] - (الغيبة للطوسي ص99)

[١٦٩] - (الغيبة للطوسي ص ١٢٣)

[١٧٠] - (الغيبة صد ٥٥ و١٢٠)

[١٧١] - (الغيبة للطوسي ص ١٢٣ و١٣٤ راجع أيضا بحار الأنوار ج٥٠ ص ٢٥٠ و٢٧٦ و٢٥٨ عن مختار الخرايج ص ٢٣٩ ومناقب آل أبي طالب ج٤ ص ٤٣٦ و٤٣٢ و كشف الغمة ج٣ ص 279 و٢٩٩ وأعلام الورى ص ٣٥٤ و٣٥٥)

ويضيف أبو هاشم الجعفري الى حكايته رتوشا أخرى فيقول انه كان يحتاج الى المال ولم يطلبه من العسكري استحياء فأرسل اليه الإمام مالا دون ان يطلب منه ، وكذلك يقول ان الإمام علم بنية أبي هاشم في طلب فص فأعطاه خاتما. [١٧٢]

ويعتبر الجعفري إخبار الإمام العسكري له عن مشادة حصلت له في الطريق نوعا من الإعجاز والعلم بالغيب الدال على إمامة الإمام. [١٧٣]

ويتحدث أبو هاشم الجعفري عن علم الإمام العسكري بأدق التفاصيل السرية كمعرفته بإفطار أبي هاشم ونوع الخبز الذي أكله ، كما يتحدث عن معرفة الإمام بحقيقة رجل كان يتجسس عليه وكشفه هويته لأبي هاشم. [١٧٤]

وتأتي هذه الروايات في سياق الروايات التي يسوقها القائلون بإمامة العسكري لإثبات إمامته بالمعاجز بدلا من النص ، ويتحدثون عن علمه غيبيا بحقيقة غني سائل كان يتظاهر بالفقر ، أو علمه بموت فرس بعد أيام وإشارته على صاحبها ببيعها سريعا قبل ان تموت ، واكتشاف نوايا بعض الخدم وعزمهم على شرب الخمر واللواط ، ومعرفته بعطش إنسان وطلب الماء له دون ان يطلبه هو.[١٧٥]

ولكن أبا هاشم الجعفري يضيف عليها انه رأى الإمام العسكري يحك الأرض ويخرج الدنانير الذهبية منها ويعطيها له ومعرفة الإمام بحاجته الى المال بصورة غيبية. [١٧٦]

ولا يكتفي أبو هاشم الجعفري بذلك بل يقول انه شاهد يوما الإمام العسكري وهو يكتب كتابا ، ثم يترك القلم ويقوم الى الصلاة ، فإذا بقلم الإمام ينهض بنفسه ليكمل الكتاب أثناء قيام الإمام للصلاة.!! [١٧٧]

وعندما توفي الإمام الحسن العسكري دون ان يخلف ولدا ظاهرا تستمر الإمامة فيه بصورة عمودية الى يوم القيامة ، وجد أصحاب جعفر بن علي الهادي في ذلك دليلا على عدم صحة إمامة العسكري،

---

[١٧٢] - (الكافي للكليني جذ ص ٥٠٧ و بحار الأنوار للمجلسي ج ٥٠ ص ٢٦٧ ومناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ج٤ ص 432 ومختار الخرايج ص ٢١٤)

[١٧٣] -(المجلسي: بحار الأنوار ج٥٠ ص ٢٨٣ عن مناقب آل أبي طالب ج٤ ص ٤٢٧ و٤٢٨)

[١٧٤] - (مناقب آل بي طالب ج٤ ص ٤٣٧ ومختار الخرايج ص ٢٣٩ وأعلام الورى ص ٣٥٤ و٣٥٥)

[١٧٥] -(الكافي ج١ ص ٥٠٧)

[١٧٦] - (الكافي ج١ ص ٥٠٧ والبحار ج ٥٠ ص ٢٥٩ والإرشاد للمفيد ص322)

[١٧٧] -(المجلسي: البحار ج ٥٠ ص ٣٠٤ عن عيون المعجزات)

كما وجد أصحاب الإمام موسى الكاظم في وفاة عبد الله الأفطح دون ولد ظاهر ، دليلا على عدم صحة إمامته ، وانتقلوا الى القول بإمامة موسى الكاظم ، كذلك انتقل قسم من القائلين بإمامة العسكري الى القول بإمامة أخيه جعفر ، خاصة بعد وفاته دون خلف ظاهر. ولكن قسما آخر أصر على افتراض وجود ولد له ورفض إمامة جعفر ، وكان منهم أبو هاشم الجعفري الذي قال في البداية ان الإمام الجواد ذكر له أسماء الأئمة واحدا واحدا حتى الحسن العسكري وانه قال (أشهد على رجل من ولد الحسين لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملأها عدلا كما ملئت ظلما وجورا). ولم يحدد هوية الإمام الأخير.[178] ونقل عن الإمام الهادي انه قال: (الخلف من بعدي الحسن ، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟! فقلت: ولم جعلني الله فداك؟ فقال: لأنكم لا ترون شخصه ولا يحل لكم ذكره ، فقلت: فكيف نذكره؟ فقال: قولوا الحجة من آل محمد). [179]

وكما يلاحظ فان أبا هاشم الجعفري لم يحدد في هاتين الروايتين هوية الإمام الجديد بعد العسكري ، ولكنه عاد بعد ذلك ليقول ان الإمام العسكري قال له من قبل عندما كان معه في السجن أيام المهتدي: انه سيرزق ولدا . [180]

وفي هذه الرواية ما هو ظاهر من دعوى علم الإمام بالغيب وإخباره عن ولادة ولد له في المستقبل (وهذا ما لا يعلمه إلا الله).

ومع ذلك فان الجعفري يكاد يعترف بجهله بوجود ولد للإمام وتاريخ ولادته فيقول في رواية أخرى انه قال للإمام العسكري يوما: جلالتك تمنعني عن مسألتك فتأذن لي في ان أسألك؟ قال : سل، قلت: يا سيدي هل لك ولد؟ قال : نعم ، قلت : فان حدث حدث فأين أسأل عنه؟ فقال: بالمدينة. [181]

وهنا لا يقول انه شاهد ابن الإمام العسكري ، ولا أنه الإمام بعد أبيه . وإذا لم يكن الجعفري يدعي مشاهدته أو اللقاء به فكيف عرف أنه الإمام؟ وكيف اصبح باباً له أو نائباً عنه؟ وإذا كان هو يقول بأن ابن العسكري لا يُرى فكيف ادعى النواب الخاصون اللقاء به والنيابة عنه أيضا؟

والمشكلة في هاتين الروايتين ان الشيخ الطوسي يرويهما بلا سند عن سعد بن عبد الله الأشعري وهو من أقطاب الفريق القائل بوجود الولد والمتحالف مع أدعياء النيابة الخاصة (النواب الأربعة) مما يحتمل اختلاقه لتلك الروايات ونسبتها الى الجعفري.

ويقول السيد ابن طاووس في (ربيع الشيعة):ان أبا هاشم داود بن القاسم الجعفري كان من سفراء صاحب الأمر وأبوابه المعروفين الذين لا يختلف الامامية القائلون بإمامة الحسن بن علي (ع) فيهم.[182]

---

[178] – (الطوسي : الغيبة ص ٩٩)

[179] – (الغيبة للطوسي ص ١٢٢ واكمال الدين للصدوق ص ٣٨١)

[180] – (الغيبة للطوسي ص ١٢٣ و١٣٤)

[181] – (الغيبة للطوسي ص ١٣٩)

ومع ان علماء الاثني عشرية اعتبروا أبا هاشم الجعفري من الثقاة ، ولم يتوقفوا عند رواياته الأسطورية المخالفة لكتاب الله المجيد ، والتي تدعي علم الأئمة بالغيب ، ولم يحققوا في دعاواه الأخرى التي لا يمكن إثباتها من أي طريق لأنها تتحدث عن علم الأئمة بما في داخل نفسه ، إلا ان الكشي ذكر في ترجمته (أن روايته تدل على ارتفاع في القول) أي غلو ، وان الطوسي ذكر في ترجمته في الفهرست: انه كان مقدما عند السلطان! وهاتان الشهادتان تخدشان في عدالته فكيف تقبل شهادته بعد ذلك؟ وكيف يمكن بعد ذلك ان نطمئن الى رواياته الغامضة والمشكوك فيها وان نصدق دعواه بوجود ولد للإمام العسكري؟ وأنه الإمام المهدي؟ خاصة إذا ثبت انه كان يدعي النيابة عن ذلك الولد الغائب الذي لم يظهر له أي وجود طيلة أكثر من ألف عام؟

وكيف يمكن ان نعتبره شخصا موثوقا ونسلم برواياته في موضوع شائك كموضوع وجود ولد للإمام العسكري الذي لم يعترف بهذا الأمر أمام الناس ليكون حجة عليهم؟

ألا يجدر بنا ان نقول كما قال الشيخ الطوسي في الرد على روايات الفرق الشيعية الأخرى التي ادعت مهدوية وغيبة عدد من أئمتها ، وجاءت بروايات مختلقة أو ضعيفة: بأن (هذه كلها أخبار آحاد لا يُعوَّل على مثلها في هذه المسألة ، لأنها مسألة علمية)؟ [١٨٣]

ان كل الدلائل التاريخية تشير الى عدم وجود ولد للإمام العسكري ، وان القول بوجود ولد له تم بعد وفاته على سبيل الافتراض الفلسفي الظني ، وكان يلف القائلين بذلك شك كبير لوجود مصالح مادية لهم. وكان بعضهم يحتج بروايات الجعفري وهو لم يدع رؤية الولد أو اللقاء به ، فضلا عن وجود الشك بشخصه وبرواياته المليئة بالغلو والمعاجز الأسطورية.

١٥- مع الشيخ محمد رضا الجعفري في محاضرته عن (حتمية الغيبة)[١٨٤]:

لا يجب على المسلمين الإيمان بوجود الإمام الثاني عشر

---

١٨٢ - (راجع الفائدة الثانية من خاتمة مجمع الرجال للقهبائي ، طبع دار الكتب العلمية بقم)

١٨٣ - (الغيبة ص ١٠٨)

١٨٤ - http://www.aqaed.com/shialib/books/04/nadwe36/

مع انتشار الصحوة الإسلامية في العقود الأخيرة ونمو الحركات الإسلامية ووصول بعضها الى سدة الحكم ، نشأت مخاوف من عودة الصراعات الطائفية البغيضة وتفشي الفكر السلبي الذي كان سببا من أسباب انهيار الأمة الإسلامية وتخلفها عن ركب الحضارة الإنسانية في مختلف المجالات العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما حتم العمل من أجل تشذيب التراث الديني وتنقيته مما علق به من خرافات وأساطير وبدع وإعادة قراءته بروح اجتهادية موضوعية ومحايدة ، وعدم التشبث بكل ما وصل إلينا من أفكار وعادات وتقاليد وخاصة ما يتعلق منها بالنظرات الطائفية ، أو إعطائها صفة الحق المطلق والوحي المنزل.

وعلى رغم ان هذه المهمة هي من مسؤولية كل مسلم وكل حركة إسلامية ، فان مسئولية دراسة التراث تقع بالدرجة الأولى على عاتق الفقهاء أو "رجال الدين" المختصين بالدراسات الإسلامية ، باعتبارهم أقرب الناس الى فهم التراث والدين. وقد قام كثير من علماء الدين فعلا بجهود جبارة ومشكورة في بلورة كثير من المفاهيم وتصحيح الخاطئ منها وممارسة الاجتهاد وتطوير الفكر الديني والرد على التحديات المعاصرة. ولولا جهود أولئك العلماء العاملين والربانيين لما انطلقت النهضة الإسلامية الحديثة ، ولضاعت الأجيال تلو الأجيال في تيه الأفكار الإلحادية والمبادئ الهدامة.

ولكن ذلك لا يعني نجاح جميع رجال الدين وفي كل طائفة ومكان ، في فهم الإسلام الصحيح والتحرر من الاجتهادات الخاطئة والأفكار الدخيلة ، وذلك بسبب تركيز قسم منهم على بعض الأمور الجزئية كالفقه والأصول ، وإهمال الجوانب العقائدية أو المرور عليها مرور الكرام باعتبارها ثوابت ومسلمات بديهية ، أو بسبب ارتباطهم بأجهزة حكومية أو قواعد شعبية تفرض نمطا معينا في التفكير وترفض ما يخالف معتقداتها التقليدية ومفاهيمها الموروثة. أو بسبب سوء المناهج العلمية في البحث والتحقيق.

ولعل تأسيس (مركز الأبحاث العقائدية) التابع لمرجعية السيد علي السيستاني ، والذي يتخذ من مدينة قم قاعدة له ، يشكل خطوة متقدمة على طريق الفهم الصحيح للعقائد الحقة ، والالتزام بالبرامج والمناهج العلمية في البحث والتحقيق ، وذلك لما يعتمده من أسلوب عقد الندوات العقائدية المختصة واستضافة الأساتذة والمفكرين المرموقين ، وبحث الموضوعات الهامة بالعرض والنقد والتحليل والحوار المفتوح والمناقشة الحرة.

وقد استضاف هذا المركز مؤخرا أحد كبار أساتذة الحوزة العلمية في قم سماحة الشيخ محمد رضا الجعفري ، ليلقي محاضرة حول (حتمية الغيبة للإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري)

ونظرا لرغبة المركز المذكور بإثراء الحوار حول الموضوع ومناقشته بصورة أعمق فقد كانت لنا هذه المداخلة العاجلة :

هناك ملاحظة أولية وأساسية تتعلق بمنهج البحث الذي اعتمده الشيخ الجعفري في بحث موضوع (الغيبة) وهي مبادرته الى إبداء وجهة نظره حول ضرورة الغيبة وحتميتها ، قبل الحديث عن وجود (الإمام الثاني عشر الغائب محمد بن الحسن العسكري) واثبات كونه حقيقة تاريخية وليس فرضية فلسفية اجتهادية ظنية ، ثم عرض النظريات المختلفة حول الغيبة ، التي قدمها المتكلمون الاماميون الاثنا عشريون من قبيل : امتحان الشيعة أو الحكمة المجهولة أو الخوف من الأعداء ، والمبادرة بدلا من ذلك الى التركيز على حتمية الغيبة. وهذا في نظرنا منهج غير علمي لا يزيل الشك ولا يوفي الموضوع حقه.

ان أساس الغيبة والتفسيرات المختلفة لها كانت فرضيات ظنية افترضها المتكلمون الذين قالوا بوجود الولد للإمام العسكري وافترضوا انه الإمام المعصوم المعين من قبل الله بعد أبيه الحسن العسكري. وإذا لم يستطع أحد ان يقدم الدليل العلمي التاريخي على وجود هذا الولد (الغائب) ، فان الحديث عن (الغيبة) يصبح غير ذي أثر ولا فائدة.

ثم ان (الغيبة) كانت تتناقض مائة بالمائة مع نظرية الإمامة التي تحتم وجود الإمام المعصوم في كل زمان ، ووجوب تعيين الله للإمام ليقود المسلمين ويطبق الشريعة ويحفظ الأمن ويقيم الحدود ويشكل الحكومة الإسلامية. إذ ان الغيبة تعني عدم وجود ذلك الإمام وعدم تمتع المسلمين بلطفه. وهذا ما حدث للشيعة الامامية الاثني عشرية الذين ظلوا لقرون طويلة يعيشون على أمل ظهور ذلك الإمام الغائب ثم يئسوا منه وصرفوا النظر عنه وقاموا بانتخاب الإمام (الفقيه العادل) بأنفسهم . ولا يزال الشيعة محرومين من لطف ذلك الإمام المفترض وكأنه لم يكن شيئا مذكورا.

وبما ان الغيبة كانت تتناقض مع نظرية الإمامة فقد كان المتكلمون السابقون يشعرون بالإحراج وكانوا يفسرونها بأعذار واهية ويلقون اللوم على عاتق الظالمين الذين أخافوا الإمام وألجئوه الى الغيبة أو يحملون الشيعة المسئولية بسبب تقاعسهم عن نصرة الإمام ، ويطالبونهم بإعداد أنفسهم لنصرته والذب والدفاع عنه.

ومع ان الخوف من الأعداء ليس سببا معقولا ولا مبررا للغيبة أو الهروب من مواجهة الحياة ، ولا توجد أدلة تاريخية تثبت وجود الخوف أو الظروف الأمنية الشديدة طوال ألف عام ، فان الشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي اعتبروا : "ان لا سبب للغيبة ولا علة تمنعه من الظهور إلا خوف الإمام على

نفسه من القتل ، لأنه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار ، وكان عليه ان يتحمل المشاق والأذى فان منازل الأئمة إنما تعظم لتحملهم المشاق في سبيل الله".[١٨٥]

ومن الواضح أنه لا يعقل ان نلقي باللوم على الله سبحانه وتعالى ونقول انه عين لنا إماما معصوما ثم نقول ان حكمته اقتضت ان يغيب ذلك الإمام كل هذه المدة الطويلة . وإذا كنا نؤمن بخروج إمام مهدي في آخر الزمان فيمكننا ان نقول: ان الله لم يعين إماما معصوما قبل ذلك الموعد وانه سوف يخلقه عند الحاجة والضرورة. أما إذا قلنا بأن الله قد عين فعلا إماما هو الثاني عشر بعد الحسن العسكري ، وحرم على الناس انتخاب إمام غيره لا تتوفر فيه صفة العصمة أو النص ، فلا يجوز ان نقول : ان الله قد أخفاه عن الناس وغيبه ومنعه من أداء مهامه الكبرى .

وربما كان الشيخ الجعفري ينظر الى الواقع الذي قامت فيه دول شيعية مستعدة لنصرة الإمام المهدي أو دول ديموقراطية لا تمنعه من التعبير عن نفسه ولا تقيد حركته ولا تشكل خطرا عليه ، ولذلك قال:" ان الله قدر للإمام الثاني عشر ان يغيب من بيننا وهو حي وان يظهر في ألزمن الذي اختاره الله سبحانه وتعالى بحكمته وقدره بعلمه شئنا أم أبينا".[١٨٦]

يعترف الشيخ الجعفري:" ان الإمام المهدي لم يملك مدة الإمامة ولا يوما واحدا ، ولم يتمكن ولا يوما واحدا من هداية الأمة حتى بالقدر الذي كان يتمكن منه آباؤه حتى في أحلك الظروف وأشدها عليهم" ثم يفترض :" ان الإمام المهدي لا بد ان يمارس إمامته في فترة أخرى بعد الغيبة ، ويجد نفسه مضطرا الى القول بحتمية الغيبة. ولكنه لا يقدم دليلا على ولادة الإمام الثاني عشر ولا على غيبته أو ظهوره في المستقبل".[١٨٧]

كل ما يقدمه الشيخ الجعفري هو مجموعة أحاديث أو أفكار غير مترابطة يجمعها في بوتقة واحدة لكي يؤلف منها دليلا على وجود إنسان وإلصاق صفة الإمامة والغيبة والمهدوية به. يقول: "ان الله قد وعد بظهور دينه على الدين كله".[١٨٨] ثم يحاول ان يستنتج من ذلك وجود ولد غير معروف للإمام العسكري الذي لم يتحدث عنه ولم يوصِ اليه ، ويفترض استمرار حياة ذلك الولد حتى تحقيق ذلك

---

[١٨٥] – راجع الإرشاد الأمالي والفصول المختارة للمفيد ص ٣٩٥ والشافي للمرتضى ج٤ ص ١٤٩ والغيبة للطوسي ص ٢٠٣ .

[١٨٦] – (ص ٦)

[١٨٧] – (في صفحة ١٣)

[١٨٨] – (ص ١٦)

الوعد الإلهي. يقول: "إذن فما وعد الله سبحانه وتعالى وعدا قاطعا وهو ان يظهر دينه على الدين كله ، لا بد وان يكون على يد مهدي هذه الأمة ، لماذا ؟ لأن عدد الأئمة عندنا عدد معين ، اثنا عشر إماما ، استوفى أحد عشر منهم مدته".(ص٢١)

ولم يأت الجعفري بأي دليل على ولادة الإمام الثاني عشر . وانما اعتمد على نظرية (الاثني عشرية) وهي لا تحتم وجود ولد للإمام العسكري مع احتمال انطباق النظرية على أشخاص آخرين. وهذا نوع من التأويل التعسفي الذي لا يرضى به أهل البيت عليهم السلام ، خاصة وان الله تعالى لم يقل بأنه سيظهر دينه على الدين كله بواسطة الإمام المهدي أو أي إمام آخر.

ومع ان الجعفري يؤمن برجعة الأئمة الى دار الدنيا فانه يستبعد فكرة وفاة الإمام الثاني عشر ، على فرض وجوده ، وقيامه بعد الموت ، وهي الفكرة التي قال بها قسم من الشيعة الامامية في (عصر الحيرة) الذي أعقب وفاة الإمام العسكري.

ان الشيخ الجعفري يعرف جيدا ان فرضيته بحتمية الغيبة قائمة على أساس القول بأن الإمام المهدي هو الإمام الغائب الثاني عشر ، وان عدد الأئمة لا يزيد ولا ينقص ، وان هذا القول محل بحث ونقاش ويرفضه عامة المسلمين وطوائف من الشيعة والشيعة الامامية ، كالزيدية والواقفية والفطحية والإسماعيلية والمحمدية وغيرهم. ولذلك يختصر الحديث ويعترف: بأن حديثه خاص بالامامية الاثني عشرية ، وانه لا يلزم من لا يقول بالإمامة الإلهية ولا من لا يلتزم بحصر الأئمة في عدد معين[١٨٩] ، ويقول:" لا أتكلم مع الذين قالوا بأن الإمام السابع غاب ولم يمت بالسم في سجنه ، وانما أتكلم مع الذين يقولون بأن الأئمة اثنا عشر لا يزيدون واحدا ولا ينقصون ، وهم نحن، أعنى من آمن وأقر على نفسه والتزم بأنه إمامي اثنا عشري ، وهذا لا يمكنه إلا ان يقر بغيبة الثاني عشر وظهوره بعد غيبته... فمن يلتزم بأنه إمامي اثنا عشري لا يسعه إلا ان يؤمن بأن هذا العدد قد اكتمل ... فحصر عدد الأئمة بالاثني عشر يلزمه لزوما قطعيا واضحا صريحا ان يكون الثاني عشر له ظهور ، وان هذا الظهور قطعا يكون بعد الغيبة ، لأنه لم يكن له ظهور قبل الغيبة".[١٩٠]

ولم يوضح الشيخ الجعفري لماذا لم يتحدث مع غير الامامية أو غير الاثني عشرية؟ ولماذا لا يستطيع ان يلزمهم برأيه؟ وكيف يكون الدليل دليلا لمجموعة خاصة فقط هم (الاثنا عشرية)؟ ولماذا لم يبحث موضوع الإمامة أو الاثني عشرية من الأساس؟

---

١٨٩ - (ص ٣٠)

١٩٠ - (ص ٣١و٣٢)

لقد مر الشيعة الامامية بفترة غموض وحيرة بعد وفاة الإمام العسكري نتيجة عدم إشارته الى وجود ولد له في حياته ، وادعى فريق من وكلائه وجود ولد له في السر ، ثم قالوا انه الإمام من بعده ، ولم نعرف دليلا على ذلك . وبما انه لا يجوز لنا تقليد ذلك الفريق تقليدا أعمى فنحن لا يمكننا شرعا الإيمان بوجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) فضلا عن الإيمان بغيبته. وكان من الأحرى بالشيخ الجعفري ، الأستاذ الكبير في الحوزة العلمية في قم ، ان يناقش هذا الموضوع ثم ينتقل الى المواضيع المتفرعة عنه. ولكنه سامحه الله ابتسر بحثه وأهمل ما هو ضروري وأساسي. واكتفى بالقول بوجود أحاديث متواترة حول المهدي بصورة عامة ، ولكنها لا تحدد هويته بالاسم.[١٩١] ولاحظ ان منهج تفسير الروايات عند السنة قد يختلف عن منهج التفسير عند الامامية ، وان النتيجة قد تنتهي عندهم الى ما لا تنتهي اليه بحوث الامامية العقائدية. وقال الشيخ الجعفري:" أنا حينما أتكلم عن المهدي سلام الله عليه ، أتكلم عن موقعه الخاص في عقيدتنا نحن الامامية الاثنا عشرية ... لا أني أتناول حديث غيرنا تناولا مباشرا فأحل العقد وأبين جهة الإشكال وأشرح جهة النقض وحل هذه المشكلة ، هذه كلها أتجنبها في حديثي هذا".[١٩٢]

وانتقل الجعفري الى موضوع آخر هو (حديث الثقلين) ليستنتج منه أيضا على طريقته حتمية الغيبة للإمام الثاني عشر. وهنا أيضا لم يشبع الموضوع ولم يعطه حقا من البحث والتحقيق. واعترف الجعفري في البداية انه لا يلزم الذين يروون الحديث بصيغة : (كتاب الله وسنتي) ولم ينفِ صحة هذه الرواية التي يأخذ بها أهل السنة ، ولكنه بنى قوله على من يرويها بصيغة : (كتاب الله وعترتي).

وبالرغم من وجود مناقشات كثيرة في معنى (العترة) وتحديد هويتهم فان الشيخ الجعفري بادر الى افتراض انهم الأئمة الاثني عشر ، وان الثاني عشر مولود وموجود وغائب ، ثم مضى يبرر غيبته ويصفها بالحتمية . وهذا في نظرنا أسلوب غير علمي في البحث والتحقيق ولا يؤدي بالضرورة الى المطلوب.

ان الامامية عندما رووا بأن الرسول الأعظم قال: (إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي وانهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض) كانوا يدعمون نظريتهم في ضرورة وجود الإمام المعصوم المعين من قبل الله الى جانب الكتاب ليترجمه للناس ويفسره ويأوله لهم ، وان الناس لا يستطيعون فهم القرآن لوحدهم ولا يجوز لهم الاجتهاد بمفردهم ، وهو ما يقوله الأخباريون اليوم . وبغض النظر عن صحة هذه النظرية فان

---

١٩١ - (ص ٩)

١٩٢ - (ص١٠)

التاريخ أثبت طوال ألف عام عدم وجود أي شخص الى جانب القرآن الكريم ، وقد قام المسلمون والشيعة بالخصوص بممارسة الاجتهاد بأنفسهم دون أي استعانة بأي مترجم سوى سنة الرسول ، وهذا ما يؤيد حصر الصحة برواية (كتاب الله وسنتي) وعدم وجود أي مصداق أو أي تفسير صحيح لرواية (كتاب الله وعترتي). وحتى على فرض التسليم بوجود الإمام الثاني عشر الغائب فانه لم يقم بأي دور الى جانب القرآن الكريم طوال الفترة الماضية. وقد اعترف الشيخ الجعفري:"**بأن الإمام الغائب لم يقم حتى الآن بأي دور في الهداية والإرشاد**".[193]

ومن هنا نود من الأستاذ الشيخ محمد رضا الجعفري ان يبذل جهدا أكبر في البحث والتحقيق خاصة في مسألة مهمة كمسألة وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) التي تشكل أساس وجود الفرقة الاثني عشرية ، وأساس نظرية (النيابة العامة وولاية الفقهاء) ، وعدم الاستعجال في بحث هكذا أمور أو محاولة الرد بأية صورة كانت من أجل المحافظة على بعض العقائد الموروثة والتي لا تتمتع بأدلة شرعية كافية ، ونطالبه كما نطالب (مركز الأبحاث العقائدية) باتباع المناهج العلمية الكفيلة بالوصول الى الحق.

وفي هذه المناسبة نقدم الى المركز طلبا بنشر أية مقالة أو محاضرة أو كتاب للمرجع السيد علي السيستاني حول وجود الإمام الثاني عشر أو الإمامة ، فانه أولى وافضل من الجميع باعتباره مرجعا دينيا مميزا يفترض ان يولي الأمور العقائدية درجة عالية من الاهتمام والبحث والتحقيق.

وإذا لم يكن قد بحث هذه الأمور من قبل فإنا نقدم له رجاء ملحا بدراسة قضية وجود الإمام الثاني عشر وتبيان الرأي السليم . ولسنا بحاجة الى التأكيد على ان الاجتهاد في الأمور العقائدية أهم وأولى من الاجتهاد في المسائل الفرعية الجزئية ، وانه يشكل مقدمة ضرورية وأساسية لأية عملية اجتهادية ، وان المسلمين اليوم أحوج ما يكونون الى الاجتهاد في القضايا الطائفية الموروثة التي تفرقهم ، وتجاوز الخلافات التاريخية البائدة التي تزرع العداوة والبغضاء في صفوفهم ، من أجل التوصل الى فكر سياسي إسلامي موحد يقوم على الشورى وينظم عملية تبادل السلطة بشكل سلمي ويضمن الحرية والعدالة والمساواة للجميع .

---

[193] - (صفحة ١٣)

١٦- مع السيدين كمال الحيدري ونذير الحسني، في كتاب (دفاع عن التشيع)[١٩٤]

دفاع عن الشيعة؟
أم دفاع عن الغلاة المفوضة؟ والمنهج الأخباري الحشوي الحديث؟

ربما كان هذا الكتاب أكبر كتاب من حيث الحجم، صدر للرد على كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) فهو يتألف من أكثر من ٥٠٠ صفحة من القطع الكبير، وقد نشرته مؤسسة تبليغية إيرانية في الحوزة الدينية في قم، والكتاب يدعي (الدفاع عن التشيع) كما يتضح من عنوانه الصارخ، الذي يتضمن أيضا عنوانا فرعيا هو (الرد على الشبهات التي أثارها أحمد الكاتب، وكشف التزوير والتحريف والكذب المتعمد على التشيع وعلمائه).

وقبل أن نرى فيما إذا نجح الكتاب في مهمته هذه، أم قدم خدمة جديدة للكاتب، واعترافا بانهيار الأساطير التي يحاول الدفاع عنها، لا بد أن نقدم بكلمة موجزة عن مصادرة شعار (الدفاع عن التشيع) في مقابل (الشبهات) ، هذه العملية التي قام بها عدد من الذين انبروا للرد على أحمد الكاتب، في قراءته الجديدة لفكر أهل البيت والتشيع.

ورغم أن الإسلام اتسع ويتسع لوجهات نظر عديدة قائمة على الاجتهاد، كما ان التشيع عبر التاريخ اتسع ويتسع لقراءات مختلفة، مما سمح لكل مذهب بالانتماء للإسلام أو التشيع، ووفر مساحة كبيرة من الحرية والتعددية الفكرية في الحضارة الإسلامية، رغم ذلك فان بعض الرادين عليّ ضاق صدرهم بالرحابة الإسلامية، وبادر فورا الى اعتبار ما يعتقده، أو ما ورثه من أفكار ونظريات وعقائد، أنها تمثل الإسلام الصحيح أو التشيع الصحيح، وان كل وجهة نظر أخرى، أو محاولة لتقديم قراءة أخرى للتراث والتاريخ وفكر أهل البيت، انما هي شبهات وخروج على مذهب أهل البيت أو الإسلام.

ان هذا البعض يقوم بمصادرة الإسلام والتشيع، على طريقة احتكار النجاة للفرقة الوحيدة الناجية من بين اثنتين وسبعين فرقة هالكة في النار.

ولو أنصف هذا البعض قليلا، لأدرك ان الأمر لا يعدو أن يكون محاولة لإصلاح بعض الأمور ، وتشذيب التراث من بعض الخرافات والأساطير التي دخلت في الإسلام أو في مذهب أهل البيت، وان الاختلاف على كون هذا الأمر أو ذاك من الإسلام أومن التشيع، أو لا ، يتوقف على الحوار الهاديء والتفكير العميق في الماضي والحاضر والمستقبل. خاصة واننا أمام تجربة طويلة لفكر مضى عليه أكثر من ألف عام، ونحاول أن نتلمس ما فيه من قيم أصيلة أو تسربٍ لأساطير، ولا يمكننا أن نخلط الأمور كلها

---

[١٩٤] – الطبعة الأولى ٢٠٠١ الناشر : المؤسسة الإسلامية العامة للتبليغ والإرشاد، قم إيران

جميعا فنقول ان كل ما وصلنا من آبائنا وأجدادنا، وكل ما قاموا به من اجتهادات وافتراضات وتلفيقات كان وحيا منزلا لا يأتيه الباطل من بيد يديه ولا من خلفه، إذ ليس لدينا من تراث ثابت مائة بالمائة سوى القرآن الكريم الذي تعهد الله تعالى حفظه الى يوم الدين. ولذلك فان من حقنا الاجتهاد وإعادة النظر في كثير من المسائل الموروثة، ولا يجوز أن نشكل عائقا أمام أي أحد يحاول الاجتهاد والتفكير، أو نبادر الى اتهامه بإثارة الشبهات، فمن يدري لعل ما ورثناه من آبائنا ليس سوى شبهات وأساطير؟

والآن كيف نعرف أن ما نؤمن به من صميم الدين؟ أو أنه ليس سوى بدعة أو شبهة دخيلة فيه؟

ان هذا السؤال يقودنا الى أمر أصولي حيوي جدا، وهو تحديد مصادر المعرفة في الإسلام.

فقد اتفق المسلمون على مرجعية القرآن الكريم، واختلفوا على مصادر أخرى، فقال المعتزلة والأحناف بالاكتفاء بالقرآن، وبالمتواتر من الحديث، وهو قليل جدا في نظرهم، بينما توسع آخرون في قبول الأحاديث المنسوبة للنبي (ص) في حين اقتصر الشيعة على أخذ الأحاديث من طريق أهل البيت، ثم انقسم أهل الحديث بين حشوية يأخذون كل حديث بدون نقد أو تمحيص أو نظر الى راويه، وبين من يدقق ويتثبت ويدرس الرجال الرواة، ويمعن في متن الحديث.

وقد كان أئمة أهل البيت يحرصون على تعليم شيعتهم التثبت حتى من الأحاديث المنسوبة اليهم وعرضها على القرآن الكريم، وضرب كل حديث يخالف القرآن عرض الجدار. ولكن المنافقين والغلاة الذين كانوا يستأكلون باسم أهل البيت، كانوا يكذبون عليهم في حياتهم، ويدسون ما يشاءون من روايات في صفوف الشيعة، مما خلقوا مشكلة كبيرة لحركة التشيع ، وتشويهها وتحريفها، وإبعاد الناس عنها. وعندما كان أهل البيت ينفون تلك الأقوال المنكرة التي كانوا ينسبونها اليهم، كان هؤلاء يدعون (التقية) لتمرير أكاذيبهم على أهل البيت أمام السذج والبسطاء.

ومن هنا نشأ المذهب الباطني الذي كان يفسر ويئول كل حديث أو عمل أو موقف لأهل البيت، بشكل مقلوب رأسا على عقب، ومن هنا نشأت المذاهب المنحرفة عن أهل البيت باسم أهل البيت.

وقد جئنا نحن اليوم بعد ألف وأربعمائة سنة من ذلك التاريخ، ووجدنا تراثا يسمى باسم أهل البيت، وهناك من يستفيد ماليا وسياسيا من هذا التراث، فهل نصدقه كله؟ أو نرفضه كله؟ أم نقف منه موقف الشك والبحث والدراسة والتنقيب والتفكير، ونجتهد فيه من جديد؟

ان المستفيدين من ذلك التراث يرفضون الاجتهاد أو التفكير أو الاقتراب من أي نقد له، ويطالبون الشيعة بالتسليم المطلق لكل ما فيه، خوفا على مصالحهم من الانهيار، ولكن المصلحة الشيعية الشعبية العامة، تقتضي التحرر والبحث عن حقيقة مذهب أهل البيت، أو حقيقة الإسلام، بكل موضوعية وعلمية وشجاعة.

ولم يكن كتابنا إلا محاولة أو خطوة على هذا الطريق..

ماذا قلت في الكتاب؟

قلت: ان فكر أهل البيت يقوم على الشورى واحترام إرادة الأمة في اختيار أئمتها، وان الفكر المنسوب اليهم، وهو ما يسمى بنظرية (الإمامة الإلهية القائمة على العصمة والنص والوراثة) لا يمت اليهم بصلة، وانه واجه رفضا منهم في حياتهم وتحديات عملية عديدة ، ووصل الى طريق مسدود بوفاة الإمام الحسن العسكري دون خلف ظاهر، وان فريقا من الشيعة اخترع "ولدا" موهوما له في السر، قال انه الإمام الثاني عشر وانه المهدي المنتظر، ودعا الشيعة الى انتظاره أكثر من ألف عام، وحرم عليهم الثورة أو إقامة أية حكومة في (عصر الغيبة)، وان هذه الفكرة سبب تخلف الشيعة عبر التاريخ، ولذا فانهم اليوم تخلوا عمليا عن فكر الإمامة والانتظار، ونجحوا في إقامة دول لهم على أساس الشورى ، أو ولاية الفقيه. وآن لهم أن يتخلوا عن ذلك الفكر السلبي المخدر الذي ضرهم ولم ينفعهم.

ولكن بعض من يرتدي عباءة التشيع والإسلام، ويتضرر من الاجتهاد والبحث والتحقيق، لا يملك إلا شن هجمة شعواء على كل من يهدد الأساطير أو الأصنام التي يعيش عليها.

وفي الحقيقة ان من حق أي أحد ان يرد على أي كتاب، وهذا ما طلبته من عامة المراجع والمثقفين والمفكرين والكتاب الشيعة الذي أرسلت لهم كتابي قبل أن انشره وتوسلت اليهم أن يردوا عليه، ويصححوا ما يرون فيه من أخطاء، فربما عدلت عنه وتخليت عن نشره أو تراجعت عما توصلت اليه، ولكن أحدا منهم لم يفعل ذلك، وانما قام بعضهم ، وخصوصا بعض المؤسسات السياسية والاستخبارية التي تتستر باسم الحوزة والعلم والدين، بشن حملة إعلامية شعواء لتشويه سمعة الكاتب، وتحذير من يجازف بالاجتهاد في مثل تلك الأمور.

ولعل كتاب (دفاع عن التشيع) يشكل نموذجا واحدا من الكتب التي تصدت للرد على كتابي، وهي لا تملك ما ترد به، سوى كيل السباب والشتائم ، والتنظير لمنهج جديد يرفض الاجتهاد والتفكير السليم.

ورغم أن الكتاب صادر عن إحدى مؤسسات الحوزة العلمية في قم، إلا انه يقدم نظرية جديدة في (الاجتهاد) قائمة على الأخبارية والحشوية التي تسمح بتسرب الخرافات والأساطير والنظريات المغالية المخالفة لعقيدة التوحيد، والمحافظة عليها، واستيلاد المزيد منها.

وعلى أي حال، ماذا قدم السيد نذير الحسني، في كتابه الضخم؟ وهل رد على كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي)؟

هل أثبت مثلا الإمامة الإلهية لأهل البيت؟ أو أثبت وجود الولد للإمام العسكري، أي الإمام الثاني عشر ؟ أبدا لم يفعل أي شيء. سوى أنه وجه الى الكاتب اتهامات لا تحصى (بالكذب،

والمخالفات العلمية لأبسط قواعد البحث العلمي، وصياغة نظرية شيعية من أعداء التشيع، وعدم توخي الأمانة في النقل من المصادر، والبناء على أغلاط النساخ، وإنكار المسلمات بدون بحث وتحقيق، وتضعيف الحديث ثم الاحتجاج به، ومخالفة جمهور المحدثين والمفسرين، والكذب على التراث السني، وإنكار أحاديث صحيحة بدون علة، وإنكار علائم الظهور بدون بحث وتحقيق،والاشتباه في فهم ألفاظ الروايات،ومخالفة المفسرين واتهامهم،وادعاءات إعلامية فارغة، والإهمال المتعمد لكثير من الروايات،وتفسير الحديث برأيه،والكذب المتعمد على علماء الشيعة، وعدم التمييز بين موقع العقل والنقل في الاستدلال، والخلط في معاني الاجتهاد، وعدم فهم معنى الاجتهاد في مقابل النص، و توجيه الافتراءات والأكاذيب على مصاديق الإمامة الإلهية، وتحدث عن نظرية الشورى في مواجهة التحديات، وإفلاس الشورى من الوثائق، و النص أم الشورى في فكر الصحابة، و أهل البيت ونظرية النص، والعدو يعترف بإمامة أهل البيت، والنص والتعيين في الفكر الإسلامي، والعصمة في القرآن، والعصمة في حديث رسول الله، والإمامة في ولد الحسين، وحديث الخلفاء اثنا عشر، ومصاديق الحديث، والنص على الاثني عشر إماما من غير طريق سليم، والتسرع في الأحكام من دون بحث ودراية، وجهل الكاتب بموارد التقية وعلم الأئمة بالغيب) وما الى ذلك من الأمور التي لا تثبت أي شيء.

ان السيد نذير الحسني لم يبحث أية رواية يدعيها من ناحية السند، حتى يعرف هو قبل غيره، فيما إذا كانت الرواية صحيحة أم موضوعة. وبالتالي جاء كتابه عبارة عن عمل خطابي لا يقدم ولا يؤخر. كما لم يبحث نظرية الإمامة من كل جوانبها، ويدلنا على مصداق حي خارجي ظاهر لها اليوم؟ فماذا يجدي أن تثبت بألف دليل ودليل أمرا ثم لا تستطيع أن تضع إصبعك عليه، أو تحل به مشكلة؟ انه يقول ان نظام الشورى باطل وغير صحيح؟ ويجب ان يعين الله الأئمة المعصومين للأمة بالنص من قبله، دون أن يلتفت الى أنه لا ينتج إلا وهما في وهم!

الإمامة ليست من أمور الشورى

وعندما حاول أن يرد على حديث أوردته في كتابي عن التزام أئمة أهل البيت بنظرية الشورى، واستشهدت بحديث عن الإمام الرضا (عليه السلام) يرويه عن أبيه عن جده، عن آبائه عن رسول الله (ص) يقول فيه:"من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الأمة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه، فان الله قد أذن ذلك" لم يشكك الحسني بهذا الحديث المطمور، وانما حاول أن يأوله ويفسره كما يشتهي، فادعى تناقضه مع روايات أخرى تؤكد أن الإمامة في ولد الحسين.[١٩٥]

[١٩٥] - ص ٤١١

وأنا لم أنكر ولا أنكر وجود روايات أخرى كثيرة حول نظرية النص، ولكن أقول انها موضوعة وغير صحيحة ، وانها تتناقض مع روايات أخرى في تراث أهل البيت تنفي نظرية العصمة والنص، وانها على أي حال وحسب التجربة التاريخية، نظرية مثالية غير قابلة للتطبيق، وهذا ما أثبت ويثبت بطلانها.

وقلت في كتابي: ان نظرية الإمامة اختُلقت في أواسط القرن الثاني الهجري، وان النصوص حول أئمة أهل البيت لم تكن معروفة لدى الشيعة ، ولم يكن يعرفها حتى كبار أصحاب الأئمة مثل زرارة الذي توفي وهو لا يعرف من هو الإمام بعد الصادق.

وقد حاول الحسني أن يلف ويدور، ولكنه اعترف أخيرا بغموض النص على الإمام الكاظم، فقال: "الذي يظهر من بعض الروايات أن الموقف يحتم على الإمام كتمان أمره ولو استلزم ذلك عدم معرفة الشيعة به، وهذا ما صرح به الإمام موسى بن جعفر، عندما سأله أحد أصحابه. قال له: جعلت فداك. شيعتك وشيعة أبيك ضلاّل – أي لا يعرفونك – فألقي اليه وادعهم اليك؟ فقد أخذت علي بالكتمان. قال: من آنست منهم رشدا، فالقِ عليه وخذ عليه بالكتمان، فان أذاعوا فهو الذبح، فان أذاعوا فهو الذبح.

وقال: ان الجو الحاكم في هذه الرواية هو جو الإرهاب السائد في عصر الإمام موسى بن جعفر، وصرح الكليني واصفا هذا الإرهاب: (ان أبا جعفر المنصور كان له بالمدينة جواسيس ينظرون الى من اتفقت شيعة جعفر فيضربون عنقه). فالإمام في الرواية أعلاه قسم شيعته الى قسمين: الأول: (من أنست منهم رشدا) ، الثاني: (من لم تؤنس منهم رشدا)...

وهذا القسم (الأول) كان يعرف الإمام جيدا، ولكن في بعض الحالات يشتبه عليه بداية إمامة اللاحق بعد وفاة السابق، وسبب هذا الاشتباه بعده عن محل إقامة الإمام السابق الذي توفي، وهذا ما نص عليه الصادق عندما سأله أحد أصحابه: أ فيسع الناس إذا مات العالم ألا يعرفوا الذي بعده؟ فقال الإمام: أما أهل هذه البلدة – يعني المدينة – فلا، وأما غيرها من البلدان فبقدر مسيرهم.

وأضاف الحسني: إذن القسم الأول يعرفون الإمام جيدا، وعدم معرفتهم في بعض الحالات ليس بالإمام، كما اشتبه أحمد الكاتب، بل ببداية إمامته، كما نص الصادق على ذلك.

وأما القسم الثاني (من لم تؤنس منهم رشدا) فهم عوام الشيعة، فأولئك لا يستبعد منهم حتى عدم معرفتهم بالإمام، فضلا عن بداية إمامته، لما يلزم من معرفتهم محذور ذبح الإمام، كما نص على ذلك موسى بن جعفر ، فهم يعرفون الإمام من الشيوع العام، من دون امتلاك النص الصريح لأن معنى هذا الامتلاك تعريض الإمام للخطر، وهذا ما صرح به الصادق لعبد الأعلى عندما تكلم الإمام عن صفات صاحب الأمر، فسأله عبد الأعلى: هل هذه الصفات مستورة مخافة السلطان؟ قال: لا يكون في ستر إلا وله حجة ظاهرة، ان أبي استودعني ما هناك فلما حضرته الوفاة، قال: ادع لي شهودا، فدعوت أربعة من قريش فيهم نافع مولى عبد الله بن عمر، قال اكتب... فالباقر ، وبتصريح الصادق يوضح إمامة ولده

بأمور عامة – أي بمجرد الوصية – خشية عليه، ولكن هذا البيان ليس للجميع على حد سواء، بل للخاصة بيان آخر من نوع "هذا خير البرية". ولم يستطع أحمد الكاتب أن يميز بين هذين القسمين من الشيعة، كما ميزت رواية موسى بن جعفر بينهم، فاتهم عامة الشيعة بالجهل بالإمام اللاحق ،ووضع ذلك تحت عنوان (ماذا يفعل الشيعة عند الجهل بالإمام؟)".. [196]

وسواء ميزت بين القسمين أو لم أميز، فالنتيجة واحدة: وهي غموض النص لدى عامة الشيعة، وحتى على الخواص، الذي يعترف الحسني بغموض النص لديهم على ما يسميه بداية الإمام. وهذا ما يثبت عدم وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة، وبعدم إعلان الأئمة لنظرية النص، وانما هي إشاعات كان يبثها بعض الناس في السر، وينسبونها الى أهل البيت.

ونتيجة لعدم وجود النص الواضح الصريح على أئمة أهل البيت، في حياتهم، فان أدعياء نظرية الإمامة، الذين قاموا باختلاقها، كانوا يبنون نظريتهم على أساس دعوى علم الأئمة بالغيب، وهذا ما كان ينفيه الأئمة أنفسهم بشدة ويتبرءون الى الله من قائله، وقد أوردت في كتابي عددا من أقوال الأئمة في هذا الشأن، والتي ترد في كتب الشيعة. والتي يعترف الحسني بصحتها، ولكنه يضطر الى تأويلها والالتفاف عليها، في محاولة مستميتة لإنقاذ نظرية الإمامة.

وقد حاول الحسني أن يلتف كذلك على القرآن الكريم الذي يقول بصراحة:" عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول"، فقال:"شنع الكاتب على الشيعة في قولهم ان الأئمة يعلمون الغيب، ولم يميز الكاتب أي أنواع العلم بالغيب يعلمه الأئمة، بل أطلق الكلمة من دون تحديد، ومن المعلوم ان علم الغيب له قسمان: الأول : اختص الله تعالى به، الثاني: اطلع الله رسوله وأوليائه عليه (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول) وغير ذلك من الشواهد التي تؤكد علم الغيب الذي اطلع الله رسوله ومن ارتضى من الأولياء عليه. فالفكر الإسلامي لا ينكر مسألة اطلاع أولياء الله ورسله على بعض الغيوب التي علمها الله لهم، وما أثبته الأئمة لأنفسهم من العلم هو القسم الثاني الذي أذعن المسلمون بإمكانه لأولياء الله، وهذا ما قالت به الشيعة.

يقول الإمام علي: سلوني قبل ان تفقدوني، فان عندي علم الأولين والآخرين...

ويقول أبو عبد الله: إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة وما في النار، وأعلم ما كان وما يكون، قال الراوي: ثم سكت هنيئة فرأى ان ذلك كبر على من سمعه منه فقال: علمت ذلك من كتاب الله عز وجل يقول: (فيه تبيانا لكل شيء). وغير ذلك من الروايات التي حفلت بها كتب

---

[196] - ص ٣٥٧ – ٣٥٩

الشيعة...وهذه الروايات التي أثبتت علم الأئمة بالغيب ولم نجد أحدا في التاريخ استنكر عليهم ذلك، لهي خير شاهد على علمهم بالغيب الذي اطلع الله أولياءه عليه وأنكره الكاتب".[١٩٧]

وأضاف الحسني:"أما رواية الإمام الصادق (يا عجبا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب) فلم يترك الإمام الصادق الفرصة لأحمد الكاتب وغيره كي يستغل هذا الحديث، فذكر الصادق في ذيل هذا الحديث مباشرة، وبعد ما قام من مجلسه، ذكر لأصحابه بعدما سألوه: لماذا هذا القول؟ قال لهم: ان لديه علم الكتاب كله، وان الذي جاء بعرش بلقيس الى سليمان علمه من علم الكتاب، وان نسبة علم هذا الى علم الإمام كقدر قطرة من المطر في البحر الأخضر". [١٩٨]

ولم يقل لنا الحسني كيف أدخل الأولياء، أو الأئمة من أهل البيت في إطار الرسل الذين يستثنيهم الله تعالى من المعرفة بالغيب؟ وعلى أي أساس؟ ألم يكن الإمام الصادق يعلن بصراحة عدم علمه بالغيب؟ وهل يشكك الحسني بصحة الرواية؟ طبعا لا، ولكنه يشير الى إضافة موجودة في ذيل الرواية، تقول: ان الإمام الصادق عاد فادعى علم الغيب بعد ما قام من مجلسه وبصرة سرية للراوي. وهذا ما كان يقوله الغلاة الباطنية الذين كانوا يحرفون أحاديث أهل البيت العلنية ويضيفون اليها ما يشاءون، ويمكننا التأكد من ذلك بعرض الرواية على القرآن الكريم، حيث يصدق على حديث الإمام النافي للعلم بالغيب، ويكذب ذيل الرواية الذي يثبته.

ولكن الحسني لا يستطيع التمييز بين أحاديث الأئمة الصحيحة المطابقة للقرآن، وبين الأحاديث الموضوعة المدسوسة في تراثهم، ويريد منا أن نصدق بكل حديث دون تحقيق أو تدقيق.

ومن الأمور التي عرضتها في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) دليلا على بطلان نظرية الإمامة الإلهية، وعدم تبني أهل البيت لها، هو صغر عمر بعض الأئمة عند وفاة آبائهم، كالجواد والهادي، اللذين كان يبلغ كل واحد منهما الخمس أو السبع سنوات، وذهاب الشيعة الى أئمة آخرين من أهل البيت، مثل أحمد بن موسى وغيره، وذكرت في كتابي بالتفصيل كيف واجه الامامية هذا التحدي الكبير، وكيف حاول المتأخرون منهم، وخاصة الاثنا عشرية، ان يحلوا المشكلة بالتنظير لجواز اتباع الإمام الطفل الصغير، قياسا على النبي يحيى (عليه السلام) الذي آتاه الله الحكم صبيا، وقلت إن هذا القياس غير جائز شرعا، لأنه بلا دليل، ولا يعني حدوث شيء للأنبياء السابقين جواز القياس عليهم اعتباطا، واستشهدت بتعيين الإمام الجواد نفسه وصيا على ابنه الهادي وهو (عبد الله بن المساور)، وعدم تسليمه الإرث حتى يبلغ ويرشد، حسبما يقول القرآن الكريم:"وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا

---

[١٩٧] - ص ٤٢٧- ٤٢٨ عن (الكافي ج١ ص ٣١٩)

[١٩٨] - ص ٤٠٦

اليهم أموالهم" النساء ٦، وعدم جواز الخروج عن عموم هذه الآية إلا بدليل قوي، ولكن الحسني الذي حاول الرد علي، لم يتوقف عند هذه الآية الكريمة، وقال: "لما كانت الإمامة الإلهية تجري مجرى النبوة، وأن أمر الإمامة ليس بيد أحد، بل بيد الله يضعه حيث يشاء، كما يقول أبو بصير...إذن فلا ضير أن يكون الجواد أو غيره من الأئمة بأعمار معينة ويستلمون الحكم والقيادة للشيعة...إذن مسألة تصدي من هو دون سن البلوغ أمر واقع ولا مانع منه لحجج الله تعالى أبدا". [١٩٩]

وذلك رغم أن كون (**الإمامة تجري مجرى النبوة**) هو أول الكلام، ويحتاج إثباته الى دليل، وقد أدى وصول الإمامة الى أطفال الى تراجع الشيعة، أو من كان يقول منهم بنظرية الإمامة، عنها في ذلك الوقت.

ومن الأمور التي طرحتها في كتابي، التحديات التي واجهت نظرية الإمامة لدى نشوئها، وخاصة مسألة انحصار الإمامة في أبناء الحسين، وإخراج أبناء الحسن منها، رغم أنهم كانوا عمليا يقودون الشيعة في ميادين الثورة والسياسة، وقلت: انه لا يوجد أي دليل على ذلك.

فكيف رد السيد الحسني على ذلك، وكيف أثبت انحصار الإمامة في ذرية الحسين؟

لقد استشهد ببعض الروايات التي يرويها الشيعة الامامية الاثني عشرية، وينسبونها الى رسول الله (ص) وأنه قد نص على قائمة الأئمة من قبل أو ذكر عددهم، وأضاف اليهم أسماء بعض المحدثين الحشويين ، المتأخرين الضعفاء والمجهولين ، من السنة ، دون أن يذكر الحسني أية رواية أو يحقق في سندها ويتأكد منها، فقال:"لقد اتفقت الكتب الشيعية وبعض الكتب السنية الحديثية على أن الإمامة سارية في ولد الحسين، وأشار الى تلك الحقيقة المقدسي الشافعي، والقندوزي الحنفي والخوارزمي والحموئيني الشافعي وغيرهم من أهل السنة، وكذلك الكليني والصدوق وغيرهم من علماء الشيعة ومحدثيهم..وتناقلت هذه الحقيقة ألسن الصحابة والفقهاء والمؤلفين من لسان رسول الله.واتفق سلمان مع الحسين في نقله هذا بقوله...". [٢٠٠]

هكذا باختصار، يريح نفسه من عناء البحث والتحقيق، والاجتهاد في الروايات والرجال الرواة لها، أو ذكر المصادر الدقيقة لها. ومع ذلك فانه يتهمني بتجنب البحث والتحقيق. علما بأن المدعي لأمر عليه هو أن يقدم الدليل، وليس المنكر له.

---

[١٩٩] - ص ٣٦٦ - ٣٦٧

[٢٠٠] - ص ٣٥١

ولا يجد الحسني ما يفعله عندما يواجه الأزمة الكبرى التي واجهت الفكر الإمامي، وحكمت عليه بالزوال والانهيار، وهي مسألة عدم وجود الخلف للإمام العسكري، وبدلا من أن يقدم الأدلة على وجوده، يقوم بإلقاء الكلام على عواهنه، وإلقاء اللوم على الكاتب، فيقول:" أراح الكاتب نفسه عناء البحث عن فصل مهم، نقله الثقاة الينا من فصول دراسة الإمام الثاني عشر، وهو الاعترافات الصريحة والصحيحة من قبل العشرات، بل المئات الذين شاهدوا الإمام المنتظر في حياة أبيه العسكري وبعدها.

ونحن هنا نكتفي بنقل بعض الأسماء والثقاة الذين شاهدوا الإمام ، والذين ضرب الكاتب عنهم صفحا فلم يشر لهم بكلمة واحدة، منهم إبراهيم بن إدريس أبو أحمد، وإبراهيم بن عبده النيسابوري، وإبراهيم بن محمد بن أحمد الأنصاري، وإبراهيم بن مهزيار أبو إسحاق الأهوازي،وأحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري...وأبو الأديان.. وجعفر بن علي، وجعفر الكذاب...والحسين بن روح أبو القاسم...وحكيمة بنت الإمام الجواد، وسعد بن عبد الله القمي وأبو سورة...وغيرهم، هذا فضلا عن المشاهدات الجماعية في حياة العسكري وبعدها، وآمن بتلك المشاهدات ونقلها ثقاة الشيعة ومؤلفوها، أمثال المفيد والطوسي والكليني والصدوق وغيرهم من أقطاب الفكر الشيعي، كل ذلك تجاهله الكاتب ولم يذكره إلا بعبارة إعلامية خالية من أي مصدر قائلا: (ان عامة الشيعة لم يكونوا شاهدوا أي ولد للإمام العسكري) وأهمل الكاتب هذا الكم الهائل من الاعترافات من دون تأويل أو تضعيف وما شابه ذلك، والذي تعودناه من الكاتب أمام كل دليل خلاف ما ادعاه".[٢٠١]

ويبدو ان الحسني لم يقرأ كتابي، ولم يطلع على المبحث الرابع من الجزء الثاني منه، والمخصص لنقد الدليل التاريخي، والذي احتوى على عدة مطالب: الأول: تناقض الروايات، والذي استعرضت فيه رواية حكيمة، ورواية أبي الأديان، والمطلب الثاني، الذي قيمت فيه روايات حكيمة وأبي الأديان ورجل من أهل فارس، ويعقوب بن منقوش وعثمان بن سعيد العمري وسعد بن عبد الله القمي، والمطلب الثالث، الذي تضمن التحقيق في شهادة النواب الأربعة، والمطلب الرابع، الذي تضمن التحقيق في رسائل المهدي، ومشكلة التعرف على الخط، وكذلك المبحث الخامس الذي يتحدث عن حكايات المعاجز التي ادعاها النواب الأربعة.[٢٠٢]

ودرست الروايات واحدة واحدة، والرواة واحدا واحدا، وأثبت تناقضها وعدم وجود أسانيد لها، وأنه لم تكن هناك أية مشاهدة للولد، حسبما تقول روايات أخرى تفسر ذلك بجو الخوف والكتمان الشديد. فكيف يقول الحسني أنه شاهده العشرات والمئات بصورة جماعية؟ وهل حقق في أية رواية؟

---

[٢٠١] – ص ١٣٣

[٢٠٢] – وقد اعترف الحسني في الصفحة التالية بذكري لرواية أبي الأديان ومناقشتي لها ، فقال:"قال الكاتب بحق رواية أبي الأديان: (وأما رواية أبي الأديان البصري التي ينفرد بنقلها الصدوق ويرسلها دون سند... ولا يعرف أحد شخصا بهذا الاسم مما يؤكد اختلاقه من بعض الغلاة) فما حدا مما بدا بالأمس..". ص ١٣٤

صحيح انه يقول: **لقد آمن بتلك المشاهدات ونقلها ثقاة الشيعة ومؤلفوها، أمثال المفيد والطوسي والكليني والصدوق وغيرهم من أقطاب الفكر الشيعي.**

ونحن لا ننفي ادعاء هؤلاء للرؤية، ولكن نقول أنهم يقولون أيضا : ان تلك الروايات ضعيفة ولا يعتمد عليها، وان معوّلنا في إثبات وجود الولد للإمام العسكري، هو الدليل الفلسفي (العقلي أو الاعتباري) ونحن لا نقبل بهذا الدليل غير الشرعي وغير العلمي، ونبحث عن أدلة تاريخية قاطعة تخرجنا من الحيرة الى شاطيء العلم واليقين. وهذا ما لم يقدمه لنا أحد، ولم يستطع الحسني الإشارة اليه. وإذا كان الكليني والصدوق والمفيد والطوسي، قد اجتهدوا في أمر ، ثم تبين بطلانه، فنحن لسنا بمضطرين لتقليدهم بصورة عمياء، أو اتباعهم على غير هدى.

وأخيرا يكشف السيد نذير الحسني، عن منهجه الأخباري الحشوي الخطير، الذي يمنعه من ممارسة الاجتهاد الحر السليم، ويدفعه أو يسمح له بابتلاع الخرافات والأساطير، والخلط بينها وبين أحاديث الأئمة من أهل البيت، حيث ينفي الحاجة للقيام بأي بحث في سند أية رواية تخص التاريخ أو القضايا الاعتقادية، ويستشهد بأحد أساتذة هذه المدرسة المعاصرين، وهو السيد الجلالي، الذي ينقل عنه قوله: **"إن اعتبار السند، وحاجته الى النقد الرجالي بتوثيق الرواة أو جرحهم انما هو لازم في مقام إثبات الحكم الشرعي للتعبد به، لأن طريق اعتبار الحديث توصلا الى التعبد متوقف على اعتباره سنديا، بينما القضايا الاعتقادية والموضوعات الخارجية لا يمكن التعبد بها، لأنها ليست من الأحكام الشرعية".**[٢٠٣]

وهو ما يؤكده أستاذه الآخر السيد كمال الحيدري، الذي قدم لكتابه، وسوف نستعرض أقواله في هذا المجال، ثم نراجع ما كتبه في الرد على الأفكار التي طرحتها في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) بتلك المنهجية الأخبارية الحشوية، وكيف هرب من الرد الحقيقي عليه ليلجأ الى اختراع نظريات جديدة لعلها تنقذ نظرية الإمامة التي يعترف في النهاية بفشلها وصعوبة إثباتها.

الحيدري والمنهج الحشوي

---

[٢٠٣] – ص ٤٢٧– ٤٢٨ ويقول: قام السيد الجلالي ببحث مستقل حول علم الأئمة بالغيب نشر في مجلة تراثنا (العدد ٣٧ ص ٣٧)

كتب السيد كمال الحيدري في مقدمته لكتاب الحسني ما يلي:" ان الكتاب الماثل بين أيدينا، وهو كتاب (دفاع عن التشيع) فقد طالعته وسرني ما وجدت فيه من الجهد العلمي والتحقيق الذي بذله أحد أعزة تلامذتنا المتتبع، السيد نذير الحسني، حيث تصدى فيه للرد على بعض الأسئلة والاستفهامات، بل جملة من الاتهامات التي جاءت في كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) لأحمد الكاتب)".[٢٠٤]

وقد أصاب في جزء من كلامه بأن الحسني تصدى للرد على بعض الأسئلة، حيث لم يرد على كثير من النقاط الأخرى الواردة في الكتاب، ولكننا لم نفهم ماذا يعني بالجهد العلمي والتحقيق الذي بذله تلميذه العزيز الحسني، بعد أن أهمل دراسة الرجال والسند في كل الروايات التي نقلها من بطون الكتب، وقال بصراحة أنها لا يحتاج الى النقد الرجالي بتوثيق الرواة أو جرحهم. ولسنا متأكدين: هل قرأ الحيدري كتاب تلميذه بدقة؟ أم مر عليه مرور الكرام، وإلا لأعطانا رأيه في كثير من النقاط التي ذكرها، مثل موضوع غموض النص على الأئمة، الذي أكده الحسني، خصوصا حول الإمامين الصادق والكاظم، وإذا كان وافقه على رأيه ، فكيف يقول الحيدري بعد ذلك : ان موضوع النص كان واضحا وثابتا ومعروفا منذ عهد رسول الله (ص)؟ ومثل موضوع (الشورى) والمقصود منها في القرآن الكريم، هل هو الحكم والخلافة؟ كما يعتقد الحيدري، أو أمور أخرى، كما يقول الحسني؟

وقبل أن يغرق الحيدري نفسه في لجة البحث، قدم اعتذارا رسميا عن التحقيق في الروايات التي تعتمد عليها نظرية الإمامة الاثنا عشرية، فقال:"قد يستشكل البعض على جملة من هذه الروايات التي ترد في مثل هذه البحوث بأنها ضعيفة السند، إلا ان هذا الإشكال غير تام بحسب **الموازين العلمية** الثابتة في محلها، لأن هذه الروايات ليست هي آحاد، حتى يمكن الإشكال السندي فيها، وانما هي من الكثرة بمكان، بنحو إما أن تكون متواترة، أو قريبة من ذلك. ومن الواضح أنه في مثل هذه الحالة لا مجال للبحث السندي فيها، طبعا مع مراعاة الخصوصيات والعوامل الموضوعية والذاتية التي أشار اليها أستاذنا الشهيد الصدر (قدس) في نظرية حساب الاحتمالات، فانه مع الأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل، فلا ريب في حصول الاطمئنان للباحث المنصف، في صدور كثير من هذه الأحاديث عن النبي الأكرم (ص) وأئمة أهل البيت (ع)". [٢٠٥]

ومع ان السيد كمال الحيدري نفسه لم يستطع أن يصفها بالتواتر بقوة، فان كثرة الروايات لا تعني التواتر، وقد قال الشيخ المفيد:"ما روي من خبر الواحد... ولو رواه ألف إنسان وألف ألف لما جاز

[٢٠٤] – ص ٥٦

[٢٠٥] – ص ٢٤

أنّ يجعل ظاهره حجة في دفع الضرورات وارتكاب الجهالات بدفع المشاهدات".[206] وبالتالي فانها لا تغني عن التحقيق والبحث في السند. وذلك لأن التواتر الذي يسقط البحث في وثاقة الرجال، هو ذلك الإخبار الذي يورث اليقين، مثل الإخبار عن وجود الإمام الصادق، مثلا، فانه لا يشك أحد بوجوده بغض النظر عمن يروي خبر وجوده، وكذلك وجود الرسول الأعظم أو الإمام علي أو أي شخص آخر في التاريخ، وأما إذا حدث شك في الأخبار، وحيرة وغموض وتردد في التصديق أو التكذيب، فان تلك الأخبار لا تعود تسمى متواترة، وانما تسمى بأخبار آحاد، حتى لو كانت بالعشرات والمئات والآلاف، وتعظم الحاجة للتحقيق والتأكد من كل خبر خبر، وصولا الى العلم بصحتها أو كذبها.

وفي مسألة الإمامة، أو وجود الإمام الثاني عشر، نحن أمام مجموعة أخبار آحاد، لم يحصل العلم بها لدى عامة الشيعة ، فضلا عن عامة المسلمين، وكانت محلا للنقاش والأخذ والرد، إذن فهي ليست أخبارا متواترة، ولا يجوز القبول بها هكذا بلا دراسة ولا تمحيص. ثم لا يجوز البناء عليها والاستنتاج منها أفكارا ونظريات أخرى بالتلازم.

ولكن السيد كمال الحيدري، يغمض عينيه عن كل ذلك التفصيل المهم، ويواصل استدلاله على نظرية الإمامة، فيقول:"حديث الثقلين، هذا الحديث **يكاد يكون متواترا**، بل هو متواتر فعلا، إذا لوحظ مجموع رواته من الشيعة والسنة في مختلف الطبقات، واختلاف بعض الرواة في زيادة النقل ونقيصته، تقتضيه تعدد الواقعة التي صدر فيها، ونقل بعضهم له بالمعنى، وموضع الالتقاء بين الرواة متواتر قطعا". [207]

وبهذه الروح اللاعلمية ، والمنهج الحشوي (المستلهم من أستاذه الوحيد الخراساني) راح السيد كمال الحيدري يستدل كتلميذه النجيب نذير الحسني، على بقية فقرات نظرية الإمامة، فقال:"تبنى أتباع مدرسة أهل البيت (ع) حصر عدد الأئمة باثني عشر إماما، تبعا لما بين أيديهم من **الروايات الصحيحة** الدالة على ذلك". [208]

ولم يجد حاجة لذكر تلك الروايات، وأسانيدها، وانما قال:"ذكر المحقق آية الله الصافي في كتابه القيم (منتخب الأثر) أن الروايات التي ذكرت أن الخلفاء من بعد النبي الأكرم (ص) هم اثنا عشر، قد تصل الى ما يتجاوز (٢٧٠ رواية) من طرق الفريقين. ولعل العدد أكثر من ذلك بكثير، كما يقول في (معجم أحاديث الإمام المهدي) ان مصادر حديث الأئمة بعد النبي (ص) اثنا عشر، وأنهم من قريش أو من

---

[206] – المفيد، الفصول المختارة، ص ٢٤٩.

[207] – ص ٢١

[208] – ص ٢٥

أهل البيت كثيرة، وقد أفرد لها **بعضهم كتيبا خاصا**، وقد جمعناها فرأيناها تبلغ مجلدا كاملا، لذلك اخترنا منها هذه النماذج..". [٢٠٩]

ولو قام السيد كمال الحيدري بإلقاء نظرية على كتابنا الملحق بتطور الفكر السياسي الشيعي، وهو الذي يتعلق بنقد أحاديث الاثني عشرية لدى السنة والشيعة حديثا حديثا، لما قال ذلك، ولكنه أراح نفسه من البداية بعدم حاجته للبحث والتحقيق. فكل حديث لديه متواتر، أو يكاد يكون كذلك.

ولذلك تابع قائلا:"ان هذه الروايات لا يمكن لأحد ان يتهم أتباع أهل البيت بوضعها واختلاقها، بعد أن آمنوا بأن عدد الأئمة اثني عشر، وذلك لورودها في أهم الصحاح والمسانيد السنية قبل ذكرها في المصادر الشيعية". [٢١٠]

وقد أصاب الحيدري في قوله (قبل ذكرها في المصادر الشيعية) ، لأن هذه النظرية لم تكن معروفة لدى الشيعة الامامية في القرون الثلاثة الأولى، وانما نشأت في القرن الرابع، وقد قدمت في كتابي الأدلة على ذلك، وقد ألفها الإماميون بعد توقف استمرار الإمامة، وغيبة الإمام الثاني عشر، واستعاروا لذلك بعض الأحاديث الضعيفة والمجهولة والغامضة الواردة في بعض كتب الحديث السنية التي لا يعترف الامامية بصحتها.

وبدلا من نقد تلك الأحاديث سندا ومضمونا، على ضوء تراث أهل البيت وتاريخهم الثابت، قام الحيدري بالاستعانة ببعض القرائن الهامشية غير الصحيحة والتي لا يمكن الاعتماد عليها، فقال:"قد أشار الى هذه الحقيقة جملة من المحققين منهم سيدنا الشهيد الصدر حيث يقول: (قد أحصى بعض المؤلفين روايات هذا الحديث النبوي الشريف عن الأئمة أو الخلفاء أو الأمراء بعده، أنهم اثنا عشر، فبلغت الروايات أكثر من ٢٧٠ رواية، مأخوذة من اشهر كتب الحديث عند الشيعة والسنة، بما في ذلك البخاري ومسلم والترمذي ومسند أحمد ومستدرك الحاكم على الصحيحين.

وليست الكثرة العددية لهذه الروايات هي الأساس الوحيد لقبولها، بل هناك إضافة الى ذلك مزايا وقرائن تبرهن على صحتها، فالبخاري الذي نقل هذا الحديث، كان معاصرا للإمام الجواد والهادي والعسكري. وفي ذلك مغزى كبير ، لأنه يبرهن على أن هذا الحديث قد سجل عن النبي (ص) قبل ان يتحقق مضمونه، وتكتمل فكرة الأئمة الاثني عشر فعلا، وهذا يعني أنه لا يوجد أي مجال للشك في أن يكون نقل الحديث متأثرا بالواقع الإمامي الاثني عشري وانعكاسا له، لأن الأحاديث المزيفة التي تنسب

---

[٢٠٩] - ص ٢٦

[٢١٠] - ص ٢٨

الى النبي (ص) هي انعكاسات أو تبريرات لواقع متأخر زمنيا، لا تسبق في ظهورها وتسجيلها في كتب الحديث، ذلك الواقع الذي يشكل انعكاسا له.

فما دمنا قد ملكنا الدليل المادي على ان الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للأئمة الاثني عشر، وضبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الإمامي الاثني عشري، أمكننا أن نتأكد من أن هذا الحديث ليس انعكاسا لواقع، وانما هو تعبير عن حقيقة ربانية نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: ان الخلفاء بعدي اثنا عشر، وجاء الواقع الإمامي الاثني عشري ابتداء من الإمام علي وانتهاء بالمهدي ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف)". [٢١١]

وأغفل الحيدري كل الملاحظات التي قدمناها على هذا الحديث واستحالة الاستشهاد به على ولادة إنسان، أو إمامته، وذلك لتضمن الحديث في الروايات السنية معنى الأمير أو الخليفة، وليس الإمام بالمعنى الشيعي، ووجود الاحتمالات المتعددة للقائمة الاثني عشرية، بضم الإمام زيد بن علي أو عبد الله الأفطح أو جعفر بن علي الهادي أو غيره من أئمة أهل البيت اليها، وقول الشيعة سابقا باستمرار الإمامة الى يوم القيامة، بمعنى عدم جواز حصرها باثني عشر إماما أو أثني عشر ألف أو اثني عشر مليون إمام.

ومع وجود كل هذه الملاحظات، وغيرها، فان الحيدري يقفز الى القول افتراضاً:"الواقع ان الأحاديث التي أشارت الى ان الخلفاء اثنا عشر، عينت بنحو واضح، من هم أولئك الخلفاء؟ وهذا **مقتضى القاعدة** في المسألة، لأنه من الطبيعي عندما يصرح الرسول الأعظم (ص) بأن خلفاءه من بعده اثنا عشر، **لا بد ان يذكرهم مباشرة أو بعد السؤال على الأقل،** وهذا ما نجده واضحا في التراث الشيعي الذي تكلم عن هذه الحقيقة، ونحاول هنا الوقوف على بعض النماذج من هذه الروايات الكثيرة في المقام". ويواصل نقله للأحاديث بلا أي سند، وانما هكذا:"عن سلمان، قال قال رسول الله... عن أبي ذر...". [٢١٢]

ولم يتوقف الحيدري لحظة ليفكر ما نقله وأكده تلميذه الحسني من غموض النص على الأئمة حتى لدى الشيعة وخاصتهم، فيفترض حسب مقتضى القاعدة أن يكون الرسول قد ذكر أسماءهم بعد السؤال منه عنهم.

وهذا منهج غريب في صناعة الأحاديث الافتراضية.

وإذا أضفنا اليه الاعتماد على المنهج الأخباري الحشوي، في تقبل الروايات بلا تمحيص، فاننا نصل الى نتائج أغرب، وهذا ما يقوله السيد كمال الحيدري.

---

[٢١١] - ص ٢٨ – ٢٩

[٢١٢] - ص ٣٣

انه يدعي بكل جرأة وجود النص على الأئمة الاثني عشر بطريقين:

"الطريق الأول: هو الطريق المباشر لتعيينهم من خلال الروايات المنقولة عن النبي الأكرم (ص) والتي تنص عليهم بأسمائهم. منها ما ذكره في (ينابيع المودة) عن كتاب (فرائد السمطين) بسنده عن مجاهد عن ابن عباس (النبي يذكر أسماء الأئمة واحدا بعد واحد)..[٢١٣]وقد أحصى الصافي الكلبايكاني في كتابه (منتخب الأثر) أكثر من خمسين رواية في هذا المجال، وقال بعد ذلك:"النصوص الواردة في ساداتنا الأئمة الاثني عشر، بلغت في الكثرة حدا، لا يسعه مثل هذا الكتاب، وكتب أصحابنا في الإمامة وغيرها مشحونة بها، واستقصاؤها صعب جدا". [٢١٤]

ولم يشعر الحيدري بأية حاجة لذكر السند، ولا التحقيق في تلك الروايات، بعد أن نقلها الصافي الكلبايكاني، ولا التساؤل عن صحة الرواية التي ينسبها من ينسبها الى مجاهد (السني) في القرن الثاني الهجري، والتي لا يعرفها زرارة وخاصة أصحاب الإمامين الصادق والكاظم. ويتابع استعرض الطرق فيقول: "الطريق الثاني: وهو طريق نقلي أيضا، ولكنه طولي، ونعني به: أن النبي الأكرم يعين بعضا من هؤلاء الأئمة من بعده، ثم يقوم كل واحد من هؤلاء بتعيين الخليفة الذي يأتي بعده، وهكذا".[٢١٥]

ورغم عدم صحة هذا الطريق، وعدم وجود نص بالإمامة من أحد على أحد من أئمة أهل البيت، واعتراف مشايخ الطائفة الامامية بالغموض، واضطرارهم للاستعانة بدليل (المعاجز وعلم الأئمة بالغيب) لإثبات إمامتهم، فان الحيدري يعقب قائلا:"مع كل هذه النصوص وعشرات غيرها، تأتي بعض الأقلام لتقول: أن أئمة أهل البيت وعلى رأسهم الإمام علي بن أبي طالب، لم يدعوا لأنفسهم العصمة، ولم يقولوا ما قالته الشيعة عنهم، وانما هي من اختلاقات فلاسفة الشيعة ومتكلميهم".[٢١٦]

ثم يستعين الحيدري بمنهجه الأخباري الحشوي، فيقول:"لا يقال ان بعض هذه الروايات إما هي ضعيفة السند، وعلى فرض صحتها فهي آحاد، لا يمكن الاعتماد عليها في الأصول الاعتقادية كمبحث الإمامة. فانه يقال: حتى لو سلمنا ما يقوله المستشكل، فانه لا نعتمد على خصوص هذه الروايات لتعيين الأئمة من السجاد الى القائم وانما يضاف اليها عشرات الروايات التي تحدثت عن أسمائهم جميعا، كما في الطريق الأول". [٢١٧]

وإذا كان هذا الطريق (الأول) أضعف من الطريق الثاني، فماذا يقول؟

---

[٢١٣] - ص ٣٧

[٢١٤] - ص ٣٨

[٢١٥] - ص ٣٨

[٢١٦] - ص ٤٠

[٢١٧] - ص ٤٣

وكيف يثبت وجود (الإمام الثاني عشر) حتى يصحح روايات (الاثني عشرية)؟ وأساس (نظرية الإمامة)؟

انه يعتمد على نفس تلك الروايات والنظريات لإثبات وجود (الإمام الثاني عشر) في عملية دور مكشوفة. فتلك الروايات صحيحة إذن فالإمام الثاني عشر موجود، والإمام موجود إذن فتلك الروايات صحيحة.

يقول:"لا بد أن ينصب الحديث على إثبات ان المهدي المنتظر حي أم لا، ويمكن ذكر طريقين:

الأول: وهو الطريق غير المباشر، ان صح التعبير، وذلك بأن يقال: بعد أن ثبتت ضرورة استمرار وجود معصوم، لا يفارق الكتاب ولا يفارقه الكتاب، كما هو نص حديث الثقلين، وأن هؤلاء المعصومين لا يتجاوز عددهم ١٢ كما هو مقتضى أحاديث (خلفائي اثنا عشر) وأن هؤلاء هم علي والحسن والحسين وتسعة من صلب الحسين، ينتهون بالمهدي المنتظر، كما هو نص عشرات الروايات من الفريقين. **إذن يثبت بالدلالة الالتزامية العقلية،** أن الإمام الثاني عشر، حي يرزق، لكنه غائب مستور عن الخلق لحكمة إلهية في ذلك".

ثم يستدرك:"من الواضح ان هذا الطريق يثبت لنا وجود إمام معصوم غائب، هو المهدي المنتظر ابن الإمام الحسن العسكري، الذي ينتهي نسبه الى الإمام الحسين بن علي. ولكنه لا يتعرض لتفاصيل سنة ولادته وكيفية ذلك، ومن هي أمه، ومتى غاب، وهل له غيبة واحدة أم أكثر، إلا ان هذا لا يؤثر في أصل إثبات وجوده، وانه حي غائب، لأن **الضرورة النقلية، وما يلزمها عقلا** تثبت هذه الحقيقة".[٢١٨]

ويتابع:"الطريق الثاني: **وهو الطريق المباشر**، ولكي يتضح ذلك جيدا لا بد من الإشارة الى التسلسل الوارد في الروايات لإثبات هذه الظاهرة الإلهية (ويذكر هنا أرقام مجموعات من الروايات العامة التي تبشر بظهور المهدي ومختلف الأمور المتعلقة به بشكل عام وخاص) ثم يذكر ما يشير الى **ولادته وتاريخها وبعض حالات أمه** (**٢١٤ رواية**).[٢١٩]

ويقول:"ولا يخفى أن هناك طرقا أخرى لإثبات حياته (عج) كشهادة من رآه، وهم جم غفير، وفيهم **الثقاة والعلماء**، فقد أحصى البعض عدد من شاهد الإمام المهدي فبلغوا زهاء ٣٠٤ شخص، ولعل ما فاته أكثر مما ذكره.

---

[٢١٨] - ص ٥١

[٢١٩] - ص٥٢

ومن هنا جاءت اعترافات عدد كبير من علماء السنة، تبين ولادة المهدي ، وقد صرح بعضهم أنه هو الإمام الموعود بظهوره في آخر الزمان. وقد أحصت بعض المؤلفات المعاصرة وهو (المهدي في نهج البلاغة) للشيخ مهدي فقيه إيماني ما يزيد عن ١٠٠ شخصية صرحت بولادته (عج)". [٢٢٠]

ويضيف:"وبهذا تخرج مسألة الإيمان بالمهدي المنتظر وانه حي يرزق، عن دائرة اتهام الشيعة، باختلاقها وإيجادها في الفكر الإسلامي.

وبإضافة هذا المحور الى المحاور الثلاثة المتقدمة، ونعني بها: استمرار الإمامة، وعدد الأئمة، ومصاديقهم، يتم بحث الإمامة **بشكل منطقي،** وننتهي من خلاله الى **نتائج قطعية لا ينكرها** أي عالم باحث عن الحق والحقيقة". [٢٢١]

بهذه السطور التي لا تتجاوز الصفحتين يختصر السيد كمال الحيدري الرد على الجزء الثاني من كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) الذي يدور حول موضوع وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) ليثبت أنه حقيقة قاطعة وليس أسطورة وهمية مختلقة.

وكما لاحظنا فقد اختصر في البداية ما يسمى بالدليل العقلي، أي نظرية الإمامة، وخاصة حديث الثقلين والاثني عشر، **ليثبت بالدلالة الالتزامية العقلية: أن الإمام الثاني عشر، حي يرزق،** وأنه ابن الإمام الحسن العسكري. مع أن المتكلمين الامامية السابقين لم يكونوا يقولون بذلك، وانما كانوا يضيفون الى هذه المقدمة مقدمات أخرى حتى يصلوا الى هذه النتيجة التي قفز اليها الحيدري بسرعة، وذلك لوجود احتمال أن يكون الإمام المعصوم شخص آخر، وان تكون قائمة الأئمة الاثني عشر، التي لم تكن معروفة في ذلك الوقت بعد، تنطوي على اسم شخص آخر. ومن تلك المقدمات إثبات وفاة العسكري التي كان يشكك فيها بعض الشيعة، وإثبات وفاة أخيه السيد محمد الذي كان بعض آخر يقول باستمرار حياته، وإثبات عدم جواز انتقال الإمامة الى أخوين بعد الحسن والحسين، حيث كان يقول بعض الشيعة (كالفطحية) بجواز ذلك، وإثبات عدم عودة العسكري الى الحياة مرة أخرى، أو حدوث الفترة في الإمامة، كما كان دائما من يوجد من يقول بذلك.

أما إذا ثبت العكس، وتحقق عدم وجود ولد للإمام العسكري، كما كان هو يقول ويعلن، فان استنتاج وجود له بالالتزام العقلي، يصبح نوعا سمجا من الافتراض الفلسفي الظني العقيم. ويصبح السؤال عن حقيقة دعوى ولادته سؤالا معقولا جدا وضروريا، لأنه يكشف تهافت (الضرورة النقلية وما يلزمها عقلا) ويثبت بطلان الاستنتاجات الافتراضية.

---

[٢٢٠] - ص ٥٤

[٢٢١] - ص ٥٥

ونأتي الى الطريق الثاني الذي أشار اليه باختصار، وذلك بذكر أرقام الروايات التي تحدثت عما يتعلق بالمهدي العام، ومن بينها الروايات (٢١٤ رواية) التي تحدثت عن ولادته وتاريخها وبعض حالات أمه.

ولست أدري من أين جاء بهذه الأرقام؟ وهل اطلع على بعض تلك الروايات المزعومة، ولا يوجد في كل كتب الصدوق والنعماني والمفيد والطوسي والمرتضى والطوسي والمؤرخين والمتكلمين الذي عاشوا في القرنين الرابع والخامس ، والذين أسسوا لهذه الحكاية أكثر من بضع حكايات أو إشاعات بلا سند متصل ، وبعضها منقول عن أشهر الكذابين والوضاعين. فكيف أصبحت ٢١٤ رواية، ورواية صحيحة حسب الفرض؟

وهل هذا منهج علمي في البحث والاجتهاد والتحقيق؟

أم أن الأمر لا يحتاج الى شيء من ذلك، فكل رواية هي متواترة ومجمع عليها تورث القطع واليقين؟

وعلى أي حال، ما هي النتيجة التي نخلص من كل ذلك الحديث؟ هل نحصل على إمام يقودنا في دروب الحياة؟ ويتصدر ليطبق لنا الشريعة الإسلامية، أو يغمرنا بعلمه الواسع؟

ان هذا السؤال ينسف بالطبع كل تلك الروايات والأدلة والبراهين التي يأتون بها لإثبات وجود (الإمام الغائب) . وهذا ما يشعر به السيد كمال الحيدري بقوة، ولكنه بدلا من أن يعترف بالحقيقة، ويتخلى عن النظريات الأسطورية الدخيلة في مذهب أهل البيت، يصنع نظرية جديدة في الإمامة، لم يعرفها الذين أسسوا لنظرية الإمامة ولا الاثني عشرية ولا الذين اختلقوا (الإمام الثاني عشر).

وتقوم نظرية الحيدري الجديدة على أساس التلاعب بمعنى كلمة "الإمام" وإعطائه دورا أكبر من الإمامة السياسية والروحية والتشريعية والعلمية، التي كان يدور حولها الحديث في القرون الأولى، وهو دور (الوجود والتكوين) أو ما يسميه بعض الغلاة بالولاية التكوينية. ومن هنا فانه الحيدري يضطر لانتقاد المتكلمين الامامية السابقين على مسايرتهم للفكر السني في قصر تعريف كلمة "الإمام" على البعد التشريعي والسياسي، وإهمال البعد الآخر (الوجودي والتكويني).

يقول تحت عنوان (تحرير محل النزاع):" انطلقت المدرسة السنية من نقطة مركزية في تكوين نظامها الفكري لفهم نظرية الإمامة تمثلت في أن الإمام أو الخليفة، يعني القائد والزعيم السياسي المسؤول عن إدارة شؤون الناس على مختلف الأصعدة والمستويات...وحيث لم يتجاوز دور الإمام في النظام الفكري لهذه المدرسة تخوم القيادة والزعامة السياسية، فقد كان من المنطقي، بقطع النظر عن دلالات الوحي الإلهي، أن يولوا وجوههم صوب نظرية الشورى وانتخاب أهل الحل والعقد، وذلك:

أولاً: لأن هذه النظرية أقر ب الى الذوق العرفي.

ثانيا: ان الحكومة شأن من شؤون الناس وعهد بينهم وبين الإمام القائد، وإذ يكون الأمر كذلك، فلا بد ان يكون للأمة دور في إدارة الشؤون والنهوض بها، لأن القرآن ينص (وأمرهم شوري بينهم) ومن

الواضح **ان الإمامة بمعنى القيادة داخلة في أمر الناس**. لهذا اتجهت المجتمعات البشرية صوب نظرية الانتخاب لا النص...

وعندما انتقلوا الى الشروط التي لا بد من توافرها فيمن يتصدى للنهوض بهذا الدور ، لم يجدوا مناصا من الالتزام بأنه لا يشترط أن يكون معصوما، بل تكفيه من الناحية السلوكية العدالة بمعناها المتداول في البحث الفقهي، ومن ناحية التأهيل العلمي تكفيه قدرة علمية ترفعه الى مستوى أداء المسؤوليات التي أنيطت به. وهكذا انتهت عناصر النظام الفكري للمدرسة السنية في الإمام الى المكونات التالية بشكل عام:

١- لا تعني الإمامة غير الحكم والقيادة السياسية.

٢- تتم هذه العملية بالانتخاب والشورى

٣- انها منقطعة ليست دائمة

٤- لا يشترط فيها غير العدالة والعلم بمعناهما المألوف".[٢٢٢]

وهنا يوجه نقده للمنهج الكلامي الإمامي، فيقول:"عند الانتقال الى الجانب الآخر من المشهد، نلمس أن المنهج الكلامي في المدرسة الشيعية، لم يبادر الى تحرير محل النزاع وتحديد الخلاف بين المدرستين، بل دخل الى تضاعيف البحث مباشرة، فأشهر نظرية النص بازاء نظرية الشورى، وذهب الى ان الإمامة متصلة ومستمرة الى ان يرث الله الأرض ومن عليها، في مقابل أولئك الذين أنكروا ديمومتها، كما اشترط العصمة المطلقة على مستوى الاعتقاد والأخلاق والسلوك قبل البلوغ وبعده، والعلم الكامل التام من غير كسب.

لكن ولما كانت انطلاقة الطرفين المتنازعين، تبدو وكأنها تبدأ من نقطة شروع واحدة، فقد وجد بعضٌ أن هناك ضربا من التهافت وعدم الانسجام بين المسؤولية الملقاة على عاتق الإمام، وهي الزعامة والقيادة السياسية، وبين الشروط والمواصفات التي ذكرت له، فالشروط تبدو أضخم وأوسع بكثير من المهمة التي ينهض بها الإمام. وبما أن هذه النقطة والمفارقة التي استتبعتها، هي التي تفسر لنا التداعيات التي راحت تتهاوى اليها بعض الكتابات المعاصرة حتى داخل الصف الشيعي ذاته.

فمن هؤلاء من تجاوز تخوم الشك الى حد رفض نظرية النص في الإمامة، وما يستتبع ذلك من لوازم، ومنهم من احتمل أن العصمة تكفي بحد معين لا تتجاوزه، لعدم الحاجة الى ما هو أزيد من ذلك. وفريق رفض العصمة بنحو كلي، محتجا أنها لو كانت شرطا أساسيا في القائد، فلماذا لا يلتزم أصحاب هذه النظرية بهذا الشرط الى آخر الشوط؟ بل تخلوا عنه واكتفوا بالقول بأنه يكفي في الإمام – أي القائد – أن يكون عادلا لا أكثر في زمن الغيبة.

---

[٢٢٢] - ص ٧ -٨

كما ان منهم من ذهب الى ان النزاع في: من هو أحق بالإمامة بعد رسول الله (ص)؟ نزاع تاريخي عقيم لا طائل من ورائه. ومنهم من راح يتساءل عن الفائدة المترتبة على وجود إمام غائب عن الأنظار ليس بمقدوره أن يواجه مشكلات العصر ويجيب عما يثيره من تحديات، ويتحمل مسئوليته فعلا، فان وجود مثل هذا الإمام يُعد لغواً لا فائدة منه، وهو محال على الحكيم سبحانه.

لقد نشأت هذه التساؤلات والاستفهامات على أرضية تلك الانطلاقة التي أسس لها نظام الفكر السني في فهم الإمامة، وتبعتها بعض الاتجاهات في الكلام الشيعي". [٢٢٣]

ومع ان الفكر الكلامي الإمامي الشيعي كان يدور فعلا حول محور الإمامة بمعنى الخلافة والحكم والزعامة، وهو نفس محور الحديث عند الفكر السني، ولم يكن الطرفان يختلفان حول أصل الموضوع، بقدر ما كانا يختلفان حول شروط الإمام، فيشترط الفكر الإمامي العصمة والنص، ويرفض الفكر السني القبول بذلك الشرط. وبالتالي فان كل تلك الأسئلة التي طرحها الحيدري قبل قليل، هي أسئلة واردة ومعقولة، خاصة السؤال الأخير عن دور الإمام الغائب وعجزه عن أداء مهمة الإمامة المطلوبة، وهو ما ينسف نظرية الإمامة والغيبة. ويضطرنا للأخذ بنظرية الشورى قديما وحديثا. إلا ان السيد كمال الحيدري يذهب الى تراث الغلاة (المفوضة) ليستعين بمقولاتهم الباطلة التي تصل الى حد الشرك بالله، ويعطي "الإمام" دورا آخر ، فوق سياسي، دورا وجوديا وتكوينيا، فيقول:"ان الذي نستوحيه من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والروايات الصحيحة الواردة عن أئمة أهل البيت.. أن الإمامة التي تعتقد بها مدرسة أهل البيت تختلف اختلافا جوهريا عن دور الإمامة التي تنحصر في الخلافة والحكم، وذلك لأن هذا الاتجاه يرى أن للإمامة دورا فوق دور القيادة والزعامة، وهو الدور الذي بينه القرآن الكريم من خلال قوله تعالى: (إني جاعل في الأرض خليفة)...وهي التي قال عنها الإمام السجاد:" نحن الذين بنا يمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبنا يمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا ينزل الغيث، وبنا ينشر الرحمة ويخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض منا لساخت بأهلها". لذا عندما يسأل الإمام الباقر ويقال له: لأي شيء يحتاج الى النبي والإمام؟ فيقول: "لبقاء العالم على صلاحه، وذلك أن الله عز وجل يرفع العذاب عن أهل الأرض إذا كان فيها نبي أو إمام، قال الله عز وجل: (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) من هنا عبر الرسول الأعظم عن هذا الدور لأهل بيته بقوله: (النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يكرهون، وإذا ذهب أهل بيتي أتى أهل الأرض ما يكرهون).

ولعل تشبيه انتفاع الناس بالحجة في زمان غيبته، عندما يسأل الإمام الصادق، فكيف ينتفع الناس بالحجة المستور؟ قال: كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السحاب" يشير الى حقيقتين أساسيتين:

---

[٢٢٣] - ص ٩ – ١٠

الأولى: ان الانتفاع به لا يختص بعالم التشريع والاعتبار، بل يتجاوز ذلك الى عالم التكوين.

الثانية: أن هذا الأمر غير محسوس ومرئي للناس، بل يرتبط بعالم الغيب لا نشأة الشهادة.

وتأسيسا على ما تقدم فنحن نعتقد أنه لا يمكن الوقوف على فلسفة ما اشترطناه في الإمامة من العصمة والنص والديمومة والعلم الخاص، إلا إذا أدركنا المهام والمسؤوليات التي أنيطت بدور الإمامة والخلافة في النظرية القرآنية، وخصوصا ما نصطلح عليه بـ (الدور الوجودي) للإمام (ع) وهو غير (الدور التشريعي) و (القيادة السياسية) و (القدوة الصالحة) بل ان صح التعبير فان هذه الأدوار انما هي ثمرات ذلك الأصل التي عبر القرآن الكريم بـ (الشجرة الطيبة) التي أصلها ثابت وفرعها في السماء، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ، ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون). (إبراهيم ٢٤- ٢٥).[٢٢٤]

وكما لاحظنا هنا مرة أخرى، فان الحيدري، يعتمد على تأويل القرآن بشكل تعسفي، وعلى مجموعة أحاديث ضعيفة، دون أن يذكر الرواة أو يلاحظ السند، أو يدرسها بصورة دقيقة، فهي عنده صحيحة لأنها تنسجم مع نظريته الجديدة التي يحاول بها حل أزمة نظرية الإمامة.

ولذا فانه يعود للتأكيد على هذه الفكرة قائلا:" أود الإشارة هنا الى أن البحث في مسائل الإمامة، يمكن ان يكون من خلال بعدين:

الأول: **البعد الوجودي والتكويني**

الثاني: البعد السياسي والفقهي والتاريخي

والمراجع لكتاب (تطور الفكر السياسي...) يجد أن المؤلف تجاهل البعد الأول تماما، وأغفل الحديث عنه بالكلية، وانما حاول أن يقرأ الإمامة من خلال البعد الثاني، وهذا ما أوصله الى جملة من النتائج الخاطئة، وهذه هي النكتة التي أومأنا اليها في بداية هذا البحث، وقلنا بأن المدرسة السنية، انطلقت من نقطة مركزية لفهم نظرية الإمامة، تمثلت في أن الإمام والخليفة، يعني القائد والزعيم السياسي، لذا بينا أننا ما لم نحدد محل النزاع في الإمامة، ونقف على المسؤوليات التي أنيطت بها، فإن البحث لا يمكن أن ينتهي الى نتائج صحيحة".[٢٢٥]

وفي الحقيقة أن بحث الإمامة عقيم ولا يمكن أن ينتهي الى نتيجة عملية، بيد أنني لم أتجاهل البعد الأول الذي يسميه الحيدري (البعد الوجودي والتكويني) لأنه غير موجود أصلاً، ولا علاقة له بالموضوع بتاتا، وهو شرك وكفر بالله العظيم، ولم يتحدث عنه متكلمو الامامية السابقون، وانما يحاول الحيدري، اختلاقه وإضافته اليوم الى موضوع الإمامة الذي كان يدور بإجماع الفريقين السنة والشيعة حول الإمام

---

[٢٢٤] - ص ١٠ – ١٢

[٢٢٥] - ص٥٦

والخليفة، أي القائد والزعيم السياسي، ولم يكن يدور يوماً حول (مساعد الإله) الجديد الذي يتحدث عنه الغلاة المفوضة (لعنهم الله) وذلك بعد وضوح عقم وانهيار نظرية الإمامة.

وإذا استغفر الحيدري من كلامه هذا ، فانه سوف يكتشف بأنه لا حقيقة لنظرية الإمامة، ولا لأسطورة (الإمام الثاني عشر) وانه لم و لا يوجد طريق أفضل من الشورى لاختيار الإمام العادل الكفء.

١٧ – مع الشيخ محمد مهدي الآصفي في كلمته عن (الإمام المهدي):

دليل الانحصار والمطابقة

ألقى الشيخ محمد مهدي الآصفي كلمة عن (الإمام المهدي) في مؤتمر عقد في لندن حول الموضوع، في المركز الإسلامي الإيراني، في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٩٩، واحتج لوجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) بثلاث قضايا، هي:

١- الانقلاب الكوني الشامل ، أو الوعد الإلهي باستخلاف المؤمنين، والذي يشير إليه القرآن في أكثر من آية.

٢- قيادة الإمام المهدي لذلك الانقلاب .

٣- "أن المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف الذي اخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم هو محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي عليهم السلام ، ولد سنة ٢٥٥ هـ . بسامراء ، ثم غيّبه الله تعالى ، وهو الذي يرسله الله حيث يشاء لإنقاذ الناس من الظلم ، وإزالة الشرك من على وجه الأرض ، وتقرير التوحيد وعبودية الإنسان لله ، وتحكيم شريعة الله وحدوده في حياة الناس . وهو الذي يقود هذا الانقلاب الكوني الشامل الواسع ، في انتقال القوة من الطبقة المترفة المستكبرة الفاسدة إلى الطبقة الصالحة المستضعفة (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين). وقد تواترت الرواية عن أهل البيت عليهم السلام بان المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف الذي بشّر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم هو ابن الحسن العسكري ، والثاني عشر من أهل البيت عليهم السلام" .

ووجه الآصفي حديثه الى" الذين يؤمنون بحجية حديث أهل البيت عليهم السلام ، ويبحثون عن أدلة كافية وواضحة وصريحة في الإثبات العلمي لما يدعيه الإمامية من تعيين وتشخيص المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف".ثم قال:"ان الاختلاف بين الشيعة الامامية وبين سائر الفرق الإسلامية ليس في أصل قضية (المهدوية) ... وإنما في التشخيص والتعيين فقط. فان الشيعة الأمامية يذهبون قولا واحدا إلى أن الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف هو محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي المولود سنة ٢٥٥ هـ . وقد غيّبه الله تعالى لحكمة يعرفها ، وهو الذي ادّخره الله تعالى لنجاة البشرية ، وبشّر به الأنبياء والكتب الإلهية من قبل ، بينما يذهب الآخرون إلى أن المهدي الذي بشر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم لم يولد بعد ، أو ولد في عهد قريب ".

ثم انتقل الشيخ الآصفي الى استعراض الأدلة " التي تثبت عقيدة الإمامية في تشخيص وتعيين الإمام المهدي " فذكر انها على طائفتين :

الطائفة الأولى : الروايات العامة التي لا تخص الإمام، مثل حديث الثقلين:"**أيها الناس إنما أنا بشر أوشك أن ادعى فأجيب ، وإني تارك فيكم الثقلين ، وهما كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، وانهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض ، فلا تسبقوهم فتهلكوا ، ولا تعلّموهم فانهم اعلم منكم" وحديث:" من مات ولم يعرف إمام زمانه"** و حديث" **"أن الأرض لا تخلو من حجة"**.

وقال:"انها تنطبق بصورة قهرية على عقيدة الأمامية في المهدي عجل الله فرجه الشريف ، ولا نعرف توجيها ولا تفسيرا لها إذا أسقطنا من حسابنا عقيدة الإمامية في هذا الموضوع ، وهذه الروايات صحيحة بالتأكيد وبعضها بالغ حد التواتر في المصادر الإمامية من ناحية رجال السند في مختلف طبقاته ولا مجال للمناقشة فيها من حيث الإسناد . والإيمان بصحة هذه الأحاديث يؤدي إلى الإثبات العلمي والقطعي لعقيدة الإمامية في تشخيص وتعيين الإمام المنتظر عجل الله فرجه ، وذلك بسبب تطابقها أولا مع ما هو المعروف عند الإمامية –كما سوف نرى ذلك إن شاء الله – ولانتفاء حالة أخرى تصلح أن تكون مصداقا وتفسيرا لهذه الأحاديث ثانيا .

ونتيجة هاتين النقطتين، هي التطبيق القهري والحتمي لهذه الأحاديث على عقيدة الأمامية في تشخيص الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف" .

وقال عن حديث الثقلين :"إنه صريح في :أن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم يترك من بعده خليفتين هما القرآن وأهل بيته لهداية الأمة. وانهما باقيان لن يفترقا عن بعض إلى يوم القيامة. والتمسك بهما معاً يعصم الأمّة من الضلال . وإذا ضممنا النقطة الأولى (إني تارك فيكم الثقلين) إلى النقطة الثانية (وانهما

لن يفترقا حتى يردا على الحوض) **استنتجنا** أصلاً هاماً وهو وجود حجّة وإمام من أهل البيت عليهم السلام في كل زمان لا يفترق عن كتاب الله قط" .

وأضاف:"ليس لهذا الحديث تفسير أو تطبيق غير ما يعتقده الأمامية من وجود الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف وحياته وبقاؤه وعصمته وإمامته على المسلمين .وإذا أسقطنا هذا الأمر عن الاعتبار ، لم نجد تطبيقا وتفسيرا له قط في هذه القرون من حياة المسلمين. فليس في المسلمين اليوم ، ولا قبل اليوم من يدّعي أنه أعلم الناس ، وان على الناس أن يتّبعوه ولا يتقدّموه ، وأن يتعلّموا منه ولا يعلّموه، كما في نص الحديث الشريف الذي لا يختلف فيه من يعبأ بقوله ورأيه من علماء المسلمين .

وإذا قيل **فما نفع إمام غائب عن الناس للناس** ؟ نقول إنّ الله تعالى لم يطلعنا من أسرار غيبه إلا على القليل ، وما أخفى الله علمه عنّا كثير، وما عرّفنا منه قليل . وقد أخبرنا الصادق الأمين صلى الله عليه وآله وسلّم ببقاء حجة من أهل بيته في الناس على وجه الأرض إلى يوم القيامة ، فنتعبّد بحديثه ، ونحيل علم ما لا نعلم إلى من يعلم ...وليس كل ما في شريعة الله مفهوم معروف لنا ، وما يخفى علينا من أسرار دين الله اكثر مما نعلم بأضعاف مضاعفة".

وقال عن الحديث الثاني:" **من مات ولم يعرف إمام زمانه"** بعد أن رواه بعدة طرق سنية وشيعية، وبألفاظ مختلفة:"روى الحديث ثقاة المحدّثين من أصحابنا الأمامية وطرقهم إليه كثيرة وطائفة منها صحيحة ، وهي في الجملة قريبة من التواتر ...ورجال السند كلهم ثقاة . **ولسنا نحتاج إلى توثيق السند في أمثال هذه الروايات التي تظافرت روايتها** عن الطريقين والروايات واضحة الدلالات صحيحة السند ، وهي تدلّ على الحقائق التالية: أن الأرض لا تصلح إلا بإمام. ولا بد في كل زمان أن يعرف الإنسان إمام زمانه. ولا بد من طاعة الإمام لكل أحد في كل زمان ولا يجوز لأحد أن يخرج عن طاعة إمام زمانه. ومن يموت وليس عليه إمام يموت ميتة جاهلية. ومن يموت وليس في عنقه بيعة لإمام يموت ميتة جاهلية. وهذه الحقائق تثبت جميعا أن سنّة الله تعالى قد اقتضت وجود إمام عدل في كل زمان ، قد فرض الله طاعته على الناس ، ولم يأذن بالخروج عن طاعته فهي حكم شرعي يستبطن تقريراً لسنة إلهية . أمّا الحكم فهو وجوب طاعة الإمام في كل زمان وأما السنّة الإلهية التي يستبطنها هذا الحكم فهو وجود إمام في كل زمان ، وإلاّ فكيف يطلب الله تعالى من الإنسان أن لا يموت إلاّ وهو في طاعة إمام زمانه، وعلى عهدته البيعة له ، غير ناقض ولا ناكث لها ، وغير جاهل به ، فإذا خرج عن الطاعة أو نكث البيعة أو جهل به مات ميتة جاهلية، بهذه الدرجة من التغليظ والتشديد في الجزاء والعقوبة ؟ ومن نافلة القول أن نقول أن الحكام الظلمة وأئمة الكفر والذين يحاربون الله ورسوله لا يكونون مصداقاً للإمام الذي يفرض الله على الناس معرفته وطاعته في كل زمان ... وبعد هذا الإيضاح نقول إن **التفسير**

الوحيد لهذه الروايات هو ما تعرفه الأمامية وتعتقد به من استمرار الإمامة في أهل البيت عليهم السلام ، منذ وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم إلى اليوم، وعدم انقطاع الإمامة بوفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام . وأي **فرض** آخر لا يستطيع أن يقدّم تفسيراً معقولاً لهذه الروايات ، إلا أن نقول بوجوب الطاعة لكل برّ وفاجر ، كما يقول به بعض الناس . ولسنا نعتقد أن الطاعة التي تساوي الإسلام ، ويساوي خلافها الجاهلية هي طاعة هؤلاء الذين امرنا الله تعالى بعدم الركون إليهم والكفر بهم".

ثم انتقل الشيخ الآصفي الى الحديث الثالث"**أن الأرض لا تخلو من حجة"** فقال:"روى هذا الحديث من أصحابنا الإمامية محدّثون ثقاة مثل المحمدين الثلاثة الكليني والصدوق وأبى جعفر الطوسي رحمهم الله بطرق كثيرة تبلغ حدّ التواتر في مختلف طبقات إسناده ...وهي صريحة بانّ الأرض لا تخلو من حجة لله ظاهراً أو مغموراً ، والحجة في كلمات أهل البيت عليهم السلام مصطلح معروف لمن يألف كلماتهم عليهم السلام ، وهذه الأحاديث لا تحتاج إلى تعليق كثير وتأمّل وتوقف ، فهي صريحة في ضرورة وجود الإمام في كل زمان، **ولا تفسير لهذه الروايات** بغير ما تعرفه الشيعة الأمامية وتعتقده من وجود الإمام وحياته وغيبته ، وإذا أسقطنا هذا الأمر من الاعتبار فلا نجد تفسيراً لهذه الروايات ، البتّة ، وهي كثيرة ، بالغة حدّ التواتر" .

وتطرق أخيرا الى حديث :"**الأئمة الإثني عشر"** فذكر رواية البخاري عن جابر بن سمرة قال : "سمعت النبي ص يقول يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها ، فقال أبي : انه قال كلّهم من قريش" . ورواية مسلم عن جابر قال:" سمعت النبي (ص) يقول لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً ، أو لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، ثم تكلّم النبي (ص) بكلمة خفيت عليّ فسألت أبي : ماذا قال رسول الله، فقال : كلّهم من قريش". وهي الرواية التي يرويها أيضا الترمذي في السنن، وأبو داود في السنن، والحاكم في المستدرك، وأحمد في المسند، وكثير من المحدثين السنة والشيعة الإمامية " بطرق كثيرة لا نجد ضرورة في سردها على نحو التفصيل أو الإجمال".ثم قال:"ان الأحاديث ظاهرة في أن الأمراء المذكورين في هذه الرواية أمراء الحق ليس أئمة الظلم والجور من أمثال معاوية ويزيد والوليد والمتوكل واضرابهم. وأن عدتهم اثنا عشر عدد نقباء بني إسرائيل. ولا يخلو منهم زمان.ولا نعرف لهذه الأحاديث بمجموعها تطبيقاً قط غير الأئمة الاثني عشر المعروفين عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية ، وآخرهم المهدي المنتظر (عج) وهو الإمام الثاني عشر..فلا نعرف تطبيقاً قط ينطبق بالتمام وبدقة على هذه الروايات في غير عقيدة الشيعة الإمامية وبضمنها ولادة الإمام عجل الله فرجه الشريف وغيبته. ولو أسقطنا هذا الواقع من الحساب لم يبق تفسيراً لهذه الروايات التي هي من أنباء الغيب التي أخبر عنها

وبشّر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم" . وأضاف:" هذه أربع طوائف من الروايات ، لا يتطرق إليها الشك من حيث السند ، ولا من حيث الدلالة في معانيها ومضامينها. وتنطبق على ما تعتقده الإمامية وتعرفه من إمامة الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام وولادة الإمام الثاني عشر وغيبته وظهوره بعد ذلك انطباقا تامّاً . وينحصر الانطباق عليهم ، فلا نعرف لهذه الروايات تطبيقاً آخر في تاريخنا المعاصر والقديم غيرهم . فلم يدّع غيرهم لنفسه العصمة ، ولم يقل غيرهم أنّه حجة الله على الخلق ، وإمام ، طاعته هدى ودين ، ومخالفته ضلال وجاهلية ، ولم يدّع غيرهم أنّهم هم المقصودون بالأئمة الاثني عشر ، وأنّهم هم الثقل الآخر المقارن للقرآن ، المذكور في حديث الثقلين . **وهذا المعنى بالضرورة يؤدي إلى الانطباق القهري لهذه الروايات عليهم عليهم السلام** ...وهم حلقات متصلة من وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم إلى أن تقوم الساعة ، لم تخل منهم الأرض ولم يخل منهم زمان .

وإذا ضممنا هذه النقاط إلى الطوائف الأربعة من الروايات المتقدمة **أنتجت بالضرورة الإثبات اليقيني العلمي** لمذهب أهل البيت عليهم السلام . ولذلك قلنا ان انطباق هذه الروايات على الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام ومنهم الإمام الثاني عشر الغائب المنتظر ، انطباق قطعي وضروري ولا يحتاج إلى جهد علمي بقدر ما يحتاج إلى رؤية صافية غير مثقلة بالشكوك والأهواء والعصبيات أعاذنا الله منها" .

الطائفة الثانية:الروايات التي تخصُّ الإمام المهدي.

وقد اعترف الشيخ الآصفي:"إن هذه الروايات في الغالب واردة عن أهل البيت عليهم السلام" ولكنه قال:"قد علمنا أن مخاطبنا في هذا البحث هم الذين يعتقدون بحجية حديث أهل البيت عليهم السلام ، ويعتقدون أن حديث أهل البيت هو امتداد ورواية لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم". ثم استعرض طائفة من الروايات "المتواترة" الواردة حول تشخيص وتعيين الإمام المهدي وولادته وغيبته وظهوره . وأن المهدي هو الثاني عشر من أئمة أهل البيت عليهم السلام والتاسع من ذرية الحسين عليه السلام ، وابن الحسن العسكري بن علي الهادي عليهما السلام ، المولود بسامراء سنة ٢٥٥ هـ.وقال: إنها روايات **تبلغ بالتأكيد حدّ التواتر** في كتب أصحابنا القدماء في جميع طبقات إسنادها ، وفي مختلف أدوار المعصومين عليهم السلام . وقد جمع طرفاً من هذه الروايات السيد صدر الدين الصدر في كتابه المهدي ، والتجليل التبريزي في كتابه ، والصافي الگلبايگاني في منتخب الأثر ، والشيخ علي الكوراني في معجم أحاديث المهدي . والذي يراجع هذه الأحاديث بأسنادها **لا يشك في تواتر هذه الأحاديث** في مختلف طبقات إسنادها ممن أسميناهم من المحدّثين القدماء إلى المعصومين

عليهم السلام. وان لم تكن أحاديث المهدي عجل الله فرجه الشريف في كتب الشيعة الإمامية بالغة حدّ التواتر ، فليس لدينا حديث متواتر في المجاميع الحديثية".

وتوقف الشيخ الآصفي هنا ليعرف "التواتر" فقال:إن "تعريف التواتر هو: ما يمتنع معه تواطؤ الرواة على انتحال الرواية . يقول الشهيد رحمه الله في الدراية في تعريف التواتر (هو ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب ، واستمر ذلك في جميع الطبقات) . والتواتر من الطرق القطعية إلى السنّة وحجيته ثابتة بالفعل . وإذا بلغ الحديث حدّ التواتر فمن نافلة القول البحث الروائي عن صحة طرق الحديث".

ثم انتقل الآصفي إلى الحديث عن الروايات "الصحيحة" الواردة في إمامة وغيبة وظهور الإمام محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي ، من طرق أهل البيت عليهم السلام .ولكنه اعتذر عن إتمام البحث، اعدم سعة الوقت لإتمامه، على إتمامه في المستقبل القريب.

مناقشة كلمة الشيخ محمد مهدي الآصفي في مؤتمر الإمام المهدي

وقد نقل هذه الكلمة أحد الأخوة في شبكة هجر، أثناء الحوار مع عدد من العلماء، في بداية سنة ٢٠٠٠ فعلقت عليها قائلا:

كنت انتظر كلمة الشيخ محمد مهدي الآصفي منذ زمان لأني تحدثت معه هاتفيا عندما زار لندن قبل سنوات وطلبت منه اللقاء والبحث حول موضوع دراستي حول المهدي قبل ان انشرها فرفض اللقاء ووعدني بكتابة رد علي.وكنت أتمنى من عالم جليل مثله ان يرحب بصاحب وجهة نظر مخالفة له يقول انه درس جميع الروايات ولديه ملاحظات عليها فيسمعها ثم يقوم بنقضها بما لديه من معلومات أو يرحب بنظريته إذا عجز عن الرد عليها ولكن الشيخ الآصفي رفض مجرد اللقاء والحوار معي.

لم اعرف أين عقد مؤتمر الإمام المهدي؟ ومتى؟ وكنت افترض في أي مؤتمر جاد ان يدعو أصحاب النظريات المتقابلة للحوار، كما كنت أتمنى ان أشارك في هذا المؤتمر لأني كنت قد وجهت دعوة الى الحوزة العلمية في قم قبل سبع سنوات لعقد هكذا مؤتمر لمناقشة نظريتي ولم اسمع منها أي جواب ، حتى ان الشيخ الآصفي لم يشر الى وجود بحث مضاد يعتمد على أحاديث أهل البيت والتراث الشيعي التاريخي ، خوفا من لفت الانتباه الى وجود احمد الكاتب وكتابه ، مع ان من المفروض في أي باحث علمي جاد ان يدرس مختلف النظريات ويعلق عليها ويردها، ولا اعتقد انه لم يسمع بكتابي وقد حدثته مباشرة وطلبت منه الرد والتعليق .

وعلى رغم أني ناقشت هذين الدليلين (الانحصار والمطابقة) في كتابي مناقشة مفصلة، وفي فصلين خاصين، فاني اعتقد ان الشيخ الآصفي لم يستدل لهما بصورة جيدة إذ أغفل أهم الفقرات التي استند اليها المتكلمون السابقون الذين استدلوا بهما على فرضية وجود الإمام المهدي.

ادعى الشيخ الآصفي وجود تواتر في الرواية عن أهل البيت بأن المهدي المنتظر هو ابن الحسن العسكري والثاني عشر من أهل البيت. وهو ادعاء غير صحيح بالمرة ، إذ أن فكرة المهدوية خلال القرون الثلاثة الأولى كانت عامة وغامضة وغير محددة في أحد من الأئمة، ولذلك كان عامة الشيعة وخواص الأئمة وبعض الأئمة أنفسهم يتوقعون ان يكونوا هم القائمين بالأمر ، وقد اعتقد عامة الشيعة ما عدا فئة قليلة بأن الإمام الكاظم هو المهدي المنتظر وقالوا انه غاب غيبتين الأولى في السجن والثانية بعد هروبه من السجن ، حيث انهم لم يعترفوا بوفاته ودفنه.

وإذا راجعنا الروايات الواردة عن أهل البيت والتي تتناقض مع مهدوية الإمام الثاني عشر يتضح عدم وجود أية إشارة فضلا عن وجود إجماع في القرون الأولى حول مهدوية الإمام الثاني عشر. وهذا ما يؤكد على افتراض المهدوية للإمام الثاني عشر ، واختلاق الروايات بعد حين. فضلا عن انه لا يجوز نسبة صفة المهدوية لرجل لم تثبت ولادته بعد ، أو الحديث عن غيبته وظهوره في المستقبل.

قال الشيخ الآصفي:" ان الشيعة الامامية يذهبون قولا واحدا الى ان الإمام المهدي المنتظر هو محمد بن الحسن العسكري". وقد خلط في ذلك بين فرق الشيعة الامامية المختلفة كالإسماعيلية والواقفية والفطحية والمحمدية الذين قالوا بأئمة مهديين آخرين ، ولم يلاحظ ان شيعة الإمام العسكري أنفسهم انقسموا الى أربعة عشر فرقة ومنهم من قال بمهدويته وغيبته، ولم يقل بمهدوية محمد بن الحسن العسكري إلا فرقة واحدة من عشرات الفرق الامامية والشيعية والإسلامية التي قالت بنظريات أخرى عبر التاريخ.

ثم حاول الشيخ الآصفي ان يجتهد في تطبيق الأحاديث العامة التي تتحدث عن ظهور مهدي غير محدد الهوية على الإمام محمد بن الحسن العسكري ،وقال: انها تنطبق بصورة قهرية على عقيدة الامامية في المهدي . وهذا غير صحيح أولا ، وهو ظن وافتراض ثانيا . وإذا لم يكن الآصفي يعرف توجيها لتلك الأحاديث فكيف يطبقها على إنسان لم تثبت ولادته ولا وجوده بعد ؟ فان ذلك أبعد الفرضيات.

وهل يملك هو علم من الله؟ أو نص صريح من القرآن الكريم أو النبي الأعظم حتى يقطع انه فلان؟ ولماذا لا يفترض ان الله سوف يخلق إنسانا في المستقبل ويكلفه بهذه المهمة؟ إذن فلا مطابقة ولا انحصار ولا حتم ولا قهر في دلالة الأحاديث العامة حول المهدي على ابن الحسن العسكري.

كذلك حاول الشيخ الآصفي الاجتهاد في أحاديث أخرى وعصرها واستخراج معاني غير واضحة منها كحديث الثقلين الذي يقول فيه الرسول الأعظم: ان الكتاب والعترة لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض. وبالرغم من أننا لا نملك عمليا سوى الكتاب مرجعا نرجع اليه منذ ألف ومائة سنة على الأقل ولم يخرج أي رجل من العترة لكي يفسر لنا آية أو يذكر لنا حكما أو يحل لنا مشكلة ، فان المقصود من كلمة العترة غامض وعام وغير صريح بأسماء الأئمة ، وقد استخدمه العباسيون لتثبيت حكمهم بدعوى انهم من العترة ، والعترة هم أقرباء الرجل حسب اللغة.

ونتيجة لغياب الركن الثاني المفترض (العترة) فقد لجأ الشيعة الامامية الى الاجتهاد واصبح لديهم حجج الإسلام وآيات الله وهم من غير العترة.

وربما كان المقصود من العترة هم الأئمة السابقون وتراثهم وليس بالضرورة ان يكون واحد منهم موجودا طوال التاريخ الى يوم القيامة ، وهم بالتأكيد لم يفترقوا عن الكتاب. ولكن الشيخ الآصفي يحاول ان يستنتج قسرا من هذه الرواية وجود حجة وإمام من أهل البيت في كل زمان وان يفترض وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري افتراضا محضا.

إذا كانت لدى الشيخ الآصفي مشكلة نظرية سببت له الحيرة كما سببت الحيرة لبعض الشيعة الامامية بعد وفاة الإمام الحسن العسكري ، فلكي يخرج منها عليه إما ان يعيد النظر بسند تلك الروايات أو مفاهيمها أو يبحث عن أي شيء آخر قبل ان يفترض وجود شخص لم يظهر في التاريخ لا في حياة أبيه ولا بعد ذلك.

علما بأن الشيعة الامامية الإسماعيلية (البهرة) يعتقدون أيضا بوجود إمام مخفي ومستور ولكنهم يقولون بأنه يعيش عمرا طبيعيا وبتوفي ويوصي الى أبنائه الذين لا يتصل بهم إلا شيخ الإسماعيلية الأكبر النائب الخاص عن الإمام الغائب.

فلماذا يرفض الشيخ الآصفي النظرية الإسماعيلية ولا يبحث عن تطبيق الحديث لدى أئمتهم المعصومين في نظرهم والمستمرين على قيد الحياة حسب ادعاءاتهم؟

ان معنى الإمام وفلسفته في الفكر الإمامي هو المطبق للدين والقائد والمنفذ والخليفة والحاكم وهو ما يعنوه بقولهم:"لا بد في الأرض من إمام" ، وإلا فان الله عز وجل لديه ملائكة كثيرون وهو ليس بحاجة الى أحد لكي يحفظ الكون كما يقول بعض الغلاة، إذن فان الغيبة الطويلة تتناقض مع مهمة الإمامة وفلسفتها ، ولا يجوز ان نحتم على الله ان يعين إماما من عنده للامة ثم نقول انا لا نعرف ما هو وجه

الحكمة في اختفاء هذا الإمام . إذن لماذا افترضنا وجوب تعيين الإمام ورفضنا ان تقوم الأمة باختيار الإمام العادل؟

ان مثل الشيخ الآصفي كمثل من يقول بضرورة تعيين الدولة شرطيا للمرور في تقاطع طرق ثم يقول: ان الشرطي غائب ، وعندما نسأله عن الحكمة من وراء غيبة الشرطي الذي ترك الشوارع في حالة اضطراب ، يقول: ان علم ذلك عند الدولة ، أو انه ينظم السير من وراء حجاب.

إما ان يكون وجود الشرطي المعين من قبل الدولة ضروريا أو لا يكون ، ولا يعقل ان نقول : انه ضروري وانه معين ولكنه غائب وعلم ذلك عند الله ، أو لا بد ان نريح أنفسنا بالقول ان على البلدية ان تنتخب شرطيا لتنظيم السير وان ذلك من أعمالنا وليس من أعمال الملك أو رئيس الوزراء.

ويمضي الشيخ الآصفي في استدلالاته الفلسفية الاجتهادية الافتراضية على وجود ابن الإمام العسكري، فيستعين بحديث (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية) ويقول: ان التفسير الوحيد له هو ما تعرفه الامامية وتعتقد به من استمرار الإمامة في أهل البيت منذ وفاة رسول الله ، وان أي فرض آخر لا يستطيع ان يقدم تفسيرا معقولا لهذه الرواية إلا ان نقول بوجوب الطاعة لكل بر وفاجر.

ونقول للعلامة الجليل والمفكر الإسلامي الكبير آية الله الشيخ محمد مهدي الآصفي:

أولا – انه بقوله هذا يعترف ضمنيا بأنه يقوم **بعملية افتراض**.

وثانيا – ان الفرض المعقول الآخر هو لا هذا ولا ذاك ،وانما هو الطاعة للإمام العادل ، كما هو الحال في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، مثلا ، حسبما يعتقد الشيخ ، وهل الإمام هناك معصوم؟ أو جائر؟ أو أمر بين أمرين؟

لماذا تقفز على الفرضيات الأخرى المعقولة وتحصرها بالحاكم الجائر أو الإمام المعصوم ثم تفترض وجوده وولادته؟

ان المتكلمين السابقين الذين استدلوا بهذه الرواية على ضرورة وجود الإمام المعصوم المعين من قبل الله واستمرار الإمامة في ولد الحسن العسكري ، اعتمدوا على فقرة مهمة في عملية الاستدلال أهملها الشيخ الآصفي وهي ضرورة استمرار الإمامة وراثيا بصورة عمودية وعدم جواز انتقالها الى أخ أو ابن أخ أو عم أو ابن عم ، ولذا فان قسما من شيعة الإمام الحسن العسكري الذين لم يكونوا يؤمنون بحتمية هذا القانون لم يجدوا بأسا بالقول بإمامة جعفر بن علي الهادي ، كما قال قسم من الشيعة سابقا بإمامة

موسى بن جعفر بعد وفاة أخيه الإمام عبد الله الأفطح ،ولم يضطروا الى افتراض وجود ولد للعسكري خلافا للظاهر والحقيقة كما لم يضطروا من قبل الى افتراض وجود ولد للإمام عبد الله الأفطح.

إضافة الى انه يمكن تطبيق الحديث على أئمة الشيعة الامامية الإسماعيلية المختبئين اليوم فلماذا ترفض ذلك؟

هناك تفاسير عديدة للرواية وتطبيقات مختلفة فلماذا تختار تفسيرا معينا وترفض التفاسير والتأويلات الأخرى؟

ونصل الى أحاديث (الاثني عشرية) التي حاول الشيخ الآصفي ان يعتمد عليها من أجل **استنتاج** وجود الإمام الثاني عشر و**افتراض** حياته الى اليوم.

وقد ادعى الشيخ الآصفي صفة التواتر على تلك الأحاديث بالرغم من أنها ضعيفة عند السنة وغير محددة ولا واضحة، وهي اضعف عند الشيعة ومختلقة كلها في القرن الرابع الهجري عند تأسيس الفرقة الاثني عشرية ولم يكن لها أي وجود عند الشيعة في القرون الثلاثة الأولى.

وهي مع ذلك تتعارض مع أحاديث كثيرة تؤكد على استمرار الإمامة الى يوم القيامة دون تحديد بعدد معين ، كما تتعارض تماما مع نظرية البداء التي كان يستند اليها بعض الأئمة أو بعض الشيعة الامامية في تغيير شخص الإمام الذي يخلف أباه بعد وفاة أخيه المعين من قبل، كما حدث مع إسماعيل بن جعفر الصادق والإمام محمد بن علي الهادي اللذين توفيا في حياة والديهما فانتقل الشيعة الامامية الى أخويهما من بعدهما.

وقد روى الصفار والكليني والمفيد والطوسي عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن العسكري وقت وفاة ابنه أبي جعفر وقد كان أشار اليه ودل عليه، واني لأفكر في نفسي أقول : هذه قصة أبي إبراهيم وقصة إسماعيل ، فأقبل الي أبو الحسن وقال: نعم يا أبا هاشم بدا لله في أبي جعفر وصيَر مكانه أبا محمد كما بدا لله في إسماعيل بعدما دل عليه أبو عبد الله ونصبه ، وهو كما حدثتك نفسك وأنكره المبطلون ..أبو محمد ابني الخلف من بعدي عنده ما تحتاجون اليه ومعه آلة الإمامة والحمد لله .[٢٢٦]

---

[٢٢٦] – (الكليني: الكافي ج١ ص ٣٢٨ والطوسي: الغيبة ص ٥٥ و١٣٠ والمفيد : الإرشاد ص ٣١٧ والمجلسي: بحار الأنوار ج ٥٠ ص ٢٤١)

وروى الصفار والكليني والمفيد والطوسي حديثا عن الإمام الهادي يقول فيه لابنه الحسن : يا بني أحدث لله شكرا فقد أحدث فيك أمرا.[٢٢٧]

وإذا صحت فرضا أحاديث (الاثني عشرية) فيمكن ان نحسب الإمام عبد الله الأفطح أو زيد بن علي ونكمل القائمة ولا نحتاج الى افتراض وجود ولد للإمام العسكري دول دليل.

ان ذلك الاستدلال من الشيخ الآصفي يسميه المتكلمون : الدليل العقلي أو الاعتباري أو الفلسفي، وهو كما يلاحظ يقوم على مقدمات نقلية وظنون وتأويلات تعسفية وليس دليلا عقليا محضا بحيث يستطيع أي إنسان عاقل ان يتوصل اليه. وهو دليل افتراضي ظني لا يستطيع ان يثبت وجود إنسان في الخارج.

يضيف الشيخ الآصفي اليه دليلا آخر هو الدليل الروائي الذي يتضمن أحاديث تشير الى ان المهدي هو الثاني عشر أو التاسع من ولد الحسين أو ابن الحسن العسكري ويدعي صفة التواتر على تلك الأحاديث. ورغم انه يعرِّف التواتر بأنه ما يمتنع معه تواطؤ الرواة على انتحال الرواية وما بلغت رواته في جميع الطبقات من الكثرة بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب ، إلا انه يتقبل الروايات دون تمحيص أو بحث ودون مقارنتها مع أحداث التاريخ والأجواء السياسية المحيطة بها والصراعات الطائفية التي أدت الى اختلاقها، ويرفض الإشارة ولو من بعيد الى حدوث الاختلاف والحيرة لدى الشيعة الامامية من أصحاب الإمام العسكري، وتفرقهم الى أربعة عشر فرقة وعدم معرفة كبار القوم بتلك الأحاديث في الزمن الأول وتعزيتهم لجعفر وتهنئتهم له بالإمامة بعد وفاة أخيه، و لا يلتفت الى احتمال الوضع والكذب في فترة متأخرة ، وخاصة من قبل الفرقة الاثني عشرية التي ولدت في القرن الرابع الهجري واختلقت كل تلك الروايات لتدعيم مذهبها.

وهذا غريب جدا من باحث بسيط فضلا عمن يدعي العلم والاجتهاد وهو ما يفسر التهرب من الحوار الجدي وإقامة المؤتمرات العلمية الحرة المحايدة من اجل بحث هكذا أمور.

وعندما يصل الشيخ الآصفي الى بحث وجود الإمام المهدي وولادته عن طريق الأدلة العلمية التاريخية يعتذر عن إتمام البحث بحجة عدم توفر الوقت ، وهذا يصح ان كان طلب منه الحديث فجأة، أما وانه

---

[٢٢٧] – (الصفار : بصائر الدرجات ص ٤٧٣ والكليني: الكافي ج١ ص ٣٢٦و٣٢٨ والمفيد: الإرشاد ص ٣٣٧ والطوسي: الغيبة ص ١٢٢)

قد أعد لبحثه إعدادا مسبقا فانه يبدو اقرب الى العذر من اجل التهرب من مناقشة الأدلة التاريخية بما يتضمن اعترافا بضعفها وأسطوريتها.

لهذا أستطيع ان أقول واكرر القول: ان الإيمان بوجود الإمام محمد بن الحسن العسكري كان فرضية فلسفية ظنية اجتهادية اكثر مما كان حقيقة تاريخية ثابتة.

ومن هنا لا بد ان نعيد النظر فيها حتى نعيد ترتيب أوراقنا الداخلية وعلاقاتنا الخارجية ولا نجعل من قضية الإمام المهدي قصة نتناحر عليها الى يوم القيامة.

احمد الكاتب

وبعد نشر ردي على الشيخ الآصفي، في موقع شبكة هجر للحوار، قام الشيخ بالتعقيب عليه، قائلا:

تحدثت في مؤتمر الإمام المهدي (عج)عن الطوائف الأربعة من الروايات ودلالتها على ان المهدي الموعود المنتظر هو محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام المولود بسامراء سنة ٢٥٥هـ من خلال ثلاث محاور ، هي :

أولا – التأكد من وثاقة أسناد كل من هذه الأحاديث الأربعة .

ثانياً – دلالتها على وجود إمام وحجة لله تعالى على عباده من أهل البيت في كل عصر وأن الأرض لا تخلو من حجة لله تعالى في أي زمان .

ثالثاً – انطباق هذه الأحاديث على ما يقوله الشيعة الامامية الإثني عشرية عن الإمام محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام . وعدم وجود مصداق آخر يتطابق مع هذه الأحاديث بشكل كامل .

واليك تفصيل هذه المحاور :

المحور الأول في التوثيق :

المحور الأول في توثيق الطوائف الأربعة المتقدمة (الأحاديث الأربعة) من حيث السند . وقد تحدثت في البحث السابق بإيجاز عن توثيق هذه الروايات من حيث السند . واعجب من تضعيف الكاتب لحديث الاثني عشر إماما أو أميرا عند أهل السنة وفي حديث الشيعة . فقد رواها البخاري بطرق عديدة في

الصحيح كما رواها مسلم بطرق عديدة في الصحيح وقد ذكرت بعض طرق محدثي أهل السنة في الأحاديث الإثني عشر إماماً (أو أميراً) واخرج أصحابنا الامامية الحديث بطرق كثيرة جدا بالغة حد التواتر ، وفيها الصحيح الذي لا يمكن فيه التشكيك من حيث السند . فقد روى الحر العاملي صاحب الوسائل رحمه الله في الجزء الثاني من كتابه القيم (إثبات الهداة) تسعمائة وسبعا وعشرين حديثاً (٩٢٧) من النصوص العامة لإثبات إمامة الأئمة الإثني عشر عليهم السلام ، في الكثير منها تصريح بعدد الاثني عشر بشكل صريح وبأسماء الأئمة عليهم السلام ، وجملة من طرق هذه الروايات صحيحة بلا إشكال ، وهي بالغة حدّ التواتر أيضاً بلا إشكال .

منها ٩٥ رواية أخرجها الكليني في الكافي . و٥٣ رواية أخرجها الصدوق في عيون الأخبار . و٢٢ رواية أخرجها الصدوق في معاني الأخبار . و٩٢ رواية أخرجها الصدوق في إكمال الدين . و ٢٢ رواية أخرجها الصدوق في الأمالي . و ١٨ رواية أخرجها الشيخ أبو جعفر الطوسي في الغيبة .و١١ رواية أخرجها الشيخ أبو جعفر الطوسي في مصباح المتهجد . وغير ذلك . ولست اعرف وجها علميا موضوعيا للتشكيك في رواية يرويها المحدثون عن ٩٢٧ طريقا.

المحور الثاني في الدلالة :

١ – أما حديث الثقلين الذي تضافرت على روايته صحاح الفريقين فقد دل بشكل واضح على اقتران الكتاب بحجة وإمام من أهل البيت من بعد رسول الله (ص) . فان رسول الله (ص) ترك فينا الكتاب والعترة من بعده ، وصرّح بانهما لا يفترقان حتى يردا عليه الحوض . وأمر المسلمين بالتمسك بالحجج من أهل بيته ، كما أمرهم بالتمسك بالكتاب. ومعنى التمسك هو الأتباع والطاعة . وهذا هو معنى (الحجة) و (الحجية) . وليس للحجية معنى غير الاتباع والطاعة والتمسك . وهؤلاء الحجج من أهل البيت كما في متن الحديث ، ومع القرآن جنباً إلى جنب في كل عصر ، لا يفترقان والحديث مما تسالم عليه المسلمون .

٢ – واما حديث (من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة الجاهلية) فيدل على :

أ . ان معرفة أولئك الأئمة والحجج من أهل البيت من الدين ، ورفضهم والجهل بهم من الجاهلية ، بحيث يدور الإسلام والجاهلية معهما إيجابا وسلباً . ومن يمت وهو لا يعرف إمام زمانه يموت ميتة جاهلية .

ب . ويدل على وجود إمام منهم في كل زمان ، تجب طاعته ومعرفته ، وعلى استمرار حلقات الأئمة (ع) في كل زمان ، وانه لا يخلو منهم زمان .

ومن يضع هذه الطائفة من الروايات الى جنب الطائفة الأولى من الروايات يجد تطابقا واضحا فيما بينهما. فقد ورد في حديث الثقلين من الطائفة الأولى انهم حجج الله على عباده ويجب التمسك بهم ، وهم العدل الآخر للكتاب ، وما ان تمسك الناس بهم لن يضلوا أبدا . وورد في الطائفة الثانية ان معرفتهم من دين الله والجهل بهم من الجاهلية والضلالة ، والحديث مما تسالم عليه الفريقان ، وقد ذكرنا بعض ألفاظه وطرقه من قبل ، وممن أخرجه الشيخان في الصحيحين .

٣ – واما حديث (أن الأرض لا تخلو من حجة).

فقد أخرجه أصحابنا بطرق وألفاظ كثيرة ، بالغة حد التواتر وبعض طرقها صحيح ، كما ذكرت في المقال . والحديث يدل على وجود حجة لله تعالى في كل زمان منذ وفاة رسول الله (ص) الى ان تقوم الساعة ، سواء كان ظاهرا مشهورا ، أو خائفاً مغموراً ، كما ورد في (نهج البلاغة) . ومن يألف لغة حديث أهل البيت (ع) يعرف ان المقصود من الحجة هو الإمام المعصوم (راجع كتاب الحجة من أصول الكافي) .

٤ – والطائفة الرابعة روايات (الاثني عشر إماما ، أو أميرا ، أو وصياً) من بعد رسول الله (ص) التي تضافرت روايتها من طرق الفريقين . وهي تدل على ان الأئمة من بعد رسول الله اثنا عشر فقط ، وانهم من قريش ، وفي طرق أصحابنا الامامية أنهم من ذرية علي عليه السلام .

المحور الثالث في التطبيق :

المحور الثالث في تطبيق هذه الروايات على الواقع في تاريخ الإسلام . وهو المحور الثالث للبحث الذي قدمته إلى مؤتمر الإمام المهدي (عج) . فأننا إذا تأكدنا من صحة الأحاديث الأربعة من حيث السند أولاً . وتأكدنا من دلالتها على وجود اثني عشر إماما وحجة من أهل البيت من جانب الله . فلا يبقى تطبيق حقيقي ودقيق لهذه الأحاديث غير ما تعرفه الشيعة الامامية (واقصد بهم الاثني عشرية) من القول بإمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام في اثني عشر حلقة متصلة ، وولادة وغيبة الإمام الثاني عشر منهم ، وهو محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام . وإذا ألغينا عقيدة الشيعة الامامية من الحساب لم يبق معنى ولا تطبيق لهذه الأحاديث البتة .

أما المذاهب التي لا تتبنى مسألة (الغيبة والانتظار) فلا يمكن تطبيق هذه الأحاديث عليها لانقطاع حلقات الإمامة عنها في أدوار كثيرة ومراحل طويلة من التاريخ ، حتى لو أخذنا بتمحل السيوطي في ترتيب الاثني عشر إماما. وعليه تتخلف معهم الطائفة الأولى والثانية والثالثة من الأحاديث . واما المذاهب التي تتبنى مسألة (الغيبة والانتظار) في الإمام ، كالإسماعيلية فهي أيضا غير قادرة على إعطاء تفسير صحيح لهذه الطوائف الأربعة من الأحاديث لتخلف الطائفة الرابعة عنها (وهي الروايات التي تصرح بان عدد خلفاء رسول الله (ص) من بعده اثني عشر إماما أو أميرا) . فينحصر الأمر في تطبيق هذه الروايات في تاريخ الإسلام على ما تقول به الشيعة الامامية ، وليس له من تطبيق آخر ، ولا نعرف تطبيقاً آخر لهذه الطوائف الأربعة من الروايات غير ما يقول به الامامية من الإيمان بولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام وغيبته ، وهذا هو معنى (المطابقة والانحصار) . وعندئذ يتم الاستدلال بهذه الطوائف الأربعة من الروايات بشكل كامل ، لانحصار الأمر في تطبيق هذه الروايات على ما تقول به الامامية ، وعدم وجود أي تطبيق آخر معروف في تأريخ الإسلام لها .

وقد ذكرت لذلك مثالا في المقال وقلت إذا عثر شخص على مال في دار لا يدخلها غير أربعة – مثلا – فادعاه أحدهم ، لا يعرف له كذب ، وعُرِضَ المال على الآخرين فلم يدعه غيره ، فان الذي عثر على المال يدفعه إلى من ادعاه دون ان يطالبه بيمين أو بينة ، بموجب سيرة العقلاء . والأمر الذي بين أيدينا يشبه هذا المثال بعض الشيء . ويقول **كاتب النقد** : (إذا لم نعرف توجيها لتلك الأحاديث فكيف نطبقها على إنسان لم تثبت ولادته ولا وجوده بعد) . أقول نحن لا نشك في ولادة الإمام عليه السلام وغيبته وبهذه العقيدة يؤمن أمة واسعة وكبيرة من الناس ، وعريقة في التاريخ ... ولكن **للكاتب** ان يشك في صحة هذه العقيدة ، فيكون أمامه افتراضان كأي قضية علمية أخرى تخضع للبحث العلمي :

الافتراض الأول : صحة عقيدة الإمامة .

الافتراض الثاني : عدم صحة هذه العقيدة **.**

وله أن يُخْضِعْ هذين الافتراضين للدراسة في ضوء الطوائف الأربعة المتقدمة من الحديث التي لا يمكن إنكارها ولا تكذيبها كما تقدم . عندئذ يجد ان الافتراض الأول يقدم بسهولة تفسيرا واقعيا تاريخيا للطوائف الأربعة المتقدمة من الحديث ، لانطباقها الكامل عليه . بينما الافتراض الثاني يؤدي به الى إنكار الأحاديث الأربعة أو تكذيبها ، والأول منها يعارض النهج العلمي المعروف للفريقين في توثيق

الحديث ، والثاني منهما تكذيب لرسول الله (ص) وأهل بيته الذين اذهب عنهم الرجس ، وجعلهم رسول الله (ص) العدل الآخر للكتاب .

ويحاول الكاتب ان يقلل من قيمة العمق التاريخي والمساحة التي تغطيها هذه العقيدة في العالم بتكثير الفرق الشيعية التي لا تؤمن بهذه العقيدة فيقول (وقد خلط في ذلك بين فرق الشيعة الامامية المختلفة كالإسماعيلية والواقفية والفطحية والمحمدية الذين قالوا بأئمة مهديين آخرين). وهي محاولة ضعيفة بطبيعة الحال ، ولا يمكن ان يصفها القارئ المنصف بالإنصاف ، فلا يجوز مقارنة الشيعة الامامية في التاريخ والحاضر بفرق بائدة ، ليس لها أي حضور ثقافي وفقهي واجتماعي على وجه الأرض كالواقفية والفطحية والمحمدية . فان الشيعة الامامية الاثني عشرية أوسع المذاهب الإسلامية بعد مذهب أهل السنة والجماعة (ونقصد بهم أهل السنة مجتمعين) ولهم اليوم على وجه الأرض مراكز علمية وحوزات ثقافية وجامعات وفقهاء ومفسرون ومحدثون وموسوعات في الفقه والحديث والتفسير ويمتّد تاريخهم الى أصول عريقة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والمفسرين ، ويغطون مساحة واسعة جداً من العالم الإسلامي .

وتكثير الفرق الشيعية بهذه الصورة لا يؤدي الى تقليل قيمة عقيدة الشيعة الامامية في ولادة وغيبة الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام . وكنت أتمنى ان اذكر طائفة من الروايات الصحيحة التي رواها أصحابنا الامامية بطرق صحيحة ومتواترة عن ولادة وغيبة الإمام المهدي عجل الله فرجه ، كما وعدت من قبل غير أن النقد وصلني وأنا في السفر ولم يكن معي من مصادر الحديث ما أتمكن معه من إنجاز الوعد السابق .على ان فيما كتب علماؤنا رحم الله الماضين منهم وحفظ الباقين كالحر العاملي في إثبات الهداة و السيد صدر الدين الصدر في كتابه (المهدي) والتحليل التبريزي في كتابه عن الإمام المهدي والصافي الكلبايكاني في منتخب الأثر والشيخ علي الكوراني في موسوعة الإمام المهدي وغيرهم كفاية في هذا الباب. على أمل العودة ان شاء الله الى متابعة الموضوع .

وإنني كنت أتمنى **لكاتب المناقشات** شيئا اكثر من الموضوعية في النقد . فليس يعاب على أحد ان يحمل رأيا أو ينقد رأيا ولكن بشرط ان يلتزم بالنهج العلمي للنقد ، وذلك في موضوع خطير وحساس يخص عقيدة أمة من المسلمين واسعة الانتشار على الأرض ومعروفة.

وقد رددت على رد الآصفي ، بما يلي:

العلاقة بين الإيمان بالمهدي ورفض الشورى

سماحة العلامة الشيخ محمد مهدي الآصفي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اطلعت على ردكم العاجل وانتم في السفر على مناقشتي لكلمتكم عن (الإمام المهدي) التي ألقيتموها في أحد المؤتمرات التي عقدت مؤخرا حول هذا الموضوع. وقد لخصتم في ردكم ما سبق ان شرحتموه في كلمتكم ،ولم تأتوا بشيء جديد ولم تردوا على النقاط التي ذكرتها في مناقشتي من تعارض دعوى التواتر والإجماع على مهدوية الإمام الثاني عشر مع التاريخ الشيعي وأحاديث أهل البيت الكثيرة والحركات المهدوية الشيعية العديدة التي ظهرت في القرون الأولى . وبدلا من ان تثبتوا ولادة ابن الإمام الحسن العسكري المفترض تاريخيا انشغلتم مرة أخرى بتكرار الحديث عن النظرية الامامية الإلهية ، واستنتجتم منها صحة فرضية وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) ووعدتم أيضا ببحث الروايات التي تتحدث عن ولادته في المستقبل ، وهذا ما يدعونا الى انتظار نتائج أبحاثكم حول الأدلة التاريخية على ولادة الإمام المهدي .

وبالرغم من أنكم وصفتم تلك الأدلة التاريخية – مسبقا وبسرعة – بالصحة والتواتر ، ربما اعتمادا على المركوز في ذهنكم ، فاني أؤكد لكم مرة أخرى ان تلك الروايات التاريخية ليست سوى إشاعات سرية ضعيفة ومتناقضة لا ترقى الى مستوى خبر الآحاد الصحيح فضلا عن كونها صحيحة أو متواترة ، خاصة وانها تخالف الظاهر وإجماع المؤرخين الشيعة الذين تحدثوا عن وقوع الحيرة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري وقيام كبراء الشيعة بتعزية جعفر وتهنئته بالإمامة في البداية ، ثم تفرق الشيعة الى أربع عشرة فرقة ، وعدم معرفة علماء قم في تلك الأيام بوجود ولد للإمام العسكري وإرسالهم وفدا الى سامراء ليحقق في الموضوع ، وان عامة الشيعة الامامية بحثوا عن الولد فلم يعثروا عليه ولم يتأكدوا من وجوده ، فكيف تكون الروايات حول ولادته متواترة؟ وماذا يعني التواتر لديكم؟ وهل لديكم مصطلح جديد في معنى التواتر؟ علما بأنكم تقولون بانعدام صفة التواتر مع احتمال الكذب والوضع .

ويبدو أنكم تحاولون إضفاء صفة الصحة والتواتر على إشاعات الغلاة الغريبة والعجيبة ، في محاولة منكم للخروج من الحيرة التي لا زلتم تترددون فيها نتيجة إيمانكم بنظرية الإمامة الإلهية وضرورة وجود الإمام المعصوم المعين من قبل الله ، التي استنتجتموها من بعض الأحاديث التي وصفتموها أيضا بالصحة والتواتر ، وأوّلتموها تأويلا خاصا ، ولا تريدون ان تفسروها بشكل آخر كما فسرها بعض الشيعة الامامية (الفطحية) الذين خرجوا من الحيرة بنقل الإمامة الى جعفر بن علي الهادي.

المشكلة هي في طريقة استنتاجكم لنظريتكم الخاصة من تلك الأحاديث وفي تركيب فرضية ولادة ابن للإمام العسكري عليها ، مع انه لا تلازم بين النظرية الأولى والفرضية الثانية ، وان القول بذلك نوع من التخمين والظن والقول بلا دليل.

ان حيرتكم تتجسد في محاولتكم العثور على مصاديق خارجة لبعض الأحاديث الغامضة كحديث الاثني عشرية ، وقد قدمنا لكم عدة حلول أخرى ممكنة لم تناقشوها ولم تأخذوا بها وأصررتم على افتراض وجود ولد للإمام العسكري مع ان هذه الفرضية أسوء من تمحلات السيوطي.

ثم إنكم لم تجيبونا على السؤال عن معنى الإمامة وكيفية الارتباط بالإمام وطاعته وتوليه وهو في الغيبة، مع إنكم في كتابكم (علاقة الحركة الإسلامية بولاية الأمر) ترفضون مجرد الولاء الاسمي أو الصوري للولي الفقيه وتطالبون حزب الدعوة الإسلامية بالطاعة الحركية والولاء الحضاري والانقياد السياسي ، فكيف يمكن تحقيق هذا النوع من الطاعة للإمام الغائب الذي لا يفتي ولا يفسر ولا يأمر ولا ينهي ولا يمارس دوره القيادي؟ وكيف يمكن ان نسميه إماما؟ وقد قال الإمام الرضا في أحاديث كثيرة : ان الإمام يجب ان يكون حيا ظاهرا معروفا.

ولو كان الإمام العسكري قد ادعى ولادة ولد له وأظهره للناس لم نكن نشترط ان يأتينا بدليل على بنوة ذلك الولد له ، كما لم نسأل أحدا من الأئمة السابقين أو غيرهم عن إثبات نسب أي شخص إليهم ، بالرغم من شك بعض أهل البيت ببنوة الإمام الجواد (الذي كان أسمرا) للإمام الرضا في حياته ، وعرضه على القافة ، واكتفينا بإعلان الإمام الرضا لبنوة ابنه الجواد اليه. فكيف تريد منا ان ننسب ولدا الى الإمام العسكري وهو يعلن أمام الملأ أن لا وجود لولد لديه؟ ونقبل بالرواية السرية المتهمة والمشكوك فيها؟

نعم توجد روايات كثيرة يرويها الغلاة والضعفاء والوضاعون، ولكنها غير محققة ولا مدروسة ولا توجد فيها رواية واحدة صحيحة ، ومشكلتها الرئيسية هي انها تنسب ولدا لرجل لم يعترف بوجود هكذا ولد ، وهو أمر لو حدث مع أي شخص لرفضه بشدة ، فهل تقبل ان ينسب إليك أحد وجود ولد لك في السر في حياتك أو بعد مماتك بالرغم من إنكارك لذلك؟ وهل يجوز شرعا إلحاق هذا الولد المدعى بك ؟ وهل يجوز إعطاؤه الإرث مثلا؟

ان الشيعة الامامية لم يجمعوا على وجود الإمام الثاني عشر ماعدا الفرقة الاثني عشرية، وقد وصل القول بذلك الى طريق مسدود فتخلى الشيعة ومنذ قرون عن نظرية الإمامة وعن انتظار الإمام المفترض الغائب ، وأقاموا لهم دولا بأنفسهم على أساس الفقه والعدالة وليس العصمة أو النص .

ومع ان الكثرة والانتشار ليست مقياسا للحق والصواب[٢٢٨]، وإلا فان المسيحيين وأهل السنة أكثر من الشيعة ، فنحن لا نحاول التهجم على أية مجموعة بشرية مهما كانت صغيرة ، وانما نحاول مناقشة فرضية ظنية اجتهادية قال بها بعض المتكلمين قبل ألف عام وسببت للشيعة والمسلمين أضرارا كثيرة ، ولا تزال تعقد حياتهم الاجتماعية وتحول دون تطور نظامهم السياسي.

ومن هنا أطالبكم ببذل المزيد من الوقت والجهد لمراجعة تلك الفرضية بدقة والتأكد من حقيقتها ، واعتقد انها تستحق ان توقفوا من أجلها كل أعمالكم الثقافية ونشاطاتكم التنظيمية والسياسية لكي تخرجوا بنتيجة واضحة وأكيدة ، وذلك لآثارها الكبيرة على مسيرتكم الشخصية ومسيرة الحزب الرائد حزب الدعوة الإسلامية ومسيرة الشعب العراقي والأمة الإسلامية...

فضيلة الشيخ الآصفي

لقد بذلتم جهودا كبيرة في مختلف المجالات الفقهية والفكرية والسياسية والاجتماعية .. وتقفون اليوم أمام قضية جذرية ترتبط بموضوع الشورى وحق الأمة في اختيار أئمتها وممثليها في مجالس الشورى ، وتهم العلاقات الدولية والداخلية بين المسلمين ، وانتم مدعوون من موقع المسؤولية الى دراسة موضوع وجود الإمام الثاني عشر الغائب ، والقيام بثورة ثقافية تصفي التراث من الخرافات والأساطير والفرضيات الوهمية والنظريات البشرية الدخيلة ، إذ لا يمكن من دون ذلك، الانطلاق بقوة وثبات لبناء الحضارة الإسلامية من جديد.

وإذا كنا مطالبين بالعودة الى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة و أحاديث أهل البيت الصحيحة ، فانه ليس من الجائز التشبث بكل ما هو موروث من عصور الانحطاط، أو التعصب لعقائد الآباء والأجداد ، فان هدفنا هو البحث عن الحق والحقيقة والتمسك بما هو ثابت وأكيد ، ومراجعة النظريات التي أضرت بوحدة المسلمين ودمرت فكرهم السياسي ودفعتهم الى الجمود والتخلف والانتظار وألقت بهم بين براثن الاستبداد.

احمد الكاتب

لندن ٥ شوال ١٤٢٠ المصادف ٢٠٠٠/١/١٢

---

[٢٢٨] – وقد قال الشيخ المفيد:"ما روي من خبر الواحد... ولو رواه ألف إنسان وألف ألف لما جاز أنّ يجعل ظاهره حجة في دفع الضرورات وارتكاب الجهالات بدفع المشاهدات". المفيد، الفصول المختارة، ص ٢٤٩.

١٨- مع الشيخ المنتظري في كتابه "موعود الأديان":

المنتظري يعاني من الاستبداد ويشيد قواعده!

للثورة الإيرانية بعدان، بعد سياسي تحقق بإسقاط الشاه، وبعد ثقافي تمثل بالثورة على الفكر الإمامي الإثني عشري القديم الذي كان يكبل شيعة إيران ويمنعهم من إقامة حكومة إسلامية في عصر غيبة الإمام الثاني عشر (المهدي المنتظر)، والذي كان يدعو الشيعة الى الصبر وانتظار "الإمام الغائب، المعصوم والمنصوص عليه من الله" . ولكن فكر (ولاية الفقيه) تحرر من عقيدة الانتظار وشرط العصمة والنص، وأجاز للشيعة إقامة الدولة تحت قيادة الفقيه العادل (غير المعصوم وغير المنصوص عليه من الله). وكانت هذه الخطوة ثورة فكرية بكل معنى الكلمة، وكان من المتوقع أن تمتد بآثارها الى أبعد من إيران لترمم العلاقات الشيعية السنية المتدهورة تاريخيا، وتقيم نظاما ديموقراطيا مثاليا في إيران، ولكنها مع الأسف الشديد توقفت في منتصف الطريق فانتكست على صعيدين:

الأول: الصعيد الداخلي، حيث انتكست العملية الديموقراطية بهيمنة المرشد الأعلى على مجلس الشورى ورئاسة الجمهورية والمجتمع بصورة عامة ، دون أن يسمح لأحد بانتقاده أو محاسبته أو تغييره.

الثاني: الصعيد الخارجي، حيث تقمصت الثورة الإيرانية ثوب الطائفية ولم تستطع تحقيق الوحدة الإسلامية، بالرغم من سعيها وطموحها نحو ذلك. وقد سددت الثورة الإيرانية ضربة قاصمة للجماهير الإسلامية (السنية) التي التفت حولها في البداية، بسنها قانونا دستوريا يميز بين السنة والشيعة ويضع السنة في إيران في الدرجة الثانية، ويشترط على رئيس الجمهورية أن يكون ملتزما بالمذهب الشيعي الإمامي الإثني عشري، ومدافعا عنه.

وبالرغم من أن إيران في ظل الثورة كانت قد تحولت جذريا نحو الفكر السياسي الإسلامي العام (أو السني) القائل بالشورى، وتخلت عن الفكر الإمامي الاثني عشري، وكان يمكن أن تحظى بتعاطف والتفاف الجماهير الإسلامية (السنية) إلا انها بسنها لذلك القانون المميز دفعت السنة داخل إيران وخارجها عنها.

وهناك بالطبع رابط بين الموضوعين يتمثل بالاقتصار على نقد آثار فكر الانتظار، وعدم نقد الفكر الإمامي من الجذور. فقد كان ثمة في إيران عشية الثورة، شعور بوجود أزمة في الفكر الإمامي تحول دون التقدم في عملية الثورة السياسية. وهذا ما دفع الشيخ حسين علي المنتظري الى محاولة تجاوز الفكر الإمامي والتقرب من الفكر السني والخروج بنظرية ثالثة جديدة.

وحسبما يقول الشيخ المنتظري في مذكراته فانه طرح على الإمام الخميني في بداية الستينات فكرة الخط الثالث بين نظرية الشيعة في النص ونظرية السنة في الشورى ، وذلك بالجمع بين النظريتين والالتزام بالنص في زمان وجود الأئمة المعصومين المنصوص عليهم من الله والعمل بالشورى في حالة عدم وجودهم .[229] ولكن الإمام الخميني أصر على ضرورة الانتظار وحرمة إقامة الدولة في (عصر الغيبة) أو إقامتها على أساس الشورى، وأكد على ان المذهب الشيعي يرى ضرورة كون الإمام معصوما ومنصوبا (من الله) وقال له:ان المسؤولية تقع على عاتق الناس في زمان الغيبة، ويجب علينا إعداد الظروف المناسبة لظهور الإمام الغائب.

وعندما قال له المنتظري: هل يعني ذلك ان يعيش الناس في (عصر الغيبة) في هرج ومرج؟ قال الإمام الخميني: " لقد أتم الله النعمة ، وهذه مسؤولية الناس الذين يجب عليهم توفير الشروط المناسبة لظهور الإمام (صاحب الزمان) إذ ان الإمام حسب رأي الشيعة يجب ان يكون معصوما ومنصوبا فقط ".[230]

كان هذا الحوار في بداية الستينات، أي قبل حوالي عشر سنوات من تبني الخميني لنظرية ولاية الفقيه، التي أعلنها في النجف سنة ١٩٦٩ قبل عشر سنوات من تفجر الثورة في إيران.

وكان معظم فقهاء الشيعة في ذلك الوقت يحرمون إقامة الدولة في (عصر الغيبة) وظل مرجع كبير كالسيد الخوانساري (توفي عام ١٤٠٥ هجرية / ١٩٨٥م) يصر على ضرورة انتظار الإمام الغائب (محمد بن الحسن العسكري) وعدم جواز تطبيق الحدود الشرعية ، أو التدخل في الشؤون السياسية، حتى بعد انتصار الثورة بسنوات.

وقد بدأت ملامح الثورة الفكرية تتبلور في إيران على يدي الشيخ المنتظري الذي بادر في وقت متقدم بإحياء صلاة الجمعة التي كانت معطلة عند غالبية الشيعة الامامية الاثني عشرية في (عصر غيبة الإمام المهدي (لعدم توفر شرط الأذن الخاص بها من الإمام) حيث بدأ الشيخ بإقامتها في مدينة (نجف آباد) قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران.

ونظراً لجرأة الشيخ المنتظري في نقد كثير من الظواهر السلبية في الثقافة الشيعية، فقد اتهمه المحافظون بالوهابية والعمل على هدم التشيع وقبض الأموال من المملكة العربية السعودية، و ذهب أحد الخطباء في قم الى تحديد رقم بئر النفط التي زعم ان المنتظري يأخذ عوائدها من السعودية! [231]

[229] - (ص ١٠ ملف رقم ٤٨)

[230] - (ص ٣٥/٢٩)

[231] - (ص ١٧ من ملف رقم ٣١ من مذكرات الشيخ المنتظري)

وقد فرض الفكر الثوري الإيراني نفسه في نهاية المطاف، واستطاع إقامة نظام سياسي يقوم على انتخاب الإمام ورئيس الجمهورية ونواب مجلس الشورى . وكان يمكن لهذا النظام أن يشكل ملتقى لجميع المسلمين بغض النظر عن هوياتهم الطائفية ، ولم تكن ثمة حاجة ماسة لتحديد هوية الدولة ورئيس الجمهورية ، الطائفية : "الشيعية الامامية الاثني عشرية" إذ لا أثر لتلك الهوية في السياسة الداخلية أو الخارجية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . بل انها متناقضة في الحقيقة مع واقع النظام الجديد، الذي يقوم على الشورى ويكتفي بشرط الفقه والعدالة، بدلا من العصمة والنص. ولذلك فقد رفض المجلس التأسيسي (الخبراء) الذي سن الدستور، إضافة الهوية الطائفية الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أو اشتراط التزام رئيس الجمهورية بالتشيع الإثني عشري، كما رفض الاعتراف بولاية الفقيه، أو إعطاء الإمام صلاحيات واسعة تسمح له بالهيمنة على النظام الديموقراطي، في عمليات التصويت الأولى على بنود الدستور المقترح، ولكن الشيخ المنتظري الذي كان يرأس (مجلس الخبراء) التأسيسي لعب دورا كبيرا في إقرار بندين مهمين كان لهما الأثر السلبي على مسيرة الثورة، ودفعها للتوقف في منتصف الطريق. فقد كشف الشيخ المنتظري نفسه في مذكراته التي نشرها قبل خمس سنوات عن دوره في تثبيت الأصل الثاني عشر ، والأصل الخامس عشر بعد المائة في الدستور ، اللذين ينصان على هوية الدولة الإيرانية ورئيس الجمهورية: (الشيعية الاثني عشرية) وذلك بعد فشل المؤيدين في الحصول على أغلبية أعضاء مجلس الخبراء ، وإصرار الشيخ المنتظري على تمرير ذينك الأصلين في عملية تصويت أخرى.[٢٣٢] وذلك انطلاقا من كون المذهب الشيعي مذهب غالبية الشعب الإيراني ، وكون الدستور الإيراني السابق الموضوع منذ مائة عام ، يتضمن بندا صريحا بذلك ، وتحت ضغط مراجع الدين في قم كالسيد الكلبايكاني والشريعتمداري والشيخ مرتضى الحائري. وفي الحقيقة لم يقدم ذلك الشرط من واقع إيران شيئا ولم يؤخر شيئا، سوى أنه ألب عليها السنة في الداخل والخارج، وفصلهم نفسيا عنها.

وقد أحس الشيخ المنتظري بعد حين بخطئه هذا فوعد زعماء أهل السنة المحتجين على شرط الهوية الشيعية في الرئيس ، بمراجعة هذا الأمر في أي تعديل دستوري قادم، حسبما يقول في مذكراته.[٢٣٣] ولكن هذا الوعد لم يتحقق حتى الآن، رغم تعديل الدستور سنة ١٩٨٩

وإذا كان شرط الهوية الشيعية في الرئيس الإيراني، قد عكر علاقات إيران الخارجية مع أهل السنة، كما أثر على علاقاتها معهم في داخل إيران (يبلغ تعدادهم حوالي ستة ملايين نسمة) فان القرار الآخر الذي اتخذه رئيس مجلس الخبراء الشيخ حسين علي المنتظري، وهو منح مسئولية قيادة القوات المسلحة الإيرانية الى الإمام (الولي الفقيه) في الدستور الإيراني، بعد فشل التصويت عليه في مرة سابقة داخل مجلس

---

[٢٣٢] - (ص ٢٦ من ملف رقم ٣٥)

[٢٣٣] - (ص ٥٥ ملف رقم ٦٠)

الخبراء، لعب دورا كبيرا في نقض النظام الديموقراطي الذي أقامته الثورة الإيرانية، وذلك بالسماح للفقيه الولي بالهيمنة على مجلس الشورى ورئاسة الجمهورية والمجتمع الإيراني بصورة عامة، وبناء ديكتاتورية دينية باسم (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي الغائب).

وكما قلنا في البداية، كانت هذه خطوة سلبية وانتكاسة خطيرة في مسيرة الثورة، وقد عانى الشيخ المنتظري نفسه منها ، وذهب ضحيتها، فبعد أن كان منتخبا من مجلس الخبراء ليكون خليفة الإمام الخميني، إذا به يجبر على الاستقالة لمجرد قيامه بنقد بعض تصرفات الإمام ، ويمنع حتى من التعبير عن وجهة نظره في وسائل الإعلام الإيرانية، وتفرض عليه الإقامة الجبرية والعزلة عن الناس لسنوات طويلة.

ومع ان نظرية الشيخ المنتظري حول (ولاية الفقيه) كانت تختلف قليلا عن نظرية الإمام الخميني، إلا أن إيمان المنتظري بها ودفاعه عنها صبّا في مصلحة الأخير.

الاختلاف الرئيسي بين النظريتين كان يدور حول مصدر شرعية نظام ولاية الفقيه، هل هو الله؟ أم الشعب؟ ففي حين كان الإمام الخميني يعتقد بأن مصدر الشرعية ينبع من توكيل الإمام المهدي للفقهاء ليكونوا حكاما على الناس، حسبما ورد في "التوقيع" المروي عنه والذي يقول فيه: "وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وأنا حجة الله" . وكذلك من "مقبولة" عمر بن حتظلة ، والتي يقول فيها الإمام الصادق:" إني قد جعلته عليكم حاكما". مما سمح للإمام الخميني باعتبار ولاية الفقهاء على الناس مجعولة من قبل الله كولاية الرسول والأئمة من أهل البيت ، وانها ولاية دينية إلهية .

وقد ترتب على ذلك اعتقاد الخميني بعدم حاجة الفقيه إلى اخذ رضا الأمة في أية مسألة ، وأن له الحق ان يعمل بما يتوصل إليه في اجتهاده ، وعلى الأمة ان تطيعه بلا مناقشة أو تردد ، وهو ما يمنحه صلاحيات مطلقة أخرى ، ويجيز له و لأي فقيه ان يستولي على السلطة بالقوة أو الانقلاب العسكري أو يحتكرها بعد ذلك ويصادر الحريات والحقوق العامة ويلغي الأحزاب ويعطل مجلس الشورى ، أو يصدر قوانين جديدة تتعارض مع الدستور أو الشرع ، كما اصدر الإمام الخميني قانون (المحاكم الخاصة لرجال الدين) والمنافية للمساواة الإسلامية والقوانين الوضعية ، والتي تحكم بما تشاء على من تشاء كيفما تشاء .

ولكن الشيخ المنتظري ناقش الإمام الخميني في دلالة مقبولة عمر بن حنظلة والأحاديث الأخرى على النصب والجعل والتعيين ، وقال انها تدل على الانتخاب ولا يصح الاستدلال بها لإثبات الولاية المطلقة بالنصب .

ورغم صوابية منطق الشيخ المنتظري ، المدعوم من قبل كبار المحققين الشيعة، في رفض نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي، إلا انه هزم في معركة (ولاية الفقيه) لأنه توقف في نقدها في منتصف

الطريق، ولم يقم بنقد نظرية الإمامة والاثني عشرية من الجذور، ولم يبحث مسألة وجود الإمام المهدي الغائب بدقة. وكما قلت سابقا، فقد كانت نظرية ولاية الفقيه بنفسها ثورة على الفكر الإمامي الاثني عشري، لأنها كانت تتخلى عن شرط العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية في الإمام، وترفض نظرية انتظار الإمام الغائب، ولكن الشيخ المنتظري لم يبحث في أصل نظرية الإمامة ووجود الإمام المهدي.

ولكي لا نظلم الشيخ المنتظري، يجب أن نعترف بشجاعته الفكرية، وقيامه بخطوات جريئة في نقد كثير من المظاهر السلبية في التراث الشيعي. فهو ينقل عن أستاذه المرجع الديني السيد حسين البروجردي (توفي سنة ١٩٦٠) دعوته الى التحقيق في الكتب الروائية ، والتركيز على علم الرجال والحديث وتصفية الأخبار الدخيلة ، والانفتاح على مجاميع أهل السنة الروائية ، ورفض الكتب الشيعية الضعيفة غير المسندة.[٢٣٤] وينقل عنه أيضا، قوله بعدم جواز الخضوع لهيبة العلماء السابقين الى درجة الامتناع عن ممارسة التفكير .[٢٣٥]

وقد دخل الشيخ المنتظري في حوار مع أستاذ آخر له في الحوزة العلمية (هو السيد مهدي الحجازي) حول صحة رواية معينة ، قال الأستاذ : ان العلامة المجلسي يعتبرها (رواية معتبرة) قال الشيخ المنتظري: ان اعتبار أحد العلماء لرواية معينة بأنها صحيحة ، لا يشكل حجة شرعية لنا ، إذ يجب ان نتحقق من الصحة بأنفسنا ونرى فيما إذا كانت معاييره للتصحيح متطابقة مع معاييرنا ، ولذا فان تصحيح المجلسي لتلك الرواية لا يكفي ، وان علينا ان نتحقق بأنفسنا.[٢٣٦] هذه العقلية الاجتهادية المنفتحة دفعت الشيخ المنتظري الى مراجعة كثير من الأمور التاريخية ، والنظر في التراث الروائي الضخم المشحون بالأحاديث الضعيفة الموضوعة ، والتركيز على القرآن الكريم ونهج البلاغة . مما كان يؤهله لإحداث ثورة ثقافية كبرى في التراث الشيعي تتجاوز الخلاف الطائفي الموروث والمزمن .

وكان المنتظري قد انتقد خلال السنوات الماضية بعض الجوانب التطبيقية السيئة لنظرية ولاية الفقيه ، ولكنه لم يتطرق الى بحث جذورها العقائدية ، وخاصة لجهة ارتكازها على نظرية الإمامة ووجود الإمام الثاني عشر الغائب) محمد بن الحسن العسكري) الذي يعطي الفقهاء (النواب العامين) هالة قدسية وصلاحيات واسعة تخل بالتوازن الضروري المطلوب بين الأمة والإمام.

---

٢٣٤ - (ص ٨ و٩ و١٠ و١١ من ملف رقم ٣٠ من مذكراته)

٢٣٥ - (ص ١٣ملف١٧)

٢٣٦ - (ص ١٣/١٧)

ان الحرص على تطور النظام الإسلامي وصون التجربة الرائدة يقتضيان فتح الحوار بحرية مطلقة حول جميع القضايا الفكرية والعقائدية السنية والشيعية ، وتذويب الرواسب التاريخية ، من أجل تحقيق درجة أعلى من الوحدة والمزيد من الحرية لجميع أبناء الأمة الإسلامية. لا سيما وان التطورات السياسية المتلاحقة في إيران بعد فشل الحركة الإصلاحية وسعيها للتحرر من حكم رجال الدين، تقتضي مواصلة الثورة الثقافية وترسيخ عملية الاجتهاد والفرز بين الروايات الصحيحة والموضوعة. وهذا ما دفع عددا من الإيرانيين للمطالبة من الشيخ المنتظري بإعادة النظر في نظرية الإمامة وبحث فرضية وجود الإمام الثاني عشر "محمد بن الحسن العسكري" المهدي المنتظر الغائب. ولكنه لم يجد الظروف المناسبة ، أو الوقت الكافي، أو القدرة الصحية والذهنية الكافية لبحث ذلك الموضوع، فكتب ردا سريعا ، تحت عنوان (موعود الأديان) كرر فيه النظرية الشيعية الاثني عشرية التقليدية، وقال :"ان موضوع المهدي الموعود من أهم المواضيع والأبحاث التي طرحت لدى المسلمين في القرون الأولى، منذ عهد الرسول الأعظم والأئمة المعصومين.وأكدت عليه الأديان المختلفة. وتوجد عليه أدلة نقلية وعقلية. وقد جاءتني رسالة عبر الإيميل تنكر وجود الإمام المهدي (إمام العصر) وغيبته التي تعتبر من أصول المذهب الشيعي". وأشار المنتظري في المقدمة الى أن كتابه " لا يعبر عن دراسة متكاملة حول الإمام المهدي، وذلك لأن هذا الموضوع يحتاج الى تأليف كتب مؤلفة".

كتاب "موعود الأديان"

وفي الوقت الذي كنا ننتظر من الشيخ حسين علي المنتظري، أن يقوم ببحث موضوع (المهدي) باعتباره واحدا من أكبر فقهاء إيران، وأحد قادة الثورة الإيرانية والمهتمين بتذليل العقبات الفكرية أمام تقدم الثورة ومسيرتها الديموقراطية. خاصة وأنه يعتبر موضوع (المهدي) أصلا من أصول المذهب الشيعي، ولكن كتابه الذي جاء في أكثر من أربعمائة صفحة خلا من أي بحث جدي حول الموضوع.

وقد اعترف فيه بسرية الحمل والولادة للإمام المهدي المفترض، وقال:" ان الظروف السياسية كانت تقتضي إخفاء حمل وولادة الإمام المهدي، حتى عن العلويين والهاشميين، خوفا من تسرب الخبر الى العباسيين".[٢٣٧] و "ان الإمام العسكري لم يكن يطمئن الى أحد سوى الخاصة، حتى يطلعهم على ولادة ابنه".[٢٣٨] وأضاف: "ان سبب عدم ذكر المهدي في وصية الإمام الحسن العسكري، هو الشعور

---

[٢٣٧] - (المنتظري، موعود الأديان، ص ٢٩٤)

[٢٣٨] - (المصدر، ص ٣٠٢)

بالخوف والخطر على حياة ذلك الإمام. لأن العسكري كان يخضع لمراقبة شديدة عند وفاته. ولذلك لم يذكر اسم ابنه في الوصية".[٢٣٩]

وبعد كل هذه السرية والغموض في حياة الإمام العسكري ، وعدم اعترافه بوجود أي ولد له في حياته، أو عدم ظهور أي ولد له عند وفاته، حسبما يقول جميع مؤرخي الشيعة، فان الشيخ المنتظري يدعي ثبوت وجود ولد للإمام العسكري يزعم أنه ولد في السر، وانه المهدي المنتظر، وانه حي الى اليوم.[٢٤٠] ثم يعود فيناقض نفسه ليقول ان ذلك الولد المستور ظهر ليصلي على جنازة أبيه أمام الناس.[٢٤١]

ومن المعروف ان هذه هي عقيدة الشيعة الاثني عشرية، وهي تقوم على افتراض وجود الولد للإمام العسكري ، لكي تستمر الإمامة فيه، دون أن تقدم أدلة تاريخية علمية على ولادته ووجوده، ولكنها تتشبث بنظريات واهية و افتراضات فلسفية، وأحاديث ضعيفة لا تصمد أمام البحث العلمي. وبدلا من أن يقوم الشيخ المنتظري ببحث تلك "الأدلة والبراهين" التي يقدمها أصحاب النظرية الاثني عشرية، والتي أوقعت الشيعة في أزمة سياسية أكثر من ألف عام، حتى جاءت نظرية (ولاية الفقيه) فأنقذتهم منها. والتي لا تزال تعرقل المسيرة الديموقراطية للشعب الإيراني.. بدلا من ذلك فان الشيخ المنتظري لا يملك سوى أن يكرر دعاوى الفرقة الاثني عشرية دون تمحيص أو مناقشة لسند أية رواية.

انه يقول في البداية:" لا يوجد شك حول أصل وجود إمام العصر (عج) حتى نحتاج الى إثباته عن طريق النواب الأربعة. فبالإضافة الى أن الموضوع يثبت عن طريق الأدلة التي تؤكد ضرورة الإمامة في جميع العصور والأزمان، فانه يثبت أيضا عن طريق الأخبار المتواترة الواردة عن النبي الأكرم (ص) والأئمة المعصومين، والمروية عن طريق الفريقين (السنة والشيعة). وهناك أكثر من ثلاثة آلاف حديث حول الإمام المهدي، بحيث تفيد التواتر الإجمالي، وتوجب القطع واليقين. وهي تتحدث عن المهدي وانه ابن الإمام الحسين، وله غيبة ويعمر طويلا، ثم يظهر ويملأ الأرض قسطا وعدلا بعد أن تملأ ظلما وجورا.

---

[٢٣٩] - (ص ١٥٢)

[٢٤٠] - (ص ٣٠٢)

[٢٤١] - (ص ١٥٢)

ونستطيع إثبات وجود المهدي بالأدلة العقلية والنقلية، والأحاديث المتواترة منذ زمان النبي الأكرم، التي تورث العلم واليقين. وبناء على ذلك فان وجود الإمام المهدي ليست فرضية قائمة على القمع والإرهاب، بل قائمة على العقل السليم والنقل الثابت".[٢٤٢]

ويشرح ذلك بمزيد من التفصيل فيقول:"هناك روايات متعددة تشكل محل اتفاق بين الشيعة والسنة، وبتعابير مختلفة، تدل على أن خلفاء الرسول أو أئمة المسلمين، أو نقباء الرسول هم اثنا عشر. وحسب هذه الروايات فان المهدي هو أحدهم، وآخرهم. وان جملة "لا يزال هذا الدين" أو "ما دام هذا الدين قائما" الواردة في بعض الأحاديث تدل بصراحة على وجود خليفة للرسول ما دامت الأمة الإسلامية أو الدين الإسلامي قائما. وبما أن الأئمة الأحد عشر قد استشهدوا بصورة مؤكدة فلا بد أن يكون خليفة الرسول الثاني عشر حيا، وغائبا. وهو الإمام المهدي الموعود.

وإذا قال الكاتب بأن المهدي الموعود لم يولد بعد، وبعدما يولد سيكون خليفة رسول الله، فان ذلك يتناقض مع حديث "من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهلية" المروي عن طريق السنة والشيعة. وان هذا المعنى يستفاد من جملة "لن يفترقا حتى يردا علي الحوض" الواردة في حديث الثقلين المتواتر، والذي يقبل به أهل السنة، وذلك لأن مفهوم عدم افتراق العترة عن القرآن يقتضي وجود العترة ما دام القرآن موجودا، وان المهدي الموعود هو مصداق العترة اليوم".

ويتابع الشيخ المنتظري قائلا:"ان من جملة الشواهد التاريخية على صحة الأخبار حول كون المهدي ابن الإمام الحسن العسكري، هو انتظار خروجه في أيام الأئمة المعاصرين للأمويين والعباسيين، وتشدد المعتمد العباسي في البحث عن ولد الإمام العسكري، حيث قام بسؤال القوابل وفتش دار الإمام العسكري و دور الهاشميين بحثا عنه. يقول الصدوق: ان جارية للإمام العسكري ظلت تحت المراقبة لمدة سنتين حتى اطمأن المعتمد من عدم حملها.[٢٤٣] وإذا كان المعتمد يعتقد بأن تلك الأخبار (التي تتحدث عن ظهور المهدي) كاذبة ومختلقة فلماذا يخاف من وجود ولد للإمام العسكري بهذه الصورة؟

وبناء على ذلك فان الإمام المهدي هو ابن الإمام الحسن العسكري. ومن صلب الإمام الحسين ، وان اسمه حتما "محمد بن الحسن العسكري" وليس "محمد بن عبد الله".

---

[٢٤٢] -(ص ٤٢٥)

[٢٤٣] -(كمال الدين و تمام النعمة، الشيخ الصدوق، ج١، ص ٤٣)

وإذا رفض الكاتب وأشباهه في الفكر، تصديق ذلك، فإما أن يرفض تلك الروايات الصحيحة، وهذا يؤدي الى رفض أحاديث النبي. ومن البديهي أنه لا يقول بذلك. وإما انه يشكك بتلك الروايات وبصحتها، وهذا ما لا يمكن لأن تلك الروايات كثيرة ومتواترة، وقد اعترف بها كبار علم الحديث. ورفضها نوع من العناد. وإما أن يقول بأن الإمام العسكري حي لم يمت، وهو غائب حتى يلد الإمام المهدي. وهذا ما لا يقول به أحد لأنه يتناقض مع وفاة الإمام العسكري سنة ٢٦٠ وإما أن يقول بوفاة الإمام العسكري، وان الله سوف يحيه ويرزقه ولدا هو المهدي، أو يعتقد بأن المهدي ابن الإمام العسكري، وانه قد ولد، ثم مات. وهذا يتناقض مع حديث "من مات و لم يعرف إمام زمانه ..." الذي يرويه السنة أيضا. ويخالف إجماع الشيعة والسنة. إذن فلا طريق سوى الاعتراف بحياة وغيبة الإمام المهدي".[٢٤٤]

ان هذا هو كل ما يقدمه الشيخ المنتظري في معرض إثبات وجود الإمام الثاني عشر "محمد بن الحسن العسكري" في منتصف القرن الثالث الهجري وبقائه حيا الى اليوم، والى أن يظهر في المستقبل. ولو أمعنا النظر في "الأدلة النقلية والعقلية" التي قدمها لوجدناها مجرد افتراضات واستنتاجات تقوم على رؤى ومفاهيم وتأويلات مستنبطة من بعض الأحاديث الضعيفة، التي يدعي تواترها، مثل حديث "الاثني عشر خليفة" أو " من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية" وذلك طبعا بعد تفسيرها بالإمام المعصوم، وإلا فانها لا تنتج بالضرورة دليلا على ولادة ولد للإمام العسكري، ولا تقول بأنه سوف يغيب ويكون المهدي المنتظر. وقد حاول في البداية الاستشهاد بفكرة (المهدي الموعود) الواردة في الأديان السابقة، أو الواردة في بعض الأحاديث المنسوبة الى النبي الأكرم محمد (ص) والتي تتحدث عن المهدي بصورة عامة ، ولا تحدد هويته بالضبط، ثم طبق تلك الأحاديث والمفاهيم العامة على الشخص المزعوم محل الجدال.

وعندما يعجز الشيخ المنتظري عن إثبات وجود "ابن الحسن العسكري" عبر الطرق العلمية التاريخية، التي لا يتطرق اليها أبدا، يحاول أن يعضد كلامه بالاستشهاد بأقوال بعض الصوفية والحشوية من أبناء أهل السنة، الذين وافقوا الشيعة الاثني عشرية في عقيدتهم حول المهدي، دون أن يبحث في أقوالهم، أو يحقق في معتمدهم، أو يلاحظ الفارق الزمني بينهم وبين زمن الإمام العسكري، لا سيما وانهم ينسبون ولداً لرجل لم يدعه في حياته ولا عند مماته، ويقال أنه أخفاه وكتمه حتى عن أقرب المقربين اليه من الهاشميين والعلويين وأهل البيت، كما يقول الشيخ المنتظري نفسه. فيقول: "يتحدث كثير من علماء السنة عن ولادة الإمام المهدي وكونه ولد الإمام العسكري، وانه حي وينتظر الإذن الإلهي بالظهور، كما

---

[٢٤٤] - (المنتظري، موعود الأديان، ص ١٢٦)

يعتقد الشيعة. وتجدون أسماء كثير من أولئك العلماء في كتاب "منتخب الأثر" وكذلك "من هو المهدي" ويمكنكم مراجعتها". ولا يكتفي المنتظري بذلك بل يقول:" ان التوراة تتحدث عن الأئمة الاثني عشر "اثنا عشر رئيسا من ولد إسماعيل" وهو ما لا ينطبق إلا على الأئمة الاثني عشر".[٢٤٥]

وبغض النظر عن صحة هذا النص ، ونسبته الى الله تعالى، أو انطباقه على الأئمة الاثني عشر المعروفين لدى الشيعة الاثني عشرية، وعدم شموله للنبي الأكرم محمد (ص) فان الشيخ المنتظري يفسره كما يشاء بدون دليل، ليفترض من خلاله ولادة الإمام الثاني عشر، في حين كان يجب عليه أن يثبت ولادة ووجود ابن الحسن العسكري قبل أن يضع اسمه في قائمة الاثني عشر. علما بأن هذه القائمة وحتى الفكرة الاثني عشرية لم تظهر عند الشيعة الامامية في القرنين الثاني والثالث، وانما تبلورت في القرن الرابع الهجري، ثم أخذ أقطاب المذهب بتأليف الأحاديث حولها، وبمحاولة الاستشهاد على صحتها بكل ما تيسر لديهم، ومقارنتها بكل ورد في التاريخ من رقم اثني عشر، حتى وان كان عدد أسباط اليهود الذين آمنوا بموسى، والذين لم يكونوا سوى اثنتي عشرة قبيلة.

ومن الغريب ان الشيخ المنتظري المعروف بتحقيقه ومستواه العلمي العالي، وخاصة في "دراساته عن ولاية الفقيه" يتناول هنا قضية وجود الإمام الثاني عشر، بسطحية وسرعة واختصار، وبصورة مخلة جدا لا يصح اتباعها لدى بحث مسألة جزئية فكيف لدى بحث أصل من أصول المذهب مثل موضوع وجود المهدي المنتظر.

وعلى أي حال فان عملية إثبات وجود الإمام الثاني عشر، التي يقوم بها الشيخ المنتظري كبقية مشايخ الفرقة الاثني عشرية، لا تنتج وجود إنسان في الخارج فضلا عن أن يكون إماما أو مهديا، ولكنها تشكل فقط قناعة في أذهان الناس (الشيعة الامامية الاثني عشرية) وتؤدي الى عرقلة تفاعلهم مع الحياة، وذلك برفع المسئولية الشرعية عنهم في الثورة وإقامة الدولة، التي يعتقدون ان المسئول الوحيد عن إقامتها هو "الإمام المعصوم المعين من قبل الله محمد بن الحسن العسكري" أو (المهدي المنتظر الغائب) وقد عانى الشيخ المنتظري نفسه من هذه المعضلة حتى مع الإمام الخميني في بداية الستينات، عندما طرح عليه مسألة الخط الثالث، حسبما قال الشيخ في مذكراته، التي نقلناها في بداية هذا المقال ، حيث قال له الإمام الخميني :" ان المذهب الشيعي يرى ضرورة كون الإمام معصوما ومنصوبا (من الله) وان المسؤولية تقع على عاتق الناس في زمان الغيبة، ويجب علينا إعداد الظروف المناسبة لظهور الإمام الغائب." وعندما قال له المنتظري: هل يعني ذلك ان يعيش الناس في (عصر الغيبة) في هرج ومرج؟ قال

[٢٤٥] - (ص ٢٥٧)

الإمام الخميني: " لقد أتم الله النعمة ، وهذه مسؤولية الناس الذين يجب عليهم توفير الشروط المناسبة لظهور الإمام (صاحب الزمان) إذ ان الإمام حسب رأي الشيعة يجب ان يكون معصوما ومنصوبا فقط ".[٢٤٦]

ولكن الشيخ المنتظري يتغافل عن هذه الأزمة الفكرية الملازمة للاعتقاد بوجود الإمام المعصوم الغائب، ويقول:"لا يعتقد أي عالم شيعي بتعطيل الأحكام في عصر الغيبة، وكل ما يوجد هو ان بعض علماء الشيعة يربطون تنفيذ بعض الأحكام مثل الحدود بالحكومة والقدرة على تنفيذها، وما لم توجد القدرة فلا يجب تنفيذها". وذلك خوفا من اتخاذ هذا الأمر دليلا على عدم ولادة المهدي. ثم يتراجع فيقول:" لا انفي وجود الفهم الخاطئ للغيبة عند البعض، من الذين يربطون تنفيذ كثير من الأمور السياسية كالثورة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالإمام المهدي".[٢٤٧]

وإذا لم يكن الموقف السلبي من الثورة وإقامة الدولة في عصر الغيبة، بحد ذاته دليلا على عدم الولادة، فانه يشكل مظهرا من مظاهر الأزمة الناتجة عن القول بفرضية وهمية هي "وجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري". وان أحد مظاهرها اليوم، حتى بعد إقامة الدولة، ادعاء حكام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بكونهم نوابا عامين عن الإمام الغائب، واستمداد شرعيتهم الدستورية منه ، ثم من الله، وليس من الشعب، مما يدفعهم للتعالي عليه والاستهانة بإرادته، والهيمنة على ممثليه، وعرقلة المسيرة الديموقراطية برمتها.

ولو أمعن الشيخ المنتظري قليلا بالخطوات الثورية التي أنجزتها نظرية ولاية الفقيه، بعد الانفكاك عن شروط الإمامة المثالية من العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية، وعدم انتظار الإمام المعصوم المعين من قبل الله ليقود الثورة ويقيم الدولة، والاكتفاء بشرط الفقاهة والعدالة، لأدرك أن الثورة لا تكتمل، وان الشعب الإيراني لن يأخذ حقوقه الديموقراطية كاملة، إلا بعد التحرر من الإيمان بأسطورة (الإمام الغائب) التي لا يوجد عليها أي دليل شرعي، ولا أي دليل تاريخي قاطع.

---

٢٤٦ - (مذكرات المنتظري ، ص ٢٩ ملف٣٥)

٢٤٧ - (المنتظري، موعود الأديان، ص٣٣٣)

١٩- مع الدكتور محمد التيجاني السماوي:

ما هو مذهب أهل البيت؟

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأستاذ الكريم الدكتور محمد التيجاني السماوي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ودمتم في خدمة الاسلام والمسلمين

اما بعد فانه مما يسر المرء ان يهتدي انسان الى خط أهل البيت (ع) ويقتدي بسيرتهم.

واعتقد ان تجربتك في البحث عن الحقيقة والتفتيش عن مذهب أهل البيت تحمل في طياتها علائم الشجاعة والايمان والإخلاص والصبر والتضحية ، إذ ليس من اليسير ان يقول المرء كلمة الحق (او ما يعتقده الحق) في وجه المجتمعات المتعصبة المقلدة التي اعتادت على ما ورثته من الآباء والأجداد.

وان حبك للحقيقة وصفاتك الكريمة تلك تدفعني بكل صدق واخلاص لكي اعرض عليك ما توصلت اليه خلال بحثي المشابه عن الحقيقة وعن خط أهل البيت الصحيح من بين الركام الهائل الذي اختلط به طوال قرون ، ومن بين التيارات العديدة التي اكتنفت خط أهل البيت في حياتهم وبعد وفاتهم.

لقد كنتُ من أشد المتحمسين لنظرية الامامة الالهية (الاثني عشرية) وقد كتبتُ عدة كتب في هذا المجال وكرست حياتي للدفاع عنها والدعوة اليها ، وكنت أؤمن بها إيمانا عميقا حتى استطعت ان احول عددا من الوهابيين في السودان سنة ١٩٨٦ في جلسة واحدة الى شيعة. ولكن بعد تعمقي في دراسة التاريخ الشيعي ونظرية الامامة الالهية لأهل البيت بصورة شاملة لجميع أركان النظرية وتفاصيلها الدقيقة أدركت انها مرت في عدة مراحل من التطور ، وقد انطلقت في البداية في أواسط القرن الثاني الهجري على أيدي المتكلمين الشيعة في الكوفة كنظرية سياسية وراثية ردا على النظريات الوراثية الأموية والعباسية ، وكانت تختلف عنها في انها تشترط الوراثة في البيت العلوي الحسيني ، ونتيجة الصراع بين الخط الزيدي والخط الجعفري أضاف المتكلمون شرط الوراثة العمودية لكي يحرموا زيدا من حق الامامة والقيادة للشيعة وقالوا بضرورة انتقال الامامة في الأعقاب واعقاب الأعقاب الى يوم القيامة وعدم جواز انتقالها الى أخ او ابن أخ او عم او ابن عم.

وقد أدى هذا التشدد في قانون وراثة الامامة الى عدة أزمات في تاريخ الشيعة الامامية ، وكانت الأزمة الأولى عند وفاة الامام عبد الله الأفطح الذي كاد الشيعة يجمعون على إمامته بعد وفاة أبيه الامام الصادق ، ولكنه توفي بعد فترة وجيزة دون ان يعقب ولدا تستمر الامامة في عقبه ، وهذا ما أدى الى تفرق الشيعة الامامية الذين قالوا بإمامته الى ثلاث فرق قالت إحداها: بانتقال الامامة الى أخيه موسى بن جعفر ، جامعة بينه وبين أخيه ومؤولة للقانون الذي لا يؤمن بجواز اجتماع الامامة في أخوين بعد الحسن والحسين ، وشطبت فرقت ثانية اسم الأفطح من قائمة الأئمة ، ورفضت الفرقة الثالثة الانتقال الى موسى بن جعفر زاعمة وجود ولد للأفطح خفية ، وقالت بإمامته ومهدويته.

وكانت الأزمة الثانية بعد وفاة الامام الرضا وتركه لابنه الجواد صغيرا لم يبلغ سن التكليف الشرعي بعد.

اما الأزمة الثالثة فقد كانت عند وفاة الامام الحسن العسكري دون ان يعقب ودون ان يوصي الى أحد بالإمامة او يذكر وجود أي ولد له. وهذا ما أوقع الشيعة الامامية في حيرة شديدة في شأن الامامة وأدى الى تفرقهم الى أربعة عشر فرقة ، وقول فرقة منهم بوجود ولد مولود خفية وسرا وانه الامام من بعده وانه المهدي المنتظر.

وقد دفعت الأزمة الشيعة الى تساؤل: اذا كان واجبا على الله ان ينصب الامام المعصوم ويحرم على الأمة اختيار الامام بالشورى ، وكان الامام فعلا موجودا ، فملاذا يغيب تلك الغيبة الطويلة ويترك شيعته والمسلمين حيارى بلا راع؟ ولماذا ينجح المهدي الفاطمي (الإسماعيلي) في تأسيس الدولة الفاطمية في شمال أفريقيا وينجح الزيدية في اليمن ولا يخرج المهدي ابن الحسن العسكري؟

ولذلك فقد تراجع معظم الذين آمنوا بوجود المهدي في البداية وانتقل بعضهم الى المذهب الإسماعيلي او الزيدي او تراجع عن نظرية الامامة الالهية بالمرة.

وبالرغم من مرور عقود من الزمن على الايمان بوجود ابن الحسن فان الامامية (القطعية) لم يكونوا يعرفون النظرية (الاثني عشرية) حيث كانوا لا يزالون يؤمنون باستمرار الامامة في أعقابه الى يوم القيامة ، ويمكن ملاحظة ذلك لدى الشيخ الصدوق الذي توفي في أواخر القرن الرابع الهجري.

وعندما طالت المدة ولم يظهر (المهدي) المفترض نشأت فرقة واقفية جديدة في صفوف الامامية وقالت بحصر الأئمة في (اثني عشر اماما) وان الدنيا ستنتهي مع نهاية الثاني عشر. واستعارت حديثا ضعيفا من أحاديث الآحاد المغمورة عند العامة ثم الفت مجموعة من الأحاديث المزورة ونسبتها الى الرسول الأعظم او الأئمة السابقين من أهل البيت وادعت وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر منذ عهد رسول

الله. كما قال بعضهم بأن الأئمة ثلاثة عشر ، وروى بذلك أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله. (راجع الكافي وكتاب سليم بن قيس الهلالي)

لقد كانت نظرية الامامة الالهية في البداية موازية لنظرية الشورى ، وكلتاهما ممتدتان الى يوم القيامة ولم تكن إحداهما تقبل التحديد والتقييد في عدد من الخلفاء او فترة من الزمن ، ولكن غياب الامام الثاني عشر الذي لم يولد قط هو الذي دفع الامامية الى اختصار نظريتهم وتطويرها وإنهائها عند الرقم (١٢) وقام مجموعة من الرواة الضعاف والكذابين والوضاعين ، حسب علم الرجال الشيعي ، بوضع عشرات الروايات المزورة على لسان رسول الله تتحدث عن القائمة المسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر واحدا واحدا.

ولو راجع أي أحد التاريخ الشيعي وتاريخ أهل البيت (ع) وأحاديثهم الصحيحة وقام بتمحيص الروايات على ضوء علم الرجال الشيعي (الطشي والنجاشي وابن الغضائري والطوسي والحلي) لوجد ان تلك الروايات عارية عن الصحة وضعيفة جدا ولا يوجد بينها رواية واحدة صحيحة.

ولو مر على قصة البداء في تعريف الأئمة السابقين لخلفائهم اللاحقين وما يلحق ذلك من تبدل وتغيير بعد موت بعضهم في حياة آبائهم لأدرك عدم صحة وجود هكذا قائمة مسبقة. ولو اطلع عل أدلة القائلين بوجود الامام الثاني عشر لأدرك تهافتها وعجزها عن إثبات وجود او ولادة (محمد بن الحسن العسكري) وهذا ما ينسف النظرية (الاثني عشرية) من الأساس ، فضلا عن انه يلقي بظلال من الشك على نظرية الامامة الالهية ايضا ، وذلك لانقطاعها عمليا وعدم استمرارها تاريخيا ، وإفساح ذلك للمجال أمام نظرية الشورى التي كان يؤمن بها أل البيت ويؤيدها القرآن الكريم ويقول بها العقل السليم.

وقد كانت حصيلة ذلك البحث التاريخي والعقائدي في نظرية الامامة الالهية هو (كتاب تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) الذي يتألف من الكتب التالية:

١- نظرية الامامة الالهية لأهل البيت عند الشيعة الامامية الاثني عشرية

وقد استعرضت فيه جميع أدلة النظرية وناقشتها ورددت عليها على ضوء أحاديث أهل البيت الموجودة في تراث الاثني عشرية.

٢- النظرية المهدوية عند الشيعة الامامية الاثني عشرية

وقد استعرضت فيه ايضا جميع أدلة القائلين بوجود المهدي (محمد بن الحسن العسكري) الفلسفية والتاريخية والروائية وغيرها ، وناقشتها ورددتها ، وأثبت انها ليست سوى فرضية وهمية اجتهادية ابتدعها فريق من المتكلمين الذين وصلوا الى طريق مسدود بعد وفاة الامام العسكري دون ان يخلف ولدا ودون ان يوصي الى أحد بالإمامة.

٣- تطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة

وبالطبع فان النتيجة التي توصلت اليها هي معاكسة للنتيجة التي توصلت اليها أنت ، وان كانت تلتقي حول أهل البيت ، إذ اعتقد انا ان نظرية أهل البيت هي الشورى ، وتعتقد أنت ان نظريتهم هي الامامة الالهية التي اعتقد انا انها من صنع المتكلمين ولا علاقة لها بأهل البيت ، وبما انك قطعت رحلة طويلة من البحث والتنقيب وفعلت انا كذلك فاعتقد اننا كفوئين لمناقشة الموضوع بجدارة وتقييم أدلة الطرف الآخر ، ومن هنا فأرجو منك ان تلقي بنظرة على كتبي بعد ان ألقيت نظرة على كتبك ، وتقول رأيك بصدق وصراحة وانا على استعداد ان أغير رأيي فيما اذا اقتنعت بخطأ رأيي السابق ، وأرجو بذلك ان يوفقنا الله لخدمة دينه الحنيف وإظهار مذهب أهل البيت الحقيقي.

هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أخوكم المخلص احمد الكاتب

لندن ١٩٩٤/٥/٤

٢٠ – مع الشيخ الدكتور فاضل المالكي في كتابه (الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة):

عدم جواز سرية القيادة، والامام العسكري أعلن ميلاد ابنه!

تعرفت على الشيخ فاضل المالكي، في بداية السبعينات في كربلاء، ورأيت فيه الأخلاق الفاضلة والعلم والذكاء، وتوسمت أن يوفق الشيخ في الجمع بين العلوم الدينية التي كان قد بدأ في دراستها، وبين العلوم الحديثة التي كان يواصلها، وقد نجح الشيخ في الحصول على درجة الدكتوراه والاجتهاد فأصبح الشيخ الدكتور المالكي. ومن هنا فان مشاركته في الندوات التي أقامها مركز الابحاث العقائدية التابع

لمكتب السيد السيستاني، في قم ايران، كان يفترض أن تكون مشاركة متميزة، وكان يمكن – وربما لا يزال– أن يوفق لتقديم المزيد في المجال الاسلامي. ومع ان اختصاصه الرئيسي الخطابة المنبرية، وهذه تقتضي مجاراة العامة في الحديث، وعدم التعمق في الأبحاث الأكاديمية أو العلمية الاختصاصية مثل الأصول والدراية والرجال، الا ان تصديه لإلقاء بحث في ندوة علمية في الحوزة الدينية، كان يفترض أن يحمل طابعا خاصا أكاديميا يرتفع فوق مستوى العامة والخطابة المنبرية. ويبدو أن الشيخ المالكي حاول ذلك قليلا، ولكن الأجواء الإرهابية المخيمة على الحوزة، والمهمة التبليغية التي انبرى لها، وطبيعة الموضوع المبحوث، كانت عوامل مشتركة أبعدته عن تناول موضوع (الغيبة) بصورة علمية، ولذلك جاءت محاضرته عن (الغيبة) بعيدة عن أعمال الدكاترة والمجتهدين.حيث لم يتوقف ليدرس أو يناقش أية رواية من ناحية السند، أو يلاحظ التناقضات الصارخة التي تزخر بها الروايات التي تتحدث عن (ولادة الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري وغيبته). ورغم أنه حاول الجمع بين الروايات المتناقضة، بصورة تعسفية، الا انه كان ذكيا في طرح أسئلة مهمة في الموضوع.

ابتدأ الشيخ الدكتور المالكي، حديثه عن الغيبة، برواية عن كتاب الغيبة للطوسي ، عن الامام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) يقول فيها: "للقائم غيبتان إحداهما قصيرة والاخرى طويلة: فالأولى يرجع فيها إلى أهله يعلم بمكانه فيها خاصّة من شيعته، والأخرى يظهر فيها ولا يُدرى أين هو؟ يشهد الموسم يرى الناس ولا يرونه ولا يعلم بمكانه إلاّ مواليه في دينه ويقال فيها: هلك في أي واد سلك".[٢٤٨]

ودون أن يناقش في سند هذه الرواية، وفيما اذا كانت صحيحة وصادرة فعلا عن الامام الصادق، أو مختلقة من قبل الشيعة الواقفية، الذين كانوا يقولون بغيبة الامام موسى الكاظم، ويعنون بالغيبة الأولى دخوله في السجن، وبالثانية :هربه من السجن، وعدم موته، واستمرار حياته الى وقت الظهور. فان الشيخ المالكي سارع لتطبيق هذه الرواية على (ابن العسكري) بالرغم من أنها لا تشير الى اسم معين، وذلك تبعا لمؤسسي المذهب الاثني عشري (مشايخ الطائفة: الكليني والصدوق والمفيد والطوسي) الذين استفادوا من الرواية (الواقفية) السابقة لتأييد دعواهم في وجود الامام الثاني عشر وغيبته. وبالرغم من عدم ثبوت (الغيبتين) لا للامام الكاظم ولا لولد العسكري، المشكوك في وجوده أساسا، فان الشيخ الدكتور المالكي أغفل كل هذه الملاحظات، ودخل مباشرة في الحديث، فاعتبر حديث الامام الصادق حول (الغيبتين): "نوعا من الإخبار الغيبي قبل مولد صاحب الأمر، وانه جزء من مخطّط متكامل في الشريعة الاسلامية، بدأ بالنبي الاعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) في قضيّة التبشير والانباء والاخبار عن أصل قضية ظهور صاحب الامر (عليه السلام) وغيبته ، وان العمليّة عمليّة إعداد للامّة لكي تستقبل

---

[٢٤٨] – ص ٨

هذا الامام الثاني عشر ، صلوات الله وسلامه عليه، بما يحف إمامته من خصوصيات، ومن أهم وأبرز هذه الخصوصيات قضية غيبته (عليه السلام)".[٢٤٩]

ويبدو ان الشيخ الدكتور المالكي، كان يحاضر اعتمادا على حافظته، ولذلك اختلطت عليه الأمور جدا، بحيث اعتبر (أبو الأديان البصري) أحد نواب الامام المهدي الشخصيين في فترة الغيبة الصغرى، وهذا ما لم يقله أحد لا من قبل ولا من بعد، وإنما ورد في كتاب (إكمال الدين) للصدوق، أن أبا الأديان البصري كان وكيلا للامام العسكري، الذي أرسله في مهمة خاصة قبيل وفاته ، الى المدائن، وأعطاه مواصفات الامام القادم، وأخبره بتصادف عودته الى سامراء مع وفاته (أي العسكري) في نفس اليوم، بعد أسبوعين.

وهذا الرجل (أبو الأديان البصري) رجل مختلق موهوم ومجهول (لا يعرف اسمه ولا اسم ابيه ولا عشيرته) لم يعرفه أحد ولم يشر الى وجوده أي مؤرخ . ولم يذكره غير الصدوق، الذي قال انه أحد خدم الامام العسكري وحامل كتبه ، ورسوله الى الأمصار وجامع أمواله. وتتضمن روايته دعوى بعلم الامام العسكري غيبيا بموعد وفاته بعد اسبوعين، وبما سوف يحدث عند تشييع جنازته، رغم أن الله تعالى يقول:" وما تدري نفس ماذا تكسب غدا، وما تدري نفس بأي أرض تموت". لقمان ٣٤ وهو ما يضعف الرواية جدا جدا.

ولكن ماذا يفعل آية الله الدكتور المالكي، وهو مضطر للدفاع عن فكرة الغيبة ووجود الامام الثاني عشر؟ وهل يملك غير تلك الروايات الأسطورية للإعتماد عليها وعرضها على الجمهور؟

وبدلا من البحث في حقيقة هذه الروايات وفضحها، وقد كتبت عنها مفصلا في الجزء الثاني من كتابي تطور الفكر السياسي الشيعي (الإمام محمد بن الحسن العسكري.. حقيقة تاريخية؟ أم فرضية فلسفية؟)، فان المالكي يقفز عن هذه الأمور، ويلهي نفسه والمستمعين والقراء ببحث تفاصيل أخرى غير مهمة. مثل: ما معنى الغيبة؟ ومن أهل الامام الغائب الذين يعود اليهم ؟ وهل يعلم مواليه بمكانه؟ وهل يمكن أن يراه أحد في ظل الغيبة؟

ويؤكد:" في الجملة، هنالك لقاءات، ولكن هذه اللقاءات إنّما هي حجة على أصحابها، لأنه في زمن الغيبة الكبرى نعلم أنّ الامام سلام الله عليه لم يعيّن سفيراً خاصّاً، فلا يسعنا كلما جاءنا شخص وقال: أنا سفير الامام، أنا رأيت الامام، أن نرتّب الاثر، نعم لا يسعنا أن نكذّبه، خاصّة إذا كان مؤمناً ظاهر الايمان والعدالة، لا نواجهه بالكذب، ولكن في نفس الوقت لا يترتب أثر شرعي على دعواه أنّه رأى الامام سلام الله عليه". ويعترف:" أحياناً ربما تقوم قرائن على كذب بعض المدّعين، وما أكثر المدّعين

---

[٢٤٩] – ص١٠

للرؤية، سواء في الغيبة الصغرى أو في الغيبة الكبرى، كما أن هنالك من ادّعى المهدويّة، وهنالك من ادّعى السفارة، وهنالك من ادّعى الرؤية".[٢٥٠]

وخلال تقديم الشيخ المالكي لمداخلته، ينتبه بأن بحث تفاصيل الغيبة، متأخر عن بحث إثبات وجود الغائب وولادته، فيقول:"هنالك أبحاث سابقة على هذا البحث: من قبيل مسألة ولادته(عليه السلام)، والمفروض أن الحديث عن غيبته بعد أن تحرز ولادته، وأن يُحرز وجوده، وأنّه غائب وليس بميّت ، والنقطة الثالثة هو إحراز أنّ له سفراء في هذه الغيبة. وهنالك أسئلة أخرى ترتبط في موضوع أصل الغيبة وفي أصل إمامته أنّه كيف يتولّى الامامة في سن مبكر". ولكنه يقفز عليها ويفترضها من المسلَّمات، ويقول:"كل هذه الابحاث كما لا يخفى تفترض في حديثنا الآن، بعنوان أصول موضوعيّة مسلّمة، لا نتكلم عنها ونفترضها أمور مسلّمة، فمحط ركابنا في واقع الأمر هو عبارة عن نفس الغيبة الصغرى في مفهومها، وكذلك في سفراء الامام سلام الله عليه في هذه الغيبة، وطريقة تماس الامام سلام الله عليه بقواعده الشعبية". [٢٥١]

وتلمع في ذهن الدكتور المالكي، وهو يقدم مداخلته، نقطة مهمة أخرى، هي عدم جواز السرية في القيادة الاسلامية، وهذه نقطة طالما أثارها المالكي ضد بعض الأحزاب الاسلامية العراقية التي كانت تخفي قيادته في ظروف من الكتمان في أيام النضال ضد الدكتاتورية (الصدامية) وكان المرجع الديني الراحل السيد محسن الحكيم قد أفتى بعدم جواز اتباع القيادات السرية المجهولة، في الستينات من القرن العشرين. وهكذا يقول الشيخ الدكتور فاضل المالكي: "السريّة ربما تكون في العمل، أما السرية في القيادة لا وجود لها في الاسلام، ولهذا نجد أنّ الائمة صلوات الله عليهم يصرّون في مختلف مراحلهم ورغم ظروف التقية التي كانوا يمرّون بها، على قضية أن ينص السابق على اللاحق. نعم ربما كان هذا النص في ضمن إطار تقية في ضمن الخواص، أما أن تكون سريّة بتمام المعنى فهذا في واقع الامر ليس من شؤون الامامة، أو الحجة بوجه عام نبوةً أو إمامةً، فاصرار الائمة سلام الله عليهم على قضية أن يشخص السابق منهم اللاحق ولو في أحلك الفترات وأدقّ الظروف، هذا الواقع متفرع على قضية علنية القيادة قدر الامكان، لما في سرية القيادة من مشكلات مبسوطة في محلّها له بحث علمي آخر في باب النظام السياسي الاسلامي".

وهنا وجد المالكي نفسه في مواجهة روايات كثيرة تدعي سرية الولادة والوجود للامام الثاني عشر، فقال :" إن الظروف الخانقة الارهابية التي كان يمرّ بها الامام العسكري، دفعته لكتمان أمر الامام المهدي من حمله إلى ولادته إلى نشأته ، فقد تم كتم حمله بقضية كرامة كما كتم حمل أم موسى بموسى

---

[٢٥٠] - ص ١٢

[٢٥١] - ص٢١

(عليه السلام) بالقصّة المعروفة، وهكذا ولادته أيضاً ما كانت بشكل علني، إنّما كانت بتمام الواقع والحيطة والحذر". وأضاف:"انّ الامام سلام الله عليه في الغيبة الصغرى كان ينهى عن التسمية". ولكنه استدرك قائلاً: ان ذلك في مجالات التقية فقط، لا في مطلق المجالات، يعني لا دليل عندنا أنّ الامام (عليه السلام) نهى عن مطلق التسمية، وإنّما نهى عن التسمية لغرض الحفاظ عليه، بدليل أنه إذا وقع الاسم مثلا دلّ على المكان، هذا قرينة، يعني هو أشبه بالواقع، بيان العلّة للنهي، فإذا لم يلزم من ذكر الاسم الدلالة على المكان فلا إشكال، باعتبار أنّ القضية في أوجها والسلطة العباسية كانت تبحث عن الامام سلام الله عليه وتحاول رصده والقضاء عليه، وجرت محاولات عديدة لاغتياله (عليه السلام) وفشلت، فلهذا الامام كإجراء في تلك الحالة وفي تلك الظروف كان ينهى عن التسمية فيما يرتبط بالحفاظ عليه وعدم الدلالة على مكانه، أما إذا لم يلزم منه هذا المحذور فلا بأس بالتسمية، فقد سمّاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ونص عليه الأئمة السابقون".[٢٥٢]

وبما أن الشيخ الدكتور المالكي كان يميل مسبقا الى رفض الرواية السرية، فقد مال الى الرواية العلنية، وقال"رغم هذا الكتمان فان الامام العسكري سلام الله عليه كان حريصاً على قضية إثبات ولادته ووجوده..لأننا لما نتكلم عن موضوع الغيبة لابد أن نعرف أنّ هذا الغائب مولود موجود. (ولذلك فإن) أوّل إجراء اتخذه الامام العسكري سلام الله عليه فيما تفيد الروايات: أنّه أكثر من العقائق عن الامام المهدي (عليه السلام)، وهذه من خواصه أنه لم يُعقَّ عن مولود على الاطلاق كما عقّ عن الامام صاحب الامر (عليه السلام)، حتّى ورد في رواياتنا: أنه عُقّ عنه ثلاثمائة عقيقة. بل ان الامام العسكري (عليه السلام) أمر عثمان بن سعيد أن يشتري كذا الف رطل . الرطل قرابة ثلث كيلو غرام . من اللحم وممّا شاكل ويوزّعه على الفقراء، والشيء الملفت للنظر أنّ الامام نوَّعَ وعدَّد الاماكن، مثلاً كتب إلى خواصّه في قم أن يعقّوا وأن يقولوا للناس أن هذه العقيقة بمناسبة ولادة المولود الجديد للامام العسكري (عليه السلام) وأنّه محمد، وهكذا مثلاً كتب إلى خواصه في بغداد وفي سامراء. هذه عناية من الامام سلام الله عليه، كثرة العقائق وإخبار الناس بمناسبة هذه العقائق ومن ذبحت عنه هذه العقيقة مثلاً، هذا كلّه إجراء أوّل أراد منه الامام سلام الله عليه عملية إعلامية بأنّ هذا الامام الثاني عشر المنتظر صلوات الله وسلامه عليه قد ولد وقد تشرفت البشرية والعالم باشراق نور وجهه المقدس".

وهذه الرواية بالطبع تناقض الرواية السرية تماما، بل تنسفها نسفا، ولا يمكن الجمع بينهما أبدا، خصوصا اذا أضفنا الى ذلك ما ذكره الشيخ المالكي من " أن الامام العسكري (عليه السلام) كان يحضر مجاميع من خواصّه وشيعته ويعرفهم على ولده الامام المهدي سلام الله عليه".

---

[٢٥٢] – ص ٦٦

يعتمد الشيخ المالكي في رأيه هذا ، على مجموعة روايات نقلها الشيخ الصدوق في (إكمال الدين) والطوسي في (الغيبة) ويقول:"إذن فان غيبة الامام سلام الله عليه في واقع الامر، كانت غيبة بعد ثبوت مولد، وثبوت وجود".[٢٥٣]

ولكن الدكتور المالكي، لا يستطيع أن يغفل تماما الرواية الأخرى السرية، فيقول:"ان الغيبة الصغرى بدأت بمولده (عليه السلام)، حيث كان مولده مبنيّاً على الكتمان، فكان الامام سلام الله عليه غائباً منذ ذلك الحين وإلى أن يظهر للعيان بشكل علني عام". ثم يعود الى روايته الأولى فيقول:"إنّ الامام سلام الله عليه لم يكن غائباً بالمعنى المتعارف منذ ولادته، نعم كان محفوظاً إلاّ عن الخاصّة، وكان هناك تكتم على اللقاء به على الاجمال بالنحو الذي بيّناه سابقاً، كانت هناك محدوديّة في قضية رؤيته، أما غيبة بتمام المعنى وبالمعنى الذي نفهمه بحسب الظاهر من مولده لم تشرع، وان الامام سلام الله عليه كان يأتي إليه مجاميع من أصحابه فيطلعهم عليه، فالغيبة إذن لم تبدأ من حين مولده ".[٢٥٤] ويحاول الشيخ المالكي أن يقدم نظرية جديدة ثالثة متوسطة في بدء الغيبة، فيقول:" انّ غيبته بدأت بعد مولده بفترة، وأعلن عن غيبته نفس والده الامام العسكري (عليه السلام)".[٢٥٥]

ولكن هذه النظرية في الحقيقة تتناقض مع الروايات التي استند اليها المالكي في إثبات ولادة ابن الحسن العسكري، والتي كانت تتحدث عن غيبته مباشرة في أول يوم من ولادته، وعودته صبيا بالغا أو رجلا كبيرا، كرواية حكيمة وغيرها من الروايات، والتي كانت إحداها تتضمن نمو الوليد السريع في الشهر بمثل ما ينمو غيره في السنة.[٢٥٦]

ان الرواية العلنية، هي إحدى الروايتين المتناقضتين حول الموضوع، والتي انتشرت في محاولة لإثبات وجود الولد للامام العسكري، في بعض الأوساط البعيدة عن سامراء، وتحدثت أيضا عن صلاة (الامام المهدي) على جثمان أبيه أمام الحشود، وجلوسه في داره واستقباله للوفود وأخذه للأخماس والزكوات، وما الى ذلك. وهي ليست سوى اشاعة متأخرة تخالف الثابت المجمع عليه بين مؤرخي الشيعة مثل النوبختي وسعد بن الله الأشعري القمي والمفيد والطوسي والمرتضى والنعماني والطبري، من عدم إعلان الامام العسكري عن وجود ولد له، ووصيته بأمواله الى أمه، وتفسير المؤرخين الشيعة لهذا الموقف بالخوف الشديد من السلطة العباسية. فكيف يمكن أن نجمع بين دعوى الخوف والتكتم الشديد، الى درجة إنكار الولد، وبين الإعلان وإقامة الحفلات (العقيقة) هنا وهناك ابتهاجا بمولده؟ وكيف نجمع بين سرية

---

[٢٥٣] – ص ٣٨

[٢٥٤] – ص ٤١

[٢٥٥] – ص ٤٣

[٢٥٦] – ص ٤٣

الولادة وإعجازها، بحيث لم تعلم بالحمل حتى أم المهدي المفترضة، حتى ساعة الولادة، كما تقول رواية حكيمة، وبين ظهور الامام وصلاته على أبيه أمام الشرطة والوزراء والنواب في عقر دار الخلافة؟

ولو كان الدكتور الشيخ فاضل المالكي، يبذل جزءا صغيرا من عقله العلمي الأكاديمي لينظر في هذه الروايات المتناقضة ، وأسنادها المجهولة والمرسلة والمقطوعة، لأدرك أنه يسبح في عالم من الخيال والأساطير، ولوفر على نفسه عناء الجمع بين هذه الإشاعات.

ولو عاد الشيخ الدكتور المالكي الى القوانين الشرعية، لوجدها ترفض بشدة نسبة ولد الى إنسان، من دون معرفته، هذا اذا كان الولد حيا ظاهرا ملموسا، فكيف بنسبة شبح موهوم؟

وكما قال المالكي، ان القائد الاسلامي يجب ان يكون ظاهرا علنيا معروفا، ولا يجوز أن يكون سرا مجهولا، فهل يستطيع أن يدلنا على ذلك الامام المدعى؟

ولو درس الشيخ المالكي تاريخ الشيعة السابق خلال القرن الثاني الهجري، لوجد قصة مشابهة، هي قصة ادعاء ولد مستور للامام عبد الله الأفطح، من قبل بعض الشيعة، والتي رفضت من عامتهم لأنها قصة باطنية مخالفة للظاهر من وفاة الأفطح دون خلف.

ولو ألقى الدكتور المالكي نظرة عامة على قصة ادعاء فريق من أصحاب الامام العسكري لوجود ولد له في السر، وعدم امتلاكهم لأي دليل سوى الافتراض الفلسفي، وبعض الاشاعات عن رؤيته واللقاء به، وعدم ظهوره منذ ذلك الحين والى اليوم، في حين أن الامام المعين من قبل الله لا يجوز عليه الاختباء، كما يقول الامام علي بن موسى الرضا الذي واجه الواقفية الذين ادعوا غيبة والده الامام الكاظم. لأدرك أنه أمام قصة أسطورية محبكة لا أساس لها من الصحة. ولعرف ان "السفراء الأربعة" ليسوا سوى جزءا من أدعياء النيابة الكذابين الدجالين الذين انتشروا في تلك الأيام، وأخذوا يستغلون البسطاء من الشيعة ويأخذون أموالهم باسم الامام المهدي.

ولكي يصل الى هذه النتيجة، على الشيخ المالكي أن يضع جانبا، ولو بصورة مؤقتة، الصورة المقدسة لأدعياء النيابة ومشايخ الطائفة الذين روجوا لتلك الأسطورة، ويفترض كذبهم، لأنه لن يستطيع أن يحقق في صدقهم ويتأكد من كلامهم وهو يقدسهم ويثق بكلامهم مائة بالمائة.

ويبدو ان الشيخ المالكي قد خطا خطوة على هذا الطريق ، عندما قال:"إن مسألة السفراء من المسائل المهمّة في واقع الامر، يعني كيف نعرف أنّ هذا الشخص سفير عن الامام سلام الله عليه، لا سيما وأنّنا نعلم أن هنالك من ادعى السفارة كذباً وزوراً، وهذا باب واسع فتحه جملة من العلماء، وقد عقد مثلاً الشيخ الطوسي أعلى الله مقامه أو الشيخ الصدوق أو العلامة المجلسي أعلى الله مقامهم ، فصولاً في أسماء الذين ادعوا السفارة كذباً وزوراً، والحال يقتضي أنّ الوضع والكذب وارد، باعتبار أنّ مقام السفارة عن الامام مقام مقدس وعظيم أعظم من مقام المرجعية في زماننا، فلا يبعد أن يتنافس

عليه الكثير وأن يدّعيه الكثير، **فلابد من مثبتات في قضية السفارة حتى نستطيع أن نعرف الصادق من الكاذب"**.[٢٥٧]

" وكان من السفراء الذين ادعوا السفارة كذباً وزوراً:

١ . الهلالي أحمد بن هلال العبرتائي، (منطقة من بغداد والكوت).

٢ . البلالي محمد بن علي بن بلال.

٣ . النميري محمد بن نصير النميري.

٤ . الحسين بن منصور الحلاج الصوفي المعروف، الذي قتله الملك العباسي.

٥ . أبو محمد الحسن السريعي أو الشريعي.

٦ . محمد بن علي بن أبي العزاقر الشلمغاني المعروف، الذي كان من أعلام الشيعة وألّف كتباً في التشيع، ولكنه لمنافسة جرت بينه وبين الحسين بن روح النوبختي أعلى الله مقامه الشريف النائب الثالث للامام المهدي سلام الله عليه، خرج عن طوره وأخذ يدّعي دعاوى غير صحيحة، وحكم الامام سلام الله عليه في توقيع من توقيعاته المقدسة بضلاله وانحرافه، وأعلن عن ذلك أيضاً سفيره الحسين بن روح النوبختي.

ويروي بعض العلماء رواية تقول: سأل رجل الحسين بن روح أعلى الله مقامه الشريف فقال له: ما تقول في كتب محمد بن علي الشلمغاني؟

ومحمد بن علي الشلمغاني لم يكن رجلاً من السوقة أو رجلاً من العاديين، إنما كان عالماً من علماء الطائفة، ووجهاً من وجوه المذهب، وكان قد صدرت عنه تصريحات ضالّة وانحرافات، فوقف منه الامام سلام الله عليه ونوابه موقفاً صارماً، وكان كثير التأليف، بحيث كانت كتبه تملا المكتبات الاسلامية، فكانت مشكلة للشيعة في ذلك الزمن، رجل يملك هكذا قدسية وهكذا علمية وهكذا فضيلة ينحرف بهذا الشكل، يصعب على كثير من الاذهان أن يتقبل هذه الفكرة، فلهذا سألوا الحسين بن روح النوبختي عن هذا الموضوع أنّه يسأل الامام سلام الله عليه. فخرج التوقيع بتحريم قراءة كتبه وأنّها كتب ضلال، حينئذ سألوه: ما نصنع وبيوتنا مليئة من كتبه؟

يعني ما من بيت إلاّ وفيه كتاب من كتب ابن أبي عزاقر.

قال: أقول لكم كما قال الامام العسكري سلام الله عليه في بني فضال.

وبنو فضال بيت من البيوت العلميّة الشيعيّة، ولكن هؤلاء ابتلوا بأنّهم صاروا **واقفية** من الشيعة المنحرفين."خذوا بما رووا وذروا ما رأوا". رواياتنا الموجودة في كتبهم خذوها، لا سيما وأنّها كانت أيّام استقامتهم، وأما آراؤهم فلا تأخذوا بها، خذوا بما رووا وذروا ما رأوا، فكان في الواقع أزمة

[٢٥٧] - ص ٤٦

واجهتها الطائفة، أزمة من ادعى السفارة كذباً، ومنهم محمد بن علي بن أبي عزاقر الشلمغاني". [٢٥٨]

إذن، فما هي المثبتات التي تؤكد وجود الامام وراء هؤلاء النواب، أو أدعياء النيابة؟ وما هو المانع من كذبهم جميعا؟ وما الذي يؤكد صدق النواب الأربعة؟ ليس في ادعاء النيابة فقط، وانما في وجود الامام الغائب الثاني عشر؟

يجيب الشيخ الدكتور فاضل المالكي:" كان ثبوت نيابتهم (النواب الأربعة) بشهادة الثقات، وهم بالمئات في مجاميع كثيرة فيما تروي الروايات، أنّ هنالك اتفاقاً من الرواة والعلماء على شهادة الامام العسكري (عليه السلام) بوثاقة عثمان بن سعيد العمري رحمه الله، وأنّ الامام المهدي سلام الله عليه أقرّه في منصبه وفي زمن غيبته الصغرى، وكان يقول:"اسمعوا له واطيعوا" وهذا المعنى في واقع الامر أخذ يتداول باعتبار النصّ عليه "اسمعوا له واطيعوا"، ثم لا يخفى أن مما يطاع فيه نصه على من بعده، فقد نص على ولده محمد بن عثمان من بعده". [٢٥٩]

ولست أدري من أين جاء الشيخ المالكي بهذه الرواية؟ وكيف عرف ان الامام المهدي قد عين العمري سفيرا له؟ في حين لم يشاهده أحد، ولم ينقل عنه بالطبع قوله، الا ان يكون العمري نفسه قد قد نقل النص على نفسه، بعد أن ادعى رؤية الامام، كما في قصة الحميري وأحمد بن اسحاق اللذين سألاه: هل رأيت الامام؟ فبكى وقال نعم ورقبته مثل هذا.

وكان يفترض الشيخ المالكي أن يتوقف هنا قليلا ليتأكد من دعوى العمري الذي نقل النيابة بعد وفاته الى ابنه محمد بن عثمان العمري، والذي نقلها بدوره الى النوبختي ثم السيمري. وهذا أول الكلام، فكيف نصدق العمري في دعواه انه سفير الامام، ونحن لم نتأكد من وجود الامام؟ ولم نعرف له أثرا؟ وهل نبني ديننا على خبر آحاد مشبوه كهذا؟

ان الشيخ المالكي يعود فيؤكد:"الطريق الاول لاثبات نيابتهم اتفاق ثقات الرواة والعلماء على نص الامام المعصوم (عليه السلام) على أولهم، ثم شهادتهم على نصّ السابق على اللاحق باعتبار أن مما تجب طاعة النائب واجب الطاعة فيه هو تعيينه لمن يأتي من بعده". وهو يعرف ان منح الثقة المتبادلة بين أعضاء أية جماعة، هي ثقة مشكوك بها، ولا يجوز الاعتماد عليها، وانما يجب النظر اليها من الخارج وبصورة محايدة، ثم انها ثقة منقولة عبر مئات السنين، ومن قال انها كانت موجودة في تلك الأيام؟ ولم يكن أحد من الشيعة يشكك بهم؟ هذا وقد اختلف شيعة الامام العسكري الى أربعة عشر فرقة، وكما تقول الروايات التي ينقلها الكليني والنعماني والصدوق

[٢٥٨] - ص ٤٧ - ٤٨

[٢٥٩] - ص ٥١

: " ان الشيعة في ذلك العصر كان يتهم بعضهم بعضا بالكذب والكفر، ويتفل بعضهم في وجوه بعض، ويلعن بعضهم بعضا، وانهم انكفأوا كما تكفأ السفينة في أمواج البحر، وتكسروا كتكسر الزجاج أو الفخار".[٢٦٠] وقد اشتهر عند الشيعة تلك الأيام حديث عن أهل البيت يقول:"خدامنا وقوامنا شرار خلق الله".[٢٦١]

لقد اعتمد الشيخ الطوسي في توثيق عثمان بن سعيد العمري على عدة روايات ، وكان بعضها ، كرواية احمد بن اسحاق القمي ، ينص على توثيقه من قبل الامام الهادي والامام العسكري في المحيا والممات ، وانه الوكيل والثقة المأمون على مال الله ، وليس فيها ما ينص على نيابة العمري عن الامام (المهدي) ولكن بعض الروايات كان ينص بصراحة على اعلان الامام العسكري خلافة العمري للامام المهدي ، الا ان سند هذه الرواية ضعيف جدا وذلك لاشتماله على (جعفر بن محمد بن مالك الفزاري) الذي يقول عنه النجاشي وابن الغضائري : ٠ انه كذاب متروك الحديث وكان في مذهبه ارتفاع (غلو) ويروي عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه ، وقد روى في مولد القائم اعاجيب ، وكان يضع الحديث وضعا ، وانه كان فاسد المذهب والرواية .

أما الرواية السابقة التي تتحدث عن وثاقة العمري وأمانته ووكالته فانها مجهولة ، ويوجد في سندها الغالي (الخصيبي) وهي تنطوي على دعوى علم الامام العسكري بالغيب ومعرفته بوفد اليمن قبل ان يراهم (٩) وهذه الدعوى من مفاهيم الغلاة ، وان الرواية الأولى تقول: ان العسكري أخبر باستقامة العمري في المستقبل بعد وفاته ، وهذا ما لا يعلمه الا الله ، وهو من علم الغيب ايضا.

ومن هنا ، وبعد سقوط هذه الروايات لضعفها متنا وسندا ، فانا نكاد نحصل على نتيجة واحدة ، هي: ان العمري الذي كان وكيلا للامامين الهادي والعسكري في قبض الاموال ، قد استصحب الوكالة وادعى وجود (ولد) للامام العسكري ، ليدعي الوكالة له ، دون ان يقدم دليلا واضحا وأكيدا على ما يقول . ولذلك لا يؤكد المؤرخون بصراحة على توكيل (المهدي) له ، وهذا الطبرسي الذي كان حريصا على تدوين كل ما وصل اليه لا يقول في كتابه (الاحتجاج) اكثر من : (ان العمري قام بأمر صاحب الزمان ، وكانت توقيعاته وجوابات المسائل تخرج على يديه) . ١٠

---

[٢٦٠] – الكليني، الكافي، ج١ ص ٣٦٦ و٣٣٨ و٣٤٠ والنعماني، الغيبة، ص ٨٩ و٢٠٦ و٢٠٨، والصدوق، أخبار الرضا، ص ١٦٨، واكمال الدين، ص ٤٠٨

[٢٦١] – أكده الشيخ الطوسي في الغيبة، ص ٢٤٤، ولكنه قال:" انه ليس على عمومه، وانما قالوا، لأن فيهم من غير وبدل وخان"

ولم يذكر المؤرخون الشيعة اية (معجزة) له تثبت دعواه في النيابة ، بالرغم من قول السيد عبد الله شبر في :(حق اليقين):" ان الشيعة لم تقبل قول النواب الا بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كل واحد منهم من قبل صاحب الأمر ، تدل على صدق مقالتهم وصحة نيابتهم" . ١١

فكيف يقرأ المالكي التاريخ من جانب واحد ويهمل وجهات النظر الأخرى؟
ألم يعرف أن الشيعة أو بعضهم كان يشك بصدق دعوى "السفراء الأربعة"

وقد ندم بعض الشيعة على اعطاء الاموال الى العمري كما شكوا بوجود المهدي والتواقيع التي كان يخرجها العمري وينسبها اليه ، وكان منهم قسم من أهل البيت ، وهذا ما دفع العمري الى ان يصدر كتابا على لسان المهدي يندد بالشاكين والمنكرين لوجود المهدي . كما شك قسم آخر بصحة وكالة النوبختي وتساءل عن مصرف الاموال التي كان يقبضها باسم الامام المهدي ، وقال : ان هذه الاموال تخرج في غير حقوقها .

وقد نقل المالكي نفسه بعضا من تلك القصص حيث يقول:" روى الشيخ الصدوق أعلى الله مقامه في إكمال الدين أنه : جاءت أمرأة .. فدخلت على أبي القاسم بن روح النوبختي، وكانت معها حقيبة أو محفظة فيها جملة من المجوهرات ، فسألته : أخبرني بما تحت عباءتي؟ قال لها: القيه في دجلة ثم اقبلي إلينا لوجهك، يقول أبو علي البغدادى: والله أنّي شاهد هذه القضية ما زدت فيها ولا نقصت حرفاً، فذهبت وألقتها في دجلة ثم رجعت بسرعة إلى الحسين بن روح، وإذا بها تجد محفظتها بين يدي الحسين بن روح وبعدها على قفلها لم تفتح، قال: أو أخبرك بما فيها؟ قالت: وما؟ قال: فيها كذا مجوهرات، كذا حلقات ذهب، كذا سوار، كذا خصوصيات إلى آخره، يقول: فوالله لقد دهشت أنا والمرأة وعجبنا وسألناه ممّ علمت ذلك؟ قال: دلّني على ذلك سيدي صاحب الامر صلوات الله عليه". ويضيف:"هناك كرامات كثيرة من هذا القبيل ذكرت، وهي تعزّز صدق نيابة هؤلاء النواب وسفارتهم عن الامام سلام الله عليه".

ولكن الشيخ الدكتور المالكي لا يقول لنا كيف صدق هذه "المعجزة" التي رواها البغدادي، ربما على سبيل الدعاية والإعلان؟ وكيف صدق بحدوث المعاجز على يدي السفراء؟ وكيف صدق النوبختي في دعواه علم الغيب بما في المحفظة؟ والغيب لا يعلمه الا الله؟ ولماذا لا يصدق دعاوى بعض الصوفية المشابهة، مثل ما ينقل عن عبد القادر الكيلاني؟ وهل يعتبره سفيرا للامام المهدي؟

ان الشيخ المالكي يعتبر دعوى الإتيان بالمعاجز وعلم النواب بالغيب، دليلا على صحة دعاويهم بالنيابة، وعلى وجود الامام الغائب، فيقول:"كان الامام سلام الله عليه تجري المعجزة والكرامة على يديه تارة عن طريق السفراء وتارة عن طريق بعض الخواص الابدال من الناس، من قبيل محمد بن شاذان بن نعيم رضوان الله عليه، الذي يقول: اجتمع عندي من الحقوق الشرعيّة خمسمائة درهم إلاّ عشرين درهماً، فاستحييت أن أبعث بها للامام (عليه السلام) دون أن أتمّها، فأتممتها بخمسمائة وأوصلتها إلى الامام سلام الله عليه . الظاهر عن طريق نائبه، لانّ القضية في زمن الغيبة، والمفروض اللقاء المباشر في مثل هذه القضايا عن طريق النواب، وإن كان يمكن أن يكون التقى به سلام الله عليه مباشرة . فجاء الجواب عن الامام: وصلت خمسمائة درهم لك منها عشرون درهماً". ويعلق:"مثل هذه الكرامات كانت تظهر للامام سلام الله عليه، فكانت تعزز وجوده الحسي".[٢٦٢]

ويقول:" وهنالك توقيع من توقيعات الناحية المقدسة لآخر نائب وهو النائب الرابع وهو السمري، يوصيه فيه بأن لا يوصي من بعده لشخص آخر فقد انتهت الغيبة الصغرى، وهذه الرسالة تشهد عباراتها على صدورها من تلك الناحية المقدسة، يقول:"بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي بن محمد السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك فانّك ميّت ما بينك وبين ستّة أيام". فالامام سلام الله عليه نعى إليه نفسه في حياته، وهذه القضية رواها كل من مرّ بها من علماء الطائفة، كالصدوق والطوسي وأمثال هؤلاء قدس الله أسرارهم". [٢٦٣]

ويعترف الشيخ المالكي بأن هذا يرتبط بموضوع علم الغيب الذي لا يعلمه الا الله عز وجل، ولكنه يضيف:"ان الله يطلع على بعض المعلومات الغيبيّة مَن ارتضى من خلقه".[٢٦٤]

وفي الحقيقة ان المؤرخين الشيعة يذكرون قصصا كثيرة عن اجتراح النواب الأربعة للمعاجز وإخبارهم بالغيب، في محاولة منهم للتمييز بين مدعي النيابة الكاذبين وبين أولئك الأربعة الذين يصفونهم بالصدق . وذكر الطوسي خبرا عن علي بن احمد الدلال : ان العمري اخبره بساعة وفاته من يوم كذا وشهر كذا وسنة كذا ، فمات في اليوم الذي ذكره من الشهر الذي ذكره من السنة التي ذكرها ، وكان ذلك في آخر جمادى الأولى من سنة ٣٠٥ هـ

---

[٢٦٢] - ص ٥٨

[٢٦٣] - ص ٦٠

[٢٦٤] - ص ٦٠

ولكن هذا القول يخالف القرآن الكريم ومباديء التشيع وأحاديث أهل البيت (ع) الذين كانوا ينفون علمهم بالغيب او استخدام الطريقة الاعجازية الغيبية لاثبات امامتهم. يقول الشيخ الصدوق في (إكمال الدين):" الامام لا يعلم الغيب وانما هو عبد صالح يعلم الكتاب والسنة ، ومن ينحل للأئمة علم الغيب فهذا كفر بالله وخروج عن الاسلام عندنا ، وان الغيب لا يعلمه الا الله وما ادعاه لبشر الا مشرك كافر" .[٢٦٥]

وقد قال الامام الصادق (ع) :" يا عجبا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب!.. والله لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني فما علمت في اي بيوت الدار هي" . وسأل يحي بن عبدالله الامام موسى الكاظم (ع) فقال:" جعلت فداك انهم يزعمون انك تعلم الغيب؟ فقال: سبحان الله! ضع يدك على رأسي ، فوالله ما بقيت شعرة فيه وفي جسدي الا قامت . لا والله ما هي الا وراثة من رسول الله ". وفي رواية اخرى ينقلها الحر العاملي ، يقول فيها الامام:" قد آذانا جهلاء الشيعة وحمقاؤهم ومن دينه جناح البعوضة ارجح منه... اني بريء الى الله والى رسوله ممن يقول انا نعلم الغيب ". [٢٦٦]

وكان يفترض بالشيخ الدكتور المالكي أن يطلع بدقة على آراء الشيعة وأقوال أهل البيت (عليهم السلام) قبل أن يصدق الإشاعات والأساطير التي كان ينسجها أدعياء النيابة الخاصة عن أنفسهم، فاذا كان أئمة أهل البيت لا يعلمون الغيب وينفونه عن أنفسهم فكيف يعلمه أدعياء النيابة؟

وقد استوقفني الشيخ المالكي وهو يحاول تصديق تلك الدعاوى، وتسويقها، بقوله:" ان الله يطلع على بعض المعلومات الغيبيّة مَن ارتضى من خلقه" وكان الأجدر به أن يتلو الآية الكريمة كما هي ، لا أن يشوهها بهذه الصورة، وإذا لم يكن يحفظها كان الأولى به العودة الى القرآن الكريم الذي يقول:" عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ، الا من ارتضى من رسول..." (الجن ٢٦ -٢٧) وليس "من أرتضى من خلقه". والفرق شاسع بين الرسل، وبين "من ارتضى من خلقه" الذين يحاول المالكي إدخال النواب الأربعة فيهم.

إذن فلا يمكننا ان نصدق بدعوى أولئك النواب بالنيابة عن الامام المهدي ، ونعتبر قولهم دليلا على وجود الامام ، استنادا الى دعاوى المعاجز او العلم بالغيب .

---

[٢٦٥] - الصدوق، اكمال الدين، ص ١٠٦ و١١٦

[٢٦٦] - المفيد، الأمالي، ص ٢٣ والحر العاملي،إثبات الهداة، ج٣ ، ص ٧٨٤ و٧٧٢و٧٦٧ و٧٦٤

وإذا كنا نتهم أدعياء النيابة الكاذبين بجر النار الى قرصهم ، وبالحرص على الاموال والارتباط بالسلطة العباسية القائمة يومذاك ، فان التهمة تتوجه ايضا الى اولئك (النواب الاربعة) الذين لم يكونوا بعيدين عنها . إذ يقول محمد بن علي الشلمغاني الذي كان وكيلا عن الحسين بن روح النوبختي في بني بسطام ، ثم انشق عنه وادعى النيابة لنفسه :"ما دخلنا مع أبي القاسم الحسين بن روح في هذا الأمر الا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه ، لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف" . [٢٦٧]

وبعد انهيار كل هذه "الأدلة" لا يجد الشيخ الدكتور فاضل المالكي، دليلا على وجود (الامام المهدي) الا التشبث بقشة (الخط) الذي يقول ان الامام كان يكتب به تواقيعه للنواب " فهنالك للامام خط خاص، هذا الخط الخاص مألوف ومأنوس في زمن أبيه الامام العسكري (عليه السلام)، وقد نص الصدوق رحمه الله بأنّه من جملة الطرق التي كان يعرف الناس بها وجود الامام سلام الله عليه وصدق دعوى سفارة مَن ادّعى السفارة، كان ذلك من خلال معرفة خطه (عليه السلام)، لانّ الرسائل كانت تصدر بخطّه وتوقيعه مؤرّخة بتأريخها أيضاً، ممّا كانت تؤكّد لكلّ مَن كان له تماس بالامام سلام الله عليه وبواسطتهم لبقية الطبقات كانت تؤكّد وجوده (عليه السلام). وهذه الكتب الصادرة كانت بخطّه (عليه السلام)، لم تكن بخط غيره، ولم تكن مطبوعة مثلاً حسب الفرض، وفي ذلك الزمن لم تكن هنالك أدوات طبع بالنحو الموجود اليوم، المهم أنه لم تكن بخط غيره، إنّما كانت بخط نفسه (عليه السلام) وموقعة بتوقيعه. فإذن قضية خط الامام وتوقيع الامام الذي كان ينفرد به هذا السفير الصادق الامين، كانت أيضاً طريقة من طرق الاثبات". [٢٦٨]

ولا أعرف كيف اعتبر الشيخ الدكتور المالكي ، موضوع الخط دليلا على وجود الامام، مع أن خط التواقيع كان سريا وغامضا ومجهولا، ولم يعرفه أحد، ولم يطلع عليه أحد. وكان أدعياء النيابة يحرصون على إخفائه عن عيون الناس ، لأنه لم يكن سوى خطهم بأيديهم . وهذا ما يقوله (التوقيع) الذي يرويه الطبرسي في (الاحتجاج) عن اسحق بن يعقوب عن العمري ، يقول :" ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه أحدا" . ولذلك فقد أشار الشيخ الطوسي الى (خط المهدي) بصورة مريبة ، حيث قال: "قال ابو نصر هبة الله: وجدت بخط ابي غالب الرازي: ان العمري كان يتولى هذا الأمر (النيابة) نحوا من خمسين سنة ، يحمل الناس اليه أموالهم ويخرج اليهم التوقيعات بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن (ع) بالمهمات في أمر الدين والدنيا ، وفيما يسألونه من المسائل بالأجوبة العجيبة". ولم يقل أن العمري

---

[٢٦٧] – الطوسي، الغيبة، ص ٢٤١

[٢٦٨] – ص ٦١

كان يخرج التواقيع بخط المهدي الذي لم يعرفه أحد، ولم يره أحد فكيف يعرفون خطه؟ وانما قال انه كان يخرج التوايقع بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن. ومن المعروف ان التعرف على خط الامام الحسن بذاته كان مشكلة في حياته ، اذ كان يلجأ بعض ادعياء النيابة عنه ، الى تزوير خطه ، وقد وقع الشيعة بسبب ذلك في مشكلة التعرف على خط الامام العسكري والتأكد من خطه ، في حياته ، فكيف يمكن التعرف على خط (الامام المهدي) الذي لم يره أحد ولم يُرَ خطه ولم يُتأكد من وجوده؟ ولا يملك عامة الناس وسيلة للتحقق منه ؟

ومع وجود هذه الاشكالية الكبيرة ، فان العمري لم يكن يسلم الخطوط والتواقيع الى أحد ، بل كان يبرزها لهم فقط او يستنسخها بخطه.

و لذلك يمكننا اتخاذ (سرية الخط او الحرص على إخفائه) دليلا إضافيا على عدم وجود (محمد بن الحسن العسكري) الذي ان كان موجودا فعلاً وكان مختفيا وغائبا لأسباب أمنية ، لكان لجأ بصورة قاطعة الى اثبات شخصيته عند الشيعة ، وقيادتهم عبر الرسائل الموقعة التي لا تقبل الشك والنقاش ، ويمكن معرفتها وتمييزها بواسطة التعرف على الخط ، والمقارنة بينها ، كواحدة من الوسائل العديدة التي يثبت بها نفسه.

وفي الختام أطلب من الشيخ الدكتور فاضل المالكي، الذي ربما يطمح لتبؤ منصب المرجعية الدينية، أن يعيد دراسة قضية (وجود الامام الثاني عشر) بروح علمية أكاديمية محايدة، حتى يصل الى جوهر مذهب أهل البيت، ويزيح عنه ما تراكم عليه من خرافات وأساطير.

٢١ – مع السيد علي الحسيني الميلاني في كتابه عن (الامام المهدي)[٢٦٩]
ما معنى "الامام" ؟ وهل الامام الثاني عشر غائب؟ أم حاضر؟

قرأت كتاب أو محاضرة السيد علي الميلاني، التي نشرها مركز الابحاث العقائدية التابع لمكتب السيد السيستاني ، في قم، وذلك ضمن سلسلة من الكتب والمحاضرات التي أعدها ونشرها المركز،

[٢٦٩] – نشر مركز الأبحاث العقائدية . سلسلة الندوات العقائدية (١٩)، سلسلة الكتب العقائدية (٨١) إعداد مركز الأبحاث العقائدية: http://www.aqaed.com/shialib/books/all/nadwe19/

للرد على كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) والذي قلت فيه: ان الفكر السياسي الامامي وصل الى طريق مسدود بوفاة الامام الحسن العسكري، وغاب مع القول بغيبة الامام الثاني عشر، وان الفكر الشيعي عاد فنهض وتخلى عن نظرية التقية والانتظار، فقال بنظرية ولاية الفقيه، وأخيرا بالشورى أو الفكر الديموقراطي الحديث، وانه بذلك وضع نظرية الامامة الالهية لأهل البيت وراءه تماما، حيث لم يعد يشترط العصمة ولا النص ولا السلالة العلوية الحسينية في الامام، بل يقبل بالشروط الاعتيادية من الكفاءة والأمانة، أو الفقه والعدالة، ولذلك فانه أعطى للأمة الدور الطبيعي في اختيار الامام، على العكس تماما من الفكر الامامي البائد الذي كان يلقي بهذه المهمة على الله تعالى، ويرفض قيام الأمة بأي دور في عملية الانتخاب والشورى.

وقلت أيضا: بأن الشيعة المعاصرين لم يعودوا إماميين، بل مسلمين ديموقراطيين.

ومما يؤيد كلامي هذا ، هو تصدي المرجع الأعلى السيد علي السيستاني لقيادة مسيرة الديموقراطية في العراق، بشكل بعيد تماما عن الفكر الامامي القديم. وذلك إدراكا منه للواقع العراقي (الشيعي) الذي يسير باتجاه المستقبل، ومحاولة منه لقيادته وترشيده. ولكن بعض المحيطين بالسيد السيستاني لا يدركون ذلك التحول العميق الحادث في المجتمع الشيعي، ويحاولون جره الى الوراء أو إبقاءه في الثلاجة (المجمدة). وبدلا من أن يتفهموا كتابي بعمق، راحوا يهاجموه بسرعة، وينضمون المحاضرات وينشرون الكتب ضدي، وقد اضطر بعضهم الى تحوير عدد من المفاهيم السياسية الاسلامية حتى يوقف عملية التفكير السليم بالماضي والحاضر والمستقبل، وكان من هؤلاء السيد علي الميلاني الذي حاول التلاعب بمعنى كلمة "الامام" حتى يحافظ على سلامة النظريات البائدة من الزوال.

لقد عرضت في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) الى مسيرة هذا الفكر منذ انطلاقته في أيام الامام علي بن أبي طالب والامام الحسن والحسين (عليهم السلام) واشتراطه العدالة والعمل بالقرآن في الامام، مطلق الامام، وقلت: ان الحركة الشيعية في تلك الأيام لم تكن تعرف شرط العصمة والنص، وانها كانت تلتزم بمبدأ الشورى، ولكنها في القرن الثاني أخذت تقول تدريجيا بنظرية العصمة والنص، وانها كانت تعني بذلك ضرورة اشتراط الخليفة أو الحاكم الاسلامي بالعصمة، ولما كان هذه الشرط المثالي لا يعرفه الا الله، فقد انتهى الفكر الشيعي (الإمامي) الى ضرورة النص والتعيين للامام من قبل الله تعالى ، عبر النبي أو الإمام السابق. وان الإمامية قالوا نتيجة لذلك بأن الامامة (أي الخلافة) تنحصر في أهل البيت من ذرية علي والحسين الى يوم القيامة. ولكن هذه النظرية (الامامية) اصطدمت بعقبات كثيرة منها رفض أئمة أهل البيت لها، ومنها وصولها الى طريق مسدود بوفاة الامام الحسن العسكري دون خلف. مما أدى بها الى الوقوع

بالحيرة، التي كانت تضطرها إما الى التراجع والتخلي عن الفكر الامامي، غير الواقعي وغير الصحيح، وإما الى اختلاق ولد وهمي للامام العسكري لتستمر فيه الامامة الى يوم القيامة. وان عامة الشيعة الامامية قد تراجعوا وتخلوا عن الفكر المثالي الذي لا يمت الى أهل البيت بصلة، ما عدا فريق منهم أصر على افتراض وجود ولد للامام العسكري، بالرغم من أنفه، وبالرغم من عدم وجود أية أدلة شرعية وعلمية تثبت ذلك. وقال أنه غائب وسوف يظهر في المستقبل.

وهكذا ولدت الفرقة الاثنا عشرية.

ولكن هذه الفرقة كانت أول المتضررين من تلك الفرضية الوهمية، حيث اضطروا الى الانسحاب من الحياة السياسية لإيمانهم بعدم جواز اتباع أية قيادة لا تتصف العصمة والنص، وإيمانهم بوجود تلك القيادة الالهية (الغائبة)، في الوقت الذي كان اخوانهم الشيعة الاسماعيلية والزيدية يواصلون عملهم الثوري وينجحون في إقامة دول لهم هنا وهناك، في القرن الثالث والرابع الهجريين.

ومضت قرون وقرون وقرون...

الى أن أدرك عامة الشيعة الامامية بأن مشكلتهم تكمن في فكرهم السلبي الأسطوري، وان عليهم أن يتخلوا عنه، فقاموا بثورة اجتهادية أدت بهم الى التحرر من فكر الامامة والانتظار، وآمنوا بنظرية ولاية الفقيه، التي التفوا فيها على ذلك الفكر القديم بادعائهم أن الفقهاء هم نواب الامام المهدي العامون، ويحق لهم إقامة الدولة باسمه، ولكن هذا الفكر كان يحمل بعض السلبيات التي أدت الى إقامة ديكتاتورية رجال الدين في ايران.

ومع التزام الشيعة أخيرا في العراق وغير العراق، بالفكر الديموقراطي الحديث، تخلوا عمليا عن الفكر الامامي البائد والمخدر، وانطلقوا في الحياة.

ومن هنا فان تحديد مفهوم كلمة "الامام" المستخدمة في الفكر السياسي الاسلامي العام، وفي التراث الامامي بالخصوص، يلعب دورا مهما في فهم الفكر الامامي ومعرفة التناقض الكبير الذي وقع فيه بين القول بضرورة وجود الامام في الأرض، وبين القول بغيبة الامام. وهذا يتضح من مراجعة أي كتاب إمامي قديم مثل الشافي للسيد المرتضى أو تلخيص الشافي للطوسي، او الألفين للعلامة الحلي، أو غيرها من عشرات بل مئات الكتب المؤلفة حول الامامة وشروطها ومحلها.

وكنت أحسب ان هذه مسألة بديهية، ولا تحتاج الى نقاش. ولذلك استغربت من محاولة البعض الجدال فيها. كما فعل السيد علي الميلاني في كتابه أو محاضرته التي تركزت حول الموضوع.

قال الميلاني:"إنّه لابدّ في كلّ زمان من إمام يعتقد به الناس أي المسلمون، **ويقتدون به،** ويجعلونه حجة بينهم وبين ربهم...يقول أمير المؤمنين (عليه السلام) كما في نهج البلاغة:"اللهمّ بلى لا تخلو الارض من قائم لله بحجّة إمّا ظاهراً مشهوراً وإمّا خائفاً مغموراً، لئلاّ تبطل حجج الله

وبيّناته". والروايات الواردة في هذا الباب أيضاً كثيرة، ولا أظنّ أنّ أحداً يجرؤ على المناقشة في أسانيد هذه الروايات ومداليلها، إنّها روايات واردة في الصحيحين، وفي المسانيد، وفي السنن، وفي المعاجم، وفي جميع كتب الحديث، والروايات هذه مقبولة عند الفريقين. فقد اتفق المسلمون على رواية:"من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة".

وأضاف الميلاني:" وذكر المؤرخون: أنّ عبد الله بن عمر، الذي امتنع من بيعة أمير المؤمنين سلام الله عليه، طرق على الحجّاج بابه ليلاً ليبايعه لعبد الملك، كي لا يبيت تلك الليلة بلا إمام، وكان قصده من ذلك هو العمل بهذا الحديث كما قال، فقد طرق باب الحجّاج ودخل عليه في تلك الليلة وطلب منه أن يبايعه قائلاً: سمعت رسول الله يقول:"من مات ولا إمام له مات ميتة جاهلية"، لكن الحجّاج احتقر عبد الله بن عمر، ومدّ رجله وقال: بايع رجلي، فبايع عبد الله بن عمر الحجّاج بهذه الطريقة. فقضية وجوب معرفة الامام في كلّ زمان والاعتقاد بإمامته والالتزام ببيعته أمر مفروغ منه ومسلّم، وتدلّ عليه الاحاديث، وسيرة الصحابة، وسائر الناس، ومنها ما ذكرت لكم من أحوال عبد الله بن عمر.

وإنّما أردت أن أذكر لكم نماذج من الكتاب والسنة وسيرة الصحابة على أنّ هذه المسألة . مسألة أنّ في كلّ زمان ولكلّ زمان إمام لابدّ وأنْ يعتقد المسلمون بإمامته ويجعلونه حجةً بينهم وبين ربهم . من ضروريات عقائد الاسلام". [٢٧٠]

وبغض النظر عن المناقشة في اعتبار مسألة الامامة من ضروريات الاسلام؟ أم لا؟، وفيما اذا كان أحد يجرؤ على مناقشتها أو رفضها؟ أو لا؟، وفيما اذا كان حديث ابن عمر صحيحا؟ أو لا؟، فان من الواضح ان المقصود به هو الحاكم والخليفة والسلطان، أي مطلق الامام، كما فهم عبد الله بن عمر الذي بايع الحجاج لعبد الملك، واعترض على ثورة عبد الله بن مطيع في المدينة ضد يزيد.

كما ان من الواضح من تلك الأحاديث – إن صحت – ان المقصود من (المعرفة) الإتباع العملي والانقياد السياسي، وليس المعرفة النظرية المجردة، وهو ما كان يشكل المقدمة الأولى لنظرية الامامة الالهية، التي كانت تنطلق من هذه لتضيف مقدمة أخرى في عملية بناء فكرها السياسي، فتشترط (العصمة) في الامام، أي الخليفة أو الحاكم أو السلطان، ثم تقول في مقدمتها الثالثة: ان العصمة أمر لا يعرفه الا الله، ولذلك تستحيل الشورى كطريق لمعرفة الامام وانتخابه، ويجب النص عليه من الله. ثم تقول بعد ذلك: ان الله عز وجل قد نص على إمامة أهل البيت، وان الامامة متسلسلة في ذرية علي والحسين الى يوم القيامة.

---

[٢٧٠] – ص ١٥

إذن فقد كان الحديث عن الامامة السياسية بالدرجة الأولى. ولكن السيد علي الميلاني يرفض هذا الفهم، ويقول:"نشير إلى بعض الخصوصيات الموجودة في لفظ الحديث:"**من مات ولم يعرف"**، لابدّ وأنْ تكون المعرفة هذه بمعنى الاعتقاد أو مقدمة للاعتقاد، **"من مات ولم يعرف"** أي: من مات ولم يعتقد بإمام زمانه، لا مطلق إمام الزمان، بإمام زمانه الحق، بإمام زمانه الشرعي، بإمام زمانه المنصوب من قبل الله سبحانه وتعالى. **"من مات ولم يعرف إمام زمانه"** بهذه القيود **"مات ميتة جاهلية"**، وإلاّ لو كان المراد من إمام الزمان أيّ حاكم سيطر على شؤون المسلمين وتغلَّب على أُمور المؤمنين، لا تكون معرفة هكذا شخص واجبة، ولا يكون عدم معرفته موجباً للدخول في النار، ولا يكون موته موت جاهلية، هذا واضح. إذن، لابدّ من أن يكون الامام الذي تجب معرفته إمام حق، وإماماً شرعياً، فحينئذ، على الانسان أن يعتقد بإمامة هذا الشخص، ويجعله حجةً بينه وبين ربّه، وهذا واجب، بحيث لو أنّه لم يعتقد بإمامته ومات، يكون موته موت جاهلية، وبعبارة أُخرى: "فليمت إنْ شاء يهودياً وإنْ شاء نصرانياً".

وهنا قام السيد الميلاني بتحوير مفهومين في الحديث، هما : (المعرفة والامام) استنادا لعجز الحديث :"مات ميتة جاهلية" حيث استعبد أن يكون المقصود مطلق الامام. وقد فسر المعرفة بالمعرفة النظرية والاعتقاد، لا الاتباع والانقياد السياسي، تهربا من استحقاق مهم يفرض نفسه وينسف نظرية الغيبة، وهو : كيف يجب أو يمكن اتباع إمام غير معروف وغائب؟ وهل يمكن تسميته بإمام أصلاً، وهو لا يؤم المسلمين ولا يحكمهم ولا يقودهم؟ كما أفرغ مفهوم كلمة (الامام) من المعنى السياسي، وفسرها بالامام الحق المعين من قبل الله، حتى يحافظ على نظرية الامامة من الانهيار، في حين أن النظرية في أساسها كانت تدور حول الخلافة والحكم والسلطان، ولم تكن تتحدث عن أئمة يشبهون الملائكة أو الجن الذي يجب الإيمان بهم غيبا في الاسلام.[٢٧١]

واذا كان السيد الميلاني يستبعد أن يكون المقصود من (معرفة الامام) الواردة في الحديث مطلق الإمام، لصعوبة قبول النتيجة لمن لا يعرف الامام، وهي الموت ميتة جاهلية، فنحن في الحقيقة نشكك لهذا السبب في أصل الحديث الذي ينسب الموت الجاهلي (أو اليهودي أو النصراني) لمن يموت بلا إمام، مع ان القرآن الكريم لم يشر الى هذا الموضوع "المهم جدا في الاسلام" ولم يعتبره جزءا من العقيدة الاسلامية، ولا من ضروريات الدين. ولذلك يصعب علينا قبول اعتبار أمر

---

[٢٧١] – وقد عاد السيد الميلاني بعد ذلك فقال:" إنّ لكلّ زمان إماماً يجب على كلّ مسلم معرفته والايمان به والالتزام بطاعته والانقياد له". ص ١٦

ضروريا من ضروريات الدين رغم عدم ذكره في القرآن الكريم. هذا اضافة الى عدم الوضوح في الحديث من كلمة "الامام" وامكان تطبيقه – كما فعل عبد الله بن عمر – على يزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان.

واذا أصر السيد الميلاني على اعتبار الحديث صحيحا، فنحن نصر على فهمه بصورة مطلقة وعامة، كما فهمه عبد الله بن عمر وعامة المسلمين، الذين يستشهد الميلاني بهم في تصحيح الحديث، وهم بالطبع لا يفهمون المعنى الخاص " الامام المعصوم" الذي يحاول الميلاني تركيبه عليه.

وعلى أي حال، يريد السيد الميلاني، من خلال تفسيره التعسفي هذا، أن يستدل بهذا الحديث على وجود (الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) فيقول:" إنّ لكلّ زمان إماماً يجب على كلّ مسلم معرفته والايمان به **والالتزام بطاعته والانقياد له**.[٢٧٢].. وان الشيعة الامامية الاثني عشرية قالت: إنّ الذي عرفناه مصداقاً لذلك هو ابن الحسن العسكري". [٢٧٣]

وبعد أن يصل الميلاني الى هذه النتيجة التقليدية، يطرح عددا من الأسئلة من قبيل: لماذا الغيبة؟ وما الفائدة من إمام غائب ؟ وما هو تكليف المؤمنين تجاهه وتجاه الاحكام الشرعية في زمن الغيبة؟

وهنا يقع الميلاني في أزمة حقيقية، فلا يدري ما يقول، هل يقول ان الامام المهدي فعلا غائب ومنقطع عن شيعته؟ وهنا يكون قد رد بنفسه على نفسه، فكيف يمكن الالتزام بطاعة إمام غائب والانقياد له؟ ثم ما ذا يكون موقف الشيعة في حالة الغيبة؟ هل هو انتظاره وعدم القيام بأي ثورة أو حكومة، كما كان يقول الشيعة الاثنا عشرية من قبل؟ أم يجب عليهم الانخراط في الحياة السياسية وتفجير الثورات وتشكيل الحكومات، على أساس ولاية الفقيه أو الشورى؟ ولكن في هذا محذور كبير مناقض لنظرية الامامة، هو: إقامة إمام غير معين من قبل الله.

أم يقول ان الامام الثاني عشر حاضر ويتفاعل مع شيعته؟ وفي هذا مخالفة صريحة لنظرية الغيبة، ولرواية تكذيب من يدعي رؤية الامام الغائب قبل الظهور.

ولم أكن أتصور ان السيد علي الميلاني سوف يختار الجواب الأخير! ولا يكتفي بذلك بل يتهم من يعارضه بالنفاق والعداء للاسلام!

أجل انه يقول بكل جرأة:" هؤلاء لا يعلمون، لانّ هذه الأُمور لا يتوصّلون إليها ولا يمكنهم الاطّلاع عليها: إنّ الثقات من أبناء هذه الطائفة من علماء وغير علماء، لهم قضايا وحوادث وقصص وحكايات، تلك القضايا الثابتة المروية عن طرق الثقات مدوّنة في الكتب المعنيّة، وكم من

---

[٢٧٢] – ص ١٦

[٢٧٣] – ص١٧

قضية رجع الشيعة، عموم الشيعة، أو في قضايا شخصية، رجعوا إلى الامام (عليه السلام) وأخذوا منه حلّ تلك القضية ورفع تلك المشكلة، إلاّ أنّ أعداء الائمّة سلام الله عليهم والمنافقين لا يوافقون على مثل هذه الاخبار، وطبيعي أن لا يوافقوا، ومن حقّهم أن لا يعتقدوا".[٢٧٤]

وعندما نوجه السؤال التقليدي التاريخي الى السيد الميلاني عن سبب غيبة الامام؟ ولماذا لا يظهر إذن ليقيم بنفسه دولة الحق، اذا كان عامة الشيعة وخاصتهم يلتقون به ويعرضون عليه مشاكلهم؟ هل هو الخوف؟ وقد زال والحمد لله، بعد أن أقام الشيعة دولا عديدا لهم، وأصبح العالم ديموقراطيا يسمح بظهور أي إمام حتى لو قال انه (المهدي المنتظر) وها هي أوربا وأمريكا يوجد فيها العديد ممن يدعي أنه المهدي المنتظر، وله محطات إذاعية وتلفزيونية ووسائل إعلام، ولا يحول يخاف من أحد، فلماذا لا يظهر (محمد بن الحسن العسكري) اذا كان حقيقة موجودا؟

يجيبنا السيد الميلاني بشيء من الحيرة والفلسفة والتناقض، ويقول:" لاحظوا إذا كانت غيبة الامام (عليه السلام) لمصلحة أو لسبب، ذلك السبب إمّا وجود المانع وإمّا عدم المقتضي، غيبة الامام (عليه السلام) إمّا هي لعدم المقتضي لظهوره أي لعدم وجود الارضية المناسبة لظهوره، أو لوجود الموانع عن ظهوره. وجود الموانع وعدم المقتضي كان السبب في غيبة الامام (عليه السلام)، هذا واضح. إنّا لا نعلم أنّ المانع متى يرتفع، ولا نعلم أنّ المقتضي متى يتحقق ويحصل، ولذا ورد في الروايات: "إنّما أمرنا بغتة". فظهور الامام (عليه السلام) متى يكون ؟ حيث لا يكون مانع وتتمّ المقدمات والارضية المناسبة لظهوره. وهذا متى يكون ؟ العلم عند الله سبحانه وتعالى، فيمكن أن يكون غداً، ويمكن أن يكون بعد غد، وهكذا". [٢٧٥]

ونقول له: ألم تقل قبل قليل: ان الامام يلتقي بعامة الشيعة وخاصتهم؟ أم ان هذه روايات أسطورية مثل الروايات التي تحدثت عن ولادته ووجوده؟

٢٢ – مع الشيخ جعفر كاظم المصباح في كتابه (الامام المهدي حقيقة لا خيال)[٢٧٦]

[٢٧٤] – ص ٣٢

[٢٧٥] – ص ٣٣

[٢٧٦] – الطبعة الأولى ١٩٩٨ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت

رفض الشك المنهجي، والتشبث باليقين الموروث

قال الله تعالى في كتابه المجيد:"والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها وأنابوا الى الله لهم البشرى فبشر عبادِ الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب". الزمر ١٧ – ١٨

هذه الآية الكريمة تنطبق على كل من يستمع الى حكاية وجود (الامام الثاني عشر) سواء آمن بها أو لم يؤمن، ولكن عليه أن يتجنب عبادة الطاغوت، أي عبادة الهوى والتعصب والخرافات والأساطير، وتنطوي كلمة "يستمع" على شيء من التفكير ثم اختيار الصالح من السيء من القول، وهذا هو عين العقل وصفة العقلاء "أولوا الألباب" ولن يتوصل الى هذه العملية (الاستماع، التفكير، اختيار الأحسن) الا من هداه الله تعالى.

وأزعم أنني استمعت الى حكاية وجود الامام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) جيدا، وبكل تفاصيلها، ونبذتها لأنها كانت سيئة جدا بكل المعايير، أملا بهداية الله تعالى.

وكنت أفترض بمن يقرأ كتابي عن الموضوع (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) أن يستمع قليلا اليّ، ثم يفكر فيما أقول، ويتجنب التعصب وعبادة الطاغوت، فيقبل كلامي أو يرفضه، وإذا رفضه يقدم لي الأدلة المقنعة بهدوء واحترام، لكي يهديني الى ما اعتقد هو انه طريق الهداية والصواب.

هكذا فعل بعض من حاول أن يرد علي، ولكن بعضا آخر تجنب طريق الحوار العلمي الهاديء، وأطلق لعواطفه العنان، وحمل القلم ليرد، قبل أن يفكر، ودون أن يفكر في أي نقطة من نقاط الحكاية. ولو تمهل قليلا ودرس الأمر من جوانبه المتعددة لأدرك أن الأمر ليس كما ورثه من آبائه وأجداده، وأن في القضية كثيرا من الخرافة والخيال.

ان ما يحول دون أي انسان ودون التفكير السليم، هو تقديس الآباء والأجداد، أي عبادة الطاغوت، ولو تحرر الانسان قليلا منها ، ولو لفترة قصيرة هي فترة البحث والتنقيب، لتنعم بفضل الله وهدايته ونوره.

وفي الحقيقة شاهدت بعض الردود على كتابي، يتصف بصفة التقليد الأعمى بصورة رهيبة، بحيث يقدس كل شيء من الروايات الى الرواة الى العلماء السابقين واللاحقين، ولا يعتقد بإمكانية خطأ أو انحراف أو كذب أي أحد، كأنهم كلهم ملائكة معصومون لا يأتيهم الباطل من بين أيديهم ولا من خلفهم، ولا يحتمل أن يكون مذهبه خاطئا من الأساس، وهذا ما يجب أن يفترضه أي باحث محايد من البداية، ثم يعيد دراسة مذهبه على أساس الشك، وربما يصل الى اليقين أو لا يصل، أما أن يتشبث

الباحث باليقين الموروث، ويرفض الشك في أي موضوع، فهذا عين التقليد ولا يمت الى البحث المحايد بصلة.

ومن الكتب التي صدرت للرد علي، ولا يعطي مؤلفها لنفسه مساحة للشك، ولا لطرح أي سؤال، هو كتاب المرحوم الشيخ كاظم جعفر المصباح (الامام المهدي حقيقة لا خيال) الصادر سنة ١٩٩٨ من مؤسسة الأعلمي في بيروت. وكنت أفضل عدم الرد عليه، لأنه لم يرد على شيء من الكتاب، وانما أعاد اجترار الحكايات القديمة، دون أي نقد أو تمحيص، وأفضل رد عليه هي إعادة قراءة كتابي من أوله الى آخره. ولكن نظراً لاستغلال بعض المناوئين لمثل ذلك الكتاب في الإدعاء بأنه قد تم الرد على كتابي، ارتأيت أن أقوم بعرض بعض ما ورد فيه، للتدليل على نوعية الردود المتهافتة التي ترفض التفكير والاجتهاد.

وقد لاحظت أنه كلما شعر الكاتب بعجزه عن تقديم الدليل المقنع، كلما لجأ الى سلاح العاجزين: (السب والشتم والاتهام الباطل والتهريج والتهديد والترهيب). وقد كان كتاب الشيخ المصباح (غفر الله له) نموذجا متقدما في هذا المجال.

يقول رحمه الله:"زعم بعض **الضالين المضلين** أنه حصل له شك بولادة الامام الثاني عشر لعدم توفر الأدلة الكافية، أو لعدم قناعته بها.. وهذا **الشك لا يساوي شيئا** بالقياس الى الأدلة النقلية والعقلية والعلمية، لاسيما مسألة الايمان بولادة المهدي اذ أنها تعد جزءا من العقيدة الشيعية وقد تم اثباتها **بأدلة قطعية، وبإجماع علمائنا فلا تأثير للشك والقناعة الشخصية** في نفيها قبال تلك الأدلة خصوصا اذا لم يكن الشخص من اصحاب الاختصاص في علم الحديث والرجال". [٢٧٧] ويضيف:" أجمع علماؤنا على ان السفراء الأربعة للامام المهدي بلغوا من الجلالة ورفعة الشأن ما فوق الوثاقة، فليس بمقدور هذا المتطفل أن يطعن بوثاقتهم، فاذا ثبتت وثاقتهم بإجماع العلماء ثبت ارتباطهم وصلتهم بالمهدي". [٢٧٨] ويقول:"على فرض ان بعض النصوص التي ذكرت تاريخ ولادة المهدي ضعيفة أيستلزم هذا إنكار ولادته وتكذيب الروايات **الصحيحة المتواترة** التي تنص عليه بكونه (محمد بن الحسن العسكري) وتكذيب سفرائه الثقات بإجماع علمائنا ومراجعنا العظام؟ غريب جدا هذا الاسلوب الاستدلالي الذي يمارسه هذا **النفر الضال** حيث **ينفي اليقين بالشك،** ويدع الاحاديث **الصحيحة المتواترة** ويعتمد على الأقاويل النابعة من الحقد والتعصب الطائفي، وينقض **إجماع علمائنا العظام** بأقوال من شذ وانحرف عن جادة

---

[٢٧٧] - ص ٢٦٦

[٢٧٨] - ص ٢٦٧

الحق والصواب".[279] ويؤكد:"الاستدلال غريب شاذ مناف لأسس الاستدلال الأصولي العلمي، والاستقراء المنطقي، اللذين يعتمدان على **نفي الشك باليقين وليس بالعكس**". [280]

ويقول:"اما قولهم بضعف كل الروايات التي تتحدث عن هوية المهدي وتاريخ ولادته، فهذا افتراء آخر بلا دليل، لأن معظم روايات تعريف المهدي الواردة عن سائر المعصومين، والتي ذكرت اسمه واسم ابيه وكنيته **صحيحة متواترة بإجماع علمائنا ومراجعنا العظام**. وكذا الروايات التي تذكر كيفية الولادة وتاريخها فمعظمها أيضا **صحيحة ومسندة**، ذكرها علماؤنا في كتبهم المتعلقة بالمهدي، فنفي صحتها بالجملة **مجازفة حمقاء منشأها الجهل بعلم الرواية والرجال** معا".[281] ثم يستدرك:"ولنفرض انها ضعيفة **فلا ضير في ضعفها** بعدما عرفنا من الروايات الصحيحة المئات التي نصت على اسم المهدي واسم ابيه واسماء آبائه مع ذكر كنيته وشمائله وأوصافه. فقد **أجمع** المعصومون على انه محمد بن الحسن العسكري".[282]

يقول رحمه الله:"زعم بعض **الضالين المضلين** أنه حصل له شك بولادة الامام الثاني عشر لعدم توفر الأدلة الكافية، أو لعدم قناعته بها.. وهذا **الشك لا يساوي شيئا** بالقياس الى الأدلة النقلية والعقلية والعلمية، لاسيما مسألة الايمان بولادة المهدي اذ أنها تعد جزءا من العقيدة الشيعية وقد تم إثباتها **بأدلة قطعية، وبإجماع علمائنا فلا تأثير للشك والقناعة الشخصية** في نفيها قبال تلك الأدلة خصوصا اذا لم يكن الشخص من اصحاب الاختصاص في علم الحديث والرجال". [283] ويضيف:" أجمع علماؤنا على ان السفراء الأربعة للامام المهدي بلغوا من الجلالة ورفعة الشأن ما فوق الوثاقة، فليس بمقدور هذا المتطفل أن يطعن بوثاقتهم، فاذا ثبتت وثاقتهم بإجماع العلماء ثبت ارتباطهم وصلتهم بالمهدي". [284]
ويقول:"على فرض ان بعض النصوص التي ذكرت تاريخ ولادة المهدي ضعيفة أيستلزم هذا انكار ولادته وتكذيب الروايات **الصحيحة المتواترة** التي تنص عليه بكونه (محمد بن الحسن العسكري) وتكذيب سفرائه الثقات بإجماع علمائنا ومراجعنا العظام؟ غريب جدا هذا الاسلوب الاستدلالي الذي يمارسه هذا **النفر الضال** حيث **ينفي اليقين بالشك**، ويدع الاحاديث **الصحيحة المتواترة** ويعتمد على الأقاويل

---

[279] - ص ٢٦٣

[280] - ص ٢٦٤

[281] - ص ٢٦٥

[282] - ص ٢٦٦

[283] - ص ٢٦٦

[284] - ص ٢٦٧

النابعة من الحقد والتعصب الطائفي، وينقض **إجماع علمائنا العظام** بأقوال من شذ وانحرف عن جادة الحق والصواب".[٢٨٥] ويؤكد:"الاستدلال غريب شاذ مناف لأسس الاستدلال الأصولي العلمي، والاستقراء المنطقي، اللذين يعتمدان على **نفي الشك باليقين وليس بالعكس**". [٢٨٦]

ويقول:"اما قولهم بضعف كل الروايات التي تتحدث عن هوية المهدي وتاريخ ولادته، فهذا افتراء آخر بلا دليل، لأن معظم روايات تعريف المهدي الواردة عن سائر المعصومين، والتي ذكرت اسمه واسم ابيه وكنيته **صحيحة متواترة بإجماع علمائنا ومراجعنا العظام**. وكذا الروايات التي تذكر كيفية الولادة وتاريخها فمعظمها أيضا **صحيحة ومسندة**، ذكرها علماؤنا في كتبهم المتعلقة بالمهدي، فنفي صحتها بالجملة **مجازفة حمقاء منشأها الجهل بعلم الرواية والرجال** معا".[٢٨٧] ثم يستدرك:"ولنفرض انها ضعيفة **فلا ضير في ضعفها** بعدما عرفنا من الروايات الصحيحة المئات التي نصت على اسم المهدي واسم ابيه واسماء آبائه مع ذكر كنيته وشمائله وأوصافه. فقد **أجمع** المعصومون على انه محمد بن الحسن العسكري".[٢٨٨]

إذن فمسألة وجود المهدي المنتظر (محمد بن الحسن العسكري) تشكل لدى الشيخ المصباح، جزءا من العقيدة الثابتة بإجماع علمائنا، وأي شك فيها ضلال وإضلال، لا يساوي شيئا في قبال الأدلة النقلية والعقلية والعلمية، وان الروايات التي تنص على محمد بن الحسن العسكري هي صحيحة ومسندة ومتواترة ومجمع عليها. كما ان وثاقة "السفراء الأربعة" ثابتة بإجماع العلماء. ومن هنا "فإن الأفكار والعقائد الفاسدة التي يحملها هذا الشخص لا تمت الى الاسلام والتشيع بصلة، بل هي افرازات بعض الطائفيين المتعصبين من علماء الوهابية وخريجي مدرسة المستشرقين من عملاء الدوائر الاستكبارية".[٢٨٩]

هل يمكن في هذا الجو من التعصب والانفعال والإنغلاق التفكير في أي شيء؟ أو النظر في أقوال أحمد الكاتب والرد عليها بعلمية وموضوعية وحياد؟

ان الشك اذا جاء، ينتفي اليقين، ولن يعود اليقين مرة أخرى الى القلب، الا بأدلة يقينية، فكيف اذا كان اليقين المدعى قائما أساسا على شك تاريخي؟ صحيح ان "علماءنا" يجمعون على وجود الامام

---

[٢٨٥] – ص ٢٦٣

[٢٨٦] – ص ٢٦٤

[٢٨٧] – ص ٢٦٥

[٢٨٨] – ص ٢٦٦

[٢٨٩] – ص ٢٦٤

المهدي، ولكن السؤال هو: متى أجمعوا؟ وهل ان إجماعهم حجة؟ ألم يحدث الغموض والحيرة والشك لدى عامة الشيعة بعد وفاة الامام العسكري دون خلف ظاهر؟ فكيف حدث اليقين بعد ذلك؟ وعلى أي أساس؟ وهل ينفع أحدا ادعاء اليقين؟ وهل حقا يمتلك علماؤنا السابقون أو اللاحقون يقينا حول الموضوع؟ أم أنهم يشكون في قلوبهم ولا يعبرون عن شكهم أمام الناس خوفا وطمعا؟ ألم يشك حتى بعض من ادعى الوكالة عن الامام المهدي، مثل (محمد بن ابراهيم بن مهزيار الأهوازي) الذي يقول انه ورث أموالا من أبيه وقرر الذهاب الى بغداد واستئجار دار على شاطيء دجلة والاستمتاع بالاموال، قبل أن يدعي حصول اليقين بعد لقائه بالعمري؟

لنستمع الى الشيخ المصباح وهو يحدثنا عن الحيرة والشك الذي اعترى عامة الشيعة في أواسط القرن الثالث الهجري، فيقول:"لم يختلف المسلمون في شيء كاختلافهم في مسألة ولادة الامام المهدي ونسبه وحسبه، وهل انه مولود أم سيولد فيما بعد. واشتد التنازع بعد وفاة الامام الحسن العسكري بين عشرين فرقة كما يقول ابن حجر العسقلاني في صواعقه، فبعضهم ينفي أن يكون للحسن العسكري ولد، لأن أخذ ميراثه من قبل أخيه جعفر لدليل قاطع على ما يذهب اليه المنكرون حسب اعتقادهم، اذ لو كان له ولد لورثه بدلا من جعفر. وزعم البعض الآخر أن المهدي مولود من أب آخر ليس هو الحسن العسكري...وانه حي يرزق يعيش في مكان ما .. ومنهم من يقول بعدم ولادته، وانه سيولد فيما بعد..".[290] ويعترف بحدوث "ملابسات مبهمة، وظروف غامضة رافقت ولادة الامام المهدي التي حصلت في أجواء متشنجة، شديدة الحرج، مفعمة بالسرية والكتمان، لان الخليفة العباسي الذي كان يترقب الحدث بوجل قد شدد حينها الخناق حول بيت الامام العسكري، وفرض عليه الرقابة المحكمة، وبث من حوله العيون كي يحاط علما بالوليد في ساعة ولادته ، ليتسنى له القضاء عليه في المهد".[291]

ويقول:"ان وقوع الشيعة في حيرة واضطراب بعد وفاة الامام العسكري، مسألة طبيعية، لعدم رؤيتهم للامام المهدي، ولجهلهم سبيل الاتصال به، ولظهور من يدعي الامامة زورا وبهتانا كعمه جعفر الكذاب".[292] ويفسر الحيرة والغموض بقوله:"كان الامام العسكري قد طبق سياسة الاحتجاب على نفسه، وجعل بينه وبين القواعد الموالية له وكلاء كأبي الأديان والعمري وغيرهما ليقوموا باحكام الصلة بينه وبين مواليه، وقد تحول بعضهم فيما بعد الى وكلاء لابنه المهدي. ان هذا العمل الذي قام به الامام لمدة طويلة قبل رحيله قد مهد السبيل لمسألة الغيبة وجعلها أمرا مستساغا"[293].

---

[290] - ص ١١٣

[291] - ص٧

[292] - ص ٢٦٤

[293] - ص١٨١

ويعبر الشيخ المصباح نفسه عن وجود قدر من الحيرة في داخله، إذ يقول متسائلا:"إذا توفي العسكري ولم يترك ولدا ... فمن عسى يكون المهدي ومتى سيولد على صعيد المستقبل؟ ثم اليس لازم هذا القول تكذيب الرسول والأئمة الاطهار؟".[٢٩٤] ويعيد نفس السؤال مرة أخرى:"اذا كان الامام الحسن بن علي العسكري آخر الأئمة من أهل البيت فمن خلفه في تولي مهمة الامامة من بعده؟ فان قلنا ان الأمر تُرك سدى فلم يخلفه أحد، انتقض قوله (ص) "لن يفترقا" حيث حصل الافتراق فعلا باستشهاد الامام العسكري، وعدم وجود من يخلفه، وسيعقب هذا الافتراق ضلال لا محال. وهذا ما لا يرتضيه الله سبحانه وتعالى لعباده، اذ كيف يتركهم ليضلوا بعد أن هداهم للإيمان. فاذا كان هذا غير معقول ، ومنافيا لحكمة الله ولطفه، فلا بد إذن ان يكون امام معصوم من أهل البيت يحل محله وينجز مهامه. فمن عسى أن يكون غير الامام المهدي . وان بطلان ثبوت الاحتمال الثاني يثبت الاحتمال الأول وهو المطلوب". [٢٩٥]

إذن فإن يقين الشيخ المصباح، والقائلين بوجود الولد، منذ أول يوم، لم يقم على أساس الأدلة الشرعية العلمية المنتجة لليقين الشرعي، وانما على أساس الاحتمال والظن والافتراض، وهذا ما لا يولد يقينا لدى أحد، واذا كان الشيخ المصباح يدعي وجود اليقين لديه ، فهذا أمر شخصي يخصه، ولكنه لا يستطيع بذلك أن يبني عقيدة دينية ويصفها بالثبات واليقين والاجماع.

ونظرا لأن الشيخ المصباح يدرك وجود الشك المعقول في قضية دعوى وجود الولد للحسن العسكري، اذا لم نقل أسطورة المهدي، فانه يحاول أن يغطي عليه (على الشك) بالتحذير من الشك بالأمور الغيبية كلها، والتهديد بالضلال والانحراف والكفر، فيقول:"ليست هذه القضية الوحيدة التي تعرضت لإثارة الاشكالات والشبهات، بل شأنها شأن القضايا الغيبية الأخرى التي كانت معرضا لحملات التشويش والتشكيك، كقضية البرزخ والبعث والنشور والحساب والميزان والصراط والجنة والنار... فهي ليست أمورا مادية حسية يمكن إحضارها في المختبر، وإخضاعها للتجارب وللتأكد من صحتها. ان هذه القضايا الغيبية ونظائرها لا يمكن فهمها من خلال السياق المادي التجريبي، بل لا بد من وضعها ضمن اطار الدراسة الغيبية التي تعتمد بالدرجة الأولى على إثبات الأمور العقائدية بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية والدلائل العقلية، والمؤيدات التي تفرزها التجارب العلمية بمرور الزمن. فبهذا الفهم الواعي للعامل الغيبي، والقدرة الالهية غير المتناهية يستطيع ان يفهم المرء قضية المهدي وغيرها من القضايا الغيبية ، **وبدونه سيكون فهمها أمرا عسيرا، وسيقود الباحث حتما الى الكفر بها في نهاية المطاف، ويخرج من دائرة المؤمنين بالغيب.**

---

[٢٩٤] - ص ٢٦٦

[٢٩٥] - ص ٦٧ - ٧٥

فالمنهج المادي الذي يمارسه المستشرقون في دراسة عقائد المسلمين والقضايا الغيبية لا يصلح تطبيقه على مثل هذه الأمور لأنها ليست مادية تخضع للتجارب.

لذا يجب على الباحث المسلم ان لا يقلد المستشرقين في دراسة قضية المهدي وما ماثلها من الأمور الغيبية بعيدا عن الفهم الواعي للعامل الغيبي المشار اليه، لأن ذلك سيقوده الى متاهات الضلال والضياع ويبعده عن صلب عقيدته الاسلامية رغما عنه، وتلك هي النتيجة الحتمية للانسياق وراء المنهج المادي في دراسة القضايا الغيبية والعقائدية". ". [٢٩٦]

وقد ناقشنا هذه الدعوى (غيبية موضوع المهدي) في أكثر من محاورة في هذا الكتاب، ونعيد تلخيص القول هنا:

ان الإيمان بالمسائل الغيبية التي يذكرها القرآن الكريم، هو من أول ضروريات الإيمان بالاسلام، ولكن النقاش في ثبوت كون وجود (محمد بن الحسن العسكري) وولادته ضروريا من ضروريات الاسلام أو التشيع، أو كونه أمرا غيبيا يجب الإيمان به بصورة عمياء، فهذا أول النقاش، ولا يمكن أن نؤمن بوجود انسان بصورة غيبية، أي بلا دليل علمي شرعي، وقد اعترف الشيخ المصباح في حدوث الغموض والشك والحيرة حول موضوع الخلف للامام العسكري، فكيف يدعي بعد ذلك أنه جزء من الغيب، ويحذر من الشك به خوفا من الشك بالله والكفر والضلال؟

ولم أفهم ماذا يعني الشيخ المصباح "بالمنهج المادي الذي يمارسه المستشرقون في دراسة عقائد المسلمين" مع ان هذا الموضوع مطروح للنقاش في أوساط المسلمين والشيعة منذ حوالي ألف ومائتي عام. ولكني أعرف وجود منهج حشوي باطني مغال أسطوري، كان يحاول دس نفسه في صفوف الشيعة منذ الفجر الأول للإسلام.

نعود الى مسألة الشك واليقين، فنقول: ان كل المذاهب والأديان الباطلة في العالم تعتقد وتنطوي على يقين، فهل يجوز لأبنائها التسليم بما ورثوه من آبائهم وأجدادهم؟ أم يجب عليهم طرح الشك الابتدائي، والتفكير بموضوعية وحيادية في كل عقيدة، حتى يعرفوا الحق ويعذروا أمام الله؟

وهل نزل علينا أو على علمائنا جبرئيل (عليه السلام) ليخبرنا أو يخبرهم أنهم على صواب مائة في المائة ، في كل شيء؟ واذا كنا نؤمن بالاسلام بيقين، فهل يعني أن علينا تقبل كل الأفكار الموروثة باسم الاسلام والتشيع حزمة واحدة؟ ولا يجوز التشكيك أو رفض أية مسألة ، حتى لو كانت مثل مسألة

---

[٢٩٦] - ص ٢٣٢ - ٢٣٣

وجود ابن الحسن، الذي حام حولها الشك في القرون الأولى ، وأصيب الشيعة بسببها بالحيرة والاضطراب؟.

والغريب ان الشيخ المصباح الذي لم يتوقف ليدرس أية رواية أو راوٍ، وقبل جميع الحكايات الأسطورية الواردة حول الموضوع بكل يسر وسهولة (ما عدا حكاية الاختباء في السرداب) ادعى ان الكاتب الذي يشكك في تلك الروايات " ليس من اصحاب الاختصاص في علم الحديث والرجال. وان بحثه مناف لأسس الاستدلال الأصولي العلمي، والاستقراء المنطقي، اللذين يعتمدان على **نفي الشك باليقين وليس بالعكس**. [٢٩٧]

ويا ليته عرّف لنا "الاجماع" و "التواتر" في ظل الشك والحيرة والاضطراب؟ ودلنا على "أصول الاستدلال الأصولي العلمي، والاستقراء المنطقي". وشرح لنا "مباديء علم الحديث والرجال".

ومع الأسف الشديد، لم نسمع منه الا هجوما على من يشكك بالروايات الضعيفة ، وقولاً "بانجبار ضعف السند بقوة المتن، اذا كان مطابقا لمباني الشيعة".[٢٩٨]

وإضافة الى ذلك، فقد قدم لنا رؤية أصولية جديدة حول جواز القياس والتشبيه التعسفي في مسائل العقيدة والتاريخ، مثل قياس خفاء مولد (الامام المهدي) وغيبته، على خفاء مولد النبي موسى (عليه السلام) وغيبته، أو طول عمر (الامام المهدي) على طول عمر النبي نوح (عليه السلام)، أو صغر عمر ابن الحسن عند وفاة أبيه وتوليه الامامة، بصغر عمر النبي يحيى (عليه السلام) الذي آتاه الله الحكم صبيا، فقال:"مما يؤكد جهله (الكاتب) أيضا منعه للقياس في الأمور العقائدية والعقلية والتاريخية، ظنا منه بحرمته في مثل هذه الموارد خلافا لما عليه علماؤنا في حليته فيها وحرمته في الفروع فقط".[٢٩٩] وتابع قائلا:"ألم يذكر القرآن الكريم قصة مماثلة لقصة المهدي والخليفة العباسي، تلك هي قصة موسى وفرعون.. أليس هذا دليلا قاطعا يثبت ما نقول؟ فمثلما أنجى الله موسى (ع) من كيد فرعون رغم شدة بطشه وإصراره على استباحة النساء وذبح الأبناء، أنجى الله المهدي المنتظر من كيد الخليفة العباسي..وعاش المهدي تحت ظل الحكومة العباسية الغاشمة بالرغم من شدة بطشها واستبدادها، كما عاش موسى في قصر فرعون بالرغم منه، لكن الفرق بينهما أن موسى عاش ظاهرا مرئيا، بينما أدركت عناية الله ورحمته المهدي فأخفته عن أنظار خصومه المتربصين به، فكانت الغيبة الصغرى والكبرى.

---

[٢٩٧] – ص ٢٦٤

[٢٩٨] – حيث يقول :" ان في قوة المتن اذا كان مطابقا لمباني الشيعة يجبر ضعف السند، فالذي لا علم له في الرواية والرجال يشكل مثل هذه الاشكالات الدالة على جهله وعدم معرفته بقواعد العلم ومبانيه". ص ٢٦٧

[٢٩٩] – ص ٢٦٧

ان الظروف السياسية المشبعة بالخوف والارهاب جعلت الامام العسكري يحيط الولادة بجو في غاية السرية والكتمان، **ويخفي ولادة وليده عن أقرب المقربين اليه عدا أخته وخادمه العمري**، لئلا يعلم الحاكم الجائر بالوليد وهو بالمهد".[٣٠٠]

وكنت قد رفضت في كتابي قياس تلك الأمور المدعاة في ثنايا أسطورة المهدي، وفرقت بين الإيمان بالقصص التي يذكرها القرآن الكريم من باب الإعجاز الالهي، وبين الدعاوى الباطلة التي لا تستند الى دليل، وبعدم جواز القياس والتشبيه لمجرد الامكان العقلي أو حدوث بعض الأمور في التاريخ، ولذلك لا يمكن أحدا أن يدعي مثلا ان المهدي ولد أو سيولد من دون أب، لأن النبي عيسى (عليه السلام) قد ولد كذلك.

حجية الإجماع

لقد اعتمد الشيخ المصباح في بناء "يقينه" بوجود (محمد بن الحسن العسكري) على "إجماع علمائنا العظام الذين أجمعوا على وثاقة السفراء الأربعة". ولكنه لم يشرح لنا حجية هذا الإجماع المدعى والمتأخر (بعد حصول الشك والحيرة والاضطراب) في حين ان الإجماع أساسا ليس بحجة عند الشيعة الامامية الاثني عشرية، الا اذا كشف يقينا عن قول المعصوم، والمفروض حدوث الشك، حسبما يعترف المصباح، فكيف يكون الإجماع المتأخر حجة؟ واذا كان الشيعة بعد الامام العسكري قد تفرقواواختلفوا وتفل بعضهم في وجوه بعض ولعن بعضهم بعضا، وكان الذين ادعوا النيابة والوكالة عن (الامام المهدي) يكذب بعضهم بعضا، فكيف حصل الوثوق والاطمئنان بأقوال "السفراء الأربعة" والاطمئنان اليهم من بين السفراء الكذابين مدعي النيابة؟ وعلى أي أساس؟

ان الشيخ المصباح لا يريد أن يفكر في هذه الامور.

وربما لا نعدو الحقيقة ، اذا قلنا ان المرحوم الشيخ المصباح كان حاصلا على درجة تلميذ مقلد، بامتياز . فقد كان شاطراً بنقل أقوال مؤسسي المذهب الاثني عشري القدماء، دون تفكير أو تمحيص أو نقد او تساؤل، ومما ينقله لنا في هذا المجال هذا القول الافتراضي:" اذا ثبت بطلان كل أقوال اصحاب الفرق المخالفة بأدلة الشيخ الطوسي علمنا بصحة ما قاله الشيعة الامامية من ان المهدي مولود، وهو ابن الحسن العسكري لا غير، وانه حي يرزق من يوم ولدته أمه الى الوقت الحاضر، غير انه غائب عن الأبصار".[٣٠١]

---

[٣٠٠] – ص ٨

[٣٠١] – ص ١١٩

ومع انه ادعى قبل قليل ، وفي اكثر من مكان من كتابه "وجود الخوف والارهاب الذي دفع الامام العسكري الى إخفاء ولادة ابنه عن أقرب المقربين اليه ما عدا أثنين".[٣٠٢] فانه عاد ليناقض نفسه بنفسه ويقول:"تحقق الأمل المنشود بولادته التي حصلت في عاصمة الدولة العباسية، وشاعت أخبارها لا أقل بين الموالين لأبيه الامام الحسن، وشهد الكثير منهم شخصه، وعرف شمائله، وبعد استشهاد ابيه واستلامه للامامة شهد سفراؤه الأربعة ونقلوا لهم الأموال وتبادلوا الرسائل المرسلة الى الناحية المقدسة والصادرة منها لمدة سبعين سنة".[٣٠٣]

وبالرغم من أنه ذكر حدوث الاختلاف بين الشيعة أنفسهم، قبل سائر المسلمين، حول مسألة وجود ابن الحسن وولادته، الا انه عاد فادعى حصول الاجماع بني المسلمين على ولادته، فقال:"ذكرت كتب العامة والخاصة تاريخ ولادة المهدي وأجمعت على أن ولادته في النصف من شعبان سنة ٢٥٥ وبينت نسبه وحسبه وسبب اخفائه من قبل أبيه". [٣٠٤]

ولكي يبرر حكاية شيوع أخبار ولادة ابن الحسن، عاد فنفى استمرار الخوف والإرهاب والتفتيش أو الاهتمام العباسي بالوليد، فقال:"ان الاخطار المحدقة بالدولة العباسية حينذاك، قد أرغمتها على أن تغض النظر بصورة مؤقتة عن مسألة المهدي لتقوم بمواجهة الأخطار الجدية التي تهدد وجودها بالفناء حاليا، فكانت تلك الظروف عاملا مهما من العوامل التي مهدت السبيل لغيبة المهدي وتثبيت سفرائه، وتوثيق الصلة بشيعته ومواليه من خلالهم".[٣٠٥]

وقد استشهد الشيخ المصباح بقول للسيد محمد باقر الصدر، في كتابه (بحث حول المهدي):" لقد قيل قديما ان حبل الكذب قصير ومنطق الحياة يثبت أيضا ان من المستحيل عمليا بحساب الاحتمالات أن تعيش اكذوبة بهذا الشكل، وكل هذه المدة، وضمن كل تلك العلاقات والأخذ والعطاء، ثم تكسب ثقة جميع من حولها. وهكذا نعرف ان ظاهرة الغيبة الصغرى يمكن ان تعتبر بمثابة تجربة علمية لاثبات ما لها من واقع موضوعي، والتسليم بالامام القائد بولادته وحياته وغيبته وإعلانه العام عن الغيبة الكبرى التي استتر بموجبها عن المسرح ولم يكشف نفسه لأحد".[٣٠٦]

ولا يمكننا الا تصديق مقدمته الأولى:"ان حبل الكذب قصير" والتوقف عند استنتاجه دوام تلك الحكاية، لأنها انقرضت وبادت، ولم تكن أكثر من أسطورة دخيلة في التشيع والاسلام. لم تجلب سوى الغيبة والعزلة للشيعة على مدى التاريخ، ولذلك تخلى عنها الشيعة اليوم وانخرطوا في الحياة الديموقراطية.

---

٣٠٢ - ص ٨

٣٠٣ - ص ٢١٣

٣٠٤ - ص ١٢٠

٣٠٥ - ص ١٨٢

٣٠٦ - ص ٢٧٧

وفي الختام، لا يسعنا الا التوقف قليلا عند الاتهامات الباطلة التي ملأ بها كتابه من بدايته الى نهايته ضد المشككين بوجود (الامام الثاني عشر) بعد أن عجز عن تقديم الأدلة العلمية على ذلك، والتي ساقها بناء على منهجه القائم على الظن والتخمين والتحليل والافتراض، والتهرب من ذكر الأدلة والبراهين. وكيل السباب والشتائم والدعوة للقتل والإرهاب.

فقد قال:"ظهر في الآونة الأخيرة كتاب مأجورون وظفوا أقلامهم لخدمة أغراض أسيادهم المستكبرين الذين ما فتروا برهة من الزمن عن محاربة الاسلام وعقائده السامية. فزعم هؤلاء الكتاب أن مسألة المهدي قصة خرافية منسوجة من خيوط الوهم والخيال، لا أصل لها ولا جذور تاريخية، متغافلين عما جاء به الرسول الأعظم من الروايات المتواترة التي روتها كتب الفريقين من المسلمين على حد سواء".[٣٠٧] "والذي يهمنا هنا معرفة الدوافع الكامنة وراء هذا التحرك المشبوه والنشاط المريب الذي تقف وراءه دوائر الاستكبار العالمي المسيرة من قبل الصهيونية العالمية".[٣٠٨] "ولأجل ان تكون هذه الحملة التحريفية ذات أثر فعال سخرت أجهزة المخابرات الاستكبارية عددا من عملائها المتسترين بالتشيع ليكون كلامهم أكثر تأثيرا في نفوس السذج من الشيعة المتأثرين بأفكار المستشرقين التحريفية الضالة".[٣٠٩]

ثم قال متأسفاً ومحرضا على الإرهاب:" ان الامام الخميني أصدر فتوى بإهدار دم سلمان رشدي ونظائره، وأوجب قتله. فلو نفذت الجماهير المؤمنة تلك الفتوى في حينها لما تجرأت هذه العناصر الضالة أن تحذو حذوه وتمارس نفس الدرب التحريفي الذي مارسه سلمان وأشباهه".[٣١٠]

٢٣ – مع السيد إدريس الحسيني في كتابه: (من الشك الى الشك)[٣١١]

[٣٠٧] – ص ٩

[٣٠٨] – ص ١٠

[٣٠٩] – ص ١٠

[٣١٠] – ص ١٢

[٣١١] – إدريس الحسيني، من الشك الى الشك حينما يكون السير القهقرى سؤال الامامة مجددا، دار الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠١

الخلط بين النبوة والإمامة، والفصل بين الإمامة والخلافة

ربما كان كتاب السيد إدريس الحسيني، وهو صحفي مغربي متشيع، كتابا متميزا من بين الكتب التي تصدت للرد على كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) فهو يصدر من شخص متشيع حديثا، ولكنه يتهمني ليس بعدم معرفة المذهب الإمامي الآن، وانما بعدم معرفته سابقا، رغم أني نشأت في أحضان هذا المذهب ، وكتبت منذ السبعينات عدة كتب للدعوة اليه، وقمت بتشييع عدد من الاخوة السودانيين، وتأسيس حركة شيعية إمامية في السودان في أواسط الثمانينات.

ومع أني أعتقد أني وصلت الى جوهر مذهب أهل البيت (عليهم السلام) بعد إزاحة غبار الأساطير المتراكمة عليه، فانه يقول وبكل ثقة بأني انطلق في نقدي للفكر الإمامي من الجهل وعدم المعرفة. وبالطبع فانه يعني بذلك عدم التطابق مع الصورة التي يحملها عن نظرية الإمامة.

يقول في مقدمة كتابه:"لئن كان الكاتب لم يفهم المغزى الفلسفي العميق وراء فكرة المهدي المنتظر، فتلك مشكلته، لأنه ظل طيلة هذه الفترة جاهلا بعقائده، حتى إذا شبَّ ضرب أخماسا بأسداس، فلو أنه بقي جاهلا مقلدا لكان ذلك خيرا له وأفضل من أن ينقلب باحثا ضالا. ان أولى تلك الأوهام التي وقع فيها الكاتب، أنه وضع الامام المهدي والوصية والامامة، نقيضا للشورى والديموقراطية. ولهذا انزلق عقله الضيق الى أن يضحي بإحدى المعتقدات لصالح الأخرى.. والكاتب كثيرا ما يسيء فهم "الغيب" لذلك فإن جل انتقاداته في هذا الاتجاه، تكشف أن العقيدة الاسلامية بمنطلقها الأصيل لم تجد لها في ذهن الكاتب مستقراً". [٣١٢]

ويضيف:"حتى وان ادعى الكاتب بأنه إمامي في الأصل، فقد كان من عامة الناس الذين ورثوا اعتقادا دون أن يفهموا فلسفته.. انه مجرد رد فعل عن معتقد غامض، وساذج عن الامامة، وليس رد فعل علمي عن عقيدة مدركة بفكر ونظر".[٣١٣]

ونقول للسيد إدريس الحسيني، بأن مفهومنا للإمامة، يعني الحكم والخلافة والزعامة والرئاسة والإمارة، وما الى ذلك من معاني السلطة، التي احتاج اليها المسلمون بعد وفاة رسول الله (ص) واختتام النبوة وانقطاع الوحي، لتطبيق الشريعة الاسلامية، وهو ما دار حوله علم الكلام الشيعي والسني في القرون الأولى، واختلف الشيعة الإمامية عن غيرهم باشتراط العصمة والنص في الإمام، وعدم الاكتفاء بالعلم والعدالة والكفاءة. ولا معنى للإمامة غير هذا، الا ما ادعاه الغلاة والمتطرفون من الإمامية بأن الامامة كالنبوة أو امتداد لها، أو نيابة عن الله في إدارة الكون. (كما رأينا الوحيد الخراساني وتلميذيه العاملي

---

[٣١٢] - ص ٦

[٣١٣] - ص ١٠٧

وكمال الحيدري يعتقدون). أما عامة الشيعة الإمامية عبر التاريخ فلم يكن لهم مفهوم للإمامة سوى الخلافة والحكم والرئاسة. ولذلك قلنا بأن الغيبة تناقض الإمامة، وأن هذه النظرية وصلت الى طريق مسدود وانقرضت، وتخلى عنها الشيعة اليوم ليلتزموا بنظام الشورى أو ولاية الفقيه.

وبدلا من أن يستوعب السيد إدريس الحسيني هذه التطورات، ويتجاوز النظريات التاريخية البائدة، فإنه يحاول أن يعلمنا نظرية الإمامة من جديد، وخاصة بعدما تحول الى "التشيع" (...) وبالخصوص بعد ما تخلينا نحن عن تلك النظرية المثالية الوهمية. فيقدم لنا تصورا جديدا مقتبسا من تراث الغلاة يخلط بين الامامة والنبوة، ويفصل بينها وبين معنى الخلافة. وإذ يقوم بذلك فانه يتهمنا بالفصل بين النبوة والإمامة، والخلط بين الامامة والخلافة! وبمحاولة تأسيس مذهب خاص في التشيع، على أنقاض الإمامة يسميه "بالديموقراطية الكاتبية".[٣١٤]

ويقول:"إن أكبر الأوهام التي أقام الكاتب عليها كافة مهاتراته، هو الخلط بين الإمامة ككفاءة والخلافة كحكومة زمنية خالصة. وهذا الوهم قديم في تاريخ الجدل الفكري والكلامي ما بين أنصار الإمامة وخصومها. بل هو صراع زاد من شحنته الإسراف والتجهيل والأجواء الطائفية والمذهبية التي جعلت خصوم الإمامية لا يبذلون أدنى جهد لتفهم جوهر الإمامة وفلسفتها، تلك الفلسفة التي تلخص لنا الإمامة كامتداد طبيعي للنبوة. أي ان الحاجة الى الامامة هي حاجة تشريعية أولاً وقبل كل شيء. فاذا كان الناس أحرارا في اختيار حكامهم حتى ولو أدى اختيارهم الى اطراح حكومة الامام، فان الكفاءة لا تدرك بالاختيار، فهي تماما كالنبوة، جملة من الصفات والشروط، ولا تثبت ولا تلغى بالاختيار. لقد وجهنا الخالق على نحو الارشاد الى أنه حيثما وجدت الكفاءة فعلى العاقل المكلف أن يختارها.

ومن هنا نلاحظ أن كل الأفكار التي صاغها الكاتب أو بالأحرى اجترها من خصوم الإمامية، إنما كانت قائمة على أساس ذلك الخلط بين الامامة ككفاءة جوهرية راسخة في حقيقة الشخص، سواء حكم أو لم يحكم، وبين الحكومة الزمنية بما هي ثابتة بالاختيار.

واذا كان المكلفون غير مكرهين على اختيار معين في دنياهم، فلا ينبغي أن ننسى بأن الجانب التكليفي من الاسلام يشغل ذمة أولئك الرافضين للإمامة "الكفاءة" لمجرد أنها لا تلبي مصالحهم الشخصية، فهم آثمون بإقصائهم الإمامة التي أناط المشرع بها بيان التشريع وتأويله، بعد أن اكتمل تنزيله، ويتطلب الأمر بهنا أن لا نكون متشرعين ولا مؤمنين حتى نستسيغ كون الشريعة متروكة لغير المعصومين في إدراك أحكامها الواقعية.

---

[٣١٤] - ص ١٥ و ص ٢٣

إذن **الإمامة هي جوهر النبوة ذاتها**، انها حقيقة لها سندها في روح التصور الاسلامي لقضية التشريع واستمرارية بيانه، هذا اذا كان المطلوب أن تختار الأمة الشريعة الاسلامية حكما لها.

ان مسألة الإمامة لم تنتظم كإشكالية كلامية، لعب التاريخ دورا كبيرا في تكاملها وتناسقها، بل هي مطلب ظهرت أهميته للوهلة الأولى بعد أن التحق صاحب الدعوة بالرفيق الأعلى".[٣١٥]

ويستدل على كلامه بالقول:"ان حقيقة الإمامة تكمن في نقطة واحدة. ان الله تعالى يقول في كتابه الكريم: (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) النحل ٨٩، ولا أحد يملك أن يكشف عن كل ما في الكتاب، بل ولا أحد يستطيع أن يتحدث عن كل شيء من خلال القرآن.. ولا يملك ذلك الا الامام.. فهو الناطق عن القرآن، العالم بتأويله الراسخ في العلم، عدل القرآن، والثقل الأصغر".[٣١٦]

ونظرا لفصل السيد الحسيني بين الامامة والخلافة، فانه لم يجد مانعا من قبول الأحاديث الواردة عن أهل البيت والتي تتحدث عن الشورى:"نقول للكاتب: نعم، ان فكر أهل البيت السياسي لا يناقض الشورى وحق الاختيار، ولكن لا يعني ذلك أن دعمهم للشورى مناقض لحقيقة الإمامة والنص والشرعية. بل ان الامامة خارجة تخصصا عن اختصاص أو حق الشورى، ليس شرعا، بل تكوينا".[٣١٧]

ويقول:" نعم، هناك نصوص تتحدث عن الامامة وأخرى عن الشورى. والأئمة لم يروا أي تناقض بين ذلك. ان الأئمة لم يتحدثوا عن أن الامامة تتحقق بالشورى، ولو كان الكاتب يقصد ذلك فهو متقول، فليأت بدليل. ان القول بالامامة لا يناقض القول بالشورى في مذهب أهل البيت. ولهذا نلاحظ أن سقوط خيار الإمامة في التاريخ الاسلامي، رافقه سقوط لخيار الشورى أيضا. ان الامامة والشورى معا كانا ضحية الخلافة والخلفاء منذ السقيفة. وانه لا وجود لأي نص لدى الامامية يناقض القول بالامامة". [٣١٨]

وعندما يمر على موضوع تنازل الامام الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية، والذي يدل على كون الخلافة أمرا دنيويا وليس أمرا دينيا منصوصا عليه من الله، يحاول الحسيني أن يفصل بين الإمامة والخلافة، فيقول:"الامام الحسن لم يتنازل عن الإمامة وانما عن الخلافة الزمنية".[٣١٩] ثم يقول:"من قال ان الحسن تنازل عنها؟ ومتى كان المرء قادرا على التنازل عن كفاءته؟ فهذا كمن يرى **أن المشمش قابل للتنازل**

---

[٣١٥] - ص ١١ – ١٢

[٣١٦] - ص ١١٥

[٣١٧] - ص ٢٤

[٣١٨] - ص ٥٣

[٣١٩] - ص ٣٣

عن مشمشيته. فعل نفهم أن عليا تنازل عنها هو أيضا؟ ان عدم قبول الناس بحكم الامام أو النبي لا يعني سلب الامامة أو النبوة عنهما". ويضيف:"ان الكاتب يخلط هنا بين الامامة والخلافة الزمنية. وهو ما يؤكد لي أنه جاهل تماما بجوهر الامامة. ان تنازل الامام الحسن كان إكراها مثلما أكره الامام علي ، بل ومثلما أكره أنبياء كثيرون على الانسحاب والتراجع، وقتلوا وذبحوا.. ولم يكن ذلك ليلغي نبوتهم، **فالنبوة كفاءة وملكة وكذلك الامامة**. والأئمة لم يتنازلوا عنها، بل أكرهوا على الانسحاب". [٣٢٠] "ان الامامة بغض النظر عن أهل البيت (عليهم السلام) هي لطف وضرورة ثابتة وراجحة بحكم العقل، والدين بلا إمامة لا حصن له عن الانمحاق". [٣٢١]

ان السيد إدريس الحسيني ، كما قلنا، يلتزم بتصور معين عن الإمامة يقارب أو يشابه النبوة، ويحول أن يقرأ التاريخ على ضوئه، ولكنه عندما يمعن النظر في سيرة الامام علي بن أبي طالب، يجد أنه يخالف تصوراته،ولا يجد أثرا لها في ثقافة الجيل الاسلامي الأول، فيقول:"لقد أدرك علي أن الشورى في المهاجرين والأنصار من باب القوة والشوكة، فمن لم يعينه هؤلاء لا مجال أمامه كي يمضي بعيدا. كذلك كان موقفه بعد مقتل عثمان، بل ان تلك شهادة كبرى على أن الامام زهد في الخلافة حينما أدرك أن الظروف لا تسمح له بأكثر من **ممارسته الخلافة السياسية،** ولذا كان في قراره ما يذكر بأن زهد علي بن أبي طالب في الخلافة الزمنية، لا يعني أبدا زهده في الإمامة. وحيث أن البيعة التي تمت لعلي يومها، **لم تأخذ بعين الاعتبار الحق الشرعي لإمامته،** فقد كان بخيار أن يقبلها أو يتركها.

ان الامام عليا فرض عليه بعدها أن **يحكم بمنطق الخلافة وليس بمنطق الإمامة،** والفرق بين المفهومين كبير جدا. **انها خلافة إمام مرفوض الإمامة.**

ان الخلافة فعلا لم تعد تمثل شيئا بالنسبة لعلي بن أبي طالب، وكفى بذلك شاهدا على أن الأمر شهد انحرافا حقيقيا عن قدسية الخلافة وشرعيتها. والامام كان قد وقف موقفه ذاك يوم السقيفة، حرصا على كفاءته كإمام. أما وقد اغتصبت الامامة وغيبت، فان عليا لم يعد مصرا على خلافة سياسية، الا أن يقيم بها حقا أو يزيل بها باطلا.

ثم لا زلت أتساءل بعد ذلك، كيف يذهب علي بن أبي طالب، الذي رفض الخلافة للأولين، فيعرضها على طلحة والزبير؟ وهو يدرك أن لا حق له في أن يسلمها لهما...

---

[٣٢٠] - ص ٣٣

[٣٢١] - ص ٣٧

على أن كلام علي حتى في المثالين المذكورين (الاحتجاج مع طلحة والزبير ومعاوية بتحقق بيعته) كان هادفا الى الزام أولئك الخصوم بالبيعة، أي الزامهم بما ألزموا به أنفسهم. لقد ادرك علي أن أمثال طلحة والزبير ومعاوية لم يؤمنوا بإمامته، فلم الاحتجاج عليهم بأمر لا يعتقدونه ولا يقرون له به؟ ولا يعقل أن يحتج علي على القوم بالإمامة، وهو يدرك أنه لم يبايع كإمام وانما كخليفة".[٣٢٢]

ولكن السيد إدريس الحسيني يرتبك عندما يواجه أحاديث أهل البيت الصحيحة التي تمزج بين مفهومي الامامة والخلافة أو الولاية، وتعتمد مبدأ الشورى ولا تشترط العصمة في الإمام، مثل حديث الامام علي:"انه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم **وإمامة المسلمين**، البخيل.. ولا الجافي.. ولا المرتشي.." حيث يحاول الحسيني أن يتلاعب بالألفاظ ويفسر معنى (العصمة) تفسيرا جديدا، فيقول:"ان حديث الامام عن الشورى لا يناقض العصمة".[٣٢٣] وان "هذه الأخبار تدل على أن الامام ينبغي أن يتحلى بصفات لو اجتمعت في واحد لكان معصوما، إذ ما العصمة الا ذلك.ولماذا لا يحتمل أن يكون معنى **الوالي هنا عماله** وأمراؤه في البلدان؟ لماذا يصر الكاتب على أنها تعني شخص الامام، أي الإمام الأكبر". [٣٢٤] مع ان نص الامام هنا صريح بالحديث عن "إمامة المسلمين".

وبدلا من استنطاق التاريخ والتعرف على فكر أهل البيت، والنظر الى سيرتهم، فان الاستاذ الحسيني يقتبس تصوراته عن الإمامة من الغلاة، ويعتقد بأنها درجة تقارب النبوة وفوق السياسة، وأن طريقها النص وليس الشورى، ولذلك يهاجمني قائلا:"الكاتب ينظر الى الامامة باعتبارها مجرد خلافة زمنية أو رئاسة دولة. ونحن نقول له: نعم، لو كان الأمر كذلك، لكانت الشورى هي الطريق المسلكي لاختيار الخليفة. لكن هيهات أن تكون الامامة مجرد رئاسة دولة أو خلافة زمنية. وقد رأينا كيف أن أمير المؤمنين حينما استأصل المغتصبون حقه في الامامة الكاملة، زهد فيها واعتبر مجرد الخلافة الزمنية لا تكفي.

إذن تلك شهادة أخرى على أن صاحبنا لا يفقه في أمر الامامة شيئا، وقد سبق وذكر أمير المؤمنين بأنه لا بد للناس من امام بر أو فاجر، فالأرض لا تخلو من ذلك على الاطلاق. لكن الامامة أمر مختلف تماما، انها تملأ ثغرة كبرى في دنيا الناس، الثغرة التي تحدث بوفاة الرسول (ص)... ان الرسول قال: ان موت العالم ثغرة في الاسلام لا يسدها الا عالم مثله، فاذا كان هذا ثابتا في حق عامة العلماء، فان ذهاب الرسول لهو أكبر ثغرة في الاسلام لا يسدها الا امام".[٣٢٥]

---

[٣٢٢] - ص ٧٤ - ٧٥

[٣٢٣] - ص ١٠٠

[٣٢٤] - ص ١٠٢

[٣٢٥] - ص ١٦٤

ولا يسعنا هنا أن نناقش السيد إدريس الحسيني في أدلته حول نظريته المغالية في الأمامة ، فوق السياسية، القريبة من النبوة، فهو يعترف في كتابه بأنه كتب ما كتب على وجه السرعة ، حيث يقول: "كانت تلك باختصار ملاحظات سريعة كتبت على عجل في خضم اطلاعنا على ما حفل به كتاب أحمد الكاتب من شبهات أكل الدهر عليها وشرب، نحن أعرف بها منه، وما كانت لتمنعنا من الوصول الى حقيقة الامامة الكبرى، أو بالاحرى الى جزء من سرها المكنون ليس الا". [٣٢٦]

ومع ذلك فهو يعتقد أن نظريته هذه تمثل الحق المطلق، وان أية قراءة أخرى مخالفة لها تمثل شبهات باطلة، وعندما نسأله أين مصاديق هذه النظرية ، بغض النظر عن صحتها؟ ولماذا توقفت منذ وفاة الامام الحادي عشر (الحسن العسكري) إذا كان يجب أن تستمر الى يوم القيامة؟ وسواء كان (الامام الثاني عشر) موجودا أم لا، ألا تشكل الغيبة تناقضا صارخا وعمليا مع هذه النظرية؟ بمعنى هل لدينا منذ ألف عام من يقوم بمهام الإمامة الالهية؟ يجيبنا السيد الحسيني بالأجوبة التقليدية التي اعتاد الامامية مواجهة تلك الأسئلة بها، وهي أنه لا تناقض بين ضرورة الامامة، والغيبة، وان الغيبة مسؤولية الأمة وليس الامام.

وبدلا من أن يبحث حقيقة وجود الامام الثاني عشر، ليتأكد من خطأ نظريته المثالية الوهمية، فان الحسيني يقفز على هذه المسألة، ويحاول انقاذ النظرية العقيمة.

يقول:" الغيبة تأجيل لدور الامام فرضته ظروف انعدام الأمن، وان الكاتب يتوهم حينما يخلط بين غياب الامام وعدم وجوده مطلقا، نعم ، الامامة مستمرة الى يوم القامة، **وغياب الامام هو مصداق كبير على تلك الاستمرارية**". [٣٢٧] و"ان ادعاء الكاتب بأن الغيبة تناقض فلسفة الامامة صحيح لو كان الامام انما غاب لغرض الاستمتاع بغيبته، أما والظروف الأمنية لم تكن تسمح له وهو الذي يوكل بالقيام في الأرض، فان وجوده يومئذ وفي كل زمان لا يتوفر فيه أنصار له، يبقى خطرا على العالم. لم لا بد أن نوجه هذا السؤال الى الكاتب: هل غيبة النبي أو موته يناقض فلسفة النبوة".[٣٢٨]"ومع ان كلاما كهذا يعيدنا الى اشكالية الخلط بين الامامة وقيادة الدولة، فاننا نلاحظ أن شيئا مهما يغيب عن ذهن الكاتب، فاذا كان غياب الامام يتناقض مع فلسفة الامامة ، فنحن نرى أن غيابه لا يناقضها بل يعطلها".[٣٢٩]

---

[٣٢٦] - ص ١٨٤

[٣٢٧] - ص ١٢٠

[٣٢٨] - ص ١٦٤

[٣٢٩] - ص ١٦٦

وينسى الحسيني هنا ان الامامة تختلف عن النبوة، على الأقل في مسألة واحدة، وهي التعامل المباشر مع الناس بصورة مستمرة، وان النبوة مكرسة في القرآن الكريم، وقد ختمها الله بمحمد (صلى الله عليه وآله) وان الامامة، حسب الفرض ، حاجة مستمرة بعد النبوة الى يوم القيامة، ولا تحتمل الغيبة أو التأجيل أو البعد عن الناس، سواء بسبب من الناس أو من الأئمة، ولذلك فقد انتقد الامام الرضا الواقفية الذين ادعوا غيبة والده موسى بن جعفر وقال لهم:"من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية.. إمام حي يعرفه، وقد قال رسول الله (ص) : من مات وليس له إمام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهلية" وهو ما يتناقض مع غيبة الأئمة بأي شكل من الأشكال، على العكس من غيبة الأنبياء أو وفاتهم، بعد أداء رسالتهم.. ان الحسيني ينسى كل ذلك فيقول:" ان الكاتب هنا لا يأتي بما يناقض دليل الغيبة، بل بما يناقض ادعاءه، فهو يرى أن مهمة الامام هي هداية الناس وتنفيذ الأحكام..أقول: ما دام دور النبي (ص) هو هداية الناس، وتنفيذ الاحكام وإخراج الناس من الظلمات الى النور، فلماذا ينتهي دور الأنبياء إذن في دنيا الخلق؟ وهل فعلا خرج الناس من الظلمات، وهل خرجوا من الحيرة؟ اذن مثل ذلك تماما سؤال الكاتب: لماذا غاب الامام إذن؟ ..أقول: ان وجود الامام هو ايضا حجة تكليفية على من أقصوه".[٣٣٠] و"يقول الكاتب: وقد رد الامام علي بن موسى الرضا على الواقفية (... من مات وليس له امام حي يعرفه يسمع له ويطيع..) وهذا كلام امامي وليس هناك من ينكره، ونحن نقول: نعم **لا بد أن يكون الامام حيا متعينا حتى يعرفه الناس بالطرق المتسالم عليها في معرفة الأنبياء والأوصياء، نعم المهدي حي يعرف، وهو غائب، وليس مجهولا أصلا**. القضية أنه غائب، وفرق بين أن أقول لك: لا أدري من سيطرق علينا الباب غدا، وبين أن أقول : سوف يطرق علينا الباب غدا زيد من الناس، فالأول مجهول، والثاني معلوم، وكلاهما في محك الغيبة".[٣٣١]

وهكذا يحل الحسيني مشكلة الغيبة، بالادعاء ان الامام الثاني عشر حي معروف! ويكاد يقول أيضا انه ليس بغائب "فان أمر الامام لم يخف عن كل الناس، بل هناك خاصة الخاصة وفي طليعتهم النواب الأربعة" .[٣٣٢]

ولم يقل لنا لماذا عاب الامام الرضا على شيعة أبيه (الواقفية) الذين كانوا يعتقدون أن الامام الكاظم حي ويعرفونه حق المعرفة؟ ولماذا استنكر عليهم القول بالغيبة؟ ورفض ادعاءاتهم الباطنية باستمرار حياة الكاظم خلافا للظاهر من وفاته؟

[٣٣٠] – ص ١٥٣

[٣٣١] – ص ١٥٤

[٣٣٢] – ص ١٧١

ولو توقف السيد إدريس الحسيني هنا قليلا ، وتأمل حديث الامام الرضا، لأدرك بعمق خطورة المنهج الباطني الذي كان يسوق ما يشاء من النظريات ضد أئمة أهل البيت في حياتهم، واصطنع ما يشاء من نظريات وفرضيات أخرى بعد وفاتهم، تحت غطاء (التقية). ولعرف الفاصلة الكبيرة بين فكر أهل البيت، وأساطير الغلاة العجيبة والغريبة. ولأيقن بأن نظرية الإمامة لا علاقة لها بأهل البيت ولا علاقة لهم بها.

ولكن السيد الحسيني يجمد عقله، ويؤجره للغلاة الباطنيين، ويأخذ على" الكاتب أنه يستنكر مقولة التقية في فهم الكثير من المعاني".[333]

أجل ان مقولة التقية تعطل فهم كثير من الأمور، و ذلك بما تقوم به من قلب للأحداث والأقوال والأفعال. حيث يصبح الميت حيا والحي ميتا، والحق باطلا والباطل حقا، وأبرز مثال على ذلك هو موضوع وفاة الامام العسكري دون خلف، فلو قرأ الانسان التاريخ بصورة طبيعية، لأدرك مضي الامام الى ربه وقسمة إرثه بين أمه وأخيه، واستحالة نسبة ولد اليه لم يذكره في حياته، ولم يشر اليه في وصيته. ولكن عندما يرفض المرء التاريخ الظاهري، ويحاول أن يقلبه رأسا على عقب، فانه يسمح لخياله بالنشاط، ويجيز لنفسه افتراض ما يشاء، وهكذا قام الباطنيون بافتراض ولد للامام العسكري، وفسروا عدم التصريح به بوجود ظروف سرية أحاطت بولادته، ومع ان هذه الظروف غير صحيحة ولم تكن موجودة، فعلى فرض صحتها، لا يمكن أن توفر أدلة على ولادته. الا ان الذين أرادوا ان ينسجوا حكاية وجود الولد لينقذوا نظرية الإمامة من الانهيار، لم يترددوا بادعاء ما يشاءون دون أن يقدموا على مزاعمهم أي دليل.

والغريب أن يأتي رجل بعد أكثر من ألف عام ليصدقهم في كل ما يقولون! ويتحدث عن أساطيرهم وكأنها حقائق غير قابلة للجدال، ويصب لعناته على من يكفر بها.

يقول السيد الحسيني بكل ثقة واطمئنان :"ان كتمان ولادة الامام (عج) وإحاطته بحزام من السرية، في لحظة جنّ فيها جنون السلطة في أن تضع يدها على المولود الخطير".[334] ويدعي وجود "مضايقات وحصار ضربته السلطة حول أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وقد كان خلفاء بني العباس يقيمون ألف حساب لهؤلاء الأئمة رغم موقفهم الصامت قبل أن يقيموا حسابا واحدا لكل الثورات المناهضة لهم في مختلف البلاد. وهذا انما يعني أن الخلفاء أدركوا أن خطر هؤلاء هو خطر استراتيجي، ما داموا يملكون برنامجا حقيقيا وجذريا". [335] وينتقد الكاتب لأنه "أقام كل أفكاره على التاريخ العام. ولو شئنا لقلنا التاريخ الرسمي. ونحن نقول له: ان المسألة كان يراد منها أن تحدث بعيدا عن عيون البلاط ومؤرخيه،

---

[333] - ص ٨٤

[334] - ص ١٣١

[335] - ص ١٣٧

فالذي يبحث عن الدقة في مثل هذه الأمور في التاريخ العام، هو لا شك مغالط. ومتى كان التاريخ الرسمي، الذي يقصده الكاتب يثبت كل شيء. واذا كانت الغيبة قابلة لأن يثبتها التاريخ الرسمي إذا لما كانت الحاجة اليها أصلا، ولما سميت غيبة. وكيف لحدث خاص مثل الغيبة محاط بهذا السياج الكبير من التقية أن ترصده عدسة المؤرخ العامي. فالقضايا الواضحة التي يدونها المؤرخ العامي هي تلك القضايا التي تكون واضحة في دنيا الناس. والغيبة كانت أمرا خاصا وسريا". [٣٣٦]

وبعد التزامه بالمنهج الباطني، ورفضه للتاريخ الرسمي العام، لم يجد الحسيني حاجة أو امكانية لبحث موضوع الروايات التاريخية السرية التي تحدثت عن ولادة (الامام الثاني عشر) إذ أنه يفترض أنها سرية غير قابلة للبحث، ولا يجد حرجا من التصديق بها بعيون مغمضة في ظلام السرية والكتمان.

واذا كان ثمة أي مجال للتفكير فلا بد أن يفكر بالدليل العقلي (الافتراضي) و"ان الدليل العقلي لا يقوم على الفراغ، كما يحاول الكاتب هنا أن يثبت، بل هو دليل يقوم على أدلة نقلية ونصوص".[٣٣٧] **"ان أمر الغيبة هو أمر غيبي تم بكيفية غيبية**. ولأنه غيبي، فان الموقف العقلي منه هو التسليم، ولا يعتبر ذلك عجزا في تفسير أسباب الغيبة. ان المسألة في حقيقتها غيبية فلا مجال للتعليل، وان كل ما فسروا به الغيبة انما يصلح من باب المقتضي وليس العلة التامة. فان حكمة الله وتدبيره مما لا تحيط به العقول الناقصة". [٣٣٨]

وعلى رغم شرعية الشك في هكذا ظروف سرية ملفوفة بالكتمان، وعدم جواز التيقن بشيء قبل الحصول على الأدلة والبراهين القطعية، وضرورة التمسك بالتاريخ الظاهري الرسمي، فان الحسيني يقول:"ان قصارى ما يمكن أن يؤدي اليه هذا التحليل هو موقف الشك ليس الا، وفي أكثر الحالات فهو يدعونا الى الاحتمال وليس الى الحكم اليقيني، وقد ذكرنا أن موقف الشك الذي لا ينبني على منهج قويم ورؤية نافذة للأمور، هو شك دهمائي لا يليق بمقام الباحثين، بل هو تطوح وتذبذب وقصور ذهني، على صاحبه التمرس أكثر في دروس المنطق وباقي ضروب الصنعات العقلية".[٣٣٩]

ان وجود الشك في الحقيقة حول الموضوع، ينسف الحكم اليقيني الذي يدعيه الباطنيون الاثنا عشريون، ويحول دون بناء عقيدة دينية على أساس أمر افتراضي غامض مشكوك فيه. وما دام الشك معقولا ومبررا وموجودا، فانه يمنع شرعا من تبني أية مقولة بلا دليل. ولكن مشكلة المؤمنين بنظرية الإمامة

---

[٣٣٦] – ص ١٥٠

[٣٣٧] – ص ١٣٤

[٣٣٨] – ص ١٦٧

[٣٣٩] – ص ١٥٦

انهم يبنونها على أوهام، ويرفضون الاعتراف بحقائق التاريخ، وهم مستعدون لقلب كل الأمور، ونسبة أولاد لمن مات ولم يخلف. ويسمون ذلك عقلا ومنطقا وحكمة.

٢٤ - رسالة الى المرجع الديني السيد محمد رضا الكلبايكاني

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني الامام السيد محمد رضا الكلبايكاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ودمتم في صحة وعافية لخدمة الاسلام والمسلمين.

وبعد.. فقد اطلعت على كتاب للميرزا أحمد الصابري الهمداني باسم : (الهداية الى من له الولاية) وهو تقرير بحثكم في درس الخارج مطبوع في سنة ١٣٨٣ هجرية في قم ايران

وكانت لدي بعض الأسئلة أرجو من سماحتكم توضيحها ، وكذلك بعض الملاحظات أرجو الرد عليها ولكم جزيل الشكر سلفا ، لقد تحدثتم في ذلك الكتاب عن نظرية ولاية الفقيه ، وكنتم في طليعة العلماء المعاصرين الذين أيدوا تلك النظرية. وقلتم: لا بد للأمة من زعيم ورئيس وقيم وحاكم، وان لم يكن نبيا أو وصيا، وان القدر المتيقن من الأمة والرعية للرئاسة والزعامة في الجملة هو العالم الفقيه العادل (ص ٤٠) واستشهدتم بقول الفضل بن شاذان في روايته المنسوبة الى الامام الرضا، والتي تقول:" انا لا نجد فرقة من الفرق ولا ملة من الملل عاشوا وبقوا الا بقيم ورئيس لما لا بد منه في أمر الدين والدنيا" وقلتم :" ان الظاهر منها ان عدة من الأمور مما لابد منها في قوام الملة ونظم الرعية، بحيث لولاها لاختل النظام وفسدت معيشة الأنام وكثرت الفتنة وازدادت الحيرة وانجذم حبل الدين والدنيا، إذ ليست تلك الأمور مما يمكن صدورها من أي شخص وفرد، بل لا بد في إجرائها من وجود الزعيم وحكم القيم الذي له الولاية على الرعية والزعامة للأمة ، ولهذا نرى في كل مجتمع ان طبقات الناس في منازعاتهم يرجعون في بادئ الأمر الى زعيمهم". (ص ١٢)

وذهبتم الى القول : ان من المناصب المجعولة للفقهاء : إجراء الحدود وتنبيه الغافل وإرشاد الجاهل، واستدللتم على ذلك بوجوه ثلاثة. (ص ٤٣) واشترطتم تسليم الخمس للفقيه باعتباره مبرئا للذمة.

ولكنكم توقفتم في مسألة الحدود وقلتم:" ان الحدود من الأمور التي يشك في اعتبار الإذن من الامام (ع) ويحتمل ان يكون الإذن دخيلا في أصل الوجوب وتعلق الإرادة به ، وترتيب المصلحة عليه". (ص٣٠)

فما هو رأيكم بالتحديد؟ هل هو اشتراط إذن الامام المعصوم في إجراء الحدود؟ أم لا ؟

وقد كان رأيكم واضحا بالنسبة إلى الجهاد وصلاة الجمعة ، حيث اشترطتم حصول الإذن من الامام المعصوم او نائبه، فلم تجيزوا الجهاد الابتدائي للفقيه رغم قولكم بأنه القدر المتيقن للرئاسة والزعامة .. وأجزتم صلاة الجمعة بإذنه، ولكنكم احتطتم وجوبا بأداء الظهر يوم الجمعة.

وقد شككتم في أصل وجوب الجمعة في عصر الغيبة وقلتم : (لو شك في اعتبار الإذن في شيء ، واحتمل كونه دخيلا في أصل وجوبه، وتعلق الإرادة به وترتب المصلحة عليه ، كإجراء الحدود واقامة الجمعة وغيرها ، مما يحتمل كونه من الوظائف التي يقوم بها شخص الامام ، أو من هو مأذون منه ، فحينئذ يكون الشك في أصل التكليف فيجري فيه البراءة ، وبالجملة: الإذن المشكوك اعتباره قد يحتمل كونه من مقدمات وجود المكلف به ، وشرطا فيه ، كما لو علم ان الشارع أراد وجود شيئا في الخارج ولم يرض بتركه ، ولكن يشك في انه يعتبر الإذن فيه من نائبه العام او الخاص ؟ أم لا؟ فيرجع الشك الى القيد الزائد فيحكم بالأصل على عدم اعتباره. وقد يحتمل الإذن دخيلا في أصل الوجوب وشرطا له ، كما في صلاة الجمعة لقوله تعالى (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله ...) لاحتمال كون المنادي هو الامام ، او المأمور من قبله ، فيكون الشك في أصل التكليف والجواز ، ومقتضى الأصل عدمه).

وقد ألغيتم وجوب صلاة الجمعة في (عصر الغيبة) من الأساس ، باحتمال ان يكون المراد من المنادي في الآية: الامام ، وان المقصود بذلك الامام المحتمل هو الامام المعصوم ، وان الامام المعصوم هو الامام المفترض الغائب (محمد بن الحسن العسكري) ولما لم يثبت منه الإذن في نظركم فقد ألغيتم وجوب صلاة الجمعة في هذا العصر ، وذلك بالرغم من بناء فعل النداء في الآية على صيغة المجهول " اذا نودي" وليس المعلوم ، بحيث لا يقبل التخصيص بواحد معين ، إمام او غير إمام ، وانما يكتفى بحصول النداء وتحققه في الخارج ، كما لا يوجد في الآية أي إشارة الى كون المنادي اماما.

وهنا أود ان أسأل سماحتكم عن أسباب هذا الاحتمال؟.. وهل يجوز رفع اليد عن إطلاق الآية الشريفة لمجرد احتمال؟.. وألا يعتبر هذا اجتهادا مقابل النص؟.. واحتمالا تعسفيا؟.. مع ان الظاهر من

الآية هو النداء المجرد غير المنسوب الى أحد فضلا عن كونه اماما ، أو اماما عادلا ، أو اماما معصوما ..

فما هي أدلة او دوافع تفسير المنادي المجهول بالإمام او الامام المعصوم؟ وحصر النداء به؟

واذا جاز لنا اعتبار الفقيه العادل – حسب رأيكم – رئيسا وزعيما فلماذا لا نفسر الآية به ، ونعتبره الامام الذي يعطي الإذن بصلاة الجمعة؟ وما المانع من ذلك؟

وهكذا القول في الجهاد الذي يخاطب القرآن الكريم المسلمين للقيام به ، ولا يلقي مسئوليته على (الامام)، فضلا عن (الامام العادل أو المعصوم).

وان شرط العصمة في الامام الذي يعلن الجهاد قد حدث مؤخرا ، ومن خلال دليل الإجماع على إذن الامام ..

فاذا اعتبرنا الفقيه العادل رئيسا وزعيما (أي اماما شرعيا) فلماذا لا نربط الجهاد به ونعلق جوازه على إذنه؟

ألا تعتقدون أننا بحاجة الى إعادة النظر في مسالة الجهاد وصلاة الجمعة والحدود وسائر الأمور التي علقها بعض العلماء السابقين الذين كانوا يقولون بنظرية (التقية والانتظار) في عصر الغيبة ، حتى ظهور المهدي.. كما أعدتم النظر في مسألة الدولة والولاية وأجزتم للفقيه العادل ان يقوم بمهمة الرئاسة والزعامة للأمة.. وأوجبتم إعطاء الخمس له.

فان إجراء الحدود وإعلان الجهاد والأمر بصلاة الجمعة جزء من أعمال الامام ، أي إمام ، فلماذا تشترطون فيها إذن الامام المعصوم ، وقد سمحتم للفقيه ان يقوم بدور الامامة؟

وقد لاحظت أنكم استندتم على رواية الفضل بن شاذان عن الامام الرضا (ع) لتبيان أهمية الامامة ، واستنتجتم منها ضرورة الامامة والرئاسة في عصر الغيبة ، رغم ان الرواية تنفي بصراحة وبقوة جواز القيام بمهمة الامامة لغير الامام المعصوم المعين من قبل الله تعالى.

ولكن لحسن الحظ ان هذه الرواية ليست رواية بالمعنى الصحيح ، وانما هي – كما يقول الفضل بن شاذان في العلل – من تأليفه ، وهو لم يلتق الامام الرضا ، ولا أبوه (شاذان) الذي كان من أصحاب الامام الجواد ، وكان الفضل معاصرا للامام العسكري وتوفي سنة ٢٦٠هجرية.

وأخيرا أود ان أسألكم عن فقرة وردت في الكتاب المنسوب إليكم (الهداية الى من له الولاية) في معرض الاستدلال على وجوب طاعة النبي (ص) والأئمة (ع) : (ان وجود الأنام وما يعيشون به كله من منهم وبهم) (ص ٢٧)

ما المقصود بهذه العبارة التي يشتم منها رائحة الغلو؟ وكيف يكون وجود الأنام ورزقهم من النبي والأئمة وبهم؟ وما هو الدليل على ذلك من القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة ؟ وما هو مصدر هذه الفكرة من كتب علمائنا السابقين؟ وهل تتبنون هذه الفكرة الآن؟ أرجو من سماحتكم توضيح هذه النقاط والإجابة على هذه الاسئلة ، ولكم من الله الأجر الجزيل ومنا الشكر والثناء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وأطال الله عمركم وأبقاكم ذخرا للإسلام والمسلمين

احمد الكاتب

لندن ١ / ١/ ١٤١٤ المصادف ٢١ /٦/ ١٩٩٣

٢٥ – رسالة الى فضيلة الشيخ حسن الصفار حفظه الله

القطيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قرأت لكم في موقعكم على شبكة الانترنت كلمة عن الامام المهدي تحدثتم فيها في البداية عن ضرورة الاجتهاد والنظر في المعتقدات التي قلتم انه لا يصح فيها التقليد والاتباع ، وذلك لأن الاسلام دين العقل وعقائده قائمة على النظر والتفكير ، وانه يرفض الخرافات والأساطير وينهى عن الأخذ بشيء قبل التأكد منه (ولا تقف ما ليس لك به علم).

وانا اتفق معكم في ذلك.

واتفق معكم ايضا في ضرورة التسليم بالظاهر الإعجازية التي ذكرها القرآن الكريم كتحول النار التي أشعلها نمرود بإذن الله بردا وسلاما على إبراهيم (ع) أو ولادة النبي عيسى (ع) من دون أب ، أو الإسراء والمعراج او طول عمر النبي نوح عليه السلام.

وتفضلتم بأن الاعتقاد بالإمام المهدي يأتي ضمن هذا السياق وانه ثبت بالنقل الذي يقره العقل . وان الأحاديث الواردة عن النبي محمد (ص) وأهل بيته فاقت حد التواتر ، واستشهدتم على ذلك بأقوال الشيخ ابن تيميه والمحدث المعاصر الشيخ محمد بن ناصر الألباني والشيخ يوسف البرقاوي ، كما أشرتم الى كتاب الشيخ لطف الله الصافي (منتخب الأثر في الامام الثاني عشر) الذي قلتم انه جمع فيه ٦٢٧٧ حديثا حول الامام المهدي من كتب الفريقين السنة والشيعة.

وقلتم: ان خروج المهدي المنتظر في آخر الزمان مسألة ثابتة عند المسلمين على اختلاف مذاهبهم وان علماء المسلمين يتفقون على ان المهدي من عترة الرسول ومن ولد فاطمة ، لكن هناك اختلافا في تفاصيل هذه العقيدة بين المذاهب الكلامية المختلفة يأخذ كل فريق بما يصح ويثبت لديه.

وقلتم: بأن الشيعة الامامية يعتقدون بأن الامام المهدي قد ولد في ١٥ شعبان سنة ٢٥٥ من أبيه الامام الحسن العسكري وانه لا يزال ينتظر أمر الله لممارسة دوره العالمي ليملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا.

وأضفتم : ان النص ثبت لدى الشيعة الامامية من جهة معصومة بذلك فهم ملزمون بقبوله والايمان به.

ودعمتم قولكم هذا بما قلتم من وجود أحاديث صحيحة ثابتة عن رسول الله يتحدث فيها اثني عشر اماما أو أميرا أو خليفة لهذا الدين ، وان هذا العدد لا ينطبق الا على الأئمة الاثني عشر من أهل البيت.

ولم تجدوا في طول عمر الامام المهدي الممتد منذ منتصف القرن الثالث الهجري حتى اليوم اية استحالة عقلية وقلتم: اذا ما ثبت النص الشرعي على وجود الامام المهدي فاننا نقبله كظاهرة إعجازية ليست ممتنعة عقلا وانما هي خارقة للعادة ومخالفة للمألوف فقط.

وقد عقبتم على ذلك الحديث عن الامام المهدي بكلمة قيمة عن عصور التخلف التي عاشتها الامة الاسلامية وسادت فيها حالة التعصب المذهبي والنزاعات الطائفية ، ودعوتم الى ضرورة تجاوز المسلمين لتلك الحالة المزرية وتحمل كل فرقة مسؤولية معتقداتها أمام الله تعالى ، كما دعوتم الى ضرورة البحث عن

الحقيقة عبر الدراسة الموضوعية لموارد الخلاف والحوار البناء البعيد عن التهريج والتشنج والشتم والاستهزاء.

فضيلة الشيخ الموقر

لا يسعني الا ان أشكركم واكبر فيكم روح الأخوة والمحبة وصوت العقل والاجتهاد والنظر والتفكير ، واقدر فيكم روح التسليم للآيات القرآنية الكريمة والنصوص الاسلامية الثابتة والايمان بالغيب والظواهر الإعجازية الخارقة للعادة التي ورد ذكرها في القرآن الكريم ، واذا كنت اختلف معكم حول هوية الامام المهدي وولادته في الماضي السحيق ، بالرغم من اتفاقي معكم حول ظهوره في المستقبل ،فاني اعتقد بأن الاختلاف حول هذا الموضوع بين الشيعة الاثني عشرية وبقية الفرق الشيعية والإسلامية لا يتخذ طابع الاختلاف العقائدي ، إذ أنه لا يتعلق بالتوحيد او النبوة او المعاد او أي اصل من أصول الدين وانما حول قضية جزئية تاريخية بسيطة وهي ولادة الامام المهدي في القرن الثالث الهجري أو قبيل ان يأذن الله له بالظهور في المستقبل. ومن هنا فاني ارفض بالطبع أي توتر او تشنج او تضخيم لهذه المسالة من هذا الطرف او ذاك ، او اعتبار قضية وجود الامام المهدي وكونه الثاني عشر من أئمة أهل البيت قضية عقائدية كبرى أو ضرورة من ضروريات الدين تدخل صاحبها الجنة او تخرجه من النار.

ولولا تفاعل هذه القضية مع سلسلة من النظريات السياسية والأحكام الفقهية وتأثيرها على العلاقات الشيعية الداخلية والخارجية ، وارتباطها خاصة بنظرية ولاية الفقيه الحاكمة في ايران ، لما كانت هنالك أية ضرورة لبحثها او إثارتها الآن.

صديقي الفاضل الشيخ الصفار

لقد لمست فيكم منذ السبعينات حيث تعرفنا على بعضنا البعض في مدرسة الرسول الأعظم في الكويت ، حب العمل للإسلام والبحث عن مصادر الثقافة الاسلامية النقية ورفض الخرافات والأساطير والتفتيش عن الحق والصواب ، وكانت محاضراتك القيمة وخاصة أيام عاشوراء نموذجا مثاليا للأحاديث الرسالية الموثقة والمنطقية والمعقولة الهادفة الى بناء جيل إسلامي جديد مؤمن بالله والحق والحرية.

وانطلاقا من ثقتي العظيمة بكم وبنواياكم المخلصة لتوحيد الأمة الاسلامية وتجديد التراث الاسلامي وتنقيته مما علق به من خرافات وأساطير عبر القرون الطويلة ، واعادة بناء الحضارة الاسلامية على أسس علمية ثابتة.. انطلاقا من ذلك أدعوكم الى مواصلة التفكير واعادة النظر في قضية وجود الامام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) وولادته في منتصف القرن الثالث الهجري وبقائه على قيد الحياة الى

يوم والى ان يأذن الله بالخروج. وذلك ليس من منطلق استحالة العمر الطويل او إنكار الظاهر الإعجازية الخارقة للعادة ولا من منطلق رفض الايمان بخروج المهدي في آخر الزمان ، وانما من منطلق التثبت من ولادة ابن للامام الحسن العسكري فعلا رغم نفي الامام العسكري لذلك ووصيته الى أمه وعدم إشارته علنا الى وجود ولد له ، والتحقق من دعاوى بعض أصحاب الامام العسكري بوجود ولد له في السر والخفاء ، والنظر في رواياتهم التاريخية التي يكتنفها التناقض والغلو والخيال الأسطوري.

عزيزي الشيخ حسن

ان الشيعة والشيعة الامامية قالوا خلال القرون الثلاثة الهجرية الاولى بنظريات عديدة حول المهدي فاعتقد بعضهم ان الامام المهدي هو علي بن ابي طالب واعتقد بعض آخر انه محمد بن الحنفية او ابنه أبو هاشم او محمد بن عبد الله بن الحسن ذو النفس الزكية او الامام الباقر او الامام الصادق او ابنه إسماعيل او محمد بن عبد الله الأفطح او الامام الكاظم او عبد الله بن معاوية الطيار او محمد الديباج او محمد بن القاسم او يحيلا بن عمر او محمد بن علي الهادي او الامام الحسن العسكري او القائم المجهول الذي يظهر في المستقبل ، ولم يجمعوا على مهدوية شخص معين ماعدا الفرقة الاثني عشرية التي قالت بوجود ولد مخفي للامام العسكري وانه المهدي المنتظر.

ومن هنا يمكننا القول بعدم وجود نص ثابت وصريح من جهة معصومة على ولادة (محمد بن الحسن العسكري) ولا توجد ضرورة للالتزام بالإيمان بذلك ، خصوصا وان القول بوجوده كان ملفوفا بالسرية والكتمان ومخالفة الظاهر. وان الله تعالى لا يحتج على عباده بأمر خفي كهذا ، وله الحجة البالغة.

أما ما تفضلتم به من الاستدلال بأحاديث الاثني عشرية وعدم انطباق هذا العدد الا على أئمة اهل البيت فتوجد فيه مناقشات كثيرة من حيث صحة السند والمضمون وامكانية تطبيق العدد على عدد آخر من الأئمة كزيد بن علي او الامام عبد الله الأفطح الذي كان يقول بإمامته قسم كبير من الشيعة الامامية الفطحية بما يغنينا عن افتراض وجود ولد للامام العسكري خلافا للظاهر ولمجرد استكمال العدد.

شيخنا الكريم

قبل ان نحدد هوية الامام المهدي او نقول انه محمد بن الحسن العسكري لا بد ان نثبت أولا ولادته ووجوده في التاريخ ، إذ لا يجوز ان نفترض وجوده بناء على أحاديث عامة او نظريات كلامية فلسفية كما يفعل بعض المتكلمين.

واذا كان معظم الشيعة الامامية ومعظم شيعة الامام العسكري قد رفضوا التصديق بدعوى فريق صغير منهم بوجود ولد له في السر هو الامام من بعده وانه المهدي المنتظر ، ورفضوا القبول بحكاياتهم الغريبة والغالية والمتناقضة التي تتحدث مرة عن ولادته بصورة إعجازية بحيث لم تعرف أمه بالحمل به حتى ساعة الولادة ولم يكن عليها أي أثر للحمل ، وان الملائكة او الطيور قد خطفته فورا ولم يعثر على أثر له بعد ذلك ، وتتحدث مرة اخرى عن رؤيته في حياة أبيه وقيامه بالصلاة على جثمانه واستقباله للوفود في سر من رأى على مقربة من الخليفة العباسي المعتمد الذي يقال انه كان يبحث عنه ويحاول قتله.. اذا كان معظم الشيعة الامامية فضلا عن عامة المسلمين قد رفضوا التصديق بتلك القصة المشكوك فيها لعدم توفر الأدلة الشرعية الكافية والحجج العلمية القاطعة في ذلك الزمان ، فماذا يمنع شيعة أهل البيت والمحبين لهم من البحث والتحقيق ومواصلة التفكير والنظر والاجتهاد في هذه القضية التي فرقت بين الاثني عشرية وعامة الشيعة والمسلمين ،أدت الى خروج الاثني عشرية من مسرح التاريخ قرونا طويلة بعد التزامهم بانتظار الامام الغائب وتحريمهم العمل السياسي واقامة الدولة الاسلامية في عصر الغيبة الا مع حضور الامام المعصوم .وذلك قبل ان يتوصل العلماء المجددون الى نظرية ولاية الفقيه او الشورى ويقوموا بثورة عظمى سمحت لهم بالاجتهاد وتولي الفقيه العادل.

ألا تتفقون معي بأن الشيعة الجعفرية اليوم قد تحرروا من كثير من نظريات المتكلمين السابقين الوهمية وفرضياتهم العقيمة ،وانهم باتوا اليوم يقفون في طليعة القائلين بنظرية الشورى؟ ومن هنا فانهم ليسوا بحاجة الى افتراض إمام معصوم يعيش خلف ستار الغيب ، وان من الضروري إعادة بحث موضوع وجود الامام الثاني عشر وولادته في التاريخ ، والتأكد مما اذا كان حقيقة تاريخية؟ أم فرضية فلسفية ، وذلك من أجل تعزيز الاتجاه الديموقراطي الشعبي في الفكر السياسي الشيعي وإزالة أية عقبات أمام الوحدة الاسلامية؟

شيخنا الكريم أملنا فيكم كبير وثقتنا فيكم عالية ومعرفتنا بكم قديمة ونحن متأكدون دائما أنكم تسيرون أمام الجماهير في الطليعة وأنكم من علماء هذه الأمة وروادها الذين يحملون مشعل الإصلاح والتجديد.

وتقبلوا فائق احترامي ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أحمد الكاتب

لندن ٢٢ رمضان ١٤٢٠ المصادف ١٩٩٩/١٢/٣٠

٢٦ – مع السيد أمير محمد الكاظمي القزويني في كتابه (الإمام المنتظر)

سماحة العلامة أمير محمد الكاظمي القزويني حفظه الله، الكويت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

سيدي الكريم ، لقد سررت بردكم العاجل على رسالتي حول الدعوة لبحث ومراجعة دراستي عن الامام المهدي ، وأشكركم على الكتب القيمة التي أرسلتموها معها..

وقد ذكرني كتاب (شبهات حول الشيعة) الذي قرأته يافعا قبل أكثر من خمسة وعشرين عاما ، في أيام الحماس الهائل للدفاع عن الاسلام والتشيع في العراق في مواجهة المد الإلحادي والمعادي ، وقد اطلعت على كتاب (الامام المنتظر) الذي ألفتموه قبل حوالي أربعين عاما ، للرد على الشبهات الواردة حول وجود المهدي ، وقد واصلتم مسيرة العلم والجهاد ، وكان لي شرف اللقاء بكم عام ١٩٦٨ في البصرة ، وكنت اعتبركم ولا أزال أستاذا كبيرا للحركة الاسلامية والشيعية التي وفقني الله ان أكون جنديا صغيرا فيها منذ نعومة أظافري ، حيث كتبت عدة كتب عن الامام الحسين (ع) والإمام الصادق (ع) والإمام السجاد (ع) والولاية والتشيع والسيدة فاطمة الزهراء وفكر أهل البيت عموما، منذ أكثر من عشرين عاما ...

ولم تكن الدراسة التي قمت بها في السنوات الماضية والتي شملت الامامة والمهدي والمرجعية الا عملا متواضعا في خدمة الاسلام ومدرسة أهل البيت (ع) وبالاعتماد على المصادر الشيعية القديمة فقط ، واكتشفت خلالها وجود عدة تيارات فكرية في الحركة الشيعية المعاصرة لأهل البيت ، وعدة تيارات ولدت بعد رحيل الامام الحسن العسكري ، وحاولنا التعرف بدقة وعلمية وأمانة على خط أهل البيت بصورة ثابتة ومؤكدة بعيدا عن تخرصات الغلاة وأباطيل المنحرفين ، وقد دعوت العلماء والمفكرين الشيعة

وأساتذة الحركة الاسلامية الشيعية المعاصرة أمثالكم لإلقاء نظرة عليها قبل الطبع ومناقشة ما جاء فيه أولا قبل ان تصبح بين أيدي العوام ، وأعلنت استعدادي لتعديل اية نقطة فيها أو إلغاء الدراسة وإحراقها اذا ثبت لي خطأ المعلومات الواردة فيها ، أو طبع الردود في المقدمة اذا لم أقتنع بها ، وذلك إنصافا للحقيقة وتحاشيا لخداع أحد ، ولكني مع الأسف الشديد لم أحظ منكم بكلمة رد شافية أو إبداء استعدادكم لإلقاء نظرة على دراستنا او المشاركة في مؤتمر لإبداء وجهة نظركم. وقد كانت رسالتكم الجوابية تلخيصا لكتابكم حول (الامام المنتظر) الذي يبدو انه تلخيص لكتاب (الشافي) او (تلخيص الشافي) وغيره من كتب الأقدمين .

ولقد تحدثتم في رسالتكم الجوابية المختصرة عن عدد من الاجماعات بين صفوف الشيعة والمسلمين حول (المهدي) و (ولاية الفقيه). واسمحوا لي سيدي الكريم ان أقول لكم بتواضع: انها دعاوى غير علمية وغير صحيحة. فاذا كان المسلمون يتفقون على خروج مهدي في آخر الزمان ، فان ذلك لا يعني إجماعهم على ولادة (محمد بن الحسن العسكري). واذا كان الشيعة يجمعون على انه من أهل البيت ومن أولاد الحسين ، فانه لم يحدث ان أجمعوا على ولادته بعد وفاة أبيه ، حيث انقسموا الى أربعة عشر فرقة ، ووقعوا في حيرة شديدة ، ويمكنكم مراجعة كتاب (فرق الشيعة) للنوبختي ، و (المقالات والفرق) لسعد بن عبد الله الأشعري القمي و(الفصول المختارة ، والإرشاد) للمفيد و (إكمال الدين) للصدوق ، و(الغيبة) للنعماني و (الغيبة) للطوسي ، وغيرها من الكتب التي تحاول تفنيد آراء الفرق الشيعية الأخرى حول المهدي ووجوده.

واذا كان الشيعة الامامية الاثنا عشرية يجمعون على ولادته ووجوده ، فان إجماعهم – حسب علم الأصول – غير حجة ، لأن الإجماع المتقدم المقارب لعصر المعصوم هو الحجة لديهم فقط ، وهذا لا يوجد ، وقد ناقشنا ذلك مفصلا في الكتاب.

وكذلك موضوع ولاية الفقيه ، الذي يشكل انقلابا على فكر الامامة الالهية واشتراط العصمة والنص في الامام ، لم يكن يوما موضوعا مجمعا عليه بين الشيعة.

ان كثيرا مما يطرحه بعض الفقهاء والمتكلمين من آراء ويقدمونه للناس على انه : " حكم الله ، أو دين الله" ما هو في الحقيقة الا من بنات أفكارهم ، وربما كان بعيدا عن جدا عن القرآن الكريم والعقل ودين الله الحقيقي. ولذا أرجو من سماحتكم ان تقبلوا بوصف (النظريات) حتى لا نقول (البدع والأباطيل والأساطير) لكثير من (العقائد والأحكام).

وأرجو ان أجد لديكم الصدر الرحب لمناقشة أية فكرة بموضوعية واحترام وعدم تسرع لمن يرد بعض "المسلمات" بوصمه بسرعة بالردة والعمالة وخدمة الاستعمار وخدمة الوهابية ، وأنتم أجل من ذلك. خاصة انه لا يحق لأي أحد ان يعلن نفسه وصيا على الدين ، والا لسمحنا للطرف الآخر ان يمارس نفس الدور ويقوم بشن حرب إعلامية شرسة ضد كل من لا يوافق آراءه.. إذن فان المصلحة الاسلامية ، وروح الموضوعية التي يعلمنا إياها القرآن الكريم بقوله (وانا أو إياكم لعلى هدى او في ضلال مبين) تدفعنا لاحترام الرأي الآخر ، والتشكيك قليلا بموروثاتنا الثقافية التي لم ندرسها دراسة علمية ولم نجتهد فيها. وان من المهم والضروري الدفاع عن الحق وعن الاسلام وعن خط أهل البيت (ع) ولكن من الأهم الرد العلمي الموضوعي غير المتعصب القائم على أسس منطقية وعلم الرجال وعلم الأصول ، والاستعداد النفسي لتقبل الحق .

ومن هنا فاني – وأنا تلميذكم الصغير – أدعوكم مرة اخرى لإعادة النظر في الفكر الإمامي برمته ، وخصوصا موضوع الامام المهدي (محمد بن الحسن العسكري) وتوابعه من ولاية الفقيه ، ودراسة ذلك كما ندرس مسائل الطهارة والنجاسة والصلاة والصوم.

واعتقد أنكم بما تتمتعون به من إخلاص وإيمان وعلم وسعة اطلاع ، من أقدر الناس على القيام بذلك ،واذا لم يكن لديكم الوقت الكافي فأنا أدعوكم لإلقاء نظرة على دراستنا (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) والتي لا أبالغ اذا قلت انها قد قامت على أصول ثقافتنا وفكرنا الشيعي ومؤلفات مشايخ الطائفة من أمثال الأشعري القمي والنوبختي والكليني والصفار والبرقي والصدوقين والمفيد والطوسي والكراجكي والنعماني وغيرهم ، ثم إبداء وجهة نظركم القيمة حول الموضوع.

واعتقد أنكم مسؤولون أمام الله تعالى اذا طبعت تلك الدراسة التي تنقض كثيرا من الأفكار السائدة اليوم في صفوف الاثني عشرية ، وكانت في علم الله غير صحيحة ، لأنكم لم تقوموا بواجب التصحيح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

واذا كنتم قد اهتممتم بالرد على أوراق دعائية كتبها موسى الموسوي ، أو اهتممتم بالرد على ما كتبه الدكتور علي شريعتي ، وألف ولدكم كتابا في الرد على الموسوي ، فأنا أدعوكم أدعو جميع العلماء والمفكرين الذين يهمهم الدفاع عن خط أهل البيت ان يشاركوا في الحوار حول الموضوع ويناقشوا دراستي قبل الطبع.

وأجد نفسي معذورا أمام الله بعد بذل أقصى جهودي لدراسة فكر أهل البيت عليهم السلام ودعوتي للعلماء والمفكرين جماعة ومنفردين ، سرا وجهارا ليلا ونهارا ، للحوار والمناقشة ، مع استعدادي للتصحيح والتعديل الآن وفي المستقبل.

وأجد من واجبي الشرعي ومسئوليتي في خدمة الاسلام وخط أهل البيت ان أقوم بنشر ما توصلت اليه من أفكار ونتائج. وقد أعذر من أنذر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

احمد الكاتب

لندن ١٦ رمضان ١٤١٣

٢٧ – مع الشيخ علي آل محسن في كتابه: (من هو خليفة المسلمين في هذا العصر؟)٣٤٠[1]

التردد بين الحقيقة والوهم، والغيبة واللاغيبة

يطرح الشيخ علي آل محسن السؤال أعلاه: (من هو خليفة المسلمين في هذا العصر؟) ليجيب بالطبع:" انه الامام المهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري".

وقبل أن نتابع معه رحلة الإجابة، التي استغرقت منه حوالي مائة صفحة، يجدر بنا التوقف عند المنهجية التي اتبعها في عملية الاستنتاج. فقد اتبع منهجية الاستدلال "العقلي" التي استخدمها الأولون، وحاول أن يقترب من الاستدلال التاريخي، لكنه شعر بضعفه الفاضح فابتعد عنه سريعا وهو يستنكر الحاجة اليه ما دام قد أنهى مسألة وجود الامام الثاني عشر عن طريق العقل. وبالرغم من عدم صلاحية الاستدلال الفلسفي أو العقلي لإثبات أمر خارجي هو وجود إنسان معين في التاريخ، فان ما يسمى بالدليل العقلي لم يقم بالطبع على العقل المجرد، وانما على مجموعة روايات تشكل نظرية الامامة الالهية، وبالتالي فانها لا تمت الى العقل بصلة. ومع ذلك فقد وقع الشيخ علي آل محسن في مأزق واضح وهو

340[1] - http://www.almohsin.org/?page=books&action=show&id=12

يحاول إثبات وجود الخليفة المعين من قبل الله في هذا العصر، حيث لا يوجد له أثر منذ مئات السنين على الأقل، وهو ما يناقض دعواه بضرورة تعيين الله للامام، فراح يتخبط في تفسير "الغيبة" ويدعي قيام هذا الامام بإسعاف أتباعه وإنقاذهم من المآزق في شتى بقاع الأرض وبمجرد مناداته.

وفي الحقيقة لم يأت الشيخ علي آل محسن بجديد، فقد سبقه الى هذا الادعاء كثير من السابقين واللاحقين، بحيث نستطيع القول ان كتابه نسخة مصغرة ومشوهة مما كتبه المتكلمون الإمامية السابقون. وهو لذلك يخلو من أية عملية فكرية أو اجتهاد حديث، أو حتى تأمل وإدراك لما ينقل من روايات و"أدلة وبراهين". ولو سمح لنفسه بساعة تفكير واحدة لما غالط نفسه، ولأدرك بوضوح عدم وجود خليفة معين من قبل الله في هذا العصر، ولذلك بادر الشيعة الى تشكيل الحكومات الاسلامية والديموقراطية لإدارة شئوهم بأنفسهم، بصورة تتناقض مع الاعتقاد بوجود الخليفة المعين من قبل الله.

ومع ان الشيخ علي اقترب كثيرا من الحقيقة عندما عنون كتابه بالسؤال عن الخليفة في هذا العصر، مما يعني أنه فسر كلمة "الامام" بالخليفة، أي الحاكم والسلطان والرئيس، على العكس مما فعل آخرون حاولوا التهرب من هذا المفهوم السياسي، وتفسير كلمة "الامام" بمعان أخرى بعيدة جدا عن معنى الخليفة، ولكن الشيخ علي لم يوضح الموقف الشرعي من الخليفة المعين من قبل الله ، والذي يدعي وجوده في هذا العصر، هل هو انتظاره وتعليق إقامة الدولة الاسلامية على ظهوره، كما كان يقول الشيعة الامامية الاثنا عشرية طيلة ألف عام، أو هو المبادرة الى إقامة الدولة على أساس نظرية ولاية الفقيه، أو الشورى والانتخاب الديموقراطي. وذلك لأن إدعاءه بوجود الخليفة الشرعي في هذا العصر يقتضي بالضرورة انتظار تعليماته والتوقف عن ممارسة أي نشاط سياسي الا بأمره، وان المبادرة الى الثورة وإقامة الدولة تعني عدم الاعتراف بوجود مثل ذلك الخليفة أو الامام.

إنه فعلا مأزق كبير، وبدلا من أن يحاول الشيخ علي آل محسن الخروج منه، وذلك بإعادة النظر الجدي والاجتهاد العميق فيما ورثناه من آبائنا من تأويلات وحكايات واجتهادات وأحاديث مشكوك فيها وأساطير، فانه راح يردد كل ذلك بسذاجة أخبارية، ويدعو الشيعة والمسلمين للوقوع معه في المأزق الكبير.

ولأن كتاب الشيخ علي كان تكرارا لما كتبه آخرون، فتعالوا نقرأ نتائج بحثه في خاتمة الكتاب، لنرَ كيف يركب المقدمات وكيف يأخذ النتائج:

يقول:

١- أن علماء أهل السنة قد أوجبوا على كافة المسلمين في جميع الأعصار والأمصار أن ينصبوا لهم خليفة واحداً لكل المسلمين، وأوجبوا المبادرة إلى ذلك من دون تأخير أو تهاون فيه.

٢- أنهم أوجبوا أيضاً مبايعة خليفة المسلمين في كل عصر، ولا يحل لمسلم أن يبيت ليلة وليست في عنقه بيعة، ومن مات من غير بيعة فميتته ميتة جاهلية.

٣- أنهم اشترطوا في إمام المسلمين أن يكون قرشيًّا فقيهاً مجتهداً عادلاً غير فاسق، واختلفوا في خلع الفاسق، فمنهم من أوجبه، وأكثرهم على منعه.

٤- أن المسلمين اتفقوا على أنه لا يجوز نصب خليفتين في عصر واحد، بل يجب أن يكون للمسلمين إمام واحد لجميع الممالك الإسلامية وإن تباعدت، وجاءت أحاديث أهل السنة ناصَّة على أنه يجب على الناس أن يبايعوا الخليفة الأول، ويقتلوا الخليفة الآخر.

٥- أن أهل السنة في هذا العصر تحيَّروا حيرة شديدة، ولم يمتثلوا ما دلَّت عليه أحاديثهم الصحيحة، ولم يعملوا بأقوال علمائهم في هذا الشأن، فصاروا تائهين، لم ينصبوا لهم خليفة، مع وجوبه عليهم، وصارت بلادهم متقسِّمة، يحكمها سلاطين مختلفون لم تتوفر فيهم الصفات التي اشترطوها في خليفة المسلمين.

وبعد أن يقدم هذه المقدمات الخمس يأتي الى المقدمة السادسة، وهي إثبات وجود إمام للمسلمين في هذا العصر، فيقول:"ان الأدلة الصحيحة قد دلَّت على أن إمام المسلمين في هذا العصر هو الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري عجل الله فرجه ، لأن نفي إمامته (ع) يستلزم محاذير كثيرة لا يمكن التخلص منها".[٣٤١][2]

وقبل ان يتطرق الى تفاصيل الأدلة التي أشار اليها سابقا يقول في المقدمة:" ان الإشكال الذي كثر الطَّرْق عليه والتشنيع به قد انصبَّ على اعتقاد الشيعة بإمامة الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري (ع) المولود في سنة ٢٥٥هـ، وقولهم باستمرار حياته وإمامته إلى هذا العصر، فإن أهل السنة رأوا في هذا المعتقد دلالة على ضعف الأفهام وسخافة العقول، فلا يمكن التصديق بإمامٍ قد وُلِد قبل حوالي ألف ومائة وتسع وستين سنة، وهو لا يزال حيًّا إلى يومنا هذا، فإن العمر الطبيعي لا يبلغ إلى هذا الحد بأي حال من الأحوال". ويرد على أهل السنة بالقول:"مع أن أهل السنة قد شنَّعوا بهذا على الشيعة الإمامية، إلا أنهم لم يجيبوا على كثير من الأسئلة التي كانت ولا تزال تدور حول مسألة إمام المسلمين في

---

٣٤١ [2] – ص ٩٧

هذا العصر، فإن هذه المسألة مع أهميتها قد سكت عنها علماء أهل السنة، ولم يخوضوا فيها، بل عتَّموا عليها، حتى صار السُّنِّي لا يهتدي فيها إلى شيء صحيح".

وسواء سكت السنة عن الإجابة عن مسألة الامامة، أم أجابوا، ومهما أجابوا، فان سؤال الشيخ آل محسن: (من هو الخليفة في هذا العصر؟) يحتاج الى جواب مستقل اعتمادا على أدلة خاصة، فما هي تلك الأدلة ؟

ان استدلال الشيخ علي آل محسن يقوم ،كما قلنا آنفا، على مجموعة مقالات تتلخص في ضرورة وجوب نصب الامام في الفكر السني والشيعي. واذا سلمنا بهذه الضرورة، فانها يمكن أن تتم بأية صورة، أو يشترط فيها أي شرط مثل العلم والعدالة والكفاءة، كما كانت تقول النظرية السياسية الاسلامية في العصور الأولى، قبل ولادة الفرق الاسلامية الشيعية والسنية، ويمكن أن تتم عملية نصب الامام من الله ، كما تقول النظرية الامامية. واذا كانت النظرية الأولى تواجه مشاكل تطبيقية أو تفصيلية، فانها نظرية لا تزال عملية حيث يمكن للمسلمين الاجتماع على إمام واحد، أو انتخابه بصورة أو بأخرى، ولكن النظرية الامامية واجهت منذ أكثر من ألف عام مشكلة فقدان الامام المعصوم المعين من قبل الله، وأصبحت منذ أواسط القرن الثالث نظرية خيالية غير واقعية ، حتى مع القول بولادة الامام الثاني عشر وغيبته، ولذلك تخلى عنها الشيعة الامامية أنفسهم وبادروا مؤخرا لاختيار أئمتهم وإقامة دولهم. وهو ما يؤكد عقم نظرية الامامة وصحة نظرية الشورى، النظرية الوحيدة القابلة للتطبيق اليوم.

ولكن الشيخ علي آل محسن وأتباع النظرية الامامية الاثني عشرية لا يزالون يرفضون الاعتراف بالواقع، ويصرون على الشروط المثالية (العصمة والنص) التي يشترطونها في الامام، والتي أدت بهم الى افتراض وجود الامام الثاني عشر، بعد وفاة الامام الحسن العسكري دون خلف ظاهر.

ومن هنا تصدى الشيخ آل محسن للرد على كتابي: "تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه" والذي أثبت فيه انقراض نظرية الامامة ووصولها الى طريق مسدود واضطرارها الى افتراض وجود الامام الثاني عشر الغائب، الذي لم يولد أبدا. وحاول الشيخ أن يثبت ذلك بما يلي فقال:"ادَّعى شخص أسمى نفسه (أحمد الكاتب) في بعض القنوات الفضائية أنه لم يجد دليلاً تاريخياً واحداً يدل على ولادة الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري عجل الله فرجة، ومراده بالدليل التاريخي هو الروايات الصحيحة التي تُثبت الولادة وإن كانت مروية في كتب الشيعة المعتبرة، متغافلاً عن سائر الأدلة العقلية وغيرها، التي تحتم ولادته ووجوده (ع)، وزعم أنه تحدَّى علماء الشيعة في ذلك، ولم يحصل منهم على جواب.

ومع أنه مُدَّعٍ كاذب، فهو عامي صِرْف لا معرفة له بتمحيص الروايات والأدلة النقلية، ونحن سنثبت فساد زعمه لئلا ينخدع بكلامه بعض العوام الذين قد يغترون بتمويهاته، فنقول:

أولاً: أنه يجب الأخذ في إثبات ولادة الإمام المهدي (ع) بكل دليل تام صحيح، ولا معنى للاقتصار على الدليل التاريخي فقط، لأن كل دليل صحيح يجب التسليم به، ولا أولوية للدليل التاريخي على غيره من الأدلة، وصاحب الزمان قد ثبتت ولادته بأدلة متنوِّعة كثيرة صحيحة، وهذا كافٍ لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

ثانياً: أن الأدلة الأخرى إما أدلة عقلية قطعية، أو أدلة مركبة من الدليل العقلي والدليل النقلي، وهذه الأدلة أهم من الدليل التاريخي الذي قد يناقَش فيه، لأنه مع ثبوت الدليل العقلي القطعي لا يُحتاج إلى الدليل التاريخي الظني.

ثالثاً: أن ثبوت ولادة أي شخص لا يُحتاج فيه إلى دليل تاريخي قطعي، وإلا لما استطعنا أن نثبت ولادة كثير من الشخصيات المعروفة في التاريخ، فإن ولاداتهم لم تثبت بدليل تاريخي قطعي متواتر.

رابعاً: أن ثبوت الولادات في عموم الأشخاص يُرجَع فيه إلى والد الشخص نفسه، فإذا ثبت عنه برواية واحدة صحيحة أنه قد اعترف بأنه قد وُلد له مولود، فحينئذ لا بد من تصديقه والإقرار له به، وسيأتي أن الإمام العسكري قد أقرَّ بأنه وُلد له الخلَف من بعده.

خامساً: أنه يكفي في حصول الجزم بولادته (ع) إخبار جملة كبيرة من العلماء والصلحاء والمؤمنين أنهم رأوه في وقائع كثيرة وحوادث عديدة مختلفة، حتى جمع الشيخ الميرزا النوري الطبرسي في كتابه (جنة المأوى في ذكر من فاز بلقاء الحجة) تسع وخمسين حادثة عمَّن رأوا الإمام المهدي (ع)، وهذا الكتاب مطبوع في ذيل المجلد الثالث والخمسين من كتاب بحار الأنوار.

وقد اعترف برؤيته أيضاً بعض علماء أهل السنة كما مرَّ نقله عن الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتابه (اليواقيت والجواهر). فهل يجوز لمنصف أن يكذِّب كل هؤلاء جملة واحدة، ولا سيما أن من جملتهم بعض علماء أهل السنة الذين لا يُتَّهمون بالتواطؤ مع الشيعة في هذه المسألة". [٣٤٢][3]

ونلاحظ هنا أن الشيخ علي آل محسن، قد تهرب في البداية من الاعتماد على الدليل التاريخي، وقال:" يجب الأخذ في إثبات ولادة الإمام المهدي (ع) بكل دليل تام صحيح، ولا معنى للاقتصار على

---

٣٤٢ [3] – ص ٤٥ – ٤٦

الدليل التاريخي فقط" واعترف بأن الدليل التاريخي دليل ظني قد يُناقَش فيه، ولذلك التجأ الى ما أسماه الدليل العقلي القطعي أو المركب من العقلي والنقلي. وفي الحقيقة انه لم يتطرق أبدا الى الدليل التاريخي الذي يحتوي على قصص أو إشاعات عن مولد ابن الحسن العسكري، لأنه ربما يدرك ضعف تلك الحكايات الأسطورية غير المسندة والتي لا يعرف قائلها، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها. ومن هنا قال:"إن ثبوت ولادة أي شخص لا يُحتاج فيه إلى دليل تاريخي قطعي، وإلا لما استطعنا أن نثبت ولادة كثير من الشخصيات المعروفة في التاريخ، فإن ولاداتهم لم تثبت بدليل تاريخي قطعي متواتر".

ولقد أخطأ هنا بصورة مضاعفة ، عندما غالط نفسه بنفي الحاجة لإثبات ولاة إنسان الى الدليل التاريخي القطعي، وعندما استشهد بعدم الاستطاعة في إثبات ولادة كثير من الشخصيات المعروفة في التاريخ، وأخطأ مرة ثالثة عندما قال: ان ولاداتهم لم تثبت بدليل قطعي متواتر. إذ ان الشيخ تلاعب بمعنى التواتر، والتواتر يعني ورود الخبر من جهات مختلفة تؤدي الى اليقين بوجود شيء أو شخص ما، كزيد أو عمرو من الناس، ولا يوجد شخصية معروفة في التاريخ لم يثبت وجودها بغير التواتر، والا أصبحت شخصية مجهولة مشكوك في وجودها. ثم ان وجود الشخصيات المعروفة أو غير المعروفة في التاريخ دليل كاف على حقيقتها ولا نحتاج الى الحديث عن تفاصيل ولادتها وظروفها، فان الشخص يثبت نفسه، وهو أمر يختلف تماما عن الحديث عن شخص أسطوري مجهول وغامض لم يظهر له أي أثر عبر أكثر من ألف عام، وهذا ما يدفعنا للتحقيق في الروايات التي تتحدث عن وجوده، وطلب الدليل التاريخي، والسؤال عن اسم أمه ويوم ولادته وتفاصيل حياته، وهي المعلومات التي لم نحصل عليها بطريقة علمية في شأن ولادة ووجود ابن الحسن العسكري، أما الأدلة القطعية العقلية والنقلية ، التي يتحدث عنها الشيخ آل محسن ،وتحدث عنها قبله كثيرون، فهي أدلة فلسفية نظرية ظنية لا يمكن أن تثبت وجود انسان في الخارج بصورة قطعية، وانما عن طريق الظن والتخمين والافتراض. وذلك لأن نظرية الامامة أو الاثني عشرية يمكن ان تنطبق على أشخاص آخرين غير (الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) مثل جعفر بن علي الهادي ، أو الامام زيد بن علي، أو أي إمام من أئمة الشيعة الاسماعيلية، ولا يمكن لنظرية الامامة الالهية أن تنتج بالضرورة انسانا معينا، لم يعترف به أبوه في حياته، ولم يظهر له أي أثر عبر التاريخ. وما قيل ويقال عن رؤيته واللقاء به قديما وحديثا ما هو الا إشاعات واهية لم يسندها أي دليل.

واذا كان الشيخ علي آل محسن نفسه يعترف بأن الدليل التاريخي ظني ويمكن أن يُناقش فيه، فكيف حصل له الجزم الذي ادعاه بعد ذلك من تلك القصص التي رواها بعض الحشوية المتأخرين بلا دليل؟ خاصة وانه لم يقم بدراسة تلك الروايات ولا التحقيق فيها ومعرفة سندها، أو ملاحظة التناقض الكبير الذي يوجد بينها، مما يدل على اختلاقها في وقت متأخر، وقد بحثنا كل تلك الروايات بصورة مفصلة في كتابنا، فلماذا أغمض عينيه عن ذلك؟

وبعد أن ألغى الشيخ علي آل محسن أهمية الدليل التاريخي وعجز عن الاستشهاد به بصورة علمية، لجأ الى الدليل الثالث، وهو ما يسمى بالدليل الروائي (النقلي) الذي يحتوي على مجموعة روايات تنسب الى رسول الله (ص) أو الى الأئمة السابقين، وتتحدث عن (الامام الثاني عشر). وقد خلط الشيخ علي هنا مرة أخرى بين هذا الدليل والدليل التاريخي، فقال:"إن الأدلة الروائية التي أسماها أحمد الكاتب أدلة تاريخية تدل على ولادته (ع)" في حين أني لم أسمها بذلك، وانما فرقت بينها وبين الدليل التاريخي الذي عنيت به الرؤية والمشاهدة القطعية للوليد، وعلي أي حال فقد ذكر الشيخ علي مجموعة روايات تتحدث عن أن المهدي هو التاسع من ولد الإمام الحسين (ع) ثم قال :"إن هذه الرواية صحيحة السند، وهي دالة بوضوح على أن المهدي هو التاسع من ولد الحسين (ع)، ولا تاسع من ولد الحسين (ع) صالح للإمامة إلا الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري (ع)".

ونقول له: أولاً: ما هو دليلك على صحة السند؟ ثم إنك تقوم بعملية افتراض، لا دليل عليها، ثانيا، ولا تحصل على أية نتيجة من هذا الكلام، ثالثاً، إذ لم يثبت وجود ولد للامام العسكري، ولم يظهر أي إمام معصوم منذ وفاة العسكري.

وما فائدة الروايات، حتى اذا كانت مليون رواية و"صحيحة" على زعمك، اذا كانت كلها تتحدث في الهواء، لا تقدم للأمة إماما من الله يقودها ويبني دولتها؟ وتترك الشيعة والمسلمين حيارى بلا إمام، أو تدفعهم لانتخاب إمامهم بأنفسهم؟.

ان مشكلة الشيخ آل محسن والاثني عشرية عموما، أنهم يصدقون الروايات التي ذكرها ما يسمى بالنواب الأربعة الخاصين وحواشيهم الذين ادعوا وجود الولد والنيابة الخاصة عنه، ويعتمدون عليها دون تفكير أو مناقشة أو تحقيق، واعتبار الفئة التي قالت بوجود الولد، في عصر الحيرة، في قمة التقوى والورع والصدق والاخلاص، في حين يفترض بأي إنسان أن يقف على الحياد وينظر الى قصة وفاة الامام العسكري دون خلف في تلك الظروف الغامضة، وانشقاق الشيعة الى أربعة عشر فرقة، ويحاول التأكد من دعوى أي فريق، خاصة مع عدم وجود أي أثر لذلك الولد المدعى أو المفترض. فكيف اذا تبين أن أعظم وأقوى دليل على وجوده ليس الا افتراضا فلسفيا قائما على نظرية الامامة، التي كانت ستنهار بصورة كاملة وتنقرض لو لم يتم افتراض وجود إمام غائب؟

وفي الحقيقة ان نظرية الامامة انقرضت وانتهت، ولم تبق حية الا في خيال من آمن بوجود الولد وظل ينتظره منذ ذلك الحين الى الآن.

ورغم كل ما جاء به الشيخ علي من روايات فانه لم يستطع أن يشير باصبعه الى وجود الامام في الخارج، وانما الافتراض و"الحكم" بولادته ووجوده، حيث قال:"من كل ما تقدم نرى أنه لا مناص من الحكم بولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري (ع) بحسب دلالة الروايات الصحيحة التي ذكرنا بعضاً منها، وأن إنكاره مكابرة واضحة ممن يعتقد بروايات أهل البيت (ع) المروية في كتب الحديث المعروفة عند الشيعة كالكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه وغيره، ويسلك الطريقة المعروفة في تصحيح الأحاديث كما زعم أحمد الكاتب في كلامه".[٣٤٣][4]

وهذا ما يؤكد تجاهل الشيخ علي آل محسن حالة الشك الطبيعية والمعقولة والشرعية التي أعقبت وفاة الامام العسكري دون خلف ظاهر، والتقليد الأعمى لمؤسسي المذهب الاثني عشري وتقديسهم أكثر من اللازم، مع أنهم اعترفوا بعدم وجود أدلة تاريخية علمية قطعية على ولادة بان للامام العسكري، وانهم لم يقولوا ما قالوا الا افتراضا وظنا وتخمينا، وقد أيد الشيخ علي ذلك أيضا عندما اعترف بأن الدليل التاريخي ظني ويمكن أن يناقش فيه، مما يدل على ان القول بوجود الامام الثاني عشر ليس الا فرضية فلسفية لا حقيقة خارجية لها.

وان هذا القول لم ينبع الا من ظروف الحيرة والأزمة الفكرية التي وقع فيها الشيعة الامامية بعد وفاة الامام العسكري دون أن يشير الى من يخلفه في الامامة، ودون أن يتحدث عن وجود ولد له لا في السر ولا في العلن.

وتظهر ملامح تلك الحيرة والأزمة الفكرية، في مقال آخر للشيخ علي آل محسن يقول فيه:"إنا إذا لم نقل بولادة الإمام المهدي عليه السلام فإنه تلزم محاذير كثيرة لا يمكن التفصِّي منها، مثل خلو هذا العصر وما قبله من الأعصار من إمام صالح للإمامة، وخلو هذا العصر من إمام من العترة الطاهرة، ووقوع كل المسلمين في الإثم لعدم بيعتهم لإمام في هذا العصر... وغير ذلك من المحاذير الكثيرة التي لا يمكن التسليم بها. وإنا إذا لم نقل بولادة المهدي عليه السلام وبقائه، فلا يكون أي مصداق في هذا العصر لحديث الثقلين، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما فلن تضلوا بعدي أبداً، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما). وإذا لم يكن الإمام المهدي عليه السلام موجوداً فلا إمام من العترة الطاهرة يصلح

---

[٣٤٣] [4]– ص ٤٩

للتمسك به، فلا يكون لهذا الحديث أي معنى في عصرنا، فيكون باطلاً، وهذا لا يمكن القول به، فإن جمعاً من علماء أهل السنة استفادوا من الحديث .كما هو الصحيح . وجود متأهِّل من أهل البيت يصلح للإمامة إلى أن تقوم الساعة، وإلا لافترق الكتاب عن العترة، وهذا ما نفاه الحديث . وإنَّا إذا لم نقل بولادة الإمام المهدي ووجوده فلا بد من القول بأن كل المسلمين في عصرنا وفي العصور السابقة لعصرنا ميتتهم ميتة جاهلية، لقوله صلى الله عليه وآله: (مَنْ مات وليس في عنقه بيعة فميتته ميتة جاهلية).[٣٤٤][5]

وبدلا من أن يعترف الشيخ علي آل محسن بالواقع الذي يؤكد عدم وجود إمام معصوم منذ أكثر من ألف عام، على الأقل، والذي دفع الشيعة بعد انتظار طويل الى البحث عن امام جديد، فانه يغالط نفسه ويصر على افتراض وجود ذلك الامام في عالم الخيال والأساطير، ويحاول أن يرسم له أعمالا أخرى غير الامامة مثل مهمة الاسعاف الفوري على مستوى العالم لمن تلم به نائبة أو تحل به مصيبة. أو حفظ الدنيا من الزوال.

وطبعا فان دعواه هذه أيضا قائمة على الظن والتخمين، ولا أساس لها من الواقع، ولكنه ما ذا يفعل وقد وقع في ورطة افتراض ذلك الامام، واعتقد أنه موجود. وعندما واجه سؤالا عن الحكمة وراء غيبة الامام إذا كان الله قد عينه لقيادة المسلمين وإقامة الدولة الاسلامية، لم يجد الشيخ علي آل محسن جوابا الا بإحالة الأمر على الله والادعاء بأن وراء الغيبة حكمة لا يعرفها الا الله تعالى:"إنَّا إذا عوَّلنا على حكمة الله سبحانه، فلا بد من وجهٍ حسن في جميع ذلك وإن جهلناه بعينه، وبذلك نسد الباب على مخالفينا في سؤالاتهم، إلا أنّا نتبرّع بإيراد جوابات تلك المسائل على سبيل الاستظهار وبيان الاقتدار:أن الإمام (ع) ينتفع به الناس وإن كان غائباً، فغيبته لا تمنع من أن تكون له منافع مهمة وفوائد جليلة غير ما يتعلق بتبليغ الأحكام الشرعية، مثل رفع العذاب عن الناس، لأن الإمام من أهل البيت (ع) أمان لأهل الأرض من العذاب كما ورد في حديث جابر الأنصاري (رض) عن النبي (ص) أنه قال: النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهبتْ أتاها ما يوعدون، وأنا أمان لأصحابي ما كنتُ، فإذا ذهبتُ أتاهم ما يوعدون، وأهل بيتي أمان لأمتي، فإذا ذهب أهل بيتي أتاهم ما يوعدون.ومع أن كل وظائف الإمام (ع) في زمان الغيبة لا نعلمها ولا نحيط بها، إلا أن كثيراً من الشيعة الذين وقعوا في مآزق وخطوب وبلايا، لقيهم الإمام (ع) فخلّصهم من محنهم، وأعانهم في شدَّتهم".

وأخيرا يقول:"إن الإمام (ع) ليس بغائب عنّا، بل نحن لا نعرفه بشخصه، ولا نميِّزه عن غيره".

344[5] - http://www.almohsin.org/?page=articles&action=show&id=6
٣ رمضان ١٤٢٤

غير إن قوله هذا لا يقدم ولا يؤخر، ولا يغير من الحقيقة شيئا، وهي ان الشيعة وعامة المسلمين ليس لهم اليوم إمام معين من الله، يمكنهم الالتفاف حوله ومبايعته خليفة لهم، ولذلك وجب عليهم المبادرة لانتخاب من يشاءون من الرجال العدول الأكفاء الصالحين أو العلماء الورعين ليكونوا أئمة معاصرين لهم.

هل يستطيع الشيخ علي أن يقول غير ذلك؟ الا أن يلتزم بنظرية الانتظار لذلك الامام الغائب أو اللاغائب ، الى يوم القيامة.

---

٢٨ – مع الشيخ نعمة هادي الساعدي، في كتابه: (الامام المهدي من الشك الى اليقين)٣٤٥[1]

بين الشك العلمي المنهجي، واليقين الساذج الموروث

الشيخ نعمة الساعدي هو أحد أساتذة الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وهو كما يعرف نفسه أحد تلامذة الشيخ محمد رضا المظفر والسيد محمد تقي الحكيم، وقد انبرى للرد على السؤال الذي طرحه كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي) حول وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) من منطلق الإيمان الموروث التقليدي الثابت به، واتهام الرفض له بالشك العبثي المناقض لروح التسليم، فقال:"الشاك في قضية المهدي (ع) اما مصاب في نفسه أو عقله أو جاهل أو متجاهل أو متعصب أو هو رهين التقليد الأعمى لا يتحرر منه، ولو انطلق في الآفاق العلمية، وما أكثر هؤلاء الذين يعيشون في الرواسب والظلام الفكري وان ادعى الفضل والفضيلة والوعي، ولكنه أعمى في هذه الدنيا يحتاج الى بصيرة في أمره وتبصير في أمور الدين".٣٤٦[2] وتساءل:"لماذا التردد والاستغراب؟ ولماذا التشكيك؟ وكأن قضية المهدي قضية ليس لها سابق ولا جذور وأصول؟" وأضاف:" كثر الشاكون والمشككون والمترددون وتكاثروا في هذا العصر، فالعجب من رجل مسلم قد عرف الاسلام وتثقف بثقافة اسلامية كيف لا يهضم قضية الامام المهدي، ولم يعها حق وعيها. أنا أعجب منه كيف يشك بامامة المهدي، مهدي هذه الأمة، وكيف يتردد بخروجه وقيامه بالأمر، كيف وقد أجمع عليه المسلمون في كل العصور الاسلامية.

---

٣٤٥ [1] – الطبعة الأولى، مطبعة محمد، ايران، ١٣٨٢ هـ ش (٢٠٠٣)

٣٤٦ [2] – ص ٣٨

وقد سجل الباحثون من علماء الحديث قوائم في احصائيات من أسماء علماء العامة الذين اعترفوا به وبظهوره وانه من ذرية الحسين ورووا فيه الروايات الكثيرة عن الرسول (ص) ان صح هذا القول، فلا شك ولا ريب فيها وقد ملئت الكتب الاسلامية بالأحاديث والروايات. وبدأت حملة جديدة يقودها رجل أو أكثر من رجل وهو يعلن الاسلام ويقول: أنا رجل مسلم عرفت الاسلام واعترف بالخلفاء بعد محمد (ص) ويؤيد العلماء من العامة ولا يتردد برواياتهم.. ويطرح الروايات... وأعجب منه رجل آمن بالامامة بعد النبوة واعترف بآل النبي أئمة وقادة بعد الرسول، واعتقد بضرورة الامامة وضرورة وجود الامام واعترف بعلي قائدا شرعيا ومن بعده آله الأحد عشر اماما... ثم اذا وصل الى الامام الثاني عشر الامام المهدي تردد وشك فيه. كيف وقد نص عليه أبوه وأجداده وبشر به الرسول؟".٣٤٧[3]

واعتبر الشك داءا خطيرا فقال:"ماذا نقول لهذا الشاك؟ وكيف تولد عندك هذا الشك؟ وهل تعلم بأنك قد أصبت بهذا الداء؟ انه داء خطير ويصعب علاجه، وهو ضرب من الوسواس والخواطر الشيطانية؟ أو هو من ضعف القوى ؟ أو هو من سيطرة القوى الشيطانية الشريرة؟". ٣٤٨[4]

وتساءل:"كيف يشك الانسان؟ ولماذا يشك في أمر قام الاجماع عليه؟ وهل يتحول هذا الشك الى يقين؟ ولماذا يشك الانسان المسلم في قضية هذا الامام الثاني عشر اذا كانت قضية واقعية عاشت عصورا في نفوس الآباء والأجداد؟ لماذا يكثر القال والقيل في الامام المهدي دون غيره من القضايا الدينية والاجتماعية؟ ولماذا هذا التشكيك؟ أهو ثقافة جديدة في عقلية تدعي الوعي؟ وقال:"أما أنا فقد آمنت واعتقدت وصدقت لأنني عرفت محمدا نبيا صادقا... وهو الذي قال صادقا ودعانا الى هذا الامام، ولا بد لنا من معرفته خشية من أن نقع في أحضان الجاهلية والتخلف والضلال "من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية" واقتضت ارادة الله ان لا تخلو الأرض من حجة، فهو أمام العصر ولكل عصر امام. وقد آمنا وهي قضية لا ريب فيها ولا شك فيها، وللشك جذور وعوامل وأسباب، واذا سألنا هذا المشكك كيف صرت مشككا؟ وما هي عوامل التشكيك؟ لا يجد الجواب، ولا جوابا منطقيا".٣٤٩[5]

لقد ولد الشيخ الساعدي ونشأ في بيئة شيعية إمامية اثني عشرية، وورث إيمانا تقليديا بوجود الامام الثاني عشر وغيبته منذ منتصف القرن الثالث الهجري، وترعرع على مبدأ الانتظار له، ولذلك اعتبر الايمان به أصلا عقائديا ثابتا ويشكل جزءا من الاسلام، والتشكيك به موقفا طارئا وغريبا ومنافيا للعقيدة الاسلامية. ولو أن الشيخ الساعدي نظر الى الأمر من خارج إطار الفرقة الاثني عشرية، أو عاد

---

٣٤٧ [3] – ص ١٠٦

٣٤٨ [4] – ص ٢٠٣

٣٤٩ [5] – ص ١٩٥

الى الوراء ليقرأ تاريخ الشيعة الامامية عند وفاة الامام الحسن العسكري، ورأى الغموض الذي يلف مسألة وجود الخلف، والحيرة التي عصفت بشيعة الامام العسكري، واستمع الى أهل البيت وهم ينفون وجود أي ولد له، لأدرك أن الأصل في القضية هو الشك، وأن الإيمان به يحتاج الى دليل، وان الدليل العلمي القاطع مفقود، وأن القول بوجود الولد لم يكن سوى افتراض فلسفي وهمي مخالف للظاهر والقوانين الشرعية الاسلامية. وفي الحقيقة لو أن الشيخ الساعدي بذل مزيدا من الوقت لتأمل مبررات الشك بوجود الامام الغائب، أو درس ظروف نشأة النظرية الاثني عشرية، لربما كان له موقف آخر.

يقول:"بادرني أحد الشباب قائلا:

- ان قضية الامامة بهذه السلسلة – اثنا عشر- لا زيادة ولا نقيصة، وان المهدي إمام، وانه سوف يخرج ويمارس أعماله في إمامة الأمة والايمان بذلك، والاعتقاد بهذه المسألة على أنها مسألة تثبتها النصوص وقوامها الروايات والأحاديث المروية المسطرة في كتب، لم يقدر لها أن تدرس دراسة موضوعية ليحذف منها الضعيف الموضوع، وفي هذه الأحاديث ما لا يقبله العقل الحديث، وإذا كانت قضية المهدي مسألة أساسها الروايات فانها لا تصلح دليلا ولا تثبت شيئا، فاذا توقفنا عند الاحاديث لأن فيها ما لا تطمئن له النفوس ولا تصدقه العقول، فاذا ترددنا في هذه الاحاديث واذا طرحنا هذه الاحاديث كان هدرا وطرحا لهذه القضية من جذورها، لأن الأحاديث ورواتها وأسانيدها ومصادرها بحاجة الى دراسة وتمحيص ونقد، فهي بنفسها أحاديث سقيمة وضعيفة وقابلة للتأويل والتحليل، وحتى رواتها تدور حولهم الشبهات، وقد وجدنا حولهم نقاط تعجب واستفهام وعلامات ترقيم جديدة، قد غفل عنها القدماء ، فهي روايات مضطربة احتج بها كل فريق على إثبات أن المهدي هو ما يراه هو وآمن به، وما ورد فيها ما هو الا مجملات وعبارات مغلقة غير واضحة الدلالة والمدلول، وهي روايات لا تثبت الامام المهدي عينا وذاتا ونسبا وزمانا، وما ورد فيها (المهدي). وكلمة (المهدي) تنطبق على كل رجل هداية داع للهدى، فهي وان دلت فلا خصوص فيها على أن المهدي هو (محمد بن الحسن من ذرية علي وفاطمة)، فهي تحمل البرهان المنطقي للناس كافة، أو يؤخذ بها حجة مقبولة، ولا تزال قضية المهدي من القضايا المتأرجحة بين طائفة وأخرى عند المسلمين، وكل يدعي الحق وينسب البطلان والكذب والوهم لغيره". [٣٥٠][6]

"وقال هذا الشاك: الامام امامٌ على الأمة وللأمة، وانما خلق ونصب ليقود الأمة وينفع الامة ويسوسها وليس هو اماما على نفسه، ومن أجل نفسه وذاته..اذن ما الفائدة به اليوم لهذه الأمة؟ والأمة ما أحوجها اليه؟ وما هي ثمرة هذا الامام الغائب وهو لم يقدم نفعا لأي فرد من أفراد الأمة، ولم تصدر منه

[٣٥٠] [6] – ص ٤٨

فتوى ولا إرشاد ولا قضاء ولا عطاء فكري؟ امام مستور مختفي ولم يره أحد اليوم، خصوصا في عصرنا، ولا ينتفع به أحد من المسلمين، وحتى البشر جميعا؟". ٣٥١[7]

وكما لاحظنا فان الشيخ الساعدي نقل مبررات الشك بوجود الامام الثاني عشر، من التشكيك بانطباق النظرية الاثني عشرية عليه، الى التشكيك بصحة الروايات التي تعتمد عليها تلك النظرية، الى التساؤل عن معنى الامامة وفائدة الامام الغائب؟ فضلا عن ضعف دلالة أحاديث المهدوية على وجود شخص (محمد بن الحسن العسكري). وهذه نقاط مهمة جدا تبرر الشك بوجوده وولادته، خاصة اذا أخذناها في ظل عدم تصريح الامام العسكري بوجود ولد له في حياته، والوصية بأمواله الى أمه، وعدم وجود نص صريح وصحيح على إمامة الثاني عشر. وهذا ما يعترف به الشيخ نعمة هادي الساعدي نفسه حيث يقول:" ان غيبة الامام المهدي أوقعت أبناء هذه الامة بمشاكل اجتماعية وفرقت صفوفها، وخلقت الأفكار المضادة وسببت التخلف والابتعاد والتباعد عن الكتاب، فلو قرؤوا كتابا مقبولا عن الامام المهدي لما حصل الذي حصل...وما أحوج هذه الامة الى الامام في هذه الأيام السوداء وما يقوله أبناء هذه الأمة فهو افصاح عن الجروح والآلام والكبت، فقد سمعنا من يقول: اذا كان هذا الامام قد خاف من حكام عصره أو كان في حذر وخوف وريبة منهم فهل ذلك باق في هذا العصر وهذه الأيام؟ واذا خاف الامام من الآباء والأجداد فما ذنب الأبناء؟". ٣٥٢[8] "وأظنني صادقا اذا قلت ان غيبة الامام المشكلة الكبرى والداء الخطير الفتاك، وان غيبته ان طالت واذا طالت وامتدت في الزمان فلا تدري أين الهدى والهداية والساحل والوقاية والنجاة والتحرر من كل ذلك، أتبقى في دوامة وفي دائرة لا تعرف النهاية كثيرة الاعداء؟ وكيف تواجه الزمن والأزمات والأحداث؟". ٣٥٣[9]

ومع ذلك فان الساعدي يقول:"المهم هو الايمان به وبوجوده، والتخلص من عقدة الشك التي سيطرت على أكبر عدد من هذا الجيل؟ وكيف القضاء وإزالة هذا الداء الذي سمم الأفكار وعطل المشاعر. ان الشك مرض خطير يهدد العقلية ويفتك بالنفس فيسلب راحتها وهو ضرب من ضروب العذاب ". ٣٥٤[10]

ويقول:"تعال معي أيها الانسان لنتخذ من الشك أسلوبا ومنهجا ومسارا وحركة في مسيرتنا نحو الوصول الى اليقين، ويكون الشك خطوة ومرحلة أولى نسلكها للوصول الى رحاب اليقين الى ساحة

---

٣٥١ [7] – ص ٦٨

٣٥٢ [8] – ص ١٧٣

٣٥٣ [9] – ص ١٦٧

٣٥٤ [10] – ص ٢٣٣

الحقيقة، وهو الهدف المقصود وهو اليقين وهو الحق اليقين... ولو سألنا هذا الشاك: كيف ولد الشك في نفسك؟ ..أتدري أنك لا تؤمن بالحقيقة؟ اذن أنا على يقين وأنا معتقد وأنت من المشككين؟..فلماذا أنت مشكك ولماذا أنا على يقين؟ هل تسأل نفسك لماذا لا تأخذ بالحقيقة؟ وهل في الحقيقة شك؟". ٣٠٥[11]

ويضيف:" الحمد لله الذي أخرجنا وبصرنا وعرفنا الحقيقة، وعرفنا وليه، ووصلنا الى رحاب الهداية والنور، واقتربنا الى التمسك بالعروة الوثقى... والحقيقة هي الحقيقة ولا يضرنا قول الناس وان قالوا وتقولوا، فلو كانت بأيدينا درة وعرفناها ثمينة عن بصيرة ووعي ودراية واختبار فلا يضرنا من قال انها فحمة أو كثرت الأصوات بأنها لا ثمن لها في الأسواق". ٣٠٦[12]

ويدعي الشيخ الساعدي أن إيمانه بوجود الامام الثاني عشر مبني على أخبار متواترة مروية جيلا بعد جيل ، فيقول:"قد تسأل عن هذا اليقين المغروس في النفوس انما هو نتيجة علم وانفتاح وتنمية قضايا منطقية وتأملات ومعادلات صحيحة؟ لا قضايا وهمية أو ظنية أو أخبار آحاد أو تقليد الآباء؟ فان أخبار الآحاد لا تبني عليه قضية ولا تغرس إيمان، وانما هي أخبار متواترة رواها جيل بعد جيل، وتسالم عليها الخلف عن السلف والأبناء والأحفاد عن الآباء والأجداد".٣٠٧[13]

ان المسألة، في الحقيقة، ليست بهذه البساطة التي يحاول الشيخ الساعدي تصويرها بها، وانما يحتاج التخلص من الشك الى معرفة ويقين، وهذا غير موجود في مسألة وجود الولد للامام العسكري، التي قامت أساسا على الظن والتخمين والافتراض، وحفت بعد ذلك بمجموعة من الروايات الضعيفة والمختلقة والمأولة وحكايات العجائز والأساطير. ولا يوجد حولها أي تواتر ولا إجماع، كيف وان شيعة الامام الحسن العسكري أنفسهم قد انقسموا الى أربعة عشر فرقة؟ فضلا عن إنكار بقية الشيعة وسائر المسلمين لها. إذن فانها بحاجة الى مراجعة جادة وشاملة وجذرية، بدلا من الرد السريع العاطفي والمستند الى التقليد الموروثة.

ان الشك بوجود (الإمام الثاني عشر الغائب) شك علمي ومنطقي ومعقول جدا، على العكس من الإيمان به الذي يتسم بقدر كبير من السذاجة والتقليد. وربما كان الشيخ الساعدي يميل الى هذا الشك لولا ركام الأحاديث الضعيفة المنسوبة الى أئمة أهل البيت والنبي الأكرم، والتي تشكل النظرية الامامية الاثني عشرية، والتي يصدقها الشيخ الساعدي بسهولة، ولا يجرؤ على نقدها خوفا من تكذيب الرسول

---

٣٠٥ [11] – ص ١٩٩

٣٠٦ [12] – ص١٩٧

٣٠٧ [13] – ص ٢٣٦

الأعظم (ص) مع أنه ليس مطالبا بتصديق كل ما يروى عن النبي قبل فحصه ونقده وتمييزه، وبالتالي فان رفضه لأية رواية أو مجموعة روايات – اذا كانت ضعيفة – لا يتضمن تشكيكا بصدق الرسول الأعظم أو أئمة أهل البيت، بقدر ما يشكل تكذيبا لتلك الروايات ورفض نسبتها اليهم.

يقول:"أخبرنا النبي محمد (ص) بإخبارات كثيرة، وهي صادقة، وكل ما أخبر به فهو صدق، وإخبار الصادق يؤخذ به... والأخبار الواردة عنه في الكتب الاسلامية، وقد ملئت الكتب بهذه الاخبارات، وهي مروية ومنقولة عن الصحابة الكرام والتابعين الثقات، فكيف نكذب هذا ونشكك في هذا؟

أيها المشكك المبتلى المصاب، لماذا أنت في هذه الحالة؟ هل قرأت هذه الكتب الاسلامية، وأصحابها أعلم منك ومني، وأصدق منك ومني، هل نشك في هذه الكتب الصادقة ؟ أم نشك في التابعي الصديق الناقل عن الصحابي الكريم، والراوي عن أصدق من خلقه الله، الصادق الأمين، وظهرت الدعوة للمهدي أيام النبوة، ثم في عصر الصحابة، وفي عصر التابعين، وفي عصر المحدثين من المسلمين، وفي عصر أحفاده الأئمة الهداة الكرام البررة".٣٥٨[14]

ها هنا يكمن سر الشك بوجود الامام الثاني عشر، أو رفض الإيمان به وبنظرية الامامة الالهية لأهل البيت.

ولكن الغريب من الشيخ الساعدي، الذي يفترض أنه قضى عمره في الحوزة العلمية، هو الخلط بين تصديق الرسول وتصديق الروايات الضعيفة المنسوبة اليه، والخوف من تكذيبها خوفا من تكذيب الرسول. مع أن هذا أمر يدركه طالب العلم الابتدائي ، خاصة في المدارس الأصولية، وربما حتى في المدارس الأخبارية الحشوية التي تعترف إجمالا بوجود أحاديث مكذوبة على الرسول الأكرم.

يقول الشيخ نعمة الساعدي:"اذا صدقنا الرسول (ص) وآمنا به وقام الاجماع على صدقه، وقد ثبت ذلك فعلا، فما هذا التردد والانشطار في قضية الامام المهدي؟ فاذا شككنا فيه وفي ظهوره وفي ولادته وفي حياته وطول عمره فقد شككنا في غيره **لأن الدين وحدة لا تتجزأ لا ينفصل بعضها عن البعض الآخر**، فقد ورد:"من كذب آية من كتاب الله فقد نبذ كتاب الله وراء ظهره". و" من كذب بآية من كتاب الله فقد نبذ الاسلام وراء ظهره، وهو المكذب بجميع القرآن والأنبياء والمرسلين". واذا شككنا في الامام الثاني عشر شككنا بإمامة من سبقه، لأن السابق نص على اللاحق، وأخبر عنه، فاذا شككنا في علي شككنا بما ورد فيه وعنه عن رسول الله.. واذا شككنا في الحسين وتصرفاته فقد شككنا في قول الرسول فيه. ان الشك والتردد في القضايا الدينية دليل على ضعف الايمان أو على التخلف والجهل

---

٣٥٨ [14] – ص ٢٣٤

وعدم الانفتاح والقدرة على الهضم... فمن آمن بالرسول وصدق كيف يصاب بالشك والتشكيك، وهو القائل هناك إمام له عصره وله دوره وأهل زمانه؟".٣٥٩[15]

ونسي الشيخ الساعدي أن الشك بالأحاديث وفي نسبة أية نظرية الى الرسول، لا يعني بالضرورة الشك بالرسول نفسه. فقال أيضا:"الشك في المهدي يدعوك الى الشك في حديث آبائه وأجداده ومن ثم الشك في أحاديث الرسول (ص) ويتسلسل عندك هذا الشك وتتولد منه شكوك ويتعدد ويتحول الشك البسيط الى شك مركب، وحتى المركب يتمركز ويتولد منه عناد وأمراض نفسية...

واستشهد الساعدي بقول معروف لأئمة أهل البيت وهو :"**لا تنقضوا اليقين بالشك**". فقال: ما دمنا آمنا بالامامة التي يتفرع بعد كل امام امام ولا تخلو الأرض من قائم وهادي وداعي وحجة فلا نشك بعد هذا اليقين، والامام الثاني عشر الذي جاء بعد آبائه، هو الامام الذي ختم الله به الامامة ولا امام بعده، وهو منتهى من ثبتت له الامامة ولا يأتي بعده امام".٣٦٠[16]

ولكن الشيخ الساعدي في الحقيقة قلب الموضوع، فان اليقين الثابت المروي بإجماع المؤرخين والرواة الشيعة هو عدم إعلان الامام العسكري لوجود ولد له في الظاهر، وهو ما يحتم الالتزام قانونيا بعدم وجود ولد له، في حين ان الادعاء بوجود ولد له في السر هو قول ظني مشكوك فيه، ولا يجوز التمسك به **لأنه نقض لليقين بالشك**.

وهناك قاعدة أصولية أخرى يعرفها علماء الدين، وهي: (اصالة العدم) ويحتاج نقضها الى دليل قاطع، فهل يمتلك أصحاب فرضية وجود الولد دليلا كهذا؟

ان الشيخ الساعدي يعترف بعدم وجود نص صريح من الرسول الأكرم على الامام الثاني عشر، ولكنه يدعي وجود نص عليه من الامام العسكري، فيقول:"اذا كان النص دليلا في اثبات وثبوت الامامة فان أباه الحسن العسكري (ع) هو الذي نص عليه بالامامة، وهو دليل مقبول يؤخذ به، وهنا ننطلق في آفاق فكرية واسعة، وندخل في قضايا منطقية، فالايمان باللازم تصديق بالملزوم والاعتقاد بالشيء وانه حقيقة ثابتة يقتضي الأخذ بكل لوازم ذلك الشيء ، وبيان ذلك: نحن اذا آمنا بضرورة الامامة بعد النبوة، ونحن اذا صدقنا الرسول في نبوته وأخذنا أقواله في حق علي ... وانه المرشح للامامة بعده بلا منازع.. فهو أمر متعين.. ونحن اذا صدقنا عليا ..علينا أن نأخذ بقوله ..فاذا نص على ولديه الحسنين أخذنا به دليلا، واذا نص الحسين على ولده السجاد بأنه امام بعد ابيه، واذا نص السجاد على ولده الباقر صدقناه، واذا نص الباقر على ولده الصادق، واذا نص الصادق على ولده الكاظم، وهكذا .. واذا

---

٣٥٩ [15] – ص ١٩٢ – ١٩٣

٣٦٠ [16] – ص ٢١٢

نص الحسن العسكري على ولده المهدي انه امام هذه الأمة من بعده، صدقنا قول الحسن العسكري، وأخذناه دليلا، والتزمناه حجة مقبولة، والنتيجة من ذلك النص أن المهدي هو الامام والحجة بعد ابيه.
واذا نحن ترددنا في ذلك هدمنا الامامة وجزأنا الامامة... وتجزئة الامامة مسألة خارجة عن الدين.. وهو خلاف الحق، فالامامة مسألة متكاملة الأطراف تبدأ بعلي وتنتهي بالمهدي مسألة كلية لا تتجزأ عددا معدودا اثنا عشر اماما لا يمكن تجزئة ذلك لا عددا ولا فكرة... فالايمان بعلي امام أولاً يلزم الايمان بالمهدي إمام هذه الأمة، وهو الثاني عشر".٣٦١[17]

ان في كلام الشيخ الساعدي هذا عدة نقاط، فهو يدعي نص الامام العسكري على إمامة ابنه، وهذا خلاف الظاهر والمعروف والثابت من أنه لم يعترف بوجود ولد في الظاهر فكيف ينص على إمامته؟ واذا كانت هنالك نصوص حول الوجود والامامة فهي سرية وضعيفة وافتراضية، وتقوم أساسا على نظرية الامامة أو النظرية الاثني عشرية، التي ولدت فيما بعد خلال القرن الرابع الهجري. وربما كانت مخاوف الشيخ الساعدي من انهيار نظرية الامامة في حالة عدم ثبوت وجود الامام الثاني عشر، صحيحة وفي محلها، ولكن مجرد وجود المخاوف من الانهيار لا يبرر افتراض وجود الامام الثاني عشر، بلا دليل علمي قاطع.

واذا ثبت عدم وجود دليل شرعي على ولادة ولد للامام العسكري، فلا بد من مراجعة نظرية الامامة نفسها، والتأكد من حقيقة فكر أهل البيت السياسي، وفيما اذا كانت تلك النظرية تحظى بتأييدهم أو انها هي الأخرى نظرية مختلقة ومنسوبة اليهم بغير علم منهم.

هذا هو التفكير المنطقي السليم، ولكن الشيخ الساعدي الذي يشعر بضعف النصوص ، يصر على اللجوء الى منطق الافتراض الفلسفي ليثبت وجود الامام الثاني عشر، فيقول:"التوقف في الامام المهدي أو الشك، يلزم التردد في النصوص، والأخذ بطرف من الامامة وطرح الآخر هدم لمفهوم الامامة، **ومن باب الملازمة نقول بإمامة المهدي** (ع). فان القول بإمامة علي (ع) يلزمه القول بإمامة ولده الحسن، لأنه نص عليه، والقول بإمامة الحسن يلزمه القول بإمامة أخيه الحسين لأنه خليفته، وهكذا ينص على من بعده، لأنه إمام، ورفض إمامة المهدي يلزمه رفض وطرح ما ورد عن الحسن العسكري (ع) واذا لم تأخذ بما ورد عن الحسن العسكري معناه قلنا بعدم امامته، ولم تلتزم بما قاله وصدر عنه وصرح به، ونستدل على امامته باللابدية العقلية، وهي كما صورها العلامة الحلي في (الباب الحادي عشر) لأن كل زمان لا بد فيه من إمام معصوم.فراجع".٣٦٢[18]

---

٣٦١ [17] ـ ص ٥٣ – ٥٥

٣٦٢ [18] ـ ص ٥٠

ويقول:"هذا أحد العلماء من علماء النجف الراحلين وهو محمد حسين المظفر باحث وكاتب ومفكر في قضايا العقيدة وأصولها، ومدافع عنها، ورد الشبهات الكافرة، يقول:" وبهذا الدليل المنطقي ، وهو يركب شكلا منطقيا مؤلفا من صغرى وكبرى ونتيجة وقضية مؤلفة من نقاط أربعة مقبولة منطقيا ولكن فيها صعوبة تحتاج لعقل يدرك هذا التسلسل من المقدمات:

المقدمة الأولى: ان العالم بحاجة لإمام مصلح يغرس الأمان والثقة في النفوس، لأن الله لا يترك العالم مضطربا.

المقدمة الثانية: الكتاب والسنة غير وافيين في العلم والتطبيق

المقدمة الثالثة: كان على الله اللطيف أن ينصب للأمة إماما يدعوهم ويرشدهم.

المقدمة الرابعة: الامام الصالح واجب عقلي في هذا اليوم، فالامام الهادي المرشد موجود في هذا اليوم لا محالة". ٣٦٣[19]

ويضيف:" ان قضية المهدي من القضايا الضرورية اللابدية العقلية المنطقية...لأن لكل زمان إمام ولا بد فيه من إمام، ولا بد من معرفة هذا الامام".

ص ٢٠٠

ورغم ان هذا الاستدلال الافتراضي لا يقوم على علم ولا يقين، ويجانب المنطق، فانه يفترض مرة أخرى ان الامام هو (محمد بن الحسن العسكري) وانه غائب ولا يزال حيا لم يمت. وكل ذلك افتراض في افتراض وظن في ظن، وهذا ما يعترف به الشيخ الساعدي حيث يقول:" ان قضية المهدي أتعبت المفكرين من المسلمين والباحثين، وخاصة علماء هذه الطائفة". ص ٥٠

ويحاول الشيخ الساعدي ان يوجد نوعا من التلازم بين الإيمان بالامام الثاني عشر وبين النبوة والتوحيد، فيقول:"أفتى كثير من العلماء بكفر من أنكر المهدي، أما عندنا فان من أنكره أو شك فيه فانه قد هدم الامامة، وهدم الامامة معناه فصل الامامة عن النبوة، أو تكذيب للرسول الذي بشر به، أو تشكيك في حديث آل محمد (ص) لأنهم بشروا به ..والحاجة الى النبوة هي الحاجة للامامة بعدها، والايمان بالنبوة يلزمه ايمان بالامامة بعدها، واذا بطلت النبوة بطلت الامامة بعدها، وبالعكس. ولو بطلت النبوة فصلنا النبوة عن التوحيد. ولوجود هذا **التلازم بين التوحيد والنبوة والامامة كانت النتيجة: الايمان بامامة المهدي المنتظر** (ع) وهي تشكل سلسلة مرتبطة بعضها بالآخر، ويتوقف

---

٣٦٣ [19] – ص ٥٢ (راجع مبحث في الامام والامامة – طبعة النجف)

هذا على هذا، وحاجة الانسان الى النبوة هي حاجته الى الرئاسة والزعامة السياسية، فالامامة ضرورية ولا استغناء عنها، فهي والنبوة في خط واحد".٣٦٤[20]

ويؤكد:"حاجة الأمة للامامة هي حاجتها للنبوة، والامامة خلف عنها، وتؤدي ما أدت وتقوم بأعمال تكفل مسيرة الأمة ومسيرتها في الحياة، وما دام القرآن باق فالامام باق، وهما متلازمان في الوجود والبقاء تشريعا وتنفيذا".٣٦٥[21]

ومن الواضح لكل قاريء مدى التطرف الذي يذهب اليه الشيخ الساعدي، مما لم يذهب اليه أحد من قبل ممن كتب عن موضوع الامام الثاني عشر، وكيف انه يحاول ربط قضية ظنية وهمية افتراضية اسطورية بصلب الدين الاسلامي من التوحيد والنبوة، بالرغم من عدم وجود دليل على ذلك.

وقد ادعى تكفير كثير من العلماء لمن ينكر المهدي، ولم يذكر اسم أحد منهم، ولا أساس التكفير، مع ان موضوع المهدي لا يشكل أصلا من أصول الدين ولا ضروريا من ضرورياته.

أما ما ذكره من أن إنكار وجود المهدي يؤدي عند الشيعة الى هدم الامامة، وفصلها عن النبوة، فهذا صحيح، ولكن ذلك لا يؤدي الى تكذيب الرسول أو التشكيك في حديث آل محمد (ص) لأنهم لم يذكروا اسم المهدي وانما تحدثوا – فيما تقول الروايات الصحيحة الواردة عنهم – عن إمام مهدي عام يعمل بالحق والعدل. وقد أخطأ الشيخ الساعدي كثيرا عندما ساوى بين الحاجة الى النبوة مع الحاجة للامامة، وقال:"إن الايمان بالنبوة يلزمه الايمان بالامامة، واذا بطلت النبوة بطلت الامامة بعدها، وبالعكس. ولو بطلت النبوة فصلنا النبوة عن التوحيد. ولوجود هذا **التلازم بين التوحيد والنبوة والامامة كانت النتيجة: الايمان بامامة المهدي المنتظر** (ع) وهي تشكل سلسلة مرتبطة بعضها بالآخر، ويتوقف هذا على هذا، وحاجة الانسان الى النبوة هي حاجته الى الرئاسة والزعامة السياسية، فالامامة ضرورية ولا استغناء عنها، فهي والنبوة في خط واحد".

وذلك لأن بطلان نظرية الامامة الالهية لا يستدعي بطلان النبوة، إذ لا يوجد تلازم بين الأثنين، ولا يوجد دليل صريح وواضح على الإمامة في القرآن الكريم، ولذلك فان كل المسلمين من غير الشيعة وبعض الشيعة (كالزيدية) لا يؤمنون بنظرية الامامة. مما يعني عدم توقف اي منهما على الآخر. وعدم تشكيل الامامة مع النبوة خطا واحدا، والعياذ بالله.

وحتى لو افترضنا صحة نظرية الامامة أو الاثني عشرية، فانها لا تدل حتما على وجود ولد للامام العسكري، وانه المهدي الغائب المنتظر، إذ يمكن حساب أي إمام آخر من أئمة أهل البيت مثل الامام زيد بن علي أو عبد الله الأفطح أو موسى المبرقع أو غيرهم وتكملة القائمة الاثني عشرية.

---

٣٦٤ [20] – ص ٢٤٩

٣٦٥ [21] – ص ٣٩

ويبدو ان الشيخ الساعدي يلقي بالكلام على عواهنه، فهو تارة يتهم المنكر للمهدي بالكفر، ولكنه سرعان ما يتراجع ليقول:"الامام المهدي اتفقوا عليه واختلفوا فيه... **وهذا الاختلاف لا يضر في أصل الفكرة المنحدرة** من الفكرة الأصلية، نحن نسميه المهدي المنتظر وقائم آل محمد من ذرية الحسين كما بشر به الرسول، فقد قال الرسول (ص) وهو يشير الى الحسين:"هذا امام وابن امام وأخ لإمام وأبو أئمة تسع، تاسعهم المهدي". أما غيرنا يسميه بأسماء أخرى، والاشتباه في المصداق الخارجي ، والكل اتفق على المبدأ والمنشأ والجذور والبداية والمفهوم، وانه وقع الاحتلاف في الخارجي في الذات وما أكثر الاشتباهات في المصاديق الخارجية، وهم يسمونه البطل المحرر والمصلح للعالم والمرتقب، كيف ما كان فهذه الفكرة دينية قديمة".٣٦٦[22]

وبعد أن اعتبر غيبة الامام المهدي مشكلة كبرى واجهت الشيعة، وداء خطيرا فتاكا، وسببا في وقوع الفرقة والتخلف والضلال.٣٦٧[23] عاد فهوَّن من أمر الغيبة وقال:" إن الامام المنتظر موجود وان غاب عن أبصارنا المحدودة وعن العين وان غاب عني وعنك فهو ليس بغائب هو حاضر وهو شاهد وهو مشاهد هو معنا في مجالسنا وموقفنا يرانا ويلحظنا ويسددنا ونحن في لطفه وشهوده ورؤياه، وقد ورد في أحاديث آل محمد (ص):" **ان ميتنا اذا مات لم يمت وان غائبنا اذا غاب لم يغب**".٣٦٨[24] "ان الأئمة شهداء على الخلق يرون ما لايراه الناس ويسمعون ما لا يسمعه الناس وهم حاضرون في أذكار الناس وان أعمال الناس تعرض عليهم فغيبتهم جسديا لا تمنع من حضورهم فكريا وروحيا وأخلاقيا، فهم السادة ولهم السيادة واليهم يرجع الناس، وعنهم ينطلقون ، فغيبة الامام (ع) عنا او ابتعاده عنا لا يفقده الحضور والمعية والوجود على المواقف وما يصدر وما يقع على هذه الأمة، فهو معها لم يبتعد عنها، فهو الذي يدير شؤونها، فهو قريب اليها حاضر معها يرعاها ويسدد أخطاءها".٣٦٩[25]

وبعد أن اعتبر الامامة جزءا لا ينفك من الاسلام، عاد فتراجع عن ضرورة استمرار الامامة الى يوم القيامة، واعترف بإمكانية الشورى، فقال:"علل استاذنا محمد تقي الحكيم في إحدى محاظراته: ان الأمة تعيش بعد النبوة في مرحلة الانتقال لا تستطيع أن تنتخب أو تكون مجلس الشورى النزيه المجرد عن المطامع والأغراض والمصالح، وهي لا تزال في مرحلة الانتقال، وبعد تجاوز هذه المرحلة وبعد رقيها واستقرارها وتكاملها تستطيع عند ذلك أن تدير أمورها وتختار ما تختار وهو الحجة ، ولا تخلو الأرض من حجة لله، وقد مرت هذه الأمة بمراحل مختلفة ، فاذا تكاملت وارتقت شأنها شأن الأمم الأخرى فعندها

---

٣٦٦ [22] – ص ١٨٦

٣٦٧ [23] – ص ١٧٣

٣٦٨ [24] – ص ١٧٥

٣٦٩ [25] – ص ١٧٦

تدير نفسها بنفسها ويكون الانسان في عصر يختلف عن عصرنا، وتكون الحياة القادمة تختلف عن حياتنا المعاصرة، وعندها يظهر الامام".[٣٧٠][26] وقال:" ان مصالح الامة وتطورها وعقليتها قد يرتقي في عصر الامام المهدي وتنضج لتدبر نفسها بنفسها وتعي وتدرك شؤونها وتأخذ بالاسلام منهجا".[٣٧١][27]

ولو كان الشيخ نعمة الساعدي يريح نفسه وأنفسنا لأعاد النظر في أساس موضوع الإمامة، ولما اضطر الى افتراض وجود الولد للامام العسكري، ثم القول انه المهدي المنتظر وأنه غائب وسوف يظهر في المستقبل، ولأعترف بالحقيقة.. حقيقة عدم وجود ولد للامام العسكري، وعدم تبني أئمة أهل البيت لنظرية الامامة، وبخاتمية النبوة المحمدية، وعدم وجود امتداد مشابه لها في الزمان باسم الامامة، وهو ما نفاه الواقع والتاريخ، على الأقل منذ وفاة الامام العسكري الذي لم يشر في وصيته الى وجود ولد له ، ولا الى موضوع الامامة من بعده.

---

٢٩ – مع المهندس عالم سبيط النيلي في كتابه:

(الشهاب الثاقب للمحتج بكتاب الله في الرد على الناصب أحمد الكاتب)

التنظير للمنهج الحشوي، والتحريف بدعوى الإصلاح

[٣٧٠] [26] – ص ٢٢٣

[٣٧١] [27] – ص ٢١٤

ترددت كثيرا في الرد على النيلي، الذي درس الهندسة في موسكو، ولم يسبق له أن درس في الحوزة العلمية، ولكنه يختزن ثقافة شيعية شعبية تقليدية، وقد هاله إقبال الناس في العراق على كتابي عند صدوره، فانبرى للرد على الكتاب، ولم يجد ما يرد به سوى مفردات الجدل الشعبي الذي لا يستند على أي منهج علمي، ولا أقول أكثر من ذلك لأني أربا بنفسي النزول الى مستوى المفردات السوقية والغوغائية التي استخدمها في كتابه. واذا كان المكتوب يقرأ من عنوانه، فان اتهام أحمد الكاتب بالنصب والعداء لأهل البيت، بهذه السهولة والجرأة، يؤكد طبيعة الردود التي قدمها المؤلف.

ولولا وجود أشخاص، أو لجنة ، أو تيار يروج الى الكاتب النيلي، وكتبه المشابهة وادعاؤهم برد النيلي على الكاتب، لما تشجعت في الرد عليه، لأن كتابه يرد على نفسه بنفسه لكثرة ما فيه من تناقض وحشوية وسطحية ورفض مباديء البحث العلمي التي لم يدرسها بالطبع في موسكو الشيوعية.

ولأنه كان يعتقد بأن الامامة من الله وتثبت عن طريق النص، فقد اعتقد بأنها جزء أساس من الدين، ولذا فقد وجد في قراءتي المخالفة لنظريته والتي تقول بأن الشورى هي نظرية أهل البيت السياسية تناقضا كبيرا مع الصورة التقليدية التي يحملها عن التشيع، وانطلق من هنا ليرد على كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) حتى قبل أن يقرأ الكتاب. حيث يقول:" من أَوَّلِ سطورٍ قرأتها وأنا أدركُ كلَّ الكشوفاتِ اللاحقةِ للكاتبِ، وبدأتُ الردَّ ولمْ أقرأ سوى سبع صفحاتٍ ..لِماذَا؟ لأنني أعلمُ إلى أيِّ موضعٍ يريدُ الوصولَ . وأقسِمُ باللهِ وملائكته وكتبه ورسلِهِ أنّي علمتُ من أَوَّلِ خمسةِ أسطرٍ أنَّه في الطريقِ لإنْكَارِ الوصيّةِ والإمامةِ، وأنَّ هذه كلَّها مقدِّماتٌ نفسيَّةٌ لهذا الهدف!!".

ولكنه لم يتوقف عند تطور الفكر الشيعي عبر التاريخ، ولم يتأمل في التحديات التي واجهته، ولم يبحث بالطبع موضوع وجود الامام الثاني عشر أو عدم وجوده ، واعتبر ذلك أمرا مسلما لا يحتاج الى نقاش، ولم يتوقف الا عند النظريات المختلفة في تفسير سبب الغيبة، وهو أمر متأخر على مسألة بحث وجود الامام الغائب وولادته.

ولما كان بحث هكذا أمور تاريخية وعقائدية يحتاج الى عدة علمية يفتقدها النيلي، فقد اختصر الطريق برفض البحث العلمي من الأساس، والإعلان عن كفره بعلم الرجال، والتمسك بدلا من ذلك بالمنهج الاخباري الفج الذي ينظر الى الروايات نظرة ذوقية ومزاجية. ولم يبحث ولم يجب عن كثير من الأسئلة التي طرحتها في الكتاب حول مصير نظرية الامامة ومصداقها الخارجي، أو هوية الامام الثاني عشر، واعتبر ذلك محاولة استخباراتية لكشف ستر الامام الغائب!!!

ان مشكلة النيلي الكبرى تكمن في أنه يعتقد أن ما ورثه من آبائه وأجداده هو عين الحق والصواب، رغم أن الكثير منه قائم على أحاديث ضعيفة أو مختلقة، أو تأويلات تعسفية للقرآن الكريم، وبدلا من أن يفترض في البداية احتمال الخطأ أو يمارس الشك المنهجي الذي يقود الى البحث العلمي، ثم التوصل الى اليقين، فانه يتشبث بما ورثه حرفيا دون نظر أو تفكير، ولا يسمح حتى للعلماء باحترام

الآراء الأخرى، أو توفير أي قدر من الحرية في البحث والتفكير، فهو يقول مثلا:"وَمَا نريدُ أنْ نقولَهُ فِي هَذا الكتابِ هُوَ أنَّ الناسَ دأبوا عَلَى الجدالِ حَوْلَ الحَقِّ والباطِلِ والصحيحِ والخاطئ، وتَمَادُوا فِي ذَلِكَ إلى درجةِ أنَّ عُلَمَاءَ الدِّينِ أصْبَحوا يأخذونَ بفكرةِ احترامِ الآراءِ جميعاً ولو فيما بينهم، ويبرِّرون الاجتهادَ ويزعمون أنَّ الاختلافَ فِي الدِّينِ رحمَةٌ وأنَّهُ ضرورةٌ لإغناءِ الفكرِ والبحثِ. لكنَّ هُنَاكَ فَرَقاً بَيْنَ البَحْثِ عَن الحَقِّ والباطِلِ وبَيْنَ الاختلافِ فِي الحَقِّ والباطِلِ هُوَ عيْنُهُ الفَرَق بَيْنَ الكُفْرِ والإيمانِ. إنَّ كُلَّ الَّذينَ يبرِّرون الاختلافَ ويَسْمَحونَ بتعدُّدِ الوجوهِ فِي تأويلِ النصّ الإلهيِّ هُمْ ظَلَمَةٌ وكفَرَةٌ، بَلْ هُمْ أَظْلَمُ الخَلْقِ طُرّاً وإنْ لَبَسوا العمائِمَ وتجلببوا بجُلبابِ الدِّينِ، لأنَّهُمْ يؤمنون بِعَدَمِ وضوحِ الفَرَقِ بَيْنَ الحَقّ والباطِلِ ابتداءً، ويجعلون النصَّ الإلهيَّ الَّذي جَاءَ لإزالةِ الاختلاف . يجعلونهُ مَصْدَرَاً للاختلافِ".

وهذا ما يثير التعجب والشفقة حول مدى انغلاق النيلي وجموده الفكري وتطرفه، حينما يعتبر العلماء المجتهدين الذين يسمحون بتعدد وجهات النظر في تأويل القرآن: "ظلمة وكفرة بل أظلم الخلق طراً".

ورغم وجود تفاسير عديدة للدين ومذاهب ومدارس مختلفة في داخل الدين، مما يعني وجود الاحتمال بخطأ بعض التفاسير أو التأويلات، فان النيلي يعتبر نقد التفسير السائد للدين، طبعا حسب وجهة نظره، محاولة لإبطال أسس الدين، ويقول:"نَرَى بوضوحٍ كافٍ أنَّ الهجماتِ الموجَّهَةِ إلى الدِّينِ السماويِّ وَعَلَى كافَّةِ المستوياتِ هِيَ هَجَمَاتٌ عَلَى التفسيرِ السائِدِ للدِّينِ وَلَيْسَتْ عَلَى الدِّينِ نَفْسِهِ، وَلكِنَّهَا تُحاوِلُ إبطالَ أسُسِ الدِّينِ من خلالِ التناقُضَاتِ فِي أقوالِ علماءِ الدِّينِ والمفسِّرين، فيحسِبُ البعضُ بَلْ أكثرُ الناسِ أنَّ الدِّينَ أصبَحَ فِي خَطَرٍ من هَذِهِ الهَجَمَاتِ".

والغريب انه يعترف بـ:"إنَّ مَا حَصَلَ فِي عقائِدِ المسلمينَ مُنْذُ قرونٍ طويلةٍ هُوَ انقلابٌ شاملٌ لمبادئ الدِّينِ وانعكاسٌ للمفاهيمِ بِحَيثُ أنَّ الدراسَةَ الجَادَّةَ للنصِّ القرآنيِّ ومحاولةَ فهْمِهِ مُستَقِلاً عَن آراءِ الرِّجَالِ تبيِّنُ بوضوحٍ كافٍ أنَّ الدِّينَ الَّذي بَيْنَ يدينا اليوم هُوَ نقيضُ الدِّينِ الَّذي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ (ص)، وَلِذَلِكَ يتمكَّنُ دعاةُ الإلحادِ والكُفْرِ من توجيهِ الضرباتِ القويَّةِ إلى هَذا الدِّينِ المزيَّفِ فيحسِبُ الناسُ أنَّ الدِّين فِي خَطَرٍ. وَلكنَّ الحقيقةَ كَمَا قُلْنَا مِنْ قبل أنَّ الخَطَرَ هُوَ عَلَى الباطِلِ مِنَ الباطِلِ لا غَيْرَ.!

وَلكنْ يَبْقَى علينا أنْ نوضِّحَ للقارئِ الفَرَقَ بَيْنَ دِينِ اللهِ ودينِ الناسِ!، إذْ هُنَا تكْمُنُ المشكلَةُ بِكُلِّ أَبْعَادِهَا!

فإنَّ هَذا التوضيحَ يستلزِمُ إجراءَ سلسلةٍ مِنَ الأعمالِ سَتَكونُ المفاجأةُ فِيْهَا عَلَى رجالِ الدِّينِ من كافَّةِ المذاهبِ أشدُّ وقعاً مِمَّا هِيَ عَلَى القارئ العادي. ومن المتوقَّعِ أنْ يَقِفَ أكثرُهُم ضِدَّ عمليةِ التصحيحِ وفي صفِّ العدوِّ إذا أحسُّوا بالخَطَرِ الدَّاهِمِ عَلَى مسلَّماتِهِم ومبادِئِهِم . وسوف يَحْسبونَ أنَّ الخَطَرَ فِي التصحيحِ أعظَمُ عليهم من الخَطَرِ الآتي من هجماتِ الملاحِدَةِ والكفّارِ. ذَلِكَ لأنَّنا لَو قُلْنَا أنَّ مَا تَنْتَقِدُونَهُ هُوَ آراءُ الرِّجَالِ وأعمالُ الرِّجَالِ، وبيَّنا فِيهِ حقيقةَ الدِّينِ ظَهَرَ مِنْ

خلالِ ذَلِكَ كُفْرُ هَؤُلاءِ الرِّجَالِ وانحرافُهُم عَن الدِّينِ، وهُم أسماءٌ لامعَةٌ مشهورَةٌ في الأمَّةِ ومعروفَةٌ بالـ (التقوى والصلاح)، بَلْ أسماءٌ مقَدَّسَةٌ جِدَّاً. ذَلِكَ لأنَّ الدِّينَ الَّذي يؤمِنُ بِهِ الناسُ اليوم هُوَ في الواقِعِ أسماءُ رجالٍ، فَلا يَفْصِلونَ ولا يُفَرِّقونَ بَيْنَ الدِّينِ وَمَا يسمّى برجالِ الدِّين".

إذن فان النيلي يعترف بوجود تحريف وتأويلات باطلة في الدين، بل وانقلاب شامل لمفاهيم الدين الصحيحة، ويدعي العمل من أجل اصلاح ذلك التحريف، أو يعطي لنفسه الحق بالقيام بذلك، ولكنه يرفض أن يقوم الآخرون بهذا الدور، كما يرفض انتهاج الطرق العلمية الصحيحة للتصحيح. وأولها الشك بما ورثه من آبائه وأجداده، وعدم اعتبار كل ذلك من الحق المطلق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ولو كان النيلي قد اتبع المنهج العلمي في البحث والتحقيق والتفكير، لربما كان قد وصل الى نتائج طيبة، ولكنه مع الأسف أضاع الطريق، وأغلق على نفسه الباب رافضا أدنى اختلاف.

ولست أدري كيف سارع النيلي الى اعتبار نقد نظرية الامامة، أو وجود الامام الثاني عشر، بمثابة إنكار النبوة والرسالة، مع ان نظرية الامامة هي واحدة من النظريات المختلف عليها داخل المذهب الشيعي الذي ضم أكثر من سبعين فرقة.

ولست أدري كيف توصل الى أن "كتاب (تَطَوُّر الفكرِ الشيعيِّ من الشُّورَى إلى ولايةِ الفقيه) يمثِّلُ أبرزَ عمَلٍ من أعمالِ التحريفِ والزَّيفِ". مع أن الكاتب يدعو الى العودة الى القرآن الكريم، وسنة النبي (ص) ومذهب أهل البيت، ورفض أقوال الرجال الذين دسوا أقوالهم في تراث أهل البيت.

والفرق الرئيس بين النيلي والكاتب، هو ان الأول يرفض البحث والتحقيق، والكاتب يدعو الى ذلك قبل التمسك بأية عقيدة. وكنا ننتظر من الاستاذ النيلي ان يقوم بمناقشة الروايات المتناقضة والضعيفة التي ذكرها الكاتب، وبنى على ضوئها القول بأسطورية وجود الامام الثاني عشر، وبطلان نظرية الامامة. وأن يقدم بدلا منها ما يعتقد انها روايات صحيحة تثبت أولاً ولادة (محمد بن الحسن العسكري) حتى يسوغ القول بوجود اثني عشر شخصا هم أئمة معينون من قبل الله، ضمن ما يعرف بنظرية الامامة الاثني عشرية. إذ لا يجوز أن يقفز عن بحث موضوع ولادة ووجود الامام الثاني عشر، ليبحث فقط في بعض الروايات التي تتحدث عن نظرية الامامة الالهية، من دون تقديم مصداق خارجي لها، وكذلك من دون بحث سند أية رواية.

وهذا هو جوهر الخلاف بين النيلي والكاتب، والمفرق الرئيس بين الحقائق والأساطير، والحق والباطل. وبدلا من أن يختار النيلي المنهج العلمي والطبيعي في الاجتهاد والبحث والتحقيق ليصل الى الحقيقة، اختار أن يغمض عينيه ويصم أذنيه ويغلق عقله، ويطلق للسانه العنان في كيل السباب والشتائم والاتهامات والافتراءات على الآخرين.

انه يدعي بأنه يبني عقيدة الامامة على القرآن والسنة، فيقول:" كَذَبَ كُلُّ قَائِلٍ لأيِّ فِكْرَةٍ فِيْهَا حُكْمٌ عَقَائِدِيٌّ أو تاريخِيٌّ أو مُسْتَقْبَلِيٌّ أو شَرْعِيٌّ أو فِقْهِيٌّ أو بَلاغِيٌّ أو كَلاميٌّ أو فَلْسَفِيٌّ لا يَدِلُّ عَلَيْهِ القُرْآنُ بوضوحٍ تامٍّ كوضوحِ المعَادَلاتِ الرِّيَاضيَّةِ الَّتي لا تَقْبَلُ خَطَئَاً مَا". ولكنه لا يأتي بآية واحدة صريحة تثبت الامامة لأهل البيت، وانما يعتمد التأويل التعسفي واللف والدوران. كما يفعل مع هذه الآية التي تتحدث عن خلافة النبي داود (عليه السلام): (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُم عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) . سورة ص ٢٦ ليستنتج منها إمامة الأئمة من أهل البيت، مما يدل على أن النيلي يخلط بين خلافة الأنبياء وبين الامامة السياسية المطلوبة في المجتمعات الاسلامية الى يوم القيامة، رغم ختم الله للنبوة بنبينا محمد (صلى الله عليه وآله) ويحاول ان يقيس على هذه الآية قياسا باطلا، ويأولها تأويلا تعسفيا حتى يستخرج منها ما يريد.

وفي مقابل ذلك يقوم النيلي بتأويل آية الشورى: (وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُم)، فيقول:"أَنْتُم تَقُولُونَ أنَّ (الأَمْرَ) شُورَى لِقَولِهِ تَعَالَى (وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُم) ثُمَّ تَقُولُونَ: إنَّ (أُولي الأَمْرِ) بِهَذِهِ الشُّورَى ..فَكَيفَ يَكونُ وَلِيُّ الأمْرِ بَيْنَهُم بالشُّورَى؟ ياللْفَضِيحَةِ المنْطِقيَّةِ!!أَفَهَذا مَا تَعلَّمْتِمُوهُ مِنْ أرسطو طاليس؟!! وَمَعَ ذَلِكَ فإنَّ (أَمْرَهُم) هُوَ غَيْرُ (الأمْرِ) قَطْعَاً . الأمْرُ المعَرَّفُ بألِّ التَعْريفِ.أَمْ هُنَا فَقَط تَنْسُونَ أصولَكُم والفَرَقَ بَيْنَ المعَرَّفِ بالإضَافَةِ والمعَرَّفِ بأَلِفْ لام العَهْدِ؟".

ومن الواضح ان هذا التفسير للقرآن ليس واضحا كوضوح المعادلات الرياضية المتفق عليها، وانما فيها قدر كبير من التأويل والقلب واللف والدوران.

وبعد أن يتلاعب القرآن الكريم كما يشاء، يأتي النيلي للأحاديث فيعطي لنفسه الحق بأن يغرف منها ما يشاء، ويرفض أن يستوقفه أحد أو أن يسائله أحد عن صحة تلك الأحاديث، فيشن هجوما عنيفا على علم الأصول والرجال، اللذين تطورا لدى المدرسة الأصولية منذ مئات السنين، ويصر على العودة الى طريقة الاخباريين الحشوية، فيقول:

"الكاتِبُ سيقولُ: هَذا الحَديثُ ضعيف! نعم.. صحيحٌ فَإِنَّهُ ضعيفٌ جِدَّاً، وكلُّ الأحاديثِ ضعيفةٌ جِدَّاً!!.

.. ألَمَ أَقُلْ لك لا تكلّمني بالرجالِ فإنِّي لا أحتجُّ بالرجالِ!. والذي يحتجُّ بالرجالِ ضالٌّ مضِّلٌّ.. أَمْ تَحْسبُ أنَّ الشيعةَ هُمْ الأصوليون؟ ألا تدري أنَّ سهْمَكَ قَدْ عَادَ إلى نحرك؟. ذَلِكَ لأنَّ عِلْمَ الرِّجَالِ والحُكْمَ عَلَى النصوصِ من خلالِهِ لَيْسَ من أعمالِ شيعةِ عليٍّ!. بَلْ هُوَ من أفكارِ وأعمالِ أهلِ الشُّورَى! وانتقالُهُ إلى الطائفةِ الَّتي تسمَّى اصطلاحاً بـ (الشيعة) لا علاقةَ لَهُ بالموضوعِ الَّذي بيننا الآنَ". ويضيف:"إنَّ العقائِدَ لا تَثْبِتُ بِأَقْوَالٍ وأحاديثَ تبعاً لوثاقَةِ الرِّجَالِ أو عَدَمِ وثاقَتِهم، لأنَّ الرِّجَال يختلفونَ أَيْضَاً في هَذِهِ الوثاقةِ ! _إنَّ العَمَلَ لَهُوَ بالمعكوسِ .. حَتَّى لَو تَبَنَّى طريقَتَكَ كُلُّ مَنْ تسمِّيهم شيعةً فَلا

حُجَّةَ فِي ذَلِكَ. **فَمَا أَدْرَاكَ أنْ يَكُونَ أَكْثَرُ طائفَةِ الشيعَةِ عَلَى ضَلالٍ في هَذا** وَمَعَ ذَلِكَ تَبْقَى الإمامَةُ هِيَ الدِّينَ؟.!!

ويحَكَ إنَّ الحقَّ لا يُعْرَفُ بالرِّجالِ.. أعرفْ الحقَّ تَعْرِفْ أهْلَهُ، وأعرِفْ البَاطِلَ تَعْرِفُ أهلَه. وَهَذِهِ الكَلِمَةُ مشهورةٌ وَلكنَّ العَمَلَ الجاريَ ضدُّها تَمَامَاً، والقانونُ الأصوليُّ والكلاميُّ عكْسُها ولا غرابَةَ!! فَكَمْ مِنْ آيَةٍ فِي القرآنِ مشهورةٍ والعَمَلُ عَكْسُهَا تَمَامَاً؟!!

إنَّ مَنْ يُثْبِتُ الإمامَةَ بعليٍّ والأئِمَّةِ لَهُوَ كافِرٌ!

وَأَنْتَ تفْهَمُ وَكُلُّ الناسِ يفهمُونَ أنَّ الإمامَةَ والعِصْمَةَ أُثْبِتَتْ عَن طريقِ الأئمَّةِ.!!

فَكَيفَ تعرِفُ الحقيقيَّ من المزَيَّفِ إذا كُنْتَ تَرْجَعُ لأقوالِ الرِّجَالِ مَرَّةً أُخْرَى؟

إذا كُنْتَ لا تَعْلَمُ أنَّ عِلْمَ الرِّجَالِ وُضِعَ أَصْلاً لجَعْلِ المزَيَّفِ عَلَى قَدَمِ المساواةِ مَعَ الحقيقيِّ فاعْلَمْ هَذا الآن.! وإذا كُنْتَ تَبْحَثُ عَن الحَقِّ بِمَا هُوَ حقّ فَمَا شأْنُكَ بِمَا يقولُهُ النَّاسُ قَلُّوا أو كَثَروا؟ ...بَلْ أعرِفْ الحَقَّ أولاً، وعندئذ سَتَعْلَمُ موقعَ كُلِّ واحدٍ من الناسِ مِنَ الحَقِّ ".

ثم يؤكد:" أن عِلْمُ الرِّجَالِ لا قيمة لَهُ بالمرَّةِ، لأنَّ الأَمْرَ النبويَّ هُوَ في عَرْضِ الحديثِ عَلَى القُرآنِ. وَإنَّمَا خالفوهُ لأنَّهُمْ لَو فَعَلَوا لاضطرُّوا إلى تحديدِ معانيَ القرآنِ، إذْ لا يُعْقَلُ أنْ يُحْكَمَ بِهِ عَلَى الحديثِ مَعَ الاختلافِ فِي التفسيرِ. وهم لا يريدونَ الحصولَ عَلَى التفسيرِ الصحيحِ، بَلْ يريدونَ المنْعَ من ظهورِ التفسيرِ الحَقِّ للقرآنِ، لأنَّهُ سيكشِفُ المؤامرَةَ كلَّها عَلَى قرينِهِ (العترة).!

فافْهَمْ ذَلِكَ فَهَذَا هُوَ السببُ الوحيدُ والأوَّلُ والأخيرُ لظهورِ عِلْمِ الرِّجَال والتضعيفِ للأحاديثِ.. وخاصَّةً أخبار أهلِ البيتِ عليهم السَّلام **لأنَّها جميعاً أَخْبَار آحادٍ** بِسَبَبِ الاضطهاد!

وَهَذا الكاتبُ ... يستخدِمُ هَذِهِ الطرائقَ عينَهَا لتضعيفِ الأحاديثِ الَّتِي لا تعجبُهُ وتقويَةَ الَّتِي يُرِيدُها. وعمَلُهُ هَذا وإنْ فَعَلَهُ أقوامٌ من طائفةِ الشيعةِ فَإنَّهُ لا يَمتُ إلى الدِّينِ بِصَلَةٍ، وَهُوَ خلافُ الأوامِرِ النبويَّةِ والمنطقِ والعَقْلِ! فَلا حُجَّةَ فِيهِ، إذْ أَكْثَرُ السُنَّةِ والشيعَةِ خلافُهُ ذَلِكَ لأنَّ الرِّجَالَ هُمْ الَّذينَ يحْكمونَ عَلَى وثاقَةِ الرِّجَالِ فيبقى الاختلافُ قائماً بَيْنَ الرِّجَالِ!

والطريقُ الوحيدُ لتصحيحِ الأحاديثِ هُوَ قانونٌ لا يأتيه الباطِلُ مِنْ بَيْنِ يديهِ ولا مِنْ خلْفِهِ.

وَلَيْسَ هُنَاكَ سِوَى القرآن أو الإمام المنصوص عَلَيْهِ من الرسولِ. أمّا الإمامُ فَقَتَلُوهُ بالسيفِ، وَأَمَّا القرآنُ فَقَتَلُوه بِتَعَدُّدِ التأويلِ وابتداعِ المرادَفاتِ والمجازِ لتوجيهِ النصوصِ بحَسَبِ الشهيَّةِ !.

وجعَلوا مكانَهُما أنفسَهُم من خلالِ عِلم الرِّجَالِ فَحَلُّوا محَلَّ الثقلين كليهما. فلعنَةُ اللهِ عَلَى الظالمين. ثُمَّ وَضَعُوا شروطاً قاسيَّةً جِدَّاً للرجالِ، قاسيَةً ضِدَّ الخصوم لا ضِدَّ الانتحالِ والوَضْعِ، فَمَرَّتْ مِنْهَا الموضوعاتُ وَلَمْ تَمُرْ مِنْهَا الصِحَاحُ، لأنَّهَا تَتَحَدَّثُ عَن كُلّ مَا يُدَمِّرُ المؤامرةَ وأصحابَها مشمولين كأسانيدِ بشروطِ الاستبعادِ.

وَمَعَ ذَلِكَ فقَدْ تَحَامَلوا أَكْثَرَ مِمَّا هُوَ مذكورٌ فِي الشروطِ ومَنَعَوا من تسجيلِ الأحاديثِ بأقسى مِمَّا هُوَ مشروطٌ، فانبرى بَعْضٌ من بَقِيَ عندهم ضَمِيرٌ حيٌّ واستَدْرَكوا عَلَى الأحاديثِ المارَّةِ بِنَفسِ الشروطِ. وَكَأنَّ لسانَ حالِهِم يقولُ: اظلموا وَلكنْ بالقانونِ الموضوعِ عِنْدكُم للظُلْمِ!

وَعَلَى هَذا فالكاتبُ يستخدِمُ الأسلوبَ الانتقائيَّ للحديثِ. فللمِرْءِ أنْ يقولَ لَهُ: إنَّ كُلَّ مَا تَسْتَشْهِدُ بِهِ موضوعٌ ومزيَّفٌ!. فيبقى كُلُّ واحِدٍ عَلَى مَا أَرَاد".

ويقول:"لِذَلِكَ قُلْنَا مِرَارَاً أنَّ تحليلَ النصِّ هُوَ الدَّلِيلُ الوحيدُ عَلَى صِحَّةِ صدورِهِ مِنَ المعْصُومِ أو مِنْ سِواه، فَلا يمكنُ تضعيفُ نصٍّ أو تقويتُهُ تَبْعَاً لوثاقَةِ الرِّجَالِ. فَكَمْ مِنْ موثوقٍ وَهْوَ عِنْدَ اللهِ فاسِقٌ؟ وَكَمْ مِنْ شرّيرٍ وَهْوَ عِنْدَ اللهِ مِنَ الأخيارِ؟. بَلْ كَمْ مِنْ شرّيرٍ يَجْعَلُ اللهُ عَلَى لِسَانِهِ الحَقَّ؟ وَكَمْ مِنْ عَالِمٍ نِحريرٍ نَسَى اللَّفْظَ فَيَنْقُل المِعْنَى بِأَلفَاظِهِ هُوَ فَيَقَعُ في التباسٍ ويُوقِعُ الخَلْقَ مَعَه. وقَدْ اعْتَمَدَ الكاَتِبُ عَلَى تَضْعِيفِ الرُّوَاةِ فَقَط للخلاصِ مِنَ النِّصوصِ الدَّامِغَةِ لباطِلِهِ وكأنَّنَا مُغَفَّلونَ لا نَدْرِي أنَّ عِلْمَ الرِّجَالِ ظَهَرَ أَصْلاً مِنْ جِهَةِ أَعْدَاءِ الدِّينِ وخصومِ الأئَمَّةِ الأطْهَارِ وإنْ عَمَلَ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ طَوَائِفِ الشِّيْعَةِ".

وهنا ينسى النيلي أن الكاتب لا يحاول إثبات نظرية معينة، وانما يشكك بما تقدمه النظرية الامامية الاثني عشرية من أدلة، وبالتالي فاذا لم تصح الأحاديث والقصص والروايات التي تبني عليها مقولتها، فان العودة الى نقطة الصفر تعني عدم ثبوت نظرية الامامة، وليس بقاء كل طرف على ما عنده. واذا لم تثبت نظرية الامامة، أو فرضية وجود الامام الثاني عشر، فان الأمر يعود بصورة آلية الى نظرية الشورى التي لا يوجد غيرها في الساحة.

ولست أعرف ما هو سبب تهجمه على علماء الأصول والمجتهدين من الامامية، مع انهم لم يستخدموا قواعدهم النقدية الأصولية في قراءة أحاديث الامامة والاثني عشرية ووجود الامام الثاني عشر، وانما ساروا على الطريقة الأخبارية القديمة، ولذلك لم ينقضوها. في حين أن مهاجمة الأصوليين لن ينفع الاخباريين شيئا، إذ ان القواعد الأصولية والرجالية هي قواعد فرضت نفسها على الشيعة لتصفية الركام الهائل من الخرافات والأساطير التي تسربت الى تراث أهل البيت، وكانت سببا لحدوث انحرافات عقائدية كبرى في صفوفهم، وليس التزامهم بها تقليدا للسنة الذين سبقوهم اليها بقرن أو قرنين عندما واجهوا حالة مشابهة من الروايات المختلقة التي بلغت حوالي نصف مليون رواية، مما دفع المحققين منهم الى تصفيتها واختيار بضعة آلاف رواية صحيحة منها. ولكن الاستاذ النيلي يحاول من خلال ضربه للمنهج الأصولي والرجالي، وتبني المنهج الأخباري الحشوي، ان يحافظ على نظرياته من الانهيار. فيهاجم الشيعة وعلماء الأصول قبل أن يهاجم الكاتب.

كان يمكنه الاجتهاد في علم الرجال وتضعيف من يريد او توثيق من يريد، ولكنه رفض علم الرجال كله وخشي من الاقتراب منه ، وادعى انه قادر على معرفة النص الصحيح الصادر عن المعصوم من

غيره، بواسطة التحليل. ولم يشرح لنا كيفية ممارسة التحليل وأسسه وقواعده، مع الأسف الشديد. وربما كان يقصد الاشارة الى دراسة المتن في نقد الأحاديث، وهي عملية يمكن أن تساعد على معرفة النص، خاصة أثناء التعرف على عناصر التضاد والمخالفة مع القرآن الكريم أو العلم أو العقل، مما يؤدي الى إسقاط الحديث، ولكن عملية التحليل لا تستطيع أن توثق رواية وتثبت صدورها عن المعصوم الا بعد تأكد صدورها عبر رجال ثقاة معروفين وسند متصل، وأما اذا تخلل الرواية رجال مجهولون أو ضعاف، أو انقطع سندها فان الرواية تفقد قيمتها الشرعية ولا يمكن الاعتماد عليها. وهذه مسائل بديهية يعتمدها كل الناس من كل الاديان والمذاهب في عملية التثبت من الاخبار، ولكن الاستاذ النيلي يحاول أن يتجاوز الشروط العلمية البديهية في النفي والإثبات، ويحتج بعملية التحليل للروايات، وهو باب واسع يمكن ان يدخل الانسان عبره ما يشاء، وينسب ما يشاء الى من يريد.

والطريف أنه رغم كل ذلك يدعي أنه يتبع منهجا علميا في البحث، ويهاجم الآخرين على عدم اتباعهم للمنهج العلمي ويقول عني "انه يأتي بالقصصِ لإثباتِ بطلانِ القضايا الدينيةِ أو يحشر الثوابتَ الواردةَ في السنَّةِ المقدَّسةِ من جُملةِ القضايا المشكوكِ فِيْهَا ..وأينما تصفَّحتَ في الكتابِ فَإنَّكَ تجدُ نفسَ الطريقةِ الَّتي لا تمتُ إلى البحثِ العلمي بأيَّةِ صلةٍ تُذكرُ".

ان عملية التحريف التي حدثت في الدين، والتي يعترف النيلي بوجودها حتى داخل المذهب الشيعي، لم تتم الا عبر المناهج غير العلمية وغير الشرعية في أخذ الدين، والقيام بتأويل القرآن الكريم بصورة تعسفية، إضافة الى اختلاق الروايات والأساطير ونسبتها الى الاسلام أو الى مذهب أهل البيت، ولا يمكن التخلص من التحريف والأساطير الا بتنقيتها عبر منخل علم الرجال. وهو بالضبط ما يرفضه النيلي.

إذن فهو يرفع شعار الإصلاح، في الوقت الذي يسير في طريق التحريف. ولا يزيد الطين الا بلة.

٣٠ – مع الشيخ محمد اليعقوبي

سماحة الشيخ الكريم اليعقوبي (حفظه الله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ودمتم لخدمة الإسلام والمسلمين

لقد قرأت في أحد المواقع فتوى للسيد كاظم الحائري ينفي فيها اجتهادكم ، ورغم أن هذا الموضوع هو موضوع شخصي وليس محلا للفتوى لأنه ليس قضية عامة، فقد تجرأ السيد غفر الله له على إصدار هكذا حكم من دون أن يلتقي بكم كما اعتقد ومن دون أن يطلع على علمكم مباشرة ، وهذا لا يجوز، وإذا جاز مقابلته بالمثل لجاز لنا التساؤل عن اجتهاده بغض النظر عن الشهادات التي يحملها، ولست اعرف كيف منح هو شهادة الاجتهاد ، وعلى أي حال فقد قرأت في موقعكم تعزية للإمام صاحب العصر والزمان باستشهاد الصديقة فاطمة الزهراء(ع) ، واعتقد أن ذلك ينطوي على

موضوعين مهمين بحاجة إلى اجتهاد عميق وعدم تقليد الخطباء والمؤلفين السابقين وهما: موضوع ضرب السيدة فاطمة الزهراء وقتلها على يدي الخليفة الثاني عمر بن الخطاب.

والموضوع الثاني: هو وجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري الذي قال بعض شيعة الإمام العسكري بأنه ولد في السر واستمر في حياته إلى اليوم.

ولست ادري فيما إذا قد سمح لكم وقتكم الكريم بإلقاء نظرة على كتابي حول وجود الإمام الثاني عشر، والاطلاع على أدلة القائلين بوجوده، وهي أدلة فلسفية اقرب إلى الفرضيات الكلامية وليست أدلة تاريخية علمية مؤكدة وبالتالي فانه لا يجوز بناء عقيدة عليها أو اعتبارها جزءاً من الدين أو من أصول المذهب الجعفري .

وإذا لم تكونوا قد اطلعتم على الكتاب فأرجو الاطلاع عليه، أو تزويدنا بادلتكم الخاصة على ولادته ووجوده وكما تعرفون فان الإيمان اليقيني من خلال الاجتهاد في الأمور الأساسية مثل وجود الإمام الثاني عشر الذي يشكل أساس النظرية الاثني عشرية يعتبر أمرا مهما بالنسبة لاجتهاد أي مجتهد شيعي، ولا يجوز التقليد في الإيمان بالقضايا الأساسية التي يقوم عليها المذهب الاثني عشري أو أي مذهب.

بانتظار جوابكم العاجل

يمكنكم الاطلاع على كتابنا حول المهدي الثاني عشر على موقعنا

والسلام عليكم

أخوكم احمد الكاتب

بسمه تعالى

جناب الأخ الكاتب هداك الله تعالى إلى سبيله

اجعل جوابي في نقاط:

١- سُئل السيد الحائري (دامت افاضاته) عن هذه الفتوى فقال: انه رأي علمي محض ولازال مكتبه في النجف يقول: بأن ذلك لا يقدح فيما نعرفه عن الشيخ من العدالة والنفع في العمل الاجتماعي.

٢- لست مسؤولا عن اجتهاد غيري من الأسماء المذكورة وغيرها ، ومن أخلاقي أنني لا اقدح في الآخرين بمقدار ما يلطف بي الله تبارك وتعالى فلم اكن راضياً بدرج هذا المعنى في رسالة موجهة إلي.

٣- اطلعت على صورة التعزية الموجودة على صفحة موقع الإنترنت فلم أجد فيها ما يوجب الإشكال على بعض المظالم التي تعرضت لها الصديقة الطاهرة وإذا استفيد ذلك من عبارة الشهادة فإننا لا نعني بها القتل المباشر فهذا لم يتحقق وانما نعني تعرضها للمظلومية الشديدة المستمرة حتى أدت إلى وفاتها بسبب تداعيات تلك المظلومية.

وأما المصادر من كتب الفريقين على هذه المظلومية فقد تواترت إجمالاً مع اختلاف جزئي في بعض التفاصيل وقد تكفل علماءنا بإحصاء تلك المصادر ولا أظنها بعيدة عنك وما رحيلها وهي في ريعان الشباب بعد أبيها بخمسة وسبعين يوماً فقط وإخفاء قبرها وتشييعها سراً وهي ابنة نبيهم (ص) الوحيدة وبقيته فيهم والطاهرة المطهرة المعصومة إلا علامات شاخصة إلى يوم الدين على تلك النكسة الأخلاقية والعقائدية الكبرى ولا حاجة إلى المزيد.

٤- سأحاول بإذن الله تعالى تحصيل كتابكم عن وجود الإمام الثاني عشر من موقعكم على الإنترنت وأرجو بالمقابل أن تحصلوا على كتابي (شكوى الإمام) من موقعنا وهو ثالث كتاب لشرح الحديث الشريف (ثلاثة يشكون ... القرآن والمسجد والعالم) وهو (ع) المصداق الأكمل للعالم. ففيه بعض الجواب لسؤالكم وعلى أي حال يمكن أن يكون الاستدلال على وجود الإمام بعدة أشكال من الأدلة:

الشكل الأول: وجود المقتضي لهذا الوجود ويتضمن عدة مستويات:

الأول: التاريخي حيث روى الثقاة بروايات جمة مشاهدتهم للإمام (ع) ومراسلته له في الغيبة الصغرى والكبرى منذ ولادته (ع) ومروراً بفترة السفراء الأربعة حتى الآن وإذا أردنا إلغاء هذه الوسيلة لإثبات المعلومات فلا تبقى وسيلة للتصديق بشيء إلا في موارد محدودة.

الثاني: العقائدي، حيث دلت روايات أهل البيت F أن الأرض لا تخلو من حجة وان الأئمة اثنا عشر وتعدّهم أحيانا بالأسماء وكل إمام ينص على خلفه وان الأرض لو خليت من الإمام لساخت بأهلها وغيرها مما هو موجود في أصول الكافي وغيره.

الشكل الثاني: رفع المانع وهو استبعاد طول العمر أو عدم الحاجة لذلك ونحوه من استبعادات وهي مدفوعة بوجود أمثلة أخرى كنوم أصحاب الكهف ورفع عيسى (ع) إلى السماء ووجود الخضر (ع) حسبما هو مشهور وغيرهم ورفع الاستبعاد طبياً وفلسفياً وعرض الثمرات لمثل هذا الوجود المبارك وغيرها من المعلومات التي ذكرتها في كتاب (شكوى الإمام(ع)) الذي طبع حديثاً وأرجو أن يكون متوفراً في الموقع .

وفي الختام اعتذر عن الاختصار والاكتفاء برؤوس العناوين راجياً أن تكون فاتحة للخير، ألهمنا الله وإياكم سبل الهدى والرشاد وعصمنا وإياكم من الزلل في العمل والخطل في التفكير والإخلاص في النية فما الدنيا بكل زخرفها وزبرجها بثمن لحياتنا ولا ثمن لنفوسنا إلا الجنة.

محمد اليعقوبي

١٤ ج٢ ١٤٢٥

١ / ٨ / ٢٠٠٤

سماحة الشيخ محمد اليعقوبي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد أرسلت لكم رسالة قبل حوالي ثلاث سنوات، بمناسبة تشكيك السيد كاظم الحائري باجتهادكم، وطلبت منكم بالتحديد الاجتهاد في موضوع عقدي مهم هو وجود الإمام الثاني عشر "محمد بن الحسن العسكري" الذي يشكل أساس الفكر السياسي للشيعة الاثني عشرية والذي يصطلح عليه البعض بالعقيدة الامامية الاثني عشرية. وقد أجبتموني حينها برسالة مختصرة جدا لم أعتبرها ردا مناسبا من قبلكم، وقد أعذرتكم لانشغالكم في خضم الأحداث الكبيرة التي مرَّ بها العراق، ولذلك لم استمر في الحوار معكم حول الموضوع ريثما تستقر الأمور بعض الشيء، أو يتوفر لديكم وقت كاف للاهتمام الجدي بالموضوع، ولكني عثرت قبل أيام على رسالتي إليكم وجوابكم عنها منشورين في موقعكم على الإنترنت، فحفزني ذلك على التواصل معكم من جديد.

اكتب لكم هذا الجواب في الذكرى الرابعة للاحتلال الأمريكي للعراق، وهي ذكرى حزينة رغم الفرح الجزئي الذي حملته بإسقاط نظام صدام، لأنها كرست احتلال العراق ومهدت للحرب الطائفية وقضت على أحلام العراقيين بإقامة نظام ديموقراطي عادل. وعلى رغم ما يقال من تسلم الحكومة العراقية للسيادة من المحتل قبل سنتين، إلا أن الواقع يكذب ذلك، حيث يعتدي المحتل كل يوم على كل مظاهر السيادة العراقية ولا يعترف بأي استقلال، ويواصل عدوانه على الشعب العراقي بصورة مستمرة.

وربما كنتم تدركون أكثر مني بأن التجربة الديموقراطية التي وعدنا بها المحتل تبخرت تحت نيران الحرب الطائفية التي أشعلها بين السنة والشيعة ولا أريد هنا التحدث عن الاحتلال ومكره وتلاعبه بالشعارات البراقة، فأنا أدرك أن الديموقراطية قرار عراقي قبل أن تكون قرارا أمريكيا، وقد لاحظت أن الشعب العراقي انخرط في إجراءاتها باندفاع كبير، وقد دعمت المرجعية الدينية التجربة الديموقراطية، بل انتزعت الانتخابات انتزاعا من المحتل، وذلك لشعور المرجعية والشعب أن الخيار الديموقراطي هو الطريق الوحيد للنجاة والتقدم وطي صفحة الديكتاتورية والتوتر والحروب الداخلية المستمرة على السلطة.

وفي هذه المناسبة أحيي مشاركتكم في العملية الديموقراطية التاريخية، وقيادتكم لقطاع واسع من الشعب العراقي (في حزب الفضيلة) بهذا الاتجاه. وأعتقد جازما أنكم تحرصون جدا على نجاح التجربة الديموقراطية واستمرارها وتقدمها نحو الأفضل. كما أظن أنكم تشاركوني الرأي بأن الواقع العراقي يحفل بعوامل عديدة معوقة للعملية الديموقراطية، ولذلك لا يجوز إلقاء اللوم كاملا على المحتل أو الدول المجاورة

في فشل التجربة الديموقراطية. وعلى رأس تلك العوامل:الطائفية، واختلاط الدين بالسياسة، إضافة إلى الجهل وانعدام الثقافة والتقاليد الديموقراطية.

لا أعرف بالضبط متى انتميتم للحوزة العلمية، ولكني أخمن أنكم انتميتم إليها في الستينات، في الوقت الذي تشرفت أنا بالانتماء إليها. وإذا كان ذلك صحيحا فلا شك أنكم تتذكرون الموقف الفكري السياسي العام في الحوزة العلمية، وخاصة في النجف الأشرف، أيام المرجع الراحل السيد محسن الحكيم (رحمه الله) حيث كان يخيم فكر الانعزال السياسي وانتظار الإمام المهدي الغائب ، وعدم جواز تأسيس حكومة إسلامية أو المشاركة فيها، أو السعي من أجل تحقيقها، لأنها من أعمال الإمام المهدي (المعصوم المعين من قبل الله) ولا يجوز لأحد غيره إقامتها في (عصر الغيبة) بناء على الحديث الذي يقول :"كل راية قبل راية المهدي فهي راية ضلالة وصاحبها طاغوت". ولذلك رفض مراجع النجف (الحكيم والخوئي والحلي وغيرهم) فكرة تأسيس حزب إسلامي يسعى من أجل الحكم على أساس الشورى، كحزب الدعوة الإسلامية، وطلبوا من مؤسسي الحزب (السيد محمد باقر الصدر والسيد مهدي الحكيم والسيد محمد باقر الحكيم) الانسحاب من الحزب في بداية الستينات، وتركوه يتخبط في مواجهة الأحزاب والحكومات المختلفة، حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران على أساس نظرية ولاية الفقيه، التي تعتبر ثورة على الفكر الإمامي وعقيدة الانتظار السلبي، المخدرة.

ونحمد الله تعالى على هذا التطور الكبير الجذري الذي حدث في الفكر السياسي الشيعي في العقود الأخيرة، والذي سمح للشيعة بالانخراط في الحركة المعارضة لنظام صدام، والمشاركة في التجربة الديموقراطية الحديثة في العراق. ورغم أن ذلك التطور الجذري كان يستدعي وقفة علمية اجتهادية لدراسة الفكر السياسي الشيعي برمته، والتعرف على حقيقة ما حدث، والتمييز بين الفكر السياسي الإسلامي، أو الشيعي الأصيل القائم على فكر أهل البيت، وبين الفكر السلبي الدخيل الذي تسرب إلى مذهب أهل البيت، وأضر بالشيعة قبل غيرهم، مثل فكرة الانتظار التي كبلت الشيعة قرونا من الزمن ، وأخرجتهم من مسرح الحياة والأحداث، إلا أن الكثير من الشيعة ومن مراجعهم أيضا، فضلوا مجاراة التطورات دون التفكير العميق فيها، ولذلك قطفوا بعض الإيجابيات وانطووا على كثير من سلبيات الفكر البائد. واعتقد بأن الطائفية هي من مخلفات الفكر القديم ولا علاقة لها بالتشيع ولا بالإسلام. ولكن بعض من يؤمن ويشارك بالعملية الديموقراطية لا يزال يحمل من ملامحها شيئا كثيرا. وبالطبع فان بعض من يسمى بأهل السنة، يرفض الاشتراك بالعملية الديموقراطية، أو يقاومها، أو يمارسها بروح طائفية بعيدة عن روح الإسلام، وهو ما يؤدي بالطرفين إلى إفشال التجربة الديموقراطية وتهديدها بشكل خطير.

ولو التفت السنة والشيعة إلى حقيقة الديموقراطية لوجدوا أنها تشكل بديلا جوهريا عن الفكر السياسي القديم للسنة والشيعة، فإن السنة كانوا يعتقدون بنظام الخلافة بملامح استبدادية وراثية، وكان الشيعة

يؤمنون بنظام الإمامة القائم على فكرة العصمة والنص والوراثة في أهل البيت، أو البيت العلوي الحسيني.
وقد انهار الفكر السياسي السني مع بزوغ الفكر الديموقراطي، ووصل الفكر السياسي الشيعي إلى طريق مسدود مع الإيمان بغيبة الإمام الثاني عشر في أواسط القرن الثالث الهجري، أي قبل أكثر من ألف عام.
ولا أريد هنا أن أتحدث بالتفصيل عن تطور الفكر السياسي السني باتجاه الديموقراطية، وتخليه عن أهم أصوله التشريعية، فقد كتبت أخيرا كتابا خاصا حول الموضوع تحت عنوان (تطور الفكر السياسي السني نحو خلافة ديموقراطية) ولكني أود التركيز على الموضوع الذي يهمنا وهو الفكر السياسي الشيعي، ولا سيما حجر الأساس في هذا الفكر: موضوع وجود الإمام الثاني عشر "محمد بن الحسن العسكري" الذي قضى على الشيعة والتشيع عبر التاريخ، لأنه لم يكن سوى أسطورة افترضها بعض الأدعياء والمرتزقة لمصالح ضيقة مادية وسياسية. وقد تخلص الشيعة من الفكر الإمامي اليوم والحمد لله، على مستوى العمل والتطبيق، حيث لم يعودوا يشترطون في الإمام العصمة والنص والوراثة في البيت العلوي الحسيني، وقبلوا بالنظام الديموقراطي والانتخابات الشعبية، وهو ما كانوا يرفضونه قرونا طويلة من الزمن، وظلت المرجعية الدينية ترفضه إلى وقت قريب، (في الستينات والسبعينات من القرن العشرين).
هذا هو الواقع
ولكن المشكلة تكمن في أن كثيرا من الشيعة الذين لم يدرسوا التطورات الفكرية السياسية بعمق، لا ينتبهون إلى حقيقة تخليهم عن الفكر الإمامي الاثني عشري العقيم، ولا يزالوا يؤمنون بالفكر الإمامي على أنه يشكل عقيدة دينية تاريخية، أو أنه جزء من المذهب الشيعي الجعفري، دون أن يعرفوا بأن الفكر الإمامي كان يمثل قبل وصوله إلى الطريق المسدود، فكرا سياسيا في مقابل النظريات السياسية الأخرى العباسية والفاطمية والأموية والزيدية، ولم يكن يمثل عقيدة دينية، ولا يمت إلى المذهب الجعفري الفقهي بأية صلة. وقد شرحت ذلك بالتفصيل في كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه).

ورغم إيماني سابقاً بنظرية ولاية الفقيه، في الستينات، تبعا لانتمائي إلى مدرسة الإمام السيد محمد الشيرازي (رحمه الله) ومنظمة العمل الإسلامي، إلا أني لم أدرك في البداية حجم التطورات الهائلة التي حدثت في الفكر السياسي الشيعي، ولم ألحظ انفصام نظرية ولاية الفقيه، أو تناقضها مع الفكر الإمامي ونظرية انتظار الإمام المهدي الغائب، وذلك لعملية الالتفاف التي قمنا بها على تلك النظرية، بواسطة نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي، علما بأن هذه النظرية تتناقض جوهريا مع نظرية الإمامة القائمة على اشتراط العصمة والنص في الإمام، في حين تقوم نظرية ولاية الفقيه تقريبا على نظرية الشورى والانتخاب، والفقه والعدالة، أي لا تشترط العصمة والنص، وانما تقترب من النظرية السياسية الزيدية. إضافة إلى نظرية النيابة العامة للفقيه، لا تقوم على أساس علمي متين، ولذلك رفضها معظم المحققين من علماء الشيعة كالشيخ الأنصاري والسيد الخوئي.

وكما تعرفون فان نظرية النيابة العامة هي التي مهدت لظهور المرجعية الدينية في القرون الأخيرة، وتطورت من مستوى نقل الحديث إلى الإفتاء إلى الولاية المحدودة، إلى النيابة العامة، إلى النيابة أو الولاية المطلقة للفقهاء، كما طرحها الإمام الخميني في أيامه الأخيرة، والتي تضاهي أو تتفوق على ولاية النبي والأئمة من أهل البيت.

وحسب علمي فإنكم (سماحة الشيخ اليعقوبي) تقيمون مرجعيتكم الدينية ، و تمارسون ولاية معينة على حزب الفضيلة، على أساس هذه النظرية. وبالطبع فإنكم تأخذون شرعيتكم، أو تحسبون، من عقيدة "وجود الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري". ومع أنكم لا تقولون بالنيابة الخاصة، أو الالتقاء بالإمام المهدي، كما يحاول أن يدعي أو يروج لذلك كثير من الدجالين في الساحة العراقية والشيعية، الذين يحاولون السيطرة على السذج والجهلة والرعاع، واستغلالهم ماديا وسياسيا. وقد رأيت انزعاجكم الشديد من هذه الدعاوى، إلا إنكم لم تتوقفوا لتحققوا وتدرسوا بدقة وعمق أساس الموضوع. ورغم أني دعوتكم لذلك في رسالتي الأولى لكم قبل ثلاث سنوات، إلا إنه يبدو أنكم اكتفيتم بقراءة الأخبار وتقليد السابقين.

وأرجو أن أكون مخطئا في تقديري لكم، ولكن جوابكم الآنف ينطوي على تسرع وتبسيط شديدين. فقد استدللتم على وجود "الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" بدليلين هما "الدليل التاريخي والدليل العقائدي" وقلتم تحت عنوان (الدليل الأول التاريخي):"روى الثقاة بروايات جمة مشاهدتهم للإمام (ع) ومراسلته له في الغيبة الصغرى والكبرى منذ ولادته (ع) ومروراً بفترة السفراء الأربعة حتى الآن وإذا أردنا إلغاء هذه الوسيلة لإثبات المعلومات فلا تبقى وسيلة للتصديق بشيء إلا في موارد محدودة".

كما قلتم تحت عنوان (الدليل الثاني العقائدي):" دلت روايات أهل البيت أن الأرض لا تخلو من حجة وان الأئمة اثنا عشر وتعدّهم أحيانا بالأسماء وكل إمام ينص على خلفه وان الأرض لو خليت من الإمام لساخت بأهلها وغيرها مما هو موجود في أصول الكافي وغيره".

وهذا ما يقوله بالضبط مشايخ الطائفة الاثني عشرية منذ أكثر من ألف عام، وقد كتب أستاذكم السيد محمد محمد صادق الصدر فيه موسوعته (الإمام المهدي) وما كنت أعتقد به أنا من قبل، وما نشأت عليه منذ صغري، ولكني كنت أود لو تتوقف عند كل نقطة مما تفضلت به، وتدرسها بدقة وعمق ، وبكلمة أخرى: تجتهد في هذا الموضوع العقائدي المهم، اجتهادا علميا، حتى تكتشف الحق من الباطل. والاجتهاد في العقيدة مقدم على الاجتهاد في الفروع الفقهية.

قلت:"روى الثقاة بروايات جمة مشاهدتهم للإمام (ع)" فهل تعرف من هم هؤلاء الثقاة؟ ومن وثقهم؟ ومتى؟ وهل درست أحوالهم واجتهدت رجاليا في أشخاصهم؟ أم قلدت الآخرين السابقين الذين نقلوا عنهم؟ وإذا كنت تقصد بالثقاة "النواب الأربعة" الذين ادعوا النيابة الخاصة عن "الإمام المهدي" فهل

تعرف أن الشيعة كانوا يشكون بصدقهم في حياتهم، وأنهم لم يكونوا يفرقون بينهم وبين أدعياء النيابة الكذابين (العشرين) الآخرين، ولم يملكوا دليلا حسيا على صدقهم سوى ادعاءاتهم الفارغة بالنيابة عن رجل لم يره أحد، علما بأنهم كانوا في موضع شبهة لأنهم كانوا يجرون النار إلى قرصهم، وكانوا يستفيدون ماديا من دعاواهم؟ فكيف أصبحوا ثقاة؟ ومتى؟ وعند من؟ وهل يؤيد البحث العلمي المستقل المحايد وثاقتهم وصدق دعاواهم؟

وقلت أيضا:"روى الثقاة بروايات جمة مشاهدتهم للإمام (ع) ومراسلته له في الغيبة الصغرى والكبرى منذ ولادته (ع) ... وحتى الآن". فهل تستطيع أن تذكر اسم رجل واحد راسله الإمام؟ يستطيع أن يثبت صحة دعواه بالمراسلة؟ إذ كيف نستطيع أن نصدق أي شخص يدعي مراسلة الإمام (المفترض) له؟ دون أن يظهر الرسالة؟ وإذا أظهرها فكيف نعلم بأنها من الإمام الغائب؟ ونحن نشك بوجوده؟ حيث يستطيع أي شخص أن يكتب ما يشاء من الرسائل وينسبها لمن يريد، ويدعي وجود رابطة بينه وبين ذلك الشخص؟ ويضحك على الناس ويبتزهم ويستغلهم؟

وحسب علمي لا توجد إلا رسالة واحدة مدعاة، نقلها ابن شهر آشوب في القرن السادس الهجري عن الشيخ المفيد الذي كان يعيش في القرن الخامس، وادعى فيها أن رجلا أعرابيا (مجهولا) جاء برسالة من رجل مجهول يقول أن كاتبا مجهولا أملاها عليه وزعم أنه الإمام المهدي، وهذه الرسالة لم يشر إليها الشيخ المفيد نفسه في أي كتاب من كتبه، فكيف نصدقها وهي عن مجاهيل؟

ولا شك أنكم لو بحثتم في هذه الدعوى لرفضتموها بسرعة البرق ولم تبنوا عليها أي دليل.

ولا أعرف بعد ذلك من تقصد بمراسلة الإمام المهدي له الآن؟ هل تقصد أحمد الحسن (قتيل الزرقاء)؟ أو الصرخي؟ أم من؟ وكيف تصدق الأدعياء والدجالين بهذه السرعة والبساطة؟

وإذا كنت تصدق هؤلاء فلماذا لا تصدق بمن يأتيك مثلا ويقول لك انه حضر جنازة الإمام المهدي ودفنه؟وهل تطالبه بالدليل؟ أم تصدقه بصورة عمياء؟

ثم قلت:"وإذا أردنا إلغاء هذه الوسيلة لإثبات المعلومات فلا تبقى وسيلة للتصديق بشيء إلا في موارد محدودة". وأقول لك:كيف تعتبر تلك الدعاوى الغامضة والمجهولة وسائل لإثبات المعلومات؟ فضلا عن العقائد وأصول الدين؟ وإذا كنت تعتبر تلك الروايات أو الإشاعات المجهولة أدلة علمية فلا بد أن تراجع أسس الاجتهاد والبحث العلمي من جديد.

شيخنا الكريم

لقد رد على كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) حتى الآن أكثر من خمسين مؤلفا، ومعظمهم لم يتوقف عند "الدليل التاريخي" المدعى، لشدة ضعفه، وتهافته، وسقوطه عن مستوى خبر الآحاد إلى مستوى الإشاعات المجهولة التي لا يجوز الأخذ بها شرعا في مسألة جزئية، فكيف في مسألة كبيرة مثل

وجود الإمام الثاني عشر؟. وكنت أتمنى أن تقرأ كتابي قبل أن تتحدث عن هذا "الدليل". حيث ناقشت كل الروايات "التاريخية" الواردة حول الموضوع سنداً ومتنا.

ولو كنت قد درست أو اجتهدت في موضوع وجود "الإمام الثاني عشر" أو قرأت كتب الأقدمين من مشايخ الطائفة (كالصدوق والمفيد والمرتضى والطوسي والنعماني) لاكتشفت أنهم يصرحون بضعف "الدليل التاريخي" الذي لا ينهض حجة شرعية في إثبات وجود الولد للإمام العسكري بصورة مستقلة، وانهم إنما يأتون به من باب المعاضدة والتأييد، وإلا فانهم لا يعتمدون في قولهم بوجود الولد إلا على ما يسمونه "الدليل العقلي" والذي أسميته أنت بالدليل العقائدي، والذي يتلخص بالمقولات التالية:"إن الأئمة اثنا عشر، وإن الأرض لا تخلو من حجة، وأنها لو خليت من الإمام لساخت بأهلها" إضافة إلى مقولات أخرى مثل :إن الإمامة في ذرية الإمام علي والحسين، وأنها تنتقل في ذريتهم بصورة عمودية لا تذهب إلى أخ ولا إلى ابن أخ أو عم أو ابن عم، وان الإمام العسكري كان الإمام بعد أبيه وانه توفي ولم يغب، وما إلى ذلك من تفاصيل. وكل هذه المقولات لا تعتمد على القرآن الكريم ولا على السنة النبوية ولا على أحاديث أهل البيت الصحيحة المتواترة، وإنما على أخبار آحاد ضعيفة، لا تصمد أمام المناقشة العلمية.

إن أحاديث (الاثني عشرية) مثلا لم يكن لها وجود عند الشيعة الامامية في القرون الثلاثة الأولى، وانما اخترعت وألفت في القرن الرابع الهجري، بعد وفاة الإمام العسكري بمائة عام تقريبا. وقد ناقشتها في كتاب خاص ملحق بكتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي) وموجود في موقعي على الإنترنت.

وأما مقولة:"إن الأرض لا تخلو من حجة" فهي على فرض صحتها لا تنتج بالضرورة وجود إنسان في الخارج أو تؤكد ولادة ابن للإمام العسكري، وتدل في النهاية على كون فكرة وجود الولد فرضية فلسفية ظنية.

وإذا تمعنت في تلك المقولة فسوف تكتشف أن المتكلمين الشيعة الأوائل كانوا يقصدون بها ضرورة وجود الإمام، أي الرئيس أو الحاكم، أو الخليفة، واضطراب المجتمع في حالة فقدان الحاكم، ولم يكونوا يقصدون تزلزل الأرض واصطدامها بالكواكب والنجوم الأخرى. وأن المتكلمين الأوائل كانوا يضيفون إليها مقولة أخرى هي "ضرورة كون الإمام معصوما" ومقولات أخرى ليستنتجوا منها ضرورة افتراض وجود ولد للإمام العسكري رغما عن أنفه، ودون علمه، ومن دون أن يدعيه في حياته.

إن الحديث عن موضوع وجود "الإمام الثاني عشر" حديث طويل، ولذلك طلبت منك أن تهتم بدراسته والاجتهاد فيه، من أجل أن تكتشف الأرضية الشرعية التي تقف عليها "المرجعية الدينية" أو "النيابة العامة والخاصة" التي يدعيها كثير من الناس بلا دليل.

ولو كنت فعلت ذلك، وآمل أن تقوم بهذا البحث عاجلا، لاكتشفت أن الطائفية لا تقوم إلا على خرافات وأساطير، وهي لا تفيد المسلمين الشيعة ولا السنة، سوى صب الزيت على النار، وعرقلة العملية الديموقراطية، وبناء الأمة الإسلامية من جديد.

أحمد الكاتب

٢٨-٣-٢٠٠٧

لندن

صدر للمؤلف

١- **تطور الفكر السياسي الشيعي.. من الشورى الى ولاية الفقيه**

٢- **الفكر السياسي الوهابي.. قراءة تحليلية**

٣- **المرجعية الدينية الشيعية وآفاق التطور (السيد محمد الشيرازي نموذجا)**

٤- **السنة والشيعة..وحدة الدين، واختلاف السياسة والتاريخ**

٥- **تطور الفكر السياسي السني.. نحو خلافة ديموقراطية**